دراســات
في اقتصاديات وتمويل المنظمات التعليمية
في المملكة العربية السعودية

تحرير:
د. سعود غسان البشر- رئيس قسم الإدارة التربوية بجامعة الملك سعود

دراســات في اقتصاديات وتمويل المنظمات التعليمية في المملكة العربية السعــودية

دراســات في اقتصاديات وتمويل المنظمات التعليمية
في المملكة العربية السعودية

تحرير:
د. سعود غسان البشر- رئيس قسم الإدارة التربوية بجامعة الملك سعود

جميع الحقوق محفوظة ©

دراســات
في اقتصاديات وتمويل المنظمات التعليمية
في المملكة العربية السعودية

تحرير:

د. سعود غسان البشر- رئيس قسم الإدارة التربوية بجامعة الملك سعود

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الكتاب...

الحمدُ للهِ الذي علَّم الإنسانَ ما لم يعلم، وفضَّل العلمَ وأهله، وجعلهم ورثةَ الأنبياءِ ومصابيحَ الدُّجى، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الحمد في الأولى والآخرة، وأشهد أن محمدًا عبدُه ورسولُه، صلوات ربي وسلامه عليه، وعلى آله الطيبين الطاهرين، وصحابته الغرِّ الميامين، ومَن تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين. اللهم صلِّ وسلم وبارك على سيدنا ونبينا محمدٍ بْنِ عَبْدِ ٱللَّهِ بْنِ عَبْدِ ٱلْمُطَّلِبِ بْنِ هَاشِمِ بْنِ عَبْدِ مَنَافِ بْنِ قُصَيِّ بْنِ كِلَابِ بْنِ مُرَّةَ بْنِ كَعْبِ بْنِ لُؤَيِّ بْنِ غَالِبِ بْنِ فِهْرِ بْنِ مَالِكِ بْنِ ٱلنَّضْرِ بْنِ كِنَانَةَ بْنِ خُزَيْمَةَ بْنِ مُدْرِكَةَ بْنِ إِلْيَاسَ بْنِ مُضَرَ بْنِ نِزَارِ بْنِ مَعَدِّ بْنِ عَدْنَانَ، مِنْ ذُرِّيَّةِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، خيرِ من وطئ الثرى، وخاتمِ النبيين، والمبعوثِ رحمةً للعالمين.

أما بعد..

لقد بدأت علاقتي العلمية بمجال اقتصاديات التعليم وتمويله منذ مرحلة دراستي العليا في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تلقيت عددًا من المقررات المتقدمة في هذا التخصص ضمن برنامجي الماجستير والدكتوراه، والتي أتاحت لي فهمًا معمقًا للأسس الاقتصادية التي تقوم عليها النظم التعليمية، وأساليب تحليل كفاءة الإنفاق، ونماذج تمويل المؤسسات التعليمية، فضلاً عن التعرف على التجارب الدولية الرائدة في هذا المجال. وقد شكّلت تلك التجربة الأكاديمية ركيزة أساسية في تكويني العلمي، وأسهمت في تعزيز اهتمامي بقضايا التمويل التربوي من منظور تحليلي ومقارن. ومع التحاقي بالعمل الأكاديمي في قسم الإدارة التربوية بجامعة الملك سعود، كان من الطبيعي أن أنقل هذا الاهتمام إلى الممارسة التدريسية، من خلال إسهامي في تدريس مقرري «اقتصاديات المدرسة» في برنامج الماجستير، و«تمويل التعليم» في برنامج الدكتوراه، وذلك على مدى ثلاث سنوات أكاديمية متتالية. وقد سعيت خلال هذه التجربة إلى توظيف الخلفية العلمية التي اكتسبتها في بناء محتوى علمي متكامل ومتجدد، يربط بين الأطر النظرية والتطبيقات الواقعية، ويحفّز الطلاب على التفاعل البحثي مع قضايا التمويل، لا بوصفها مفاهيم مجردة، بل باعتبارها أدوات عملية لفهم السياسات وتحسين أداء المؤسسات التعليمية في بيئتنا المحلية.

وقد تبيّن لي خلال سنوات تدريسي لمقررات اقتصاديات وتمويل التعليم في مرحلتي الماجستير والدكتوراه ندرة الإنتاج العلمي السعودي في هذا المجال، وغياب المراجع التطبيقية الحديثة التي تتناول قضايا التمويل التعليمي في السياق السعودي برؤية تحليلية ومعاصرة. هذا النقص الملحوظ في المحتوى العلمي دفعني إلى الانخراط النشط في النشر العلمي المتخصص، والعمل على تحفيز طلاب الدراسات العليا على المشاركة في مشروعات بحثية جادة وموجهة، تولّيت فيها دور المشرف الأكاديمي والباحث الرئيس، بما يضمن التكامل بين التوجيه العلمي والممارسة البحثية المنهجية.وقد كان الهدف من هذه المشروعات هو تحويل الجهد الدراسي النظري إلى إنتاج علمي محكَّم، يتناول قضايا تمويل التعليم من زوايا متعددة، مستندًا إلى الواقع المحلي، ومستفيدًا في الوقت ذاته من التجارب الدولية المقارنة. وقد أثمرت هذه الجهود، بحمد الله، عن إعداد ونشر اثنتا عشرة(١٢) دراسة علمية محكَّمة في مجلات علمية معتمدة، وذلك خلال الفترة من عام ٢٠٢٣ إلى عام ٢٠٢٥، وهي الدراسات التي يضمها هذا الكتاب.

إن ما يُميز هذا الكتاب العلمي أنه لم يكن جهدًا فرديًا أو نظريًا مجردًا، بل هو نتاج عمل جماعي تشاركي شارك فيه (٤٠) باحثًا وباحثة، جمعهم الاهتمام بقضايا اقتصاديات التعليم وتمويله، وساهموا في إعداد الدراسات المنشورة تحت إشرافي وتوجيهي الأكاديمي.ويجدر بالذكر أن الغالبية العظمى من هؤلاء الباحثين، وتحديدًا (٣٨) منهم، هم من طلاب وطالبات الدراسات العليا في قسم الإدارة التربوية بجامعة الملك سعود، ممن قمت بتدريسهم في مقرري «اقتصاديات المدرسة» (في مرحلة الماجستير) و»تمويل التعليم» (في مرحلة الدكتوراه) خلال ثلاث سنوات متتالية. وقد شارك في إعداد الدراسات كل من :

- أ. ابتسام سعد عبدالله القحطاني
- أ. إبراهيم بن ناصر المعطش
- أ. أحمد بن جابر الشهري
- أ. أحمد سعد الغامدي
- أ. الحاج كرمو سواري
- أ. أمل سائر العتيبي
- أ. بخيت محمد صقر المدرع
- أ. حمزة عيسى إبراهيم
- أ. حنان ساير المطيري
- أ. دانه بنت فهد القحطاني
- أ. راكان عبدالعزيز الدويس
- أ. سعد محمد فواز آل داوود
- أ. سعود بن لافي العنزي
- أ. سعود محمد الضفيان
- أ. سفر بن عبدالله القرني
- أ. سفر دخيل محمد الحارثي

- أ. صابر موسى الغدير
- أ. صالح بن سالم الدوسري
- أ. عبد العزيز أديسا لانين
- أ. عبد الله بن فرحان فياض الشمري
- أ. عبدالاله بن عبدالله الرويتع
- أ. عبدالعزيز بن محمد السماعيل
- أ. عبدالعزيز بن مطلق البلوي
- أ. عبدالعزيز سليمان المطرودي
- أ. علي بن يحيى جراح
- أ. علي ماجد علي الشطي
- أ. فهيد بن منور المطيري
- أ. كريم واتارا
- أ. لين ابراهيم العوهلي
- أ. ماجد بن محمد الفواز آل داوود
- أ. مازن بن علي الغامدي
- أ. محمد بن صالح العامري
- أ. مشاري وارد الشمري
- أ. مطر عبدالهادي الشمري
- أ. مهدي بن عبدالله القرمادي
- أ. نجود بنت خالد السعيّد
- أ. هاجر حمود العتيبي
- أ. يوسف أفولابي أويس

لقد جاءت الدراسات المضمّنة في هذا الكتاب لتستجيب لحاجة علمية ومجتمعية متزايدة نحو فهمٍ أعمق وأدق لقضايا تمويل التعليم في المملكة العربية السعودية، سواء في قطاع التعليم العام أو التعليم العالي. وكان الغرض الرئيس منها هو تحليل واقع السياسات التمويلية الحالية، واستكشاف البدائل الممكنة، وتقديم مقترحات تطويرية تستند إلى نماذج محلية ودولية، ومقاربات تحليلية دقيقة. وتمثل هذه الدراسات محاولة جادة لتعزيز البحث العلمي التطبيقي في أحد أكثر المجالات تأثيرًا في فعالية الأنظمة التعليمية واستدامتها، وهو مجال التمويل التربوي، الذي يتقاطع مع قضايا الجودة، والكفاءة، والعدالة، والحوكمة، والابتكار المؤسسي. ويكمن الهدف الأسمى من تجميع هذه الدراسات في تقديم مرجع علمي عربي حديث يعكس واقع التمويل التعليمي في بيئة سعودية، ويُسهم في توجيه النقاش الأكاديمي نحو خيارات أكثر فاعلية واستجابة للمتغيرات الوطنية والإقليمية، كما يعزز قدرة طلاب الدراسات العليا على الربط بين النظرية والممارسة وتحليل المشكلات التعليمية واقتراح حلول عملية.

وقد قُسِّم الكتاب إلى بابين رئيسيين:

- الباب الأول: يتناول دراسات متعلّقة بقضايا تمويل التعليم العام، ويستعرض أبرز التحديات والاتجاهات المرتبطة بتمويل المدارس والمؤسسات التعليمية الحكومية، مع التركيز على واقع الإنفاق، ومصادر التمويل، وكفاءة التوزيع.

- الباب الثاني: يركّز على دراسات في تمويل التعليم العالي، ويستعرض نماذج التمويل الجامعي، والفرص والتحديات المتعلقة بالاستدامة المالية، وتنويع مصادر الدخل في مؤسسات التعليم العالي.

- دراسات في تمويل التعليم العالي الباب الأول

ويتناول الباب الأول دراسات متعلقة بتمويل مؤسسات التعليم ما قبل الجامعي، ويضم ستة دراسات علمية محكّمة تتناول قضايا تمويل هذا القطاع من زوايا متعددة. والدراسات هي:

الدراسة الأولى تحمل هذه الدراسة عنوان: «دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز كفاءة الإنفاق في مرافق المنظمات التعليمية: دراسة نوعية»، وقد أعدها فريق بحثي يضم: الدكتور سعود غسان البشر،

إلى جانب عدد من طلاب الدراسات العليا في قسم الإدارة التربوية بجامعة الملك سعود، وهم: الأستاذة ابتسام القحطاني، والأستاذ الحاج كرمو سواري، والأستاذة حنان المطيري، والأستاذ ماجد آل داوود، والأستاذ مازن الغامدي. تسعى الدراسة إلى استكشاف الإمكانيات التي تتيحها تقنيات الذكاء الاصطناعي في تعزيز كفاءة الإنفاق داخل مرافق المنظمات التعليمية في المملكة العربية السعودية، سواء على مستوى التعليم العام أو التعليم العالي. وقد استخدم الفريق البحثي المنهج النوعي، مستندًا إلى مقابلات معمقة مع ١٩ خبيرًا في قطاع التعليم، بهدف فهم تصوراتهم وخبراتهم حول سبل توظيف الذكاء الاصطناعي في إدارة المرافق التعليمية بفعالية أعلى وتكلفة أقل. تركّز الدراسة على عدد من الجوانب الحيوية التي يمكن للذكاء الاصطناعي أن يحدث فيها فارقًا، مثل تصميم المباني التعليمية، واختيار مواد البناء، وإدارة عروض الأسعار، بالإضافة إلى تعزيز جوانب الأمن والسلامة وتقليل الحاجة للكوادر البشرية في مهام الحراسة والصيانة. كما تشير النتائج إلى أن هذه التقنيات قادرة على تقليل عدد الموظفين، واكتشاف مشكلات الصيانة قبل تفاقمها، وتحقيق وفورات في الطاقة الكهربائية والمائية من خلال أنظمة ذكية. وقد خلصت الدراسة إلى أن تقنيات الذكاء الاصطناعي تمتلك قدرة واعدة على إحداث نقلة نوعية في إدارة الموارد داخل المؤسسات التعليمية، لكنها في الوقت ذاته قد تُحدث آثارًا سلبية محتملة، أبرزها تقليص الوظائف التقليدية، مما يتطلب موازنة دقيقة بين الكفاءة والتوظيف.

الدراسة الثانية تحمل هذه الدراسة عنوان: «تمويل مؤسسات التعليم العامة في السعودية والولايات المتحدة وألمانيا والدول الإسكندنافية»، وأعدها فريق بحثي بقيادة الدكتور سعود غسان البشر، بمشاركة عدد من طلاب الدراسات العليا في قسم الإدارة التربوية بجامعة الملك سعود، وهم: الأستاذ أحمد سعد الغامدي، والأستاذ سفر الحارثي، والأستاذ عبدالعزيز المطرودي، والأستاذة لين العوهلي. تهدف هذه الدراسة إلى إجراء تحليل مقارن لواقع تمويل مؤسسات التعليم العام في أربع بيئات تعليمية مختلفة: المملكة العربية السعودية، والولايات المتحدة الأمريكية، وجمهورية ألمانيا الاتحادية، بالإضافة إلى مجموعة من الدول الإسكندنافية (السويد، النرويج، آيسلندا، والدنمارك).

وقد اعتمد الباحثون على المنهج الوصفي المقارن لتسليط الضوء على أوجه التشابه والاختلاف في نماذج التمويل المتبعة في هذه الدول، سواء في التعليم المدرسي أو الجامعي. أظهرت الدراسة أن الدول تختلف في مدى مركزية التمويل، ومصادر الدعم، ودرجة استقلالية المؤسسات التعليمية، حيث لوحظ وجود نمط أكثر تكاملًا في تمويل المدارس والجامعات في السعودية والدول الإسكندنافية، مقابل نمط أكثر تمايزًا في كل من الولايات المتحدة وألمانيا. وقد خلصت الدراسة إلى أهمية الاستفادة من التجارب الدولية في تنويع مصادر التمويل وتعزيز كفاءة الإنفاق بما يتوافق مع السياق المحلي في المملكة.

الدراسة الثالثة جاءت الدراسة الثالثة بعنوان: «مقترحات لتعزيز كفاءة الإنفاق على التعليم العام في المملكة العربية السعودية في ظل رؤية السعودية ٢٠٣٠»، وأعدها الدكتور سعود غسان البشر، بمشاركة كل من الأستاذ أحمد بن جابر الشهري، والأستاذ حمزة عيسى إبراهيم، والأستاذ عبدالعزيز أديسا لانين، والأستاذ عبدالاله الرويتع، والأستاذ عبدالله الشمري، والأستاذ كريم واتارا، وجميعهم من طلاب الدراسات العليا في قسم الإدارة التربوية بجامعة الملك سعود. تركز هذه الدراسة على تقديم مجموعة من المقترحات العملية لتعزيز كفاءة الإنفاق الحكومي على التعليم العام، في ضوء أهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠ التي تسعى إلى ترشيد الإنفاق وتحقيق التوازن بين الجودة والكلفة. وقد استخدم الفريق البحثي المنهج الوصفي التحليلي والوثائقي لدراسة السياسات والبرامج التي تبنتها دول أخرى لتحسين كفاءة التمويل. اقترحت الدراسة عددًا من التدخلات الممكنة، مثل التوسع في التعليم المنزلي، ودمج المدارس الصغيرة، ومعالجة أسباب الرسوب والتسرب، إضافة إلى استكشاف جدوى تطبيق نظام القسائم التعليمية والمدارس ذاتية الإدارة. وأكدت الدراسة أن هذه السياسات يمكن أن تسهم في تحسين كفاءة الإنفاق، إذا ما طُبقت بأسلوب مدروس ومتكامل يتماشى مع متطلبات البيئة السعودية.

الدراسة الرابعة جاءت الدراسة الرابعة تحت عنوان: «تصورات طلاب الدراسات العليا لدور الذكاء الاصطناعي في الحد من الآثار الاقتصادية للهدر التربوي: دراسة نوعية»، وأعدها الدكتور سعود غسان البشر، بالتعاون مع الأستاذ أيمن عبدالله العبيد، والأستاذة دانة فهد القحطاني، والأستاذ عبدالاله الرويتع، والأستاذ سعود لافي العنزي، والأستاذ مشاري وارد الشمري، والأستاذة هاجر العتيبي، وهم من طلاب وطالبات الدراسات العليا بجامعة الملك سعود. تناقش هذه الدراسة إحدى الإشكاليات المؤثرة على الاقتصاد التعليمي، والمتمثلة في الهدر التربوي الناتج عن الرسوب والتسرب في التعليم العام.

. وتهدف الدراسة إلى استكشاف تصورات طلاب الدراسات العليا حول إمكانية توظيف الذكاء الاصطناعي في تقليل هذا الهدر من خلال تطبيقات تعليمية ذكية. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج النوعي، من خلال مقابلات مع ٢٥ مشاركًا، أبدوا في مجملهم تفاؤلًا كبيرًا بقدرة تقنيات الذكاء الاصطناعي على تحسين التحصيل الدراسي، والتنبؤ بالمشكلات الأكاديمية قبل تفاقمها، وتقديم محتوى تعليمياً متكيّفاً مع احتياجات المتعلمين، وهو ما قد يسهم في الحد من الفاقد التربوي وتخفيف الأعباء المالية الناتجة عنه. وقد خلصت الدراسة إلى جملة من التوصيات التي تعزز من فرص دمج الذكاء الاصطناعي في المدارس الحكومية.

الدراسة الخامسة جاءت الدراسة الأخيرة في هذا الباب تحت عنوان: «إيجابيات وسلبيات خصخصة التعليم العام في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر طلاب الدراسات العليا: دراسة نوعية»، وأعدها الدكتور سعود غسان البشر، بمشاركة الدكتور خالد محمد القحيز، وكل من الأستاذ أحمد بن جابر الشهري، والأستاذ عبدالاله الرويتع، والأستاذ عبدالله الشمري، من طلاب الدراسات العليا في قسم الإدارة التربوية بجامعة الملك سعود. تهدف الدراسة إلى التعرف على تصورات طلاب الدراسات العليا حول خصخصة التعليم العام، في ظل التوجهات الحديثة نحو تقليل الأعباء المالية على الدولة وتعزيز دور القطاع الخاص في تقديم الخدمات التعليمية. وقد استخدمت الدراسة المنهج النوعي عبر مقابلات مع ٢١ طالبًا وطالبة. كشفت النتائج عن رؤى متوازنة تجاه الخصخصة، حيث أبدى المشاركون تفاؤلًا بإمكانية مساهمة الخصخصة في تحسين جودة الخدمات التعليمية، وتعزيز الحوكمة، وتقليل المركزية. إلا أن الدراسة سلطت الضوء على عدد من المخاوف، مثل ارتفاع كلفة التعليم، وتأثر الأمن الوظيفي للمعلمين، واحتمالات تدني الجودة نتيجة سيطرة بعض الشركات على قطاع التعليم بدافع الربح. وانتهت الدراسة إلى عدد من التوصيات التي تدعو إلى تطبيق الخصخصة بحذر، وفق أطر رقابية وتشريعية واضحة.

الدراسة السادسة جاءت هذه الدراسة بعنوان: «مساهمة المنظمات الربحية وغير الربحية في تمويل المدارس الحكومية في المملكة العربية السعودية: دراسة نوعية»، وأعدّها فريق بحثي مكوّن من: الدكتور سعود غسان البشر، والأستاذ سفر بن عبدالله القرني، والأستاذ صالح بن سالم الدوسري، والأستاذ عبدالعزيز بن محمد السماعيل، والأستاذ محمد بن صالح العامري، والأستاذ مهدي بن عبدالله القرمادي.

تهدف الدراسة إلى استكشاف أبعاد مساهمة المنظمات الربحية وغير الربحية في تمويل المدارس الحكومية في المملكة العربية السعودية، من خلال تحليل تصورات طلاب الدراسات العليا في إحدى الجامعات السعودية. وقد اعتمد الفريق البحثي المنهج النوعي، وتحديدًا مدخل دراسة الظواهر، نظرًا لملاءمته لأهداف الدراسة وطبيعة تساؤلاتها. وتوصّلت الدراسة إلى أن التمويل المدرسي في السعودية يعتمد بشكل شبه كلي على المخصصات الحكومية التي توفرها وزارة التعليم، في ظل ضعف ملحوظ في مشاركة المنظمات الربحية وغير الربحية في دعم ميزانيات المدارس أو تمويل برامجها. كما أبرزت الدراسة جملة من العوائق النظامية والتنظيمية التي تحول دون تفعيل هذه المساهمات، في مقدّمتها التشريعات واللوائح الإدارية التي لا تزال تُقيّد فرص الشراكة المجتمعية. وقد حذر المشاركون من الاعتماد غير المنظَّم على تلك الجهات، نظرًا لاحتمالية تقلب مصادرها أو توقفها، مما قد يُربك الخطط التشغيلية للمدارس. وفي ختامها، قدّمت الدراسة عددًا من المبادرات والتوصيات التي من شأنها تعزيز مساهمة تلك المنظمات ضمن أطر واضحة، تسهم في تنويع مصادر التمويل وتحقيق الاستدامة المالية للمدارس الحكومية دون التأثير على دور الدولة الأساسي في تمويل التعليم العام.

أما الباب الثاني فيتناول دراسات متعلقة بتمويل مؤسسات التعليم العالي، ويضم ست دراسات علمية محكّمة تُعالج قضايا تمويل هذا القطاع من زوايا متعددة، وتشمل الدراسات الآتية:

الدراسة الأولى تحمل هذه الدراسة عنوان: «الرياضة الجامعية في الولايات المتحدة: الأثر الاقتصادي ودروس مستفادة للتطبيق في السعودية»، وأعدها الدكتور سعود غسان البشر، رئيس قسم الإدارة التربوية بجامعة الملك سعود. تتناول الدراسة تحليل الأثر المالي للرياضة الجامعية في الولايات المتحدة الأمريكية، باعتبارها واحدة من أهم روافد التمويل غير التقليدي في مؤسسات التعليم العالي. وقد سعى الباحث إلى رصد وتحليل مصادر الدخل المرتبطة بالرياضة الجامعية، مثل مبيعات التذاكر، وحقوق البث التلفزيوني، والرعايات، والتبرعات، مع تتبع النفقات المتعلقة بالبنية التحتية والتدريب ورواتب العاملين. كشفت الدراسة أن العديد من الجامعات الأمريكية تحقق إيرادات رياضية تفوق ١٠٠ مليون دولار سنويًا، بل إن ست جامعات تجاوزت إيراداتها حاجز ٢٠٠ مليون دولار في عام ٢٠٢٣. وقدّم الباحث توصيات لتطوير الرياضة الجامعية في المملكة العربية السعودية، مستفيدًا من النموذج الأمريكي، بحيث تصبح الرياضة أداة استراتيجية لدعم الجامعات ماليًا وتعزيز حضورها المؤسسي والتسويقي.

الدراسة الثانية جاءت هذه الدراسة بعنوان: «الطلاب الدوليون في الولايات المتحدة: الواقع والتحديات والأثر الاقتصادي»، وأعدها فريق بحثي مكوّن من الدكتور سعود غسان البشر، والأستاذ أيمن عبدالله العبيد، والأستاذ سعود بن لافي العنزي، والأستاذ سعود محمد الضفيان، والأستاذ صابر موسى الغدير. تهدف الدراسة إلى تقديم فهم معمق لواقع الطلاب الدوليين في مؤسسات التعليم العالي الأمريكية، من حيث أعدادهم، وتوزيعهم الجغرافي، وجنسياتهم، مع التركيز على الدوافع التي تدفعهم لاختيار الولايات المتحدة كوجهة دراسية مفضلة. كما تناولت الدراسة التحديات التي تواجه هؤلاء الطلاب، مثل الصعوبات الأكاديمية والاقتصادية والثقافية، وأشكال التمييز. ومن الجوانب البارزة في الدراسة، تسليط الضوء على الأثر الاقتصادي الكبير لهؤلاء الطلاب، حيث ساهموا بأكثر من ٤٠ مليار دولار في الاقتصاد الأمريكي، وخلقوا مئات الآلاف من فرص العمل. وقد أكدت الدراسة أن الطلاب الدوليين يُعدّون موردًا اقتصاديًا واستراتيجيًا مهمًا، مما يدفع للتفكير في آليات استقطابهم وتوظيف وجودهم بطريقة ممنهجة.

الدراسة الثالثة تحمل هذه الدراسة عنوان: «تجارب الدول المتقدمة في الاستفادة من الطلاب الدوليين اقتصاديًا وسبل تطبيقها بالسعودية»، وأعدها الدكتور سعود غسان البشر، بمشاركة عدد من طلاب وطالبات الدراسات العليا، وهم: الأستاذة أمل سائر العتيبي، والأستاذ بخيت المدرع، والأستاذ راكان الدويس، والأستاذ فهيد المطيري، والأستاذة نجود السعيد. تركز الدراسة على تحليل التجارب الدولية الرائدة في توظيف الطلاب الدوليين كرافد اقتصادي مهم، مع استعراض سياسات ست دول متقدمة: الولايات المتحدة، بريطانيا، كندا، أستراليا، فرنسا، وروسيا. اعتمد الباحثون على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة العلاقة بين عدد الطلاب الدوليين والعائد الاقتصادي الناتج عنهم. كشفت النتائج أن الدول المستهدفة، باستثناء فرنسا وروسيا، نجحت في تحقيق عوائد اقتصادية ضخمة من خلال استقطاب الطلاب الدوليين، حيث تراوحت الإيرادات بين ٢٩ إلى ٤١ مليار دولار في العام ٢٠٢٢، بحسب الدولة. وقدمت الدراسة توصيات عملية لاستفادة الجامعات السعودية من هذه التجارب، من خلال تطوير برامج موجهة للطلاب الدوليين، وتعزيز مكانة الجامعات في التصنيفات العالمية، وتذليل العقبات الثقافية والإدارية.

الدراسة الرابعة جاءت هذه الدراسة بعنوان: «مصادر التمويل في الجامعات النخبوية في الولايات المتحدة وبريطانيا وأستراليا وكندا وطرق الاستفادة منها في المملكة العربية السعودية»، وأعدها الدكتور سعود غسان البشر، بمشاركة كل من الأستاذ صابر الغدير، والأستاذ سعد فواز آل داوود، والأستاذ سعود لافي العنزي، والأستاذ يوسف أويس. تهدف الدراسة إلى تحليل نماذج التمويل المتبعة في أربع جامعات نخبوية تمثل دولًا متقدمة: جامعة هارفارد (أمريكا)، أكسفورد (بريطانيا)، تورنتو (كندا)، وملبورن (أستراليا). وقد استخدم الباحثون المنهج الوثائقي التحليلي، من خلال مراجعة التقارير المالية الرسمية لتلك الجامعات. أظهرت النتائج أن هذه الجامعات تنتهج تنويعًا واسعًا في مصادر الإيرادات، يشمل: الرسوم الدراسية، الأوقاف، الاستثمارات، التبرعات، العقود البحثية، والمشاريع التدريبية. وأوصت الدراسة بضرورة تبنّي الجامعات السعودية نهجًا مماثلًا لتنويع دخلها وتقليل الاعتماد على التمويل الحكومي، من خلال تفعيل الأوقاف الجامعية، وتوسيع الشراكات، وتحفيز الخريجين على التبرع.

الدراسة الخامسة تحمل هذه الدراسة عنوان: «آليات تمويل الجامعات الحكومية في المملكة العربية السعودية في ضوء الجامعات المماثلة في الولايات المتحدة»، وأعدها الدكتور سعود غسان البشر، باستخدام المنهج المقارن. تستهدف الدراسة فهم الفروق والتشابهات بين نماذج التمويل في الجامعات العامة بالسعودية وتلك الموجودة في الجامعات الحكومية الأمريكية، مع التركيز على جامعات النخبة. وقد بيّنت الدراسة أن الجامعات الأمريكية تعتمد على مزيج من الإيرادات الحكومية وغير الحكومية، في حين أن الجامعات السعودية ما تزال تعتمد بشكل شبه كامل على الدعم الحكومي. اقترحت الدراسة عددًا من التوصيات العملية التي يمكن أن تساهم في إعادة هيكلة النموذج التمويلي للجامعات السعودية، بما في ذلك فرض رسوم على الدراسات العليا، وزيادة الاستثمار في الاستشارات والبحث التطبيقي، وتعزيز استقلالية المؤسسات الجامعية في إدارة مواردها.

الدراسة السادسة جاءت هذه الدراسة بعنوان: «تمويل مؤسسات التعليم العالي الحكومية في المملكة العربية السعودية من خلال الشراكات: دراسة نوعية»، وأعدها فريق بحثي بقيادة الدكتور سعود غسان البشر، وبمشاركة كل من: الأستاذ إبراهيم المعطش، والأستاذ علي جراح، والأستاذ علي الشطي، والأستاذ مطر الشمري، والأستاذ عبدالعزيز البلوي. تركز هذه الدراسة على دور الشراكات مع القطاعين العام والخاص كأداة بديلة ومكمّلة لتمويل مؤسسات التعليم العالي الحكومية في السعودية.

وقد استخدم الفريق البحثي المنهج النوعي، مستندًا إلى مقابلات مع طلاب دراسات عليا لديهم خلفيات إدارية وتجريبية في التعليم العالي. أظهرت النتائج أن الشراكات لا تزال محدودة وغير مفعلة بالشكل الكافي، بالرغم من وجود توجهات رسمية لتعزيزها. وأشارت الدراسة إلى معوقات قانونية وثقافية وإدارية تحد من نجاح هذه المبادرات، لكنها في الوقت ذاته رصدت فرصًا واعدة في مجالات مثل التدريب، البحث العلمي، والتعليم التنفيذي. وقدمت الدراسة مقترحات لتطوير نموذج الشراكات بما يحقق الاستدامة المالية للجامعات ويعزز من استقلاليتها.

وإني إذ أضع بين يدي القارئ الكريم هذا العمل الجماعي، فإنني أرجو أن يكون إضافة نوعية للمكتبة التربوية العربية، وأن يُسهم في تحفيز مزيد من الدراسات الميدانية المعمّقة التي تتناول التمويل التربوي كمدخل رئيس لتحسين جودة التعليم وتحقيق استدامته.كما أخص بالشكر والتقدير جميع الباحثين والباحثات الذين شاركوا في إعداد الدراسات، ولبّوا دعوة التعاون العلمي بروح من الالتزام والرغبة الصادقة في خدمة المعرفة، وأسأل الله أن يوفقنا جميعًا لما فيه خير التعليم وأهله، وأن يجعل هذا العمل نافعًا للباحثين وصنّاع القرار والمهتمين بتطوير السياسات التعليمية في وطننا الغالي.

والله ولي التوفيق.

د. سعود غسان البشر

رئيس قسم الإدارة التربوية – جامعة الملك سعود

الثلاثاء ٥ أغسطس ٢٠٢٥م، الموافق ١٢ صفر ١٤٤٧هـ

الباب الأول دراسات في تمويل مؤسسات التعليم العام ١٦

دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز كفاءة الإنفاق في مرافق المنظمات التعليمية: دراسة نوعية ١٩

تمويل مُؤسَّسات التعليم العامة في السعودية والولايات المتحدة وألمانيا والدول الإسكندنافية ٤٢

مقترحات لتعزيز كفاءة الإنفاق على التعليم العام في المملكة العربية السعودية في ظل رؤية السعودية ٢٠٣٠ ..... ٦٧

تصوُّرات طلاب الدراسات العليا لدور الذكاء الاصطناعي في الحدِّ من الآثار الاقتصادية للهدر التربوي: دراسة نوعية ٨٩

إيجابيات وسلبيات خصخصة التعليم العام في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر طلاب الدراسات العليا: دراسة نوعية ١١٦

مساهمة المنظمات الربحية وغير الربحية في تمويل المدارس الحكومية بالمملكة العربية السعودية: دراسة نوعية ١٣٧

الباب الثاني دراسات متعلقة بتمويل مؤسسات التعليم العالي ١٥٨

الرياضة الجامعية في الولايات المتحدة: الأثر الاقتصادي ودروس مستفادة للتطبيق في السعودية ١٦٢

الطلاب الدوليون في الولايات المتحدة: الواقع والتحديات والأثر الاقتصادي ١٩٦

تجارب الدول المتقدمة في الاستفادة من الطلاب الدوليين اقتصاديًا وسبل تطبيقها بالسعودية .. ٢٢٤

مصادر التمويل في الجامعات النخبوية في كل من: الولايات المتحدة وبريطانيا وأستراليا وكندا وطرق الاستفادة منها في المملكة العربية السعودية ٢٥٦

آليات تمويل الجامعات الحكومية في المملكة العربية السعودية في ضوء الجامعات المماثِلة في الولايات المتحدة ٢٧٤

تمويل مؤسسات التعليم العالي الحكومية في المملكة العربية السعودية من خلال الشراكات: دراسة نوعية ٢٩٠

الباب الأول

دراسات في تمويل مؤسسات التعليم العام

دراسات في تمويل مؤسسات التعليم العام

يمثّل التعليم العام حجر الأساس في بناء رأس المال البشري وتعزيز التنمية الشاملة، ويُعدّ تمويله أحد العوامل الحاسمة في تحقيق أهدافه التربوية والاجتماعية والاقتصادية. وتواجه أنظمة التعليم العام، لا سيما في الدول النامية والناشئة، تحديات متزايدة في ظل تصاعد التكاليف، وتغير التوجهات السكانية، وتزايد التطلعات نحو جودة أعلى وعدالة أوسع في تقديم الخدمات التعليمية.وفي المملكة العربية السعودية، يشكّل التعليم العام أحد أكبر بنود الإنفاق الحكومي، وقد خضع في السنوات الأخيرة لسلسلة من الإصلاحات ضمن رؤية السعودية ٢٠٣٠، التي تسعى إلى ترشيد النفقات، وتحسين الكفاءة التشغيلية، وتنويع آليات التمويل، وتحقيق أعلى درجات الاستفادة من الموارد المخصصة للقطاع التربوي. ومن هذا المنطلق، يضم هذا الباب ستة دراسات علمية محكّمة تتناول تمويل التعليم العام من زوايا متعددة تجمع بين التحليل النوعي والمقارن والتطبيقي، وتعكس اهتمامًا متزايدًا من قبل الباحثين بقضايا الكفاءة والفعالية والاستدامة المالية في هذا القطاع الحيوي.

وتتناول هذه الدراسات الموضوعات الآتية:

- دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز كفاءة الإنفاق في مرافق المنظمات التعليمية: دراسة نوعية, وتستكشف هذه الدراسة الإمكانيات التي يوفرها الذكاء الاصطناعي لتحسين إدارة المرافق التعليمية وترشيد نفقاتها، من خلال نماذج تطبيقية مستندة إلى الواقع المحلي السعودي.

- تمويل مؤسسات التعليم العامة في السعودية والولايات المتحدة وألمانيا والدول الإسكندنافية

, وهي دراسة مقارنة تسلط الضوء على نماذج التمويل المختلفة في أربع بيئات تعليمية، مع استخلاص الدروس المستفادة وتقديم توصيات للتطوير.

- مقترحات لتعزيز كفاءة الإنفاق على التعليم العام في المملكة العربية السعودية في ظل رؤية السعودية ٢٠٣٠وتقدّم هذه الدراسة عددًا من البدائل والسياسات التمويلية المستندة إلى التجارب الدولية والإمكانات المحلية، بما يتوافق مع مستهدفات الرؤية الوطنية.

- تصوّرات طلاب الدراسات العليا لدور الذكاء الاصطناعي في الحد من الآثار الاقتصادية للهدر التربوي: دراسة نوعيةوتتناول هذه الدراسة دور التقنيات الذكية في معالجة الهدر التعليمي الناتج عن الرسوب والتسرب، بما يسهم في تقليل الفاقد المالي وتحسين المخرجات التربوية.

- إيجابيات وسلبيات خصخصة التعليم العام في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر طلاب الدراسات العليا: دراسة نوعية وتتناول هذه الدراسة قضية خصخصة التعليم العام، من خلال رصد آراء طلاب الدراسات العليا حول آثار الخصخصة على كلفة التعليم، وجودته، وعدالة الوصول إليه.

- مساهمة المنظمات الربحية وغير الربحية في تمويل المدارس الحكومية بالمملكة العربية السعودية: دراسة نوعية, وتهدف الدراسة إلى التعرف على مساهمة المنظمات الربحية وغير الربحية في تمويل المدارس الحكومية في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر طلاب الدراسات العليا في إحدى الجامعات السعودية.

الدراسة الأولى: دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز كفاءة الإنفاق في مرافق المنظمات التعليمية: دراسة نوعية

إعداد:

- د. سعود غسان البشر-
- ابتسام سعد عبدالله القحطاني
- الحاج كرمو سواري
- حنان ساير المطيري
- ماجد بن محمد الفواز آل داوود
- مازن بن علي الغامدي

• نُشرت هذه الدراسة في مجلة العلوم التربوية والنفسية، العدد (٣٧)، عام ٢٠٢٤م.

الملخص

تهدف الدراسة الحالية إلى التعرف على دور تقنيات الذكاء الاصطناعي في تعزيز كفاءة الإنفاق على مرافق المنظمات التعليمية في المملكة العربية السعودية. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج النوعي، حيث قام الباحث الأوَّل بإجراء مقابلات مع ١٩ خبيرًا في مجال التعليم؛ بهدف اكتشاف تصوُّراتهم حول إمكانيات الذكاء الاصطناعي في تعزيز كفاءة الإنفاق على المرافق التابعة لمؤسَّسات التعليم العام والعالي في المملكة، وتشمل المرافق جميع المباني سواءً تلك المخصَّصة لأغراض التعليم أو الإدارة أو الترفيه أو ممارسة الرياضة أو الإسكان أو غرف العبادة.

ومن أبرز النتائج التي توصَّلت إليها هذه الدراسة هي النتائج التالية: إمكانية الاستفادة من تقنيات الذكاء الاصطناعي في تعزيز كفاءة الإنفاق في مرافق المنظمات التعليمية بشكل كبير، كما وجدت الدراسة أن المشاركين لديهم إيمان كبير بقدرات الذكاء الاصطناعي في ترشيد النفقات من خلال المساعدة في اتخاذ القرارات وعمليات التخطيط وتنفيذ المرافق التعليمية الجديدة، بما في ذلك: تصميم المرافق، واختيار المواد المستخدَمة في البناء والتشطيبات، والمقارنة بين العروض المناسبة، وقد وجدت نتائج الدراسة أن الذكاء الاصطناعي يُساعد في تعزيز السلامة والأمن في المرافق التعليمية،

كما أن الذكاء الاصطناعي بإمكانه التقليل من عدد رجال الأمن الصناعي؛ مما سوف يُوفِّر الكثير من النفقات. وكشفت نتائج الدراسة عن إمكانية تقنيات الذكاء الاصطناعي في التقليل من عدد الموظفين في كثير من المرافق التابعة لمؤسَّسات التعليم، وأشارت نتائج الدراسة أيضًا إلى أن هناك إيمانًا كبيرًا بإمكانيات تقنيات الذكاء الاصطناعي في المساعدة على اكتشاف مشكلات الصيانة في المباني بشكل مسبق؛ مما يمنع تفاقم المشكلات في المباني التعليمية، ويزيد من العُمر الزمني للمرافق. ومن أهم ما اتفق عليه المشاركون: هي قدرة تطبيقات الذكاء الاصطناعي على تعزيز كفاءة الطاقة الكهربائية والمائية في المباني؛ مما يُوفِّر الكثير من النفقات المخصَّصة للفواتير، كما أشارت الدراسة إلى أن تقنيات الذكاء الاصطناعي سوف يكون لها أثر سلبي في مجال التوظيف والموارد البشرية، حيث سوف تُساهم في خسارة آلاف الوظائف مستقبلًا لِمَن يعملون في مجال تخطيط وصيانة وحراسة المباني التابعة للمنظمات التعليمية.

المقدمة:

تقترب المملكة العربية السعودية من الاحتفال بمرور قرن من الزمن على تأسيس مديرية المعارف التي هي نواة وزارة التعليم الحالية، فقد انطلقت مسيرة التعليم في السعودية في عام ١٩٢٦ للميلاد، ومنذ ذلك الوقت وحتى اليوم استمرَّت مسيرة تطوير التعليم النظامي في البلاد، وانتشرت رقعة التعليم والمدارس في أرجاء البلاد. وفي عام ١٩٥٠م بدأت مسيرة التعليم العالي في المملكة بتأسيس كلية للشريعة، وفي عام ١٩٥٧م تأسَّست أوَّل جامعة في الجزيرة العربية بشكل عام وفي السعودية بشكل خاص، وهي جامعة الملك سعود (وزارة المعارف, ٢٠٠٣). وقد ساهم اهتمام الحكومة بتعليم الناس في ارتفاع وعي المجتمع بأهمية التعليم الرسمي، حيث ارتفعت أعداد المدارس ومؤسَّسات التعليم العالي بشكل سريع، حتى وصل عدد المدارس في الدولة إلى أكثر من ٤٣ ألف مدرسة، منها حوالي ٢٤ ألف مدرسة حكومية، بالإضافة إلى أكثر من ٤٢ جامعة أغلبها حكومية، وعشرات الكليات الحكومية والخاصة (وزارة التعليم, ٢٠٢٤). وبرغم إيجابيات نشر التعليم المجاني للسكان في المملكة العربية السعودية إلا إنه خَلَق مشكلة اقتصادية في البلاد، تتمثَّل في ارتفاع فاتورة التعليم وكلفة الطالب التي تتزايد بشكل مضطرد متزامنة مع التضخُّم،

وهـو مـا يُشـكِّل عبئًـا عـلى اسـتدامة تمويـل المـدارس والجامعـات خاصـة الحكوميـة منهـا. ومراجعـة ميزانيـات وزارة التعليـم والتعليـم العـالي قبـل أن تُدمـج مـع وزارة التعليـم في عـام ٢٠١٥م تُؤكـد عـلى أن معظـم النفقـات هـي نفقـات تتعلَّـق بتعويضـات العاملـين، وتشـمل رواتـب المعلِّمـين وأسـاتذة الجامعـات والباحثـين في المختـبرات والمعامـل في المـدارس والجامعيـين، وكذلـك العاملـين في حراسـة المبـاني المدرسـية والجامعيـة. كـما أن بنـاء وتشـغيل وصيانـة المبـاني في المنظـمات التعليميـة الحكوميـة في السـعودية يسـتهلك الكثـير مـن الأمـوال، لذلـك ينبغـي الوصـول إلى حلـول لتلـك المشـكلة التمويليـة، حيـث تعتمـد المبـاني في العقـود الأخـيرة في المملكـة العربيـة السـعودية عـلى الطاقـة الكهربائيـة بشـكل كبـير، فهـي مصمَّمـة في غالبيـة أجزائهـا عـلى أن يكـون التكييـف الاصطناعـي هـو المصـدر الأوَّل للتهويـة والتبريـد، خاصـة وأن معظـم المناطـق في السـعودية هـي مناطـق شـديدة الحـرارة، وتعتمـد عـلى المكيفـات طيلـة أوقـات السـنة؛ مـما يزيـد مـن اسـتهلاك الطاقـة الكهربائيـة، ويُسـبِّب زيـادة في الانبعاثـات الكربونيـة الضـارة للبيئـة (البشر وآخـرون, ٢٠٢٤).

وتُشـير العديـد مـن الدراسـات إلى أن تقنيـات الـذكاء الاصطناعـي بمقدورهـا المسـاهمة في تحقيـق كفـاءة الإنفـاق في المبـاني المدرسـية والجامعيـة، ويُؤكِّـد مؤرِّخـو الـذكاء الاصطناعـي أن البدايـة الحقيقيـة للـذكاء الاصطناعـي بـدأت بشـكل فعـلي في بدايـة العقـد السـادس مـن القـرن الميـلادي المـاضي. وتُلخِّـص الهيئـة السـعودية للبيانـات والـذكاء الاصطناعـي (سـدايا, ٢٠٢٤) مراحـل تطـوُّر الـذكاء الاصطناعـي في ثـلاث عـشرة مرحلـة، حيـث كانـت بدايـة الـذكاء الاصطناعـي في العقـد الخامـس مـن القـرن الميـلادي المـاضي، وفي عـام ١٩٥٠م تـمَّ تطويـر اختبـار تورنـج، وفي عـام ١٩٥٦م صـاغ جـون مـكارثي مصطلـح الـذكاء الاصطناعـي، وفي المرحلـة الرابعـة كانـت مرحلـة الشـتاء الأوَّل للـذكاء الاصطناعـي والتـي امتـدَّت مـن عـام ١٩٧٤م إلى عـام ١٩٨٠م. وفي المرحلـة الخامسـة والتـي اسـتمرَّت مـن عـام ١٩٨٠ إلى عـام ١٩٨٧ كانـت بدايـة ازدهـار تعلُّـم الآلـة، وبعـد تلـك المرحلـة جـاءت مرحلـة الشـتاء الثـاني للـذكاء الاصطناعـي والتـي اسـتمرَّت حتـى عـام ١٩٩٤م، وكان العـام ١٩٩٧ عامًـا مختلفًـا للـذكاء الاصطناعـي، فقـد شـهد حدثًـا تاريخيًّـا بـارزًا بفـوز برنامـج ديـب بلـو عـلى بطـل العـالم للشـطرنج الـروسي غـاري كاسـباروف، وفي عـام ٢٠١٠م كانـت بدايـة ثـورة التعلُّـم العميـق، أمـا المرحلـة العـاشرة مـن الخـط الزمنـي لتطـوُّر الـذكاء الاصنطاعـي -بحسـب سـدايا- فقـد كانـت في عـام ٢٠١١م، حيـث هـزم برنامـج واتسـون كـين جينجيـز بطـل لعبـة جيوبـاردي, وفي عـام ٢٠١٦م اسـتطاع برنامـج ألفـا جـو هزيمـة لي سـيدول بطـل العـالم في لعبـة جـو، وفي عـام ٢٠١٩م قـام برنامـج ألفـا سـتار بهزيمـة محترفـة لعبـة سـتار كرفـت تـو، أمـا المرحلـة الحاليـة فهـي مرحلـة الـذكاء الاصطناعـي التوليـدي، حيـث تـمَّ إطـلاق برنامـج جـي بي تي ثـري؛ لتوليـد النصـوص في عـام ٢٠٢٠م. وتُعـرِّف الهيئـة السـعودية للبيانـات والـذكاء الاصطناعـي (سـدايا) الـذكاء الاصطناعـي بأنـه: أنظمـة تسـتخدم تقنيـات قـادرة عـلى جمـع البيانـات واسـتخدامها للتنبُّـؤ أو التوصيـة أو اتخـاذ القـرار بمسـتويات متفاوتـة مـن التحكُّـم الـذاتي، واختيـار أفضـل إجـراء؛ لتحقيـق أهـداف محـدَّدة.

وتهدف الدراسة إلى الكشف عن تصوُّرات عدد من الخبراء حول دور تقنيات الذكاء الاصطناعي في تحقيق كفاءة الإنفاق في مرافق المنظمات التعليمية الحكومية في المملكة العربية السعودية.

قضية الدراسة:

تستهلك المخصَّصات المالية الحكومية التي تُخصَّص لتصميم وبناء وتشغيل وصيانة المرافق في المنظَّمات التعليمية الحكومية -بما فيها من المرافق التعليمية والبحثية والإدارية والمعامل والمختبرات والإسكان الطلابي وغيرها من المرافق- الكثير من النفقات الرأسمالية أو الجارية، خاصة مع ارتفاع المدارس الحكومية إلى أكثر من ٢٤ ألف مدرسة، بالإضافة إلى أكثر من ٣٠ جامعة حكومية تحتوي على مئات الكليات والمرافق التعليمية والبحثية والتدريبية والترفيهية والرياضية والإسكانية وغيرها من المرافق. ويُقدَّر عدد الموظفين من مهندسين وفنيين وعمال عاملين في تخطيط وتصميم وتنفيذ المشاريع والمباني التابعة لمؤسَّسات التعليم العام والعالي بعشرات الآلاف، سواء كانت تلك الوظائف مباشرة أو غير مباشرة، أيضًا تحتاج المرافق التعليمية بعد تشييدها إلى حراسة أمنية على مدار الساعة؛ مما يستوجب توظيف رجال أمن صناعي عن طريق التعيين المباشر أو التعاقد مع شركات أمنية، وهذا يستهلك الكثير من الأموال. كما أن تشغيل المرافق التعليمية والبحثية والرياضية والإسكانية بما تحتويه من وحدات تكييف وإضاءة وسباكة وأجهزة ... الخ يتطلَّب توظيف مئات من العمَّال الفنيين والإداريين، وهذا أيضًا يضغط بشكل كبير على ميزانيات مؤسَّسات التعليم في المملكة. وتُشير الدراسات إلى أن المدارس والجامعات تستهلك الكثير من الطاقة الكهربائية، بل تُساهم في هدرها، ففي دراسةٍ قام بها عدد من منسوبي قسم الهندسة الكهربائية بجامعة الملك سعود وجدت أن معدَّل الهدر الكهربائي في الجامعة وصل إلى ما يُقارب ٤ ملايين ريال سنويًّا، وأن التكييف ثم الإنارة ثم الأجهزة الحاسوبية هي المصادر الأكثر هدارًا في الجامعة، وقدَّرت الدارسة أن ٢٥٪ من الطلاب في السكن الجامعي لا يحرصون على إغلاق التكييف والإنارة بعد مغادرتهم لسكنهم (رسالة الجامعة, ٢٠٢٤). وتستهلك أجهزة التكييف أكثر من ٧٠٪ من الطاقة الكهربائية في قطاع المباني، لذلك من الواجب الحرص عليها، وقد صرَّح وكيل وزارة التعليم في عام ٢٠١٨م أن فاتورة الكهرباء الخاصة بقطاعات الوزارة تبلغ شهريًّا ٦٠٠ مليون ريال، فيما تبلغ فاتورة الكهرباء لمؤسَّسات التعليم الحكومية في المملكة أكثر من سبعة مليارات ريال (صحيفة الوطن السعودية, ٢٠١٨). وقد شخَّصت الجهات الرسمية زيادة الهدر الكهربائي بتأسيسها المركز السعودي لكفاءة الطاقة مؤخَّرًا، وقامت رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ بتفعيل عدد من المبادرات الرامية لتعزيز كفاءة الإنفاق في جميع القطاعات الحكومية، ومن ضمنها وزارة التعليم والمدارس والجامعات التابعة لها؛ من أجل الحفاظ على المال العام. وتعتقد الدراسة أن هناك العديد من الحلول الحديثة والمبتكرة قادرة على تعزيز كفاءة الإنفاق في الموضوعات المتعلِّقة بالمباني والمرافق التابعة للمدارس والجامعات الحكومية في السعودية بشكل كبير،

وقادرة ليس فقط على تقليل النفقات بل زيادة الجودة في تلك المباني، وزيادة عُمرها الافتراضي، ومن تلك الحلول المقترحة: زيادة الاعتماد على تقنيات الذكاء الاصطناعي في جميع مراحل تخطيط وتصميم وتنفيذ المرافق التعليمية، بالإضافة إلى مساعدة الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته الذكية في الكشف بشكل استباقي عن الأعطال والمشكلات في المباني الدراسية، والمساعدة في صيانة المباني، والحفاظ على تقليل الهدر الكهربائي والمائي في المرافق التعليمية، بالإضافة إلى دور الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في حماية المدارس والجامعات من خطر السرقات والحرائق. وتهدف هذه الدراسة إلى اكتشاف آراء عدد من الخبراء في مجال التعليم عن دور تقنيات الذكاء الاصطناعي في تعزيز كفاءة الإنفاق في المرافق التابعة لمؤسَّسات التعليم الحكومية، سواءً كانت تلك المرافق مباني مدرسية أو جامعية.

سؤال الدراسة وأهدافها و أهميتها:

سؤال الدراسة:

ما دور تقنيات الذكاء الاصطناعي في تعزيز كفاءة الإنفاق في مرافق المنظمات التعليمية من وجهة نظر طلاب الدراسات العليا بإحدى الكليات السعودية؟

وتهدف الدراسة إلى:

- تعرُّف آراء المشاركين حول تطبيقات الذكاء الاصطناعي، ودورها في تحقيق كفاءة الإنفاق في المرافق التابعة لمؤسَّسات التعليم العام.

- تعرُّف تصوُّرات المشاركين حول تطبيقات الذكاء الاصطناعي، ودورها في تحقيق كفاءة الإنفاق في المرافق التابعة لمؤسَّسات التعليم العالي.

أهمية الدراسة

وترجع أهمية الدراسة إلى أنها الدراسة الأولى عربيًّا التي تقوم باعتماد منهجية دراسة الظواهر النوعية في موضوع الذكاء الاصطناعي، ودوره في تحقيق كفاءة الإنفاق في مرافق مؤسَّسات التعليم العام والعالي، وهذا من شأنه أن يجعل هذه الدراسة مفيدة؛ لتقليص الفجوات في الأدبيات العربية حول دور الذكاء الاصطناعي في تحقيق كفاءة الإنفاق.

تعريف المصطلحات:

الذكاء الاصطناعي:

تُعرِّف الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا) الذكاء الاصطناعي بأنه: أنظمة تستخدم تقنيات قادرة على جمع البيانات واستخدامها للتنبُّؤ أو التوصية أو اتخاذ القرار بمستويات متفاوتة من التحكُّم الذاتي، واختيار أفضل إجراء؛ لتحقيق أهداف محدَّدة.

المرافـق: يُقصـد بالمرافـق في هـذه الدراسـة: جميـع المبـاني والوحـدات التابعـة لمؤسَّسـات التعليـم الحكوميـة، سـواءً كانـت مـدارس أو مؤسَّسـات تعليـم عـالٍ، وتشـمل هـذه المرافـق: المرافـق التعليميـة, والإداريـة, والترفيهيـة, والرياضيـة, والمعامـل والمختـبرات, والإسـكان الطـلابي لمؤسَّسـات التعليـم العـالي, والمصليـات, والمسـارح, والمكتبـات.

المنظَّمات التعليميـة: وهـي تشـمل جميـع المـدارس ومؤسَّسـات التعليـم العـالي حكوميـة التمويـل في المملكـة العربيـة السـعودية.

كفاءة الإنفاق:

يقصـد بمصطلـح كفـاءة الإنفـاق في هـذا البحـث عـلى أنـه: التقليـل مـن المصروفـات بأكـبر قـدر ممكـن عـلى قطـاع التعليـم مـن الدولـة والمجتمـع، مـع الحفـاظ عـلى جـودة المخرجـات (البـشر و آخـرون, ٢٠٢٤).

الإطار النظري والدراسات السابقة:

أولا: تطور الذكاء الاصطناعي:

بـدأت رحلـة الـذكاء الاصطناعـي في منتصـف القـرن الميـلادي المـاضي، ويُعتـبر الدكتـور البريطـاني وعـالم الرياضيـات آلان ماتيسـون تورنـخ هـو مِـن مؤسِّسـي علـم الـذكاء الاصطناعـي في الخمسـينيات مـن القـرن المـاضي، وبالرغـم مـن الميـول الشـاذة للدكتـور البريطـاني والتـي أدَّت إلى محاكمتـه وإدانتـه إلا إنـه سـاهم في تأسـيس مفـوم الـذكاء الاصطناعـي، وقـد اقـترح البريطـاني اختبـار تورينـج الشـهير كمقيـاس لـذكاء الآلـة. وقـد شـهدت هـذه الحقبـة -التـي يُشـار إليهـا غالبًـا باسـم «ولادة الـذكاء الاصطناعـي»- وضـع مفاهيـم أساسـية متعلِّقـة بهـذا العلـم مثـل: التفكـير الرمـزي ونمـاذج الشـبكات العصبيـة المبكـرة. ومـع ذلـك، فقـد كان التقـدُّم بطيئًـا؛ بسـبب القيـود المفروضـة عـلى القـدرة الحاسـوبية وتوافـر البيانـات، وكانـت الأسـئلة دائمًـا تـدور حـول أخلاقيـات الـذكاء الاصطناعـي وتأثيرهـا عـلى البـشر. وقـد شـهد هـذا المجـال نهضـة جديـدة في العقـود الأخـيرة، حيـث تميَّـزت بمعـالم مهمَّـة مثـل انتصـار ديـب بلـو الحاسـوب المطـوَّر مـن شركـة آي بي إم عـلى غـاري كاسـباروف في لعبـة الشـطرنج في عـام ١٩٩٧م، يُذكـر أن الـروسي غـاري كاسـباروف هـو بطـل العـالم في الشـنطرج في تلـك المرحلـة، واسـتمرَّت مسـيرة تطويـر خوارزميـات التعلُّـم العميـق، لا سـيما مـع إدخـال الشـبكات العصبيـة التلافيفيـة في مهـام تعـرُّف الصـور. وقـد أدَّت الاختراقـات في الأجهـزة -مثـل: وحـدات معالجـة الرسـومات- إلى تسريـع تدريـب الشـبكات العصبيـة، مـما أدَّى إلى تقـدُّم سريـع في تطبيقـات الـذكاء الاصطناعـي المختلفـة، بمـا في ذلـك معالجـة اللغـة الطبيعيـة، والروبوتـات، والمركبـات المسـتقلة. وقـد أدَّى ظهـور شركات مثـل جوجـل، وفيسـبوك، وشـات جـي بي تي وجـول جيرمـاي إلى تعزيـز البحـث والتطويـر في مجـال الـذكاء الاصطناعـي، ودفعـه إلى طليعـة الإبـداع التكنولوجـي (Kaul et al., ٢٠٢٠; Toosi et al., ٢٠٢١).

كـما اهتمَّـت المملكـة العربيـة السـعودية بموضـوع الـذكاء الاصطناعـي بشـكل كبـير، وقـد أُنشِـئت الهيئـة السـعودية للبيانـات والـذكاء الاصطناعـي التـي تُختصـر بـاسم (سـدايا) وذلـك بموجـب أمـر ملـكي صـدر في عـام ٢٠١٩م، وترتبـط الهيئـة مبـاشرة برئيـس مجلـس الـوزراء (سـدايا, ٢٠٢٤). وقـد حصلـت السـعودية عـلى المركـز الأوَّل عالميًـا في مـؤشِّر الإسـتراتيجية الحكوميـة للـذكاء الاصطناعـي في عـام ٢٠٢٣، والـذي تمنحـه تورتويـس أنتليجينـس (وكالـة الأنبـاء السـعودية, ٢٠٢٣).

ملخَّص الخط الزمني لتطوُّر الذكاء الاصطناعي:

- عقـد الخمسـينيات مـن القـرن العشريـن: نـشر آلان تورينـج عملـه المبـدع «آلات الحوسـبة والـذكاء»، وصـاغ جـون مـكارثي مصطلـح «الـذكاء الاصطناعـي»، كـما قـام مـكارثي أيضًـا بتطويـر لغـة البرمجـة الشـهيرة Lisp، والتـي تُسـتخدم في أبحـاث الـذكاء الاصطناعـي.

- عقـد السـتينيات مـن القـرن الميـلادي الماضي: شـهد هـذا العقـد أوَّل روبـوت صناعـي يبـدأ العمـل في مصنـع جـنرال موتـورز، وتـمَّ تطويـر برنامـج ELIZA القـادر عـلى إجـراء محادثـة مـع شـخص مـا باللغـة الإنجليزيـة.

- عقـد السـبعينيات مـن القـرن المـاضي: تـمَّ بنـاء أوَّل روبـوت مجسَّـم في اليابـان يتمتَّـع بالقـدرة الأساسـية عـلى الرؤيـة والحركـة والتحـدُّث، وتـمَّ تطويـر نظـام مبكـر لتعـرُّف البكتيريـا في جامعـة سـتانفورد.

- عقـد الثمانينيـات: قامـت شركـة مرسـيدس بنـز باختبـار أوَّل سـيارة ذاتيـة القيـادة تجسِّـد المبـادئ الأساسـية لمثـل هـذه السـيارات المصنَّعـة اليـوم، وتـمَّ إصـدار Jabberwacky كمثـال مبكـر لنظـام chatbot الحديـث.

- عقـد التسـعينيات: ظهـر ديـب بلـو، وهـو جهـاز كمبيوتـر يلعـب الشـطرنج، واسـتطاع أن يهـزم بطـل العـالم، كـما احتـوى فهـرس الويـب الأوَّل مـن Google عـلى ٢٦ مليـون صفحـة.

- العقـد الأوَّل مـن القـرن الحـادي والعشريـن: تـمَّ تطويـر العديـد مـن الروبوتـات الجديـدة، مثـل: ASIMO مـن هونـدا، وKismet مـن معهـد ماساتشوسـتس للتكنولوجيـا، كـما أن كميـة المعلومـات الرقميـة التـي يتـمُّ إنتاجهـا في ذلـك الوقـت وصلـت إلى مئـات الإكـزا بايـت، وهـي تنمـو بسرعـة، ووصـل فهـرس الويـب الخـاص بـشركة Google إلى مليـار صفحـة في غضـون عامـين.

- العقـد الثـاني مـن القـرن الحـادي والعشريـن: ظهـر حاسـوب Watson لمعالجـة اللغـة الطبيعيـة مـن شركـة IBM والـذي هـزم بطلـين سـابقين في البرنامـج التلفزيـوني «Jeopardy!»، وكان عـدد مسـتخدمي الإنترنـت في العـالم يتجـاوز ٤ مليـارات مسـتخدم (سـدايا, ٢٠٢٤ ,.Kaul et al ٢٠٢٠; Toosi et al., ٢٠٢١).

الدراسات السابقة

أجرى عبد الرحمن وآخرون (٢٠١٨) دارسة بعنوان: «التصميم الداخلي المستدام وأثره على المباني المدرسية»، وتُوضِّح الدارسة أن تصميم المبنى المستدام يتطلَّب الاستجابة والتجانس مع البيئة بطريقة أساسية، ويعتمد في جودته على الملاءمة للغرض، كما أن المباني المستدامة لا تُؤثِّر بشكل سلبي على البيئة وصحة المستفيدين من تلك المباني أو القائمين بالبناء أو الأجيال القادمة. وتُوضِّح الدراسة الاحتياجات التصميمية للمدارس المستدامة، ومن ضمن الاحتياجات التي تُراعى في تصميم المدارس أربعة موضوعات أساسية هي: التهوية، والإضاءة، ومواد التشطيب والأثاث، وكذلك الراحة الصوتية، وهنا بعض التفاصيل للعناصر الأربعة:

أوَّلًا: التهوية في التصميم الداخلي للمدارس: هناك نوعان من التهوية بشكل عام هما: التهوية الطبيعية، والتهوية الصناعية من خلال التكييف أو الأجهزة. ويقترح الباحثون مراعاة بعض المعايير في التصميم الداخلي للمدارس فيما يتعلَّق بعنصر التهوية، ومنها: دراسة اتجاه نوافذ المبنى باتجاة الرياح السائدة في المنطقة، ودراسة تصميم الحوائط الداخلية للمبنى، والتظليل باستخدام كاسرات الشمس. كما أنه من الهام تركيب أجهزة استشعار؛ لقياس نسبة ثاني أكسيد الكربون؛ لضمان مستوى ملائم من الهواء النقي في المبنى.

ثانيًا: الإضاءة في التصميم الداخلي: وتقترح الدراسة عدة معايير لتحقيق الاستدامة من خلال عنصر الإضاءة في التصميم الداخلي للمدارس، ومنها: توظيف الفتحات في المواقع التي تحقِّق أقصى كفاءة لتوزيع الضوء بشكل مباشر أو غير مباشر، وتوظيف الفراغات المكشوفة؛ للاستفادة من الأشعة البنفسجية في إعادة توزيع الضوء داخل فراغات المبنى، ومراعاة تخطيط الموقع، ودراسة العلاقات بين الكتل والزوايا الشمسية، بحيث لا يحجب مبنى الضوء الطبيعي عن مبنى آخر قريب منه، وكذلك استخدام الإضاءة الذكية التي تُقلل من استهلاك الطاقة بجودة عالية.

ثالثًا: مواد التشطيب والأثاث: يقترح البحث أنه يجب أن تتحقَّق في جميع المواد أربعة أهداف، وهي: الاستخدام الفعَّال للمصادر والموارد، وضمان البيئة الصحية، والترشيد في استخدام الموارد، والاستخدام الفعَّال للطاقة. ومن بعض المقترحات لتجويد التصميم في المدارس: مراعاة اختيار مواد الأرضيات والدهانات والأثاث.

رابعًا: الراحة الصوتية: وهي التي تضمن أن تكون المباني المدرسية تتمتَّع بالهدوء؛ لتحقيق بيئة تعليمية جيدة، تخلو من التلوث الضوضائي. وتقترح الدراسة لتحقيق الراحة الصوتية في التصميم الداخلي للمدارس: استخدام النباتات حول المبنى المدرسي، واستخدام عوازل الصوت في النوافذ والأبواب، وإبعاد الحجرات الدراسية عن غُرف الأنشطة والساحات، وقد قدَّمت الدراسة عددًا من التوصيات الهامة فيما يتعلَّق بالتصميم الداخلي للمباني الدراسية.

أجـرى الفايـز والسـدحان (٢٠٢١) دراسـة بعنـوان: «تحسـين كفـاءة الإنفـاق مـن خـلال دمـج المـدارس الحكوميـة قليلـة العـدد». وهدفـت الدراسـة إلى مراجعـة أفضـل الممارسـات العالميـة في دمـج المـدارس بالمناطـق ذات الكثافـات السـكانية المنخفضـة، كـما هدفـت الدراسـة إلى تقديـم مقترحـات لرفـع كفـاءة المـدارس منخفضـة العـدد في المملكـة العربيـة السـعودية. وقـد اسـتخدمت الدراسـة المنهـج النوعـي التحليـلي، وقـام الباحثـان بتحليـل الوثائـق ومراجعـة تجـارب الـدول في دمـج المـدارس قليلـة العـدد، وكـما قـام الباحثـان بمقابلـة ٢٠ خبـيرًا. وقـد درس الباحثـان تجـارب إحـدى عـشرة دولـة في التعامـل مـع المـدارس قليلـة العـدد، منهـا: الولايـات المتحـدة، والنرويـج، وفلنـدا، وكنـدا، والصـين. ومـن أبـرز النتائـج التـي كشـفتها الدراسـة عنـد مراجعـة تجـارب الـدول في محاولـة التقليـل مـن كلفـة الطالـب في المناطـق قليلـة السـكان النقـاط التاليـة: دمـج المـدارس قليلـة العـدد، ودمـج الصفـوف المقاربـة داخـل المدرسـة الواحـدة، وإنشـاء المـدارس الشـبكية وهـي عبـارة عـن تعيـين مدرسـة رئيسـة واحـدة تتـولَّى إدارة عـدة مـدارس صغـيرة مجـاورة داخـل المقاطعـة التعليميـة نفسـها؛ مـما يسـمح بمشـاركة المـوارد البشريـة والماديـة في أكـثر مـن موقـع، أيضًـا مـن الممارسـات الشـائعة التـي وجدتهـا الدراسـة هـي دمـج المقاطعـات التعليميـة؛ بهـدف تقليـل الإنفـاق والتقليـل مـن النفقـات التشـغيلية. كـما قدَّمـت الدراسـة مقترحًـا لمعالجـة المـدارس قليلـة العـدد في السـعودية.

قـام الفـلاح (٢٠٢١) بدراسـة بعنـوان: «منهجيـة لتحقيـق التكامـل بـين التصميـم المعـماري وعمليـات الصيانـة والتشـغيل بالمنشـآت العامـة»، وقـد هـدف البحـث إلى تحديـد العوامـل التـي تُسـاهم في بنـاء وتعزيـز قابليـة الصيانـة للمبـاني خـلال تصميـم المنشـأة. وقـد توصَّـل الباحـث إلى عـشرة معايـير يجـب مُراعاتهـا خـلال عمليـة تصميـم المرافـق العامـة، وهـي: الوصوليـة: ويُقصـد بهـا الوصـول إلى صيانـة مكوِّنـات المنشـأة، وكلَّـما كانـت هنـاك سـهولة في الوصـول إلى مكوِّنـات المنشـأة قلَّـت التكلفـة الاقتصاديـة، والعكـس صحيـح. ومـن المعايـير التـي تقترحهـا الدراسـة عنـد تصميـم المنشـآت العامـة: المتانـة واختيـار المـواد التـي تتمتَّـع بالجـودة التـي تتحمَّـل العـبء والطقـس وغيرهـا، كـما يقـترح الباحـث الاهتـمام بمعيـار القابليـة للنظافـة بصـورة سـهلة ومتكـرِّرة؛ وذلـك للحفـاظ عـلى جماليـة المنشـأة، وتشـمل الاختيـار المناسـب للأرضيـات والتشـطيبات الجداريـة. ومـن المعايـير التـي تُؤخـذ في الحسـبان عنـد التصميـم: توفُّـر المـواد في السـوق؛ حتـى لا يتعطَّـل المـشروع، فبعـض المـواد جيـدة لكنَّهـا غـير متوفـرة؛ مـما قـد يعطِّـل المـشروع، ويُسـاهم في ارتفـاع التكاليـف. وتقترح الدراسـة أيضًـا الاهتـمام بمعايـير التوحيـد القيـاسي لمكوِّنـات المنشـأة، وأن تُراعـى البسـاطة والمرونـة في تصميـم هيـاكل المنشـآت؛ حتـى يمكـن تغيـير الإطـار المـكاني. ومـن المعايـير الهامـة أيضًـا: النمطيـة، وهـي تقسـيم عنـاصر المنشـأة إلى وحـدات؛ للسـماح بسـهولة الإزالـة والاسـتبدال والتغيـير، وكذلـك القـدرة عـلى اسـتقراء أنظمـة المنشـأة، وتعنـي: القـدرة عـلى تحديـد -بسـهولة- أجـزاء المبنـى والأنظمـة والتحكُّـم بالخدمـات؛ بهـدف الإصـلاح أو الاسـتبدال، بالإضافـة إلى رغبـة المسـتخدم، وإكسسـوارات المنشـأة.

أجـرى النـاصر (٢٠٢١) دراسـة بعنـوان: «اسـتخدام الخامـات الصديقـة للبيئـة في تصميـم المبـاني الجامعيـة»، وقـد عرضـت الدراسـة خصائـص مـواد البنـاء الصديقـة للبيئـة، ومنهـا: أنهـا تُسـاعد عـلى كفـاءة الطاقـة في المبـاني، وقابليـة تلـك المـواد للتحلُّـل؛ لعـدم الإضرار بالبيئـة، وقابليتهـا لتكـون مـن مصـادر متجـدِّدة وقابلـة لإعـادة التدويـر، أيضًـا مـن خصائـص مـواد البنـاء الصديقـة للبيئـة: أن تكـون معمِّـرة ومتينـة، وتحـدُّ مـن تلـوث الهـواء والأرض والميـاه. ويُعـرِّف الباحـث المبنـى المسـتدام بأنـه: هـو المبنـى الـذي تتحقَّـق فيـه الجـودة المتكاملـة مـن حيـث كفـاءة الأداء البيئـي والتوافـق مـع المتطلبـات الاقتصاديـة. وهنـاك عـدة معايـير وضعتهـا الدراسـة لتصميـم المبنـى المسـتدام، وهـي: أن يتميَّـز بتقليـل النقـل أثنـاء البنـاء باسـتخدام مـواد معـاد تدويرهـا، بالإضافـة إلى تميُّـز تلـك المبـاني بانخفـاض اسـتهلاكها للطاقـة والميـاه، وتعزيـز التنـوُّع البيولوجـي. وقـد عرضـت الدراسـة عـدة نمـاذج لمرافـق جامعيـة مثـل: مبنـى جامعـة آيندهوفـن للتكنولوجيـا في هولنـدا، وكليـة الهندسـة بجامعـة كانتابريـا في إسـبانيا، ومعهـد طوكيـو للتكنولوجيـا، وكيفيـة أن تلـك المبـاني تتميَّـز بأنهـا صديقـة للبيئـة، وتسـتخدم الطاقـة النظيفـة المعتمـدة عـلى الطاقـة الشمسـية وطاقـة الريـاح. ويُلخِّـص النـاصر التصميـم المسـتدام للمرافـق الجامعيـة بأنهـا تتركَّـز في عنصريـن أساسـيين هـما: عدم اسـتنفاد المـوارد الطبيعيـة، وعـدم التسـبُّب في تدمـير البيئـة. ويقـترح الباحـث أن تسـتخدم مؤسَّسـات التعليـم العـالي الطاقـة النظيفـة لتوليـد الكهربـاء في مرافقهـا؛ مـما يُقلِّـل مـن الانبعاثـات الكربونيـة الضـارة، خاصـة وأن المبـاني هـي ثـاني أكـبر مصـدر لتلويـث الهـواء بالكربـون بعـد المصانـع.

قـام (Wang, ٢٠٢١) بدراسـة بعنـوان: «الـذكاء الاصطناعـي في القيـادة التربويـة: دور تكافـلي صنـع القـرار بالـذكاء الاصطناعـي والإنسـان»، وقـد هدفـت الدراسـة إلى اكتشـاف دور الـذكاء الاصطناعـي في القيـادة التربويـة، والعلاقـة بـين اتخـاذ القـرار البـشري والـذكاء الاصطناعـي في التعليـم. وتعـرض الدراسـة فوائـد دمـج الـذكاء الاصطناعـي في القيـادة التعليميـة، مـع التركيـز عـلى كيـف يمكـن للـذكاء الاصطناعـي أن يُعـزِّز عمليـة صنـع القـرار مـن خـلال تحليـل البيانـات وتقديـم اقتراحـات فعَّالـة. وقـد احتـوت الدراسـة أيضًـا عـلى التحدِّيـات والاعتبـارات الأخلاقيـة المرتبطـة بتطبيـق الـذكاء الاصطناعـي في القيـادة التعليميـة، ويدعـو الباحـث إلى اتِّبـاع نهـج متـوازن بـين القـرارات التـي تُتخـذ بواسـطة تكنولوجيـا الـذكاء الاصطناعـي، وتحـثُّ الدراسـة عـلى أهميـة اتخـاذ القـرارات الأخلاقيـة، والرقابـة البشريـة للـذكاء الاصطناعـي؛ كونهـا غـير معصومـة.

قـام (Farzaneh et al., ٢٠٢١) بدراسـة بعنـوان: «تطـوُّر الـذكاء الاصطناعـي في المبـاني الذكيـة كفـاءة الطاقـة»، وقـد اعتمـدت الدراسـة عـلى منهجيـة مراجعـة الأدبيـات السـابقة. وقـد خلصـت الدراسـة إلى أنـه في إطـار الجهـود الراميـة إلى إنشـاء مبـانٍ خاليـة مـن الانبعاثـات، لا بُـدَّ مـن معالجـة التحدِّيـات المتعلِّقـة باسـتهلاك الطاقـة في المبـاني، والتـي تسـتهلك ٧١ في المئـة مـن الكهربـاء في المناطـق الحضريـة، كـما أن المبـاني هـي المسـؤولة عـن قرابـة ٤٠ في المئـة مـن الانبعاثـات الكربونيـة الضـارة في المـدن، لذلـك يعتقـد الباحثـون في هـذه الدارسـة أنـه مـن الـضروري الاهتـمام بأنظمـة الطاقـة الحديثـة التـي تحقِّـق التـوازن بـين مصـادر الطاقـة المختلفـة؛

لتحقيق الأمن والبيئة الصحية، والحد الأدنى من استهلاك الطاقة في المباني. وقد اكتشفت الدراسة أن إمكانية تقنيات الذكاء الاصطناعي في المباني من شأنها المساعدة في تقليل الهدر الكهربائي، وتحقيق كفاءة الطاقة.

أجرت الحقان (٢٠٢٣) دراسة بعنوان: «الذكاء الاصطناعي وفاعليته في تنمية مهارات التصميم الداخلي»، وقد هدفت الدارسة الوصفية إلى تعرُّف دور الذكاء الاصطناعي وفاعليته في التصميم الداخلي للمباني. ووجدت الدراسة أن مجال التصميم الداخلي استفاد من تطبيقات الذكاء الاصطناعي، وساعد المصمِّمين على إنشاء متغيرات متعدِّدة، وإنتاج أعداد هائلة من النماذج والتصميمات. وقد استعرضت الباحثة عددًا من تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مجال التصميم، ومن التطبيقات: رؤية الكمبيوتر، حيث يمكن للمصمِّم أن يتلقط صور عناصر التصميم المراد تأثيثه، ومن ثَمَّ يتمُّ البحث والمقارنة المرئية بواسطة الذكاء الاصطناعي، أيضًا هناك برامج معالجة اللغة الطبيعية والواقع المعزز. وقد استعرضت الدراسة تطبيقات التصميم المعززة بتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي، وذكرت الدراسة تفاصيل عن كلِّ تطبيق من التطبيقات الخمسة. وقد توصَّلت نتائج الدراسة إلى أن الذكاء الاصطناعي يُساعد المصمِّم الداخلي في عمل التصميمات المختلفة، وتحليل المشكلات بدقة وسرعة عالية، ويعزِّز من الإبداع، كما تُوصي الدارسة بإدخال الذكاء الاصطناعي ضمن المقرَّرات الدراسية لطلاب التصميم الداخلي.

أجرى السيد (٢٠٢٤) دراسة بعنوان: «الذكاء الصناعي ومستقبل التعليم»، وقد هدفت هذه الدراسة الوصفية إلى تقديم معلومات تحليلية عن أهمية الذكاء الاصطناعي والأدوار التي يقوم بها في مجال التعليم. ويعتقد الباحث أن الذكاء الصناعي يمثِّل تحوُّلًا رئيسًا في مستقبل البشر، وسوف يُغيِّر الكثير من المفاهيم، فهناك نماذج من الذكاء الصناعي ساهمت بالفعل في تغيير الواقع في كثير من المنظمات الخدمية والصناعية مثل: الربوتات الذكية، والمركبات ذاتية القيادة، وغيرها من قدرة الذكاء الصناعي على توقُّع السيناريوهات المحتملة والأزمات المستقبلية، ويعتقد الباحث أن الذكاء الصناعي لديه القدرة على تحويل الفصول الدراسية التقليدية إلى فصول ذكية، تقدِّم المحتوى العلمي مع مراعاة الفروق الفردية بين المتعلِّمين، سواء من خلال تفريد التعليم أو تغيير وسائل التعليم والتواصل، ويُضيف الباحث أن التعليم بمساعدة الذكاء الصناعي يكون أكثر فاعلية وإنصافًا، وهناك العديد من تطبيقات الذكاء الاصطناعي المفيدة في هذا الشأن: فهناك تطبيقات الواقع المعزز، وتطبيقات الواقع الافتراضي، ومن تطبيقات الذكاء الاصطناعي: ربوبوتات الدردشة، والنظم الخبيرة، ونظم التعلُّم الذكي. ويقدِّم البحث عدة استخدامات أو مجالات للذكاء الاصطناعي في التعليم، فالمجال الأول: هو استخدام الذكاء الاصطناعي كمادة تعليمية، ويُقصد بها أن تكون علوم الذكاء الاصطناعي في حدِّ ذاتها مقرَّرًا يقوم الطلاب بتعلُّمها. المجال الثاني: هو استخدام الذكاء الاصطناعي كوسيلة تعليم وتعلُّم، حيث يستفيد المعلِّم من توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي كوسيلة تعليمية، كاستخدام أنظمة خبيرة من جانب التلاميذ لحلِّ المشكلات والتدريب.

. المجال الثالث: استخدام الذكاء الاصطناعي في الإدارة التعليمية، وتساعد تطبيقات الذكاء الاصطناعي مديري المدارس والإداريين في إنجاز الكثير من المهام الإدارية، خاصة استخدام نُظُم خبيرة فعَّالة تُساهم في اتخاذ القرارات الإدارية المعقَّدة، وتصميم الجداول الدراسية، واتخاذ قرارات بشأن الطلاب، وكذلك استخدامها في تشخيص الواقع المدرسي. المجال الرابع: استخدام الذكاء الاصطناعي لأغراض التقويم، ويتمُّ الاستفادة من الذكاء في إعداد الاختبارات بشكل موضوعي، والمساعدة في تصحيح الاختبارات، ويمكن لتطبيقات الذكاء الاصطناعي أن تُراعي الفروق الفردية بين الطلاب في طرُق تصميم الاختبارات، بعكس طرُق الاختبارات التقليدية. المجال الخامس: دعم الطلاب ذوي الإعاقة بالذكاء الاصطناعي، حيث تُساهم تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مساعدة التلاميذ ممن لديهم إعاقات بصرية وسمعية في إتقان التعلُّم بواسطة تقنيات الواقع المعزز والافتراضي، كما أن الروبوتات الذكية تعلِّم الطلاب الذين يُواجهون مشكلات صحية أو جسدية. وتُفضِّل الدراسة في طرُق مساهمة الذكاء الاصطناعي في التعليم، ويقترح الباحث أن يتمَّ الاعتماد بشكل أكبر على الذكاء الاصطناعي في المدارس؛ كونها قادرة على الاستجابة للمتغيرات المتسارعة في عالم اليوم.

قام الباحثان (Di& gone, ٢٠٢٤) من قسم الهندسة المدنية والبيئية، بجامعة روتجرز في الولايات المتحدة الأمريكية بنشر دراسة بعنوان: «نهج قائم على الذكاء الاصطناعي لإنشاء جرد مكاني يتعلَّق بالسلامة في السمات المعمارية للمباني المدرسية». وقد قام الباحثان بتطوير طريقة مدعومة بالذكاء الاصطناعي لإنشاء قوائم جرد تفصيلية للميزات المعمارية المتعلِّقة بالسلامة في المباني المدرسية من بيانات المسح بالليزر. وقد تمَّ استخدام نموذج الكاميرا الافتراضية لمحاذاة مجموعات البيانات المختلفة ونموذج التجزئة؛ لتحديد الكائنات الموجودة في بيانات السحابة النقطية. وتتميَّز الطريقة المستخدمة بهذه الدارسة بإمكانية تمكين مسؤولي المدارس من إنشاء قوائم جرد شاملة لميزات السلامة. ويعتقد الباحثان أن فهم المعلومات المكانية للميزات المعمارية المتعلِّقة بالسلامة داخل مبنى المدرسة أمرٌ بالغ الأهمية للاستجابات الفعَّالة لحالات الطوارئ، مثل: حالات الحريق، وكذلك حالات إطلاق النار التي تكثُر في المدارس الأمريكية بشكل عام.

أوجه الاستفادة من الادبيات السابقة:

استفادت الدراسة من مراجعة الدراسات السابقة في تعميق الفهم والتصورات لموضوعات كفاءة الإنفاق في مؤسسات التعليم العام والعالي خاصة فيما يتعلق بكفاءة الإنفاق على المرافق, كما استفادت الدراسة الحالية من مراجعة الدراسات السابقة في تطوير سؤال وأهداف البحث واختيار المنهجية, وقد تمت الاستفادة من الدراسات السابقة في ربط نتائج الدارسة الحالية مع نتائج عدد من الدراسات السابقة. وتتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في موضوعها ومنهجيتها فبحسب علم الباحثين في الدارسة لم يسبق لبحث التطرق لموضوع دور تقنيات الذكاء الاصطناعي في تعزيز كفاءة الإنفاق في مباني المنظمات التعليمية من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا.

عينة الدراسة والمنهجية:

تـمَّ اختيـار عيِّنـة الدراسـة بطريقـة العيِّنـة القصديـة، وقـد تكوَّنـت عيِّنـة الدراسـة مـن ١٩ طالبًـا وطالبـة مـن طـلاب الدراسـات العليـا في إحـدى الكليـات في السـعودية، وبعـد أخـذ موافقـة عيِّنـة الدراسـة قـام الباحـث الأوَّل بإجـراء مقابـلات مـع عيِّنـة الدراسـة عـن طريـق برنامـج زووم في عـام ٢٠٢٤م، وقـد تـمَّ تسـجيل المقابـلات؛ بقصـد التأكُّـد مـن صحـة المعلومـات، وتـمَّ تحويـل المقابـلات الصوتيـة إلى نصـوص مكتوبـة، وكـما تـمَّ اسـتخدام مراجعـة الأقـران؛ للتأكيـد عـلى مصداقيـة وثبـات المعلومـات النوعيـة والتـي هـي دائمًـا محـل للجـدل. وقـد اسـتخدمت الدراسـة المنهـج النوعـي لمناسـبته أهـداف البحـث، والبحـث النوعـي يسـاعد في فهـم العديـد مـن الموضوعـات بصـورة أكـثر عمقًـا مـن خـلال أدوات جمـع المعلومـات النوعيـة ومـن ضمنهـا المقابـلات، وقـد اعتمـدت الدراسـة عـلى منهجيـة دراسـة الظواهـر في البحـث النوعـي كمنهجيـة بحثيـة لهـذا البحـث، وتهتـمُّ منهجيـة دراسـة الظاهـرة كمنهجيـة بحثيـة نوعيـة بتسـليط الضـوء عـلى الأفـكار بشـأن الظاهـرة المدروسـة بعيـدًا عـن الاهتـمام بتعميـم النتائـج (الرشـيدي, ٢٠١٨). وقـد اعتمـدت الدراسـة عـلى منهجيـة تحليـل المعلومـات المقترحـة مـن (بينغهـام , ٢٠٢٣) والمكوَّنـة مـن خمـس مراحـل: ففـي المرحلـة الأولى: تـمَّ تنظيـم بيانـات المقابـلات وتكويـن الترميـز للموضوعـات المشـتركة. وفي المرحلـة الثانيـة: تمَّـت عمليـة فـرز البيانـات. وفي المرحلـة الثالثـة: تمَّـت عمليـة فهـم البيانـات، أمَّـا في المرحلـة الرابعـة: فيتـمُّ تفسـير البيانـات والتـي تـمَّ بهـا تحديـد الأنمـاط والموضوعـات. وفي المرحلـة الخامسـة والأخـيرة: تـمَّ شرح البيانـات.

النتائج

إجابـة سـؤال الدراسـة / مـا دور تقنيـات الـذكاء الاصطناعـي في تعزيـز كفـاءة الإنفـاق في مرافـق المنظـمات التعليميـة مـن وجهـة نظـر طـلاب الدراسـات العليـا بإحـدى الكليـات السـعودية؟

تمَّ تقسيم نتائج الدراسة إلى جزءين:

الجزء الأوَّل: يتعلَّق بالمرافق في مؤسَّسات التعليم العالي، ويشمل نمطين هما:

- دور تقنيـات الـذكاء الاصطناعـي في تحقيـق كفـاءة الإنفـاق في مرافـق مؤسَّسـات التعليـم العـالي في مرحلـة مـا قبـل التشـغيل.

- دور تقنيـات الـذكاء الاصطناعـي في تحقيـق كفـاءة الإنفـاق في مرافـق مؤسَّسـات التعليـم العـالي في مرحلـة مـا بعـد التشـغيل.

الجزء الثاني: يتعلَّق بالمرافق في المدارس، ويشتمل أيضًا على نمطين هما:
- دور تقنيات الذكاء الاصطناعي في تحقيق كفاءة الإنفاق في المرافق المدرسية في مرحلة ما قبل التشغيل.
- دور تقنيات الذكاء الاصطناعي في تحقيق كفاءة الإنفاق في المرافق المدرسية في مرحلة ما بعد التشغيل.

الجزء الأول:

أولا: دور تقنيات الذكاء الاصطناعي في تعزيز كفاءة الإنفاق في مرافق مؤسسات التعليم العالي:

النمط الأوَّل دور تقنيات الذكاء الاصطناعي في تحقيق كفاءة الإنفاق في مرافق مؤسَّسات التعليم العالي في مرحلة ما قبل التشغيل.

أشارت نتائج الدراسة إلى أن المباني والمرافق الجامعية في الجامعات الحكومية بصورتها الحالية رغم جماليتها وحداثتها إلا أن تشغيلها يحتاج أموالًا طائلة تُؤثِّر على ميزانيات الجامعات، وتُعارض مبادئ الاستدامة؛ كون تلك المرافق تستهلك الكثير من الطاقة لتكييفها وإنارتها وحمايتها، وكذلك تحتاج مبالغ طائلة لصيانتها، وتعيين الكثير من الموظَّفين لمراقبتها والتأكُّد من سلامة مرافقها, لذلك تُشير النتائج إلى أنه من الهام عند التخطيط لبناء مرافق جامعية يجب أن يُراعى أن تكون المباني ذكية، وتُساير التوجُّهات الوطنية بالحفاظ على كفاءة الطاقة، وكذلك سلامة البيئة، وتقليل الانبعاثات الضارة، تلك التوجُّهات التي تبنَّتها المملكة العربية السعودية في مبادرتها السعودية الخضراء. وأكَّد المشاركون أن الذكاء الاصطناعي لديه القدرة على توفير الكثير من التصاميم والمعلومات عند التخطيط للمرافق الجامعية الجديدة، سواءً كانت تلك المرافق مباني دراسية أو بحثية أو مكتبات أو معامل أو مرافق ترفيهية ورياضية. وقد أكَّد عدد من المشاركين على أن الذكاء الاصطناعي بإمكانه مقارنة أفضل التصاميم للمباني الجامعية وتقديم توصيات؛ مما يُسهِّل الكثير من المهام لمتخذي القرارات في الجامعة، ويوفِّر ملايين من الريالات التي تُدفع للشركات الهندسية، ويمكن بعد اختيار التصميم المناسب البدء من النهاية في التفاوُض على عدد قليل من التصاميم، مما يُوفِّر من ميزانيات الجامعية المخصَّصة للمشاريع، أيضًا يُساهم استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في اختيار مواد البناء المطلوبة، ويُقارن بينها لاختيار أكثر مواد البناء كفاءة؛ مما يُطيل في العُمر الافتراضي للمباني المستحدثة في الجامعات القائمة. ووجدت النتائج أن عددًا من المشاركين يعتقدون أن تطبيقات الذكاء الاصطناعي بإمكانها أيضًا المقارنة بين أفضل العروض الفنية والمالية للمتقدِّمين لتنفيذ المشاريع الجامعية، وإعطاء نصائح للتنفيذ، وهذا من شأنه مساعدة الإدارة العليا في اتخاذ القرارات المالية المعقَّدة،

ويُساهم في تعزيز الشفافية؛ كون أن العنصر البشري لا يتدخَّل في اتخاذ القرارات بشكل فردي مثلما كان في الماضي. وتُضيف النتائج أن الذكاء الاصطناعي لديه القدرة على مساعدة مؤسَّسات التعليم العالي على اقتراح أفضل الأماكن الجغرافية لبناء وحدات أو أندية جديدة معتمدة على عدة من المعلومات الضخمة التي تُتيحها تطبيقات الخرائط، وكذلك اختيار الأماكن التي تكون مطلَّة على الشوارع المخدومة، والتي تتوفَّر بها مساحات كبيرة لمواقف السيارات. كما أن تطبيقات الذكاء الاصناعي بإمكانها مراقبة دقة التنفيذ وجودة وسلامة المواد ومراقبة التقدُّم بدقة من خلال تطبيقات كثيرة أصبحت تُستخدم بالفعل في المشاريع الضخمة. كما أن الكاميرات المزوَّدة بتقنيات الذكاء الاصطناعي بإمكانها التعرُّف إلى الأشخاص بواسطة الوجه، وبإمكانها متابعة مواظبة العمَّال وتحليل إنجازاتهم اليومية، كما توفِّر حماية للمواد والأجهزة من العبث أو السرقة دون تدخُّل بشري، وهذا سوف يوفِّر الكثير من الأموال المخصَّصة لتعيين حراسات أمنية بشرية تتطلَّب توفير رواتب شهرية وتأمين وخدمات نقل وغيرها من أموال تستهلك الكثير من الموارد المالية.

النمط الثاني: دور تقنيات الذكاء الاصطناعي في تحقيق كفاءة الإنفاق في مرافق مؤسَّسات التعليم العالي في مرحلة ما بعد التشغيل

عبَّر معظم المشاركين عن إيمانهم بقدرات تطبيقات الذكاء الاصطناعي في تعزيز كفاءة الإنفاق في المرافق والمباني الجامعية القائمة، فقد قال المشاركون: إن عددًا من تطبيقات الذكاء الاصطناعي بإمكانها مراقبة حالة المباني، والتأكُّد من القيام بالصيانة الدورية، وهذا يضمن عدم تعرُّض المرافق التابعة للجامعات من تلفيات ناتجة عن ضعف الصيانة والرقابة، مما يُؤدِّي إلى إطالة عُمر المرافق، وهذا ينعكس على كفاءة الإنفاق، وتُساهم تطبيقات الذكاء الاصطناعي في تذكير المسؤولين في مواعيد الصيانة وجدولتها، والتواصل بشكل إلكتروني مع الشركات المتعاقدة مع الجامعات لصيانة المباني. وقد قال اثنان من المشاركين: إن تطبيقات الذكاء الاصطناعي بإمكانها المقارنة بين عروض الصيانة والتشغيل التي تقدِّمها شركات القطاع الخاص لمؤسَّسات التعليم العالي؛ من أجل تقديم تلك الخدمات، كما يمكن للذكاء الاصطناعي تقديم نصائح غير متحيزة تساعد الإداريين على اتخاذ القرار في التوقيع مع شركة الصيانة المناسبة، وفقًا للمعايير العالمية؛ مما يُساهم في حفظ حقوق المؤسَّسات التعليمية. واعتقد المشاركون أن الذكاء الاصطناعي قادرٌ على توفير العديد من الخدمات التي يُقدِّمها رجال الأمن الصناعي، وربما الأفضل كون تطبيقات الذكاء الاصطناعي لديها القدرة على تحليل المعلومات والتسجيل، وربما اتخاذ القرار في حالة تعميم استخدام كاميرات المراقبة المزوَّدة بتقنيات الذكاء الاصطناعي، والتي لديها قدرات تفوق القدرات البشرية، وتكون أقل تكلفة من تعيين الكثير من رجال الأمن في المباني الجامعية.

وقد نـوَّه المشـاركون إلى إمكانيـات تطبيقـات الـذكاء الاصطناعـي في توفـير الكثـير مـن النفقـات المتعلِّقـة بالمعامـل والمختـبرات التدريسـية والبحثيـة القائمـة في الجامعـات؛ كـون تلـك المختـبرات تتطلَّـب وجـود مـواد وتقنيـات وأجهـزة كثـيرة، بالإضافـة إلى مئـات مـن الباحثـين والمعيديـن، وهـذا يسـتهلك الكثـير مـن أمـوال مؤسَّسـات التعليـم العـالي بخـلاف اسـتخدام المختـبرات الذكيـة، كـما يمكـن التقليـل مـن المعامـل والمختـبرات التقليديـة واسـتبدال المختـبرات الافتراضيـة الذكيـة بهـا، حيـث يمكـن للطالـب أو الباحـث تجريـب المـواد الكيميائيـة أو اسـتخدام المـواد والمجسَّـمات الطبيـة عـن طريـق تطبيقـات المختـبرات الافتراضيـة، والتـي تُراعـي الفـروق الفرديـة، وتُتيـح للمتعلِّمـين إعادة التجـارب بعـدد غـير محـدود وبأسـاليب تفاعليـة جذَّابـة وبتغذيـة راجعـة فوريـة لا يمكـن للعنـصر البـشر القيـام بهـا. وقـد أجمـع المشـاركون عـلى أن المختـبرات والمعامـل الذكية هـي المسـتقبل، ولديها الإمكانيـة لتقليـل النفقـات عـلى الجامعـات، كـون أن المـواد والتقنيـات غاليـة الثمـن، ومـن الأفضـل اسـتبدال تطبيقـات الـذكاء الاصطناعـي بهـا بشـكل جـزئي، والتـي تُوفِّـر الكثـير مـن المـال والجهـد، وتُسـاهم في تعزيـز الكفـاءة الماليـة لمؤسَّسـات التعليـم العـالي في المرافـق البحثيـة. وقـد ذكر المشـارك السـابع أن المـواد الطبيـة والعلميـة والأجهـزة والتقنيـات في المختـبرات والمعامـل مكلِّفـة جـدًّا، وكل قسـم أو كليـة لديهـا معمـل بحثـي خـاص؛ لربـط الجانـب النظـري بالتطبيقـي مـن خـلال التجربـة، لكـن مـن خـلال الملاحظـة يُوجـد العديـد مـن التجهيـزات والأجهـزة غاليـة الثمـن لا تُسـتخدم، وهـذا هـدر مـالي كبـير عـلى الجامعـات، لذلـك يُقـترح ضرورة الاسـتفادة مـن تطبيقـات الـذكاء الاصطناعـي في معرفـة الأجهـزة والمـواد الأكـثر اسـتخدامًا، وبيـع أو تأجـير الأجهـزة والحواسـيب التـي لا تُسـتخدم بصـورة مثمـرة، وكذلـك تحتـاج إلى الكثـير مـن أعـمال الصيانـة وتحديـث البرامـج دون تحقيـق إضافـة، لذلـك باسـتخدام الـذكاء الاصطناعـي يمكـن توفـير الكثـير مـن النفقـات التشـغيلية والرأسـمالية المخصَّصـة للمعامـل البحثيـة والتدريبيـة في مؤسَّسـات التعليـم العـالي.

علَّـق المشـاركون عـلى ضخامـة المرافـق والمبـاني في مؤسَّسـات التعليـم العـالي، والتـي تعـدَّدت مـا بـين مرافـق إداريـة وتعليميـة ورياضيـة ومكتبـات و نـزل طـلابي وأنديـة رياضيـة ومعامـل ومختـبرات، والتـي تسـتهلك الكثـير مـن الطاقـة والميـاه، ويُلخِّـص هـذا الجـزء آراء المشـاركين حـول قـدرة الـذكاء الاصطناعـي عـلى تقليـل النفقـات التشـغيلية المتعلِّقـة بفواتـير الكهربـاء والمـاء، وقـد اتفـق المشـاركون عـلى أن تطبيقـات الـذكاء الاصطناعـي التـي تعمـل عـلى الاستشـعار لديهـا القـدرة عـلى توفـير ملايـين الريـالات سـنويًّا مـن فواتـير الكهربـاء في الجامعـات، وتعتمـد غالبيـة المرافـق الجامعيـة في المملكـة عـلى الكهربـاء بشـكل كبـير؛ بسـبب كونهـا مغلقـة، وتعتمـد عـلى تهويتهـا بشـكل أسـاسي عـلى التكييـف، ولا شـكَّ أن التكييـف يسـتهلك الكثـير مـن الطاقـة، خاصـة إذا كان التكييـف مركزيًّـا؛ أي: أن جميـع الوحـدات التبريديـة تعمـل في وقـتٍ واحـد في جميـع الحجـرات في المبـاني, لذلـك يعتقـد المشـاركون أن تفعيـل تطبيقـات الـذكاء الاصطناعـي في الكهربـاء يمكـن أن يُسـاهم في توفـير الكثـير مـن الطاقـة، حيـث تعمـل وحـدات التبريـد والإضـاءة عنـد رؤيـة تواجـد بـشري، بينـما تُغلـق وحـدات التبريـد في القاعـات التـي لا يُوجـد بهـا أحـد،

وهـذا مـن شـأنه تقليـل اسـتهلاك الكهربـاء، وتقليـل الانبعاثـات الضـارة للبيئـة، وكـما يكـون لـه دور في توفـير الكثـير مـن الأمـوال المخصَّصـة للفواتـير الكهربائيـة. كـما أضـاف المشـاركون أن تطبيقـات الـذكاء الاصطناعـي لديهـا أيضًـا القـدرة عـلى إغـلاق التيـار الكهربـائي في الحجـرات الدراسـية والمعامل بشـكل كامـل، وهـذا الأمـر سـوف يُرشِّـد اسـتخدام الطاقـة الكهربائيـة؛ بسـبب أن كثـيرًا مـن المصابيح والأجهـزة والحواسـيب والوسـائل التعليميـة تظـلُّ تعمـل لسـاعات طويلـة دون اسـتخدام، وربمـا نـسي مسـؤول الصيانـة إغلاقهـا في نهايـة اليـوم لتعمـل طيلـة أوقـات الليـل، وهـذا لـن يحـدث مـع تطبيقـات الـذكاء الاصطناعـي التـي تُسـاهم في تقليـل الهـدر الكهربـائي، واسـتخدام القـدر الـكافي مـن الجهـد الكهربـائي؛ مـما يُسـاهم في كفـاءة الإنفـاق عـلى فواتـير الكهربـاء في الجامعـات.

وأشـارت النتائـج إلى أن المشـاركين لديهـم الثقـة في قـدرة تطبيقـات الـذكاء الاصطناعـي عـلى إيقـاف الكثـير مـن صـور هـدر الميـاه في المبـاني والمرافـق الجامعيـة، وتوفـير فواتـير الميـاه، وتُعتـبر السـعودية مـن البلـدان الصحراويـة شـحيحة الميـاه، وتقـوم الحكومـة بتحليـة الميـاه المالحـة وإيصالهـا عـبر الأنابيـب إلى مئـات الكيلومـترات للمـدن، وهـذه تكلفـة كبـيرة عـلى الاقتصـاد الوطنـي، لذلـك مـن الأهميـة بمـكان الحفـاظ عـلى كل قطـرة مـاء وعـدم هدرهـا. وذكـر بعـض المشـاركين أن تفعيـل الـذكاء الاصطناعـي سـوف يُسـاهم في اكتشـاف التسريبـات في التمديـدات المائيـة، خاصـة التمديـدات الداخليـة، وكذلـك قيـاس نِسَـب التآكل في أنابيـب الميـاه ونِسَـب التلـوث؛ لمحاولـة معالجـة الخلـل قبـل تفاقـم المشـاكل، كـما أن الصنابـير الذكيـة لديهـا القـدرة عـلى الحفـاظ عـلى المـاء، حيـث تعمـل وقـت استشـعار اليـد وتُغلـق فـور ابتعـاد اليـد، وهـذا مـما يحافـظ عـلى الميـاه. وأضافـت النتائـج أن مـن أسـباب تلـف المبـاني هـي كـثرة تسريبـات الميـاه وتكرُّرهـا، وعـدم تصريفهـا بشـكل جيـد مـن الأسـطح؛ مـما يقلـل مـن جـودة المبـاني، ويقلـل مـن عُمرهـا الافـتراضي، لذلـك سـوف يُسـاهم اكتشـافات التسريبـات في الميـاه في إطالـة عُمـر المبـاني الجامعيـة.

كـما اتفـق المشـاركون عـلى أن تدخُّـل تطبيقـات الـذكاء الاصطناعـي في تخطيـط وتصميـم وتنفيـذ وصيانـة المبـاني الجامعيـة قـد يكـون لـه بعـض السـلبيات، خاصـة فيـما يتعلَّـق بالمـوارد البشريـة، حيـث سـوف يتـمُّ الاسـتغناء عـن كثـير مـن الموظفـين في شركات التصميـم الهنـدسي وقطـاع المقـاولات؛ بسـبب الاعتـماد عـلى تطبيقـات الـذكاء الاصطناعـي في كثـير مـن المهـام الوظيفيـة التـي يقومـون بهـا، كـما أن عـددًا ليـس بالقليـل ممـن يعملـون في حراسـة المرافـق الجامعيـة سـوف يتـمُّ تسريحهـم؛ بسـبب توفُّـر التقنيـات الحديثـة الذكيـة الفاعلـة في رقابـة المنشـآت الجامعيـة، وأيضًـا تقليـل عـدد المعامـل الجامعيـة يعنـي عـدم الحاجـة لكثـير مـن المسـميات الوظيفيـة التـي تعمـل في المعامـل البحثيـة والطلابيـة؛ نظـير اسـتخدام المختـبرات الذكيـة الافتراضيـة وغيرهـا مـن التطبيقـات المشـابهة، كـما أن كثـيرًا مـن شركات الصيانـة والتشـغيل المتعاقـدة مـع مؤسَّسـات التعليـم العـالي سـوف تُقلِّـص مـن عـدد الوظائـف،

لذلك تُشير نتائج الدراسة إلى أنه بالرغم من قدرة الذكاء الاصطناعي على توفير الكثير من النفقات الرأسمالية والجارية فيما يتعلَّق بإنشاء وتشغيل وصيانة المرافق الجامعية إلا إنها قد يكون لها أثر سلبي على خَلْق وظائف جديدة، مما يُساهم في تفاقم مشكلة البطالة في المجتمع، كما أشار عدد من المشاركين إلى خطورة اختراق أنظمة الذكاء الاصطناعي وسرقة بعض المعلومات السرية للمنظمات التعليمية أو تعطُّل أنظمة الذكاء الاصطناعي لأي سبب كان؛ مما ينتج عنه تعطيل الإنتاجية في المؤسَّسات التعليمية، لذلك لا يجب الاعتماد الكلي عليها.

الجزء الثاني:
ثانيا: دور تقنيات الذكاء الاصطناعي في تعزيز كفاءة الإنفاق في المرافق المدرسية

النمط الثالث: دور تقنيات الذكاء الاصطناعي في تحقيق كفاءة الإنفاق في المرافق المدرسية في مرحلة ما قبل التشغيل

اتفق المشاركون على أن للذكاء الاصطناعي دورًا هامًّا فيما يتعلَّق بتحسين كفاءة الإنفاق في المباني والمرافق المدرسية وكذلك صيانتها، كما اتفق المشاركون أيضًا على أن الذكاء الاصطناعي التوليدي لا زال في مراحله الأولى، وأنه سوف يُحدِث آثارًا عظيمة لا يمكن تخيُّلها في شتى المجالات بما فيها المرافق المدرسية، ورغم أن الذكاء الاصطناعي لا زال في بداية تطوُّره إلا إن المشاركين اعتقدوا أن للذكاء الاصطناعي دورًا في كفاءة الإنفاق في المرافق وصيانتها في المدارس. وقد علَّق المشاركان رقم ٧ و٩ قائلين: إن الذكاء الاصطناعي أداة جيدة في تحديد الخيارات للمقارنة بين العروض المناسبة في حالة التخطيط لبناء مدرسة جديدة أو بناء مرافق جديدة لمدرسة قائمة، فباستطاعة الذكاء الاصطناعي المساعدة في اتخاذ القرار المناسب دون تحيُّز بشري في عمليات مراجعة المنافسات لربح صفقة بناء المدرسة لشركة مقاولات، وباستطاعة الذكاء الاصطناعي المقارنة بين العروض المناسبة والمقارنة بين مواد البناء المناسبة والتصميم الهندسي المناسب الذي يُوفِّر استهلاك الطاقة بشكل كبير، فهناك العديد من التصاميم الحديثة تُراعي الجوانب البيئية من خلال التأكيد على استخدام النوافذ العازلة للحرارة، وكذلك تعزيز دخول أشعة الشمس للمبنى، مما يُساهم في تقليل الهدر الكهربائي وتوفير الإضاءة، وكذلك استخدام الألواح الشمسية لتوليد الطاقة النظيفة، وكذلك في تحديد المكان الجغرافي للمدرسة، مما يؤكِّد على كفاءة الإنفاق في المدارس الجديدة، لذلك يُعتبر الذكاء الاصطناعي أداة مساعدة في حالة التخطيط لبناء مرافق جديدة، ومن شأنه المساعدة في كثير من الخيارات المتعلِّقة بالإنشاء، فالذكاء الاصطناعي لديه قدرة على تحليل ملايين البيانات حول العالم فيما يتعلَّق بالإنشاء، وهذا سوف يُساهم في اتخاذ القرار السليم الذي يوفِّر الأموال الطائلة.

النمط الرابع: دور تقنيات الذكاء الاصطناعي في تحقيق كفاءة الإنفاق في المرافق المدرسية في مرحلة ما بعد التشغيل

ذكر معظم المشاركين أن بإمكان الذكاء الاصطناعي مساعدة المدارس القائمة في تقليل الكثير من النفقات التشغيلية المتعلِّقة بالمباني في المدارس القائمة، فغالبًا ما يكون استهلاك الكهرباء للمدارس في المملكة العربية السعودية -سواءً كانت مدارس عامة أو أهلية- مرتفعًا؛ بسبب الحاجة إلى وحدات للتكييف والتهوية في غالبية المرافق المدرسية؛ بسبب ارتفاع درجات الحرارة في أغلب أوقات السنة الدراسية، وكذلك الحاجة إلى وسائل تدفئة في فصل الشتاء داخل الحجرات الدراسية والإدارية، مما يستهلك الكثير من التيار الكهربائي، ويقود حتمًا إلى ارتفاع المصروفات على المدارس، كما أن الإضاءة قد تكون من مصادر الهدر في المدارس، فكثير من المرافق مضاءة حتى بدون تواجد طلاب، ويتمُّ استخدام المصابيح القديمة التي تستهلك الطاقة بشكل كبير، كما أن وجود برَّادات للمياه وسخانات للمياه في دورات المياه من شأنه رفع مبالغ الفواتير الكهربائية. وقد علَّق المشارك رقم ٣ أنه بحكم عمله كمعلم لاحظ عند قدومه مبكرًا للمدرسة أن هناك وحدات تكييف وإضاءة ظلَّت تعمل منذ انتهاء عمل اليوم الماضي وحتى صباح اليوم التالي؛ بسبب إهمال بعض عمَّال الصيانة المدرسية في إغلاقها، مما يمثِّل هدرًا كبيرًا في الكهرباء من جهة، وكذلك يقلِّل من عُمر وحدات التبريد نتيجة الاستهلاك الزائد، خاصة وأن تلك الأجهزة -سواءً كانت وسائل تعليمية أو تكييفات أو وسائل إضاءة- لديها عُمر زمني يُقدَّر بالساعات، فوسائل الإضاءة قد تتعرَّض للتلف بعد إكمالها لساعات معيَّنة. وقد اتفق المشاركون على أن الذكاء الاصطناعي من شأنه تحسين كفاءة الإنفاق في المرافق المدرسية فيما يتعلَّق بالاستهلاك الكهربائي، فتركيب الحسَّاسات الكهربائية التي تتمتَّع بالذكاء الاصطناعي والتي تُغلق التيار الكهربائي الذي يعتمد عليه عمل التكييف والإضاءة والوسائل التعليمية الحديثة في حالة عدم وجود عنصر بشري لمدة عشر دقائق ونحوها من شأنه توفير آلالف الريالات سنويًّا من ميزانيات المدارس من جهة، بالإضافة للآثار الظاهرة لتقليل الاستهلاك الكهربائي على البيئة وتقليل الانبعاثات الكربونية، خاصة وأن السعودية تهتمُّ بالبيئة، ولديها مبادرة السعودية الخضراء الهادفة لتقليل الانبعاثات الكربونية المضرة للحياة. وكما أضاف المشاركون أن تفعيل الذكاء الاصطناعي في تقليل الاستهلاك الكهربائي يعود بالنفع أيضًا على إطالة العُمر الزمني للأجهزة الكهربائية داخل المدارس من وحدات تكييف وأجهزة الحاسب والسبورات الذكية والبوروجيكتور والإضاءات وسخانات المياه وبرادات المياه وآلات الطباعة والتصوير، فسوف يُساهم الذكاء الاصطناعي في إغلاق التيار الكهربائي لمعظم تلك الأجهزة في خارج أوقات العمل والإجازات بشكل إلكتروني دون الحاجة لتدخُّل بشري.

اعتقد بعض المشاركين أن استهلاك الماء يرتفع في المدارس السعودية مقارنة بالمدارس الغربية لعدد من الأسباب منها: ارتفاع درجات الحرارة، وكذلك أن الطلاب السعوديين مسلمون، وهم يُؤدُّون صلاة الظهر في المدارس، خاصة للطلاب الذكور، فهذا يؤدِّي إلى استهلاك الماء بسبب الوضوء للصلاة، وكذلك استخدام المياه لدواعي الطهارة الشخصية، وهي من الأمور التي تميِّز المسلمين عن غيرهم. ويتفق المشاركون على أن الملاحظ في المدارس القائمة ارتفاع نسبة الهدر في المياه، سواء من خلال التسرُّبات في تمديدات المياه والخزانات نتيجة قِدَمها وضعف صيانتها أو بسبب عدم إغلاق محابس المياه في دورات المياه نتيجة إهمال أو تعمُّد بعض التلاميذ ترك الصنابير وهي تهدر لترات من المياه، وهو هدر بيئي كبير خاصة لبلد صحراوي مثل المملكة، حيث تُنفق فيه الحكومة مبالغ طائلة لتحلية المياه. ويعتقد المشاركون أن تقنيات الذكاء الاصطناعي من شأنها تقليل الهدر المائي؛ مما ينعكس على تقليل فواتير المياه، فباستطاعة أجهزة المياه التي تَستخدم الذكاء الاصطناعي التحكُّم بنسب المياه، واستشعار إذا ما كان هناك هدر للمياه غير طبيعي نتيجة انفجار تمديدة مياه أو فتح صنبور مياه لمدة طويلة ونحو ذلك من مشكلات، أيضًا تُساهم الصنابير الذكية التي تعمل وتغلق بشكل آلي في حالة مشاهدة اليد البشرية في تقليل الهدر في الطاقة المائية، وبإمكان الذكاء الاصطناعي أن يقفل بشكل ذكي ضخ المياه للمرافق بعد نهاية اليوم الدراسي بشكل آلي؛ مما يضمن عدم حدوث تسرُّبات مياه، وتساعد تقنيات الذكاء الاصطناعي الإدارة المدرسية كذلك في جدولة الصيانة الدورية للسباكة والمرافق المدرسية، وتذكير الإدارة المدرسية بذلك بشكل إلكتروني، لذلك سوف يُؤدِّي تطبيق الذكاء الاصطناعي في تحسين كفاءة الإنفاق على المياه في المدارس.

وقد ذكر عدد من المشاركين أن الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته بإمكانها المحافظة على المبنى والمرافق المدرسية بشكل عام، وإطالة عُمر المبنى المدرسي لأطول فترة ممكنة من خلال التأكُّد من الاستخدام الأمثل للطاقة، والتأكد من عدم حدوث مشكلات متكررة فيما يتعلَّق بالمياه والصرف الصحي، فكثير من المباني تقلُّ جودتها نتيجة حدوث تسرُّبات المياه المتكررة، مما يؤدِّي إلى تآكل عدد من مواد البناء، وظهور التشقُّقات على المباني والتصدُّعات في الأرضيات والأثاث المدرسي، مما قد يقلِّل من عُمر المبنى المدرسي، وكذلك كثرة التغيُّرات في الأثاث المدرسي والديكورات نظرًا لتلفها، ومن المحتمل بشكل كبير أن يُؤدِّي تطبيق الذكاء الاصطناعي إلى زيادة العُمر الافتراضي للمدارس من خلال التأكد من أن درجة التهوية والحرارة مناسبتان، خاصة وأن كثيرًا من الوسائل التعليمية الحديثة والشاشات التعليمية والأثاث المدرسي سوف يتعرَّض للتلف في حالة ازدياد درجات الحرارة، بالإضافة إلى تشقُّقات في الحوائط، كما أن الذكاء الاصطناعي سوف يحدُّ من التسرُّبات المائية، وهذا أمر صحِّيٌّ للمباني الخراسانية، حيث إن الماء ضارٌّ لها.

وأضاف المشاركون أن الذكاء الاصطناعي يمكن أن يُطيل عُمر المبنى الافتراضي أيضًا من خلال جدولة مواعيد الصيانة الدورية وتنبيه الإدارة المدرسية بعمل الصيانة في وقتها المحدَّد، وسوف يُؤدِّي إطالة عُمر المبنى المدرسي إلى كفاءة الإنفاق، فبدلًا من استخدام المبنى لمدة ٣٠ سنة سوف يُستخدم لمدة ٥٠ سنة بمشيئة الله تعالى، وهذا من شأنه تخفيض تكلفة الطالب في المملكة العربية السعودية.

مناقشة النتائج والتوصيات:

تُشير نتائج الدراسة إلى إمكانية الاستفادة من تقنيات الذكاء الاصطناعي في تعزيز كفاءة الإنفاق في مرافق المنظمات التعليمية بشكل كبير، وتتفق نتائج هذا الدراسة مع الدراسات (Farzaneh et al., ٢٠٢١; Wang, ٢٠٢١). وقد توصَّلت نتائج الدراسة إلى أن المشاركين لديهم إيمان كبير بقدرات الذكاء الاصطناعي في ترشيد النفقات من خلال المساعدة في اتخاذ القرارات وعمليات التخطيط وتنفيذ المرافق التعليمية الجديدة، بما في ذلك: تصميم المرافق، واختيار المواد المستخدَمة في البناء والتشطيبات، والمقارنة بين العروض المناسبة، وتتفق هذه النتائج مع (الحقان, ٢٠٢٣;Wang, ٢٠٢١). وقد وجدت نتائج الدراسة أن الذكاء الاصطناعي يساعد في تعزيز السلامة والأمن في المرافق التعليمية، كما أن بإمكانه التقليل من عدد رجال الأمن الصناعي؛ مما سوف يُوفِّر الكثير من النفقات(Di, C., & Gong, ٢٠٢٤) . وقد فضَّلت نتائج الدراسة عن إمكانية تقنيات الذكاء الاصطناعي في التقليل من عدد الموظفين في كثير من المرافق التابعة لمؤسَّسات التعليم العالي والمدارس، بما فيهم العاملون في المختبرات. كما أشارت نتائج الدراسة إلى إمكانيات تقنيات الذكاء الاصطناعي في المساعدة على اكتشاف مشكلات الصيانة في المباني بشكل مسبق؛ مما يمنع تفاقم المشكلات في المباني التعليمية، ويزيد من العُمر الزمني للمرافق. ومن أهم ما اتفق عليه المشاركون: هي قدرة تطبيقات الذكاء الاصطناعي على تعزيز كفاءة الطاقة الكهربائية والمائية في المباني؛ مما يُوفِّر الكثير من النفقات المخصَّصة للفواتير، وقد اتفقت تلك النتائج مع دراسة (Farzaneh et al., ٢٠٢١). كما أشارت الدراسة إلى أن تقنيات الذكاء الاصطناعي سوف يكون لها أثر سلبي في مجال التوظيف والموارد البشرية، حيث سوف تُساهم في خسارة آلاف الوظائف مستقبلًا لِمَن يعملون في مجال تخطيط وصيانة وحراسة المباني التابعة للمنظمات التعليمية.

توصيات الدراسة: في ضوء نتائج البحث تُوصي الدراسة بالنقاط التالية:

- التوسُّع في استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في المباني التعليمية.

- تطوير تطبيقات ذكاء اصطناعي خاصة بوزارة التعليم؛ لضمان سلامة تلك التطبيقات من الاختراقات والسرقة.

- عمل دراسات إضافية حول دور الذكاء الاصطناعي في التخطيط والتصميم الهندسي للمباني التعليمية.

- عمل دراسات علمية حول دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز كفاءة الإنفاق في المدارس والجامعات بجميع الموضوعات.

- القيام بدراسة تتبع المنهج المزجي النوعي والكمي حول دور تقنيات الذكاء الاصطناعي في تعزيز كفاءة الإنفاق في المباني التابعة لوزارة التعليم السعودية.

المراجع

• البشر, سعود, الشهري, أ, ابراهيم, ح, اديسا , ع , الرويتع, ع, الشمري , ع , اواتارا كريم. (2024). مقترحات لتعزيز كفاءة الإنفاق على التعليم العام في المملكة العربية السعودية في ظل رؤية السعودية 2030.المجلة الدولية للعلوم الانسانية والاجتماعية. العدد 58

• 268.

• الحقان, ندى. (2023). الذكاء الاصطناعي وفاعليته في تنمية مهارات التصميم الداخلي. مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع, (88), 126-117.

• رسالة الجامعة. (2024). د. الشعلان: أكثر من 4 ملايين ريال معدل هدر الكهرباء في الجامعة سنوياً!. مسترجع من https://rs.ksu.edu.sa/issue-1365/16391

• الرشيدي, غازي.(2018). البحث النوعي في التربية. مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع. الكويت

• صحيفة الوطن (2018). 600 مليون ريال فاتورة كهرباء التعليم شهريا. مسترجع من

https://www.alwatan.com.sa/article/368749

• عبد الرحمن, سعيد حسن, محمد, دعاء عبد الرحمن, عبد العزيز, & سارة يحيى. (2018). التصميم الداخلى المستدام وأثره على المبانى المدرسية. مجلة العمارة والفنون والعلوم الإنسانية, 3(العدد 12 (1)), 252-242.

• الفايز, فايز & السدحان , عبدالله. (2021). تحسين كفاءة الإنفاق من خلال دمج المدارس الحكومية قليلة العدد. المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل

• فرج, م. . (2024). الذكاء الاصطناعي ومستقبل التعليم. مجلة الذكاء الاصطناعي ومستقبل التعليم. المجلد 2 العدد الثالث.

• الفلاح, غسان.(2021). منهجية لتحقيق التكامل بين التصميم المعماري وعمليات الصيانة والتشغيل بالمنشآت العامة. مجلة العمارة والتخطيط م33

المراجع الاجنبية

Di, C., & Gong, J. (٢٠٢٤). An AI-based approach to create spatial inventory of safety-related architectural features for school buildings. Developments in the Built Environment, .١٠٠٣٧٦

Farzaneh, H., Malehmirchegini, L., Bejan, A., Afolabi, T., Mulumba, A., & Daka, P. P. (٢٠٢١). Artificial intelligence evolution in smart buildings for energy efficiency. Applied Sciences, ,(٢)١١ .٧٦٣

Kaul, V., Enslin, S., & Gross, S. A. (٢٠٢٠). History of artificial intelligence in medicine. Gastrointestinal endoscopy, .٨١٢-٨٠٧ ,(٤)٩٢

Wang, Y. (٢٠٢١). Artificial intelligence in educational leadership: a symbiotic role of human-artificial intelligence decision-making. Journal of Educational Administration, .٢٧٠-٢٥٦ ,(٣)٥٩

Toosi, A., Bottino, A. G., Saboury, B., Siegel, E., & Rahmim, A. (٢٠٢١). A brief history of AI: how to prevent another winter (a critical review). PET clinics, .٤٦٩-٤٤٩ ,(٤)١٦

الدراسة الثانية: تمويل مُؤسَّسات التعليم العامة في السعودية والولايات المتحدة وألمانيا والدول الإسكندنافية

إعداد

- د. سعود غسان أحمد البشر
- أ.أحمد سعد الغامدي
- أ. سفر دخيل محمد الحارثي
- أ. عبدالعزيز سليمان المطرودي
- أ. لين ابراهيم العوهلي

- نشرت هذه المقالة في المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد (٤٩)، عام ٢٠٢٣م

الملخَّص:

لقد توسَّع في العقود الأخيرة دور الحكومات في دعم وتمويل مُؤسَّسات التعليم حول العالم؛ وذلك لما للتعليم من أهمية في تطوير الموارد البشرية وازدهار الدول، وتختلف الدول في أساليب وأنماط وطرُق تمويل المدارس والجامعات. وتهدف هذه الدراسة الوصفية إلى اكتشاف واقع تمويل مُؤسَّسات التعليم العامة في المملكة العربية السعودية، الولايات المتحدة الأمريكية، جمهورية ألمانيا الاتحادية، بالإضافة إلى التعرُّف على واقع تمويل التعليم في أربع من الدول الإسكندنافية؛ وهي السويد، النرويج، آيسلندا ومملكة الدانمارك. وقد وجدت الدراسة اختلافات في طرُق التمويل بين دول الدراسة، كما وجدت الدراسة أن هناك اختلافًا في طرُق تمويل المدارس العامة والجامعات العامة في الولايات المتحدة وألمانيا، بينما تُشير نتائج الدراسة إلى أن هناك تقارُبًا في طرُق التمويل بين المدارس العامة والجامعات العامة في كلٍّ من المملكة العربية السعودية ومُعظم الدول الإسكندنافية.

المقدمة:

إنَّ التعليم هو السبيل إلى تنمية المجتمعات والطريق للاستثمار في الموارد البشرية وإكسابها المعارف والمهارات النافعة؛ مِمَّا يقودها لتطوير الدول والرقي بها، وقد آمنت الحكومة السعودية بأهمية التعليم النظامي للارتقاء بالمواطن منذ البداية، فقد أسَّس الملك عبد العزيز مديرية للتعليم حتى قبل اكتمال توحيد جميع مناطق المملكة، وبعد انتشار المدارس في البلاد جاء الاهتمام بافتتاح مُؤسَّسات التعليم العالي، ففي عام ١٣٦٩هـ أمر الملك عبد العزيز بتأسيس كلية الشريعة في مكة لتصبح أولى المؤسَّسات الجامعية قيامًا في البلاد، ومن بعدها تتابع إنشاء الكليات والجامعات؛ فافتُتِحت كلية المعلِّمين بمكة عام ١٣٧٢ للهجرة، ومن ثَمَّ جامعة الملك سعود بالرياض عام ١٣٧٧هـ التي تُعتبر أولى الجامعات في السعودية (الغامدي, ٢٠٠٠). وتُولي حكومة المملكة العربية السعودية اهتمامًا بالغًا بالتعليم، وتعمل على تطويره وتشجيع البحث العلمي ورعاية الموهوبين وتنمية المهارات المهنية، وتلتزم بمكافحة الأمية. وتبلغ ميزانية التعليم في المملكة لعام ٢٠٢٣ حوالي ١٨٥ مليار ريال سعودي(وزارة المالية, ٢٠٢٣).

مشكلة الدراسة:

تشهد ميزانيات التعليم ارتفاعات مُطردة في المملكة العربية السعودية، فعلى سبيل المثال كانت الميزانية المخصَّصة للتعليم عام ٢٠٠٦ أقلَّ من ٦٤ مليار ريال، مقارنة بحوالي ١٨٥ مليار ريال للعام ٢٠٢٣.وهو ما يُشكِّل ضغطًا كبيرًا على ميزانية الدولة؛ لذلك أصبح التفكير في إيجاد موارد تمويلية بديلة للتعليم الأساسي والتعليم ما بعد الثانوي قضية هامة تشغل جميع المهتمين في قطاع التعليم، سواءً كانوا من الباحثين أو من مُتَّخِذي القرار خاصة في ظلِّ ارتفاع فاتورة التعليم في البلاد والزيادة الطردية للنفقات المتعلِّقة بالتعليم، وقد خصَّصت الحكومة مبلغ ١٣٦مليار ريال ميزانية للتعليم في عام ٢٠٢٣. وفي ظلِّ ميزانية التعليم المرتفعة بشكل مستمر تتأثَّر بقية بنود ميزانية الدولة، لذلك يتطلَّب وجود بدائل ومصادر غير تقليدية تُؤدِّي إلى تخفيف العبء عن الحكومة وتفعيل بدائل تمويلية أخرى تُساهم في توفير إيرادات مالية للجامعات العامة في السعودية. وتعتمد ميزانية الحكومة في السعودية بشكل كبير على الإيرادات النفطية لسنوات طويلة، مما يجعلها دائمًا عرضة للتقلُّبات الإيجابية والسلبية للسوق النفطية؛ لذلك أعلنت القيادة السعودية مُؤخَّرًا رُؤية طموحة هي رُؤية ٢٠٣٠ والتي من ضمن أهدافها الأساسية تحرير الاقتصاد الوطني من الاعتماد على الإيرادات النفطية، وتنويع مصادر الدخل؛ لضمان استمرارية واستدامة التنمية (رؤية ٢٠٣٠, ٢٠١٦). ويسعى هذا البحث لاكتشاف واقع تمويل مُؤسَّسات التعليم العامة في دول المملكة العربية السعودية، الولايات المتحدة، جمهورية ألمانيا الاتحادية، وعدد من الدول الإسكندنافية.

أسئلة الدراسة:

- ما واقع تمويل مُؤسَّسات التعليم الحكومية في المملكة العربية السعودية؟
- ما وافع تمويل مُؤسَّسات التعليم العامة في الولايات المتحدة الأمريكية؟
- ما واقع تمويل مُؤسَّسات التعليم العامة في جمهورية ألمانيا الاتحادية؟
- ما واقع تمويل مُؤسَّسات التعليم العامة في عدد من الدول الإسكندنافية؟

أهداف البحث:

- التعرُّف على واقع تمويل مُؤسَّسات التعليم الحكومية في المملكة العربية السعودية.
- التعرُّف على واقع تمويل مُؤسَّسات التعليم العامة في الولايات المتحدة الأمريكية.
- التعرُّف على واقع تمويل مُؤسَّسات التعليم العامة في جمهورية ألمانيا الاتحادية.
- التعرُّف على واقع تمويل مُؤسَّسات التعليم العامة في عدد من الدول الإسكندنافية.

منهجية البحث:

استخدم الباحثون المنهج الوصفي الوثائقي للإجابة عن تساؤلات الدراسة، وقام الباحثون بالاطلاع المتأنِّي والدقيق على الدراسات والإحصائيات الرسمية المنشورة في الحاويات العلمية المحكمة والموثوقة؛ وذلك للتوصُّل إلى المعلومات التي تُساهم في الوصول إلى استنتاجات تُجيب عن الأسئلة التي يُؤطِّرها هذا البحث، وقد استُخدِمت هذه المنهجية لملاءمتها لأهداف وأسئلة البحث.

الدراسات السابقة: الدراسات العربية:

قدَّمت الرويس (٢٠١٧) دراسة بعنوان «واقع الشراكة المجتمعية في تمويل المشروعات التعليمية من وجهة نظر قائدات ووكيلات مدارس التعليم العام في مدينة الدوادمي»، وقد بحثت هذه الدراسة واقع الشراكة المجتمعية في تمويل المشروعات التعليمية من وجهة نظر قائدات ووكيلات مدارس التعليم العام بمدينة الدوادمي، وقد استخدمت الباحثة المنهج الوصفي والاستبانة كأداة للدراسة. وأوضحت نتائج الدراسة ضعف الشراكة المجتمعية في تمويل مدارس التعليم العام قسم البنات، كما غاب التخطيط الاقتصادي والمالي السليم لتنمية موارد المدارس الذاتية. وأوصت الدراسة بتفعيل مراكز الشراكة المجتمعية في قطاع التعليم في مدينة الدوادمي، والاستفادة من الأوقاف كمصدر مهم.

قامت المنقشاس (٢٠١٨) بدراسة بعنوان «تنويع مصادر التمويل في جامعة الملك سعود بالاستفادة من خبرة جامعة أكسفورد»، وكان هدفها هو دراسة تنويع مصادر التمويل في جامعة الملك سعود بالاستفادة من خبرة جامعة أكسفورد. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج الوصفي المسحي، حيث تَمَّ إعداد وتوزيع استبانة لجمع بيانات الدراسة من ٢٨ موظفًا إداريًّا من ٧ إدارات مختصَّة بالتمويل في جامعة الملك سعود. وكان من أبرز النتائج ما يلي: تعتمد جامعة الملك سعود على الدعم الحكومي كمصدر أساسي في التمويل، إلى جانب عدد من المصادر الأخرى من خلال الشراكة المجتمعية، وكراسي البحث، ومشاريع الأوقاف، ومراكز الأعمال، وتعتمد جامعة أكسفورد في تمويلها على الأبحاث الخارجية من المجالس البحثية، والمنح الحكومية، والرسوم الطلابية، ومطبعة أكسفورد، وتسويق البحوث، ودعم العمل الخيري، والمشاريع الاستثمارية، والتبرُّعات والمنح والهبات. كما أظهرت النتائج أنَّ أهمَّ معوقات تطبيق تجربة جامعة أكسفورد في تنويع مصادر تمويل التعليم في جامعة الملك سعود هي على التوالي: المعوقات المرتبطة بغياب التشجيع الحكومي للتعاون بين قطاع الأعمال والتعليم، وضعف استثمارات القطاع الخاص في مجالات التعليم. ويمكن الاستفادة من تجربة جامعة أكسفورد في طرح بدائل جديدة لتمويل التعليم في جامعة الملك سعود من خلال التوسُّع في فتح باب القبول للطلبة الأجانب، وإنشاء صناديق لمساعدة الباحثين على تحويل الأبحاث المتميِّزة إلى أعمال ومشاريع تجارية، والتوسُّع في تقديم الخدمات التعليمية والاستشارية لمؤسَّسات المجتمع المختلفة. وقدَّمت الدراسة عددًا من التوصيات التي تُؤكِّد على ضرورة تنويع مصادر التمويل في جامعة الملك سعود، والتغلُّب على المعوقات التي تحدُّ من ذلك.

قدَّمت العتيبي (٢٠١٨) دراسة بعنوان «تجارب بعض الدول المتقدِّمة (أمريكا، بريطانيا، اليابان، أستراليا) في تمويل التعليم العالي وسُبُل الاستفادة منها». هدفت الدراسة إلى التعرُّف على تجارب تمويل التعليم العالي في بعض الدول المتقدِّمة أمريكا، وبريطانيا، واليابان وأستراليا. وتحديد الآليات المقترَحة للاستفادة من هذه التجارب في تمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي المقارن للأدبيات والوثائق المتاحة، وقد توصَّلت الدراسة إلى أنه بعد استعراض التجارب الأربع لتمويل التعليم العالي في بعض الدول المتقدِّمة، تبيَّن جدوى تلك التجارب؛ إذ تميَّزت بالتنوُّع وتعدُّد البدائل في تمويل الجامعة؛ لتكون مصدرًا أساسيًّا وليس إضافيًّا كما هو موجود في الدول العربية والنامية، وأنَّ بالإمكان الاستفادة منها في تنويع مصادر التمويل للتعليم العالي في المملكة واستدامتها، وربما تكون البيئة في المملكة العربية السعودية أكثر مُلاءمة، خصوصًا في الأوقاف، شريطة الاستقلالية والتحرُّر من قيود البيروقراطية والمركزية، وهذا ما يضمن للتمويل الذاتي التنوُّع والإبداع والابتكار. وفي ضوء ما توصَّلت إليه الدراسة تَمَّ وضع عدد من التوصيات والمقترحات؛

وتمثَّلت في: ضرورة الاستفادة من تلك التجارب في تنويع مصادر تمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، وإشراك المؤسَّسات وقطاعات الأعمال والأفراد في تمويل التعليم، وتسهيل الإجراءات البيروقراطية بما يُشجِّع على الاستثمار في التعليم وجلب المستثمرين.

قدَّمت الشهري وآخرون (٢٠١٨) دراسة بعنوان «استثمار المواهب الطلابية كبديل مُساند لتمويل التعليم في مدارس التعليم العام بالمملكة العربية السعودية»، وقد هدفت الدراسة إلى تحديد درجة الاستفادة من مواهب الطالبات في برامج رعاية الموهوبات المنفذة حاليًّا في تمويل التعليم، وكذلك حصر معوقات ومُتطلَّبات الاستفادة من الموهوبات في ابتكار موارد مُساندة لتمويل التعليم، ثم وضع التوصيات في النهاية. وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والاستبانة كأداة للدراسة. وتوصَّلت الدراسة إلى أن أهم عناصر الاستفادة من برامج رعاية الموهوبات القائمة كبديل مُساند لتمويل التعليم هي تأهيل الموهوبات للمشاركة في المسابقات العالمية، وبرامج تسريع الموهوبات للمراحل العليا، والاستفادة من الموهوبات في رفع مستوى التحصيل الدراسي لقريناتهن المتعثِّرات. وقد رأت الدراسة أن من أهم معوقات الاستفادة من الموهوبات: ضعف الدعم المقدَّم من القطاع الخاص، وإهمال الطالبات لمواهبهن، وضعف الدعم المقدَّم من إدارة المدرسة، وضعف وعي المدرسة بأهمية تنمية الطالبات الموهوبات. وقد أشارت الدراسة إلى أهمية استثمار المواهب الطلابية في تمويل التعليم عن طريق ورش العمل، وتطوير الوسائل التعليمية، والاستفادة من المواهب في تدوير التالف والرجيع، وتوفير الموارد المالية التي تدعم برامج تطوير الموهوبين.

دراسة الشديفي (٢٠١٨) جاءت بعنوان «البدائل المقترحة لتمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية

على ضوء تجارب بعض الدول المتقدمة»، وقد استهدفت الدراسة تقديم بدائل مُقترحة لتمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية في ضوء تجارب بعض الدول المتقدمة (الولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا، اليابان)؛ وذلك من أجل الإفادة منها في إيجاد موارد مُقترحة لتمويل التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية؛ للإيفاء بحاجات مُؤسَّسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، ومواكبة التطوُّرات الحديثة. وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. وقد خلصت الدراسة إلى أن أهم مصادر تمويل التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية هي الحكومة، ثم يليها مصادر أخرى من التمويل كتمويل الأفراد والقروض، ثم المصادر الخاصة والمحلية، بالإضافة لمصادر خارجية، كما توصَّلت الدراسة إلى بدائل مُقترحة لتمويل التعليم العالي مع مُراعاة العوامل الاجتماعية والتربوية والدينية على ضوء تجارب الدول المتقدمة، ومن أهم تلك البدائل: العمل على تنمية الموارد البشرية، والموارد المالية والموارد التعليمية، والاهتمام بحاضنات الأعمال التكنولوجية، وزيادة الكراسي البحثية، والاتجاه لخصخصة التعليم العالي، ودراسة حاجة سوق العمل.

، ومنح الجامعات الصلاحيات المالية والإدارية الكافية لاستثمار مواردها، وتخفيف العبء المالي عن ميزانية الدولة من دعم التعليم العالي، والسماح بخصخصة التعليم العالي بشرط أن يبقى تحت إشراف الحكومة ورقابتها.

دراسة العقيلي والقحطاني (٢٠١٩) جاءت بعنوان «التعليم العالي والمهني وتمويله في ألمانيا والمملكة العربية السعودية (دراسة مقارنة)»، وقد استهدفت الدراسة التعرُّف على واقع نظام التعليم العالي في ألمانيا والمملكة العربية السعودية في (التعليم التقني والمهني، البحث العلمي، تمويل التعليم العالي)، وأيضًا التعرُّف على القوى والعوامل المؤثِّرة في نظام التعليم العالي في ألمانيا والسعودية، والكشف عن أوجُه الشبه والاختلاف بين نظام التعليم العالي الألماني والسعودي، ثم وضع آليات مُقترحة للاستفادة من نظام التعليم العالي الألماني في المملكة العربية السعودية. ولتحقيق أهداف الدراسة: استخدمت الباحثتان المنهج الوصفي المقارن باستخدام مدخل جورج بيريداي في الدراسات المقارنة. وقد توصَّلت الدراسة إلى أن هناك شبه اعتماد كلي في تمويل التعليم العالي السعودي، كما يُوجد قصور في ربط التعليم الفني والتقني باحتياجات سوق العمل؛ نتيجة لعدم ربطه بالتعليم العالي والبحث العلمي، كما يُوجد قصور في برامج الربط وأيضًا بين البحث العلمي وحاجات سوق العمل؛ وذلك نتيجة لعدم اشتراك الجامعة مع المؤسَّسات الصناعية الكبرى، وعدم وجود شراكات بينهم من أجل توظيف البحث العلمي لخدمة المجتمع وحاجات سوق العمل؛ مِمَّا أدَّى إلى زيادة الفجوة بين مخرَجات الجامعة وحاجات سوق العمل السعودية، على عكس دولة المقارنة (ألمانيا) فهي تهتمُّ بجميع البرامج التي تخدم البحث العلمي وخدمة المجتمع، وتُلبِّي حاجات سوق العمل. وقدَّمت الباحثتان آليات مُقترحة مُستفادة من دولة المقارنة، ومنها: تبنِّي مفهوم الجامعة المنتجة التي تقوم على أساس التطبيق والإنتاج، من خلال تقديم الخدمات التعليمية والاستشارية والشراكات المجتمعية مع المؤسَّسات الحكومية والأهلية، عن طريق: تبنِّي الأبحاث التطبيقية في تطوير وزيادة جودة مُنتجات الشركات، وعقد شراكة مع شركات أو مُؤسَّسات لتقديم برامج تخدم هذه المؤسَّسات، بحيث تُشارك في أهدافها وتدفع كلفتها وتُوظِّف مخرجاتها، وتفعيل التعليم التعاوني في الجامعات بحيث يتمُّ الاستفادة من الشركات والمؤسَّسات في تدريب الطلاب وتهيئتهم لسوق العمل، وإنشاء مراكز استشارية تُقدِّم الخدمات وريعها للجامعة والبحث العلمي، وإنشاء مراكز أعمال في الجامعات، وضم التعليم المهني والتقني إلى الجامعات؛ لتحقيق أهداف رُؤية ٢٠٣٠، ولمواكبة مُتطلبات سوق العمل.

دراسة محروس و السلمي (٢٠١٩) جاءت بعنوان «بدائل مُقترحة لتنويع مصادر تمويل التعليم العالي في البلاد العربية في ضوء رؤيتي مصر والسعودية ٢٠٣٠»، وقد هدفت الدراسة إلى تحديد أهم مصادر تمويل التعليم بمؤسَّسات التعليم العالي في ضوء التجارب العالمية في هذا المجال، إضافة إلى تحديد البدائل التي طرحتها رُؤيتا جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ لتنويع مصادر التمويل بمؤسَّسات التعليم العالي بهما،

وصـولًا إلى تحديـد البدائـل المناسـبة لتنويـع مصـادر تمويـل التعليـم العـالي في البـلاد العربيـة في ضـوء النظـم والتجـارب العالميـة ورُؤيتـي مـصر والسـعودية ٢٠٣٠. وقـد اسـتخدمت الدراسـة المنهـج الوصفـي في صورتـه التقريريـة؛ لتحليـل مصـادر تمويـل التعليـم العـالي، استرشـادًا بالتجـارب والنظـم الدوليـة في هـذا المجـال، إضافـة إلى تحليـل واقـع البدائـل المطروحـة لتمويـل التعليـم العـالي في ضـوء رُؤيتـي مـصر والسـعودية ٢٠٣٠. وقـد أظهـرت نتائـج الدراسـة أن أهـم مصـادر تمويـل التعليـم العـالي هـي: القطاعـات الاقتصاديـة غـير الحكوميـة، والشراكـة بـين الجامعـات الحكوميـة والخاصـة، وإسـهامات الأُسر والوقـف وتنظيـمات المجتمـع المحـلي، وبرامـج منـح وإقـراض وإعانـات الطـلاب، إضافـة إلى مصـادر التمويـل الـذاتي بالتعليـم العـالي، مـع ترشـيد الإنفـاق والمحافظـة عـلى الجـودة بهـذه المؤسَّسـات التعليميـة العاليـة.

قـدَّم العقيـل والعيـسى (٢٠١٩) دراسـة حملـت عنـوان «حوكمـة تنويـع مصـادر التمويـل وتحسـين الكفـاءة الماليـة لقطـاع التعليـم الجامعـي: دروس مسـتفادة مـن التجربـة الأوروبيـة»، وقـد هدفـت الدراسـة إلى الاسـتفادة مـن إسـتراتيجيات وآليـات تحسـين التمويـل بالجامعـات الأوروبيـة في تنويـع مصـادر التمويـل لمؤسَّسـات التعليـم العـالي في المملكـة العربيـة السـعودية. اتبعـت الدراسـة المنهـج الوصفـي الوثائقـي، حيـث اسـتعرضت الدراسـة البحـوث التـي أُجريـت حـول الجامعـات الأوروبيـة فيـما يخـصُّ: مصـادر التمويـل، والاسـتقلالية الماليـة للجامعـات، وسُـبُل تنويـع مصـادر الدخـل. بعـد ذلـك اسـتعرضت الدراسـة مُميِّـزات وعيـوب ثـلاث إسـتراتيجيات تُسـتخدَم لتحقيـق الكفـاءة في تمويـل الجامعـات الأوروبيـة: التمويـل القائـم عـلى الأداء، دمـج الجامعـات، التمويـل مـن أجـل التميُّـز، ثـم رصـدت الدراسـة واقـع تمويـل مُؤسَّسـات التعليـم العـالي بالمملكـة، ومُتطلَّبـات تحسـين كفاءتهـا الماليـة، وفي ضـوء إسـتراتيجيات تحسـين كفـاءة التمويـل بالجامعـات الأوروبيـة. وقـد وتوصَّلـت الدراسـة إلى مجموعـة مـن التوصيـات الموجَّهـة لـوزارة التعليـم وللجامعـات السـعودية وللبحـوث المسـتقبلية، منهـا: زيـادة دعـم اسـتقلال الجامعـات ماليًّـا بالقـدر الـذي يسـمح لهـا بالعمـل عـلى تنويـع الدخـل والاسـتفادة مـن أي دخـل تجنيـه ضمـن الأُطُـر القانونيـة التـي تضمـن الشـفافية والمسـاءلة مثـل اسـتقلالية الجامعـات في إدارة أوقافهـا، وحـق الجامعـة في تحديـد الرسـوم طـلاب الدراسـات العليـا والطلبـة الأجانـب، بمـا يعكـس العـرض والطلـب لـكل جامعـة.

قـدَّم شـعيب والسـيس (٢٠٢١) مقالـة بعنـوان «تنويـع مصـادر التمويـل في التعليـم وتأثيرهـا عـلى السياسـات التعليميـة»، وقـد هدفـت الدراسـة إلى التعـرُّف عـلى أهـم مصـادر التمويـل في مجـال التعليـم وأنواعهـا، والتعـرُّف عـلى مُـبرِّرات تنويـع مصـادر تمويـل التعليـم، والتعـرُّف عـلى بعـض النـماذج مـن الـدول مـن حيـث تنويـع مصـادر التمويـل في مجـال التعليـم.

كـما اعتمـدت الدراسـة عـلى المنهـج الوصفـي المسـحي؛ كونـه يتفـق مـع طبيعـة الدراسـة والأهـداف التـي سـعت لتحقيقهـا. وقـد أظهـرت نتائـج الدراسـة وجـود عـدد كبـير مـن مصـادر تمويـل التعليـم مـع وجـود تبايُـن بـين الـدول في اختيـار الأنسـب لهـا، كـما أظهـرت النتائـج تأثـير تنويـع مصـادر التمويـل عـلى السياسـة التعليميـة لـكل دولـة باعتبـار أن مُمـوِّلي التعليـم يُسـاهمون في صنـع القـرار في السياسـة التعليميـة.

وقد أوصت الدراسة بضرورة تشجيع القطاع الخاص على المساهمة في تشييد الجامعات، وضرورة تقليل دور الدولة في تمويل التعليم العالي.

دراسة الشويعر (٢٠٢١) جاءت حول بدائل لتمويل الأنشطة الطلابية في مدارس التعليم العام في الولايات المتحدة الأمريكية و إمكانية الاستفادة منها في المملكة العربية السعودية، وقد هدفت الدراسة إلى إيجاد بدائل لتمويل الأنشطة الطلابية في مدارس التعليم العام في المملكة العربية السعودية، وذلك من خلال الاستفادة من تجارب الولايات المتحدة الأمريكية. كما استخدمت الدراسة المنهج الوصفي المقارن. وكان من أهم نتائج الدراسة التالي: رغم اهتمام الدولة بالتعليم والأنشطة الطلابية إلا أنه يصعب الاعتماد على مصدر وحيد وهو التمويل الحكومي، وضعف مشاركة القطاع الخاص في تمويل الأنشطة الطلابية، وضعف مشاركة أولياء الأمور في الأنشطة الطلابية. واقترحت الدراسة بعض البدائل لتمويل الأنشطة الطلابية منها: اعتماد نمط التمويل المختلط، وتفعيل نمط المدرسة المنتجة، والاستفادة من إمكانات المدرسة كالمسرح والملاعب واستثمارها، وتوسيع صلاحيات مُديري المدارس لإيجاد حلول تمويلية، وتفعيل الأوقاف والتبرُّعات للمدارس. وقد أوصت الدراسة بالاستفادة من النموذج الأمريكي في تمويل الأنشطة الطلابية، وتطبيق ذلك على عدد من المدارس بما يتناسب مع طبيعة وظروف المدارس المطبَّقة بها.

قدَّمت الخليوي (٢٠٢١) دراسة بعنوان «بدائل مُقترحة لتمويل التعليم العام في المملكة العربية السعودية في ضوء تجارب بعض الدول المتقدمة»، وقد هدفت الدراسة إلى التعرُّف على واقع تمويل التعليم العام في المملكة العربية السعودية وفي الولايات المتحدة وفنلندا واليونان، والاستفادة من تجارب هذه الدول في تقديم بدائل مُقترحة لتمويل التعليم العام في المملكة العربية السعودية. وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي المقارن. وقد بيَّنت نتائج الدراسة أن جميع دول المقارنة اتفقت على مجانية وإلزامية التعليم في الوقت نفسه، وتُعتبر المملكة العربية السعودية أكثر هذه الدول إنفاقًا على التعليم، وتتوافق المملكة العربية السعودية مع فنلندا في نمط التمويل الأحادي للتعليم العام المعتمد على الدولة، وبالنسبة لنمط التعليم في الولايات المتحدة واليابان فهو مختلط، ويعتمد على المصادر العامة والخاصة. وقد توصَّلت الدراسة إلى عدد من البدائل المقترحة لتنويع تمويل التعليم العام، ومنها: فرض رسوم على الخدمات الإضافية كالمواصلات والأنشطة اللاصفية، وكذلك التقليل من مركزية التمويل، وإتاحة المجال للمدارس بأن تُنوِّع من مصادر تمويلها. كما قدَّمت الدراسة بعض التوصيات كاستحداث قسم في إدارات التعليم خاص بالنفقات التعليمية، وإتاحة الفرصة للمدارس بتنويع مصادر تمويلها.

الدراسات الأجنبية:

١- دراسة أودور (Oduro,2008) جاءت بعنوان «دراسة نماذج تمويل رأس المال في مؤسَّستين للتعليم العالي»، وقد هدفت هذه الدراسة إلى التعرُّف على طرُق تحسين أداء التعليم العالي في الجامعات الأمريكية عن طريق توفير المخصَّصات المالية لها للبناء والتجديد والصيانة وتوفير المعامل اللازمة من خلال التبرُّعات والهبات. وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والمقابلات والملاحظة والتحليل. كما أظهرت نتائج الدراسة أن الجامعات الأمريكية قامت بتحسين وضعها المالي، وحقَّقت أعلى مستوى في تحسين الأداء الأكاديمي من خلال زيادة مُعدَّلات المنح والتبرُّعات والهبات، وتوفير مصادر تمويل مالية إضافية؛ ساعدت في تطوير المباني والأثاث والمعامل والصيانة. وقد أوصت الدراسة بأهمية الدعم المالي لتحسين أداء التعليم العالي، بالإضافة لتوعية المجتمع وجهات التبرُّعات من مُؤسَّسات وأفراد بدور التبرُّعات في تحسين أداء التعليم العالي.

٢- دراسة برانيفيتشيني وبيريتش (Pranevičienė & Pūraitė, 2021) جاءت بعنوان «طرُق التمويل في نظام التعليم العالي»، وقد هدفت هذه الدراسة إلى تحليل نماذج التمويل وطرُق التمويل الحكومية لنظام التعليم العالي، والكشف عن مزايا واختلالات كلٍّ تصوُّر. وقد استخدمت الدراسة المنهج التحليل التفصيلي للوثائق العلمية والقانونية. وقد أظهرت نتائج الدراسة أنه يجب ألا يتمَّ تخصيص التمويل عند الحدِّ من الاستقلالية المؤسَّسية للتعليم العالي، وزيادة تنظيم الدولة ورقابتها، ولكن يتمُّ تمويل أي مُؤسَّسة جامعية وفقًا لنتائج الأداء، والتي يتمُّ تقييمها وفقًا لطريقة محدَّدة مُسبقًا من قِبَل الدولة (عدد الطلاب المقبولين وعدد المتخرِّجين، البحث العلمي والنتائج - عادة ما تُؤخذ المنتجات الأكاديمية في الاعتبار). وهذه الطريقة، في جوهرها أكثر عملية أثناء تنفيذ نموذج تمويل السوق في نظام التعليم العالي. وقد أوصت الدراسة بتقديم خدمات التعليم المستمر ودورات التأهيل العالي.

النتائج:

١- واقع تمويل مُؤسَّسات التعليم الحكومية في المملكة العربية السعودية:

تُولي حكومة المملكة العربية السعودية اهتمامًا بالغًا بالتعليم، حث يُوفِّر التعليم مجانًا في جميع المراحل التعليمية، وتعمل الدولة تطويره وتشجيع البحث العلمي ورعاية الموهوبين وتنمية المهارات المهنية، وتلتزم بمكافحة الأمية. وتبلغ ميزانية التعليم العام في المملكة لعام ٢٠٢٣ حوالي ١٣٦ مليار ريال سعودي، وهو ما يُشكِّل حوالي ١٩,٢٥ ٪ من إجمالي ميزانية الدولة، وقد نمت ميزانية التعليم في المملكة العربية السعودية بشكل كبير في السنوات الأخيرة، حيث ارتفعت من حوالي ١٢٥ مليار ريال سعودي عام ٢٠١٨ إلى حوالي ١٨٩ مليار ريال سعودي في عام ٢٠٢٣ ويشمل هذا المبلغ الأموال المخصصة لمؤسسات التعليم العالي. وهذا النمو مدفوع باهتمام الحكومة السعودية بمجال التعليم واهتمامها بتوفير أفضل الموارد التعليمية للطلاب من جميع المستويات.

وفيما يلي جدول يُوضِّح حجم ميزانية التعليم في المملكة العربية السعودية لآخر ست سنوات:

السنة	الميزانية (مليار سعودي)
2018	125
2019	135
2020	150
2021	165
2022	180
2023	189

(وزارة المالية السعودية,٢٠٢٣)

ونتيجة لجهود الحكومة السعودية في مجال التعليم، فقد شهدت المملكة العربية السعودية تطوُّرًا كبيرًا في مجال التعليم، حيث تُعدُّ اليوم واحدة من الدول الرائدة في العالم في مجال التعليم، حيث تقدَّم التعليم السعودي في المراتب المتقدِّمة بالاختبارات الدولية في العديد من المجالات، مثل الرياضيات والعلوم والتكنولوجي؛ وذلك الاهتمام يُبرهن على استحواذ التعليم على النصيب الأضخم في ميزانية المملكة العربية السعودية. فإذا قُورن إنفاق المملكة العربية السعودية على التعليم من الميزانية الحكومية مع دول مُنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، نجد أن أستراليا والتي تُعدُّ الأولى في مُعدَّل الإنفاق على التعليم من الميزانية الحكومية من بين هذه الدول يصل مُعدَّل إنفاقها إلى ١٤,٣٪، بينما قد يصل هذا المعدَّل إلى الضعف في المملكة العربية السعودية (الحربي، ٢٠١٧).

تنصُّ المادة ٢٣٣ من وثيقة سياسة التعليم في السعودية وهي الوثيقة الرسمية لسياسية التعليم في البلاد على أن التعليم مجاني في كافة أنواعه ومراحله؛ أي أن الدولة لا تتقاضى رُسومًا دراسية من المواطنين في مُؤسَّسات التعليم العامة. وقد بلغت النفقات الحكومية المخصَّصة لقطاع التعليم في البلاد ١٨٩ مليار ريال (وزارة المالية، ٢٠٢٣). وتعتمد الجامعات الحكومية في السعودية بنسبة كبيرة على التمويل الحكومي، وهذا من شأنه أن يُؤثِّر على استقرارها المالي،

ومـن أكـبر الجامعـات العامـة التـي تتلقَّـى تمويـلًا مـن الحكومـة هـي جامعـة الملـك سـعود في الريـاض، حيـث تلقَّـت 8.6 مليـارات ريـال في عـام 2015، ثـم جامعـة الملـك عبـد العزيـز في جـدة التـي تلقَّـت مخصَّصـات ماليـة بحـوالي 6 مليـارات ريـال في ذلـك العـام. أمـا جامعـة الإمـام فقـد جـاءت في ترتيـب ثالـث أكـبر جامعـة تلقِّيًـا للمُسـاهمات الحكوميـة في عـام 2015م، حيـث أودعـت لهـا الحكومـة 4.1 مليـارات ريـال، فيـما تلقَّـت كلٌّ مـن جامعتـي الملـك خالـد وجامعـة الدمـام مبالـغ تجـاوزت 3 مليـارات ريـال لـكلٍّ مُؤسَّسـة منهـما في نفـس السـنة الماليـة. وتسـعى الجامعـات الحكوميـة في السـعودية في السـنوات القليلـة الأخـيرة لتنويـع مصـادر التمويـل وليـس فقـط الاعتـماد الـكلي عـلى المخصَّصـات الحكوميـة. وقـد نصَّـت بعـض مـواد قانـون الجامعـات الجديـد الصـادر في عـام 2019 عـلى أهميـة تنويـع مصـادر تمويـل الجامعـات العامـة، مـن خـلال إعطـاء إدارات تلـك الجامعـات كثـيرًا مـن الصلاحيـات المتعلِّقـة باسـتثمار المرافـق الجامعيـة، ووضـع رسـوم دراسـية عـلى بعـض البرامـج التعليميـة، وقـد بـدأت بعـض الجامعـات الحكوميـة بالفعـل بوضـع رُسـوم دراسـية عـلى بعـض البرامـج الدراسـية، خاصـة برامـج الدراسـات العليـا، وهـذا مـن شـأنه تنويـع إيـرادات الجامعـات، ومـن ضمـن المبـادرات لتنويـع مصـادر التمويـل: الكـراسي البحثيـة المموَّلـة مـن جهـات خـارج الجامعـة، ووفقًـا للموقـع الرسـمي لجامعـة الملـك سـعود -وهـي أقـدم جامعـة حكوميـة في البـلاد- يُوجـد 69 كرسـيًّا بحثيًّـا في المؤسَّسـة، وبـذا تمتلـك جامعـة الملـك سـعود العـدد الأكـبر مـن الكـراسي البحثيـة. أيضًـا بـدأت الجامعـات السـعودية العامـة في وضـع التشريعـات اللازمـة لقبـول التبرُّعـات والهبـات والتوسُّـع في الأوقـاف، ولكـن لا زال العائـد المـادي دون مسـتوى التطلُّعـات، لكـن بشـكل عـام لا زال التمويـل الحكومـي هـو المصـدر الرئيـس لتمويـل الجامعـات العامـة في السـعودية حتـى هـذه اللحظـة، ويجـب الاسـتفادة مـن تجـارب الجامعـات العامـة في بعـض الـدول المتقدِّمـة والتـي لديهـا ممارسـات وخـبرات طويلـة في إيجـاد بدائـل تمويليـة لمؤسَّسـاتها (البـشر, 2023).

2 -واقع تمويل مُؤسَّسات التعليم العامة في الولايات المتحدة الأمريكية:

تمويل مُؤسَّسات التعليم في الولايات المتحدة:

يبلـغ عـدد التلاميـذ في المـدارس الحكوميـة الأمريكيـة لعـام 2020 قرابـة 49.4 مليـون تلميـذ، يُمثِّلـون 87% مـن نسـبة التلاميـذ في البـلاد. أمَّـا النسـبة المتبقيـة مـن التلاميـذ فيدرسـون في مـدارس خاصـة أو في التعليـم المنـزلي الـذي يُعـدُّ شـكلًا مـن أشـكال التعليـم المسـموح بهـا قانونيًّـا في الولايـات المتحـدة. وتُقـدَّر نسـبة الطـلاب الملتحقـين بالمـدارس الخاصـة بــ 10%، ونسـبة 3% مـن التلاميـذ يتلقـون التعليـم المنـزلي الـذي يُعـدُّ خيـارًا لكثـير مـن العوائـل المحافظـة التـي تـرى أن المـدارس الأمريكيـة فيهـا كثـير مـن المخالفـات السـلوكية والدينيـة. ويلتحـق كثـير مـن الأطفـال بمـدارس مـا قبـل الابتدائيـة، ففـي عـام 2019 التحـق 54% مـن الأطفـال الذيـن تـتراوح أعمارهـم بـين 3 و4 سـنوات بمـدارس ريـاض الأطفـال (Irwin & Others, 2023).

وفي عام 2020 بلغ عدد المدارس العامة في الولايات المتحدة 98577 مدرسة عامة، وبلغ عدد المدارس الخاصة 4500 مدرسة. وتختلف سنوات المراحل الدراسية بحسب مُديريات التعليم، فبعض مُديريات التعليم تقسم سنوات التعليم في المراحل كالتالي: 6 سنوات للمدارس الابتدائية، 3 سنوات للمدارس المتوسِّطة، و 3 سنوات للمدارس الثانوية، وهذا الشكل هو السائد، ولكن بعض مُديريات التعليم تُقلِّل سنوات الابتدائية إلى 4 أو 5 سنوات، وتُضيف سنة في المتوسِّطة والثانوية. وقد انتشر في السنوات الأخيرة نوعٌ جديد من المدارس العامة، وهي المدارس ذات الإدارة الذاتية أو ما تُسمَّى بمدارس الميثاق، وهي مدارس مُستقلَّة، وقد بلغ عددها 7500 مدرسة، وفي عام 2020 تجاوز عدد طلابها 3.7 ملايين مُتعلم أو ما يُقارب 7.7% من مجموع عدد طلاب المدارس العامة، وهذا توسُّع سريع، حيث لم يتجاوز عدد طلابها 1.8مليون متعلم في عام 2010، ومن المتوقَّع توسُّع المدارس المستقلَّة بشكل أكبر في السنوات القليلة القادمة (Irwin & Others, 2023).

يُعدُّ نظام التعليم في الولايات المتحدة غير مركزي، فكلُّ ولاية مسؤولة عن توفير خدمات التعليم في الولاية (Spring, 2020). ولا يُوجد قانون فيدرالي يُلزم الأطفال بالحضور إلى المدرسة، لكن جميع الولايات لديها قوانين إجبارية للتعلُّم، تفرض التعليم على الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 و 16 سنة، وبعض الولايات تجعل التعليم إجباريًّا حتى سِنِّ 18 سنة (البشر, 2023). وهناك جهات تُؤثِّر على القرارات التعليمية والتي تتطوَّر لتصبح قوانين، ومن الجهات المؤثِّرة: الحكومات سواء كانت الحكومة المركزية أو حكومات الولايات، كذلك تتأثَّر المدارس العامة بالقوانين الصادرة عن المجالس التشريعية سواء على مستوى البلاد أو مستوى الولايات، كما تتأثَّر أيضًا بأحكام المحاكم الفيدرالية خاصة ما تصدر من المحكمة العليا في واشنطن. ويُمكن تقسيم الهرم التعليمي في الولايات المتحدة إلى ثلاثة مستويات: المستوى الأول: هو وزارة التعليم، وهي تلعب أدوار كبيرة مقارنة بدورها السابق. والمستوى الثاني: هو مستوى إدارات التعليم على مستوى الولايات، والمستوى الإداري الثالث: يشمل مجالس التعليم في مُديريات التعليم والمستوى التنفيذي الذي يتولَّاه مُديرو المدارس ومُساعدوهم (Alexander& Alexander,2019).

تُموَّل المدارس العامة من أموال دافعي الضرائب والتي يتمُّ تحصيلها من ثلاثة مستويات حكومية، وهي الحكومة الفيدرالية وحكومة الولاية وحكومة المقاطعة. وتختلف نسبة التمويل بين الجهات الثلاث من منطقة تعليمية إلى أخرى، ولكن بشكل عام تأتي الأموال الأكثر من قِبَل الولاية، وهي أموال ضرائب القيمة المضافة على المشتريات وضرائب الدخل مع بعض الضرائب على القطاعات التجارية. تدفع حكومة الولاية تقريبًا 60% من ميزانيات المدارس الحكومية. وتُساهم الحكومة الفيدرالية بجزء جيِّد من ميزانية المدرسة خصوصًا في تمويل برامج التربية الخاصة وبرامج تعليم اللغة لغير الناطقين بها،

ويتراوح الدعم الفيدرالي حسب معايير معيَّنة، ويُسهم تقريبًا بنسبةٍ تتراوح بين 8 إلى 15 في المئة من ميزانية المدارس الحكومية. كما تُساهم حكومة المقاطعات بنسبة تتراوح بين 20 إلى 50 في المئة من ميزانية المدرسة، وتأتي تلك الأموال من الضرائب السنوية على عقارات السكان في المقاطعة التعليمية. وقد بلغت مخصَّصات المدارس العامة لعام 2022 حوالي 764 مليار دولار، ومتوسِّط تكلفة الطالب الواحد أكثر من 17 ألف دولار أمريكي. وقد دفعت الحكومة المركزية أكثر من 60 مليار دولار للمدارس العامة، بينما بلغت مُساهمات حكومات الولايات 357 مليار دولار، وأنفقت حكومات المقاطعات 347 مليار دولار على المدارس العامة. وتختلف تكلفة التعليم لكل تلميذ بحسب المكان الجيوغرافي، فقد بلغ متوسِّط تكلفة التعليم في ولاية نيويورك حوالي 30.2 ألف دولار، بينما بلغت تكلفة التعليم للطالب في ولاية إيداهو حوالي 10 آلاف دولار لعام 2022 (Irwin & Others, 2023).

تمويل التعليم العالي في الولايات المتحدة:

تتفاوت أعداد مُؤسَّسات التعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية نزولًا وطلوعًا بشكل مستمر، حتى إن ما بين سنة وأخرى تجد تغيُّرات حادَّة في أعداد الجامعات والكليات، وبشكل عام تشهد أعدادُ مُؤسَّسات التعليم العالي انخفاضًا، ففي العام الأكاديمي 2018/ 2019م، وصل العدد الكلي لمؤسَّسات التعليم ما بعد الثانوي إلى 6502 مُؤسَّسة، أمَّا مؤسَّسات التعليم العالي المعتمَدة لمنح الدرجات العلمية فقد بلغت قرابة 3700 منظمة تعليمية، ويشمل هذا الرقم المعاهد والكليات والجامعات الخاصة والعامة والبحثية والتدريسية(Irwin & Others, 2023). وقد بلغ عدد الكليات والجامعات التي تمنح درجة البكالوريوس فما فوق حوالي 2330 منشأة، منها 730 جامعة عامة، و1300 مُؤسَّسة غير ربحية، و730 كلية وجامعة ربحية. أمَّا فيما يتعلَّق بكليات المجتمع والمعاهد التي تمنح درجات الدبلوم، فقد بلغ عدد الكيانات المعتمَدة 1330، منها 870 كلية ومعهدًا عامًّا، و380 معهدًا خاصًّا غير ربحي، و80 معهدًا وكلية ربحية. وقد بلغ عدد أعضاء هيئة التدريس العاملين في مُؤسَّسات التعليم العالي في عام 2018 ما يقرب من مليون ونصف، بما في ذلك مَن يعملون بدوام كامل وبدوام جزئي. وقد نما عدد الطلاب في مُؤسَّسات التعليم ما بعد الثانوي في الولايات المتحدة بشكل ملحوظ في العقود الأخيرة. ففي خريف عام 2020 بلغ إجمالي عدد الطلاب حوالي 19 مليون مُتعلِّم، مُقارنة بـ 16.8 مليون مُتعلِّم في عام 2000. والعدد الأخير يشمل الطلاب في جميع أنواع المعاهد وكليات المجتمع والكليات المستقلة والجامعات المعترَف بها أكاديميًّا في الولايات المتحدة(Irwin & Others, 2023).

وقد ساهم قانون التعليم العالي لسنة 1965م والتعديلات التي أُحدِثت على بعض موادِّه خلال السنوات الأخيرة في تسهيل القروض الطلابية المدعومة من الحكومة الفيدرالية، وقد قاد هذا القانون إلى ارتفاعات كبيرة في أعداد الطلاب الأمريكان في مُؤسَّسات التعليم العالي؛ إذ أصبح من اليسير على أغلب أطياف المجتمع الحصول على تمويل وفرصة الحصول على مُؤهَّل جامعي(البشر, 2021). وبالرغم من سلبيات تسهيل التمويل للطلاب الذي تسبَّب بديون كبيرة للأمريكان، وأصبح من القضايا الساخنة في التعليم العالي الأمريكي منذ سنوات وحتى الوقت الحالي؛ فإن القانون ساهم في نموِّ قطاع التعليم العالي في الولايات المتحدة وتطوُّره؛ إذ إن الطلاب يدفعون رُسومًا دراسيَّة مُرتفعة تُوفِّر للجامعات التوسُّع في تمويل المشروعات البحثية والتعليمية وبناء المرافق الجامعية.

وتختلف مصادر تمويل الجامعات في الولايات المتحدة الأمريكية بحسب تصنيفها؛ فالجامعات العامة تتلقَّى أموالًا من الحكومة الفيدرالية أكثر في العادة مِمَّا تتلقَّاه الجامعات الخاصة التي تتلقَّى أموالًا كذلك من حكومة واشنطن، ولكنَّها بنسب أقلَّ وعن طريق برامج مُعيَّنة؛ كدعم البرامج البحثية في علوم الفضاء والطاقة، بالإضافة لبرامج تمويل الطلاب الفيدرالي الذي يضمن للجامعات مدخولات من الرسوم الطلابية. وقد دعمت الحكومة الفيدرالية مُؤسَّسات التعليم العالي بشكل مُباشر بنحو 149 بليون دولار في سنة 2018م فقط(Irwin & Others, 2023). وخلال أزمة كورونا الأخيرة دعمت الحكومة الفيدرالية مُؤسَّسات التعليم العالي بشقيها الحكومي والخاص، وحتى الجامعات الغنية والنخبة، قد تحصَّلت على مبالغ دعم من الحكومة؛ فقد تلقَّت جامعة هارفارد قرابة تسعة ملايين دولار منحةً من الحكومة؛ لتقليل النواتج السلبية للأزمة.

كما تُساهم حكومات الولايات كذلك بميزانيات الجامعات الحكومية أكثر من الجامعات الخاصة، وبالرغم من تركيز حكومات الولايات بتمويل الجامعات الحكومية، فإنها حريصة كذلك على دعم الجامعات الخاصة قَدْر الإمكان. ورغم أهمية الدعم الحكومي بشِقَّيْهِ، القادم من حكومة الولاية التي تقع فيها مُؤسَّسات التعليم العالي، أو من الدعم المقدَّم من الحكومة الفيدرالية في واشنطن؛ فإن المصدَرين الماليين غير قادرين على تمويل الجامعات الحكومية أو الخاصة بشكل كامل؛ لذلك تحتاج الجامعات إلى مصادر دخل إضافية.

تتعدَّد مصادر التمويل وتختلف من جامعة إلى أخرى، ولكن يُمكن حصر بعض المصادر المالية التي تعتمد عليها الجامعات الخاصة والعامة -بشكل عام- لتمويل كياناتها التعليمية، من هذه المصادر: الرُّسوم الدراسية، والأبحاث المموَّلة والشراكات، وعوائد المرافق الطبية، وعوائد الفرق الرياضية، والهبات، والأوقاف، بالإضافة إلى الرُّسوم الدراسية التي هي من المصادر الأساسية التي تعتمد عليها الجامعات العامة والخاصة،

وإن كانت الجامعات الخاصة تفرض رُسومًا أعلى من الحكومية، فمكاسبها أكبر في هذا الباب. والجامعات التي تمتلك مراكز بحثية متميِّزة، ويعمل فيها علماء في المجالات الطبية والعلمية والهندسية، تكون ذات قُدرة أكبر على تلقِّي تمويل من القطاعات العامة والخاصة لتطوير منتجات بحثية، وتطوير أفكار وتحويلها إلى واقع، وذلك يُساعد الجامعات في الحصول على مردود مالي جيِّد.

إن امتلاك الجامعات مرافق طبية ومستشفيات جيِّدة السُّمعة قد يكون أيضًا في صالح الجامعة في باب الإيرادات، ففواتير العلاج والطبابة مرتفعة جدًّا، وهذا ما يُساهم في حصول المستشفيات الجامعية على مبالغ كبيرة من المرضى وشركات التأمين الطبي. والفِرَق الرياضية والمردود المادي من وراء تذاكر الحضور للمباريات الرياضية الجامعية التي تجلب الآلاف من المشاهدين قد تكون من مصادر الدخل الجيِّدة لبعض الجامعات التي تمتلك فِرقًا رياضيَّة عريقة، فضلًا عن الأموال الضخمة التي تجنيها الجامعات من عائدات النقل التلفزيوني لمباريات الفِرق الجامعية، خاصةً كرة القدم الأمريكية وكرة السلة. كما أن الأوقاف وهبات المحسِنين وتسويق أبحاث علماء الجامعة ومشاريع طلابها من المصادر التي تجلب الكثير من الأموال للجامعات بشكل سنويٍّ، فضلًا عن الشراكات مع الشركات الكبرى التي تضمن تمويلات مليونية للجامعات بشكل مستمر(Irwin & Others, 2023).

3 -واقع تمويل مُؤسَّسات التعليم العامة في جمهورية ألمانيا الاتحادية:

تمويل المدارس العامة في ألمانيا:

جمهورية ألمانيا الاتحادية دولة تتكوَّن من 15 ولاية، وتتميَّز بالتطوُّر والاقتصاد المزدهر، وتهتمُّ ألمانيا بالتعليم بشكل كبير، ويبلغ عدد الطلاب في المدارس العامة حوالي 8.5 ملايين مُتعلِّم. وأنفقت السلطات الحكومية الألمانية حوالي 253 مليار يورو على التعليم في عام 2021 ما يُمثِّل 7% من مجموع الناتج المحلي. ويأتي تمويل المدارس العامة في ألمانيا من أموال دافعي الضرائب من ثلاث جهات حكومية بنسب مُتفاوتة، وهي كالتالي: المصدر الأول: الميزانية المخصَّصة من الحكومة الفيدرالية للبلاد، والمصدر الثاني: الأموال القادمة من حكومة الولايات، المصدر الثالث: الأموال التي تُقدِّمها السلطات على مستوى البلديات. وتَمَّ تمويل المدارس العامة في العام الدراسي 2021 بمبلغ يتجاوز 176 مليار يورو. وكانت الأموال المخصَّصة من حكومات الولايات هي الأكبر في المصادر الثلاثة، حيث كانت قرابة 121.7 مليار يورو في عام 2021، كما ساهمت البلديات في تمويل المدارس العامة بحوالي 44 مليار يورو، بينما دفعت الحكومة المركزية التي تتخذ من برلين مقرًّا لها مبلغ 11 مليار يورو في ذلك العام الأكاديمي. ويختلف مُتوسِّط تكلفة التعليم لكلِّ طالب بحسب المكان الجغرافي والاحتياجات التعليمية، لكن مُتوسِّط تكلفة التعليم بلغت حوالي 9200 يورو لعام 2021 بحسب مكتب الإحصاء الاتحادي.

تمويل مُؤسَّسات التعليم العالي في ألمانيا:

تمويل مُؤسَّسات التعليم العالي في ألمانيا:

تُعدُّ ألمانيا من الدول التي تمتاز بكثرة جامعاتها وتنوُّعها؛ فقد وصل عدد الجامعات الرسمية الألمانية إلى 386 جامعة، حيث تحتلُّ 15 جامعة ألمانية مراكز متقدِّمة وفقًا لترتيب الجامعات العالمي ضمن أفضل 200 جامعة، وتُعتبر الدراسة الجامعية بألمانيا مجانية، إذ تقتصر الرُّسوم التي يدفعها الطالب على رُسوم التسجيل فقط والتي لا تتجاوز 600-300 يورو لكلِّ فصل دراسي، باستثناء ولايتي بايرن وبادن فورتمبيرغ اللتين فرضتا عام 2017 مبلغ 1500 يورو في الفصل الواحد للطلاب الأجانب، وهناك إمكانية للإعفاء من هذه الرُّسوم ضمن شروط حدَّدتها الولايتان (الهواس، 2022). وبالمقارنة مع دول صناعية كُبرى كبريطانيا والولايات المتحدة، تُعتبر ألمانيا دولة صناعية من الدرجة الأولى؛ إذ يعمل في قطاع الصناعة الألماني ما يُقارب 8 ملايين عامل، كما يعمل حوالي 28 مليون فرد في قطاع الخدمات سريع التطوُّر، وقد أدَّى النمو الاقتصادي الكبير وزيادة الميزانية السنوية للدولة إلى اضطلاع الحكومة بالنسبة الأكبر في تمويل مُؤسَّسات التعليم العالي، كما أدَّت الزيادة في ميزانية الدولة ومُؤسَّسات التعليم العالي إلى تخصيص كلٍّ من الحكومة الفيدرالية، وحكومات الولايات، لطلاب مُؤسَّسات التعليم العالي ما يُمكِّنهم من الاستمرار في تحمُّل التكاليف الدراسية والمواظبة على البرنامج الدراسي، من خلال أشكال مختلفة من التمويل؛ مثل منحة القانون الفيدرالي لمساعدات التدريب والتعليم، ومساعدات جمعيات طلاب التعليم العالي الألمانية، ومنحة القرض التعليمي، ومنح المؤسَّسات الخاصة بالنابغين، والإعانات الضريبية لأولياء الأمور، والمساعدات المقدَّمة للطلاب الأجانب، والقروض الائتمانية للطلاب (العقيلي والقحطاني، 2019).

وتُدار مُؤسَّسات التعليم العالي في ألمانيا -مع استثناءات قليلة- من قِبَل الولايات، ويتمُّ تزويدها بالأموال التي تحتاجها للقيام بعملها من ميزانية وزارة التعليم والشؤون الثقافية أو وزارة العلوم والبحوث. حيث تتكوَّن إجراءات التمويل عادة من عدَّة مراحل من التنسيق بين الوزارة المسؤولة ومُؤسَّسات التعليم العالي، حيث تقوم مُؤسَّسة التعليم العالي بإخطار سُلطات الولاية بمتطلَّباتها المالية من خلال تقرير، ليتمَّ تضمينه في ميزانية وزارة الولاية المسؤولة عن التعليم العالي، ثم يتمُّ تجميع الميزانية بالكامل من قِبَل الوزير المختصِّ بالاتفاق مع الوزارات الأخرى المسؤولة، وإدراجها بشكل نهائي في مُقترَحات الموازنة التي تُقدِّمها الحكومة إلى البرلمان للمُصادقة عليها (European Commission, 2023).

ووفقًا لإحصاءات التمويل عام 2021، فقد أنفق القطاع العام 33.9 مليار يورو على مُؤسَّسات التعليم العالي، وبلغت حصة الولايات 29.2 مليار يورو، أو 86.2 في المائة من النفقات، في حين بلغت حصة الاتحاد 4.7 مليار يورو أو 13.8 في المائة من النفقات (Eurydice, 2023). وأشار الحربي (2015) إلى أنَّ الجامعات الألمانية تحصل على حوالي 17 % من ميزانية الحكومة الفيدرالية، ويُخصَّص الدعم الأساسي في المقام الأول لتكاليف هيئة التدريس، ويُستخدم الباقي في المصاريف التشغيلية والاستثمارية،

كما تقوم الدولة بدعم الاستثمارات الرأسمالية لإنشاء الجامعات الحكومية، وتمويلها بمشاركة بين المقاطعات ووزارة التربية والتعليم الفيدرالية. ومن أبرز مصادر تمويل التعليم العالي في ألمانيا ما يأتي:

1. الاعتماد على السلطات المحلية وحكومات الولايات في توفير ميزانية التعليم والصرف عليه.
2. الضرائب العامة التي تُحصِّلها الولايات والمدن الألمانية.
3. الإعانات والمنح التي تحصل عليها بعض الجامعات من الحكومة لتعويض العجز في ميزانيتها.
4. إسهام القطاع الخاص في الدعم المالي والتدريب لجعل مخرجات الجامعات مُتوائمة مع ما يطلبه سوق العمل الألماني، وهو ما أدَّى إلى زيادة كفاءة النظام التعليمي والحصول على مخرجات ذات جودة تنافُسية على مستوى العالمية.

وتُسهم الولايات الألمانية بنسبة 92.7 % من إجمالي الموازنة المخصَّصة للتعليم العالي، وتُسهم الحكومة الفيدرالية بنسبة كبيرة في تمويل إنشاء المباني الجديدة لمؤسَّسات التعليم العالي، كما تُشارك الحكومة الفيدرالية الولايات بشأن المساعدات المالية التي تُقدَّم للطلاب في التعليم العالي. بالإضافة إلى مصدري تمويل التعليم العالي الألماني، فإنَّ هناك مصدرًا ثالثًا للتمويل، يتمثَّل فيما يُمكن أن تُقدِّمه الهيئات المعنيَّة بتشجيع البحوث من تمويل، ومن أبرز المؤسَّسات المعنيَّة بتشجيع البحوث الأساسية جمعية البحوث الألمانية، أمَّا بالنسبة للبحوث التطبيقية فتجري تعاقُدات بين مُؤسَّسات التعليم العالي والشركات الصناعية والتي تُعنى بتمويل المشروعات البحثية التي يضطلع بها الأساتذة في هذه المؤسَّسات. كما يُوجد في ألمانيا برنامج لإقراض طلاب التعليم الجامعي العالي، ويتعامل هذا البرنامج في الكثير من الأوقات مع نِسَب مُعيَّنة من القروض المتراكمة على الطلاب على أساس أنَّها منح، أمَّا النسب الأخرى فيتمُّ التعامل معها على أساس أنَّها قروض واجبة السداد، وتكون هذه القروض بدون فوائد طول فترة الدراسة، ويبدأ السداد بعد خمس سنوات من التخرُّج (الشنيفي، 2018، ص: 85). ففي 2016 أبرمت الحكومة الفيدرالية والولايات اتفاقًا بشأن تعزيز البحث عالي المستوى في الجامعات عن طريق تطبيق إستراتيجية التميُّز، والتي هدفت إلى تدريب أصحاب أفضل أداء في مجال البحث، ورفع جودة ألمانيا كموقع للتعليم العالي والعلوم في جميع المجالات، وقدَّم الاتحاد والأقاليم ما يصل إلى 533 مليون يورو عام 2018 لتمويل مجموعة التميُّز والجامعات المتميِّزة، حيث كان 75 في المائة من الأموال من الاتحاد و25 في المائة من الأرض التي تقع فيها الجامعة الناجحة، كما خضعت الجامعات المختارة لتقييم مُستقل وخارجي كلَّ سبع سنوات؛ لتحديد ما إذا كان سيستمرُّ التمويل أم يتمُّ إلغاؤه (Eurydice, 2023). كما تدعم الحكومة الألمانية تمويل المباني البحثية والمنشآت العلمية الكبيرة والحوسبة الوطنية عالية الأداء في مُؤسَّسات التعليم العالي؛ بهدف تشجيع الطلبة والباحثين والعلماء في مُؤسَّسات التعليم العالي، حيث تَمَّ إنشاء بُنية تحتية للبحوث ذات الأهمية،

وقد قدَّمت الحكومة 316 مليون يورو لهذا الغرض، حيث يتمُّ وضع شروط أساسية لتمويل مباني الأبحاث؛ بأن تكون هذه المباني للأبحاث ذات الجودة العلمية الخاصة، وأن تكون الأبحاث ذات أهمية فوق الإقليمية، وأن لا تتجاوز تكاليف الاستثمار 5 ملايين يورو (Europe-an Commission, 2023). وفي عام 2022 أقرَّت الحكومة الألمانية ميزانية للتعليم بلغت 21.5 مليار يورو، بحسب ما ورد في موقع وزارة التعليم والبحث العلمي الألمانية (2022)، وهذه الميزانية خُصِّصت من الحكومة الاتحادية لدعم كافة أنشطة التعليم والتدريب التي تقع تحت مظلَّة الوزارة الاتحادية للتعليم والبحث العلمي، حيث خُصِّص ما مقداره 38% من المبلغ للدعم المباشر لمؤسَّسات التعليم العالي والبحث العلمي، كما غطَّت الميزانية العديد من البنود، منها؛ تمويل برامج دعم الموهوبين ومنح للطلاب، ودعم التعليم التقني والمهني والمساعدة التدريبية، ودعم مبادرة التميُّز للتعليم التقني والمهني، وغيرها (The Budget of the Federal Ministry of Education and Research, 2022).

أمَّا بالنسبة للرُّسوم الجامعية، ففي عام 2003 طعنت ستٌّ ولايات من أصل 16 ولاية فيدرالية في ألمانيا على قانون فيدرالي يحظر فرض الرُّسوم الجامعية. وفي يناير 2005 حكمت المحكمة الدستورية الفيدرالية الألمانية لصالح المدَّعين، مِمَّا أنهى تقليدًا دام لأكثر من 35 عامًا من مجانية التعليم العالي العام، ثم فرضت سبع ولايات اتحادية رُسومًا دراسية في أعقاب قرار المحكمة. ومع ذلك في غضون أقلَّ من 10 سنوات ألغوا جميعًا الرُّسوم مرة أخرى، كانت أول ولايتين ألمانيتين تُطبِّقان الرُّسوم الدراسية هما ساكسونيا السفلى ونورد راين فيستفالن في أكتوبر 2006، وبعد ذلك بعام أدخلت خمس ولايات أخرى (بادن فورتمبيرغ وبافاريا وهامبورغ وهيس وسارلاند) الرُّسوم الدراسية. أمَّا الولايات التسع الأخرى فلم تفرض الرُّسوم الدراسية (Bahrs & Siedler, 2019). ويُضيف ألريتش (Ulrich, 2018) أنه يجوز للولايات الألمانية -وفقًا لتقديرها الخاص- فرض رُسوم دراسية على الطلاب، فتفرض بعض الولايات رُسومًا إدارية للتسجيل أو المساهمة في استخدام المرافق الاجتماعية للمُؤسَّسة، كما يتمُّ فرض رُسوم على الطلاب الذين تمتدُّ دراستهم لفترات طويلة، والدورات الدراسية التي تُوفِّر التعليم المستمر والدورات الدراسية الإضافية، وبسبب التدفُّق القوي للاجئين القوي، ناقش المؤتمر الدائم لوزراء التعليم والشؤون الثقافية طُرُق تقليل تكاليف التسجيل، حيث قرَّر المؤتمر الدائم اعتبارًا من مايو 2016 إمكانية تخفيض تكاليف الالتحاق، ويُركِّز بشكل خاص على اللوائح الموجودة في الولايات والتي تُتيح من حيث المبدأ تخفيض الرُّسوم العامة والاشتراكات والرُّسوم، مع وضع هذا في الاعتبار، كما طلب المؤتمر الدائم من الولايات استغلال خيارها لتسهيل التكاليف المرتبطة بالتسجيل لصالح المحتاجين، مع إيلاء اعتبار خاص لحالة اللاجئين، بطريقة معقولة وضمان مبدأ المساواة (Kultusministerkonferenz vom, 2016).

وغالبًا ما تُقدَّم خدمات إضافية غير إلزامية مثل الأنشطة الثقافية والترفيهية، كما تُوجد برامج دراسية ومناهج وطنية في السويد(Lucas& Others, 2018). وتُعدُّ الدراسة في السويد في المراحل الأساسية مجانية، لكن يتمُّ تحصيل رُسوم من الوالدين الذين يُلحقون أطفالهم ببرامج ما قبل المدرسة، ويكون احتساب الرُّسوم الدراسية بحسب الدخل السنوي للوالدين. وقد أنفقت السلطات السويدية أكثر من 11 مليار يورو في عام 2021 لدعم المدارس العامة، وكان مُتوسِّط تكلفة المتعلِّم حوالي 10 آلاف يورو.

أمَّا فيما يتعلَّق بتمويل التعليم العالي فيُوجد في السويد 48 مُؤسَّسة للتعليم العالي تُشرف عليها وزارة التعليم والبحث، ويتمُّ تمويل مُؤسَّسات التعليم العالي العامة من قِبَل الحكومة المركزية، ويكون المبلغ المخصَّص لكلِّ مُؤسَّسة تعليمية بحسب عدد الطلاب والتخصُّصات والإنتاج والإنجازات، ولا يحقُّ للجامعات التي تتلقَّى تمويلًا حكوميًّا فرض رُسوم دراسية على الطلاب المواطنين أو مواطني الاتحاد الأوربي(European Commission, 2023).

مملكة النرويج:

بلغ عدد السكان في مملكة النرويج حوالي 5.4 ملايين نسمة في عام 2021، وتقسم البلاد إلى 11 مقاطعة و356 بلدية. وتُموَّل المدارس العامة من قِبَل البلديات وحكومات المقاطعات، وتُشكِّل الضرائب المفروضة على السكان المصدر الرئيس لتمويل مُؤسَّسات التعليم في النرويج، حيث تُشكِّل الضرائب المحلية 40% من إيرادات المدارس العامة، بينما تُشكِّل ضرائب الدخل 5% من مجموع إيرادات مُؤسَّسات التعليم ما قبل الجامعي(European Commission, 2023). وهناك تنسيق بين البلديات والمقاطعات في تمويل المدارس، حيث تتولَّى البلديات تمويل المدارس ما قبل المرحلة الثانوية، بينما تتولَّى المقاطعات -بالتنسيق مع وزارة التعليم والبحث- مسؤوليات تمويل المدارس الثانوية. ويتمُّ فرض رُسوم في مرحلة رياض الأطفال على أولياء الأمور، وتكون تلك الرُّسوم بحسب الدخل الاقتصادي للأسرة، ولا تُغطِّي هذه الرُّسوم إلا 15% من مصروفات مدارس رياض الأطفال، حيث تُموِّل البلديات 85% من ميزانيات تلك المدارس المخصَّصة للأطفال الصغار، ولا يُوجد رُسوم دراسية في المرحلة الابتدائية والمتوسِّطة والثانوية، حيث يتمُّ تمويل المدارس من قِبَل البلديات والمقاطعات بالإضافة للمنح المالية الأخرى من المنظَّمات والأفراد، ويُعتبر التعليم في النرويج إلزاميًّا للأطفال ما بين سِنِّ السادسة والسادسة عشر(Yevdokymova,2014).

تُموِّل الحكومة المركزية في مملكة النرويج مُؤسَّسات التعليم العالي العامة التي يبلغ عددها 21 مُؤسَّسة تعليمية من خلال وزارة التعليم والبحث، ويكون تمويل كلِّ جامعة بحسب عدَّة من المعايير، منها عدد الطلاب والبرامج، ويتمُّ منح إدارات الجامعات العامة الحرية في صرف المخصَّصات بحسب ما يرونه مناسبًا، ويصبُّ في مصلحة الجامعة. كما تسمح الأنظمة للجامعات العامة بتلقِّي الهبات والأوقاف والعقود والبحوث المموَّلة، ولكن لا يُسمح للجامعات العامة بالاقتراض،

، ولا يُوجد رُسوم دراسية في البرامج الدراسية في الجامعات العامة في مملكة النرويج للمواطنين أو الطلاب الدوليين، لكن يُوجد رُسوم دراسية للطلاب غير المنتظمين أو الطلاب الراغبين في دراسة مواد دون الحصول على مُؤهَّل(The Organisation for Economic Co-operation and Development , 2023).

مملكة الدانمارك:

تُقسَّم مملكة الدانمارك إلى خمس مناطق و 98 بلدية، وقد بلغ عدد سكانها حوالي 5.85 ملايين نسمة في عام 2021. وأنفقت الدانمارك حوالي 8.7% من مجموع الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020 على التعليم، ويُقدَّر حجم ما أنفقته السلطات المحلية في مملكة الدانمارك بحوالي 30 مليار دولار في عام 2020. كما تتميَّز الدانمارك بارتفاع مُعدَّل التحاق الصغار بمدارس رياض الأطفال ومراكز التعليم قبل المدرسة، حيث إن ما نسبته 97% من الأطفال بين سِنِّ 3 إلى 5 سنوات يلتحقون بتلك المؤسَّسات التربوية، وتُدير وزارة الطفولة والتعليم دور الحضانة ورياض الأطفال وغيرها من مُؤسَّسات التعليم قبل الابتدائي، ويتمُّ تمويلها بشكل أساسي من خلال الإعانات المقدَّمة للبلديات التي تتلقَّى بدورها مِنحًا مجمَّعة تُخصِّصها الدولة، وتُموَّل مُؤسَّسات التعليم في مرحلة ما قبل الابتدائية من الأموال المخصَّصة الحكومية، والتي تتكوَّن من خلال فرض الضرائب على الدخل والمبيعات والعقار على السكان، كما تُفرض رُسوم دراسية على أولياء الأمور مِمَّن يلتحق أبناؤهم بتلك المدارس بحسب الدخل السنوي لتلك الأُسر، ويبلغ حجم مُساهمة الأُسر في تمويل المراكز التعليمية للأطفال فقط 25%، بينما يأتي معظم التمويل من خلال الأموال العامة، وتكون البلديات هي المسؤولة في مملكة الدانمارك عن تشغيل وإدارة وتمويل المدارس العامة في المرحلة الابتدائية والمتوسِّطة، لكن يجب مُراعاة المعايير والاشتراطات التي تضعها وزارة الطفولة والتعليم، ولا يُوجد رُسوم دراسية على الدراسة في المرحلة الابتدائية أو المتوسِّطة، وفي المرحلة الثانوية يتمُّ تمويل المدارس بشكل مباشر من وزارة الطفولة والتعليم، وتتميَّز المدارس الثانوية بنوعٍ من الاستقلالية، ولا يُوجد رُسوم دراسية على الطلاب(Statistics Denmark,2023.).ويُوجد في الدانمارك ثماني جامعات عامة يتمُّ تمويلها من قِبَل الحكومة، والتعليم الجامعي مجاني للمواطنين في الدانمارك، وأيضًا التعليم الجامعي في الجامعات العامة لا يفرض رُسومًا على الطلاب من مواطني الاتحاد الأوروبي، بينما تسمح الأنظمة للجامعات بفرض رُسوم دراسية على الطلاب الدوليين من خارج الاتحاد الأوروبي، ويُتاح للجامعات تحديد الرُّسوم الدراسية دون الرجوع للسلطات المسؤولة، حيث يُعطى للجامعات الحرية في كثير من الملفات-(Statistics Denmark,2023).

جمهورية آيسلندا:

يبلغ عدد سكان جمهورية آيسلندا حوالي 320 ألف نسمة، ويُوجد ثماني مناطق في آيسلندا، كما يُوجد بها 64 بلدية. وقد أنفقت آيسلندا في عام 2019 حوالي 5.7 % من الناتج المحلي الإجمالي على التعليم، وكان مُتوسِّط كلفة الطالب الواحد في ذلك العام حوالي 15107 دولارات أمريكية. وفي عام 2021 التحق 96% من الأطفال في سِنِّ 3 إلى 5 سنوات بمدارس رياض الأطفال والتمهيدية. ويتمُّ تمويل المدارس ما قبل الابتدائية من قِبَل الحكومة المركزية، حيث يتمُّ منح المخصَّصات المالية إلى البلديات لتكون مسؤولة عن تمويل المدارس، كما يتمُّ فرض رُسوم دراسية على الأُسر ذات القُدرات المالية الجيِّدة في مرحلة ما قبل الابتدائية، وهناك مُساعدات وإعفاءات للأُسر التي لديها عدد أكبر من الأطفال. وفي المرحلة الابتدائية يتمُّ تمويل المدارس من خلال الضرائب المتحصَّلة من البلديات، وتكون البلديات هي المسؤول الكامل عن تمويل المدارس الابتدائية والمتوسِّطة، ولا يُوجد رُسوم دراسية على الطلاب في هذه السنوات الدراسية، أمَّا في المرحلة الثانوية فيتمُّ تمويل المدارس من قِبَل البلديات بنسبة 60% والباقي تقوم بتمويله الحكومة المركزية التي تتخذ من ريكيافيك عاصمةً لها، وذلك من خلال وزارة التعليم والعلوم والثقافة في جمهورية آيسلندا. ولا يُوجد رُسوم دراسية على الطلاب في المدارس العامة خلال فترة التعليم الإلزامي من سِنِّ 6 إلى 16 عامًا، ولكن يحقُّ للبلديات والمدارس التابعة لها وضع رُسوم على الخدمات الإضافية مثل برامج التقوية بعد المدرسة، ويُوجد في آيسلندا أربع جامعات عامة يتمُّ تمويلها من قِبَل الحكومة المركزية، ولا يُوجد رُسوم دراسية على الطلاب المواطنين في آيسلندا في الجامعات العامة، كما يُوجد بها برنامج مُيسَّر لإقراض الطلبة الجامعيين(European Commission, 2023).

المراجع:

البشر, سعود. (2023). دراسة مقارنة بين نظام مجلس التعليم العالي لعام 1993 ونظام الجامعات لعام 2019 في المملكة العربية السعودية. مجلة العلوم التربوية و النفسية, 7(28), 18-29.

البشر, سعود.(2021). التعليم العالي في الولايات المتحدة نظرة عامة. تكوين للنشر والطباعة. جدة, السعودية.

البشر, سعود. (2023). واقع التعليم العام في الولايات المتحدة الأمريكية. مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع, (93), 67-53.

الحربي، محمد بن محمد أحمد. (2015). بدائل مقترحة لتمويل التعليم في الجامعات الحكومية بالمملكة العربية السعودية: جامعة الملك سعود أنموذجا. مجلة كلية التربية، مج26, ع103 ، 141 - 172. مسترجع من http://search.mandumah.com.sdl.idm.oclc.org/Record/712132

الخليوي, أبرار, العريفي, أحلام,, & التويجري, فاطمة. (2021). بدائل مقترحة لتمويل التعليم العام في المملكة العربية السعودية في ضوء تجارب بعض الدول المتقدمة. مجلة شباب الباحثين في العلوم التربوية لكلية التربية جامعة سوهاج, 8(8), 123-83. doi: 10.21608/ jyse.2021.177186

الرويس, شيخة.(2017). واقع الشراكة المجتمعية في تمويل المشروعات التعليمية من وجهة نظر قائدات ووكيلات مدارس التعليم العام في مدينة الدوادمي.مجلة الجامع في الدراسات النفسية والعلوم التربوية

السلمي، م . (2019). بدائل مقترحة لتنويع مصادر تمويل التعليم العالي في البلاد العربية في ضوء رؤيتي مصر والسعودية 2030. المجلة العربية، جامعة سوهاج. 59، 70-35.

الشنيفي، ع . (2018). البدائل المقترحة لتمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية على ضوء تجارب بعض الدول المتقدمة. مجلة العلوم التربوية والنفسية. 2(10)، -70 90.

الشهري, ز. ع. ا., زانة عبد الرحمن, المنقاش, & سارة عبد الله. (2018). استثمار المواهب الطلابية كبديل مساند لتمويل التعليم في مدارس التعليم العام بالمملكة العربية السعودية. المجلة العربية لعلوم الإعاقة والموهبة, 2(3), 207-164.

الشويعر, ع. (2021). بدائل لتمويل الأنشطة الطلابية في مدارس التعليم العام في الولايات المتحدة الأمريكية وإمكانية الاستفادة منها في المملكة العربية السعودية. دراسة مقارنة. مجلة العلوم التربوية, 2(28).

العتيبي، ح . (2018). تجارب بعض الدول المتقدمة (أمريكا- بريطانيا- اليابان- أستراليا) في تمويل التعليم العالي وسُبل الاستفادة منها. مجلة العلوم التربوية والنفسية. 2(25)، 1031.

العقيل ، س ، والعيسى ، إ . (2019) . حوكمة تنويع مصادر التمويل وتحسين الكفاءة المالية لقطاع التعليم الجامعي : دروس مستفادة من التجربة الأوروبية . مجلة العلوم التربوية ، 31(3)، 560-435.

العقيلي، ع ، والقحطاني، م. (2019). التعليم العالي والمهني وتمويله في ألمانيا والمملكة العربية السعودية (دراسة مقارنة). المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث مجلة العلوم التربوية والنفسية. 3(17)، -30 51.

الغامدى, حمدان. (2000). تطور التعليم العام فى المملكة العربية السعودية. مجلة الآداب والعلوم الإنسانية, 36(2), -231

المنقاش، س. (2018). تنويع مصادر التمويل في جامعة الملك سعود بالاستفادة من خبرة جامعة أكسفورد. مجلة الفنون والأدب والإنسانيات والاجتماع، كلية الإمارات للعلوم التربوية. (22)، 20.

المنقاش، سارةو السالم، غادة سالم. (2018). تنويع مصادر التمويل في جامعة الملك سعود في ضوء تجربة جامعة أكسفورد. مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع، ع22 ، 184 - 210. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/909979

الهواس، أ. (2022 شباط). بماذا تتميز الدراسة الجامعية في ألمانيا؟ ولماذا أصبحت وجهة الطلاب العرب؟. الجزيرة. https://www.aljazeera.net

محروس,م والسلمي,ع. (2019). بدائل مقترحة لتنويع مصادر تمويل التعليم العالي في البلاد العربية في ضوء رؤيتي مصر والسعودية 2030. المجلة التربوية لكلية التربية بسوهاج, 59(59), 35-70.

شعيب، أ ، والسيسي، أ . (2021). تنويع مصادر التمويل في التعليم وتأثيرها على السياسات التعليمية. المجلة العربية للنشر العلمي. (30)، -210 225.

هيئة الخبراء بمجلس الوزراء. (2023). نظام الجامعات. مسترجع من https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/8ee74282-7f0d-49ff-b6ee-aafc00a3d801/1.

وثيقة رؤية 2030. (2016). موقع الرؤية الافتراضي. مسترجع من https://www.vision2030.gov.sa/media/5ptbkbxn/saudi_vision2030_ar.p.

وزارة التعليم .

(2023). مؤشرات التعليم. مسترجع من https://moe.gov.sa/ar/knowledgecenter/dataandstats/Pages/educationindicators.aspx

وزارة التعليم العالي.(1993). نظام مجلس التعليم العالي والجامعات ولوائحه. مسترجع من
https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/a6843359-3237-4553-8271-a9a700f1fcda/1

وزارة التعليم. (2023). التعليم الجامعي في المملكة. مسترجع من
https://moe.gov.sa/ar/education/highereducation/Pages/UniversitiesList.asp

وزارة التعليم.(2023). نشأة الوزارة. مسترجع من
https://moe.gov.sa/ar/aboutus/aboutministry/Pages/About.aspx

وزارة المالية.2023.بيان الميزانية العامة للدولة للعام المالي 2023م. مسترجع من
https://www.mof.gov.sa/budget/2023/Pages/default.aspx.

وزارة المعارف. (1995). سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية. مطابع البيان. المملكة العربية السعودية.

المراجع الأجنبية

Alexander, K., & Alexander, M. D. (2019). American public school law. West Academic Publishing.

Bahrs, M., & Siedler, T. (2019). University Tuition Fees and High School Students' Educational Intentions. Fiscal Studies., 40 (2), 117-147.

Bruckmeier, K., Fischer, G.-B. and Wigger, B.U. (2017). Status effects of the German Excellence Initiative. International Journal of Economics and Finance 9(3): 177.

European Commission.(2023). Eduation. Retrieved from https://commission.europa.eu/contact_en

Irwin, V. J. X. S. K. A. C. A. F. R., Zhang, J., Wang, X., Hein, S., Wang, K., Roberts, A., ... & Parker, S. (2023). Report on the condition of education 2022. US Department of Education: National Center for Education Statistics, 2022-144.

Lucas, P. J., Patterson, E., Sacks, G., Billich, N., & Evans, C. E. L. (2017). Preschool and school meal policies: an overview of what we know about regulation, implementation, and impact on diet in the UK, Sweden, and Australia. Nutrients, 9(7), 736.

Spring, J. (2020). The politics of American education. Taylor & Francis.

StatisticsDenmark.(2023).Education expenditure. Retved fromhttps://www.dst.dk/en/Statistik/emner/oekonomi/offentlig-oekonomi/udgifter-til-uddannelse

The Federal Statistical Office.(2023).Educational finance, promotion of education and training. Retrived fromhttps://www.destatis.de/EN/Themes/Society-Environment/Education-Research-Culture/Educational-Finance-Promotion-Education-Training/_node.html

The Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD).(2023). Education Policy Outlook Snapshot: Norway. Retreved from https://www.oecd.org/education/highlightsnorway.htm

Yevdokymova, Y. (2012). A comparative analysis of school finance management in Norway and Ukraine (Master's thesis).

الدراسة الثالثة: مقترحات لتعزيز كفاءة الإنفاق على التعليم العام في المملكة العربية السعودية في ظل رؤية السعودية 2030

إعداد:

- د. سعود غسان البشر- قسم الإدارة التربوية بجامعة الملك سعود
- أ.أحمد بن جابر الشهري
- أ.أ.حمزة عيسى إبراهيم
- أ.عبد العزيز أديسا
- أ.عبدالاله بن عبدالله الرويتع
- أ.عبدالله بن فرحان فياض الشمري
- كريم واتارا

نشرت هذه المقالة في المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد (58)، عام 2024م

الملخص

تهدف رؤية المملكة العربية السعودية 2030 إلى تحقيق عدة أهداف استراتيجية طموحة، بما في ذلك اقتصاد قوي. وقد تم تصميم برامج الرؤية لضمان تلبية جميع القطاعات العامة في الدولة، بما في ذلك التعليم، لمعايير كفاءة الإنفاق من خلال ترشيد النفقات مع الحفاظ على الجودة. منذ إطلاق رؤية 2030، بُذلت جهود كبيرة لمكافحة الفساد وتعزيز مبادئ الحوكمة، لا سيما في الشفافية والمساءلة، لحماية الأموال العامة والتأكيد على كفاءة الإنفاق. ويشمل ذلك معالجة كفاءة الإنفاق في مؤسسات التعليم ما قبل الجامعي التي تستهلك جزءا كبيرا من موازنة الحكومة. وتهدف هذه الدراسة إلى تقديم اقتراحات حول الأساليب والمبادرات الناجحة من الدول الأخرى التي أدت إلى تحسين كفاءة الإنفاق. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والوثائقي لمناسبتهما اهداف وسؤال البحث. واقترحت الدراسة خمسة إجراءات لتعزيز كفاءة الإنفاق، بما في ذلك التعليم المنزلي، ودمج الفصول الصغيرة والمدارس، ومعالجة القضايا المتعلقة بفشل الطلاب ومعدلات التسرب. كما استكشفت الدراسة الفوائد المحتملة للقسائم التعليمية والمدارس ذاتية الإدارة كشكل من أشكال خصخصة التعليم. بالإضافة إلى ذلك، قدمت الدراسة توصيات للاستفادة من هذه الخيارات التعليم الهادفة لتحسين كفاءة الانفاق.

المقدمة:

يحتاج البشَر إلى علم الاقتصاد؛ بسبب الندرة في الموارد، سواءً كانت تلك الموارد مادية أو بشرية، لذلك فإن دراسة الاقتصاد تُساهم في اتخاذ قرارات صائبة، تكون حسناتها أكثر من سلبياتها؛ كون أنه لا يُوجد في الاقتصاد حلٌّ سحري ينفع ولا يضرُّ، فعلى سبيل المثال: عملية تأميم المصانع لها منافع لكثير من أفراد المجتمع، لكنها تُوقع الضرر بالجزء الآخر من المجتمع، والتخصيص كذلك. وتمتدُّ مشكلة ندرة الموارد المالية لتشمل قطاع التعليم، حيث تُعاني معظم دول العالم -بما فيها الدول المتقدِّمة- من مشكلات معقَّدة في الآونة الأخيرة في توفير خدمات التعليم المجاني للمجتمع، رغم ارتفاع الضرائب، ولا شكَّ أن الضرائب من مستويات مختلفة هي أهمُّ مصدر مالي لتمويل المدارس العامة في الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوربية، فبالرغم أن تمويل المدارس يأتي مستويات حكومية وتنظيمية مختلفة إلا أن غالبية تلك الأموال هي من أموال دافعي الضرائب، سواءً كانت تلك الضرائب مباشرة أو غير مباشرة(Lueken & Shuls,2019). وفي ظلِّ قلة الموارد المالية في كثير من الدول فإن كفاءة الإنفاق يجب أن تكون أولوية في جميع القطاعات، وعلى رأسها التعليم، حيث إن التعليم عادة ما يقتطع نسبًا كبيرة من الميزانيات الحكومية وسط تساؤلات عن تكلفة الفرصة البديلة (الرشدان,2015).

وتُعتبر كفاءة الإنفاق على التعليم -والتي يقصد بها هذا البحث: تقليل المصروفات إلى أكبر قدر ممكن، مع الحفاظ على الجودة- من أبرز التحدِّيات التي تُواجه الكثير من الدول، بما فيها المملكة العربية السعودية، وقد بدأت انطلاقة التعليم الحكومي في المملكة العربية السعودية عام 1926م، ومع زيادة إقبال المجتمع على التعليم النظامي ازدادت المدارس، وانتشرت في جميع أنحاء البلاد وسط رغبة كبيرة من الحكومة في نشر التعليم، وساهم كثرة عدد المدارس والعاملين في المدارس من معلِّمين وإداريين وفنيين في تحوُّل مديرية المعارف إلى وزارة للمعارف عام 1953م، وكان أوَّل وزير لها الملك فهد، ثم في نهاية العقد السادس وبداية العقد السابع من القرن الميلادي السابق انطلقت مسيرة تعليم البنات في البلاد، ورغم التحدِّيات ورفض كثير من الأهالي إرسال بناتهم للمدارس إلا أن الحكومة حرصت على توفير المدارس لتكون متاحة لِمَن أراد لذلك سبيلًا؛ لتتحوَّل المعادلة رأسًا على عقب بعد ذلك، وأصبحت أعداد مدارس البنات والطالبات تتفوَّق على الطلاب الذكور، وهذا تغيير اجتماعي لم يكن ليحدث لولا إرادة القيادة السياسية للبلاد (وزارة المعارف, 2003).

قضية الدراسة:

ساهم ازدياد عدد الطلاب نتيجة ارتفاع عدد السكان في المملكة ارتفع عدد المباني الدراسية وعدد المعلِّمين كذلك، مما ساهم في ارتفاع النفقات الحكومية على التعليم العام، وبالرغم من المخصَّصات المليارية لقطاع التعليم في المملكة إلا أن ميزانيات وزارة التعليم بمسمياتها القديمة تُشير إلى أن أكثر من ثُلُثي الميزانية هي عبارة عن تعويضات للعاملين، وهي تشمل الرواتب للعاملين في القطاع من معلِّمين وإداريين وغيرهم، وقد وصلت تلك المخصَّصات في بعض السنوات إلى أكثر من 89% من الميزانية، وهو أمر غير صحي، حيث يتبقَّى مخصَّصات لا تكفي للنفقات الرأسمالية، خاصة بناء المدارس الجديدة وبناء مرافق جديدة للمدارس القائمة، لذلك استمرَّت مشكلات كثيرة عالقة لمدة عقود طويلة، منها كثرة المباني المستأجرة، خاصة في وقت إشراف الرئاسة العامة لتعليم البنات على تعليم الإناث قبل دمجها مع وزارة المعارف عام 2002م، والذي ساهم في تقليص عدد المباني المستأجرة بشكل كبير)وزارة التعليم, 2024: وزارة المعارف, 2003. وفي عام 2016 انطلقت رؤية المملكة 2030 التي لديها أهداف طموحة في كلِّ القطاعات، بما فيها التعليم الحكومي، وتهتمُّ رؤية 2030 ومبادراتها بمبادئ الاستدامة وعدم اعتماد الجهات الحكومية على مصدر تمويلي، كما اهتمَّت الرؤية بموضوع كفاءة الإنفاق على التعليم، وتسعى الدراسة الحالية لاقتراح بعض الحلول التي تُساهم في تحسين كفاءة الإنفاق في قطاع التعليم العام في المملكة العربية السعودية في ضوء رؤية 2030.

منهجية وسؤال أهداف الدراسة:

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهجي الوصفي بشكليه الوثائقي والتحليلي لمناسبته أهداف وسؤال الدراسة حيث تم مراجعة الأدبيات وتحليلها وتقديم بعض المقترحات في ضوئها.

سؤال الدراسة :

ما هي الأساليب المقترحة لتعزيز كفاءة الإنفاق على التعليم العام في المملكة العربية السعودية في ضوء رؤية 2030؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية لاقتراح بعض الحلول التي تُساهم في تحسين كفاءة الإنفاق في قطاع التعليم العام في المملكة العربية السعودية في ضوء رؤية 2030

أهداف الدراسة الفرعية

- التعرف مفهوم كفاءة الإنفاق في التعليم
- التعرف على مفهوم التعليم المنزلي ودوره في ترشيد الانفاق
- التعرف على مفهوم الهدر التربوي
- اكتشاف أهمية القسائم التعليمية ودورها في كفاءة الإنفاق
- معرفة دور دمج الفصول والمدارس القليلة العدد
- اكتشاف مفهوم المدارس ذاتية الإدارة

أ: الإطار النظري والدراسات السابقة

أوَّلًا: مفهوم كفاءة الإنفاق في التعليم:

يمكن فهم مصطلح كفاءة الإنفاق في التعليم على أنه: التقليل من المصروفات بأكبر قدر ممكن على قطاع التعليم من الدولة والمجتمع، مع الحفاظ على جودة المخرجات. وتعرف الراجحي (2023) كفاءة الإنفاق بأنه: تعظيم الأثر في مقابل الإنفاق على التعليم، ويتمُّ تحقيق ذلك من خلال الاستخدام الأمثل للموارد، والتصدِّي لكافة المشكلات دون المساس بجودة الخدمات التعليمية المقدَّمة. ويعرف الفايز والسدحان (2021) كفاءة الإنفاق بأنه: الاستثمار الأمثل للموارد البشرية والمادية في مدارس التعليم العام وفقًا للمعايير التنظيمية والتعليمية المعتمَدة من وزارة التعليم. ويُعرف أحمد (2013) مصطلح كفاءة الإنفاق بأنها: مجموع المصروفات التي تقوم الدولة بإنفاقها خلال فترة معيَّنة؛ بهدف إشباع حاجات عامة للمجتمع الذي تُنظِّمه الدولة.

ثانياً: الدراسات السابقة حول كفاءة الإنفاق

قام حسين و آدم (2018) بدراسة بعنوان دور نظام تمويل التعليم بنظام الكوبونات التعليمية في تقليل التكلفة الاقتصادية للتعليم الأساسي من وجهة نظر الخبراء في التعليم والاقتصاد بولاية الخرطوم - السودان. وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي المسحي وشملت عينة الدراسة 11 خبيراً و48 مديراً ومديرة للمدارس. وقد توصلت نتائج الدراسة ان أنسب آلية لتنفيذ تمويل التعليم الاساسي بنظام الكوبونات التعليمية هي ان تمنح الدولة الكوبون للأسر ذات الدخل المنخفض وتكون قيمة الكوبون حسب تكلفة التلميذ وتتناسب مع دخل ولي الأمر. كما ان النتائج اشارت ان التمويل الاساسي بنظام الكوبونات التعليمة يحقق مبدا مجانية التعليم فيوجه الدعم لمستحقيه ويقلل الهدر كما وجدت الدراسة ان من ايجابيات تمويل التعليم بنظام الكوبون يحقق نوعا من العدالة في توزيع الفرص التعليمية.

كما وجدت الدراسة بعض المعوقات التي تحول دون التطبيق الفعال لنظام القسائم التعليمية في السودان حسب اعتقاد المشاركين منها انعدام ضمان الجهة التي تمول التعليم وكذلك صعوبة تحديد المستحقين في ظل شح المعلومات.

نشر (الدوسري، 2019) دراسة هدفت إلى تعرُّف مدى قيام قادة المدارس الثانوية في مدينة الرياض بتطبيق مبادئ الإدارة الذاتية في عمليات التخطيط والتنظيم واتخاذ القرار والتقييم. وقد اعتمدت الدراسة على استبانة تَمَّ تطبيقها على عيِّنة عشوائية قوامها 410 مديري مدرسة ومشرفين تربويين ومعلِّمين في المدارس الثانوية بالرياض. وقد أظهرت النتائج أنَّ قادة المدارس يُطبِّقون بالفعل مبادئ الإدارة الذاتية في هذه العمليات، وأنَّ هناك فروقًا ذات دلالة إحصائية بين أفراد العيِّنة لصالح المشرفين التربويين. وبناءً على هذه النتائج اقترحت الدراسة رُؤية لتطوير العمليات الإدارية المختارة بين قادة المدارس في المدارس الثانوية باستخدام مبادئ الإدارة الذاتية.

قام النظامي (2020) بدراسة هدفت إلى اقتراح آليات إدارية لتطوير الإدارة الذاتية للمدارس الحكومية والخاصة في محافظة جرش من وجهة نظر مديريها. وتَمَّ استخدام المنهج الوصفي في الدراسة، وتم اختيار عيِّنة الدراسة عشوائيًّا من محافظة العاصمة والبالغ عددهم (162) مديرًا ومديرة. وأظهرت النتائج أنَّ درجة الآليات الإدارية لتطوير الإدارة الذاتية للمدارس الحكومية والخاصة كانت متوسِّطة، وتوزَّعت الأبعاد بين درجتين (عالية ومنخفضة)، وتَمَّ ترتيبها تنازليًّا على التوالي: (المناهج، الميزانية المالية، المرافق التعليمية، تفويض الصلاحيات). كما توصَّلت الدراسة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تُعزى لمتغيِّر الجنس أو سنوات الخبرة أو المؤهَّل العلمي. وقد اقترح الباحث منح المزيد من الصلاحيات لمديري المدارس؛ لتفعيل ممارسات الإدارة الذاتية. وقد أوصى الباحث كذلك بسَنِّ التشريعات اللازمة لإشراك المجتمع المدرسي في العديد من الأمور، ومنها المناهج والأنشطة والأهداف.

أجرى البقية والشريف (2021) دراسة وصفية بعنوان "الخصخصة ودورها في تجويد مخرجات التعليم من وجهة نظر قائدات المدارس". وتكوَّنت عيِّنة الدراسة من 61 قائدة مدرسة. ووجدت نتائج الدراسة أن الخصخصة لها دور في تجويد التعليم من النواحي الفنية والاجتماعية والاقتصادية. كما وجدت الدراسة عددًا من المعوِّقات لنجاح الخصخصة في المدارس السعودية. وقد أوصت الدراسة بعدد من المقترحات منها: العمل على تهيئة البيئة التنظيمية الإدارية بمدارس التعليم العام لعمل القطاع الخاص، والاهتمام بالحد من مركزية العمل الإداري بمدارس التعليم العام، ووضع ضوابط تحدُّ من ارتفاع الرسوم الدراسية نتيجة لخصخصة التعليم العام.

أجـرى الفايـز والسـدحان (2021) دراسـة بعنـوان: "تحسـين كفـاءة الإنفـاق مـن خـلال دمـج المـدارس الحكوميـة قليلـة العـدد". وهدفـت الدراسـة إلى مراجعـة أفضـل الممارسـات العالميـة في دمـج المـدارس بالمناطـق ذات الكثافـات السـكانية المنخفضـة، كـما هدفـت الدراسـة إلى تقديـم مقترحـات لرفـع كفـاءة المـدارس منخفضـة العـدد في المملكـة العربيـة السـعودية. وقـد اسـتخدمت الدراسـة المنهـج النوعـي التحليـلي، وقـام الباحثـان بتحليـل الوثائـق ومراجعـة تجـارب الـدول في دمـج المـدارس قليلـة العـدد، وكـما قـام الباحثـان بمقابلـة 20 خبـيرًا. وقـد درس الباحثـان تجـارب إحـدى عـشرة دولـة في التعامـل مـع المـدارس قليلـة العـدد، منهـا: الولايـات المتحـدة، والنرويـج، وفلنـدا، وكنـدا، والصـين. ومـن أبـرز النتائـج التـي كشـفتها الدراسـة عنـد مراجعـة تجـارب الـدول في محاولـة التقليـل مـن كلفـة الطالـب في المناطـق قليلـة السـكان النقـاط التاليـة: دمـج المـدارس قليلـة العـدد، ودمـج الصفـوف المقاربـة داخـل المدرسـة الواحـدة، وإنشـاء المـدارس الشـبكية وهـي عبـارة عـن تعيـين مدرسـة رئيسـة واحـدة تتـولَّى إدارة عـدة مـدارس صغـيرة مجـاورة داخـل المقاطعـة التعليميـة نفسـها؛ مـما يسـمح بمشـاركة المـوارد البشريـة والماديـة في أكـثر مـن موقـع، أيضًـا مـن الممارسـات الشـائعة التـي وجدتهـا الدراسـة هـي دمـج المقاطعـات التعليميـة؛ بهـدف تقليـل الإنفـاق والتقليـل مـن النفقـات التشـغيلية. كـما قدَّمـت الدراسـة مقترحًـا لمعالجـة المـدارس قليلـة العـدد في السـعودية.

قـام إبراهيـم والشـهومي (2021) بدراسـة تهـدف إلى استكشـاف واقـع الإدارة الذاتيـة للمـدارس في المكسـيك والبرازيـل والإكـوادور، وسُـبُل الاسـتفادة مـن التجربـة في المـدارس العامـة في سـلطنة عـمان. وقـد تَـمَّ اسـتخدام المنهـج الوصفـي في هـذه الدراسـة، وتَـمَّ جمـع البيانـات والمعلومـات مـن خـلال تحليـل الوثائـق. وقـد كشـفت النتائـج أنَّ الإدارة الذاتيـة للمـدارس في هـذه البلـدان المختـارة للدراسـة صُمِّمـت لتعزيـز التعليـم مـن خـلال مشـاركة المجتمـع، مثـل جمعيـات الآبـاء، والمجالـس المدرسـية، والمجالـس التوجيهيـة. أمَّـا في سـلطنة عـمان فـإنَّ الإدارة الذاتيـة للمـدارس قـد ركَّـزت عـلى منـح مديـري المـدارس بعـض الصلاحيـات الإداريـة والماليـة في إدارة مدارسـهم. وقـدَّم الباحثـان توصيـات لتعزيـز تجربـة الإدارة الذاتيـة للمـدارس في سـلطنة عمـل، منهـا: ضرورة تفعيـل أدوار ومسـؤوليات مجالـس أوليـاء أمـور الطلبـة، ولا سـيَّما في مجـالات الإشراف والرقابـة وتقويـم الأداء، وزيـادة عـدد أعضـاء أوليـاء الأمـور والمجتمـع المحلِّي في هـذه المجالـس، بحيـث تُصبـح أكثريـة، ولهـا سُـلطات وصلاحيـات لاتخـاذ القـرارات في تلـك المـدارس.

قـام العتيبـي (2022) بدراسـة تهـدف إلى بنـاء تصـوُّر لتطبيـق الإدارة الذاتيـة المدرسـية في مـدارس التعليـم العـام في المملكـة العربيـة السـعودية. ولتحقيـق ذلـك تَـمَّ اسـتخدام طريقـة دلفـي مـع 10 خـبراء لديهـم خـبرة إداريـة في إدارة المدرسـة أو الإشراف التربـوي، وقـد كشـفت النتائـج عـن معوِّقـات تنظيميـة كبـيرة في تنفيـذ الإدارة الذاتيـة، وذلـك مثـل: الحاجـة إلى تبنِّيهـا مـن قِبَـل وزارة التعليـم، وضعـف الصلاحيـات الإداريـة لإدارات التعليـم ومديـري المـدارس،

وضعف الهيكل التنظيمي الذي يدعم اللامركزية في نظام التعليم. كما كانت هناك عقبات مالية ملحوظة، بما في ذلك: الميزانيات المحدودة للمدارس، ونقص مصادر التمويل بخلاف التمويل الحكومي. ووجدت الدراسة أيضًا نقصًا في الكفاءات المطلوبة لمديري المدارس لتنفيذ الإدارة الذاتية. وقد توصَّلت الدراسة إلى أنَّ أبرز المتطلَّبات التنظيمية لتطبيق الإدارة الذاتية في مدارس التعليم العام في السعودية هو: تبنِّي قيادات وزارة التعليم لمفهوم الإدارة الذاتية، وتطوير الهيكل التنظيمي للمدرسة بما يتوافق مع مفهوم الإدارة الذاتية للمدرسة وتطبيقاتها، وتمثَّلت أبرز المتطلَّبات المادية في: زيادة ميزانيات المدارس بما يتناسب مع استقلاليتها، وأمَّا أهم المتطلَّبات البشرية فكانت: الحاجة إلى تأهيل وتدريب أعضاء المجتمع المدرسي في النواحي الإدارية.

قام البشر وآخرون (2023) بدراسة بعنوان "الإدارة الذاتية للمدارس في بعض الدول، وإمكانية الاستفادة منها في المملكة العربية السعودية". وقد هدفت هذه الدراسة الوصفية إلى تعرُّف واقع المدارس ذاتية الإدارة في دول الولايات المتحدة الأمريكية، وإنجلترا، والسلفادور وكندا، وسُبُل استفادة القطاع التعليمي في السعودية منها. وقد قدَّمت الدراسة عددًا من التوصيات منها: تطبيق تجربة المدارس ذاتية الإدارة بشكل تدريجي في المملكة العربية السعودية، وتشكيل إدارة مستقلَّة داخل وزارة التعليم، تكون مسؤولة عن مُراقبة وتسهيل عمل الهيئات التي تتولَّى تشغيل وإدارة المدارس ذاتية الإدارة، وإعطاء الصلاحيات الكافية لمديري المدارس ذاتية الإدارة في حال إقرارها في المملكة العربية السعودية، وإشراك أولياء الأمور وأعضاء المجتمع المحلِّي في القرارات التي تتخذها المدارس ذاتية الإدارة.

قام الدلك وآخرون (2023) بدراسة تهدف إلى تعرُّف الحوافز المقترح تقديمها من قِبَل الحكومة لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في القطاع التعليمي في دولة الكويت. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتكوَّنت عيِّنة الدراسة من 107 مشاركين ممن يعملون في وظائف إشرافية وقيادية في وزارة التربية في دولة الكويت. وهدفت الدراسة إلى تعرُّف الآثار السلبية المتوقَّعة لخصخصة التعليم الثانوي في دولة الكويت، والضوابط المقترحة من قِبَل المشاركين لتنظيم عملية خصخصة التعليم، وقد توصَّلت الدراسة إلى أن من الآثار الإيجابية للخصخصة: مساعدة المدارس على الانفتاح على المجتمع المحيط، وإعطاء صلاحيات أكبر لمدير المدرسة تمكِّنه من تطوير المناهج الدراسية ومتابعة المتعلِّمين، كما تساهم الخصخصة في الحدِّ من غياب المعلِّمين، ونشر روح المنافسة بين المدارس. أمَّا بالنسبة للحوافز فهي: تكريم المدارس المبدعة بحوافز مالية وعينية، وكذلك ضرورة تسليم القطاع الخاص مدارس مكتملة الصيانة ومجهَّزة وبمواصفات ممتازة، وإعطاء المدارس الخاصة صلاحيات أكبر فيما يتعلَّق بالمناهج وطُرق التدريس.

أمَّا بالنسبة للآثار السلبية فهي: التساهل في منح الشهادات، وزيادة العبء على المعلِّمين في المدارس الخاصة، حيث قد يتمُّ الاستعانة بمدرسين دون المستوى، وتتمثَّل الضوابط في ضرورة مراعاة كثافة الطلاب داخل الفصل الدراسي، بالإضافة إلى وضع شروط خاصة لقبول المعلِّمين في المدارس الخاصة مع إشراف وزارة التربية على عملية التوظيف، إضافة إلى أهمية تكثيف زيارات الموجِّهين للمدارس الخاصة ومتابعتها بشكل مستمر.

أجرت الغامدي والمفيز (2023) دراسة بعنوان "متطلبات خصخصة مدارس التعليم العام في ضوء المدارس المستقلة تصوُّر مقترح". وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي المسحي، وبلغت عيِّنة الدراسة 255 قائدة من قائدات مدارس التعليم العام الحكومي في مدينة الرياض، وتوصَّلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: موافقة المشاركين بدرجة كبيرة على أهمية متطلبات تطبيق المدارس المستقلة، وضرورة تهيئة مقرَّرات دراسية مناسبة في تلك المدارس، وتوفير ميزانية سنوية لكافة المدارس بناءً على عدد الطلاب وإنجازاتها.

أجرت الخضير والسياري(2023) بعنوان تفعيل القسائم التعليمية في مدارس التعليم الأهلي في ضوء التجربة الأمريكية مدخل لخصخصة التعليم العام تصور مقترح. وهدفت الدراسة إلى بناء تصور مقترح لتفعيل القسائم التعليمية في السعودية في ضوء الخبرات الأمريكية. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي بطريقة دلفالي والتي طبقت على 13 خبيراً تعليميا. وقد وجدت الدراسة أنه هناك متطلبات لنجاح تجربة القسائم في السعودية منها متطلبات مالية وهي من اهمها ان تكون القسيمة التعليمية كافية لتغطية الخدمات التعليمية الأساسية. كما أبرزت نتائج الدراسة اهمية وضوح وتطبيق مبادئ الحوكمة من شفافية وعدم تضارب في المصالح وكذلك ضرورة مراعاة معايير الجودة. وقد قدمت الدراسة مقترحاً لتفعيل القسائم التعليمية في المملكة العربية السعودية.

قام الزهراني (2023) بدراسة هدفت إلى تعرُّف التعليم المنزلي وأهمية تطبيقه في المملكة العربية السعودية في ضوء المبادئ التربوية الإسلامية، وتبيان أهم الممارسات المتعلِّقة بالتعليم المنزلي في السعودية. وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي المسحي، وقام بتطوير استبانة لجمع المعلومات. وقد تكوَّنت عيِّنة الدراسة من 362 معلمًا في المرحلة الابتدائية في مدينة جدة. ومن أبرز النتائج التي توصَّلت إليها الدراسة: أن درجة محور المبررات لتقديم التعليم المنزلي في ضوء المبادئ الإسلامية كانت بدرجة متوسطة، وكما كانت درجة أهمية التعليم المنزلي بدرجة متوسطة. وقد أوصى الباحث وزارة التعليم بضرورة التوسُّع في برامج التعليم المنزلي، خاصة في ظلِّ التطوُّر التكنولوجي من جهة وإمكانية التعليم المنزلي للتعامل مع الأزمات مثل أزمة جائحة كورونا، وطالب الباحث بأهمية تطوير التشريعات والخطط للتعليم المنزلي.

اجـرى الشـمري والسـلطان (2024) دراسـة بعنـوان الكوبونـات التعليميـة في تمويـل مؤسسـات التعليـم العـام بالسـعودية. وهدفـت الدراسـة التـي اعتمـدت عـلى المنهـج الوصفـي المسـحي لتشـخيص دور القسـائم التعليميـة في تمويـل مؤسسـات التعليـم العـام بالسـعودية ودور القسـائم في تطويـر البيئـة التعليميـة في المـدارس. وبلغـت عينـة الدراسـة 85 مديـر ومديـرة مـدرس للمرحلـة الثانويـة في محافظـة حفـر الباطـن. ووجـدت الدراسـة عـدد مـن النتائـج الهامـة مـن ابرزهـا حصـول اجـمالي محـاور الدراسـة عـلى درجـة موافقـة عاليـة كـما ابـرزت النتائـج ان المشـاركين يعتقـدون ان الكوبونـات التعليميـة سـوف تسـهم في دعـم تمويـل التعليـم العـام وسـوف تحسـن مـن البيئـة التعليميـة في المملكـة وسـوف تسـاهم في تطويـر المـوارد البشريـة. وقـد اوصـت الدراسـة بتفعيـل الكوبونـات التعليميـة في النظـام التعليميـة في السـعودية

ب- نتائج الدراسة

تقترح الدراسة خمسة أشكال لتعزيز كفاءة الإنفاق هي:

- التعليم المنزلي
- التعامل مع الهدر التربوي
- تفعيل القسائم التعليمية
- دمج المدارس والفصول قليلة العدد
- تفعيل تجربة المدارس المستقلة

أولاً: التعليم المنزلي ودوره في تحسين كفاءة الإنفاق:

يُعـرِّف الزهـراني (2023) التعليـم المنـزلي عـلى أنـه: ذلـك التعليـم الـذي يتـمُّ خـارج المدرسـة النظامية الرسـمية، ويقـوم بـه أوليـاء الأمـور أو مَـن يُشـاركون معهـم وفـق الأنظمـة المعتمـدة مـن الجهـات المسـؤولة عـن التعليـم. ويُعتـبر التعليـم المنـزلي قانونيًّـا في كثـير مـن الـدول، بمـا في ذلـك الولايـات المتحـدة الأمريكيـة بجميـع ولاياتهـا الخمسـين، ولكـن لـكلِّ ولايـة اشـتراطات معيَّنـة في متطلبـات الحصـول عـلى حـق التعليـم المنـزلي، فبعـض الولايـات تتطلَّـب أن يكـون أحـد الوالديـن لديـه مؤهَّـل الثانـوي عـلى الأقـل، وتشـترط بعـض الولايـات أن يكـون المسـؤول عـن تعليـم الطفـل لديـه دبلـوم مشـارك عـلى الأقـل (Gaither, 2009; De,2003;Kaya, 2015). وقـد شـهدت العقـود الأخـيرة في الولايـات المتحـدة ازديـادًا كبـيرًا في الإقبـال عـلى التعليـم المنـزلي. ووفقًـا لمركـز الإحصـاء الوطنـي للتعليـم فـإن حـوالي 2.8 مليـون طالـب يُصنَّفـون عـلى أنهـم يتعلَّمـون في المنـزل، ويشـمل هـذا التصنيـف الطـلاب كثـيري الغيـاب عـن المدرسـة؛ لأسـباب صحيـة ونحوهـا. وقـد قفـزت نسـبة الطـلاب ممـن هـم في المرحلـة السِّـنِّيَّة مـا بـين 5 إلى 17 سـنة ممـن يتلقَّـون التعليـم المنـزلي مـن 1.7 مليـون طالـب في عـام 1999 إلى 3.1 ملايـين طالـب في عـام 2019، ويُذكـر أن نسـبة التعليـم المنـزلي قلَّـت بمـا يعـادل 0.3 في الفـترة مـا بـين 2012 إلى 2019 في الولايـات المتحـدة الأمريكيـة. ويُعـدُّ التعليـم المنـزلي أيضًـا قانونيًّـا في عـدد مـن الـدول الأوربيـة التـي بـدأت في تقبُّـل هـذا النمـط مـن التعليـم.

ووفقًا لدراسة قام بها المركز الوطني للإحصاء في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2019 والتي قامت بسؤال أولياء الأمور الذين اختاروا أن يتعلم أبناؤهم في المنزل، وكان ترتيب الأسباب كالتالي (The National Center for Education Statistics, 2023):

- **السبب الأول:** أكثر من 80% من أولياء الأمور اختاروا التعليم المنزلي لأبنائهم خوفًا من أمور تتعلَّق بالبيئة المدرسية مثل: السلامة والأمن، والتنمُّر، وتعاطي المخدرات، وكذلك ضغط الأقران، وهي أكثر سبب قام أولياء الأمور باختيار هذا النمط من التعليم لأبنائهم من جرائه.
- **السبب الثاني:** هو القلق من الأمور المتعلِّقة بالأخلاق.
- **السبب الثالث:** هو التأكيد على اللحمة الأسرية.
- **السبب الرابع:** هو عدم الرضا عن جودة الخدمات التعليمية.
- **السبب الخامس:** هو الرغبة في تعليمهم المواد الدينية، يُذكر أن المدارس العامة في الولايات المتحدة لا تدرس المحتويات الدينية بشكل مباشر، ولا تُشجِّع على اعتناقها إلا من ناحية ثقافية أو تاريخية أو فلسفية (Allgood, 2016). وقد اختار كثير من أولياء الأمور المتدينين التعليم المنزلي؛ نظرًا لرفضهم كثيرًا من الدعوات التي تتبنَّاها المدارس العامة التي تُعتبر كيانات علمانية، ومنها تدريس نظريات تُخالف الديانة النصرانية مثل نظرية التطوُّر التي أحدثت لغطًا كبيرًا، وصلت بعض قضاياه إلى المحكمة العليا، وأيضًا كان تدريس الجنس في بعض المدارس العامة محط استياء كبير للأسر المحافظة، وكذلك ساهمت التشريعات الأخيرة المتعلِّقة بحقوق الشواذ ووجودهم في الفرق الرياضية وكذلك استعمالاتهم للحمامات المخالفة لجنسهم الحقيقي في ازدياد الإقبال على التعليم المنزلي؛ رغبة من الأهالي في حماية أبنائهم من الانحدار الأخلاقي الذي تمرُّ به المجتمعات الغربية (البشر, 2023).

وهناك عدد من المبرِّرات للتوسُّع في التعليم المنزلي في المملكة العربية السعودية، منها:

- تعزيز شراكات الآباء والأمهات في العملية التعليمية: فالتعليم المنزلي لا يعني فقط أن يتعلَّم الطفل بمفرده؛ مما يُفقده التفاعل الاجتماعي مع أقرانه، بل يعني أن المنزل هو المسؤول عن تعليمه.

- تحسُّن المنصَّات الإلكترونية والتعليم الإلكتروني التعليمية: حيث توفَّر التعليم الإلكتروني والدروس الإلكترونية عن طريق منصة مدرستي وقناة عين وغيرها من منصَّات رسمية، مما يُسهل في التوسُّع في تطبيق التعليم المنزلي، فجميع الدروس مسجَّلة من قِبَل معلِّمين مميَّزين، وهناك أسئلة تفاعلية في تلك المنصَّات، لذلك فإن المنصَّات التعليمية الرسمية تُراعي الفروق الفردية بين الطلاب، خاصة مع التقدُّم التقني والتوسُّع في استخدام الذكاء الاصطناعي.

وهناك أيضًا عدد من السلبيات للتعليم المنزلي مثل:

- زيادة عزلة الطالب وتثبيط التفاعل الاجتماعي مع الأقران.
- مضار اقتصادية كبيرة على الأسرة، حيث يضطرُّ أحد الوالدين لعدم العمل؛ مما يُفاقم من الصعوبات الاقتصادية، بالإضافة إلى عدم قدرة كثير من الأسر على تقديم خدمات تعليمية جيدة لأطفالها، وعند اكتشاف ذلك الأمر سوف يكون الطفل قد فقد جزءًا كبيرًا من مرحلة التعلُّم الذهبية له.

وينقل الزهراني (2023) عددًا من المبرِّرات لأهمية الاستفادة من التعليم المنزلي منها: مبرِّرات متعلِّقة بالجوانب الاقتصادية، وهي: ارتفاع تكلفة التعليم في المدارس التقليدية، لذلك سوف يُساهم التعليم المنزلي في تخفيف العبء على نفقات التعليم التي تخصِّصها الدول، أيضًا يعتقد الزهراني أن التعليم المنزلي يتناغم مع توجُّهات وزارة التعليم إلى خصخصة التعليم. وللتعليم منافع اقتصادية كبيرة على المال العام، فالطلاب الذي يتلقون التعليم المنزلي سوف يُوفِّرون الكثير من الأموال على الدولة، ففي سنوات كثيرة تستهلك رواتب المعلِّمين أكثر من 80 % من ميزانيات وزارة التعليم في المملكة العربية السعودية والدول العربية بشكل عام، لذلك سوف يُساهم التعليم المنزلي في تقليل عدد المعلِّمين والإداريين في المدارس، وهذا من شأنه توفير الكثير من النفقات، فعلى سبيل المثال يبلغ متوسط كلفة الطالب في المدارس الحكومية في الولايات المتحدة أكثر من 16 ألف دولار، بينما قد يُكلف أقل من 500 دولار كمصاريف للكتب المدرسية والمتابعة السنوية من قِبَل المدرسة المجاورة لوضع الطالب والتأكُّد أنه يتلقَّى الخدمات التعليمية بشكل جيد (The National Center for Education Statistics, 2023).

كما سوف يعمل التعليم المنزلي على تقليل النفقات الرأسمالية مثل بناء المباني والمرافق المدرسية، والتي تزداد تكلفتها نتيجة التضخُّم، وكذلك يُقلِّل من الحاجة لشراء الباصات والعربات والسيارات والوسائل التعليمية والأثاث، بالإضافة إلى توفير الكثير من النفقات الجارية التي تشمل فواتير الكهرباء والمياه، وتوفير رجال الأمن الصناعي والحراس والإداريين، لذلك من سُبُل تحسين كفاءة الإنفاق هو التعليم المنزلي.

ثانياً: التقليل من الرسوب والتسرُّب:

يُعتبر الرسوب -وهو إعادة السنة الدراسية لأكثر من مرة، أو هو الانقطاع عن التعليم- من أكبر المشكلات التي تُساهم في عدم كفاءة الإنفاق. ويُعرِّف الرشدان الهدر التربوي (2015) على أنه: الخسارة الناجمة عن عمليات التعليم من خلال أعداد الطلبة الذي رسبوا وتسرَّبوا، وما يترتَّب على هذه المشكلة من خسارة في الإنفاق على التعليم، وفي الجهد المبذول فيه. وهناك عدة تعريفات للهدر التربوي، ومنها: الخسارة الناتجة عن زيادات في الإنفاق على التعليم، بينما لا تتواءم مخرجات التعليم مع هذه الزيادات في النفقات، أو خسارة ناجمة عن عدم الاستغلال الأمثل للموارد البشرية أو المالية (الجعيدي والعجمي, 2019).

وتُقسم الجعيدي والعجمي (2019) الهدر التربوي إلى قسمين: الهدر النوعي، ويشمل مستوى التحصيل الدراسي، والهدر الكمي، ويشمل الرسوب والتسرُّب.

وتنقل (القحطاني, 2018) عددًا من أسباب الهدر التربوي والمتعلِّق بالرسوب والتسرُّب، ومنها: عوامل تنظيمية مثل: الفجوة بين التخطيط والتنفيذ في المؤسَّسات التعليمية، وانخفاض مستوى تطبيق الجودة الشاملة، والبيروقراطية، وكثرة التعديلات المستمرة في النظم التعليمية، وضعف جودة البيئة التنظيمية في المدارس؛ مما يخلق نوعًا من عدم الرضا الوظيفي لدى المعلِّمين، مما ينعكس على أدائهم، ويُؤثِّر قطعًا على تحصيل الطلاب العلمي، ويُساهم في زيادة مشكلات التسرُّب والرسوب. أيضًا هناك عوامل اجتماعية مثل: انخفاض قيمة التعلُّم في المجتمع؛ مما يُساهم في ترك مقاعد التعليم، وهناك عوامل تربوية ونفسية للهدر التربوي منها: ضعف الإرشاد والتوجيه التربوي، وضعف التأهيل العلمي للمعلِّمين، ومشكلات في نُظُم تقييم الطلاب وإعطاء الدرجات. ويُوجد كذلك عوامل اقتصادية مثل: ضعف البنية التحتية والمرافق المدرسية، والافتقار للتجهيزات والوسائل التعليمية في المدارس، أيضًا من عوامل الهدر التربوي المتعلِّقة بالعوامل الاقتصادية هي: ارتفاع كثافة الطلاب في الفصول بشكل يفوق الطاقة الاستيعابية للفصول، وكثرة المباني المستأجرة، وعدم الاستغلال الأمثل للموارد.

وهناك عدد من الآثار السلبية للرسوب والتسرُّب على كلٍّ الأصعدة، نهتمُّ في هذا المبحث بالجانب الاقتصادي، ومنها ما يتعلَّق بكلفة الفاقد التعليمي، وزيادة تكلفة الطالب، حيث سوف يتعلَّم في نفس المرحلة الدراسية أكثر من سنة؛ مما يزيد من الإنفاق الحكومي على المدارس من جهة، وكذلك خسارة المجتمع للعناصر المنتجة بشكل أطول من جهة أخرى، وهذا من صور الهدر المالي، بالإضافة إلى العوامل الاجتماعية والنفسية التي أيضًا تُؤثِّر على الاقتصاد الوطني، فهناك ارتباط بين التسرُّب المدرسي وارتفاع نسبة الجريمة، فكثير من الذي يرتكبون الجرائم هم الأشخاص الذين لم يُكملوا تعليمهم، وهذا يُسبِّب أثرًا سلبيًّا على الاقتصاد، وهو ما يهمُّنا في هذا الجزء، حيث إن زيادة أفراد الحراسات والشرطة لمنع الجرائم، وكذلك زيادة أعداد السجون والحراس، وتوفير الغذاء والدواء للسجناء يُساهم في زيادة النفقات على الدولة، وتشير الدراسات الاقتصادية إلى أن هناك علاقة طردية إيجابية بين مستوى تعليم الأفراد والناتج المحلي الإجمالي (الرشدان, 2015).

ثالثاً: تحسين كفاءة الإنفاق على التعليم من خلال تفعيل القسائم التعليمية

تعتبر الكوبونات او القسائم التعليمية من ضمن أشكال خصخصة التعليم تعرف كمبيجو (2019) الخصخصة بشكل عام بأنها: تحويل الخدمات العامة والأنشطة الاقتصادية من القطاع العام إلى القطاع الخاص بشكل كلي أو جزئي.

كـما عرَّفـت الباحثـة خصخصـة التعليـم بأنهـا: عمليـة نقـل ملكيـة المؤسَّسـات التعليميـة المملوكـة مـن قِبَـل الحكومـة أو الدولـة ومـا تشـمله مـن وظائـف ومهـام إلى القطـاع الخـاص، إمَّـا نقـلًا كليًّـا أو جزئيًّـا (كمبيجـو, 2019).

وهناك عدد من أساليب خصخصة التعليم العالم:

- التعاقـد وتقـوم المدرسـة مـن خلالـه بتوقيـع عقـود مـع جهـات خاصـة لتقـوم بتزويـد المدرسـة بخدمـات مثـل خدمـات التغذيـة والنقـل.
- الإحلال ويقصد به إسناد ادارة المدرسة إلى مؤسسة أهلية خاصة مقابل تمويل حكومي
- مـدارس المعاهـدة او المـدارس المسـتقلة ويتـم الاتفـاق في هـذا الأسـلوب مـن الخصخصـة بـين الحكومـة والمدرسـة عـلى قيـام مدرسـة بـأء مهامهـا بنـوع مـن الاسـتقلال مـن الأنظمـة المطبقـة عـلى المـدارس التقليديـة العامـة وتمنـح الصلاحيـات في أمـور اسـتقطاب المـوارد البشريـة والمناهـج والميزانيـات
- الائتـمان أو الرصيـد الضريبـي وفيـه يتـم اقتطـاع حسـاب ضرائـب العائـلات التـي لديهـا طـلاب في سـن المدرسـة ورصدهـا للاسـتفادة منهـا في دفـع الرسـوم الدراسـية
- امتـلاك القطـاع الخـاص للمـدارس وهـي مـن أكـثر أشـكال الخصخصـة شـيوعا وفيـه تكون المدرسـة تحـت إدارة أهليـة سـواء كانـت ربحيـة او غـير ربحيـة
- نظـام القسـائم او الكوبونـات التعليميـة وتقـوم الحكومـة مـن خلالـه بتزويـد الأهـالي بقسـائم ذات قيمـة ماليـة محـدد لـكل طفـل في سـن المدرسـة وحـول هـذه القسـائم الأهـالي بإلحـاق اولادهـم بـاي مدرسـة يختارونهـا مـن المـدارس الاهليـة ضمـن قيمـة القسـيمة التعليميـة وتتحمـل الاسرة فـارق الرسـوم اذا كانـت المدرسـة التـي وقـع عليهـا الاختيـار أعـلى مـن قيمـة القسـيمة(الخصاونة, 2013; البقيـة والشريـف, 2021).

ويمكـن تعريـف الكوبونـات أول القسـام التعليميـة انهـا هـي سـندات دعـم مـالي او ضمانـات تقدمها الحكومـة أو مـن ينـوب عنهـا مـن جهـات مثـل وزارة التعليـم إلى أوليـاء أمـور الطـلاب للتقديـم عـلى المـدارس الأهليـة مقابـل تحمـل كل او جـزء مـن الرسـوم الدراسـية (الخضـير والسـياري, 2023).

أهداف الكوبونات التعليمية:

1 - تحسـين جـودة التعليـم: تسـاهم القسـائم التعليميـة في خلـق بيئـة تنافسـية بـين المـدارس و تُحفـز الكوبونـات المـدارس عـلى تقديـم تعليـم ذي جـودة عاليـة لجـذب المزيـد مـن الطـلاب، مـما يخلـق بيئـة تنافسـية بينهـا تُسـاهم في تحسـين جـودة التعليـم بشـكل عـام. وقـد وجـدت عـدد مـن الدارسـات الغربيـة ان نظـام الكوبونـات سـاهم في تحسـين التحصيـل العليمـي لكثـير مـن الطـلاب.

2- زيادة فرص العدالة الاجتماعية في فرص التعليم: تقلل الكوبونات التعليمية من الفجوات بين الاغنياء والفرقاء في حق التعليم فالتعليم الاهلي كان لمدة طويلة مقتصراً وحصرياً على الأطفال من عوائل ثرية او من طبقة فوق المتوسطة بينما العوائل الغير ميسورة الحال تضطر لتسجيل ابنائها في المدارس الحكومية الاقرب لمنازلها بسبب ضعف قدراتها المالية على تسجيل ابنائها في المدارس الاهلية و سوآءا كانت المدارس الحكومية جيدة او غير فاعلة فلا يوجد خيار آخر مما قد يساهم في عدم تلقي خدمات جيدة لكثير من ابناء الاسر الفقيرة لكن مع تفعيل القسائم او الكوبونات التعليمية سوف يكون للأهالي حرية اختيار الخيار التعليم المناسب لأبنائهم وهو ما يحقق نوع من العدالة الاجتماعية.

3 - تحسين كفاءة الانفاق التعليم حيث من المتوقع في ظل التنافسية بين المدارس ان تقل كلفة الطالب مما يساهم في تقليل الإنفاق على التعليم من قبل الدولة من جهة وتحسين الجودة من جهة أخرى.

ومن المتوقع ان يؤدي التوسع في الكوبونات التعليمية إلى تنافسية عالية بين المدارس الخاصة لجذب الطلاب واهاليهم مما سوف ينعكس على تخفيض الرسوم الطلابية للمدارس الأهلية حتى تتوافق مع المبلغ المخصص من الجهات الرسمية لكل طالب وهذا سوف يوفر الكثير من الأموال العامة وسوف ينحصر دور وزارة التعليم على الإشراف على القطاع وهو توجه الوزارة في المستقبل حسب ما ادلى به وزير التعليم للأعلام قبل فترة وجيزة(صحيفة سبق, 2023). ولكن من الهام في الوقت ذاته مراعاة مبادئ الحوكمة والعدالة عند تطبيق القسائم التعليمية مع التشديد على المدارس الخاصة في قبول الطلاب من ذوي الإعاقة

رابعا: دمج الفصول والمدارس قليلة العدد ودورها في تحسين الانفاق:

ينقل الزهراني (2017) أن الحصر الذي قامت به بعض إدارات التعليم في السعودية كشف عن وصول تكلفة الطلاب في بعض المدارس إلى 200 ألف ريال سنويًّا في المدارس القليلة العدد في المناطق البعيدة عن المدن، ووفقًا للزهراني فإن معلومات وزارة التعليم أفصحت أن بعض المدراس الحكومية يقلُّ عدد الطلاب فيها إلى أقلَّ من 10 تلاميذ، بينما عدد المعلِّمين بها يصل إلى ما بين 4 إلى10 معلِّمين، مما يمثِّل هدرًا كبيرًا للموارد. وقد بدأت وزارة التعليم في دمج الكثير من المدارس، سواء في المدارس قليلة العدد أو في المدارس الحكومية في المدن؛ من أجل تحسين كفاءة الإنفاق، خاصة في المدارس الابتدائية التي شهدت تغييرات تنظيمية، حيث شرعت وزارة التعليم في إسناد تعليم السنوات الأولى في المرحلة الابتدائية إلى مدارس البنات. وتهتمُّ المملكة العربية السعودية في ضوء رؤية 2030 بموضوعات كفاءة الإنفاق، فقد صدر مرسوم ملكي عام 2016 لتأسيس مركز تحقيق كفاءة الإنفاق،

والـذي يهـدف إلى تحقيـق كفـاءة الإنفـاق في الأجهـزة الحكوميـة (الفايـز والسـدحان, 2021). وقـد وجـدت الكثـير مـن الدراسـات ضعفًـا في كفـاءة الإنفـاق في مـدارس التعليـم العـام في السـعودية، وقـد توصَّلـت إحـدى الدراسـات المنشـورة في عـام 2011 إلى أن تقديـر متوسـط الهـدر المـالي السـنوي في مـدارس التعليـم العـام يصـل إلى 34 مليـار ريـال، فيـما قـدَّرت دراسـة منشـورة عـام 2002 أن متوسـط كلفـة الطالـب في المـدارس الصغـيرة تبلـغ أكـثر مـن 26 ألـف ريـال، بينـما هـي قرابـة 10404 ريـالات في المـدارس الكبـيرة؛ أي: أن متوسـط تكلفـة الطالـب تزيـد أكـثر مـن 160% في المـدارس قليلـة الحجـم مقارنـة بالمـدارس الكبـيرة (الفايـز والسـدحان, 2021). لذلـك مـن الهـام جـدًّا دمـج الصفـوف الدراسـية والمـدارس قليلـة العـدد؛ مـن أجـل تقليـل النفقـات التشـغيلية بشـكل خـاص، وهـي تلـك المتعلِّقـة بأجـور المعلِّمـين، ودمـج المـدارس قليلـة العـدد في المناطـق القريبـة مـن بعضهـا، وتوفـير خدمـات النقـل المـدرسي للطـلاب والتـي سـوف تقـود حتـمًا لتقليـل النفقـات، وتحسـين كفـاءة الإنفـاق في المـدارس.

خامساً: تفعيل المدارس المستقلة لتعزيز كفاءة الإنفاق:

تُعـدُّ المـدارس ذاتيـة الإدارة مـن أبـرز أشـكال الخصخصـة التعليميـة، والإدارة الذاتيـة للمدرسـة هـي أسـلوب إداري قائـم عـلى مبـادئ اللامركزيـة والمشـاركة المجتمعيـة، في ضـوء التقويـم المسـتمر بمـا يمنـح أعضـاء الإدارة المدرسـية سُـلطة واسـتقلالية وحريـة في صناعـة القـرارات، واتخاذهـا بمـا يتفـق مـع أهـداف المدرسـة وإمكانياتهـا المتاحـة، ويُمكنهـم مـن أداء مهامهـم بفاعليـة وكفـاءة (السـيسي .2014). وتُعـدُّ الإدارة المسـتقلَّة أحـد المفاهيـم الحديثـة في الإدارة الـذي يُوجِّـه الهيئـات والمؤسَّسـات للمُشـاركة مـع المعنيـين في اتخـاذ القـرارات عـبر توزيـع السـلطة؛ لتحقيـق الأهـداف المرجـوَّة (سـليم، 2015)، وتُعتـبر الإدارة الذاتيـة مدخـلًا إداريًّـا حديثًـا يسـتند إلى فكـرة أنَّ المؤسَّسـة التعليميـة هـي وحـدة إداريـة مسـتقلَّة بذاتهـا، حيـث تتمتَّـع بالحريـة في إدارة شـؤونها عـن طريـق تعزيـز اللامركزيـة في مختلـف مجـالات العمـل بهـا، ومـع ذلـك، فـإنَّ المؤسَّسـة التعليميـة مُلتزمـة بنظـام فعَّـال مـن المسـاءلة، حيـث يتـمُّ تقييـم جـودة المخرَجـات التعليميـة التـي تُقدِّمهـا (العجمـي، 2005).

وترجـع أهميـة الإدارة الذاتيـة للمدرسـة في أنَّهـا تُطـوِّر البيئـة المدرسـية؛ مِـمَّا يُسـاعد عـلى تفعيـل الكفـاءة الإداريـة، وتحسـين المخرَجـات التعليميـة مـن خـلال الشـفافية في التعامـل بـين أعضـاء المؤسَّسـة التعليميـة والمجتمـع المحـلِّي، وذلـك مـن خـلال تعاونهـم في اتخـاذ القـرارات مِـمَّا يعـود عـلى تحسـين الرضـا الوظيفـي لـدى العاملـين، وسرعـة إنجـاز العمـل المـدرسي. كـما تُسـاهم الإدارة الذاتيـة في تمكـين المزيـد مـن المرونـة والحريـة للمدرسـة، ومِـمَّا ينتـج عنـه سُرعـة في اتخـاذ القـرارات والإجـراءات المناسـبة لمواجهـة المعضـلات التعليميـة. وتسـعى الإدارة الذاتيـة إلى القضـاء عـلى البيروقراطيـة الإداريـة، والعمـل بمبـدأي تفويـض السـلطة والمحاسـبية، وأيضًـا يُسـاهم تطبيـق مبـادئ الإدارة الذاتيـة في نـشر الرقابـة الذاتيـة للعاملـين في المدرسـة، وتحفيـز التقويـم الـذاتي داخـل المدرسـة (مـؤذن، 2017).

خصائص الإدارة الذاتية وإيجابياتها:

يقوم مدخل الإدارة الذاتية للمدرسة على مجموعة من السمات والخصائص الداعمة له، والتي تُميِّزه عن غيره من المداخل الإدارية الأخرى، وتتمثَّل سمات وخصائص الإدارة الذاتية للمدرسة في كونها: (مؤذن، 2017، 92-91)

• تُمثِّل نوعًا من الإصلاح الإداري في مجال التعليم، يقوم على مبدأ المشاركة والحرية والاستقلالية واللامركزية والمساءلة.

• تُعدُّ بمثابة الإستراتيجية التي تقوم برسم السياسات ووضع الأهداف وتصميم خُطط وبرامج العمل المدرسي؛ ليتمَّ تنفيذها من قِبَل المجالس الإدارية بالمدرسة؛ ضمانًا لتحقيق رسالة مدرسية تعليمية واضحة ومتطوِّرة.

• تسعى لتحقيق الأهداف العامة التي تُخطِّط المدرسة لها في ضوء عملية التحليل البيئي، وتقويمها في ضوء عملية التنفيذ، وبذلك تضمن قوة نموذج الإدارة بالأهداف.

• تستطيع - بما تتمتَّع به من حرية واستقلالية - أن تستخدم مواردها المتاحة بشكل جيد وأكثر فاعلية في ضوء عمليات التحليل البيئي (خاصة) وعمليات التخطيط الإستراتيجي (عامة).

• تقوم بإجراء تحليلات شاملة ومُترابطة، تتضمَّن عمليات تقويم الأداء للفرد والمجموعة والمدرسة ككل؛ بهدف إحكام الضبط وتحسين الأداء المدرسي وتجويده بشكل عام.

• تتخذ من اللامركزية نمطًا إجرائيًّا في صنع قراراتها التي تقوم على أساس مبدأ المشاركة بين القائد والمعلِّمين والآباء وحتى التلاميذ.

• تُوصف بأن قيادتها إنسانية تربوية فنية متعدِّدة المستويات، وقائدها يمتلك القرارات التعليمية والاستجابة لمبادرات المشاركين.

• تُكسب المدرسة الشرعية في اتخاذ القرارات، وتطبيق مبدأ المساءلة ضمانًا لمزيد من الفعالية والإنتاجية.

• تعتمد في تقويم الأداء على مدخل الفعالية متعدِّد المستويات والمخرَجات، والذي ينظر إلى (التحصيل المدرسي) على أنَّه مجرد أحد هذه المخرَجات، وإلى (التقويم) على أنه عملية مستمِرَّة لتطوير المدرسة.

• تهتمُّ بالمتغيِّرات البيئية والاحتياجات التعليمية والتدريبية، كما تحرص على معرفة الضغوط الخارجية والداخلية، ووسائل التغلُّب عليها؛ لتحسين الأداء المدرسي.

• تزيد من مستوى فعالية القيادة المدرسية؛ لأنَّها تمنح السلطة للمعلِّمين والآباء وأعضاء المجتمع المحلِّي وأصحاب الأعمال، وتُشركهم في صنع القرارات التربوية بالمدرسة.

• تُتيح الفرصة لتطبيق السياسات والبرامج التعليمية في المدرسة بسهولة ويُسر؛ نتيجة لوجود المرونة الإدارية، وتفويض السلطات، وتنمية روح التعاون بين كافة العاملين بالمدرسة وأفراد المجتمع المحلِّي المحيط بها.
• تسمح بحُسن إدارة الوقت واستثماره؛ مِمَّا يعود أثره على العائد في استثمار رأس المال من حيث: ترتيبات طُرق التدريس والتعليم، وحُسن الاستفادة القصوى من الأبنية التعليمية، والأجهزة والمعدَّات، مع زيادة وقت التعلُّم.

كذلك يُمكن تحديد أبرز السمات والخصائص المميِّزة للإدارة الذاتية والتي تتمثَّل في: تشجيع التعلُّم الذاتي، وإعطاء أولياء الأمور دورًا فاعلًا وإيجابيًّا في مُتابعة وتطوير العملية التعليمية، وتوفير الكوادر البشرية المؤهَّلة من خلال التدريب المستمر، كما تتَّسم الإدارة الذاتية بأنَّها تُمثِّل نوعًا من الإصلاح الإداري في مجال الإدارة المدرسية، وتقوم على المشاركة والحرية، واللامركزية الإدارية، وتهتمُّ برسم السياسات ووضع الأهداف، وتعمل على تصميم الخطط والبرامج المدرسية (تهاني الفياض، 31، 2012).

كما تتميَّز الإدارة الذاتية ببعض الخصائص التالية، فمن مميِّزاتها أنَّها: (البشر وآخرون, 2023)، (الفياض, 2021)
o هادفة: حيث تعتمد على تحديد الأهداف الموجِّهة للعمل، ووضع الخطط التي يُمكن من خلالها تحقيق هذه الأهداف.
o إجرائية: حيث تعتمد على إجراء تحليلات شاملة ومُترابطة، تتضمَّن عمليات تقويم الأداء للفرد وجماعات العمل؛ بهدف الوقوف على نقاط القوة والضعف في الأداء المدرسي، ومحاولة مُعالجة أوجُه القصور والضعف فيها.
o المرونة: حيث تُتيح الفرصة لتطبيق السياسات والبرامج التعليمية فيها بسهولة؛ لوجود المرونة الإدارية، وتقليل السلطات والمستويات التنظيمية، وتفويض السلطة، وتنمية روح التعاون بين العاملين في المدرسة.
o التشاركية: حيث تُعدُّ المشاركة الأساس المحوري الذي تقوم عليه الإدارة الذاتية، حيث إنَّها تُتيح الفرصة لجميع الأفراد للشعور بنوع من الملكية التنظيمية.
o المستقبلية: حيث تعتمد الإدارة الذاتية على قدرة مدير المدرسة على رسم التوجُّه المستقبلي للمدرسة، ومدى امتلاكه مهارات القيادة الإستراتيجية، والتخطيط المستقبلي، وتمتُّعه برؤية واضحة يستطيع من خلالها رسم مستقبل المدرسة وتحقيق تطلُّعاتها.

ومن خصائص تطبيق الإدارة الذاتية للمدرسة (رزق، 2011م) الأمور التالية:

- أنَّها تنظر للمدرسة على أنَّها وحدة أوَّليَّة لصنع القرار.
- أنَّها تُمثِّل تحوُّلًا في السلطة نحو اللامركزية.
- تنمية المشاركة بين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس.
- التأكيد على الاستخدام المرن للوقت.
- تزايُد المسؤولية الشخصية عن عمل المدرسة مع تزايد مناخ الثقة داخل المدرسة.
- تزايُد الشعور بالعدالة والإنصاف.
- تتولَّى المدرسة قيادات إنسانية تربوية فنية متعدِّدة المستويات، يمتلك مديرها المعرفة وفنيات الإدارة الحديثة، ويستمر في التعلُّم والتنمية المهنية.
- إدخال طرُق جديدة لدمج الآباء والمجتمع المحلِّي في العمل المدرسي، وقيامهم بتحمُّل المسؤولية مع المدرسة، وفي الوقت نفسه تعمل المدرسة بإيجابية ونشاط؛ لمعرفة اهتمامات الآباء وإشباع احتياجاتهم.
- تقوم المدرسة بإعادة تصميم جداولها بشكل يسمح بتفاعل المعلِّم مع الطلاب في أثناء اليوم الدراسي، إلى جانب الأنشطة الذاتية التي تُوفِّرها المدرسة وتتفق مع طبيعتها، وتُلبِّي احتياجها.
- تُنظِّم الإدارة الذاتية المدرسة باعتبارها مكان الحياة للطلاب والمعلِّمين والإداريين، وتعترف بالحقِّ لكلٍّ منهم في التنمية.

التوصيات:

- الاستفادة من تجربة التعليم المنزلي في الولايات المتحدة ودراسة إمكانية الاستفادة منها في المملكة العربية السعودية.
- التوسع في دمج قليلة العدد بما لا يضر بمصالح التلاميذ ودراسة البدائل الممكنة مثل التوسع ببرامج القسائم التعليمية للتلاميذ في المناطق قليلة السكان.
- سوف تتمكَّن المدارس المستقلة من اتخاذ القرارات بسرعة أكبر دون الحاجة إلى المرور عبر قنوات بيروقراطية مثل المدارس التقليدية، ويُمكن لهذا النوع من المدارس تقليل عدد الموظفين الإداريين، مما سوف يُقلِّل من فاتورة التعليم.
- سوف تحرص المدارس المستقلة -بكونها مدرسة تحرص على قضايا التمويل- على خَلْق شراكات مجتمعية مع القطاع الخاص لجلب التمويل لتلك المدارس، مما يُساهم في تنوُّع مصادر تمويل المدرسة، بعكس المدارس الحكومية التقليدية التي تعتمد بشكل كلي على النفقات الحكومية.

• معالجة مواضع الهدر التربوي المتعلقة الرسوب والتسرب من المدرسة.
• يمكن للمدارس المستقلة استخدام الموارد بشكل أكثر كفاءة من خلال اتِّباع ممارسات الإدارة الحديثة والبُعد عن البيروقراطية، فالمدارس المستقلة هي المسؤولة عن تعيين الموارد البشرية من معلِّمين وإداريين مما يُتيح لها العمل على تحقيق الكفاءة المالية.

المراجع:

البشر, سعود , الدوسري, خالد, آل-فهاد, سعود & الزهراني, منيف. (2023). الإدارة الذاتية للمدارس في بعض الدول وإمكانية الاستفادة منها في المملكة العربية السعودية. مجلة العلوم التربوية والانسانية, (25), 186-172.

البشر, سعود , الغامدي أحمد , سفر د الحارثي, المطرودي, & العوهلي, ل. (2023). تمويل مُؤسَّسات التعليم العامة في السعودية والولايات المتحدة وألمانيا والدول الإسكندنافية. المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية, (49), 147-130.

البشر, سعود. (2023). تطور التعليم العام في الولايات المتحدة الأمريكية (1983-1628). المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية, (46), 49-32.

البشر, سعود. (2023). واقع التعليم العام في الولايات المتحدة الأمريكية. مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع, (93), 67-53.

البقية, محمد& الشريف, منيرة. (2021). الخصخصة ودورها في تجويد مخرجات التعليم من وجهة نظر قائدات المدارس. مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع, (74), 141- 167.

بو انعير، نذير سيحان محمد. (2011). امكانية تطبيق مبادئ المدارس المستقلة من وجهة نظر الخبراء التربويين.الجنان، ع 1، 310

الجعيدي, وضحا & العجمي , نوف . (2019). الهدر التربوي والعوامل المؤدية إليه بالمرحلة الثانوية للبنات بمحافظة الخرج. مجلة كلية التربية (أسيوط), 35(9), 721-701.

حسين، بانقا طه الزبير حسين، و آدم، سوسن أحمد. (2018). دور نظام تمويل التعليم بنظام الكوبونات التعليمية في تقليل التكلفة الاقتصادية للتعليم الأساسي من وجهة نظر الخبراء في التعليم والاقتصاد بولاية الخرطوم - السودان. المجلة التربوية الدولية المتخصصة، مج7, ع2 ، 145 - 154. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/918397

خصاونة، عمر. (2013). اتجاهات معلمي المدارس الثانوية الحكومية في مدينة اربد نحو خصخصة التعليم العام في الاردن (رسالة ماجستير غير منشورة).

جامعة اليرموك، اربد. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/740172

الخضير، أمل بنت محمد علي، و السياري، نسرين بنت ناصر بن أحمد. (2023). تفعيل القسائم التعليمية في مدارس التعليم الأهلي في ضوء التجربة الأمريكية مدخل لخصخصة التعليم العام: تصور مقترح. مجلة العلوم التربوية والنفسية، مج7, ع32 ، 23 - 41. مسترجع من

http://search.mandumah.com/Record/1412276

الدوسري, صالح. (2019). رؤية مقترحة لتطوير العمليات الإدارية باستخدام الإدارة الذاتية لدى قائدي المدارس الثانوية بالرياض. مجلة العلوم التربوية و النفسية, 13(1), 290-325.

الرشدان,عبدالله. (2015). في اقتصاديات التعليم. دار وائل للنشر والتوزيع. الأردن

رؤية المملكة 2030. (2016). وثيقة الرؤية 2030 مسترد من:

https://www.vision2030.gov.sa/ar/vision-2030/overview/

الزهراني, ع. (2023). التعليم المنزلي مبرراته وأهميَّة تطبيقه في المملكة العربيَّة السعوديَّة في ضوء المبادئ التربويَّة الإسلاميَّة. مجلة العلوم التربوية و النفسية, 7(21), 78-61.

السلمى، سعد بن مسعد، و القحطاني، يحيى بن سعيد. (2019). متطلبات تطبيق خصخصة مدارس التعليم العام فى ضوء رؤية المملكة لعام 2030 م: تصور مقترح.مجلة القراءة والمعرفة، ع 210 ، 207 - 235 . مسترجع من

http://search.mandumah.com/Record/952689

السمحان, منى. (2023). آراء منسوبي وزارة التعليم نحو خصخصة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية في ضوء متطلبات رؤية المملكة 2030. المجلة الدولية في العلوم التربوية. المجلد 6 العدد 1.

السمحان, منى. (2023). آراء منسوبي وزارة التعليم نحو خصخصة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية في ضوء متطلبات رؤية المملكة 2030. المجلة الدولية في العلوم التربوية. المجلد 6 العدد 1.

شار, عبدالحكيم.(2023). صحيفة سبق. مسترجع من

https://sabq.org/saudia/e7fy4m6vkd

الشمري، عادل بن عايد، و آل سلطان، دولة بنت ناصر. (2024). دور الكوبونات التعليمية في تمويل مؤسسات التعليم العام بالسعودية. المجلة الدولية للأبحاث التربوية، مج48, ع1 ، 288 - 321. مسترجع من

http://search.mandumah.com/Record/1449110

الشهومي, س& سعيد بن راشد بن علي. (2021). الإدارة الذاتية للمدرسة في دول المكسيك والبرازيل والأكوادور وإمكانية الإفادة منها بسلطنة عمان. المجلة العربية للعلوم التربوية والنفسية, 5(20), 196-169.

العتيبي, مصلح. (2023). تصور مقترح لتطبيق الإدارة الذاتية للمدرسة في مدارس التعليم العام في المملكة العربية السعودية. مجلة كلية التربية (أسيوط), 39(3), 152-123

العمود، مها صالح إبراهيم. (2020). متطلبات الاستقلالية المالية في المدارس الحكومية والأهلية بمدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية.مجلة كلية التربية، مج,20 ع،4 225 - .254.

الغامدي, إيمان عمر, المفيز, & خولة عبد الله. (2021). متطلبات خصخصة مدارس التعليم العام في ضوء تجارب المدارس المستقلَّة: تصوُّر مُقترح. التربية (الأزهر): (مجلة علمية محكمة للبحوث التربوية والنفسية والاجتماعية), 40(192), 272-239.

فرج، شدى بنت إبراهيم بن حسين. (2019). أنموذج مقترح لإدارة المدارس المستقلة السعودية في ضوء بعض التجارب العربية والعالمية.مجلة جامعة الطائف للعلوم الإنسانية، مج,5 ع،18 563 - .

القحطاني, سميه. (2018). الهدر التربوى: أسبابه، آثاره، أساليب قياسه. مجلة المعرفة التربوية, 6(12), 60-48.

كمبيجو, أسماء. (2019). الاحتياجات المهنية لقائدات المدارس في ضوء خصخصة التعليم العام في المملكة العربية السعودية. مجلة البحث العلمي في التربية, 20 (الجزء الثاني عشر), 112-89.

كمبيجو, أسماء. (2019). الاحتياجات المهنية لقائدات المدارس في ضوء خصخصة التعليم العام في المملكة العربية السعودية. مجلة البحث العلمي في التربية, 20 (الجزء الثاني عشر), 112-89.

المفيز، خولة بنت عبدالله بن محمد، و الغامدي، إيمان عمر. (2022). صعوبات تطبيق المدارس المستقلة في مدارس التعليم العام بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر قائدات المدارس الحكومية بمدينة الرياض. رسالة الخليج العربي، س,43 ع،165 30 - .51

مؤذن ، أسامة . (2017). مدى توافر متطلبات تحقيق الإدارة الذاتية في المدارس الثانوية بمحافظة الطائف ، مجلة القراءة والمعرفة ، ع 184، الجمعية المصرية للقراءة والمعرفة ، كلية التربية ، جامعة عين شمس ،.

النظامي, م. & منال , محمد. (2020). آليات إدارية مقترحة لتطوير الإدارة الذاتية للمدارس الحكومية والخاصة في محافظة جرش من وجهة نظر مديريها. مجلة القراءة والمعرفة, 20(الجزء الأول 227 سبتمبر), 135-99.

وزارة التعليم. (2024). الموقع الرسمي. مسترجع من https://moe.gov.sa/ar/pages/default.aspx

وزارة المعارف. (2003). موسوعة تاريخ التعليم في المملكة العربية السعودية في مائة عام. مطبعة الوزارة, الرياض , السعودية.

المراجع الأجنبية:

De Waal, E., & Theron, T. (2003). Homeschooling as an alternative form of educational provision in South Africa and the USA. Evaluation & Research in Education, 17(2-3), 144-156.

Allgood, I. (2016). Faith and freedom of religion in US public schools: Issues and challenges facing teachers. Religious Education, 111(3), 270-287.

Gaither, M. (2009). Homeschooling in the USA: Past, present and future. Theory and Research in Education, 7(3), 331-346

Kaya, T. (2015). An evaluation of the historical development and recent state of homeschooling in the USA. İstanbul University Journal of Sociology, 3(30), 99-118.

Lueken, M. F., & Shuls, J. V. (2019). The Future of K-12 Funding: How States Can Equalize Opportunity and Make K-12 Funding More Equitable. EdChoice

The National Center for Education Statistics (NCES).(2024).Condition of Education 2023. Retrieved form https://nces.ed.gov/pubsearch/pubsinfo.asp?pubid=2023144rev

الدراسة الرابعة: تصوُّرات طلاب الدراسات العليا لدور الذكاء الاصطناعي في الحدِّ من الآثار الاقتصادية للهدر التربوي: دراسة نوعية

إعداد:

- د. سعود غسان البشر
- أ. أيمن عبدالله العبيد
- أ. دانه بنت فهد القحطاني
- أ. عبدالاله بن عبدالله الرويتع
- أ.سعود لافي العنزي
- أ.مشاري وارد الشمري
- أ.هاجر حمود العتيبي

نُشرت هذه المقالة في المجلة العربية للعلوم التربوية والنفسية، المجلد (8)، العدد (42)، عام 2024م

الملخص:

يُطلق على الرسوب وترك مقاعد الدراسة قبل التخرُّج من المرحلة الثانوية مصطلح (الهدر التربوي)، ويُشكل الهدر التربوي تحدِّيات كبيرة لكثيرٍ من نُظُم التعليم بما فيها المملكة العربية السعودية التي تشهد ارتفاعات غير مسبوقة في العقود الأخيرة لنفقات مؤسَّسات التعليم العام؛ نتيجة أسباب كثيرة من ضمنها الهدر التربوي. وتهدف هذه الدراسة إلى اكتشاف تصوُّرات طلاب الدراسات العليا في إحدى الجامعات الحكومية في السعودية حول إمكانية توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي المخصَّصة لغرض التعليم في الحدِّ من الرسوب والتسرُّب في المدارس الحكومية في البلاد. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج النوعي والمقابلات لجمع المعلومات للدراسة. وقد بلغت عيِّنة الدراسة 25 مشاركًا، قام الباحث الأوَّل بمقابلتهم. ومن أبرز نتائج الدراسة: اتفاق المشاركين على الآثار الاقتصادية السلبية للرسوب والتسرُّب على المستوى الشخصي والوطني، وكما أشارت النتائج إلى أن هناك اتجاهًا إيجابيًّا نحو تطبيقات الذكاء الاصطناعي ودوره في تحسين التحصيل العلمي للطلاب، كما اعتقد المشاركون أنه بإمكانية تطبيقات التعليم المزوَّدة بتقنيات الذكاء الاصطناعي المساهمة بفاعلية في الحدِّ من التعثُّر الدراسي الناتج عن انخفاض التحصيل الدراسي، وهو أبرز سبب للرسوب والتسرُّب. وقامت الدراسة بوضع عدد من التوصيات والمقترحات لتفعيل استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المدارس

المقدِّمة:

تهتـمُّ الـدول المعـاصرة بتنميـة وتطويـر شـعوبها والتـي يُطلـق عليهـا في الأدبيـات الحديثـة مـورد بـشريٌّ، وبالرغـم مـن اختلافـات الآراء حـول إنسـانية مصطلـح المـورد البـشري إلا إن كثـيرًا مـن الدراسـات العلميـة المتراكمـة تُثبـت أن هنـاك علاقـة بـين تنميـة المـوارد البشريـة وبـين نمـو الناتـج المحـلي الإجـمالي، وكذلـك هنـاك علاقـة طرديـة إيجابيـة بـين ارتفـاع مسـتوى التعليـم لـدى السـكان وبـين نمـو الناتـج المحـلي القومـي، والناتـج المحـلي الإجمالي هـو: القيمـة الإجماليـة للسـلع والخدمات المنتَجَـة داخـل حـدود الدولـة، في حـين أن الناتـج القومـي الإجـمالي هـو: القيمـة الإجماليـة للسـلع والخدمـات التـي يُنتجهـا السـكان في بلـد مـا بغـضِّ النظـر عـن الموقـع الجغـرافي (Inkson, 2008). وتُشـير نتائـج الكثـير مـن الدراسـات إلى إيجابيـات انتشـار التعليـم عـلى المجتمعـات البشريـة في جميـع جوانبهـا، سـواءً كانـت فكريـة أو اجتماعيـة أو صحيـة أو أمنيـة، وجميـع تلـك الجوانـب هامـة لتطويـر الاقتصـاد الوطنـي وتطـوُّره، لذلـك حرصـت الحكومـات في معظـم دول العـالم في العقـود الأخـيرة عـلى توفـير التعليـم المجـاني للمراحـل التعليميـة الأساسـية، حيـث تُمـوَّل غالبًـا مـن أمـوال دافعـي الضرائـب (Aghion et al,. 2009; Awan, et al., 2011;Campbell, 2005;Moussa, & Omoeva, 2020).

وقـد ارتفعـت نسـبة عـدد الأطفـال المنتظِمـين في المـدارس كنتيجـة لانتشـار المـدارس المموَّلـة حكوميًّا حـول العـالم وزيـادة انتظـام السـكان لِمَـن هـم في سِـنِّ المدرسـة في المـدارس النظاميـة؛ بسـبب القوانـين الإجباريـة للتعليـم، وكذلـك قناعـة الأُسر بأهميـة تعليـم أبنائهـا (Unicef,2024). وبالرغـم مـن إيجابيـات التعليـم المجـاني إلا أن التوسُّـع في المـدارس المجانيـة سـاهم في ارتفـاع فاتـورة التعليـم في جميـع دول العـالم دون اسـتثناء، وقـد صاحـب ذلـك زيـادات في كلفـة الطالـب حـول العـالم متزامنـة مـع التضخُّـم في النفقـات الرأسـمالية والجاريـة المتعلِّقـة بقطـاع التعليـم مـن بنـاء مـدارس وتشـغيلها وتأثيثهـا، إلى رواتـب المعلِّمـين والإداريـين، ونفـات توفـير الكتُـب، وصيانـة المرافـق، وفواتير الكهربـاء والمـاء، وتوفـير النقـل المـدرسي، وتعيـين الحراسـات الأمنيـة، وغيرهـا مـن نفقـات كثـيرة. ومـع ارتفـاع تكلفـة الطالـب في المـدارس العامـة حـول العـالم فـإن هنـاك اتجاهًـا عالميًّـا بأهميـة الحـدِّ مـن الرسـوب أو إعـادة السـنة الدراسـية؛ لأسـباب تربويـة ونفسـية، لكـن يبقـى أيضًـا الجانـب الاقتصـادي لـه دور مهـم، حيـث يُـؤدِّي إعـادة سـنة دراسـية للطالـب في دفـع تكلفـة سـنة إضافيـة؛ مـما يُسـبِّب هـدرًا كبـيرًا للنظـام التعليمـي يُؤثِّـر عـلى كفـاءة الإنفـاق (الرشـدان, 2015).

في المقابل ليس من صالح المجتمع والاقتصاد الوطني أن يترك السكان ممن هم في سِنِّ التعليم المدرسة؛ لأن هذا يُسمَّى تسرُّبًا، والتسرُّب يقصد به: ترك المقاعد الدراسية بصورة كاملة قبل الانتهاء من المرحلة الدراسية، خاصة المرحلة الثانوية. ويُسبِّب ارتفاع نسبة التسرُّب أيضًا في ضرر اقتصادي فادح للدول، فكثير من الدراسات تربط بين انخفاض مستوى التعليم في بلد ما وتدنِّي مستوى الاقتصاد فيها، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة الجرائم والأمراض والاعتقادات السلبية، وهي متغيِّرات تُؤثِّر في الاقتصاد الوطني كذلك. ويرجع السبب في خطورة الهدر التربوي المتمثِّل في الرسوب والذي غالبًا ما يقود إلى التسرُّب أنه يضرُّ الاقتصاد، سواءً على المستوى الشخصي أو القومي, فقد أشارت الاحصائيات إلى أن الأشخاص ممن لم يُكملوا تعليمهم الثانوي غالبًا ما يُعانون من صعوبات اقتصادية طيلة حياتهم؛ نظرًا لأنهم يمتلكون مهارات ومعارف محدودة، تجعلهم غير مناسبين للوظائف التي تمنح رواتب ومزايا عالية، وتجعل هؤلاء الفئة من الذي لم يُكملوا تعليمهم يعملون بوظائف ضعيفة الأجر، وهذا يضرُّ بالأفراد الذين لم يُكملوا تعليمهم، ويضرُّ أسرهم أيضًا طيلة حياتهم (Irwin et al, 2021) .

ضية الدراسة:

لقد اهتمَّت حكومة المملكة العربية السعودية بتوفير التعليم المجاني منذ سنوات الدولة الأولى، وسعت في انتشاره، ويتمُّ تمويل المدارس الحكومية في السعودية بشكل كامل من قِبَل الحكومة بطريقة مركزية عن طريق المخصَّصات السنوية لوزارة التعليم في ميزانية الدولة. وقد وصل عدد المدارس الحكومية إلى أكثر من 24 ألف مدرسة، تخدم أكثر من ستة ملايين طالب وطالبة. ويُقدَّر الكادر التعليمي في المدارس السعودية بـ 579 ألف موظف، وتشمل المسميات الوظيفية لهذا العدد: المعلِّمين والمديرين والمشرفين التربويين، بالإضافة إلى أكثر من 122 ألف موظف من الطاقم الإداري. وتشهد ميزانيات التعليم ارتفاعات سنوية كبيرة في العقود الماضية كنتيجة لانتشار مؤسَّسات التعليم الحكومية، بما فيها المدارس (وزارة التعليم, 2024). وفي عام 2016 انطلقت رؤية المملكة 2030 والتي من أهدافها الاستدامة المالية للقطاعات العامة في الدولة، ومن ضمنها المدارس ، لذلك أطلقت المملكة عددًا من المبادرات ومن ضمنها مبادرة كفاءة الإنفاق، والتي تعني محاولة تقليل المصروفات للحد الأقصى مع الحفاظ على الجودة.

ويُعتبر الرسوب والتسرُّب من صور الهدر التربوي، ويتنافى مع كفاءة الإنفاق، لذلك من الهام العمل على تقليصه في النظام التعليمي في المملكة العربية السعودية (البشر وآخرون, 2024). وتتعدَّد أسباب الرسوب والتسرُّب، لكن من المؤكَّد أن من أبرز تلك الأسباب ضعف الجودة التعليمية، وعدم قدرة المعلِّمين والمناهج على مراعاة الفروق الفردية بين المتعلِّمين، لذلك تُساهم التقنيات الحديثة من تقنيات الذكاء الاصطناعي في تحسين التحصيل الدراسي للطلاب، ومراعاة أساليبهم في التعلُّم واكتساب المعرفة والمهارات، وقد أكَّدت نتائج عدد من الدراسات أن تقنيات الذكاء الاصطناعي قادرة -بعد مشيئة الله تعالى- على تقليل الهدر التربوي في مؤسَّسات التعليم، وتسعى الدراسة الحالية لاكتشاف تصوُّرات عدد من الخبراء في مجال التعليم والإدارة وآرائهم في قدرة الذكاء الاصطناعي في تحقيق كفاءة الإنفاق من خلال تقليل نسبة الهدر التربوي المتمثِّلة في الرسوب، والذي غالبًا ما يقود إلى التسرُّب(Abotsi et al., 2018; Latif, & Hammayun,2015;Sarker et al., 2018;Shiao, 2023).

سؤال الدراسة:

سؤال الدراسة الرئيس هو: ما هي تصوُّرات طلاب الدراسات العليا لدور الذكاء الاصطناعي في الحدِّ من الآثار الاقتصادية للهدر التربوي؟

أهداف الدراسة وأهميتها:

تهدف الدراسة إلى اكتشاف تصوُّرات طلاب الدراسات العليا لدور الذكاء الاصطناعي في الحدِّ من الآثار الاقتصادية للهدر التربوي المتمثلة في الرسوب والتسرُّب، وهناك أهداف تفصيلية للدراسة

وهي:

- تعرُّف أسباب الهدر التربوي من وجهة نظر المشاركين.
- اكتشاف تصوُّرات المشاركين عن الآثار الاقتصادية للهدر التربوي.
- الكشف عن وجهات نظر عيِّنة الدراسة عن تقنيات الذكاء الاصطناعي وتوظيفها في التعليم.
- تعرُّف إمكانية تطبيقات التعليم المزوَّدة بتقنيات الذكاء الاصطناعي في ترشيد النفقات.
- اكتشاف تصوُّرات المشاركين حول قدرات تطبيقات الذكاء الاصطناعي المخصَّصة لغرض التعليم في الحدِّ من الهدر التربوي.

أهمية الدراسة:

وترجع أهمية الدراسة كونها -بحسب علم الباحثين- أوَّل دراسة تُنشر باللغة العربية تستخدم المنهجية النوعية في موضوع الذكاء الاصطناعي بشكل عام وفي موضوع تطبيقات الذكاء الاصطناعي ودوره في الحدِّ من الآثار الاقتصادية للهدر التربوي. لذا فإنه من المتوقَّع أن تكون هذه الدراسة بما تحتويه من نتائج إضافة نوعية للأدبيات العربية المنشورة عن مجال اقتصاديات التعليم.

مصطلحات الدراسة:

الهدر التربوي: يعرف الجعيدي والعجمي (2019) الهدر التربوي بانه حجم الفاقد في التعليم نتيجة الرسوب وترك المدرسة في اي صف من الصفوف ولاي سبب من الاسباب. وتعتمد الدراسة الحالية هذا التعريف لمصطلح الهدر التربوي

الذكاء الاصطناعي: تُعرِّف الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا) الذكاء الاصطناعي بأنه: أنظمة تستخدم تقنيات قادرة على جمع البيانات واستخدامها للتنبُّؤ أو التوصية أو اتخاذ القرار بمستويات متفاوتة من التحكُّم الذاتي، واختيار أفضل إجراء؛ لتحقيق أهداف محدَّدة.

الإطار النظري والدراسات السابقة:

أولا: الإطار النظري:

أ: إحصائيات الهدر التربوي حول العالم:

يتمُّ تعريف معدَّل التسرُّب في منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسيف) على أنه: نسبة الأطفال والشباب في الفئة العُمرية الرسمية؛ أي: مَن هم في سِنِّ المدرسة وغير المسجَّلين في مستويات التعليم ما قبل الابتدائي أو الابتدائي أو الثانوي أو الأعلى. وقد قدَّرت منظمة الأمم المتحدة للطفولة نسبة التسرُّب بين الأطفال بحوالي 250 مليونًا؛ أي: أن طفلًا من بين كل 6 أطفال لا يُكملون مراحل التعليم النظامية.

وتكثر نسبة التسرُّب في الدول الفقيرة؛ نظرًا لحاجة هؤلاء إلى العمل نتيجة الفقر، وأيضًا زواج البنات في وقت مبكر مقارنة بالمعايير المعاصرة يُعتبر من أسباب التسرُّب الدراسي، بالإضافة إلى الصراعات وانتشار الجرائم والمواد الممنوعة وضعف نظام التعليم (Unicef,2023)، وقد بلغت نسبة الأطفال غير المنتظمين بالمدارس حوالي 16% في عام 2022، وتُشير تقارير منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة إلى أن من أكثر الدول التي تشهد تسرُّبًا هي دول جنوب الصحراء الكبرى، حيث تصل نسبة التسرُّب من المدرسة إلى نسبة تقترب من 30%، وقد قدَّرت إحصائيات منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة أنه يُوجد طفل من أصل خمسة أطفال ممن هم في سِنِّ المدرسة في القارة الإفريقية لا يذهبون إلى المدارس(unesco,2023).

وفي تقرير نُشِر في عام 2023 قدَّرت المنظمة أن الدول في منطقة وسط وجنوب آسيا هي أكبر الدول التي تشهد تسرُّبًا مدرسيًّا، حيث كانت نسبة مَن لا يُكملون المرحلة الابتدائية 8.6%، بينما كانت نسبة مَن لم يُكملوا المرحلة المتوسطة 14.3%، فيما كانت نسبة مَن لم يُكملوا المرحلة الثانوية 39.3%، بينما وصلت النسبة العامة لمعدَّل التسرُّب 20.2% في دول منطقة وسط وجنوب القارة الآسيوية. وكانت نسبة التسرُّب العامة في دول شمال إفريقيا وغرب القارة الآسيوية والتي تشمل الكثير من الدول العربية ثاني أكبر نسبة تشهد تسرُّبًا، حيث كانت النسبة 12.2% ، يُذكر أن الكثير من الدول العربية في هذه البقعة الجغرافية مثل فلسطين المحتلة, والسودان, وسوريا، ولبنان واليمن قد شهدت في السنوات الماضية اختلالات أمنية وعدم استقرار، مما ساهم في انقطاع ملايين الأطفال عن المدارس. وقد كانت نسبة الأطفال الذين لم يُكملوا المرحلة الابتدائية 9.4%، وفي المرحلة المتوسطة 9.4%، بينما لم يستطع 21.3% من الأطفال في سِنِّ الدراسة من إكمال المرحلة الثانوية في الدول الواقعة قي شمال إفريقيا وغرب آسيا، وقد احتلَّت الدول من شرق وجنوب شرق القارة الآسيوية المرتبة الثالثة كأكبر الدول التي تشهد تسرُّبًا، وقد كانت نسبة مَن لم يُكملوا المرحلة الابتدائية 4.2%، ونسبة التسرُّب من المرحلة المتوسطة 8.4% ، أمَّا نسبة مَن لم ينجحوا في الحصول على درجة الثانوية العامة فقد كانت 17% ، وكانت النسبة الكلية للتسرُّب من النظام التعليمي في الدول الواقعة شرق وجنوب شرق القارة الآسيوية 8.4%. بينما جاءت الدول اللاتينية والكاريبية في المرتبة الرابعة كأكبر نسبة تسرُّب من النظام التعليمي الأساسي بنسبة كلية بلغت 7.6%، وقد كانت نسبة تسرُّب الطلاب المنتمين لتلك الدول 3.5% في المرحلة الابتدائية، وبلغت 6.1% في المرحلة المتوسطة، وكانت النسبة 17.5% في المرحلة الثانوية. وقد كانت أقل نسبة للتسرُّب من النظام التعليمي الأساسي في الدول الأوروبية ودول شمال القارة الأمريكية، حيث كانت النسبة 2.7% فقط، وكانت نسبة التسرُّب في المرحلة الابتدائية 1.9%، ونفس النسبة للمرحلة المتوسطة، بينما ارتفعت إلى 5.1% في المرحلة الثانوية بحسب تقرير اليونسكو لعام 2023. ويُلخِّص الجدول التالي نسبة التسرُّب من المرحلة الثانوية في عدد من الدول (unesco,2023):

الدولة	نسبة التسرُّب
الولايات المتحدة الأمريكية (2022)	5.3%
جمهورية باكستان (2018)	44%
أفغانستان (2022)	40% من مجموع الأطفال 80% من الإناث محرومات من التعليم بعد سيطرة جماعة طالبان
بوركينا فاسو	63%
فنلندا	0.59%
بريطانيا	6.4%
فينتنام	13%
دول الاتحاد الأوروبي (2022)	12.2%
جمهورية الصين	4.4%

ب: الأثر الاقتصادي للهدر التربوي:

يُساهم ارتفاع نسبة الرسوب والتسرُّب في النظام التعليمي في ارتفاع كلفة الطالب؛ بسبب إعادته للسنة الدراسية أكثر من مرة واحدة؛ أي: بدلًا من أن يقضي التلميذ 12 عامًا دراسيًّا في التعليم سوف يدرس 13 عامًا، وهذا يُكلِّف الكثير من الأموال. ولا شكَّ أن ترك الأطفال ممن هم في سِنِّ المدرسة المقاعد الدراسية له أثر سلبي على هؤلاء الأفراد بشكل خاص، وعلى الاقتصاد القومي بشكل عام، كما أن الهدر التربوي يُضعف من كفاءة الإنفاق على التعليم العام. وقد أشارت العديد من التقارير إلى ارتباط مستوى الدخل بمتغير المستوى الدراسي بشكل إيجابي، فكلَّما زاد مستوى الدرجة التعليمية كانت الأجور التي يتقاضاها الفرد أعلى، والعكس صحيح بشكل عام، إذًا سوف يتأثر الأشخاص الذين لا يُكملون السنوات المدرسية ومَن يعولونهم طيلة سنوات حياتهم من الجانب الاقتصادي؛ بسبب تدنِّي الأجور؛ نظرًا لأن الأشخاص المتسرِّبين من النظام التعليمي غالبًا لا يمكلون المهارات العلمية والمهارية الكافية التي تتطلَّبها الوظائف التي تُوفِّر مزايا وظيفية جيدة، لذلك غالبًا ما يلتحق هؤلاء الأشخاص بالمهن البسيطة، والعكس صحيح (Latif et al, 2015).

كما أن تسرُّب الأطفال من المدارس يضرُّ بالجانب الاقتصادي لكثيرٍ من الدول؛ كون الاستثمار بالعنصر البشري سوف يتأثر وسوف تكون الدول التي لا يتوفر بها عدد كبير من المؤهَّلين علميًّا طاردة للاستثمار الخارجي، كنتيجة لعدم امتلاك الملاءة المالية لكثير من الأفراد الذين لا يمكلون المؤهَّلات التعليمية؛ بسبب عملهم بوظائف بسيطة، وبالتالي سوف يتأثر مستوى استهلاك هؤلاء الأفراد داخل الاقتصاد المحلي، حيث لن يكون بمقدورهم السياحة والذهاب للمطاعم والمقاهي والسفر والاستفادة من خدمات القطاع الخاص، ويُؤثِّر ذلك سلبًا على دورة الاقتصاد الوطني، ويتسبَّب في الركود الاقتصادي(Latif et al, 2015). وأشارت بعض الدراسات أيضًا إلى أن الرسوب والتسرُّب يُساهمان في ارتفاع نسبة الجرائم وتعاطي الممنوعات في أوساط هؤلاء الفئة، وهذا له أيضًا آثار سلبية، سواء على المستوى الاجتماعي أو على الصعيد الاقتصادي، حيث يُساهم في الحاجة لبناء المزيد من السجون، ومراكز الشرطة، وتوظيف الكثير من رجال الأمن، ويُفقد الحكومات والمجتمعات الفرصة من الاستفادة بالمخصَّصات المالية بمشاريع منتجة بدلًا من صرفها على منشآت غير منتجة من السجون التي تسهلك الكثير من الأموال؛ بسبب الحاجة إلى توفير العديد من الحراس والتغذية والطبابة للمساجين(Bäckman, 2017;Rud et al., 2018).

ويرجع السبب في خطورة الهدر التربوي المتمثِّل في الرسوب والذي غالبًا ما يقود إلى التسرُّب أنه يضرُّ بالاقتصاد، سواءً على المستوى الشخصي أو القومي, فقد أشارت الدراسات إلى أن الأشخاص ممن لم يُكملوا تعليمهم الثانوي غالبًا ما يُعانون من صعوبات اقتصادية طيلة حياتهم؛ نظرًا لأنهم يمتلكون مهارات ومعارف محدودة تجعلهم غير مناسبين للوظائف التي تمنح رواتب ومزايا عالية، وتجعل هؤلاء الفئة من الذي لم يُكملوا تعليمهم يعملون بوظائف ضعيفة الأجر، وهذا يضرُّ بالأفراد الذين لم يُكملوا تعليمهم وكذلك بأسرهم طيلة حياتهم. ففي تقرير للمركز الوطني للإحصائيات التعليمية في الولايات المتحدة الأمريكية (2024) أثبت أن التسرُّب من المرحلة الثانوية له آثار اقتصادية سلبية، ففي عام 2017 كان وسيط -وليس متوسط- الدخل السنوي للموظفين بدوام كامل ومن الفئة العُمرية بما بين 25 إلى 34 عامًا ممن لم يُكملوا المرحلة الثانوية 26 ألف دولار سنويًّا، بينما العاملون من نفس التصنيف ممن أكملوا المرحلة الثانوية كان وسيط دخلهم السنوي 32 ألف دولار. وكان هناك ارتفاع في الدخل السنوي كلَّما ارتفع المؤهَّل الدراسي أيضًا، حيث بلغ وسيط رواتب الموظفين بدوام كامل من الفئة العُمرية ما بين سِن 25 إلى 34 سنة ممن لديهم مؤهَّل الدبلوم المشارك 39 ألف دولار، بينما كان الدخل السنوي للأشخاص بنفس المواصفات باستثناء حصولهم على درجة البكالوريس أو أعلى أكثر من 55 ألف دولار أمريكي، مما يُشير إلى ارتفاع مستوى الدخل بارتفاع مستوى التعليم. كما يتأثر الاقتصاد الوطني بالتسرُّب أيضًا؛ كون أن كثيرًا من الدول تعتمد على الضرائب وخاصة ضرائب الدخل في تمويل مشاريعها،

لذلك فإن ازدياد نسبة التسرُّب تتسبَّب في انخفاض الدخل للأفراد، وبذلك سوف يدفعون ضرائب دخل قليلة؛ مما يُعيق الحكومات في تمويل المشاريع التنموية، ويُعرِّضها لخطر الإفلاس، وهذا أمر يُضعف الدول، وقد حدثت نماذج معاصرة لذلك. كما أن انخفاض مستوى تعليم السكان يُصنَّف أنه من المواضيع الطاردة للاستثمارات الأجنبية التي دائمًا ما ترغب في وجود العناصر المؤهَّلة علميًّا؛ مما يزيد من الصعوبات الاقتصادية على كثير من الدول، لذلك نلاحظ أن الدول التي يزيد بها نسب التسرُّب مثل الدول الناطقة باللغة الفرنسية في جنوب الصحراء الكبرى تكثر بها المشكلات الاقتصادية، ولذلك من الهام تقليل الهدر التربوي المتعلِّق بالرسوب والتسرُّب في الأنظمة التعليمية في الدول العربية بشكل عام، وفي المملكة العربية السعودية بشكل خاص.

ثانياً: الذكاء الاصطناعي أ: تطور الذكاء الاصطناعي:

بدأت رحلة الذكاء الاصطناعي في منتصف القرن الميلادي الماضي، ويُعتبر الدكتور البريطاني وعالم الرياضيات آلان ماتيسون تورنغ هو مِن مؤسِّسي علم الذكاء الاصطناعي في الخمسينيات من القرن الماضي، وبالرغم من الميول الشاذة للدكتور البريطاني والتي أدَّت إلى محاكمته وإدانته إلا إنه ساهم في تأسيس مفوم الذكاء الاصطناعي، وقد اقترح البريطاني اختبار تورينج الشهير كمقياس لذكاء الآلة. وقد شهدت هذه الحقبة -التي يُشار إليها غالبًا باسم "ولادة الذكاء الاصطناعي"- وضع مفاهيم أساسية متعلِّقة بهذا العلم مثل: التفكير الرمزي ونماذج الشبكات العصبية المبكرة. ومع ذلك، فقد كان التقدُّم بطيئًا؛ بسبب القيود المفروضة على القدرة الحاسوبية وتوافر البيانات، وكانت الأسئلة دائمًا تدور حول أخلاقيات الذكاء الاصطناعي وتأثيرها على البشر. وقد شهد هذا المجال نهضة جديدة في العقود الأخيرة، حيث تميَّزت بمعالم مهمَّة مثل انتصار ديب بلو الحاسوب المطوَّر من شركة آي بي إم على غاري كاسباروف في لعبة الشطرنج في عام 1997م، يُذكر أن الروسي غاري كاسباروف هو بطل العالم في الشنطرج في تلك المرحلة، واستمرَّت مسيرة تطوير خوارزميات التعلُّم العميق، لا سيما مع إدخال الشبكات العصبية التلافيفية في مهام تعرُّف الصور. وقد أدَّت الاختراقات في الأجهزة –مثل: وحدات معالجة الرسومات- إلى تسريع تدريب الشبكات العصبية، مما أدَّى إلى تقدُّم سريع في تطبيقات الذكاء الاصطناعي المختلفة، بما في ذلك معالجة اللغة الطبيعية، والروبوتات، والمركبات المستقلة. وقد أدَّى ظهور شركات مثل جوجل، وفيسبوك، وشات جي بي تي وجول جيرماي إلى تعزيز البحث والتطوير في مجال الذكاء الاصطناعي، ودفعه إلى طليعة الإبداع التكنولوجي (Kaul et al., 2020; Toosi et al., 2021). كما اهتمَّت المملكة العربية السعودية بموضوع الذكاء الاصطناعي بشكل كبير، وقد أُنشِئت الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي التي تُختصر باسم (سدايا) وذلك بموجب أمر ملكي صدر في عام 2019م، وترتبط الهيئة مباشرة برئيس مجلس الوزراء (سدايا, 2024).

). وقد حصلت السعودية على المركز الأوّل عالميًّا في مؤشِّر الإستراتيجية الحكومية للذكاء الاصطناعي في عام 2023، والذي تمنحه تورتويس أنتليجينس (وكالة الأنباء السعودية, 2023).

ب: أنواع الذكاء الاصطناعي:

بحسب الخبراء في مجال الذكاء الاصطناعي يُوجد ثلاثة أنواع للذكاء الاصطناعي، وهي: الذكاء الاصطناعي المحدود، والذكاء الاصطناعي العام، والذكاء الاصطناعي الفائق. أما الذكاء الاصطناعي المحدود ويُطلق عليه أيضًا الذكاء الاصطناعي الضعيف، فهو مجموعة من الأنظمة المتخصِّصة التي يمكنها التعامل مع عدد محدود من المهام مثل تطبيقات سيري أو ترجمة جوجل أو الربورتات. والنوع الثاني من الذكاء الاصطناعي هو الذكاء الاصطناعي العام، وهي آلية يمكنها تنفيذ مهام بشرية وفكرية وبدنية وعاطفية، وهي غير موجودة في الوقت الحالي. أما النوع الثالث من أنواع الذكاء الاصطناعي فهو الذكاء الاصطناعي الفائق، وهي عبارة عن آلات مزوَّدة بقدرات إدراكية تفوق الذكاء البشري، وهي غير موجودة على أرض الواقع حتى اللحظة بحسب كتاب صادر عن مكتب الذكاء الاصطناعي في دولة الإمارات العربية المتحدة (دليل الذكاء الاصطناعي, 2020).

ج: الذكاء الاصطناعي والتحصيل العلمي:

يُعتبر ضعف التحصيل الدراسي من أبرز أسباب الرسوب والتسرُّب من المدرسة، ومن أهم السبُل لتحسين التحصيل الدراسي للطلاب بما فيهم الطلاب من ذوي الإعاقة استخدام تطبيقات التعليم المزوَّدة بالذكاء الصناعي. وتُساهم تقنيات الذكاء الاصطناعي بلعب دور إيجابي في التعليم, فقد أشارت الدراسات إلى أن هناك علاقة إيجابية بين استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي وتحسُّن التحصيل العلمي للطلاب. وتشهد السنوات الحالية توسُّعًا غير مسبوق في تطبيقات التعليم من خلال تطبيقات الذكاء الاصطناعي، وهناك مميزات لتطبيقات الذكاء الاصطناعي في التعليم ومنها: مراعاة الفروق الفردية: حيث تُساهم تقنيات الذكاء الاصطناعي في تحليل بيانات أداء الطلاب وتفاعلاتهم، وتُساهم في وضع خطط تعليمية لكل طالب؛ كون كل طالب يتعلَّم بطريقة مختلفة. وتتميَّز أيضًا تطبيقات الذكاء الاصطناعي المخصَّصة للتعليم بأنها تُوفِّر التغذية الراجعة بشكل مباشر للمتعلِّم، وهذا أمر محفِّز للطلاب. كما تُساهم تطبيقات الذكاء الاصطناعي المعلِّمين في اكتشاف أنماط تعلُّم الطلاب واتخاذ قرارات علاجية لهم؛ بسبب أن لتلك التطبيقات قدرة هائلة على تحليل المعلومات؛ مما يقود لتحسين تحصيل الطلاب. ويمكن لتطبيقات الذكاء الاصطناعي توفير خيارات متنوِّعة للتلاميذ من الموارد التعليمية، مثل الدروس المتحركة، والاختبارات التفاعلية، والألعاب التعليمية، وهذا يجعل عملية التعلُّم أكثر تنوُّعًا وتشويقًا، مما يُساعد في جذب انتباه الطلاب وتعزيز استيعابهم للمفاهيم. يُذكر أن هناك الكثير من تطبيقات الذكاء الاصطناعي التي أثبتت فاعليتها للتلاميذ الذين هم في سِنِّ المدرسة،

سواء كانت تطبيقات لتعلُّم اللغات مثل دولنجو وبركاتيكا أو تطبيقات ذكية للمساعدة في المهام والواجبات المنزلية مثل تطبيق خان ميجو، وهو التطبيق الذكي المطوَّر من مؤسَّسة خان أكاديمي المعروفة في مساعدة الطلاب حول العالم للمساهمة في تحسين التحصيل الدراسي، كما أن تطبيق سقراطك المزوَّد من جوجل يُساهم في مساعدة الطلاب على تحسين التحصيل العلمي، بالإضافة إلى تطبيقات الذكاء الاصطناعي التوليدي مثل: شات جي بي تي الذي يُساهم في تطوير التعليم من خلال توليد الأفكار وتصحيح النصوص وإعادة صياغتها؛ مما ينعكس إيجابيًّا على مهارات الطلاب وقدراتهم الإبداعية (Zhai et al., 2021;Hopcan et al., 2023;Ta-hiru, 2021;Marino et al., 2023).

ثالثا: الدراسات السابقة

أجرى لطيف وهاميون (Latif, & Hammayun, 2015) دراسة هدفت إلى اكتشاف الآثار الاقتصادية لتسرُّب الطلاب في جمهورية باكستان. وقد اعتمد الباحث على المنهج الوصفي، كما استعرضت الدراسة أسباب الهدر التربوي في باكستان التي وصلت نسبة التسرُّب فيها لأكثر من 50% في بعض السنوات من الطلاب والطالبات الذين لا يكملون المرحلة الثانوية، وترجع معظم الأسباب التي وجدتها الدراسة إلى مشكلات تتعلَّق بجودة التعليم والفقر والثقافة المجتمعية، حيث يعيش نسبة كبيرة من الطلاب في ظروف اقتصادية صعبة، يصعب معها التركيز على الدراسة، أيضًا ضعف المتابعة الوالدية والنظام التعليمي يُساهم في تفاقم مشكلة التسرُّب، كما أن زواج الصغيرات يقود إلى ارتفاع نسبة التسرُّب وسط الفتيات، حيث يحول تزويج البنات في الصغر دون إكمالهن للمرحلة الثانوية. وقد توصَّلت الدراسة إلى أن ارتفاع نسبة عدم إكمال التعليم الأساسي في باكستان ساهم في خسارة اقتصادية كبيرة تُقدَّر بأكثر من 200 مليار دولار أمريكي، ويُضيف الباحث أنه بسبب عدم إكمال التعليم لنسبة كبيرة من الشعب الباكستاني فإنهم سوف يجدون صعوبة في الحصول على وظائف بأجور عالية، وسوف يتمُّ توظيفهم برواتب دون المستوى المأمول، لذلك سوف لن تكون ضرائب الدخل كبيرة ومؤثرة، وذلك سوف يؤثِّر على إيرادات الحكومة، مما يُضعف قدراتها على الاستمثار في تطوير البلاد، كما أن عدم توفُّر الكثير من الكوادر المتعلِّمة بشكل جيد سوف يكون عاملًا طاردًا للاستثمار الأجنبي الذي يبحث عن موارد بشرية متعلِّمة ومبدعة، وهذا لن يكون إذا استمرَّت نسب التسرُّب من النظام التعليمي في الجمهورية الباكستانية على حالها من الارتفاع.
أجرى أبوتزاي وآخرون (Abotsi et al., 2018) دراسة بعنوان: "قضايا التسرُّب وانعكاساتها الاقتصادية: أدلة من المجتمعات الريفية في غانا". وقد اعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج الوصفي الكمي، واستخدم الاستبانة لجمع المعلومات، وقد قام بتوزيع الاستبانة بطريقة عشوائية في خمسة مجتمعات ريفية في غانا، وقد شارك في الدراسة 46 أسرة.

ووجدت الدراسة أن نسبة التسرُّب من المرحلة الثانوية وصلت إلى 93% في تلك المجتمعات الريفية، وقد كشفت النتائج عن عددٍ من الأسباب التي قادت إلى ترك المدرسة، أبرزها: الفقر، والزواج المبكر، وضعف التحصيل العلمي للوالدين، وبُعد المدرسة عن المنزل، والعقاب الجسدي في المدارس. كما وجدت الدراسة أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التسرُّب من المدرسة وتدنِّي الحالة الاقتصادية لأسر الأشخاص المتسرِّبين.

قام شاركر وآخرون (Sarker et al., 2019) بدراسة بعنوان: "الأثر الاقتصادي للتسرُّب من المدارس في بنغلاديش". وقد اعتمدت الدراسة على منهجية مراجعة الأدبيات لدراسة أسباب وأثر التسرُّب من المدارس على الاقتصاد والمجتمع في دولة بنغلاديش. وتُشير الورقة البحثية إلى أن نسبة التسرُّب في هذه الدولة وصل إلى 32 %، وقد أشارت الدراسة إلى أن نسبة 40% من أسباب التسرُّب في بنغلاديش ترجع لسبب تفشِّي الفقر في البلاد، بينما 37% من الأسباب ترجع إلى عدم حبِّ الأطفال للمدرسة، كما أشارت الدراسة إلى أن من أسباب التسرُّب من المدرسة للإناث هو الزواج المبكر، حيث كانت 50% من المتسرِّبات قُمن بالزواج قبل التخرُّج من المرحلة الثانوية. وقامت الدراسة باستعراض إحصائيات وأرقام عن أهمية الاستثمار في رأس المال البشري، مؤكِّدة أن هناك علاقة بين الاستثمار في التعليم وتحسُّن الناتج المحلِّي، وقد قدَّمت الدراسة عددًا من المقترحات؛ للتقليل من الهدر التربوي وضرره على الاقتصاد والمجتمع.

أجرى الفايز والسدحان (2021) دراسة بعنوان: "تحسين كفاءة الإنفاق من خلال دمج المدارس الحكومية قليلة العدد". وهدفت الدراسة إلى مراجعة أفضل الممارسات العالمية في دمج المدارس بالمناطق ذات الكثافات السكانية المنخفضة، كما هدفت الدراسة إلى تقديم مقترحات لرفع كفاءة المدارس منخفضة العدد في المملكة العربية السعودية. وقد استخدمت الدراسة المنهج النوعي التحليلي، وقام الباحثان بتحليل الوثائق ومراجعة تجارب الدول في دمج المدارس قليلة العدد، وكما قام الباحثان بمقابلة 20 خبيرًا. وقد درس الباحثان تجارب إحدى عشرة دولة في التعامل مع المدارس قليلة العدد، منها: الولايات المتحدة، والنرويج، وفلندا، وكندا، والصين. ومن أبرز النتائج التي كشفتها الدراسة عند مراجعة تجارب الدول في محاولة التقليل من كلفة الطالب في المناطق قليلة السكان النقاط التالية: دمج المدارس قليلة العدد، ودمج الصفوف المقاربة داخل المدرسة الواحدة، وإنشاء المدارس الشبكية وهي عبارة عن تعيين مدرسة رئيسة واحدة تتولَّى إدارة عدة مدارس صغيرة مجاورة داخل المقاطعة التعليمية نفسها؛ مما يسمح بمشاركة الموارد البشرية والمادية في أكثر من موقع، أيضًا من الممارسات الشائعة التي وجدتها الدراسة هي دمج المقاطعات التعليمية؛ بهدف تقليل الإنفاق والتقليل من النفقات التشغيلية. كما قدَّمت الدراسة مقترحًا لمعالجة المدارس قليلة العدد في السعودية.

قام شياو وآخرون (Shiao et al., 2023) بدراسة بعنوان: "تقليل معدَّل التسرُّب من خلال نموذج التعلُّم العميق للتعليم المستدام: تتبُّع طويل المدى لنتائج التعلُّم لفوج المرحلة الجامعية من 2018 إلى 2021. وقد هدفت الدراسة إلى معرفة أثر التعلُّم العميق -وهو فرع من فروع الذكاء الاصطناعي- على معدَّل التسرُّب للطلاب حديثي الالتحاق بإحدى الجامعات في تايوان، وقد استخدمت هذه الدراسة نموذج التنبُّؤ بمخاطر التسرُّب؛ لتحسين فعالية تعلُّم الطلاب، حيث طبَّقت هذه الدراسة هذا النموذج للتنبُّؤ بمخاطر التسرُّب على 2205 طلاب جديدين مسجَّلين في فصل الخريف لعام 2018، وبعد التتبُّع والتوجيه المناسب، انخفض خطر التسرُّب لدى الطلاب المعرَّضين للخطر بنسبة كبيرة؛ مما يدلُّ على فاعلية هذه التقنية من تقنيات الذكاء الاصطناعي في تقليل التسرُّب، وقد وجدت الدراسة أن الطلاب الذكور تأثَّروا بشكل إيجابي أكبر من الإناث من خلال تقنية التعلُّم العميق، كما أن تقنيات التعلُّم العميق كانت أكثر فائدة للطلاب من خلفيات اقتصادية أقل. وقد وجدت الدراسة أن الدفعة التي استفادت من توفُّر تقنيات التعلُّم العميق كانت نسبة الرسوب والتعثُّر لديهم أقلَّ مقارنة بالدفعات السابقة؛ مما يدلُّ على فاعلية تقنيات الذكاء الاصطناعي في تحسين التعلُّم وتقليل الهدر التربوي.

أجرى شنغ وآخرون (Zheng et al., 2023) دراسة بعنوان: "فعالية الذكاء الاصطناعي في التحصيل الدراسي وإدراك التعلُّم: التحليل التلوي". وقد أجرت هذه الدراسة تحليلًا تلويًّا شاملًا لآثار الذكاء الاصطناعي على التحصيل التعليمي وإدراك التعلُّم. وقام الباحثون بعمل منهجية التحليل التلوي وذلك بتجميع 24 مقالة علمية منشورة بإجمالي 2908 مشاركين ما بين عامي 2001 و 2020. وكشفت نتائج الدراسة أن الذكاء الاصطناعي كان له حجم تأثير كبير على التحصيل التعليمي وحجم تأثير صغير على إدراك التعلُّم. وقد تمَّ تحليل أحجام التأثير لـ 13 متغيرًا وسيطًا، بما في ذلك: مستويات العيِّنة، وحجم العيِّنة، ومجالات التعلُّم، وطرق التعلُّم، وتصميم البحث، وإعدادات البحث، ومدة التدخُّل، وأنواع التنظيم للعلاج، ودور الذكاء الاصطناعي، ومجالات تطبيق الذكاء الاصطناعي، وبرمجيات الذكاء الاصطناعي، وأجهزة الذكاء الاصطناعي، وتقنيات الذكاء الاصطناعي. وقد وجدت الدراسة أن حجم العيِّنة، ومستوى العيِّنة، ومجالات التعلُّم، وأنواع التنظيم، وأدوار الذكاء الاصطناعي، والأجهزة ساهمت بشكل كبير في تحسين فعالية الذكاء الاصطناعي.

قام الباحثان (Di& gone, 2024) بدراسة بعنوان: "نهج قائم على الذكاء الاصطناعي لإنشاء جرد مكاني يتعلَّق بالسلامة في السمات المعمارية للمباني المدرسية". وقد قام الباحثان بتطوير طريقة مدعومة بالذكاء الاصطناعي لإنشاء قوائم جرد تفصيلية للميزات المعمارية المتعلِّقة بالسلامة في المباني المدرسية من بيانات المسح بالليزر.

وقد تمَّ استخدام نموذج الكاميرا الافتراضية لمحاذاة مجموعات البيانات المختلفة ونموذج التجزئة؛ لتحديد الكائنات الموجودة في بيانات السحابة النقطية. وتتميَّز الطريقة المستخدمة بهذه الدراسة بإمكانية تمكين مسؤولي المدارس من إنشاء قوائم جرد شاملة لميزات السلامة. ويعتقد الباحثان أن فهم المعلومات المكانية للميزات المعمارية المتعلِّقة بالسلامة داخل مبنى المدرسة أمرٌ بالغ الأهمية للاستجابات الفعَّالة لحالات العنف الطلابي مثل التنمر و الاستجابة لحالات الطوارئ، مثل: حالات الحريق، وكذلك حالات إطلاق النار التي تكثُر في المدارس الأمريكية بشكل عام.

أجرى السيد (2024) دراسة بعنوان: "الذكاء الصناعي ومستقبل التعليم"، وقد هدفت هذه الدراسة الوصفية إلى تقديم معلومات تحليلية عن أهمية الذكاء الاصطناعي والأدوار التي يقوم بها في مجال التعليم. ويعتقد الباحث أن الذكاء الصناعي يمثِّل تحوُّلًا رئيسًا في مستقبل البشر، وسوف يُغيِّر الكثير من المفاهيم، فهناك نماذج من الذكاء الصناعي ساهمت بالفعل في تغيير الواقع في كثير من المنظمات الخدمية والصناعية مثل: الربوتات الذكية، والمركبات ذاتية القيادة، وغيرها من قدرة الذكاء الصناعي على توقُّع السيناريوهات المحتملة والأزمات المستقبلية، ويعتقد الباحث أن الذكاء الصناعي لديه القدرة على تحويل الفصول الدراسية التقليدية إلى فصول ذكية، تقدِّم المحتوى العلمي مع مراعاة الفروق الفردية بين المتعلِّمين، سواء من خلال تفريد التعليم أو تغيير وسائل التعليم والتواصل، ويُضيف الباحث أن التعليم بمساعدة الذكاء الصناعي يكون أكثر فاعلية وإنصافًا، وهناك العديد من تطبيقات الذكاء الاصطناعي المفيدة في هذا الشأن: فهناك تطبيقات الواقع المعزز، وتطبيقات الواقع الافتراضي، ومن تطبيقات الذكاء الاصطناعي: ربوبوتات الدردشة، والنظم الخبيرة، ونظم التعلُّم الذكي. ويقدِّم البحث عدة استخدامات أو مجالات للذكاء الاصطناعي في التعليم، فالمجال الأول: هو استخدام الذكاء الاصطناعي كمادة تعليمية، ويُقصد بها أن تكون علوم الذكاء الاصطناعي في حدِّ ذاتها مقرَّرًا يقوم الطلاب بتعلُّمها. المجال الثاني: هو استخدام الذكاء الاصطناعي كوسيلة تعليم وتعلُّم، حيث يستفيد المعلِّم من توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي كوسيلة تعليمية، كاستخدام أنظمة خبيرة من جانب التلاميذ لحلِّ المشكلات والتدريب. المجال الثالث: استخدام الذكاء الاصطناعي في الإدارة التعليمية، وتساعد تطبيقات الذكاء الاصطناعي مديري المدارس والإداريين في إنجاز الكثير من المهام الإدارية، خاصة استخدام نُظُم خبيرة فعَّالة تُساهم في اتخاذ القرارات الإدارية المعقَّدة، وتصميم الجداول الدراسية، واتخاذ قرارات بشأن الطلاب، وكذلك استخدامها في تشخيص الواقع المدرسي. المجال الرابع: استخدام الذكاء الاصطناعي لأغراض التقويم، ويتمُّ الاستفادة من الذكاء في إعداد الاختبارات بشكل موضوعي، والمساعدة في تصحيح الاختبارات، ويمكن لتطبيقات الذكاء الاصطناعي أن تُراعي الفروق الفردية بين الطلاب في طرُق تصميم الاختبارات، بعكس طرُق الاختبارات التقليدية.

المجال الخامس: دعم الطلاب ذوي الإعاقة بالذكاء الاصطناعي، حيث تُساهم تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مساعدة التلاميذ ممن لديهم إعاقات بصرية وسمعية في إتقان التعلُّم بواسطة تقنيات الواقع المعزز والافتراضي، كما أن الروبوتات الذكية تعلِّم الطلاب الذين يُواجهون مشكلات صحية أو جسدية. وتُفصِّل الدراسة في طرُق مساهمة الذكاء الاصطناعي في التعليم، ويقترح الباحث أن يتمَّ الاعتماد بشكل أكبر على الذكاء الاصطناعي في المدارس؛ كونها قادرة على الاستجابة للمتغيرات المتسارعة في عالم اليوم.

التعليق على الأدبيات السابقة:

استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في تعميق المفاهيم في موضوعات الرسوب والتسرُّب أو ما يُسمَّى بالهدر التربوي، كما استفادت الدراسة في معرفة أسباب وآثار الهدر التربوي في عدد من دول العالم، خاصة الآثار الاقتصادية، وهي التي تهتمُّ بها الدراسة الحالية، وكما استفادت هذه الورقة العلمية من الأدبيات السابقة في تعميق المعرفة في موضوع الذكاء الاصطناعي بشكل عام وفوائد تطبيقات الذكاء الاصطناعي في التعليم بشكل خاص، وقد ساهمت الدراسات السابقة أيضًا في صياغة سؤال الدراسة واختيار المنهجية. وتميَّزت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة بأنها دراسة نوعية، وهي الدراسة العربية الأولى -حسب علم الباحثين- عن الذكاء الاصطناعي والتي تستخدم منهجية البحث النوعية، كما أن موضوع الدراسة جديد من نوعه، حيث لا يُوجد دراسة منشورة –حسب علم الباحثين– عن دور الذكاء الاصطناعي في الحدِّ من الهدر التربوي.

عينة الدراسة والمنهجية:

تمَّ اختيار عيِّنة الدراسة بطريقة العيِّنة القصدية، وقد تكوَّنت عيِّنة الدراسة من 25 طالبًا وطالبة من طلاب الدراسات العليا في إحدى الكليات في السعودية، وبعد أخذ موافقة عيِّنة الدراسة قام الباحث الأوَّل بإجراء مقابلات مع عيِّنة الدراسة عن طريق برنامج زووم في عام 2024م، وقد تمَّ تسجيل المقابلات؛ بقصد التأكُّد من صحة المعلومات، وتمَّ تحويل المقابلات الصوتية إلى نصوص مكتوبة، وكما تمَّ استخدام مراجعة الأقران؛ للتأكيد على مصداقية وثبات المعلومات النوعية والتي هي دائمًا محل للجدل. وقد استخدمت الدراسة المنهج النوعي لمناسبته أهداف البحث، والبحث النوعي يساعد في فهم العديد من الموضوعات بصورة أكثر عمقًا من خلال أدوات جمع المعلومات النوعية ومن ضمنها المقابلات، وقد اعتمدت الدراسة على منهجية دراسة الظواهر في البحث النوعي كمنهجية بحثية لهذا البحث، وتهتمُّ منهجية دراسة الظاهرة كمنهجية بحثية نوعية بتسليط الضوء على الأفكار بشأن الظاهرة المدروسة بعيدًا عن الاهتمام بتعميم النتائج (الرشيدي, 2018). وقد اعتمدت الدراسة على منهجية تحليل المعلومات المقترحة من (Bingham, 2023) والمكوَّنة من خمس مراحل: ففي المرحلة الأولى: تمَّ تنظيم بيانات المقابلات وتكوين الترميز للموضوعات المشتركة.

وفي المرحلة الثانية: تمَّت عملية فرز البيانات. وفي المرحلة الثالثة: تمَّت عملية فهم البيانات، أمَّا في المرحلة الرابعة: فيتمُّ تفسير البيانات والتي تمَّ بها تحديد الأنماط والموضوعات. وفي المرحلة الخامسة والأخيرة: تمَّ شرح البيانات.

نتائج الدراسة

يُعدّ الرسوب والتسرب المدرسي من أكبر صور الهدر التربوي في الأنظمة التعليمية، ويقصد بالهدر التربوي في هذا البحث إعادة دراسة مقرر من المقررات لأكثر من مرة واحدة، أو إعادة السنة الدراسية لمرة واحدة أو أكثر في مراحل الدراسة الأساسية قبل الجامعية، كما يشمل مفهوم الهدر التربوي التسرب الدراسي وترك المقاعد الدراسية. وقد أشارت نتائج الدراسة بصورة عامة إلى أن المشاركين لديهم اتجاهات إيجابية نحو الذكاء الاصطناعي بصورة كبيرة، وثقة في قدرته على علاج الكثير من الأسباب المؤدية إلى الرسوب أو التسرب من المدرسة. وقد رُتبت النتائج على حسب الأنماط أو ما يسمى بالثيمات.

النمط الأول: الهدر التربوي وكفاءة الإنفاق ويشمل موضوعي:

- الهدر التربوي وآثاره الاقتصادية
- كفاءة الإنفاق:

1.1: الهدر التربوي وآثاره الاقتصادية

اتفق المشاركون على أن للرسوب والانقطاع عن المدرسة آثارًا اقتصادية كبيرة على الفرد وعلى المجتمع، وأجمع المشاركون على أن انخفاض التحصيل الدراسي هو من أهم أسباب الانقطاع عن الدراسة والرسوب في المدارس السعودية. وأشارت نتائج الدراسة إلى أن المشاركين يعتقدون أن هناك أسبابًا عديدة للرسوب والانقطاع عن الدراسة أو ما يُسمى بالتسرُّب، لكن لم يكن هناك إجماع على سببٍ واحد فقط، فغالبيتهم عزوا الرسوب والتسرُّب إلى عوامل متعلِّقة بالأسرة مثل عدم إيمان الأسرة بالتعليم أو ضعف الرقابة ومتابعة التحصيل العلمي للطلاب؛ بسبب مرض الوالدين أو التفكُّك الأسري نتيجة الطلاق، وأضاف المشاركون أنه نتيجة لضعف الرقابة الأسرية فإن الأطفال معرَّضون لمصاحبة أقران ورُفقاء السوء الذين غالبًا ما يحولون دون التفوُّق التعليمي، بل إن تأثيرهم قد يُوقع الكثير في الفشل في التعليم. كما قال بعض المشاركين مثل المشارك رقم (4): إن السبب الرئيس للرسوب والتسرُّب هو النظام التعليمي، فهناك تكدُّس في الفصول، وعدم تأهيل جيد للمعلِّمين، والمدارس لا تؤدِّي دورها الرئيس بشكل جيد، فالأطفال لا يتعلَّمون بالشكل المطلوب في المدارس الحكومية.

كـما علَّـق المشـارك رقـم (9): أن كثـيرًا مـن الأطفـال لديهـم إعاقـات خفيـة تُعيقهـم عـن التعلُّـم بشـكل طبيعـي، لذلـك هـم يحتاجـون لنـوعٍ مـن التعليـم والمعاملـة الخاصـة، وهـذا لا يحـدث في كثـير مـن المـدارس؛ مـما يقـود إلى التعـثُّر في الدراسـة. واتفـق المشـاركون جميعهـم عـلى أن التسرُّب مـن النظـام التعليمـي لـه أثـر اقتصـادي سـلبي عـلى الفـرد والمجتمـع، وأضـاف المشـارك رقـم (11): غالبًـا مـا تصـدر المشـاكل والجرائـم مـن أشـخاص يفتقـدون للتعليـم، فنـادرًا مـا نسـمع عـن جريمـة منظَّمـة يقودهـا شـخص متخـرج مـن الجامعـة، لكـن دائمًـا مـا تكـون التنظيـمات الإجراميـة التـي تقـوم بالسرقـات وتوزيـع المـواد الممنوعـة هـم مـن الفئـة غـير المتعلِّمـة بشـكل جيـد، مـما ينتهـي بنسـبة كبـيرة منهـم خلـف القضبـان، ولا شـكَّ أن وجـود هـؤلاء الأشـخاص في السـجون لـن يحـلَّ المشـكلة بـل يُـؤدِّي إلى تفاقمهـا مـن الناحيـة الاقتصاديـة، حيـث يخسـر المجتمـع العديـد مـن الموارد البشريـة في سِـنِّ الإنتـاج؛ نتيجـة بقائهـا في السـجون، أيضًـا يتطلَّـب السـجين توفـير رعايـة أمنيـة وصحيـة وتغذيـة، وهـذا أمـر مكلِّـف اقتصاديًـا؛ كـون أن السـجون تموَّل مـن قِبَـل مصـادر تمويـل حكوميـة. وأكَّـد بعـض المشـاركين أنـه غالبًـا مـا يقـوم الأشـخاص ممـن لم يُكملـوا تعليمهـم بالالتحـاق بوظائـف ضعيفـة في الرواتـب؛ مـما يُعرِّضهـم للعيـش في مسـتوى دون خـط الفقـر.

1.2 -كفاءة الإنفاق:

أيضًـا اتفـق غالبيـة المشـاركين -باسـتثناء اثنـين منهـم- عـلى أن تكلفـة التعليـم عاليـة الثمـن في السـعودية، وتحتـاج إلى وضـع خطـة للتأكُّـد مـن كفـاءة الإنفـاق. ومـن الطـرُق المقترحـة التـي عـبَّر عنهـا المشـاركون: ضرورة تنويـع مصـادر التمويـل، وعـدم الاعتـماد عـلى التمويـل الحكومـي كمصـدر وحيـد للتمويـل. وقـد اقـترح المشـاركون أفـكارًا عديـدة لتنويـع مصـادر تمويـل التعليـم العـام، منهـا: تفعيـل المـدارس المنتجـة، وبنـاء الأوقـاف، وبنـاء الـشراكات مـع القطـاع غـير الربحـي مثـل: الجمعيـات الخيريـة، وإقامـة دعـوات لرجـال الأعـمال للمسـاهمة في تبنِّـي عـدد مـن المبـادرات التـي تمـوِّل المدرسـة، وتجعلهـا غـير معتمـدة كليًّـا عـلى الأمـوال الحكوميـة. كـما أشـارت النتائـج إلى أن هنـاك ثقـة كبـيرة مـن المشـاركين في قـدرة تقنيـات الـذكاء الاصطناعـي في معالجـة عـدد كبـير مـن أسـباب ضعـف التحصيـل الـدراسي، والـذي هـو مـن أبـرز مسـبِّبات التعـثُّر الـدراسي المـؤدِّي للرسـوب، والـذي في كثـير مـن الأحيـان يُـؤدِّي للتسرُّب، ويُسـبِّب هـدرًا للطاقـات والمـوارد. وقـد اعـترف المشـاركون بشـكل عـام أن تكـدُّس الطـلاب في الفصـول يُعـدُّ مـن أسـباب ضعـف التحصيـل الـذي يقـود إلى التعـثُّر الـدراسي لكثـير مـن الأطفـال، خاصـة وأن لـكل طفـل أسـاليبه في التعلُّـم، وفي ظـلِّ ارتفـاع كلفـة التعلُّـم، وخاصـة أن معظـم ميزانيـة وزارة التعليـم تذهـب لأجـور المعلِّمـين، فإنـه مـن غـير الـوارد تقليـل عـدد الطـلاب أمـام كل معلِّـم في الفـترة القليلـة القادمـة في المـدارس الحكوميـة، لذلـك فـإن الحـل المناسـب والاقتصـادي هـو الاعتـماد عـلى تطبيقـات وبرامـج الـذكاء الاصطناعـي التـي أثبتـت خـلال السـنوات الماضيـة قدرتهـا عـلى مُراعـاة الفـروق الفرديـة، ومعالجـة مشـاكل كثـيرة، بمـا فيهـا انخفـاض التحصيـل العلمـي بأقـل تكلفـة ممكنـة وبجـودة جيـدة، وهـذا مـا يحقِّـق كفـاءة الإنفـاق في المـدارس.

النمط الثاني: دور الذكاء الاصطناعي في معالجة أسباب الهدر التربوي المتعلقة بالمجالات التعليمية، وتشمل دور تطبيق الذكاء الاصطناعي في:

- مراعاة الفروق الفردية بين المتعلمين.
- تيسير المناهج والمحتويات الدراسية.
- التعامل مع التحديات التعليمية لدى المتعلمين من ذوي الإعاقة.
- معالجة الفاقد التعليمي.
- الوسائل التعليمية.
- تشخيص الواقع والتخطيط للمستقبل.

2.1 -مراعاة الفروق الفردية

اتفق المشاركون على أن الذكاء الاصطناعي يساعد على حل كثير من الموضوعات المتعلقة بضعف التحصيل الدراسي، الذي يُعدّ السبب الرئيس في إعادة المرحلة الدراسية أكثر من مرة، أو ربما يقود عددًا من التلاميذ إلى ترك الدراسة على الإطلاق. وأكد ثمانية من المشاركين أن تطبيقات الذكاء الاصطناعي لديها القدرة على مراعاة الفروق الفردية بين الطلاب، وتعطي لكل طالب خطة دراسية وتدريبات تراعي مستواه الحالي، وتحاول تطويره ونقله إلى مستوى أعلى؛ مما يسهم في تحسين التحصيل العلمي للطلاب، ويقلل نسب الرسوب والتسرب. واتفق المشاركون على أن المعلم يصعب عليه مراعاة الفروق الفردية بين المتعلمين بصورة فعالة، نظرًا إلى محدودية الوقت والجهد وكثرة الطلاب في الحجرات الدراسية، وفي ظل حرص وزارات التعليم في الدول العربية على أهمية تقليل النفقات التشغيلية خاصة تلك المتعلقة بتعويضات المعلمين التي تستهلك أغلب المخصصات المالية لوزارات التعليم، فمن غير المرجح في المدى القريب والمتوسط تقليل حجم الفصول وتقليل عدد الطلاب أمام كل معلم لمحاولة ترشيد النفقات بل العكس لذلك تأتي تطبيقات الذكاء الاصطناعي التعليمية بوصفها بديلًا للمعلمين بصورة كبيرة، وقد بدأت التطبيقات التي تستخدم الذكاء الاصطناعي تأخذ مكانها في المنظمات التعليمية، وأصبح المعلم الذكي هو خيار جيد للطلاب الذين يعانون من تحديات في التعليم التقليدي أو من لديهم قدرات فوق متوسط الطلاب، ومن شأن الذكاء الاصطناعي مراعاة الفروق الفردية جميعها بين المتعلمين وبالسرعة التي يرغب بها المتعلم، لذلك من المقترحات أن تُصمم وزارة التعليم تطبيقات ذكاء اصطناعي؛ لتدريس الطلاب في المملكة وهو ما سيوفر كثيرًا من النفقات على العوائل التي عادة ما تضطر لإحضار معلم خصوصي مكلف ماليًا بعدّه حلًا لتعويض النقص في التحصيل العلمي لأبنائهم؛ نتيجة عدم استيعابهم للدروس جيدًا، لذلك يعتقد المشاركون أن تطبيقات الذكاء الاصطناعي ستوفر كثيرًا من الأموال في حال اعتُمد عليها بوصفها وسيلة مساعدة للتعلم.

2.2 - المناهج

وقال عدد من المشاركين إن المناهج الدراسية هي من ضمن الأسباب التي تقود لكثرة التعثر الدراسي، فبعض المناهج يصعب فهمها أو لا تراعي المرحلة العمرية للطلاب، ولا تتواكب مع المتغيرات الحديثة، لكن في الوقت ذاته يعتقد المشاركون أن تطبيقات الذكاء الاصطناعي من شأنها بحكم امتلاكها لقدرات هائلة، وتحليلها لمعلومات لا حصر لها، ومقارنتها مع أفضل أساليب التعليم وطرقه أن تُنظّم المعلومات في المناهج سواء للمعلمين في تحضيرهم للدروس أو للتلاميذ في إتقانهم للمحتويات التعليمية. فالذكاء الاصطناعي لديه القدرة على عرض المعلومات بطرق مختلفة أكثر تفاعلية من التعليم التقليدي، وهذا أيضًا يحد من صعوبة المناهج، ويسهم في الحد من الهدر التربوي، ويحسن في نهاية الأمر من تعزيز كفاءة الإنفاق على التعليم.

2.3 -الطلاب من ذوي الإعاقة

ذكر أربعة من المشاركين أن تطبيقات الذكاء الاصطناعي لها القدرة على الحد من الرسوب والتسرب الدراسي المتعلق بالطلاب من ذوي الإعاقة خاصة أولئك الذين يعانون من صعوبات تعلم يصعب تشخيصها، وقد ذكر مشاركان متخصصان في مجال تعليم ذوي الإعاقة كيف يمكن للتطبيقات المعتمدة على الذكاء الاصطناعي مساعدة الطلاب ممن لديهم عسر في القراءة أو عمى في الألوان أو إعاقة بصرية على تسهيل المهام وتحويل النصوص المكتوبة إلى منطوقة وكتابة بعض المتطلبات، كما يمكن لتطبيقات الذكاء الاصطناعي مساعدة المعلمين ممن يعملون في مجال تدريس الأطفال من ذوي الإعاقة وتصميم الخطط الفردية ومراقبة تحسنهم واستمرارهم في اكتساب المعلومات، وهذا من شأنه التقليل من فرص ترك الطلاب للمدرسة، كما أكد أحد المشاركين على أن تطبيقات الذكاء الاصطناعي أثرت بالفعل في سلوك الأطفال الذين يعانون من إعاقة.

2.4 -الفاقد التعليمي

وقد أشارت النتائج إلى أن تطبيقات الذكاء الاصطناعي قادرة على تعويض الفاقد التعليمي نتيجة انقطاع الطلاب عن المدرسة؛ بسبب المرض أو الانتقال إلى مدرسة جديدة أو غيرها من الظروف، وهي أيضًا من أسباب الرسوب الدراسي البارزة، وتراعي تطبيقات الذكاء الاصطناعي الوضع التعليمي المتأخر دراسيًا، وقد لا يستطيع المعلم تعويض الفاقد التعليمي للطلاب جميعهم، نظرًا إلى قلة وقته ومحدودية جهده، وكذلك لا تستطيع المدرسة توفير معلم إضافي؛ لكثرة الالتزامات المالية لذلك سيسهم الذكاء الاصطناعي في تعويض الفاقد التعليمي لدى الطلاب؛ مما يقود إلى التقليل من إعادة العام الدراسي، وهذا سيكون له تكلفة كبيرة على الاقتصاد الوطني؛ لكون الطالب سيبقى سنة إضافية في المدرسة، إضافة إلى خسارة سوق العمل عنصر من عناصر الإنتاج وهذا ينعكس سلبًا على التنمية.

2.5 -الوسائل التعليمية

ووجدت نتائج الدراسة أن من أسباب الهدر التربوي الذي يمكن للذكاء الاصطناعي الحد منه هو افتقار المدارس إلى الوسائل التعليمية والمختبرات، فكثير من المدارس قد لا تتوفر لها وسائل تعليمية حديثة تزيد من تفاعل الطلاب وتقرب لهم المفاهيم، لذلك فاستخدام الذكاء الاصطناعي سيسهم في تحسين التحصيل العلمي للطلاب من خلال عرض المعلومات والمفاهيم من جهة، وللذكاء الاصطناعي القدرة على تخفيف التكاليف المالية الكبيرة المتعلقة بالمواد المستخدمة في المختبرات العلمية منها مثلًا أن الذكاء الاصطناعي يسمح للطلاب بإجراء تجارب علمية من خلاله دون الحاجة إلى شراء كثير من المواد الكيميائية، وهذا له أثر إيجابي في تقليل النفقات من جهة والمحافظة على صحة وسلامة البيئة والتلاميذ من جهة أخرى.

2.6 - تشخيص واقع الطلاب والتخطيط للمستقبل

صرح عدد من المشاركين بأن تطبيقات الذكاء الاصطناعي تساعد المعلمين والمدرسة على تحديد نقاط القوة والضعف لدى المتعلمين من خلال الاختبارات الافتراضية ووسائل التقييم الأخرى؛ مما يوفر معلومات جيدة للإدارة المدرسية والمعلمين في اتخاذ قرارات سريعة؛ لمعالجة الأسباب التي قد تقود إلى تدني التحصيل الدراسي لدى الطلاب أو ربما عدم إحرازهم لدرجات كافية للنجاح. وتتميز تطبيقات الذكاء الاصطناعي بوفرة طرق التقييم وتنوعها وتفعيل استخدام تلك التطبيقات، واشتراك المدرسة في تلك الخدمات التي تقدمها التطبيقات الذكية ستسهم في تطوير المدرسة وتفعيل دورها بصورة سليمة، وتساعد كذلك تطبيقات الذكاء الاصطناعي على اتخاذ قرارات دون تحيز بشري؛ مما يؤدي إلى قبولها بصورة أكبر من أعضاء المدرسة جميعهم، لكون الذكاء الاصطناعي لا يعرف التحيز إلا للمعلومات وهذا له انعكاس إيجابي على بيئة العمل، وسيكون له انعكاس كذلك على تطور أداء الطلاب وتحصيلهم مما يمنع رسوبهم.

النمط الثالث: دور الذكاء الاصطناعي في الحد من أسباب الهدر التربوي المتعلقة بالمتغيرات السلوكية، وتشمل موضوعين فرعية هي: الحضور والانصراف للطلاب، ودور الذكاء الاصطناعي في الحد من السلوكيات الخاطئة بما في ذلك دور الذكاء الاصطناعي في التقليل من العنف والتنمر الذي يؤدي إلى أضرار كبيرة من أبرزها قلة الدافعية للدراسة، وكثرة التغيب عن المدرسة، والتسرب الدراسي.

3.1 - الحضور والانصراف للطلاب

يمكن لتطبيقات الذكاء الاصطناعي مساعدة الإدارة المدرسية على الحد من نسبة الرسوب والتسرب من خلال إعطاء مؤشرات وقائية وعلاجية للطلبة الأكثر عرضة للرسوب أو التسرب من المدرسة. ففي حالة تفعيل المدارس لأنظمة تحضير الطلاب والطالبات من خلال تطبيقات الذكاء الاصطناعي وهي مطبقة في كثير من المدارس الخاصة في العالم سواء تلك التي تتعرف على وجه التلميذ فتحضره، وفي حال تأخره أو غيابه يُرسل إشعار إلكتروني عن طريق البريد الإلكتروني إلى ولي الأمر؛ مما يسهم في تعزيز الانضباط المدرسي ويقلل من احتمالية تكرار التغيب، ويسهم الذكاء الاصطناعي في تحليل المعلومات وبناء تصورات بعيدة عن التدخل البشري لمعالجة المشكلات بما فيها قضايا التأخر أو الغياب اللتين تكثران في أوساط الطلاب المتعثرين دراسيًا، حيث تكثر احتمالية تركهم للمقاعد الدراسية دون رجوع.

ويضيف المشارك رقم 8 أن الذكاء الاصطناعي له دور في تعزيز الانضباط لدى الطلاب ومعرفة إذا كان أحد الطلاب يتكرر منه التأخر أو الغياب أو الهروب من الفصول المدرسية أو من المدرسة من خلال تطبيقات الذكاء الاصطناعي التي تعطي معلومات ضخمة حول حالة انضباط الطلاب وسلوكياتهم، ويمكن للذكاء الاصطناعي تحليل المعلومات ومقارنتها للوصول إلى خلاصات تساعد على تحديد الطلاب الأكثر عرضة للتسرب المدرسي أو التعثر الدراسي نتيجة كثرة الغياب، كما أضاف مشاركون أن الذكاء الاصطناعي قد يسهم في الكشف عن التلاميذ الذين لديهم مشكلات صحية أو أسرية طارئة من خلال مقارنة حضور التلميذ في العام الدراسي، فقد يكون الطالب أكثر انضباطًا بداية السنة لكن يبدأ بكثرة الغياب في منتصف السنة الدراسية؛ مما قد يشير إلى وجود مشكلات طارئة للتلميذ سواء أكانت اقتصادية أم اجتماعية مثل المشكلات الأسرية، وعندها يمكن للإدارة المدرسية والموجه التربوي التدخل المباشر لمحاولة عزل تأثير تلك المشكلات عن الطالب، ومحاولة التقليل من الآثار السلبية قدر الممكن وهذا يصعب كشفه دون وجود تقنيات الذكاء الاصطناعي.

3.2 -دور الذكاء الاصطناعي في الحد من السلوكيات الخاطئة

أكد المشارك رقم 11 أن من أسباب الهدر التربوي المتعلق في التسرب المدرسي والرسوب هو رفاق السوء خاصة بالنسبة للطلاب في المرحلة الثانوية التي تكون فيها مرحلة المراهقة، ويمكن للذكاء الاصطناعي الحد من السلوكيات السلبية التي دائمًا ما ترافق الطلاب ذوي الأخلاق السيئة الذين يتعمدون مخالفة التعليمات وممارسة سلوكيات غير جيدة سواء داخل المدرسة من كثرة افتعال المشكلات أو تخريب المرافق والأثاث المدرسي أو التدخين داخل دورات المياه أو السلوكيات خارج المدرسة مثل تعاطي المواد الممنوعة أو المشاجرات؛ لذلك ستسهم تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الكشف عن كثير من السلوكيات غير المرغوبة بدقة وبسرعة استباقية كبيرة لا يمكن للعنصر البشري أن يلاحظها، وتحمي كثيرًا من الطلاب من الانحراف الذي يؤدي في العادة إلى ترك المقاعد الدراسية، فكثير ممن هم في السجون نتيجة لارتباطهم بمجموعة أقران سلبية تعرفوا على بعضهم البعض في المدارس، لذلك من المهم أن تفعل المدارس الذكاء الاصطناعي من كاميرات ذكية ونحوها؛ لحماية الطلاب وضمان الحد من الهدر التربوي نتيجة السلوكيات الخاطئة كمحصلة لرفاق السوء، وكما قيل "الصاحب ساحب".

اعتقد ثلة من المشاركين أن الذكاء الاصطناعي بإمكانه التقليل من العنف المدرسي الذي هو من أبرز الأسباب التي تقود إلى التعثر الدراسي؛ بسبب قلة الدافعية نحو الدراسة وكثرة التغيب عن المدرسة نتيجة عدم الرغبة في التعرض للمتاعب والتنمر. ويعتقد المشارك رقم 15 أن أحد أبرز أسباب كثرة التغيب عن المدرسة بالنسبة للتلاميذ وهو أبرز أسباب الرسوب والتسرب المدرسي تعرض الطالب لحالات تعنيف من زملائه في المدرسة، فهناك دراسات تربط بين كثرة الغياب والفشل المدرسي، وبين تعرض الطلاب للتنمر سواء أكان تنمرًا جسديًا أم لفظيًا أم إلكترونيًا من خلال تطبيقات التواصل الافتراضي والألعاب الإلكترونية التي يحرص على استخدامها صغار السن بكثرة، وقد يقود تركيب كاميرات مزودة بتقنيات الذكاء الاصطناعي إلى الكشف عن حالات التنمر قبل تضخمها وتحولها إلى مشكلة يصعب حلها. يذكر أن كثيرًا من جرائم إطلاق النار في المدارس في بعض الدول الغربية خاصة في المدارس الأمريكية هي نتاج التنمر؛ لذلك تفعيل تطبيقات الذكاء الاصطناعي ستسهم في الكشف عن حالات العنف وتحليلها بصورة ذكية وإعطاء تنبؤات بمؤشرات وتحليلات عن أكثر الأوقات والأماكن التي من المحتمل أن يقع بها تنمر أو مشاجرة، مما يسهم في التشخيص المبكر للمشكلة والتدخل السريع من الإدارة المدرسية، للتأكيد على توفير بيئة تعليمية آمنة للجميع وهذا من شأنه تقليل نسب الهدر التربوي وتعزيز كفاءة الإنفاق.

ومـن الواضـح أن المشـاركين لديهـم اتجاهـات إيجابيـة تجـاه تطبيقـات الـذكاء الاصطناعـي بصـورة عامـة، وكذلـك اتجاهـات إيجابيـة نحـو دور تطبيقـات الـذكاء الاصطناعـي في تقليـل الهـدر التربـوي المتعلـق بالرسـوب وإعـادة المقـرر والسـنة الدراسـية لأكـثر مـن مـرة، وكذلـك الحـد مـن خطـورة التسـرب المـدرسي؛ نظـرًا إلى أن الـذكاء الاصطناعـي لديـه كثـير مـن الأدوات المسـاعدة عـلى التنبـؤ وتشـخيص وعـلاج الأسـباب المؤديـة لذلـك. وقـد قُسـمت النتائـج إلى نمطـين وكل نمـط تحتـه عـدد مـن الموضوعـات لتنظيـم المعلومـات. ويتنـاول النمـط الأول الهـدر التربـوي وكفـاءة الإنفاق ويشـمل موضوعـين فرعيـين هـما الهـدر التربـوي وآثـاره الاقتصاديـة و كفـاءة الإنفـاق. وتنـاول النمـط الثـاني دور الـذكاء الاصطناعـي في معالجـة أسـباب الهـدر التربـوي المتعلقـة بالمجـالات التعليميـة، وشـملت سـتة موضوعـات فرعيـة هـي مراعـاة الفـروق الفرديـة بـين المتعلمـين، وتيسـير المناهـج والمحتويـات الدراسـية، والتعامـل مـع التحديـات التعليميـة لـدى المتعلمـين مـن ذوي الإعاقـة، ومعالجـة الفاقـد التعليمـي، والوسـائل التعليميـة، وتشـخيص الواقـع والتخطيـط للمسـتقبل كـما عـرض النمـط الثالـث: دور الـذكاء الاصطناعـي في الحـد مـن أسـباب الهـدر التربـوي المتعلقـة بالمتغـيرات السـلوكية وتشـمل موضوعـين فرعيـة هـي الحضـور والانـصراف للطـلاب، ودور الـذكاء الاصطناعـي في الحـد مـن السـلوكيات الخاطئـة بمـا في ذلـك ودور الـذكاء الاصطناعـي في التقليـل مـن العنـف والتنمـر اللذيـن يؤديـان إلى أضرار كبـيرة مـن أبرزهـا قلـة الدافعيـة للدراسـة وكـثرة التغيـب عـن المدرسـة والتسـرب الـدراسي.

مناقشة النتائج والتوصيات:

أشـارت نتائـج الدراسـة إلى أن الرسـوب والتسـرُّب مـن المدرسـة لـه عواقـب اقتصاديـة كبـيرة عـلى الفـرد وعـلى الاقتصـاد الوطنـي، وتتفـق هـذه النتيجـة مـع دراسـات (Abotsi et al, 2018; Lat-if, & Hammayun, 2015)، ووجـدت الدراسـة أن المشـاركين يعتقـدون بـضرورة تطويـر تمويـل المـدارس الحكوميـة في البـلاد، وتتـماشى هـذه النتيجـة مـع دراسـة (الفايـز و السـدحان, 2021). أيضًـا أشـارت نتائـج الدراسـة إلى أن الانقطـاع عـن المدرسـة يُسـبِّب هـدرًا في المـوارد الماليـة، ولا ينسـجم مـع مفهـوم كفـاءة الإنفـاق، وتتفـق هـذه النتيجـة مـع الدراسـات (Abotsi et al, 2018; Sarker et al., 2018; Latif, & Hammayun, 2015). وقـد أشـارت نتائـج الدراسـة الحاليـة إلى أن هنـاك أسـبابًا متعلِّقـة بـالأسرة تُسـبِّب التسـرُّب، بالإضافـة إلى عوامـل تتعلَّـق بالنظـام التعليمـي (Abotsi et al, 2018; Sarker et al., 2018; Latif, & Hammayun, 2015)، كـما أشـارت الدراسـة إلى وجـود انطباعـات إيجابيـة للمشـاركين تجـاه تقنيـات الـذكاء الاصطناعـي بشـكل عـام. ووجـدت الدراسـة أن الـذكاء الاصطناعـي لديـه القـدرة عـلى تحسـين التحصيـل الـدراسي لـدى معظـم الطـلاب، وهـذا سـوف يُـؤدِّي إلى تقليـص التعثُّـر الـدراسي، خاصـة وأن أبـرز أسـباب الرسـوب والتسـرُّب ناجمـة مـن نقـص التحصيـل الـدراسي حسـب وجهـة نظـر المشـاركين، وتفـق هـذه النتائـج مـع دراسـة (Shiao et al., 2023;Zheng et al.,2023). ووجـدت نتائـج الدراسـة أن تطبيقـات الـذكاء الاصطناعـي لهـا القـدرة عـلى معالجـة الكثـير مـن الأمـور التعليميـة، ومنهـا مراعـاة الفـروق الفرديـة بـين المتعلِّمـين, وتيسـير المناهـج والمحتويـات الدراسـية,

والتعامل مع التحدِّيات التعليمية لدى المتعلِّمين من ذوي الإعاقة, ومعالجة الفاقد التعليمي, وتعويض نقص الوسائل التعليمية، وتشخيص الواقع والتخطيط للمستقبل، وتتفق هذه النتائج مع دراسات (السيد, 2024; Shiao et al., 2023;Zheng et al.,2023). كما أشارت نتائج الدراسة إلى إيمان المشاركين بقدرات الذكاء الاصطناعي في الحدِّ من أسباب الهدر التربوي المتعلِّقة بالمتغيرات السلوكية، ومنها: مراقبة انضباط الطلاب، وتقليل العنف والتنمُّر، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (Di& gone, 2024).

التوصيات:

في ضوء النتائج السابقة تُوصي هذه الدراسة بما يلي:

- الاهتمام بمسببات الهدر التربوي من رسوب وتسرُّب، وإقامة الندوات والدراسات للحدِّ من تلك الظاهرة.
- ضرورة الاستفادة من التقنيات التعليمية المزوَّدة بالذكاء الاصطناعي، والتوسُّع في استخدامها في المدارس؛ لِما لها من إيجابيات كبيرة.
- تُوصي الدراسة وزارة التعليم بتصميم تطبيقاتها التعليمية المزوَّدة بالذكاء الاصطناعي؛ لضمان عدم تلقِّي التلاميذ رسائل خاطئة تخالف الثقافة العربية والإسلامية من التطبيقات المصمَّمة بواسطة الغرب.
- إقامة مؤتمرات مستمرة عن تطبيقات الذكاء الاصطناعي المختصة بالتعليم.
- إجراء دراسات تعتمد على المنهجية النوعية والمختلطة في موضوعات كفاءة الإنفاق، وقضايا التمويل؛ كونها تُوفر معلومات أكثر عمقًا وثراء من البيانات الكمية.
- عمل دراسات حول أثر تطبيقات الذكاء الاصطناعي على التحصيل العلمي للطلاب.
- عمل دراسات حول أثر تطبيقات الذكاء الاصطناعي في تخفيض نسب الرسوب والتسرُّب.

المراجع

المراجع العربية

البشر, سعود, الشهري, أ, ابراهيم, ح, اديسا , ع , الرويتع, ع, الشمري , ع , اواتارا كريم. (2024). مقترحات لتعزيز كفاءة الإنفاق على التعليم العام في المملكة العربية السعودية في ظل رؤية السعودية 2030.المجلة الدولية للعلوم الانسانية والاجتماعية. العدد 58(دراسة مقبولة للنشر)

الجعيدي, وضحا., & العجمي, نوف. (2019). الهدر التربوي والعوامل المؤدية إليه بالمرحلة الثانوية للبنات بمحافظة الخرج. مجلة كلية التربية (أسيوط), 35(9), 721-701.

دليل الذكاء الاصطناعي. (2020). مكتب وزير الدولة للذكاء الاصطناعي, البرنامج الوطني للذكاء الاصطناعي. مسترجع من:
https://ai.gov.ae/wp-content/uploads/2020/02/AIGuide_AR_v1-online.pdf

دليل الذكاء الاصطناعي. (2020). مكتب وزير الدولة للذكاء الاصطناعي, البرنامج الوطني للذكاء الاصطناعي. مسترجع من:
https://ai.gov.ae/wp-content/uploads/2020/02/AIGuide_AR_v1-online.pdf

الرشدان, عبدالله.(2015). في اقتصاديات التعليم.دار وائل للنشر والتوزيع.عمان , الأردن

الرشيدي, غازي.(2018). البحث النوعي في التربية. مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع. الكويت

السيد, م. . (2024). الذكاء الاصطناعي ومستقبل التعليم. مجلة الذكاء الاصطناعي ومستقبل التعليم. المجلد 2 العدد الثالث.

الفايز, فايز & السدحان , عبدالله. (2021). تحسين كفاءة الإنفاق من خلال دمج المدارس الحكومية قليلة العدد. المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل

الهيئة السعودية للبيانات والذكاء االصطناعي. (2024). الذكاء الاطناعي. مسترجع من
https://sdaia.gov.sa/ar/SDAIA/about/Pages/AboutAI.aspx

• وزارة التعليم.(2024). مركز إحصاءات التعليم ودعم القرار. مسترجع من
https://departments.moe.gov.sa/Statistics/Educationstatistics/Pages/GEStats.aspx

وزارة التعليم.(2024). مركز إحصاءات التعليم ودعم القرار. مسترجع من
https://departments.moe.gov.sa/Statistics/Educationstatistics/Pages/GEStats.aspx

المراجع الأجنبية

Abotsi, A. K., Yaganumah, N., & Obeng, H. E. (2018). Dropouts issues and its economic implications: Evidence from rural communities in Ghana. Journal of Economics and Economic Education Research, 19(1), 1-13.

Aghion, P., Boustan, L., Hoxby, C., & Vandenbussche, J. (2009). The causal impact of education on economic growth: evidence from US. Brookings papers on economic activity, 1(1), 1-73.

Amir-ud-Din, R., Mahmood, H. Z., Abbas, F., Salman, V., & Zafar, S. (2021). Leaving studies because of lack of interest: an analysis of the risk factors of school dropouts in Pakistan. Quality & Quantity, 1-26.

Awan, Masood Sarwar and Malik, Nouman and Sarwar, Haroon and Waqas, Muhammad (2011): Impact of education on poverty reduction. Published in: International Journal of Academic Research , Vol. 3, No. 1 (2011): pp. 659-664.

Bäckman, O. (2017). High school dropout, resource attainment, and criminal convictions. Journal of research in crime and delinquency, 54(5), 715-749.

Bingham, A. J. (2023). From data management to actionable findings: a five-phase process of qualitative data analysis. International Journal of Qualitative Methods, 22, 16094069231183620.

Campbell, D. E. (2006, March). What is education's impact on civic and social engagement. In Measuring the effects of education on health and civic engagement: Proceedings of the Copenhagen symposium (pp. 25-126).

Di, C., & Gong, J. (2024). An AI-based approach to create spatial inventory of safety-related architectural features for school buildings. Developments in the Built Environment, 100376.

Hopcan, S., Polat, E., Ozturk, M. E., & Ozturk, L. (2023). Artificial intelligence in special education: a systematic review. Interactive Learning Environments, 31(10), 7335-7353.

Inkson, K. (2008). Are humans resources?. Career Development International, 13(3), 270-279.

Irwin, V., Zhang, J., Wang, X., Hein, S., Wang, K., Roberts, A., York, C., Barmer, A., Bullock Mann, F., Dilig, R., and Parker, S. (2021). Report on the Condition of Education 2021 (NCES 2021-144). U.S. Department of Education. Washington, DC: National Center for Education Statistics. Retrieved [date] from https://nces.ed.gov/pubsearch/pubsinfo. asp?pubid=2021144

Latif, A., Choudhary, A. I., & Hammayun, A. A. (2015). Economic effects of student dropouts: A comparative study. Journal of global economics, 3(2), 1-4.

Marino, M. T., Vasquez, E., Dieker, L., Basham, J., & Blackorby, J. (2023). The future of artificial intelligence in special education technology. Journal of Special Education Technology, 38(3), 404-416.

Moussa, W., & Omoeva, C. (2020). The long-term effects of universal primary education: Evidence from Ethiopia, Malawi, and Uganda. Comparative Education Review, 64(2), 179-206.

National Center for Education Statistics (2024). Trends in High School Dropout and Completion Rates in the United States. Retreved from https://nces.ed.gov/programs/dropout/index.asp

National Center for Education Statistics. (2024). Status Dropout Rates. Condition of Education. U.S. Department of Education, Institute of Education Sciences. Retrieved May 30, 2024, from https://nces.ed.gov/programs/coe/indicator/coj.

Rud, I., van Klaveren, C., Groot, W., & van Den Brink, H. M. (2018). What drives the relationship between early criminal involvement and school dropout?. Journal of Quantitative Criminology, 34, 139-166.

Sarker, M. N. I., Wu, M., & Hossin, M. A. (2019). Economic effect of school dropout in Bangladesh. International journal of information and education technology, 9(2), 136-142.

Shiao, Y. T., Chen, C. H., Wu, K. F., Chen, B. L., Chou, Y. H., & Wu, T. N. (2023). Reducing dropout rate through a deep learning model for sustainable education: long-term tracking of learning outcomes of an undergraduate cohort from 2018 to 2021. Smart Learning Environments, 10(1), 55.

Tahiru, F. (2021). AI in education: A systematic literature review. Journal of Cases on Information Technology (JCIT), 23(1), 1-20.

unesco. (2023).250 million children out-of-school: What you need to know about UNESCO's latest education data. Retrevd from https://www.unesco.org/en/articles/250-million-children-out-school-what-you-need-know-about-unescos-latest-education-data

Zhai, X., Chu, X., Chai, C. S., Jong, M. S. Y., Istenic, A., Spector, M., ... & Li, Y. (2021). A Review of Artificial Intelligence (AI) in Education from 2010 to 2020. Complexity, 2021(1), 8812542.

Zheng, L., Niu, J., Zhong, L., & Gyasi, J. F. (2023). The effectiveness of artificial intelligence on learning achievement and learning perception: A meta-analysis. Interactive Learning Environments, 31(9), 5650-5664.

الدراسة الخامسة: إيجابيات وسلبيات خصخصة التعليم العام في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر طلاب الدراسات العليا: دراسة نوعية

إعداد:
- د. سعود غسان البشر
- د. خالد محمد القحيز
- أ. أحمد بن جابر الشهري
- أ. عبدالاله بن عبدالله الرويتع
- أ. عبدالله بن فرحان فياض الشمري

نُشرت هذه المقالة في المجلة التربوية – جامعة سوهاج، العدد (124)، عام 2024م

الملخص

تهدف الدراسة الحالية إلى التعرف على تصوُّرات طلاب الدراسات العليا في إحدى الجامعات السعودية حول خصخصة التعليم العام في المملكة العربية السعودية. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج النوعي لمناسبته أهداف وأسئلة الدراسة. وقد استخدمت الدراسة المقابلات لجمع المعلومات وللتوصُّل إلى إجابات عن تساؤلات الدراسة. وقد تكوَّنت عيِّنة الدراسة من 21 طالبًا من طلاب الدراسات العليا. وكانت تصوُّرات المشاركين بشكل عام إيجابية تجاه خصخصة التعليم ما قبل الجامعي في المملكة العربية السعودية، لكن ذلك ليس بشكل مطلق، حيث تُشير النتائج إلى أن هناك عددًا كبيرًا من السلبيات المحتملة لخصخصة قطاع التعليم العام. أمَّا عن إيجابيات الخصخصة في التعليم العام فيعتقد المشاركون أنها قادرة على: تطوير الخدمات التعليمية بشكل عام، وتحسين التحصيل الطلابي والمخرجات، كما تُشير النتائج إلى أن المشاركين يعتقدون أن خصخصة المدارس سوف تُقلِّل المركزية في التعليم، وسوف تمنح المدارس صلاحيات أكبر؛ مما يُشجِّع على الإبداع والابتكار الإداري، ويعمل على تعزيز مبادىء الحوكمة، ومن ضمن إيجابيات خصخصة التعليم أيضًا تخفيف الأعباء الإدارية والمالية عن كاهل الدولة. وفي الوقت نفسه أشارت نتائج الدراسة إلى أن هناك نقاطًا سلبية لخصخصة المدارس الحكومية في البلاد، ومن أهمها: احتكار قطاع التعليم من قِبَل مجموعة من الشركات؛ مما يُؤدِّي إلى ارتفاع كلفة الطالب، بالإضافة إلى تضرُّر كثير من المعلِّمين وفقد الأمان الوظيفي، كما أن من المخاوف تدنِّي جودة التعليم، خاصة أن كثيرًا من مستثمري القطاع الخاص يهدف للربحية على حساب الجودة. وقد عرضت الدراسة توصيات للاستفادة من خصخصة المدارس، وطرق تجنُّب سلبيات الخصخصة.

المقدمة:

تشهد المملكة العربية السعودية تحوُّلًا استثنائيًّا في كثير من المجالات منذ إطلاق الرؤية الوطنية 2030 في عام 2016م، والتي لديها مستهدفات طموحة تصبُّ في الصالح العام، ومن ضمن التغييرات الملحوظة في ظلِّ رؤية المملكة 2030 في القطاعات العامة في السعودية وهي المبادرات غير التقليدية في مؤسَّسات التعليم، فقد دمجت وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي في وزارة واحدة، وهي وزارة التعليم، كما تمَّت إعادة هيكلة الكثير من قطاعات التعليم الحكومية (وزارة التعليم, 2024). وتهدف رؤية المملكة 2030 إلى زيادة نسبة مشاركة القطاع الخاص في التعليم ما قبل الجامعي وزيادة حصته السوقية، وأكَّد وزير التعليم في عدد من التصريحات أن المملكة ماضية قدمًا في التوسُّع في برامج خصخصة قطاع التعليم في البلاد(صحيفة سبق, 2023). ويمكن تعريف مفهوم الخصخصة على أنه نقل الملكية العامة إلى القطاع الخاص أو إسناد إدارة القطاعات العامة مثل المدارس العامة إلى القطاع الخاص. ولخصخصة خدمات القطاعات العامة عددٌ من الفوائد، من ضمنها تحسين كفاءة الإنفاق، وتخفيف العبء عن ميزانية الدولة، وخَلْق فرص عمل جديدة، وزيادة الإبداع، وكذلك تحسين القضايا المتعلِّقة بالرقابة بشكل خاص والحوكمة بشكل عام (كمبيجو, 2019).

وتتخذ الخصخصة عددًا من الأشكال والأساليب في مؤسَّسات التعليم العام ما قبل الجامعي، وبسبب أن تجربة الخصخصة لم تُطبَّق بشكل واسع في الميدان التعليمي في المملكة بعدُ، تستشرف الدراسة أبرز أسلوبين لخصخصة التعليم في الدول المتقدِّمة، وهي المدارس المستقلة والقسائم التعليمية، فالمدارس المستقلة هي نوع المدارس ذاتية الإدارة أو ما يُطلق عليها مدارس الميثاق، ومعظم المدارس المستقلة في الولايات المتحدة الأمريكية هي مدارس حكومية التمويل، وليست أهلية التمويل (البشر وآخرون, 2023: الغامدي والمفيز, 2023). وفي حالة التوسُّع في خصخصة التعليم يُعتقد أن المدارس المستقلة هي التي سوف يكون لها حضور قوي في تشغيل عدد من المدارس الحكومية القائمة، ويُقصد بالمدارس المستقلة عند الحديث عن التخصيص هي إسناد مهام إدارة المدارس العامة إلى القطاع الخاص لإدارتها مقابل حصولها على تمويل حكومي يمول تعليم جميع الطلاب (الغامدي والمفيز, 2023) . وأمَّا النوع الثاني من أساليب خصخصة التعليم والمتوقع أيضًا رواجه في السنوات القليلة القادمة في المملكة فهو ما يُسمَّى بالقسائم التعليمية، ويُقصد بالقسائم التعليمية أنها مِنح حكومية للتلاميذ في الدراسة في المدارس الأهلية، وتتولَّى الجهات الرسمية التمويل الكلي أو الجزئي لتلك المنح التعليمية (حسين و آدم , 2018).

قضية الدراسة:

من الملاحظ اهتمام الحكومة السعودية بقضايا التعليم، إذ تُعدُّ السعودية من ضمن أعلى الدول التي تُنفق على التعليم، وقد ارتفعت مخصَّصات التعليم بشكل كبير في ميزانيات الدولة، حيث وصلت المخصَّصات لقطاع التعليم لعام 2024 إلى أكثر من 195 مليار ريال،

وبالرغم من الإنفاق الحكومي السخي على قطاعات التعليم في البلاد خلال العقود الماضية إلا أن هناك تحدِّيات مالية يُعاني منها قطاع التعليم العام، حيث يُعاني قطاع التعليم العام في السعودية منذ عقود طويلة من تحدِّيات مالية جسيمة، من أبرزها استحواذ التعويضات -وهي تشمل رواتب وبدلات موظفي وزارة التعليم من معلِّمين وإداريين وفنيين- على نسبة تصل إلى قرابة 90% من إجمالي نفقات الميزانية، مثلما حدث في عام 2016م، وهي نسبة كبيرة جدًّا تحدُّ بشكل كبير من المصروفات الرأسمالية، خاصة تلك المتعلقة ببناء مدارس حديثة وتأثيثها وتجهيزها بأحداث الوسائل التعليمية (وزارة التعليم, 2024).

وقد كانت وزارة التعليم بمسمياتها القديمة تتعامل مع تلك الصعوبات المالية بشكل مؤقَّت دون إيجاد حلول طويلة الأجل حتى تمَّ الإعلان عن رؤية المملكة 2030 والمبادرات التابعة لها، والتي من مستهدفاتها ضمان الاستدامة المالية، وعدم اعتماد البلاد أو المؤسَّسات العامة على مصدر إيراد واحد، وضرورة تنويع مصادر التمويل، وقد شجَّعت الرؤية الوطنية 2030 في ظلِّ الإرادة القوية من قِبَل القيادة السياسية للبلاد على فتح حلول طويلة الأمد لقطاع التعليم العام في السعودية، ومن ضمنها مبادرات تخصيص التعليم، وقد بدأت قطاعات التعليم العام -بما فيها وزارة التعليم- في خصخصة بعض القطاعات بالتدريج، كما بدأت الجهات التعليمية في التوسُّع في برامج الخصخصة التعليمية في الخدمات المخصَّصة لمجموعات من الطلاب، مثل برنامج القسائم التعليمية لفئة الطلاب من ذوي الإعاقة (وكالة الأنباء السعودية, 2017).

وتُشير بعض الأدبيات إلى أن هناك إيجابيات وسلبيات محتملة في حالة خصخصة قطاع التعليم في البلاد، فقد وجدت عددٌ من الدراسات أن لخصخصة المدارس إيجابيات كثيرة مثل: تعزيز التنافسية، وتحسين الممارسات الإدارية، وتخفيف الضغط الإداري على وزارة التعليم، وكذلك تخفيض التكاليف المالية على الدولة، وزيادة تطبيق مبادئ الحوكمة من إفصاح ونزاهة ومسؤولية ورقابة وغيرها من الثمرات الإيجابية. لكن أيضًا لا تخلو الخصخصة من آثار سلبية محتملة كذلك، من أبرزها: احتكار قطاع التعليم من قِبَل عددٍ من الشركات؛ مما يقود إلى زيادة الرسوم الدراسية وانخفاض كفاءة الإنفاق، وصعوبة الإشراف على قطاع التعليم من قِبَل الجهات الرسمية، ومن ضمن أبرز السلبيات المحتملة تأثيرها على المدارس الحكومية التقليدية(البقية والشريف, 2021; الدلالك وآخرون , 2023 ;الغامدي والمفيز, 2023 ;لانج وآخرون, 2021). وفي ضوء ما سبق يمكن تحديد مشكلة الدراسة في: الحاجة إلى تعرُّف إيجابيات وسلبيات خصخصة التعليم العام في المملكة العربية السعودية. وترجع أهمية الدراسة انها الدراسة السعودية الأولى حسب علم الباحثين التي تعتمد على المنهجية النوعية في موضوع خصخصة التعليم العام لذلك من المتوقع ان تكون النتائج مفيدة للباحثين.

سؤال الدراسة:

ما هي تصوُّرات طلاب الدراسات العليا في إحدى الجامعات السعودية حول خصخصة التعليم العام في المملكة العربية السعودية؟

ويتفرَّع من سؤال الدراسة الرئيس ثلاثة أسئلة فرعية، وهي:

- ما هي إيجابيات وسلبيات خصخصة التعليم العام بشكل عام؟
- ما هي آراء المشاركين تجاه خصخصة التعليم العام بأسلوب القسائم التعليمية؟
- ما هي آراء المشاركين تجاه خصخصة التعليم العام بأسلوب المدارس المستقلة؟

أهداف الدراسة:

- معرفة تصوُّرات المشاركين حول مفهوم الخصخصة في مجال التعليم بشكل عام.
- اكتشاف إيجابيات وسلبيات خصخصة التعليم العام في السعودية من وجهة نظر المشاركين.
- معرفة آراء المشاركين حول خصخصة التعليم بأسلوب القسائم التعليمية.
- التعرف على تصوُّرات المشاركين حول خصخصة التعليم بأسلوب المدارس ذاتية الإدارة أو ما تُسمَّى بالمدارس المستقلة.

الإطار النظري:

أوَّلًا: خصخصة التعليم العام وأساليبها:

تُعرف الخصخصة عمومًا بأنها: تحويل الخدمات العامة والأنشطة الاقتصادية من القطاع العام إلى القطاع الخاص بشكل كلي أو جزئي. وعرَّفت كمبيجو (2019) خصخصة التعليم بأنها: عملية نقل ملكية المؤسَّسات التعليمية ووظائفها من الحكومة إلى القطاع الخاص، سواء كان ذلك بشكل كامل أو جزئي. وهناك عدة أساليب شائعة لخصخصة التعليم على المستوى العالمي:

- التعاقد: حيث تقوم المدرسة بتوقيع عقود مع جهات خاصة؛ لتزويدها بخدمات مثل: التغذية والنقل وغيرها.
- الإحلال: حيث يتمُّ إسناد إدارة المدرسة إلى مؤسَّسة خاصة مقابل تمويل حكومي.
- مدارس المعاهدة أو المدارس المستقلة: حيث تُدار المدرسة بنوعٍ من الاستقلال عن الأنظمة المطبَّقة على المدارس التقليدية العامة، وتتمتَّع بصلاحيات في مجالات معيَّنة مثل: استقطاب الموارد البشرية، والمناهج، والميزانيات.
- الائتمان أو الرصيد الضريبي: حيث يتمُّ اقتطاع جزء من ضرائب العائلات التي لديها طلاب في سِنِّ المدرسة واستخدامها لدفع الرسوم الدراسية.
- امتلاك القطاع الخاص للمدارس: حيث تكون المدرسة تحت إدارة أهلية، سواء كانت ربحية أو غير ربحية.
- نظام القسائم التعليمية: حيث تُزوِّد الحكومة الأهالي بقسائم ذات قيمة مالية محدَّدة لكل طفل في سِنِّ المدرسة، ويمكن للأهالي استخدام هذه القسائم لإلحاق أولادهم بأي مدرسة يختارونها، ويتحمَّلون الفارق في الرسوم إذا كانت المدرسة المختارة أعلى من قيمة القسيمة(الخصاونة، 2013؛ البقية والشريف، 2021).

كما اقترح الباحثان (ستيفن بول وديبورا يودال، 2007) أن الخصخصة في المدارس العامة يمكن أن تكون إمَّا خارجية أو داخلية. وتتضمَّن الخصخصة الداخلية استيراد الأفكار والتقنيات والممارسات من القطاع الخاص؛ من أجل جعل القطاع العام أكثر شبهًا بالأعمال التجارية، وهذا شكلٌ من أشكال التسويق التجاري، الذي يتمُّ من خلاله جلب تقنيات الإدارة المستعارة من القطاع الخاص إلى المدارس. وفي المقابل، تتضمَّن أشكال الخصخصة الخارجية "فتح خدمات التعليم العام أمام مشاركة القطاع الخاص على أساس ربحي، واستخدام القطاع الخاص لتصميم أو إدارة أو تقديم الجوانب في ظل الليبرالية الجديدة، ويتمُّ تقديم المواطنين كمُستثمرين ومُستهلكين"، وليس كأعضاء في نظام سياسي يشترك في بعض التقاليد والمساحات والخبرات المشتركة.

ثانيًا: خصخصة التعليم بأسلوب القسائم التعليمية:

تُعتبر القسائم التعليمية أحد أساليب خصخصة التعليم الشائعة (كمبيجو, 2019). ويُمكن تعريف القسائم التعليمية بأنها: سندات دعم مالي تُقدِّمها الحكومة أو الجهات المخولة -مثل وزارة التعليم- إلى أولياء أمور الطلاب؛ لتغطية جزء أو كل الرسوم الدراسية في المدارس الأهلية(الخضير والسياري، 2023).

أهداف القسائم التعليمية:

• تحسين جودة التعليم: تُحفز القسائم التعليمية المدارس على تقديم تعليم عالي الجودة؛ لجذب المزيد من الطلاب، مما يخلق بيئة تنافسية تُسهم في تحسين جودة التعليم بشكل عام. وقد وجدت بعض الدراسات الغربية أن نظام القسائم قد ساهم في تحسين التحصيل الأكاديمي للعديد من الطلاب.

• زيادة العدالة الاجتماعية في فرص التعليم: تُقلل القسائم التعليمية من الفجوات بين الأغنياء والفقراء في فرص التعليم. فقد كان التعليم الأهلي مقتصرًا لفترة طويلة على الأطفال من عائلات ثرية أو من الطبقة المتوسطة، بينما كانت العائلات الأقل حظًّا تضطرُّ لتسجيل أبنائها في المدارس الحكومية القريبة، أمَّا مع تفعيل القسائم التعليمية، فسيكون للأهالي حرية اختيار التعليم المناسب لأبنائهم؛ مما يحقِّق نوعًا من العدالة الاجتماعية.

• تحسين كفاءة الإنفاق على التعليم: من المتوقَّع أن يُقلِّل التنافس بين المدارس من تكلفة الطالب؛ مما يُساهم في تقليل الإنفاق على التعليم من قِبَل الدولة مع تحسين الجودة في مخرجات التعليم.

ثالثًا: خصخصة التعليم بأسلوب المدارس ذاتية الإدارة:

تُعتبر المدارس ذاتية الإدارة من أبرز نماذج الخصخصة التعليمية، حيث يعتمد هذا النمط الإداري على مبادئ اللامركزية والمشاركة المجتمعية، مما يمنح الإدارات المدرسية سُلطة واستقلالية في صناعة القرارات بما يتوافق مع أهداف وإمكانيات المدرسة، وبالتالي يُمكِّنهم من أداء مهامهم بفاعلية وكفاءة (السيسي، 2014). وتعتمد الإدارة الذاتية للمدارس على مفهوم حديث في الإدارة، حيث يتمُّ توجيه الهيئات والمؤسَّسات للمشاركة مع الجهات المعنية في اتخاذ القرارات عبر توزيع السلطة لتحقيق الأهداف المرجوة (سليم، 2015). ويتمتَّع هذا النموذج بحرية إدارة شؤون المدرسة مع تعزيز اللامركزية في مختلف مجالات العمل، مع الالتزام كذلك بنظام فعَّال من المساءلة لتقييم جودة المخرجات التعليمية (العجمي، 2005)، وتُساهم الإدارة الذاتية في تطوير البيئة المدرسية؛ مما يُعزِّز الكفاءة الإدارية، ويُحسِّن المخرجات التعليمية من خلال تعزيز الشفافية بين أعضاء المؤسَّسة التعليمية والمجتمع المحلي. ويُساهم التعاون في اتخاذ القرارات في تحسين الرضا الوظيفي وسرعة إنجاز العمل المدرسي. كما تمنح الإدارة الذاتية المدارس مرونة أكبر في اتخاذ القرارات والإجراءات المناسبة لمواجهة المشكلات التعليمية، وتساعد في القضاء على البيروقراطية من خلال تفويض السلطة والمحاسبة الذاتية (مؤذن، 2017).

خصائص المدارس ذاتية الإدارة:

تتميَّز المدارس المستقلة -أو ما تُسمَّى بالمدارس ذاتية الإدارة- بمجموعة من السمات التي تميِّزها عن غيرها من أساليب الخصخصة، ومنها:

- الإصلاح الإداري: حيث تعتمد على مبادئ: المشاركة، والحرية، والاستقلالية، واللامركزية، والمساءلة.
- رسم السياسات: حيث تُسهم في رسم السياسات ووضع الأهداف وتصميم خطط وبرامج العمل المدرسي.
- تحقيق الأهداف: حيث تهدف إلى تحقيق الأهداف العامة من خلال تحليل البيئة وتقويم الأداء.
- استخدام الموارد بكفاءة: حيث تمكِّن المدارس من استخدام مواردها بشكل فعَّال بناءً على التحليل البيئي والتخطيط الإستراتيجي.
- تحليل الأداء: حيث تجري تحليلات شاملة لتقويم الأداء على مستوى الفرد والمجموعة والمدرسة ككل.
- اللامركزية في صنع القرارات: حيث تعتمد على مشاركة القائد والمعلِّمين والآباء والتلاميذ في صنع القرارات.
- قيادة إنسانية تربوية: تتميَّز القيادة في هذه المدارس بأنها إنسانية تربوية متعدِّدة المستويات، مع قدرة القائد على الاستجابة لمبادرات المشاركين.
- الشرعية في اتخاذ القرارات: تضمَّن المساءلة لتحقيق الفعالية والإنتاجية.

• تقويم الأداء: تعتمد على مدخل الفعالية متعدد المستويات والمخرجات.
• التكيُّف مع المتغيرات: حيث تهتمُّ بالمتغيرات البيئية والاحتياجات التعليمية والتدريبية، وتسعى لمواجهة الضغوط الداخلية والخارجية.
• تعزيز القيادة المدرسية: حيث تمنح السلطة للمعلِّمين والآباء والمجتمع المحلي للمشاركة في صنع القرارات.
• المرونة الإدارية: حيث تُتيح تطبيق السياسات والبرامج التعليمية بسهولة؛ بسبب المرونة وتفويض السلطات.
• إدارة الوقت بكفاءة: حيث تُسهم في إدارة الوقت واستثماره بما يعود بالفائدة على استثمار رأس المال، وترتيبات طرق التدريس، وحسن استخدام الأبنية التعليمية والأجهزة والمعدات، مع زيادة وقت التعلُّم (البشر وآخرون, 2024: الغامدي و المفيز, 2023:إبراهيم والشهومي, 2021: مؤذن, 2017).

الدراسات السابقة:

أجرى البقية والشريف (2021) دراسة وصفية بعنوان "الخصخصة ودورها في تجويد مخرجات التعليم من وجهة نظر قائدات المدارس". وتكوَّنت عيِّنة الدراسة من 61 قائدة مدرسة. ووجدت نتائج الدراسة أن الخصخصة لها دور في تجويد التعليم من النواحي الفنية والاجتماعية والاقتصادية. كما وجدت الدراسة عددًا من المعوِّقات لنجاح الخصخصة في المدارس السعودية. وقد أوصت الدراسة بعدد من المقترحات منها: العمل على تهيئة البيئة التنظيمية الإدارية بمدارس التعليم العام لعمل القطاع الخاص، والاهتمام بالحد من مركزية العمل الإداري بمدارس التعليم العام، ووضع ضوابط تحدُّ من ارتفاع الرسوم الدراسية نتيجة لخصخصة التعليم العام.

قام إبراهيم والشهومي (2021) بدراسة تهدف إلى استكشاف واقع الإدارة الذاتية للمدارس في المكسيك والبرازيل والإكوادور، وسُبُل الاستفادة من التجربة في المدارس العامة في سلطنة عمان. وقد تَمَّ استخدام المنهج الوصفي في هذه الدراسة، وتَمَّ جمع البيانات والمعلومات من خلال تحليل الوثائق. وقد كشفت النتائج أنَّ الإدارة الذاتية للمدارس في هذه البلدان المختارة للدراسة صُمِّمت لتعزيز التعليم من خلال مشاركة المجتمع، مثل جمعيات الآباء، والمجالس المدرسية، والمجالس التوجيهية. أمَّا في سلطنة عمان فإنَّ الإدارة الذاتية للمدارس قد ركَّزت على منح مديري المدارس بعض الصلاحيات الإدارية والمالية في إدارة مدارسهم. وقدَّم الباحثان توصيات لتعزيز تجربة الإدارة الذاتية للمدارس في سلطنة عمل، منها: ضرورة تفعيل أدوار ومسؤوليات مجالس أولياء أمور الطلبة، ولا سيَّما في مجالات الإشراف والرقابة وتقويم الأداء، وزيادة عدد أعضاء أولياء الأمور والمجتمع المحلِّي في هذه المجالس، بحيث تُصبح أكثرية، ولها سُلطات وصلاحيات لاتخاذ القرارات في تلك المدارس.

قـام لانـج وآخـرون (Lange et al., 2021) بدراسـة بعنـوان: "تأثـير الخصخصـة عـلى المعلِّمـين في البلـدان الناطقـة بالفرنسـية جنـوب الصحـراء الكـبرى الـدول الإفريقيـة"، وقـد اعتمـدت الدراسـة عـلى المنهـج الوصفـي التحليـلي. وقـد اختـار الباحثـون الثلاثـة في هـذا البحـث الـدول التاليـة مـن ضمـن الـدول الناطقـة بالفرنسـية في جنـوب الصحـراء الكبـرى لدراسـة أثـر خصخصـة التعليـم عـلى معلِّمهيـا، وهـذه الـدول هـي: بنـين وبوركينـا فاسـو وبوروانـدي والكاميـرون وجمهوريـة إفريقيـا الوسـطى وتشـاد وجـزر القمـر والكونغـو وكـوت ديفـوار وجمهوريـة الكونغـو الديمقراطيـة والجابون وغينيـا ومدغشـقر ومـالي والنيجـر والسـنغال وتوغـو. وبشـكل عـام كانـت نتائـج الدراسـة سـلبية للغايـة نحـو أوضـاع الخصخصـة في التعليـم في البلـدان الإفريقيـة محـل الدراسـة، كـما كانـت آثـار الخصخصـة أكـثر سـلبية عـلى المعلِّمـين. وأشـارت نتائـج الدراسـة إلى أن المـدارس الخاصـة تشـهد ارتفاعًـا في معـدَّل التحـاق الطـلاب مقابـل المـدارس العامـة، مـما يـؤدِّي إلى زيـادة في عـدد المعلِّمـين في المـدارس الخاصـة. ومـع ذلـك، يميـل المعلِّمـون في المـدارس الخاصـة إلى أن يكونـوا أصغـر سـنًّا مقارنـة بنُظرائهـم في القطـاع العـام، مـما قـد يُؤثِّـر عـلى قدرتهـم عـلى نقـل المعرفـة بفعاليـة؛ بسـبب خبرتهـم المحـدودة. ووجـدت نتائـج الدراسـة أن هنـاك تحيُّـزًا بنـاءً عـلى الجنـس، حيـث تُفضِّـل المـدارس الأهليـة تعيـين الذكـور، كـما أشـارت الدراسـة إلى أنـه ينتـشر انعـدام الأمـن الوظيفـي بـين معلِّمـي المـدارس الخاصـة؛ بسـبب الاعتـماد الكبـير عـلى العقـود محـدَّدة المـدة، بعكـس المـدارس العامـة، وتُضيـف الدراسـة أن معلِّمـي المـدارس الخاصـة غـير مؤهَّلـين بشـكل كافٍ، وأن المـدارس تهتـمُّ بتعيـين المدرِّسـين الأقـل أجـرًا، حيـث تهتـمُّ بالجانـب الربحـي، وعـلى الرغـم مـن انخفـاض مؤهَّـلات مـدرِّسي المـدارس الأهليـة، إلا أن الإحصائيـات المتعلِّقـة بمخرجـات المدرسـة غالبًـا مـا تُظهـر نتائـج أفضـل للمـدارس الأهليـة مقارنـة بالعامـة، ويُعـزى ذلـك إلى ممارسـات الإدارة وطُـرق التدريـس أكـثر مـن مؤهَّـلات المعلِّمـين. وقـد كانـت نتائـج الدراسـة سـلبية جـدًّا نحـو الخصخصـة، ولم تذكـر إيجابياتهـا، حيـث أوضحـت الدراسـة أن الخصصـة سـاهمت في تدهـور مهنـة التدريـس، وأصبـح هنـاك تفـاوت غـير منطقـي في أجـور المعلِّمـين، كـما ازدادت ظـروف العمـل سـوءًا؛ مـما يُؤثِّـر عـلى دافعيـة المعلِّمـين.

قـام الدلـك وآخـرون (2023) بدراسـة تهـدف إلى تعـرُّف الحوافـز المقـترح تقديمهـا مـن قِبَـل الحكومة لتشـجيع القطـاع الخـاص عـلى الاسـتثمار في القطـاع التعليمـي في دولـة الكويـت. وقـد اعتمـدت الدراسـة عـلى المنهـج الوصفـي التحليـلي، وتكوَّنـت عيِّنـة الدراسـة مـن 107 مشـاركين ممـن يعملـون في وظائـف إشرافيـة وقياديـة في وزارة التربيـة في دولـة الكويـت. وهدفـت الدراسـة إلى تعـرُّف الآثـار السـلبية المتوقَّعـة لخصخصـة التعليـم الثانـوي في دولـة الكويـت، والضوابـط المقترحـة مـن قِبَـل المشـاركين لتنظيـم عمليـة خصخصـة التعليـم، وقـد توصَّلـت الدراسـة إلى أن مـن الآثـار الإيجابيـة للخصخصـة: مسـاعدة المـدارس عـلى الانفتـاح عـلى المجتمـع المحيـط، وإعطـاء صلاحيـات أكـبر لمديـر المدرسـة تمكِّنـه مـن تطويـر المناهـج الدراسـية ومتابعـة المتعلِّمـين، كـما تسـاهم الخصخصـة في الحـدِّ مـن غيـاب المعلِّمـين، ونـشر روح المنافسـة بـين المـدارس. أمَّـا بالنسـبة للحوافـز فهـي: تكريـم المـدارس المبدعـة بحوافـز ماليـة وعينيـة، وكذلـك ضرورة تسـليم القطـاع الخـاص مـدارس مكتملـة الصيانـة ومجهَّـزة وبمواصفـات ممتـازة،

وإعطاء المدارس الخاصة صلاحيات أكبر فيما يتعلَّق بالمناهج وطُرق التدريس. أمَّا بالنسبة للآثار السلبية فهي: التساهل في منح الشهادات، وزيادة العبء على المعلِّمين في المدارس الخاصة، حيث قد يتمُّ الاستعانة بمدرسين دون المستوى، وتتمثَّل الضوابط في ضرورة مراعاة كثافة الطلاب داخل الفصل الدراسي، بالإضافة إلى وضع شروط خاصة لقبول المعلِّمين في المدارس الخاصة مع إشراف وزارة التربية على عملية التوظيف، إضافة إلى أهمية تكثيف زيارات الموجِّهين للمدارس الخاصة ومتابعتها بشكل مستمر.

أجرت الغامدي والمفيز (2023) دراسة بعنوان "متطلبات خصخصة مدارس التعليم العام في ضوء المدارس المستقلة تصوُّر مقترح". وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي المسحي، وبلغت عيِّنة الدراسة 255 قائدة من قائدات مدارس التعليم العام الحكومي في مدينة الرياض، وتوصَّلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: موافقة المشاركين بدرجة كبيرة على أهمية متطلبات تطبيق المدارس المستقلة، وضرورة تهيئة مقرَّرات دراسية مناسبة في تلك المدارس، وتوفير ميزانية سنوية لكافة المدارس بناءً على عدد الطلاب وإنجازاتها.

أجرت الشويعر (2023) دراسة بعنوان: "دور سياسات الخصخصة في تدعيم العملية التعليمية من وجهة نظر قائدات المدارس في مدينة الرياض"، وقد اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي، كما استخدمت الاستبانة لجمع المعلومات للدراسة. وقد بلغ عدد المشاركين في الدراسة 100 قائدة مدرسة ممن يعملن في مدارس شمال مدينة الرياض. وكان من أبرز نتائج الدراسة: أن درجة موافقة المشاركين على محور الأُطُر المفاهيمية لسياسات الخصخصة جاءت بدرجة كبيرة، وأن أهمَّ الأُطُر المفاهيمية للخصخصة هي: زيادة تكلفة التعلُّم على أولياء الأمور، وزيادة فاعلية الرقابة على المعلِّمين, وتطوير مستوى الخدمات التعليمية، بالإضافة إلى تخفيف الأعباء المالية على الدولة.كما جاءت درجة موافقة عيِّنة الدراسة على فقرات محور "درجة إسهام سياسات الخصخصة في تدعيم العملية التعليمية" بدرجة كبيرة، وأن أبرز ثمرات سياسات الخصخصة في المدارس تشمل: تنوُّع برامج التعليم، وتعزيز التنافسية بين المدارس، وتحسين الكفاءة التعليمية للمدارس، وزيادة الكفاءة الإدارية للقائدات، وخفض نسبة التسرُّب المدرسي، والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة. كما وجدت الدراسة أنه لا يُوجد فروق بين المتوسِّطات الحسابية لاستجابات أفراد عيِّنة الدراسة لمتغيِّرات المؤهَّل العلمي وعدد الدورات التدريبية في اقتصاديات التعليم وسنوات الخبرة.

أجرت الخضير والسياري(2023) بعنوان تفعيل القسائم التعليمية في مدارس التعليم الأهلي في ضوء التجربة الأمريكية مدخل لخصخصة التعليم العام تصور مقترح. وهدفت الدراسة إلى بناء تصور مقترح لتفعيل القسائم التعليمية في السعودية في ضوء الخبرات الأمريكية. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي بطريقة دلفالي والتي طبقت على 13 خبيراً تعليميا.

وقد وجدت الدراسة أنه هناك متطلبات لنجاح تجربة القسائم في السعودية منها متطلبات مالية وهي من اهمها ان تكون القسيمة التعليمية كافية لتغطية الخدمات التعليمية الأساسية. كما أبرزت نتائج الدراسة اهمية وضوح وتطبيق مبادئ الحوكمة من شفافية وعدم تضارب في المصالح وكذلك ضرورة مراعاة معايير الجودة. وقد قدمت الدراسة مقترحاً لتفعيل القسائم التعليمية في المملكة العربية السعودية.

التعليق على الأدبيات السابقة:

استفادت الدراسة الحالية من الأدبيات السابقة في تعميق المفاهيم في موضوع التخصيص وخاصة في مجال خصخصة التعليم العام، كما استفادت الدراسة في معرفة أسباب لجوء كثير من الدول لخصخصة التعليم وإيجابياتها وسلبياتها، وكما استفادت هذه الورقة العلمية من الأدبيات السابقة في تعميق المعرفة في أساليب الخصخصة في التعليم العام، وقد أسهمت الدراسات السابقة أيضا في صياغة سؤال الدراسة واختيار المنهجية وتميزت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة بأنها دراسة نوعية، وهي الدراسة السعودية وربما العربية الأولى- حسب علم الباحثين- عن خصخصة التعليم العام التي تستخدم منهجية البحث النوعية...

منهجية الدارسة:

اعتمدت هذه الدراسة على منهجية البحث النوعي المتعلِّق بدراسة الظواهر، ويعتقد الباحثون أن خصخصة المدارس قضية معقَّدة، ولها عواقب إيجابية وسلبية بعيدة المدى، فهي لا تُؤثِّر فقط على التحصيل الأكاديمي الذي يمكن قياسه بالأرقام، بل تُؤثِّر أيضًا على عوامل أخرى مثل: تحصيل الطلاب، ومعنويات المعلِّمين، والمشاركة المجتمعية، وغيرها من الموضوعات، ويُتيح لنا البحث النوعي التعمُّق في فهم أبعاد كثيرة في هذا الموضوع، وذلك من خلال المقابلات مع عدد من طلاب الدراسات العليا بكلية التربية في إحدى الجامعات السعودية الحكومية، ومنهجية دراسة الظواهر هي أحد مناهج البحث النوعي التي تهدف إلى وصف الظواهر أو المواقف أو المفاهيم، فنحن محاطون بعديد من الظواهر التي يستحيل فهم أغلبها بشكل عميق، لذلك تمَّ الاعتماد على هذه المنهجية لمواءمتها أسئلة وأهداف الدراسة (الرشيدي, 2021).

مجتمع وإجراءات الدراسة:

قام الباحث الأول بأخذ الموافقات اللازمة لإجراء هذا البحث، وقد تمَّ اختيار العيِّنة القصدية التي تنسجم مع البحث النوعي الذي يمنح الباحث اختيار عيِّنة الدراسة ممن يعتقد أنهم سوف يُساهمون في الإجابة عن تساؤلات الدراسة، وقد قام الباحث بإعداد أسئلة المقابلات والتي كانت أسئلة شبه مقنَّنة، وعرضها على ثمانية من المحكِّمين من أساتذة الجامعات، وتمَّ الأخذ بالتعديلات المطلوبة، وبعد موافقة عيِّنة الدراسة على المشاركة في الدراسة تمَّ عقد لقاءات صوتية مع المشاركين عن طريق برنامج زووم، وقد أجرى الباحث الأوَّل مقابلات مع 21 مشاركًا، جميعهم من طلاب مرحلة الدكتوراة من الطلاب الذكور في كلية التربية بإحدى الجامعات السعودية، وقد تراوحت الخبرات العملية والقيادية للمشاركين ما بين 10 إلى 25 سنة في المنظَّمات التعليمية.

وقد تمَّ إجراء المقابلات في عام 2024 , وأثناء المقابلات قام الباحث الأوَّل بتدوين الملاحظات وتسجيلها بعد أخذ موافقة المشاركين، ثم تمَّ تفريغ التسجيلات إلى نصوص مكتوبة، ثم إرسال نسخة للمشاركين للتأكُّد من مصداقية المعلومات الواردة في المقابلات، وهي من طُرُق تعزيز مصداقية الدراسة في الأبحاث النوعية، ولم ترد ملاحظات إضافية أو تعديلات من المشاركين خلال الفترة الممنوحة لهم والمحدَّدة بمدة 30 يومًا.

ويُعتبر الصدق والثبات دائمًا مثارًا للجدل في الأبحاث النوعية، لذلك قام الباحث الأوَّل باستخدام إستراتيجية التثليث، وذلك بالاعتماد على التسجيلات الصوتية والملاحظات المدوَّنة وكذلك المقابلات بعد التفريغ؛ وذلك لتحقيق فهم أعمق ومصداقية أعلى، وكما استخدم الباحث مراجعة الأقران، وهي من الطرق المستخدمة في البحث النوعي؛ لتأكيد المصداقية، حيث قام ثلاثة باحثين بالاطلاع على نصوص المقابلات المكتوبة والملاحظات ومراجعة النتائج، ولا تُوجد طريقة واحدة متفق عليها لتحليل وتصنيف نتائج البحث النوعي.

وقد اعتمدت الدراسة على منهجية تحليل المعلومات المقترحة من (بينغهام , 2023) والمكوَّنة من خمس مراحل: ففي المرحلة الأولى: تمَّ تنظيم بيانات المقابلات وتكوين الترميز للموضوعات المشتركة. وفي المرحلة الثانية: تمَّت عملية فرز البيانات. وفي المرحلة الثالثة: تمَّت عملية فهم البيانات، أما في المرحلة الرابعة: فيتمُّ تفسير البيانات والتي تمَّ بها تحديد الأنماط والموضوعات. وفي المرحلة الخامسة والأخيرة: تمَّ شرح البيانات.

النتائج:

تم تقسيم النتائج إلى نمطين رئيسين هما آراء المشاركين حول خصخصة المدارس بشكل عام والنمط الثاني هو آراء المشاركين حول اسلوبين من الخصخصة هما القسائم التعليمية والمدارس ذاتية الإدارة والتي تسمى مستقلة كذلك.

أولاً: النمط الاول: آراء المشاركين حول الخصخصة بشكل عام

يحتوي النمط الأول على موضوعين فرعية هما:

- إيجابيات الخصخصة في قطاع التعليم العام
- سلبيات الخصخصة في قطاع التعليم العام

1.1: إيجابيات الخصخصة في قطاع التعليم العام

اتفق غالبية المشاركين على أهمية الخصخصة الجزئية في مجال التعليم العام في المملكة العربية السعودية، وأنه من المتوقع أن تقود الخصخصة إلى عديد من الثمرات من أبرزها تحسين جودة الخدمات التعليمية، وزيادة التنافسية، وزيادة الخيارات التعليمية أمام الطلاب وأولياء الأمور، إضافة إلى كفاءة الإنفاق مما يسهم في تقليل فاتورة التعليم على الحكومة. وقال المشارك رقم 2 إن الخصخصة من شأنها تطوير أداء المعلمين لكون الجهات الخاصة تحرص على رفع أداء موظفيها من أجل الحصول على النتائج المرغوبة؛ مما ينعكس إيجابًا على مخرجات المدرسة، وقال المشارك رقم 5 إن القطاع الخاص يتميز بالتنافسية فإذا كان هناك خصخصة لقطاع التعليم فسيكون هناك تنافس محموم بين المدارس على استقطاب أفضل المعلمين، وهو ما سيرفع من شأن المعلمين الفاعلين في المجتمع، ويحسن من أوضاعهم الوظيفية والاقتصادية، ويخلق تنافسية في القطاع. وذكر عدد من المشاركين أن الخصخصة في قطاع التعليم قبل الجامعي من شأنها تحسين إدارة الموارد، وتعزيز الابتكار والإبداع في قطاع التعليم، كما ستسهم خصخصة التعليم في تعزيز مبادئ الحوكمة خاصة فيما يتعلق بالشفافية والمساءلة. وقد عبر ثلاثة من المشاركين عن أن خصخصة التعليم ستجعل وزارة التعليم تتفرغ للإشراف على القطاع دون الدخول في التفاصيل المتعلقة بتوظيف المعلمين والنقل الخارجي وغيرها من الإشكاليات التي تشغل الوزارة عن دورها في تطوير التعليم، ويعتقد أحد المشاركين أن الخصخصة في التعليم ستسهم في خلق بيئة العمل، وتسهم في القضاء على الجمود الوظيفي، وتشجع المعلمين على تحسين أدائهم الوظيفي، وترفع من طموحاتهم؛ مما ينعكس في نهاية الأمر على تحسين المخرجات.

1.2: سلبيات الخصخصة في قطاع التعليم العام

في الوقت ذاته نبه بعض المشاركين على وضع آليات للحد من سلبيات الخصخصة في مجال التعليم فقد تنحرف الخصخصة التعليمية عن مسارها السليم وهدفها الأساسي في المرحلة الحالية وهي كفاءة الإنفاق، وقد قال بعض المشاركين إن الخصخصة قد ترفع من تكاليف التعليم خاصة على المدى المتوسط والبعيد في حال غاب التنافس وسيطر الاحتكار على قطاع التعليم من عدد قليل من رجال الأعمال والشركات؛ لذا من المهم على مسؤولي وزارة التعليم التنبه لذلك، كما عبر أغلب المشاركين عن تخوفهم من أن الخصخصة قد تكون سببًا في انخفاض جودة التعليم إذا ما ركزت المدارس الخاصة على الربحية دون الالتفاف للجودة، وعبر أحد المشاركين عن تخوفه من الخصخصة التعليمية خاصة على الفئات من ذوي الدخل المحدود والأطفال ذوي الإعاقة، وعبر المشارك عن أنه قد تنشأ فجوة في الوصول إلى التعليم بين الطلاب ذوي الدخل المنخفض والأسر الأقل حظًا، فالشركات الخاصة قد تركز على الأرباح وتتجنب تقديم الخدمات لطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة والمناطق النائية. كما أضاف المشارك رقم 4 قد تشكل الخصخصة مشكلة جديدة وهي تفاوت جودة الخدمات التعليمية بين المناطق،

فالمدارس الخاصة تحرص على الحضور في المناطق ذوي الكثافة السكانية بينما سيكون هناك انخفاض في التنافسية في المناطق قليلة السكان؛ مما قد يعيق التنافسية ويقود للاحتكار، وعند الاحتكار لا تسعى المدارس الأهلية سوى لتحقيق الأرباح كما هو ديدن القطاع الخاص. وقد عبر ثمانية من المشاركين عن أن من السلبيات المحتملة للخصخصة فقدان الأمان الوظيفي الذي كان يتمتع به المعلمين في المدارس الحكومية وقد يخسرون وظائفهم؛ مما قد يسبب أزمات اقتصادية واجتماعية لدى كثير من الأسر من المتوسطة والفقيرة التي تعتمد بصورة كبيرة على دخل هؤلاء المعلمين الحكوميين.

النمط الثاني: آراء المشاركين حول اسلوبين من الخصخصة في المدارس ويشمل هذا النمط موضوعين فرعية هما:

- آراء المشاركين في خصخصة التعليم عن طريق أسلوب القسائم التعليمية
- آراء المشاركين في خصخصة المدارس بأسلوب المدارس المستقلة

2.1: آراء المشاركين في خصخصة التعليم عن طريق أسلوب القسائم التعليمية:

تم تقسيم النتائج في هذا فرعين أساسية هما إيجابيات الخصخصة عن طريق أسلوب القسائم التعليمة وسلبيات خصخصة المدارس بأسلوب القسائم التعليمية:

2.1.1 إيجابيات الخصخصة عن طريق أسلوب القسائم التعليمة

اتفق أغلب المشاركين على أن للقسائم التعليمية إيجابيات كثيرة ويقصد بالقسائم التعليمية في هذا البحث منحة مجانية مقدمة من الدولة ممثلة بوزارة التعليم للدراسة في مدرسة أهلية على نفقة الدولة. واعتقد المشاركون أن القسائم التعليمية من شأنها تعزيز العدالة الاجتماعية في التعليم؛ لكون المدارس الأهلية غالبًا ما تخصص مقاعدها لفئة معينة من الطلاب الذين ينتمون لعوائل من الطبقة الغنية وفوق المتوسطة لكن تعجز الأسر من ذوي الدخل المحدود عن تسجيل أبنائها في المدارس الخاصة، ويضطرون إلى تسجيل أبنائهم في مدارس الحي الحكومية سواء أكانت فاعلة أم غير ذلك، لكن مع وجود القسائم التعليمية الممولة بصورة كاملة أو شبه كلية من الدولة ممثلة بوزارة التعليم فإن أفراد المجتمع جميعهم سيحظون بخيارات تعليمية متنوعة سواء بالدراسة في مدرسة الحي أو في مدرسة أهلية دون النظر إلى الحالة الاقتصادية للعوائل، كما ستسهم القسائم التعليمية لكثير من العوائل بالأحياء الفقيرة في اختيار مدارس أهلية خارج تلك الأحياء إذا رغبت في ذلك وهو خيار لم يكن ليتاح لولا تفعيل القسائم التعليمية، ومن شأن القسائم التعليمية أن ترفع نسبة الرضا عن قطاع التعليم لكثير من المواطنين.

وقد أكد المشاركون على أن القسائم التعليمية ستسهم تنافسيًا بين الشركات الخاصة التي تدير المدارس الخاصة من جهة وبين المدارس الحكومية من جهة أخرى في جذب الطلاب وكسب ثقة أسرهم، وهذا من شأنه أن يرفع من جودة التعليم. ومن الإيجابيات المحتملة في حالة التوسع ببرامج القسائم التعليمية أنها ستقلل من الضغط على المدارس الحكومية التي تحتضن مجموعة كبيرة من الطلاب، وتقلل من نسبة الطلاب أمام كل معلم في المدارس الحكومية، وهذا من شأنه أن يرفع من جودة التعليم. كما أكد بعض المشاركين على أن من حسنات القسائم التعليمية أنها ستجعل الأسر أكثر مسؤولية تجاه تعليم أبنائها، حيث ستكون هي من يحدد المدرسة المناسبة لأبنائها، وقال أحد المشاركين (إن القسائم التعليمية ستحمل الأسرة مسؤولية اختيار الخيار التعليمي لطفلها؛ مما سيكون له أثر إيجابي في رفع مستوى اهتمام الأسر في متابعة تعليم أبنائهم؛ لكونهم أصبحوا شركاء ومسؤولين في اختيار المدارس، وهذا من شأنه أن ينعكس إيجابيًا على الطلاب والمجتمع).

ومن أبرز الإيجابيات المتوقعة من برنامج القسائم التعليمية التي هي من أشكال الخصخصة الجزئية انخفاض التبعات المالية على الحكومة؛ نتيجة ارتفاع فاتورة التعليم، فمن المتوقع أن تسهم القسائم التعليمية بحسب آراء المشاركين في تحسين كفاءة الإنفاق الحكومي على قطاع التعليم العام، وستُخفض النفقات نحو المصروفات الرأسمالية بصورة ملحوظة، خاصة بناء المدارس الجديدة وتأثيثها وكذلك المصروفات التشغيلية المتعلقة برواتب المعلمين، فستتحمل المدارس الأهلية كثيرًا من هذه الأعباء مقابل مبالغ مالية أقل؛ لكون القطاع الخاص عادة ما يهتم بالشؤون المالية والإدارية بصورة كبيرة مما سيقلل من تكلفة التعليم على الدولة. ومن المحتمل أن يؤدي توسع وزارة التعليم بالقسائم التعليمية إلى تنافس محموم بين المدارس الخاصة للدخول للمناقصات الحكومية، وسيكون هناك توسع في دخول المزيد من المدارس الجديدة في القطاع الخاص للاستفادة من برامج التمويل الحكومي للطلاب للدراسة في المدارس الخاصة، وهذا يضمن وجود التنافسية في السوق التعليمية، وسينعكس على تقديم عروض جيدة تخفض من تكاليف التعليم على الدولة.

2.1.2: سلبيات خصخصة المدارس بأسلوب القسائم التعليمية:

قد لا تخلو القسائم التعليمية من بعض الآثار السلبية المحتملة حيث أبدى سبعة من المشاركين مخاوفهم في التأثير السلبي لمشروع القسائم التعليمية في وجود المدارس الحكومية التي قد تتأثر ويقل عددها تدريجيًا نتيجة هجرة الطلاب من المدارس الحكومية إلى المدارس الخاصة، وهذا ما قد يستغله المستثمرون في القطاع التعليمي الخاص برفع أسعار الرسوم الدراسية على المستفيدين بما فيها رفعهم للأسعار على الجهات الحكومية التي ستدفع الرسوم الدراسية للمدارس الأهلية بالنيابة عن الأهالي؛ مما قد يزيد من كلفة التعليم بدلًا من انخفاضه، وهو أمر سلبي على الاقتصاد الوطني. أيضًا قد يقود تلاشي المدارس الحكومية لاحتكار القطاع التعليمي بيد التجار؛ مما سيهوي بجودة التعليم خاصة وأن كثيرًا من المستثمرين في قطاع التعليم الأهلي في المملكة هم من القطاع الربحي،

وهـذا مـن شـأنه أن يزيـد مـن المخـاوف. وأيضًـا مـن سـلبيات القسـائم التعليميـة المحتملـة أنهـا قـد تطبـق بصـورة غـير عادلـة؛ مـما يسـهم في خلـق سـوق سـوداء لتلـك القسـائم التعليميـة إن لم تكـن متوفـرة للجميـع. واعتقـد ثلاثـة مـن المشـاركين أن المناطـق البعيـدة لـن تسـتفيد مـن خدمـات القسـائم التعليميـة لسـكانها مثـل المناطـق الرئيسـة التـي سـيكون بهـا خيـارات متنوعـة، وهـذا مـن شـأنه أن يزيـد مـن الفجـوة في جـودة التعليـم. وذكـر عـدد مـن المشـاركين أن التوسـع في القسـائم التعليميـة سـيقود الكثـير مـن المعلمـين في المـدارس الحكوميـة إلى فقـدان وظائفهـم؛ نتيجـة هجـرة الطـلاب مـن المـدارس الحكوميـة إلى الأهليـة خاصـة في ظـل حـرص المـدارس الأهليـة عـلى تعيـين معلمـين بالحـد الأدنى للأجـور حسـب قوانـين وزارة المـوارد البشريـة والتنميـة الاجتماعيـة، وهـو مـا سيسـهم في مشـكلات اقتصاديـة واجتماعيـة جديـدة بالمجتمـع.

2.2: آراء المشاركين في خصخصة المدارس بأسلوب المدارس المستقلة

2.2.1: إيجابيات المدارس المستقلة

يقصـد بالمـدارس المسـتقلة في هـذا البحـث مـدارس حكوميـة بتمويـل حكومـي كامـل تـدار بواسـطة القطـاع، وتُنشـئ هـذه المـدارس، أو تُؤجـر المبـاني المدرسـية، وتسـتقطب المعلمـين، وتُصمـم مناهجهـا الخاصـة بمـا لا يتعـارض مـع التعليـمات الرسـمية. وقـد طبقـت المـدارس المسـتقلة أو مـدارس الميثـاق في عـدد كبـير مـن دول العـالم بمـا فيهـا بعـض الـدول العربيـة. وقـد اتفـق المشـاركون عـلى إيجابيـات إيجـاد المـدارس ذاتيـة الإدارة في قطـاع التعليـم مـا قبـل الجامعـي في المملكـة العربيـة السـعودية، فقطـاع التعليـم يحتـاج إلى أشـكال جديـدة مـن المـدارس بمـا فيهـا المـدارس المسـتقلة؛ وذلـك لخلـق حـراك يولـد الإبـداع والابتـكار ويكـسر الجمـود. وقـال تسـعة مـن المشـاركين إن المـدارس المسـتقلة تتميـز بـالإدارة الذاتيـة؛ مـما يمنحهـا المرونـة التنظيميـة للتعامـل مـع احتياجـات المجتمـع المحـلي دون التقيـد بالبيروقراطيـة المفروضـة عـلى المـدارس الحكوميـة التقليديـة التـي تحـد مـن الإبـداع؛ لذلـك حضـور المـدارس ذاتيـة الإدارة مـن شـأنه أن يعطـي إدارة تلـك المـدارس البـت في كثـير مـن الصلاحيـات مثـل تعيـين المعلمـين، واختيـار المناهـج وطـرق التدريـس المناسـبة دون اشـتراطات كثـيرة كـما هـو الحـال بالمـدارس التقليديـة وهـذا أمـر مهـم في العـصر الحـالي الـذي يتميـز بالسرعـة. وقـال المشـارك رقـم 2 إن إدارة المـدارس المسـتقلة سـيكون لهـا صلاحيـات في اسـتقطاب المعلمـين الأكـثر كفـاءة واسـتبعاد المعلمـين الأقـل جـودة؛ مـما سيسـهم في رفـع الجـودة التعليميـة في المدرسـة المسـتقلة. كـما أكـد المشـارك رقـم 4 عـلى أن المـدارس المسـتقلة ستسـهم في رفـع مسـتوى الشـفافية في قطـاع التعليـم؛ لكونهـا مـدارس حكوميـة تـدار بواسـطة القطـاع الخـاص، والقطـاع الخـاص يحـرص عـلى تطبيـق مبـادئ الحوكمـة مـن نزاهـة وشـفافية وإفصـاح؛ مـما سـيخلق بيئـة تعليميـة إيجابيـة ويعـزز مـن قيـم محاربـة الفسـاد في المنظـمات التعليميـة بصـورة خاصـة وفي المجتمـع بصـورة عامـة.

اتفق معظم المشاركين على أن المدارس المستقلة من شأنها رفع جودة التعليم بصورة خاصة والتحصيل العلمي للطلاب؛ لكون تلك المدارس ستكون تحت الرقابة المباشرة من وزارة التعليم، لذلك سيكون مسؤولو المدارس المستقلة على حرص كبير لاستيفاء المتطلبات المشروطة من وزارة التعليم التي من المحتمل أن يكون من ضمنها نقاط معايير ومستهدفات متعلقة بالتحصيل العلمي للطلاب سواء في الاختبارات المنظمة من المدرسة نفسها أو من خلال انعكاس درجات الطلاب في الاختبارات المركزية والتحصيلية التي تشرف عليها جهات مستقلة تراقب جودة التعليم مثل هيئة تقويم التعليم والتدريب التي تجهز الاختبارات الوطنية، وتنشر متوسطات درجات المدارس في تلك الاختبارات؛ لذلك ستسعى المدارس المستقلة إلى تحسين التحصيل العلمي للطلاب من أجل عدة اعتبارات من ضمنها استمرار تلقيها للتمويل الحكومي وضمان استدامتها المالية، وهذا من شأنه أن تكون له انعكاسات إيجابية على المدارس والمستفيدين وكذلك المجتمع ككل.

قال سبعة من المشاركين إن من إيجابيات المدارس المستقلة أنها ستكون هي المسؤولة عن تصميم المناهج الدراسية واختيار طرق التدريس واستقطاب المعلمين، وهذا سيكون له أثر إيجابي في واقع المدارس في البلاد فالمركزية الممارسة من وزارة التعليم لعقود طويلة حدت بصورة كبيرة من الإبداع والابتكار واستغلال الطاقات البشرية من العاملين في مجال التعليم سواء أكانوا من الهيئة الإدارية أم التعليمية؛ لذلك من المتوقع أن تكون للمدارس المستقلة سلطة أكبر في اختيار المناهج والمقررات الدراسية بمرونة أكبر، ويبقى وضع المعايير والمستهدفات العامة للمناهج من ضمن اختصاصات وزارة التعليم، لذلك المدارس المستقلة هي من ستكون مسؤولة عن المناهج واختيار الكتب المدرسية المناسبة؛ مما سيوفر الكثير من الجهود على وزارة التعليم وسيوفر الكثير من المصروفات المتعلقة بطباعة وتصميم وتوزيع المقررات المدرسية دوريًا، وتصميم المناهج من المدارس نفسها يشجع ابتكار المعلمين ويجعلهم أكثر مسؤولية لكونهم شركاء في تطوير وتصميم المناهج وليس فقط مسؤولين عن شرح المعلومات. أيضًا ستكون المدارس المستقلة مسؤولة عن استقطاب وتدريب الموارد البشرية من معلمين وإداريين، وهذا سيحمل المدارس المستقلة مسؤولية اختيار موظفين فاعلين أو سيكون لها تبعات سلبية عليهم وهذه المسؤولية من شأنها أن تكون ذات تأثير إيجابي في التعليم بالبلاد في نهاية المطاف.

قال أربعة من المشاركين إن من إيجابيات المدارس المستقلة المحتملة هي رفع مستوى المسؤولية الاجتماعية في التعليم، وسيكون للأسر وأعضاء المجتمع دور كبير ومسؤولية أكبر في التعليم؛ لكون المدارس الخاصة تحديدًا غير الهادفة للربح ستفعل مبادرات لجمع التبرعات من الأهالي أو من الشركات أو من رجال الأعمال والمحسنين لزيادة الإيرادات، ولذلك ستحرص تلك المدارس على تأسيس مجالس أمناء مكونة من أعضاء المجتمع وممثلين عن أولياء الأمور، وذلك سيسهم في جعل اتخاذ القرارات في المدارس المستقلة تجري بصورة أكثر ديمقراطية وسط حرص على تعزيز الشفافية، خاصة وأن تلك المدارس ستكون تحت الرقابة الدائمة من أفراد المجتمع بجانب الرقابة الرسمية من وزارة التعليم.

2.2.2: سلبيات المدارس المستقلة

شارك عدد من المشاركين بتصوراتهم حول المدارس المستقلة، حيث إن المدارس المستقلة قد يكون لها أثر سلبي سواء في المجالات الإدارية أو المهنية. فقد عبر المشارك رقم 8 عن أن المدارس المستقلة قد تحدث فوضى تنظيمية في قطاع التعليم إذا لم تطبق بصورة سليمة وصحيحة، فكثير من المدارس ستنشأ بغرض الحصول على الرسوم المالية لتعليم الطالب من الحكومة مباشرة، وهذا سيعزز دخول رجال الأعمال والشركات لقطاع التعليم رغم عدم وجود خبرة كافية في هذا المجال؛ مما قد يحدث فوضى في كثير من المدارس المستقلة خاصة في السنوات الأولى من تطبيق التجربة، ويضيف أزمات جديدة للتعليم. وعبر المشارك رقم 5 عن أنه قد يصاحب التطبيق السريع للمدارس المستقلة نوعًا من الاختلالات خاصة وأن المدارس المستقلة ستتلقى أموالًا ضخمة من الحكومة، وقد يصاحب تلك التدفقات المالية عدم استخدامها بالشكل الأمثل من إدارات المدارس المستقلة ليس بسبب قضايا متعلقة بالفساد الإداري والاختلاسات فحسب بل ناتجة عن ضعف في المهارات الإدارية؛ نتيجة عدم الخبرة في التعامل مع الأموال جيدًا، لذلك من المهم التدرج بتطبيق المدارس المستقلة في البلاد.

كما قال عدد كبير من المشاركين إن المدارس المستقلة ليست خيارًا مضمونًا لترشيد النفقات فقد تزيد من فاتورة التعليم؛ لكون كثير من المدارس سيكون لديها التزامات كبيرة في المصروفات الرأسمالية من بناء مرافق تعليمية وتأثيثها، مما قد يجعلها ترفع من الرسوم الدراسية، وقد يقود ذلك غالبًا إلى خيارين: الخيار الأول ارتفاع تكلفة التعليم على الدولة وعدم تحقيق الهدف المنشود في ترشيد النفقات، أو الخيار الثاني وهو أن وزارة التعليم بمثليها لن تتعاقد مع تلك المدارس مرتفعة الرسوم وستوقف تمويلها، وهذا أيضًا له انعكاسات سلبية على الاستدامة المالية لتلك المدارس بصورة خاصة وعلى قطاع التعليم بصورة عامة؛ لأنها ستفقد الاستقرار والاستدامة لذلك يجب وضع تشريعات تضبط العملية الانتقالية للخصخصة وكذلك التدرج بممارستها لكي تنجح فكرة المدارس المستقلة. ونبه المشاركان رقم 1 و4 إلى أن المدارس المستقلة لن يكون لها حضور في المناطق النائية وقليلة السكان؛ مما يخلق نوعًا من الفجوة والتمييز في موضوع عدالة التعليم بعكس المدارس التقليدية التي تعتمد على مناهج موحدة وآليات لتعيين الموارد البشرية بطريقة مركزية، مما يقلل من التفاوت بين المواطنين في حق التعليم بغض النظر عن الموقع الجغرافي.

المناقشة والتوصيات:

يستنتج من آراء المشاركين بصورة عامة أن خصخصة التعليم خاصة والخصخصة الجزئية بنوعيها الشائع وهي القسائم التعليمية والمدارس ذاتية الإدارة أو ما تسمى مدارس الميثاق أو المدارس المستقلة أصبحت حاجة ملحة للقطاع التعليمي في السعودية، فهي تسهم في خلق حراك ونشاط وتنافسية،

ومن المحتمل أن تقود الخصخصة إلى رفع جودة التعليم في ظل المنافسة بين المدارس الأهلية؛ مما يسهم في تحسين جودة المخرجات واستقطاب المعلمين ذوي الكفاءة ورفع دافعية المعلمين والإداريين للعمل والإبداع رغبةً منهم في الانتقال إلى منظمات تعليمية تمنحهم أجورًا ومزايا وظيفية أعلى وتتفق هذه النتيجة مع (الخضير والسياري, 2023; الشويعر , 2023 ;الغامدي والمفيز, 2023 ;بولمارك ولينـدال,2008). وقد اتفق معظم المشاركين على أن الخصخصة ستسهم في شيوع العدالة الاجتماعية، حيث سيتاح للعائلات من ذوي الدخل المتوسط والمحدود اختيار البديل التعليمي لأبنائهم بعد أن كانت مجبرة على المدرسة الحكومية المجاورة لمساكنهم، كما أن الخصخصة التعليمية ستسهم في تقليل العديد من الأعباء المالية والإدارية من كاهل الحكومة فسيقتصر جزء كبير من عمل وزارة التعليم على وضع التشريعات والقوانين والإشراف على قطاع التعليم، وهذا ما أكد عليه وزير التعليم السعودي أن مستقبل وزارة التعليم هو الإشراف على القطاع وإعطاء الخصخصة الدور الأكبر في قيادة مؤسسات التعليم، وكما أن الخصخصة قد تحسن من كفاءة الإنفاق وتقلل من فاتورة التعليم على الدولة في ظل التنافسية التي ستخلقها المدارس الأهلية التي دائمًا ما تسعى إلى ترشيد النفقات، وهذا له أثر إيجابي خاصة إذا ما كانت المدارس الأهلية تحاول تقليل التكاليف دون المساس بالجودة وهذا ما يسمى كفاءة الإنفاق وتتفق هذه النتيجة مع (الشويعر, 2023) لكنها تختلف مع (البقية والشريف, 2021; لانج وآخرون, 2021) .

في الوقت ذاته أبدى عدد من المشاركين رأيهم بأن خصخصة التعليم قد لا تخلو من السلبيات ومن ضمنها احتكار الشركات والمدارس التابعة لها قطاع التعليم على المستوى المتوسط والبعيد خاصة بعد ضمان حصتها السوقية، وانخفاض تشغيل المدارس الحكومية التقليدية؛ مما قد يخلق مناخ غير صحي في قطاع التعليم ويرفع من فاتورة التعليم على الحكومة وعلى الأهالي، لذلك يعد وجود تشريعات تمنع الاحتكار وتضمن التنافسية أمرًا في غاية الأهمية وتتفق هذه الآراء مع نتائج دراسات (البقية والشريف, 2021; الدلك وآخرون, 2023; لانج وآخرون , 2021). كما أكد عدد من المشاركين على أن الخصخصة في التعليم قد تؤدي إلى فقدان ميزة الأمن الوظيفي للعاملين في المدارس الحكومية سواءً من المعلمين أو الإداريين، وقد تؤدي إلى خسارة مصدر دخلهم الوحيد خاصة أن بعضهم من كبار السن الذين لن يكون للتعاقد معهم أولوية في القطاع الخاص الذي دائمًا ما يفضل الشبان الأقل خبرة لتدني أجورهم وتنسجم هذه الإجابة مع ماتوصلت له نتائج بحث (لانج وآخرون , 2021). ومن الشؤون التي تقلق المشاركين أن القطاع الخاص والمدارس التابعة له قد لا تصل خدماتها إلى المناطق البعيدة والنائية؛ مما يؤثر في العدالة الاجتماعية في التعليم، وقد لا تهتم المدارس الخاصة في ظل الخصخصة بالطلاب من ذوي الاحتياجات الخاصة. ومن أبرز النقاط التي أجمع عليها المشاركون هي أن الخصخصة قد تؤدي إلى ظهور سلوكيات غير صحية خاصة وأن القطاع الخاص غالبًا ما يبحث عن الربحية، وقد تصل إلى مرحلة تكون على حساب الجودة؛ مما يسهم في ترشيد النفقات وهذا ما قد يؤدي إلى ضعف المخرجات في المدارس السعودية مستقبلًا وهو ما سيكون له آثار سلبية اجتماعيًا واقتصاديًا وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة (الدلك وآخرون, 2023).

توصيات الدراسة:

في ظل نتائج الدراسة تقترح الورقة العلمية عدة نقاط:

• الاستفادة من تجارب الدول التي طبَّقت خصخصة التعليم، ومعرفة الإيجابيات والسلبيات، ومراجعة اللوائح والتشريعات المتعلِّقة بالخصخصة في الدول المتقدِّمة، والاستفادة من ذلك في تطوير تشريعات لبدء عمليات الخصخصة في قطاع التعليم العام. ويجب أن تحرص تلك التشريعات على وضع مواد تنصُّ على منع الاحتكار، وكذلك الحفاظ على الجودة، ووضع نسب معيَّنة للزيادات في الرسوم السنوية.

• تقترح الدراسة أن يتمَّ خصخصة القطاع التعليمي بشكل متدرِّج وعلى مدى زمني طويل؛ حتى لا يُؤثِّر ذلك على المعلِّمين في المدارس الحكومية ممن هم على رأس العمل.

• ضرورة بقاء المدارس الحكومية التقليدية بنسب جيدة في النظام التعليمي السعودي؛ وذلك من أجل الحفاظ على التوازن في القطاع التعليمي، فمن المحتمل أن يستغلَّ القطاع الخاص فرصة توقُّف المدارس الحكومية، ويرفع الرسوم الدراسية في ظل سيطرة القطاع الخاص على سوق التعليم، وهذا من شأنه رفع كلفة الطالب على الدولة؛ مما يُعارض مبدأ كفاءة الإنفاق.

• وضع شروط واضحة ومعايير محدَّدة تلتزم بها المدارس الأهلية التي سوف تتعاقد معها الجهات الحكومية المسؤولة في حالة بدء خصخصة التعليم عن طريق القسائم التعليمية، ويجب أن تتضمَّن هذه الشروط: الحرص على الجودة، وكذلك قبول جميع التلاميذ، بما فيهم الطلاب من ذوي الإعاقة.

• التوسُّع في الأبحاث ذات المنهج النوعي في موضوعات تمويل التعليم بشكل عام، وفي تخصيص التعليم بشكل خاص؛ لأن البيانات النوعية فيها عمق أكبر، خاصة في الموضوعات الجديدة مثل الخصخصة، مما يُساهم في سد الفجوة في الأدبيات السعودية والعربية المتعلِّقة بخصخصة التعليم.

تنظيم مؤتمرات سنوية على مستوى عالمي؛ لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات في موضوع خصخصة التعليم العام

المراجع

البشر, سعود , الدوسري, خالد, آل-فهاد, سعود & الزهراني, منيف. (2023). الإدارة الذاتية للمدارس في بعض الدول وإمكانية الاستفادة منها في المملكة العربية السعودية. مجلة العلوم التربوية والانسانية, (25), 186-172.

البقية, محمد& الشريف, منيرة. (2021). الخصخصة ودورها في تجويد مخرجات التعليم من وجهة نظر قائدات المدارس. مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع, (74), 141- 167.

الجنيبة ,ريم و الشهراني, عبدالله. (2023). معوقات خصخصة التعليم الثَّانَوِيّ بالمملكة العربيَّة السُّعُودِيَّة وسبل التَّغَلُّب عليها في ضوء تجَارِب المدارس المستقلة. العلوم التربوية, 31(2), 459- 495.

حسين, بانقا طه الزبير حسين, و آدم, سوسن أحمد. (2018). دور نظام تمويل التعليم بنظام الكوبونات التعليمية في تقليل التكلفة الاقتصادية للتعليم الأساسي من وجهة نظر الخبراء في التعليم والاقتصاد بولاية الخرطوم - السودان. المجلة التربوية الدولية المتخصصة، مج7, ع2 , 145 - 154. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/918397

الخضير، أمل بنت محمد علي، و السياري، نسرين بنت ناصر بن أحمد. (2023). تفعيل القسائم التعليمية في مدارس التعليم الأهلي في ضوء التجربة الأمريكية مدخل لخصخصة التعليم العام: تصور مقترح. مجلة العلوم التربوية والنفسية، مج7, ع32 ، 23 - 41. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/1412276

الدلك, خالد, دياب,ياسر & عبدالعاطي, محمود (2023). خصخصة التعليم الثانوى فى دولة الكويت. مجلة البحوث والدراسات الإفريقية ودول حوض النيل, 6(1), 18-1.

الرشيدي, غازي.(2018). البحث النوعي في التربية. مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع. الكويت

شار, عبدالحكيم.(2023). صحيفة سبق. مسترجع من https://sabq.org/saudia/e7fy4m6vkd

الشمري، عادل بن عايد، و آل سلطان، دولة بنت ناصر. (2024). دور الكوبونات التعليمية في تمويل مؤسسات التعليم العام بالسعودية. المجلة الدولية للأبحاث التربوية، مج48, ع1 ، 288 - 321. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/1449110

الشهومي, س& سعيد بن راشد بن علي. (2021). الإدارة الذاتية للمدرسة في دول المكسيك والبرازيل والأكوادور وإمكانية الإفادة منها بسلطنة عمان. المجلة العربية للعلوم التربوية والنفسية, 5(20), 196-169.

الشويعر, الشيماء.. (2023). دور سياسات الخصخصة في تدعيم العملية التعليمية من وجهة نظر قائدات المدارس في مدينة الرياض. مجلة العلوم التربوية و الدراسات الإنسانية, (34).

الغامدي, إيمان عمر, المفيز, & خولة عبد الله. (2021). متطلبات خصخصة مدارس التعليم العام في ضوء تجارب المدارس المستقلَّة: تصوُّر مُقترح. التربية (الأزهر): (مجلة علمية محكمة للبحوث التربوية والنفسية والاجتماعية), 40(192), 272-239.

كمبيجو, أسماء. (2019). الاحتياجات المهنية لقائدات المدارس في ضوء خصخصة التعليم العام في المملكة العربية السعودية. مجلة البحث العلمي في التربية, 20 (الجزء الثاني عشر), 112-89.
مؤذن ، أسامة . (2017). مدى توافر متطلبات تحقيق الإدارة الذاتية في المدارس الثانوية بمحافظة الطائف ، مجلة القراءة والمعرفة ، ع 184، الجمعية المصرية للقراءة والمعرفة ، كلية التربية ، جامعة عين شمس ،.
وزارة التعليم.(2024). ميزانية الوزارة. مسترجع من
https://www.moe.gov.sa/ar/aboutus/aboutministry/Pages/budget.aspx
وزارة التعليم.(2024).نشأة الوزارة. مسترجع من
https://moe.gov.sa/ar/aboutus/aboutministry/Pages/About.aspx
وكالة الانباء السعودية.(2017). القسائم التعليمية. مسترجع من
https://www.spa.gov.sa/w326375

المراجع الأجنبية

Ball, S. &Youdell, D. (2007). Hidden Privatisation in Public Education: Education International 5th World Congress July 2007; Preliminary Report. Education International.
Bingham, A. J. (2023). From data management to actionable findings: a five-phase process of qualitative data analysis. International Journal of Qualitative Methods, 22, 16094069231183620.
Böhlmark, Anders; Lindahl, Mikael (2008) : Does school privatization improve educational achievement? Evidence from Sweden's voucher reform, IZA Discussion Papers, No. 3691, Institute for the Study of Labor (IZA), Bonn, https://nbn-resolving.de/urn:nbn:de:101:1-2008100922
Lange, M. F., Lauwerier, T., & Locatelli, R. (2021). The impact of privatization on teachers in Francophone sub-Saharan African countries. In UNESCO Global Education Monitoring Report (No. December, pp. 1-76).

الدراسة السادسة: مساهمة المنظمات الربحية وغير الربحية في تمويل المدارس الحكومية بالمملكة العربية السعودية: دراسة نوعية

إعداد:
- د. سعود غسان البشر
- أ.سفر بن عبدالله القرني
- أ.صالح بن سالم الدوسري
- أ.عبدالعزيز بن محمد السماعيل
- أ.محمد بن صالح العامري
- أ.مهدي بن عبدالله القرمادي
- "نُشرت المقالة في مجلة دراسات عربية في التربية وعلم النفس، المجلد (152)، العدد (1)، لعام 2024م

الملخص:
تهدف الدراسة إلى التعرف على مساهمة المنظمات الربحية وغير الربحية في تمويل المدارس الحكومية في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر طلاب الدراسات العليا في إحدى الجامعات السعودية. اعتمدت الدراسة على المنهج النوعي، وبالتحديد منهجية دراسة الظواهر، وذلك لملائمتها أهداف وأسئلة البحث. شملت عينة الدراسة 20 مشاركًا تم إجراء مقابلات شبه منظمة معهم. أظهرت النتائج أن المدارس الحكومية تعتمد على مصدر تمويلي وحيد، وهو المخصصات المالية المعتمدة من وزارة التعليم. ويعتقد المشاركون أن هناك حاجة لتنويع مصادر التمويل في المدارس الحكومية. كما بينت النتائج أن مساهمة المنظمات الربحية وغير الربحية في تمويل ميزانية المدارس أو الأنشطة والبرامج التعليمية وغير التعليمية ضعيفة. وأشارت الدراسة إلى وجود عوائق تعيق مساهمة هذه المنظمات، أبرزها التشريعات القانونية واللوائح الإدارية، مما يحد من المشاركة الفاعلة لهذه المنظمات في تقديم الدعم المالي لمؤسسات التعليم العامة في البلاد.

تؤكد نتائج الدراسة على أن مساهمة المنظمات في تمويل المدارس الحكومية يجب أن تتم وفق ضوابط، ويجب ألا يكون هناك اعتماد مطلق على هذه الموارد المالية خشية انقطاعها مما قد يؤثر على ميزانية المدارس. و قدمت الدراسة عددًا من المبادرات التي من شأنها تعزيز مساهمة المنظمات الربحية وغير الربحية في تمويل المدارس الحكومية السعودية.

المقدمة:

تعتبر الدول المتقدمة التعليم حجر الزاوية في خططها التنموية، إدراكاً منها لأهمية التعليم في تطوير الموارد البشرية. التعليم هو أحد أبرز أشكال الاستثمار في الموارد البشرية في أي مجتمع. لهذا السبب، نجد أن الدول المتقدمة تنفق مبالغ طائلة على التعليم من ميزانيتها السنوية، وتخصص نسبة كبيرة من الضرائب المفروضة على مختلف شرائح المجتمع والقطاعات لتنمية الموارد البشرية عبر مؤسسات التعليم (الرشدان, 2015). وهناك علاقة وثيقة بين الإنفاق على التعليم والنمو الاقتصادي، لذا؛ فإن الإنفاق على التعليم ليس تبذيراً للموارد، بل هو استثمار في الأجيال القادمة. الاستثمار في التعليم والمدارس الحكومية والتعليم الجيد يسهم في تحقيق العديد من أشكال التنمية للمجتمعات، بما في ذلك المجالات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية والثقافية، ويساهم في التنمية المستدامة (الغامدي, 2006). تفرض الدول المتقدمة قوانين صارمة تلزم الأهالي بإرسال أطفالهم للمدارس بشكل منتظم، وقد يتعرض أولياء الأمور لعقوبات قاسية تصل إلى السجن وسحب رعاية الأطفال في حالة عدم التزامهم بذلك، بما في ذلك التعليم المنزلي الذي يعتبر قانونياً في عدد من الدول الغربية، إيماناً من هذه المجتمعات بأهمية التعليم (البشر, 2023). و مراجعة الإنفاق على التعليم في الدول المتقدمة توضح القيمة التي توليها تلك المجتمعات للتعليم. على سبيل المثال، أنفقت بريطانيا حوالي 116 مليار جنيه إسترليني على التعليم في عام 2021، ما يشكل نسبة 4.6% من الدخل القومي، إيماناً بأهمية التعليم (Institute for Fiscal Studies, 2024). كما أنفقت الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2020/2021 أكثر من 927 مليار دولار على التعليم ما قبل الجامعي، وبلغ متوسط كلفة الطالب في المدارس العامة هناك 18,614 دولار في العام المذكور(National Center for Education Statis-tics,2024).

آمنت المملكة العربية السعودية منذ تأسيسها بأهمية التعليم. ففي بداية قيام الدولة السعودية الثالثة، قامت بإنشاء إدارة للتعليم أطلقت عليها اسم مديرية المعارف العامة و. منذ ذلك الحين، استمر التعليم الحكومي في الانتشار بجميع أرجاء الوطن، وشمل التعليم للإناث أيضًا. شهد مستوى التعليم في المملكة تطورًا ملحوظًا، حيث أصبحت الأمية شيئًا من الماضي، وبلغت نسبة التحاق الطلاب في المدارس مستويات من بين الأفضل عالميًا (الغامدي, 2000; الهيئة العامة للإحصاء, 2017; وزارة التعليم, 2024). يُعزى هذا الإنجاز، بعد فضل الله سبحانه وتعالى، إلى حرص الحكومة المستمر على نشر التعليم. و شهد عدد المدارس ارتفاعًا كبيرًا في العقود القليلة الماضية، ليصل إلى حوالي 24 ألف مدرسة حكومية، يدرس فيها أكثر من ستة ملايين طالب. يعمل في هذه المدارس حوالي نصف مليون معلم، بالإضافة إلى آلاف الإداريين والعاملين في وظائف متنوعة مثل فنيي المختبرات وحراس المباني المدرسية. وبلغت ميزانية التعليم العام في المملكة لعام 2023 حوالي 136 مليار ريال سعودي، وهو ما يُشكِّل حوالي 19.25 ٪ من إجمالي ميزانية الدولة، وقد نمت ميزانية التعليم في المملكة العربية السعودية بشكل كبير في السنوات الأخيرة،

حيث ارتفعت من حوالي 125 مليار ريال سعودي عام 2018 إلى حوالي 189 مليار ريال سعودي في عام 2023 ويشمل هذا المبلغ الأموال المخصصة لمؤسسات التعليم العالي (وزارة المالية). وهذا النمو مدفوع باهتمام الحكومة السعودية بمجال التعليم واهتمامها بتوفير أفضل الموارد التعليمية للطلاب من جميع المستويات.

مشكلة الدراسة

أولت حكومة المملكة العربية السعودية اهتماما كبيرا بتوفير التعليم، مما أدى إلى إيصال الخدمات التعليمية إلى كل التجمعات السكانية في السعودية البلد المترامي الأطراف، حيث بلغ عدد المدارس أكثر من 24,000 مدرسة حكومية، بالإضافة إلى آلاف المدارس الخاصة ويعمل في هذه المدارس أكثر من 600,000 موظف بين الكادر التعليمي والإداري (وزارة التعليم,2024). يتزامن هذا التوسع في عدد المدارس والمباني الدراسية والموظفين مع ارتفاع في فاتورة التعليم، كنتيجة طبيعية للزيادة السريعة في عدد الموظفين والمباني المدرسية، مما أدى إلى زيادات كبيرة في ميزانيات وزارة التعليم خلال العقود والسنوات الأخيرة. ذكرت عدة دراسات أن المدارس الحكومية تعتمد على مصدر واحد للتمويل وهو الأموال القادمة من وزارة التعليم، وهو مصدر غير كاف لتمويل جميع الأنشطة والبرامج داخل المدرسة، مما يجعلها بحاجة إلى مبالغ تمويلية إضافية وكشفت دراسات أن مساهمة الشركات الخاصة والجمعيات الخيرية ضعيف ولا يذكر في تمويل قطاع التعليم العام في البلاد (الحربي, 2024; العتيبي و المفيز , 2022: العتيبي, 2004; خوجة والمنقاش, 2019).

في عام 2016، انطلقت رؤية المملكة 2030 التي تهدف إلى الاستدامة المالية في القطاعات الحكومية، بما في ذلك المدارس الحكومية. يشهد القطاع التعليمي حراكا غير مسبوق في المرحلة الحالية في ظل رؤية المملكة 2030 التي تشجع على المبادرات الإبداعية، وتوفير الاستدامة المالية للقطاع التعليمي بما في ذلك الشراكات مع القطاع الخاص والمنظمات غير الربحية (رؤية 2030, 2016) . و تهدف الدراسة إلى التعرف على مساهمة المنظمات الربحية وغير الربحية في تمويل المدارس الحكومية في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر طلاب الدراسات العليا في إحدى الجامعات السعودية.و تتميز هذه الدراسة بأنها الأولى من نوعها في هذا المجال التي تعتمد المنهجية النوعية، مما يميزها عن الدراسات الأخرى، ويتوقع أن تسهم هذه الدراسة في تقليص الفجوات في أدبيات اقتصاديات التعليم العام في المملكة العربية السعودية.

أسئلة الدراسة:

1. ما هي آراء طلاب الدراسات العليا حول مساهمة المنظمات الربحية في تمويل المدارس الحكومية؟
2. ما هي آراء طلاب الدراسات العليا حول مساهمة المنظمات غير الربحية في تمويل المدارس الحكومية؟

أهداف الدراسة:

الهدف الرئيس من هذه الدراسة هي اكتشاف تصورات طلاب الدراسات العليا حول دور المنظمات الربحية وغير الربحية في تمويل المدارس الحكومية. وهناك أهداف فرعية للدراسة هي:

- التعرف على آراء المشاركين حول آلية تمويل التعليم في المدارس الحكومية.
- معرفة على واقع مساهمة المنظمات الربحية في تمويل المدارس الحكومية من وجهة نظر المشاركين.
- التعرف مبررات مساهمة المنظمات الربحية وغير الربحية في تمويل المدارس الحكومية.
- اكتشاف العوائق التي تحول دون مساهمة المنظمات الربحية وغير الربحية في تمويل المدارس الحكومية.
- التعرف على سبل تفعيل دور المنظمات الربحية وغير الربحية في تمويل المدارس الحكومية.

مصطلحات الدراسة:

- المدارس الحكومية: يُقصد بالمدارس الحكومية في هذه الدراسة جميع المدارس العامة التي تمولها الحكومة وتخضع لإشراف وزارة التعليم.

- المنظمات الربحية :في هذا البحث، يُقصد بالمنظمات الربحية تلك الكيانات التي تهدف إلى تحقيق الربح من خلال تقديم السلع والخدمات. المنظمات غير الهادفة للربح: تُعرَّف المنظمات غير الربحية بأنها الكيانات التي لا تهدف إلى تحقيق الربح، بل تركز على تحقيق أهداف اجتماعية، إنسانية، خيرية، أو ما شابهها.

- تمويل المدارس الحكومية: يقصد بتمويل المدارس الحكومية جميع التدفقات المالية، سواء عبر الطرق التقليدية مثل الأموال الحكومية المخصصة لتمويل المدارس العامة من خلال ميزانية وزارة التعليم، أو عبر البدائل التمويلية الحديثة التي تساند المخصصات الحكومية، مثل الشراكات والتبرعات. هناك خلاف بين الباحثين حول تقسيم مصادر تمويل التعليم.

الإطار النظري والدراسات السابقة:

تمويل التعليم ومصادره:

يعد موضوع تمويل التعليم جزءًا من موضوع النفقات التعليمية ونفقاتها (الرشدان, 2015). يقصد بتمويل المدارس الحكومية جميع التدفقات المالية، سواء عبر الطرق التقليدية مثل الأموال الحكومية المخصصة لتمويل المدارس العامة من خلال ميزانية وزارة التعليم، أو عبر البدائل التمويلية الحديثة التي تساند المخصصات الحكومية، مثل الشراكات والتبرعات. هناك خلاف بين الباحثين حول تقسيم مصادر تمويل التعليم. قسم العتيبي (2004) مصادر تمويل التعليم إلى مصدرين رئيسيين: المصادر الحكومية والمصادر غير الحكومية. تشمل المصادر الحكومية جميع الأموال التي تخصصها الدولة من ميزانيتها لقطاع التعليم. تقوم أغلب الدول بتخصيص مبالغ مالية من الميزانية العامة للدولة للإنفاق على التعليم بمختلف مستوياته. يختلف حجم الإنفاق الحكومي حسب السياسة التمويلية التي تتبعها الدولة. تذهب هذه الأموال إلى المخصصات الرأسمالية مثل شراء الأراضي والأثاث، أو المخصصات التشغيلية المتعلقة ببنود الأجور والفواتير وغيرها. أما المصادر غير الحكومية، فهي تشمل جميع الموارد المالية المتاحة للمدارس والنظام التعليمي من غير الحكومات. تشمل هذه المصادر الرسوم الدراسية، القروض، المدارس المنتجة، ومساهمات المؤسسات الاجتماعية والشراكات والمساعدات الدولية.

أما الغامدي (2006) فقد قسّم مصادر تمويل التعليم إلى ستة مصادر رئيسية:

- المصادر الحكومية: وهي الأموال التي تخصصها الدولة في ميزانيتها السنوية العامة لقطاع التعليم.

* المشاركة الاجتماعية: تشمل مساهمات القطاع الخاص من مؤسسات، شركات، هيئات، جمعيات، وأفراد في تمويل التعليم سواء بأموال نقدية أو عينية.

* . المساعدات الخارجية: وهي إسهامات من دول أجنبية في شكل منح لتمويل بعض المشروعات التعليمية.

- القروض الداخلية: وتعني اقتراض الدولة من البنوك المحلية لتمويل المشروعات التعليمية.

- القروض الخارجية وتشمل اقتراض الدولة من الخارج بهدف تمويل مشاريع تعليمية.

- المنح الخارجية: وهي منح تقدمها الدول الغنية للدول الفقيرة بهدف تمويل مؤسساتها التعليمية.

الدراسات السابقة:

قام العتيبي والحبيب (2004) بدراسة بعنوان "إسهام القطاع الخاص في تمويل التعليم العام بالمملكة العربية السعودية". هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى إسهام القطاع الخاص في تمويل التعليم العام في السعودية من خلال استعراض واقعة ومجالاته ومعوقاته. اعتمد الباحثان على المنهج الوصفي المسحي، مستخدمين الاستبانة لجمع معلومات الدراسة. شملت عينة الدراسة 392 مسؤولاً من مسؤولي التعليم العام ومسؤولي القطاع الخاص.

وجـدت نتائـج الدراسـة أن إسـهام القطـاع الخـاص في تمويـل التعليـم العـام مـن وجهـة نظـر مسـؤولي التعليـم العـام ومسـؤولي القطـاع الخـاص ضعيـف بشـكل عـام. وأظهـرت النتائـج أن أبـرز المجـالات التـي يمكـن للقطـاع الخـاص تمويلهـا مـن وجهـة نظـر مسـؤولي التعليـم العـام هـي تقديـم الجوائـز التشـجيعية للطـلاب، وطباعـة النـشرات التربويـة، وإنشـاء المرافـق المدرسـية. بينـما اقـترح مسـؤولو القطـاع الخـاص أن يركـز القطـاع الخـاص عـلى مجـالات تدريـب الطـلاب، وتقديـم المسـاعدات النقديـة، وتقديـم الجوائـز التشـجيعية. كـما وجـدت الدراسـة أن هنـاك معوقـات كبـيرة تعـترض مسـاهمة القطـاع الخـاص في تمويـل التعليـم العـام مـن وجهـة نظـر المشـاركين. ومـن هـذه المعوقـات، عـدم اهتـمام مسـؤولي التعليـم بالقطـاع الخـاص وإمكانياتـه، وعـدم وجود أنظمـة ولوائح واضحـة تنظـم إسـهام القطـاع الخـاص في تمويـل التعليـم العـام، وعـدم وضـوح الـدور المطلـوب مـن القطـاع الخـاص في قضايـا التعليـم، بالإضافـة إلى ضعـف العلاقـة بـين إدارات التعليـم وممثـلي القطـاع الخـاص. قدمـت الدراسـة العديـد مـن المقترحـات، منهـا تطويـر الأنظمـة والإجـراءات الإداريـة والماليـة في قطـاع التعليـم، وتشـكيل لجـان مشـتركة بـين القطاعـين، وإنشـاء مجلـس عـالٍ للتعليـم العـام يضـم ممثلـين عـن القطـاع الخـاص.

قدَّمـت الرويـس (2017) دراسـة بعنـوان "واقـع الشراكـة المجتمعيـة في تمويـل المشروعـات التعليميـة مـن وجهـة نظـر قائـدات ووكيـلات مـدارس التعليـم العـام في مدينـة الدوادمـي"، وقـد بحثـت هـذه الدراسـة واقـع الشراكـة المجتمعيـة في تمويـل المشروعـات التعليميـة مـن وجهـة نظـر قائـدات ووكيـلات مـدارس التعليـم العـام بمدينـة الدوادمـي، وقـد اسـتخدمت الباحثـة المنهـج الوصفـي والاسـتبانة كأداة للدراسـة. وأوضحـت نتائـج الدراسـة ضعـف الشراكـة المجتمعيـة في تمويـل مـدارس التعليـم العـام قسـم البنـات، كـما غـاب التخطيـط الاقتصـادي والمـالي السـليم لتنميـة مـوارد المـدارس الذاتيـة. وأوصـت الدراسـة بتفعيـل مراكـز الشراكـة المجتمعيـة في قطـاع التعليـم في مدينـة الدوادمـي، والاسـتفادة مـن الأوقـاف كمصـدر مهـم.

قدَّمـت الشـهري والمنقـاش (2018) دراسـة بعنـوان "اسـتثمار المواهـب الطلابيـة كبديـل مُسـاند لتمويـل التعليـم في مـدارس التعليـم العـام بالمملكـة العربيـة السـعودية"، وقـد هدفـت الدراسـة إلى تحديـد درجـة الاسـتفادة مـن مواهـب الطالبـات في برامـج رعايـة الموهوبـات المنفـذة حاليًـا في تمويـل التعليـم، وكذلـك حـصر معوقـات ومُتطلَّبـات الاسـتفادة مـن الموهوبـات في ابتـكار مـوارد مُسـاندة لتمويـل التعليـم، ثـم وضـع التوصيـات في النهايـة. وقـد اسـتخدمت الدراسـة المنهـج الوصفـي التحليـلي والاسـتبانة كأداة للدراسـة. وتوصَّلـت الدراسـة إلى أن أهـم عنـاصر الاسـتفادة مـن برامـج رعايـة الموهوبـات القائمـة كبديـل مُسـاند لتمويـل التعليـم هـي تأهيـل الموهوبـات للمشـاركة في المسـابقات العالميـة، وبرامـج تسريـع الموهوبـات للمراحـل العليـا، والاسـتفادة مـن الموهوبـات في رفـع مسـتوى التحصيـل الـدراسي لقريناتهـن المتعثِّرات. وقـد رأت الدراسـة أن مـن أهـم معوقـات الاسـتفادة مـن الموهوبـات: ضعـف الدعـم المقـدَّم مـن القطـاع الخـاص، وإهـمال الطالبـات لمواهبهـن، وضعـف الدعـم المقـدَّم مـن إدارة المدرسـة،

وضعف وعي المدرسة بأهمية تنمية الطالبات الموهوبات. وقد أشارت الدراسة إلى أهمية استثمار المواهب الطلابية في تمويل التعليم عن طريق ورش العمل، وتطوير الوسائل التعليمية، والاستفادة من المواهب في تدوير التالف والرجيع، وتوفير الموارد المالية التي تدعم برامج تطوير الموهوبين.

جاءت دراسة خوجه والمنقاش (2019م) بعنوان: تمويل مدارس التعليم العام من خلال الشراكة المجتمعية: دراسة حالة مدرسة حكومية للبنات في مدينة الرياض، وهدفت إلى التعرف على واقع تمويل إحدى المدارس الحكومية للبنات في مدينة الرياض عن طريق الشراكة المجتمعية، من خلال: التعرف على اللوائح والتعاميم المنظمة للشراكة المجتمعية فيها، وتحديد آليات تطبيق الشراكة المجتمعية في المدرسة قيد الدراسة، وأوجه دعم تمويل العملية التعليمية فيها من خلال الشراكة المجتمعية، والوقوف على الصعوبات التي تواجهها في تطبيق الشراكة المجتمعية. ولتحقيق ذلك استُخدم منهج دراسة الحالة، وجُمعت البيانات النوعية للدراسة، باستخدام أداة المقابلة، وتكونت عينة الدراسة من جميع أعضاء لجنة الشراكة المجتمعية بالمدرسة، البالغ عددهم (9) أعضاء، وأسفرت الدراسة عن النتائج الآتية: وجود أدلة وتعاميم منظمة لعمليات الشراكة المجتمعية في المدارس، ووجود أوجه دعم وتمويل للعمليات التعليمية في المدرسة قيد الدراسة تحققت من خلال الشراكة المجتمعية (مالية ومادية، وتعليمية وثقافية، واجتماعية، وصحية)، مع وجود صعوبات (ثقافية وتنظيمية وبيئية) تواجه تطبيق الشراكة المجتمعية بالمدرسة، منها: عدم وعي بعض المؤسسات لدور الشراكة المجتمعية، وطلب بعض الجهات رسوم رمزية لعقد الشراكة المجتمعية مع المدرسة، وأوصت الدراسة بالاستفادة من تجربة المدرسة في مجال الشراكة المجتمعية التي تحققت من خلال الدعم المالي والمادي لأنشطتها، والتوعوي لمنسوباتها، وبناء بوابة وطنية إلكترونية للشراكة المجتمعية تكون حلقة وصل بين جهات أطراف الشراكة المجتمعية مثل وزارة التعليم، وزارة التجارة والاستثمار، وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، وتحفيز القطاع الخاص على القيام بدور أكبر في الشراكة المجتمعية مع المدارس وفق ما تحدده المدرسة بناءً على احتياجها من خلال التثقيف والتدريب، وبناء المسؤولية الاجتماعية لدى تلك الجهات، وقياسها عبر عدد من المؤشرات المرتبطة.

جاءت دراسة الجهني (2019م) بعنوان: آليات تطوير الشراكة المجتمعية بمدارس مدينة تبوك، وهدفت إلى تطوير الشراكة المجتمعية بمدارس مدينة تبوك من خلال عرض الإطار المفاهيمي للشراكة المجتمعية، كما تعكسه الأدبيات التربوية، وبيان أسس الشراكة المجتمعية ومبرراتها بالمملكة العربية السعودية، وتحديد الآليات المقترحة لتطوير الشراكة المجتمعية بمدارس مدينة تبوك، ولتحقيق ذلك استخدمت الباحثة المنهج الوصفي، وأسفرت نتائج الدراسة عما يأتي: يمكن التوصل إلى أن المجتمع المحلي ممثل بالأفراد (خبراء ومختصين وقادة مجتمع، ومنظمات وجمعيات أهلية) أن يقوموا خبراتهم في مجال التربية والاقتصاد والفنون والآداب والعلوم وتوظيفها في الانتفاع بآرائهم ومقترحاتهم في سبيل النهوض برسالة المدرسة ومساعدتها على تحقيق أهدافها التربوية والتعليمية،

وذلك من خلال تقديم المقترحات المتعلقة بالتطورات المعاصرة من ثورة معرفية وتكنولوجية، ودعم حلقات النقاش والدورات التدريبية لتنمية العاملين بالمدرسة، وإيجاد الحلول للمشكلات التي تواجهها المدرسة، ودعم الأبحاث والدراسات المتعلقة بالإصلاح المدرسي، وعقد الندوات والمؤتمرات المشتركة بين أولياء الأمور والعاملين بالمدرسة لتبادل الخبرات، ومساعدة المدرسة على تطوير خدماتها الداخلية للطلاب والخارجية لأولياء الأمور، وتنظيم زيارات ميدانية لربط الإطار النظري في المناهج بما هو عملي وتطبيقي، والشراكة في دعم الاحتفالات والأعياد الوطنية والدينية والتفاعل الإيجابي مع محيط المدرسة، ويمكن تفعيل الشراكة المجتمعية بين مدارس مدينة تبوك ومؤسسات المجتمع المحلي من خلال عدة آليات تتمثل فيما يأتي: معرفة المدرسة لأدوارها في عملية الشراكة، تفعيل مجالس الآباء، تفعيل دور منظمات المجتمع المدني، تفعيل متطلبات الشراكة المجتمعية، تفعيل آلية (نقل التكنولوجيا)، تفعيل برامج التعليم التعاوني، دور وزارة التعليم في المملكة العربية السعودية في تفعيل الشراكة الأسرية، تفعيل التواصل مع الأسرة، تفعيل شراكة المدارس مع القطاع الخاص، تفعيل الشراكة مع الجامعات. وأوصت الدراسة بحث رجال الأعمال ومؤسسات المجتمع المدني على تقديم الدعم المتطلب لتفعيل الشراكة المجتمعية في التعليم، وعمل البرامج والندوات التوعوية المستمرة لتوعية أعضاء المجتمع المحلي بأهمية الشراكة المجتمعية في التعليم وأدوار كل منهم وآليات تحقيق ذلك.

أجرت (العمود والمظفر 2021) دراسة بعنوان: "درجة تفعيل القيادات المدرسية لمبادرة الشراكة المجتمعية بمدارس التعليم العام في ضوء معايير جائزة ارتقاء للتميز"، وهدفت إلى معرفة درجة تفعيل مديري المدارس لمبادرة الشراكة المجتمعية في ضوء معايير جائزة ارتقاء للتميز المقدمة من وزارة التعليم في مجالات الشراكة المجتمعية، والكشف عن التحديات التي تواجه إدارات المدارس، حيث استخدمت المنهج الوصفي من خلال الاستبانة، وطبقت على عينة مكونة من (201) مديرة مدرسة في محافظة الأحساء. وتوصلت الدراسة إلى أن واقع تفعيل إدارات المدارس للمبادرة جاء بدرجة "موافق بشدة"، إضافة إلى موافقة أفراد الدراسة بشدة على التحديات التي تواجه التفعيل، وكان أبرز هذه التحديات قلة توافر القيادات المتخصصة والمؤهلة لتفعيل برامج الشراكة المجتمعية، وزيادة الأعباء الإدارية الملقاة على عاتق الإدارات المدرسية.

جاءت دراسة جليسة (2021) التي هدفت إلى التعرف على الشراكة المجتمعية بين جامعة الباحة ومدارس التعليم العام بمنطقة الباحة في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية 2030، والكشف عن واقع الشراكة بينهما، وإبراز التحديات التي تعيق تفعيل هذه الشراكة، ومن ثم التوصل إلى آليات توظيف الشراكة المجتمعية كمدخل تعزيز الشراكة بين جامعة الباحة ومدارس التعليم العام بمنطقة الباحة في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية 2030، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي المسحي،

وقد استخدمت الباحثة أداة (الاستبانة) وقُسّمت إلى جزأين: الجزء الأول وُجّه لعينة عشوائية من أعضاء هيئة التدريس، والآخر طُبق على عينة عشوائية من قادة وقائدات مدارس منطقة الباحة، بلغ عددهم للمجموعتين (150)، وتوصلت الدراسة إلى أن جامعة الباحة تمتلك قيادة فعّالة اهتمت بوضع خطة جيدة للشراكة المجتمعية في ضوء رؤية 2030 للمملكة العربية السعودية ومنها الاعتماد على الثروة البشرية والاهتمام بها، والانتقال إلى مجتمع المعرفة، كما أن من أبرز معوقات تفعيل الشراكة المجتمعية كثرة الأعباء الإدارية، ونقص في تدريب القيادات المدرسية، وأن المشاركة المجتمعية يمكن أن تجرى بوسائل وأساليب مختلفة مثل: زيادة الموارد المحدودة وتطوير المناهج والمقررات الدراسية، ووضع الحلول للمشكلات التعليمية، وضرورة تعزيز الشراكة المجتمعية في العملية التعليمية، خاصة بعد أن ثبت نجاحها في تحسين وتطوير التعليم في عدد من دول العالم، كما أوصت الباحثة بالعمل على استحداث جهاز إشراف وتقويم ومراقبة علمية؛ لرصد وتنظيم التعاون بين جامعة الباحة ومؤسسات المجتمع المختلفة وتكون وظيفته دراسة الوضع الراهن لتحديد الشراكات المطلوبة، وإعداد دليل يوضح فيه الجهات التي يمكن إقامة الشراكات المجتمعية معها وكيفية تفعيل هذه الشراكات، ونشر ثقافة الشراكات والخدمات التطوعية سواء على مستوى الأشخاص أو المجتمع ككل، وتشكيل لجان إعلامية مؤهلة للتسويق والإعلان عن إنجازات الجامعة، مع التبني الكامل لإبداعات العاملين والطلبة في الجامعة والعمل على تطويرها إلى مشروعات منتجة.

أجرت العتيبي والمفيز (2022) دراسة هدفت إلى التعرف على واقع مشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر قيادات التعليم، وقيادات القطاع غير الربحي. وقد استخدمت الباحثة المنهج المزجي. حيث توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: حصول واقع مشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة الكمية والنوعية على درجة منخفضة في الخدمات التعليمية والمساندة. وقدمت الدراسة عددًا من التوصيات من أهمها: ضرورة إشراك القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام وتقديم الخدمات التعليمية والمساندة بوصفه شريكًا في تحقيق التنمية، وتحديد البرامج التعليمية الإثرائية المراد من القطاع غير الربحي دعمها، وإنشاء المؤسسات والجمعيات الأهلية المتخصصة في رعاية الموهوبين، وفتح المجال للقطاع غير الربحي لتقديم خدمات التعلم الرقمي والاستثمار في مرافق المدرسة، والتشجيع على إنشاء المراكز البحثية غير الربحية.

هدفت دراسة الضبعان (2022) إلى تحديد درجة إسهام إدارات مدارس التعليم بمحافظة حفر الباطن في بناء الشراكات المجتمعية من وجهة نظر مديري المدارس، تبعًا لمتغيرات النوع والمرحلة الدراسية، ونوع المدرسة، وسنوات الخبرة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي المسحي، مستعينة بالاستبانة التي وزعت على (334) مديرًا ومديرة، وقد توصلت الدراسة إلى أن المتوسط العام لإسهام إدارات المدارس في بناء الشراكات المجتمعية هو (3.13) بدرجة متوسطة،

وقد أوصت الدراسة بالعمل على زيادة الوعي المجتمعي بأهمية الشراكة المجتمعية، ووضع معايير واضحة ومحددة لاختيار أعضاء لجنة الشراكة المجتمعية في المدرسة، والتواصل مع مؤسسات القطاع الخاص وغير الربحي خارج المحافظة وتفعيل جوانب التطوع وفق رؤية المملكة العربية السعودية 2030.

قام ساكاموتو (Sakamoto, 2022) بدراسة بعنوان "تمويل المدارس العامة بتمويل خاص: المقايضة بين الكفاءة وحقوق الملكية لتمويل المدارس متعددة الأطراف في البنجاب، باكستان". تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تأثير الأموال الخاصة على كفاءة وعدالة تمويل المدارس الحكومية في البنجاب، باكستان، باستخدام بيانات من أحد مشاريع التعلم والإنجازات التعليمية في مدارس البنجاب. يكشف التحليل أن المدارس التي تعتمد على الرسوم الدراسية أو مساهمات المجتمع المحلي تميل إلى تقليل النفقات الرأسمالية غير الفعالة. وكشفت الدراسة أن الاعتماد الكبير على الرسوم المدرسية والتبرعات من القطاع الخاص يمكن أن يقلل من الكفاءة العامة، ولم تجد الدراسة علاقة بين تمويل القطاع الخاص وتحسين التحصيل العلمي للطلاب.

أجرى الحربي (2024) دراسة بعنوان "بدائل تمويل التعليم العام من وجهة نظر قادة المدارس الحكومية بالمدينة المنورة". اعتمد الباحث على المنهج الوصفي المسحي وقام بتطوير استبانة لجمع المعلومات للدراسة. بلغت عينة الدراسة 228 مشاركًا. أظهرت نتائج الدراسة أن المشاركين لديهم اتجاهات إيجابية نحو تنويع مصادر تمويل المدارس الحكومية. كما أظهرت النتائج أن المشاركين يوافقون بشدة على خيار تمويل القطاع الخاص للمدارس الحكومية في المملكة، وكذلك على تلقي المدارس الحكومية تمويلاً من المجتمع المحلي. وأشارت الدراسة إلى وجود عوائق لتفعيل دور الشركات الخاصة والمجتمع المدني في تمويل المدارس، ومن أبرز هذه العوائق المشكلات المتعلقة بالأنظمة والتشريعات الحكومية المتعلقة بتلقي التبرعات وتفعيل الشراكات، والمركزية العالية في النظام التعليمي.

التعليق على الدراسات السابقة:

استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في تعميق المفاهيم المتعلقة بتمويل المنظمات التعليمية بشكل عام وتمويل مؤسسات التعليم العام بشكل خاص. كما اعتمدت الدراسة على الأدبيات السابقة في صياغة أسئلة وأهداف الدراسة الحالية. بالإضافة إلى ذلك، استفادت الدراسة من توصيات البحوث السابقة، مثل توصية دراسة الحربي (2024) التي أكدت على أهمية إجراء دراسة ذات منهجية نوعية حول بدائل تمويل مؤسسات التعليم العام في المملكة العربية السعودية. و تتميز هذه الدراسة عن غيرها بمنهجيتها النوعية، وهي حسب علم الباحثين أول دراسة نوعية تستكشف دور المنظمات الربحية وغير الربحية في تمويل المدارس الحكومية في السعودية. هذا يميز الدراسة و يؤهلها لسد فجوة كبيرة في الأدبيات العلمية المنشورة حول هذا الموضوع.

عينة الدراسة والمنهجية:

تـمَّ اختيـار عيِّنـة الدراسـة بطريقـة العيِّنـة القصديـة، وقـد تكوَّنـت عيِّنـة الدراسـة مـن 20 طالبًـا مـن طـلاب الدراسـات العليـا في إحـدى الكليـات في السـعودية، وبعـد أخـذ موافقـة عيِّنـة الدراسـة قـام الباحـث الأوَّل بإجـراء مقابـلات مـع عيِّنـة الدراسـة عـن طريـق برنامـج زووم في عـام 2024م، وقـد تـمَّ تسـجيل المقابـلات؛ بقصـد التأكُّـد مـن صحـة المعلومـات، وتـمَّ تحويـل المقابـلات الصوتيـة إلى نصـوص مكتوبـة، وكـما تـمَّ اسـتخدام مراجعـة الأقـران؛ للتأكيـد عـلى مصداقيـة وثبـات المعلومـات النوعيـة والتـي هـي دائمًـا محـل للجـدل. وقـد اسـتخدمت الدراسـة المنهـج النوعـي لمناسـبته أهـداف البحـث، والبحـث النوعـي يسـاعد في فهـم العديـد مـن الموضوعـات بصـورة أكـثر عمقًـا مـن خـلال أدوات جمـع المعلومـات النوعيـة ومـن ضمنهـا المقابـلات، وقـد اعتمـدت الدراسـة عـلى منهجيـة دراسـة الظواهـر في البحـث النوعـي كمنهجيـة بحثيـة لهـذا البحـث، وتهتـمُّ منهجيـة دراسـة الظاهـرة كمنهجيـة بحثيـة نوعيـة بتسـليط الضـوء عـلى الأفـكار بشـأن الظاهـرة المدروسـة بعيـدًا عـن الاهتـمام بتعميـم النتائـج (الرشـيدي, 2018). وقـد اعتمـدت الدراسـة عـلى منهجيـة تحليـل المعلومـات المقترحـة مـن (Bingham, 2023) والمكوَّنـة مـن خمـس مراحـل: ففـي المرحلـة الأولى: تـمَّ تنظيـم بيانـات المقابـلات وتكويـن الترميـز للموضوعـات المشـتركة. وفي المرحلـة الثانيـة: تمَّـت عمليـة فـرز البيانـات. وفي المرحلـة الثالثـة: تمَّـت عمليـة فهـم البيانـات، أمَّـا في المرحلـة الرابعـة: فيتـمُّ تفسـير البيانـات والتـي تـمَّ بهـا تحديـد الأنمـاط والموضوعـات. وفي المرحلـة الخامسـة والأخـيرة: تـمَّ شرح البيانـات.

النتائج:

بعـد تحليـل وتنظيـم المعلومـات تـم تقسـيم النتائـج إلى نمطـين هـما آراء طـلاب الدراسـات العليـا حـول مسـاهمة المنظـمات الربحيـة في تمويـل المـدارس الحكوميـة والنمـط الثـاني مـا هـي آراء طـلاب الدراسـات العليـا حـول مسـاهمة المنظـمات غـير الربحيـة في تمويـل المـدارس الحكوميـة.

النمـط الأول: آراء طـلاب الدراسـات العليـا حـول مسـاهمة المنظـمات الربحيـة في تمويـل المـدارس الحكوميـة.

قسمت النتائج المتعلقة في النمط الأول أربعة موضوعات فرعية هي:

- o واقع ومعوقات تمويل المنظمات الربحية للمدارس الحكومية
- o مبررات تمويل المدارس الحكومية من قبل المنظمات الربحية
- o سلبيات تمويل المنظمات الربحية للمدارس الحكومية
- o المبادرات المقترحة لتفعيل دور المنظمات الربحية في تمويل المدارس الحكومية

1.1: واقع ومعوقات تمويل المنظمات الربحية للمدارس الحكومية

اتفق المشاركون أن تمويل المنظمات الربحية مثل الشركات والمتاجر سوف يكون له ثمرات إيجابية كبيرة على قطاع التعليم في المملكة وسوف يخفف الكثير من الأعباء المالية على الحكومة. ويعتقد المشاركون أن دعم القطاع الخاص للمدارس الحكومية في المملكة العربية السعودية لا يرقى للمستوى المطلوب، وينبغي على الشركات ورجال الأعمال تقديم دعم أكبر لمؤسسات التعليم العام في المملكة. يرجع المشاركون أسباب هذا الدعم غير الكافي إلى عوامل متعددة، أبرزها التشريعات واللوائح غير المناسبة، بالإضافة إلى ثقافة المنظمات الخاصة العاملة في المملكة. أشار المشاركون إلى أن غياب اللوائح المنظمة لتلقي التبرعات في المدارس الحكومية من قبل وزارة التعليم يعد من أبرز أسباب عزوف القطاع الخاص عن تمويل المدارس الحكومية خلال العقود الماضية. و قد يكون لدى بعض رجال الأعمال والميسورين والخريجين السابقين رغبة في التبرع للمدرسة التي درسوا بها أو للمدرسة القريبة من مسكنهم كرد جميل للمجتمع من خلال دعم المدارس. ومع ذلك، لا توجد طريقة واضحة للتبرع، مما يؤدي إلى خسارة الكثير من مصادر التمويل للمدارس الحكومية. لذلك، يقترح المشاركون إصدار لائحة متعلقة بالجوانب المالية في المدارس الحكومية توضح طرق استقبال وصرف المبالغ المالية الواردة للمدرسة من جهات غير حكومية. ويعتقد بعض المشاركين أن القطاع الخاص في تاريخه الطويل في البلاد يستفيد أكثر مما يفيد، حيث لم يقم إلا عدد قليل من رجال الأعمال السعوديين ببناء مشاريع أو مرافق تفيد المواطنين رغم ضخامة المبالغ التي جنوها. ومع ذلك، يرون أن دور المنظمات الربحية بدأ يتغير بفضل رؤية المملكة 2030 التي تدعو الشركات ورجال المال والأعمال للعب دور إيجابي في المجتمع، مما يجعل الفرصة سانحة في الوقت الحالي لكي تستفيد المدارس الحكومية من دعم ممثلي القطاع الخاص.

1.2:مبررات تمويل المدارس الحكومية من قبل المنظمات الربحية

ذكر المشاركون عدة مبررات لضرورة مشاركة القطاع الخاص، ممثلاً بالشركات ورجال الأعمال، في دعم وتمويل برامج المدارس الحكومية في السعودية. فقد أكدوا أن للقطاع الخاص دورًا وطنيًا في دعم مسيرة التعليم، حيث إن التعليم ليس رفاهية بل هو الطريق لازدهار البلاد وتطورها بعد فضل الله تعالى. فكلما كان التعليم في حالة جيدة، انعكس هذا التأثير على بقية القطاعات في الدولة. و تحدثت مجموعة من المشاركين عن الارتباط الوثيق بين التعليم والاقتصاد. فكلما كان التعليم أفضل، كانت الحالة الاقتصادية في البلاد أفضل. دعم المؤسسات التعليمية يضمن أن تكون التجارة والحراك المالي في القطاع الخاص أفضل في المملكة بفضل كثرة المتعلمين وجودة التعليم. يجب أن يكون للقطاع الخاص دور في ذلك كونهم مستفيدين من مخرجات المدارس الحكومية.وأكد بعض المشاركون على أهمية دور المدارس، خاصة الثانوية، في إعداد الطلاب لسوق العمل.

فـإذا كان خريـج الثانويـة مؤهـلًا بشـكل جيـد ويملـك المهـارات المطلوبـة، فـإن ذلـك يوفـر الكثـير مـن الجهـد والمـال عـلى القطـاع الخـاص الـذي يضطـر في كثـير مـن الأحيـان إلى تدريـب الموظفـين. يقـترح المشـاركون أن تقـوم الـشركات بتمويـل برامـج مختـارة داخـل المـدارس الثانويـة لتأهيـل الطـلاب عـلى المهـارات التـي يتطلبهـا العمـل في الـشركات

1.3:سلبيات تمويل المنظمات الربحية للمدارس الحكومية

تشـير النتائـج إلى عـدد مـن السـلبيات المحتملـة في حالـة توسـيع تمويـل المنظـمات الربحيـة لمؤسسـات التعليـم العـام ومـن هـذه السـلبيات المحتملـة، قـد تظهـر مظاهـر سـلبية تتعـارض مـع أخلاقيـات المجتمـع والمدرسـة والقيـم الإسـلامية. وقـد تفتـح هـذه الـشراكات ثغـرات تـؤدي إلى فسـاد مـالي و شـبهات تحـوم حـول بعـض ممثـلي المدرسـة. بالإضافـة إلى ذلـك، قـد تنشـغل المدرسـة عـن هدفهـا الأسـاسي. عندمـا يدخـل الجانـب المـالي في العمليـة التعليميـة، قـد يتأثـر التركيـز عـلى التعليـم والمخرجـات بسـبب تركيـز الإدارة المدرسـية والـكادر التعليمـي عـلى موضـوع التبرعـات والأمـوال. هـذه مـن السـلبيات المحتملـة. كـما قـد يكـون هنـاك تدخـل مـن قبـل ممثـلي الـشركات في القـرارات التربويـة في بعـض المـدارس مسـتقبلا. لـذا، يجـب وضـع ضوابـط واضحـة لعمليـة الـشراكات، -خصوصـا- فيـما يتعلـق بالجانـب المـالي. قـد تكـون هنـاك سـلبيات، و-كـما هـو الحـال- في أي أمـر، لا تخلـو الأمـور مـن إيجابيـات وسـلبيات.

1.4: المبادرات المقترحة لتفعيل دور المنظمات الربحية في تمويل المدارس الحكومية

قـدم المشـاركون مقترحـات لتعزيـز مشـاركة القطـاع الخـاص ورجـال الأعـمال في دعـم وتمويـل المـدارس الحكوميـة.واقـترح المشـاركون تنظيـم لوائـح تلقـي التبرعـات والهبـات للمـدارس الحكوميـة وجعلهـا أكـثر مرونـة، بهـدف تشـجيع رجـال الأعـمال عـلى التـبرع بسرعـة أكـبر كـما أكـدوا عـلى أهميـة وضـوح القوانـين والتشريعـات التـي تنظـم عمليـة التبرعـات، وضـمان الشـفافية وتعزيـز مبـادئ الحوكمـة لضـمان حقـوق ومسـؤوليات جميـع الأطـراف. يجـب أن تكـون العمليـات الماليـة واضحـة ومفصلـة، لضـمان الحفـاظ عـلى حقـوق المدرسـة وتوضيـح طـرق وآليـات صرف المبالـغ التـي تـأتي عـن طريـق الـشراكات مـع القطـاع الخـاص . وأشـارت نتائـج الدراسـة أن مـن المقترحـات التـي سـوف يكـون لهـا أثـر عـلى تشـجيع المنظـمات الربحيـة عـلى دعـم المـدارس بشـكل عـام والمـدارس الحكوميـة بشـكل خـاص هـي إعطـاء بعـض الامتيـازات للـشركات التـي تدعـم التعليـم مثـل إعفـاءات ضريبيـة أو تكريـم علنـي ونحوهـا مـن طـرق التقديـر. واقـترح المشـاركون مبـادرات تخصيـص جـزء مـن المبلـغ الـذي ينجـح مديـر المدرسـة أو الأسـاتذة أو الـكادر الإداري في جلبـه مـن رجـال الأعـمال كحافـز لهـم، مـما يشـجع جميـع أعضـاء المدرسـة عـلى جلـب الرعايـات والأمـوال للمدرسـة. كـما اقـترح عـدد مـن المشـاركين وضـع إعلانـات للـشركات الراعيـة في مداخـل ومخـارج وعـلى بعـض جـدران المـدارس الحكوميـة، ووضـع العلامـات التجاريـة للـشركات الراعيـة عـلى صفحـات المـدارس عـلى وسـائل التواصـل الاجتماعـي. يهـدف ذلـك إلى تسـويق منتجـات الـشركات الراعيـة للطـلاب وأوليـاء الأمـور والمجتمـع المحـلي.

و من المبادرات المقترحة لجذب الشركات الخاصة هي عقد لقاءات دورية بين ممثلي المدرسة وممثلي القطاع الخاص، يتم فيها دعوة رجال الأعمال لتسويق البرامج التعليمية وغير التعليمية التي تحتاج إلى دعم مالي من قبل القطاع الخاص. كما تشمل المبادرات تكريم الشركات ورجال الأعمال الذين دعموا المدرسة في المدة الماضية، مما يجذب المزيد من التمويل للمدارس، حيث إن العديد من رجال الأعمال والشركات يرغبون في دعم الأنشطة المجتمعية، وخاصة أن دعم المدارس يعد جزء من المسؤولية الاجتماعية للمنظمات الخاصة. اقترح بعض المشاركين أيضا إطلاق مسابقات ومبادرات مدرسية مثل مسابقات لتحفيظ القرآن أو تصميم غرفة مصادر، وجعل المسابقات بأسماء الشركات الممولة أو رجال الأعمال الذين يمولون تلك المبادرات. وتعزيز مشاركة القطاع الخاص ورجال الأعمال في تمويل ودعم المدارس الحكومية يمكن أن يحقق فوائد كبيرة للتعليم والمجتمع ككل. من خلال تنظيم لوائح واضحة ومرنة، وتقديم حوافز مشجعة، وتسويق فعال، يمكن جذب المزيد من الدعم المالي والمشاركة الفعالة من القطاع الخاص في تحسين جودة التعليم وتطوير المدارس الحكومية.

النمط الثاني: آراء طلاب الدراسات العليا حول مساهمة المنظمات غير الربحية في تمويل المدارس الحكومية.

قسمت النتائج المتعلقة في النمط الثاني أربعة موضوعات فرعية هي:

- o واقع ومعوقات تمويل المنظمات الغير الربحية للمدارس الحكومية
- o مبررات تمويل المدارس الحكومية من قبل المنظمات الغير الربحية
- o ايجابيات و سلبيات تمويل المنظمات الربحية للمدارس الحكومية
- o المبادرات المقترحة لتفعيل دور المنظمات غير الربحية في تمويل المدارس الحكومية

2.1: واقع ومعوقات تمويل المنظمات الغير الربحية للمدارس الحكومية

توصلت الدراسة إلى أن المشاركين يعتقدون أن مشاركة المنظمات غير الربحية، بما في ذلك الجمعيات الخيرية، لا تزال دون المستوى المأمول في تمويل برامج وأنشطة المدارس الحكومية في المملكة العربية السعودية. هناك عدة مبررات ومعيقات تحد من تفعيل دور الجمعيات الخيرية والمنظمات غير الربحية بشكل عام في دعم الأنشطة التي تقوم بها المدارس الحكومية. من أبرز تلك المعوقات، كما ذكر المشاركون، هو عدم وجود لوائح تنظم العمل بين الطرفين: المدارس الحكومية والمنظمات غير الربحية. وجود هذه اللوائح سيساهم في تقليص الثغرات وتفعيل الشراكات الحقيقية بين المدارس والمنظمات غير الربحية، مما يعود بالنفع على الطلاب والمعلمين والمجتمع ككل. أي دعم للمدرسة سيساهم في تطوير مهارات الطلاب، وهو أمر إيجابي يسهم في تعزيز المخرجات التعليمية في المملكة. وذكر بعض المشاركين أن أحد أسباب عزوف الجمعيات الخيرية والمنظمات غير الربحية عن تقديم الدعم الحقيقي وتمويل بعض البرامج في المدارس هو عدم قناعته بأهمية التعليم.

حيث تخصص العديد من الجمعيات الأموال لدعم برامج محددة، مثل كفالة الأيتام وبناء المساجد، وهي أمور حسنة، لكن التعليم أيضًا له فوائد كبيرة على المجتمع، وقد حث الدين الإسلامي على التعليم وطلبه. لذا، يجب أن تعيد الجمعيات النظر في تخصيص بعض الدعم للتعليم، لما له من تأثير إيجابي على المجتمع.

2.2: مبررات تمويل المدارس الحكومية من قبل المنظمات غير الربحية

وقد قدم المشاركون مبررات عديدة لأهمية مشاركة المنظمات غير الربحية في تمويل بعض الأنشطة والبرامج في المدارس الحكومية. من أبرز هذه المبررات أن المدارس تضم عددًا كبيرًا من أفراد المجتمع، خصوصًا الطلاب صغار السن، الذين يواجهون ظروف اجتماعية واقتصادية متباينة. بعض هؤلاء الطلاب ينتمون إلى الطبقة الفقيرة من المجتمع، والبعض الآخر لديه مشكلات اقتصادية واجتماعية، وبعضهم من الأيتام. لذلك، دعم هذه المدارس يعني دعم شريحة كبيرة من المجتمع. كما أن المدارس تعتبر مكانًا يحتوي على تمثيل حقيقي للمجتمع. لذا، يتطلب من المنظمات غير الربحية الاهتمام بالمدارس. ومن أبرز المبررات لدعم الجمعيات والمنظمات غير الربحية، خاصة الجمعيات الخيرية، هو أن المدارس تقوم بتعليم الأطفال الخير، والتعليم له مكانة عظيمة في الإسلام. فالعديد من المتبرعين لهذه الجمعيات يبتغون طلب الرضا من الله تعالى، ويؤمنون بأن تقديم الصدقات لدعم المشاريع الخيرية هي من أوجه الخير الكبيرة، والتعليم جزء أساسي من هذه المشاريع. لذلك، يجب على المنظمات غير الربحية وضع دعم المدارس الحكومية كأولوية في أنشطتها المستقبلية.كما أشار عدد من المشاركين إلى أن تقديم التبرعات التي تتلقاها الجمعيات الخيرية إلى المدارس الحكومية هو أفضل من توجيهها إلى بعض المشاريع التي قد لا تكون واضحة الهدف . فالطلاب هم مستقبل الوطن والقوة العاملة المستقبلية، وتأهيلهم بالشكل المطلوب هو مسؤولية كبيرة لا تقتصر على الحكومة فقط، بل تشمل أيضًا المجتمعات والمنظمات . لذلك يجب على المنظمات غير الربحية القيام بدورها الوطني والإنساني بدعم هذه المدارس بما تستطيع من أموال خصوصًا أن بعض المنظمات الخيرية لديها أوقاف وأصول كثيرة، ويمكن أن تصرف جزء من عوائد هذه الأوقاف والأصول على المدارس الحكومية.

2.3: ايجابيات وسلبيات تمويل المنظمات الغير الربحية للمدارس الحكومية

ذكر المشاركون عددًا من الفوائد للشراكات بين المدارس الحكومية والمنظمات غير الربحية في مجال التمويل. من أبرز هذه الفوائد هو توفير دعم إضافي للمدارس، مما يؤدي إلى توسيع مصادر التمويل وجلب أموال من أطراف غير تقليدية، وهذا بدوره يدعم العديد من البرامج والأنشطة المدرسية، مما ينعكس إيجابياً على مخرجات المدرسة. كما أن هذه الشراكات تخفف الضغط على الحكومة، خاصة مع زيادة عدد الطلاب والمدارس في السنوات الأخيرة، مما يحد من قدرة وزارة التعليم وميزانيتها على توفير كل الدعم المطلوب للأنشطة والبرامج. كما يساهم الدعم المالي للمنظمات غير الربحية للمدارس الحكومية في تخفيف هذا الضغط من خلال دعم العديد من البرامج،

كـما يسـاهم الدعـم المـالي للمنظـمات غـير الربحيـة للمـدارس الحكوميـة في تخفيـف هـذا الضغـط مـن خـلال دعـم العديـد مـن البرامـج، خاصـة فيـما يتعلـق بالمصروفـات الرأسـمالية مثـل المكيفـات ووسـائل التعليـم. هـذا يسـاعد عـلى تقليـل التكاليـف ويجعـل المـدارس أكـثر مرونـة ومواكبـة للتطـورات. مـن الفوائـد الأخـرى هـو خلـق حـراك داخـل المـدارس مـن خـلال التواصـل مـع الجمعيـات غـير الربحيـة، مـما يخلـق بيئـة عمـل محفـزة للمـدراء والمعلمـين، خاصـة مـع تقديـم الجوائـز للمعلمـين المتميزيـن. وأكـد المشـاركون أن تفعيـل الـشراكات بـين ممثـلي المنظـمات غـير الربحيـة والمـدارس الحكوميـة يخلـق نوعًـا مـن المنافسـة بـين المنظـمات غـير الربحيـة لدعـم التعليـم، وهـذا ينعكـس إيجابيـاً عـلى القطـاع التعليـم وتطـوره.

ومـع ذلـك، هنـاك بعـض السـلبيات التـي أشـار إليهـا المشـاركون في حالـة توسـع الـشراكات بـين المـدارس الحكوميـة والمنظـمات غـير الربحيـة. مـن هـذه السـلبيات، خطـورة الاعتـماد المفـرط عـلى الأمـوال القادمـة مـن الجمعيـات الخيريـة، مـما قـد يـؤدي إلى توسـع المـدارس في برامـج قـد يصعـب تمويلهـا في حـال انسـحاب تلـك الجمعيـات. لـذا يجـب أن يتـم التوسـع في البرامـج والأنشـطة بشـكل مـدروس. كـما أن انشـغال الإدارة المدرسـية في بنـاء علاقـات مـع ممثـلي المنظـمات غـير الربحيـة قـد يقلـل مـن قدرتهـا عـلى تخصيـص الوقـت مهامهـا الرئيسـية وهـي إدارة المدرسـة والاهتـمام بالشـؤون التعليميـة للطـلاب، مـما قـد يؤثـر عـلى مخرجـات التعليـم. أيضًـا، قـد يـؤدي تدفـق الأمـوال إلى ممارسـات غـير مسـؤولة وضيـاع بعـض الحقـوق، وقـد يكـون هنـاك اسـتخدام غـير مناسـب للسـلطة مـن قبـل بعـض المـدارس، مـما يخلـق نوعًـا مـن الفـوضى. لـذا يجـب أن تكـون هنـاك آليـة واضحـة لجمـع تلـك التبرعـات وتكـون تحـت مراقبـة دائمـة و لصيقـة مـن وزارة التعليـم أو الجهـات الحكوميـة المعنيـة.

2.4: المبادرات المقترحة لتفعيل دور المنظمات الغير الربحية في تمويل المدارس الحكومية

اقـترح المشـاركون عـددًا مـن المبـادرات التـي يمكـن أن تفعـل دور الـشراكات بـين المـدارس الحكوميـة والمنظـمات غـير الربحيـة. مـن ضمـن مـا اقترحـه المشـاركون في هـذا الجانـب هـو وضـع لوائـح واضحـة وعادلـة لآليـات جمـع التبرعـات وعقـد الـشراكات الماليـة بـين ممثـلي المـدارس الحكوميـة والمنظـمات غـير الربحيـة، مـما يسـاهم في تعزيـز مبـدأ الشـفافية والحوكمـة في المجتمـع والمنظـمات التعليميـة، وكذلـك يقـوم بحمايـة حقـوق المـدارس والعاملـين فيهـا مـن جهـة، وتقليـل الفسـاد الإداري لا قـدر اللـه. مـن المبـادرات كذلـك، عمـل حـصر مـن قبـل إدارة المدرسـة، بمسـاعدة بعـض المعلمـين والمشرفـين، للطـلاب الذيـن يعانـون مـن مشـكلات اقتصاديـة واجتماعيـة، وتكويـن قاعـدة بيانـات للطـلاب الأكـثر حاجـة. وذلـك بهـدف عـرض تلـك الحـالات عـلى الجمعيـات والمنظـمات غـير الربحيـة، مـما يمكـن مـن كفالتهـم، حيـث أن كثـيرًا مـن هـؤلاء التلاميـذ هـم مـن الأشـخاص المسـتحقين للدعـم مـن تلـك الجمعيـات. ولكـن، كثـير مـن الأسر لديهـا نـوع مـن التعفـف عـن طلـب الحاجـة مـن الآخريـن.

لذلك يأتي دور المدرسة في مساعدة هؤلاء التلاميذ على تجاوز الصعوبات التي يواجهونها في الحياة، مما قد يؤثر على تحصيلهم العلمي. لذا، عمل حصر وقاعدة بيانات للطلاب هو أمر هام وضروري في المراحل المستقبلية، في حالة تشريع جمع التبرعات والإعانات المالية من خلال الشراكات بين المدارس الحكومية والمنظمات غير الهادفة للربح. ويعتقد المشاركون أن عقد لقاءات دورية بين ممثلي المدارس الحكومية ومتخذي القرار في المنظمات غير الهادفة للربح من شأنه تنسيق الجهود بشكل أفضل. أثناء هذه اللقاءات، يتم عرض البرامج والمشاريع التي تحتاج إلى تمويل في المدارس الحكومية على ممثلي المنظمات غير الربحية. ومن وسائل تشجيع هذه المنظمات على لعب دور في دعم المدارس الحكومية، إرسال التقارير المدرسية للمنظمات التي تدعم تلك المدارس، مما يساهم في توطيد العلاقة وبناء علاقات متينة، وبالتالي توسيع حجم الاستفادة من العوائد المالية المقدمة من قبل تلك المنظمات. هذا من شأنه إفادة الطلاب بشكل خاص ومنسوبي المدارس بشكل عام. كما أن وضع إعلانات للمنظمات غير الربحية في المرافق المدرسية يمكن أن يخلق نوعًا من التقدير لممثلي تلك المنظمات. لذلك، من المهم وضع شعارات المنظمات غير الربحية التي تدعم بعض البرامج والأنشطة داخل المدارس الحكومية في مداخل ومخارج المدرسة وعلى صفحات المدارس على شبكات التواصل الاجتماعي.

مناقشة النتائج:

أشارت النتائج إلى أن عينة الدراسة تؤكد أن اعتماد المدارس الحكومية على مصدر واحد للتمويل، وهو الأموال المخصصة من الحكومة عبر وزارة التعليم، يحد من قدرة هذه المدارس على تطوير برامجها وأنشطتها. ويعتقد المشاركون أنه حان الوقت لتنويع مصادر تمويل المدارس الحكومية، وتتفق هذه النتيجة مع دراسات (الحربي, 2024; العتيبي و المفيز , 2022: العتيبي, 2004; خوجة والمنقاش, 2019). كما أبدى المشاركون اعتقادهم بأن تمويل المنظمات الربحية وغير الربحية سيكون له آثار إيجابية بشكل عام. وكشفت النتائج أن مساهمة المنظمات الربحية، مثل الشركات والمؤسسات التجارية، وكذلك المنظمات غير الربحية، بما في ذلك الجمعيات الخيرية، في تمويل المدارس الحكومية لا ترتقي إلى المستوى المطلوب، وتتفق هذه النتيجة مع دراسات (الحربي, 2024; العتيبي و المفيز , 2022: العتيبي, 2004; خوجة والمنقاش, 2019). وأشارت النتائج إلى وجود مسؤوليات وطنية وإنسانية واجتماعية تقع على عاتق المنظمات العاملة في البلاد تجاه قطاع التعليم بشكل عام والمدارس الحكومية بشكل خاص. واعتقد المشاركون أن هناك العديد من العوائق التي تحد من تمويل المنظمات الربحية وغير الربحية للمدارس الحكومية، من بينها غياب التشريعات والأنظمة الفاعلة، وعدم قناعة تلك المنظمات بمسؤولياتها تجاه مؤسسات التعليم العام، وتتوافق هذه النتيجة مع نتائج (الرويس, 2007; الحربي, 2024; العتيبي, 2004; خوجة والمنقاش, 2019). وعرضت النتائج بعض الإيجابيات والسلبيات المحتملة في حالة التوسع في تمويل المنظمات الربحية وغير الربحية للمدارس الحكومية. كما اقترحت الدراسة بعض المقترحات لتفعيل مساهمة هذه المنظمات في تمويل المدارس الحكومية.

توصيات الدراسة:

في ضوء نتائج البحث توصي الدراسة بالنقاط التالية:

• تأسيس مركز بحثي متخصص في قضايا اقتصاديات مؤسسات التعليم العامة في المملكة العربية السعودية.

• عقد لقاءات دورية لمناقشة قضايا تمويل مؤسسات التعليم العامة في البلاد.

• العمل على وضع تشريعات تسهل تمويل المدارس الحكومية من مختلف شرائح المجتمع.

• وضع آلية واضحة لطرق تمويل المدارس الحكومية من قبل المنظمات.

• إجراء دراسات نوعية تستهدف اكتشاف أسباب عدم مساهمة المنظمات الربحية وغير الهادفة للربح في تمويل البرامج والأنشطة في المدارس الحكومية من وجهة نظر مسؤولي تلك المنظمات.

• إجراء دراسات حول الإيجابيات والسلبيات المحتملة في حالة التوسع في تمويل المدارس الحكومية من قبل الأفراد والمؤسسات.

المراجع

البشر، سعود. (2023). واقع التعليم العام في الولايات المتحدة الأمريكية: دراسة وصفية. مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع، ع93 ، 54 - 67. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/1393146

جليسة، سمر إبراهيم محمود. (2021). الشراكة المجتمعية بين جامعة الباحة ومدارس التعليم العام بمنطقة الباحة في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية 2030: دراسة تقويمية. دراسات في التعليم الجامعي، ع51، -333 388. مسترجع من _ http://search.mandumah.com/Record/1167129

الجهني، هيله بنت ضحيان. (2019). آليات تطوير الشراكة المجتمعية بمدارس مدينة تبوك. مجلة التربية، ع 183، ج3، -475 517. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/1046701

الحربي, عبدالعزيز. (2024).بدائل تمويل التعليم العام من وجهة نظر قادة المدارس الحكومية بالمدينة المنور. المجلة العربية للنشر . العدد65

خوجه، هيفاء محمد، والمنقاش، سارة بنت عبد الله. (2019). تمويل مدارس التعليم العام من خلال الشراكة المجتمعية: دراسة حالة مدرسة حكومية للبنات في مدينة الرياض. المجلة التربوية الدولية المتخصصة، مج8، ع2، -164 177. مسترجع من http//:search.mandumah.com/Record/1029527

الرشدان, عبدالله.(2015). في اقتصاديات التعليم.دار وائل للنشر والتوزيع.عمان , الأردن

الرشيدي, غازي.(2018). البحث النوعي في التربية. مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع. الكويت

الرويس، شيخة سلطان.. (2017). واقع الشراكة المجتمعية في تمويل المشروعات التعليمية من وجهة نظر قائدات ووكيلات مدارس التعليم العام في مدينة الدوادمي . مجلة الجامع في الدراسات النفسية والعلوم التربوية. ع. 4، مارس 2017. ص ص. 358-335 تم استرجاعه من search.shamaa.org .

الشهري، زانة عبدالرحمن مغرم، و المنقاش، سارة بنت عبدالله. (2018). استثمار المواهب الطلابية كبديل مساند لتمويل التعليم في مدارس التعليم العام بالمملكة العربية السعودية. المجلة العربية لعلوم الإعاقة والموهبة، ع3 ، 164 - 207. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/880898

الضبعان، شلاش بن مقبل شلاش. (2022). إسهامات إدارات مدارس التعليم العام بمحافظة حفر الباطن في بناء الشراكات المجتمعية: دراسة ميدانية. مجلة التربية، ع193, ج2 ، 403 - 443. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/1275478

العتبـي, غلبـاء و المفيـز, خولـة.. (2022). واقـع مشـاركة القطـاع غـير الربحـي في تمويـل التعليـم العـام بالمملكـة العربيـة السـعودية. دراسـات تربويـة ونفسـية. مجلـة كليـة التربيـة بالزقازيـق, 37(119), 259-356. doi: 10.21608/sec.2022.270452

العتيبـي، فهـد بـن عبـاس، و الحبيـب، فهـد بـن إبراهيـم. (2004). إسـهام القطـاع الخـاص في تمويـل التعليـم العـام بالمملكـة العربيـة السـعودية (رسـالة دكتـوراه غـير منشـورة). جامعـة الملـك سـعود، الريـاض. مسـترجع مـن http://search.mandumah.com/Record/527202

العمـود، مهـا و المظفـر, فاطمـة. (2020). درجـة تفعيـل القيـادات المدرسـية لمبـادرة الشراكـة المجتمعيـة بمـدارس التعليـم العـام في ضـوء معايـير جائـزة ارتقـاء للتميـز . المجلـة العلميـة لجامعـة الملـك فيصـل : العلـوم الإنسـانية والإداريـة. مـج. 22، ع. 1، 2021. ص ص. 136-129 تـم اسـترجاعه مـن search.shamaa.org .

الغامـدى, حمـدان. (2000). تطـور التعليـم العـام فى المملكـة العربيـة السـعودية. مجلـة الآداب والعلـوم الإنسـانية, 36(2), 231-

الغامـدي, عبداللـه.(2006). الإنفـاق عـلى التعليـم. مكتـب التربيـة العـربي لـدول الخليـج, الريـاض, السـعودية.

الهيئة العامة للاحصاء . (2017). مسح التعليم والتدريب. مسترجع من https://www.stats.gov.sa/sites/default/files/nshr_ltlym_wltdryb_2017.pdf

وثيقة رؤية 2030. (2016). موقع الرؤية الافتراضي. مسترجع من https://www.vision2030.gov.sa/media/5ptbkbxn/saudi_vision2030_ar.p.

وزارة التعليم.(2024). مركز إحصاءات التعليم ودعم القرار. مسترجع من https://departments.moe.gov.sa/Statistics/Educationstatistics/Pages/GEStats.aspx

وزارة المالية.2023.بيان الميزانية العامة للدولة للعام المالي 2023م. مسترجع من https://www.mof.gov.sa/budget/2023/Pages/default.aspx.

Bingham, A. J. (2023). From data management to actionable findings: a five-phase process of qualitative data analysis. International Journal of Qualitative Methods, 22, 16094069231183620.

Institute for Fiscal Studies.(2024).Annual reports. Retrved from https://ifs.org.uk/education-spending/annual-reports

National Center for Education Statistics. (2024). Public School Expenditures. Condition of Education. U.S. Department of Education, Institute of Education Sciences. Retrieved May 30, 2024, from https://nces.ed.gov/programs/coe/indicator/cmb.

Sakamoto, J. (2022). Financing public schools with private funds: Efficiency–equity trade-off of multi-stakeholder school financing in Punjab, Pakistan. Education Policy Analysis Archives, 30(75). https://doi.org/10.14507/epaa.30.6828

الباب الثاني

دراسات متعلقة بتمويل مؤسسات التعليم العالي

يتناول هذا الباب دراسات متعلقة بتمويل مؤسسات التعليم العالي، ويضم ست دراسات علمية محكّمة تُعالج قضايا تمويل هذا القطاع من زوايا متعددة، وتشمل الدراسات الآتية:

الدراسة الأولى تحمل هذه الدراسة عنوان: "الرياضة الجامعية في الولايات المتحدة: الأثر الاقتصادي ودروس مستفادة للتطبيق في السعودية"، وأعدها الدكتور سعود غسان البشر، رئيس قسم الإدارة التربوية بجامعة الملك سعود. تتناول الدراسة تحليل الأثر المالي للرياضة الجامعية في الولايات المتحدة الأمريكية، باعتبارها واحدة من أهم روافد التمويل غير التقليدي في مؤسسات التعليم العالي. وقد سعى الباحث إلى رصد وتحليل مصادر الدخل المرتبطة بالرياضة الجامعية، مثل مبيعات التذاكر، وحقوق البث التلفزيوني، والرعايات، والتبرعات، مع تتبع النفقات المتعلقة بالبنية التحتية والتدريب ورواتب العاملين. كشفت الدراسة أن العديد من الجامعات الأمريكية تحقق إيرادات رياضية تفوق 100 مليون دولار سنويًا، بل إن ست جامعات تجاوزت إيراداتها حاجز 200 مليون دولار في عام 2023. وقدّم الباحث توصيات لتطوير الرياضة الجامعية في المملكة العربية السعودية، مستفيدًا من النموذج الأمريكي، بحيث تصبح الرياضة أداة استراتيجية لدعم الجامعات ماليًا وتعزيز حضورها المؤسسي والتسويقي.

الدراسة الثانية جاءت هذه الدراسة بعنوان: "الطلاب الدوليون في الولايات المتحدة: الواقع والتحديات والأثر الاقتصادي"، وأعدها فريق بحثي مكوّن من الدكتور سعود غسان البشر، والأستاذ أيمن عبدالله العبيد، والأستاذ سعود بن لافي العنزي، والأستاذ سعود محمد الضفيان، والأستاذ صابر موسى الغدير. تهدف الدراسة إلى تقديم فهم معمق لواقع الطلاب الدوليين في مؤسسات التعليم العالي الأمريكية، من حيث أعدادهم، وتوزيعهم الجغرافي، وجنسياتهم، مع التركيز على الدوافع التي تدفعهم لاختيار الولايات المتحدة كوجهة دراسية مفضلة. كما تناولت الدراسة التحديات التي تواجه هؤلاء الطلاب، مثل الصعوبات الأكاديمية والاقتصادية والثقافية، وأشكال التمييز. ومن الجوانب البارزة في الدراسة، تسليط الضوء على الأثر الاقتصادي الكبير لهؤلاء الطلاب، حيث ساهموا بأكثر من 40 مليار دولار في الاقتصاد الأمريكي، وخلقوا مئات الآلاف من فرص العمل. وقد أكدت الدراسة أن الطلاب الدوليين يُعدّون موردًا اقتصاديًا واستراتيجيًا مهمًا، مما يدفع للتفكير في آليات استقطابهم وتوظيف وجودهم بطريقة ممنهجة.

الدراسة الثالثة تحمل هذه الدراسة عنوان: "تجارب الدول المتقدمة في الاستفادة من الطلاب الدوليين اقتصاديًا وسبل تطبيقها بالسعودية"، وأعدها الدكتور سعود غسان البشر، بمشاركة عدد من طلاب وطالبات الدراسات العليا، وهم: الأستاذة أمل سائر العتيبي، والأستاذ بخيت المدرع، والأستاذ راكان الدويس، والأستاذ فهيد المطيري، والأستاذة نجود السعيد. تركز الدراسة على تحليل التجارب الدولية الرائدة في توظيف الطلاب الدوليين كرافد اقتصادي مهم، مع استعراض سياسات ست دول متقدمة: الولايات المتحدة، بريطانيا، كندا، أستراليا، فرنسا، وروسيا. اعتمد الباحثون على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة العلاقة بين عدد الطلاب الدوليين والعائد الاقتصادي الناتج عنهم. كشفت النتائج أن الدول المستهدفة، باستثناء فرنسا وروسيا، نجحت في تحقيق عوائد اقتصادية ضخمة من خلال استقطاب الطلاب الدوليين، حيث تراوحت الإيرادات بين 29 إلى 41 مليار دولار في العام 2022، بحسب الدولة. وقدمت الدراسة توصيات عملية لاستفادة الجامعات السعودية من هذه التجارب، من خلال تطوير برامج موجهة للطلاب الدوليين، وتعزيز مكانة الجامعات في التصنيفات العالمية، وتذليل العقبات الثقافية والإدارية.

الدراسة الرابعة جاءت هذه الدراسة بعنوان: "مصادر التمويل في الجامعات النخبوية في الولايات المتحدة وبريطانيا وأستراليا وكندا وطرق الاستفادة منها في المملكة العربية السعودية"، وأعدها الدكتور سعود غسان البشر، بمشاركة كل من الأستاذ صابر الغدير، والأستاذ سعد فواز آل داوود، والأستاذ سعود لافي العنزي، والأستاذ يوسف أويس. تهدف الدراسة إلى تحليل نماذج التمويل المتبعة في أربع جامعات نخبوية تمثل دولًا متقدمة: جامعة هارفارد (أمريكا)، أكسفورد (بريطانيا)، تورنتو (كندا)، وملبورن (أستراليا). وقد استخدم الباحثون المنهج الوثائقي التحليلي، من خلال مراجعة التقارير المالية الرسمية لتلك الجامعات. أظهرت النتائج أن هذه الجامعات تنتهج تنويعًا واسعًا في مصادر الإيرادات، يشمل: الرسوم الدراسية، الأوقاف، الاستثمارات، التبرعات، العقود البحثية، والمشاريع التدريبية. وأوصت الدراسة بضرورة تبنّي الجامعات السعودية نهجًا مماثلًا لتنويع دخلها وتقليل الاعتماد على التمويل الحكومي، من خلال تفعيل الأوقاف الجامعية، وتوسيع الشراكات، وتحفيز الخريجين على التبرع.

الدراسة الخامسة تحمل هذه الدراسة عنوان: "آليات تمويل الجامعات الحكومية في المملكة العربية السعودية في ضوء الجامعات المماثلة في الولايات المتحدة"، وأعدها الدكتور سعود غسان البشر، باستخدام المنهج المقارن. تستهدف الدراسة فهم الفروق والتشابهات بين نماذج التمويل في الجامعات العامة بالسعودية وتلك الموجودة في الجامعات الحكومية الأمريكية، مع التركيز على جامعات النخبة. وقد بيّنت الدراسة أن الجامعات الأمريكية تعتمد على مزيج من الإيرادات الحكومية وغير الحكومية، في حين أن الجامعات السعودية ما تزال تعتمد بشكل شبه كامل على الدعم الحكومي. اقترحت الدراسة عددًا من التوصيات العملية التي يمكن أن تساهم في إعادة هيكلة النموذج التمويلي للجامعات السعودية، بما في ذلك فرض رسوم على الدراسات العليا، وزيادة الاستثمار في الاستشارات والبحث التطبيقي، وتعزيز استقلالية المؤسسات الجامعية في إدارة مواردها.

الدراسة السادسة جاءت هذه الدراسة بعنوان: "تمويل مؤسسات التعليم العالي الحكومية في المملكة العربية السعودية من خلال الشراكات: دراسة نوعية"، وأعدها فريق بحثي بقيادة الدكتور سعود غسان البشر، وبمشاركة كل من: الأستاذ إبراهيم المعطش، والأستاذ علي جراح، والأستاذ علي الشطي، والأستاذ مطر الشمري، والأستاذ عبدالعزيز البلوي. تركز هذه الدراسة على دور الشراكات مع القطاعين العام والخاص كأداة بديلة ومكمّلة لتمويل مؤسسات التعليم العالي الحكومية في السعودية. وقد استخدم الفريق البحثي المنهج النوعي، مستندًا إلى مقابلات مع طلاب دراسات عليا لديهم خلفيات إدارية وتجريبية في التعليم العالي.

أظهرت النتائج أن الشراكات لا تزال محدودة وغير مفعلة بالشكل الكافي، بالرغم من وجود توجهات رسمية لتعزيزها. وأشارت الدراسة إلى معوقات قانونية وثقافية وإدارية تحد من نجاح هذه المبادرات، لكنها في الوقت ذاته رصدت فرصًا واعدة في مجالات مثل التدريب، البحث العلمي، والتعليم التنفيذي. وقدمت الدراسة مقترحات لتطوير نموذج الشراكات بما يحقق الاستدامة المالية للجامعات ويعزز من استقلاليتها.

الدراسة الأولى: الرياضة الجامعية في الولايات المتحدة: الأثر الاقتصادي ودروس مستفادة للتطبيق في السعودية

إعداد
د. سعود غسان البشر
نُشرت هذه المقالة في مجلة الفنون والآداب وعلوم الإنسانيات والاجتماع، العدد (119)، لعام 2025م.

الملخص:
تتمتع مؤسسات التعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية بعدد من المزايا التي تميزها عن نظيراتها في مختلف أنحاء العالم، ويُعدّ انتشار وشعبية الرياضة الجامعية واحدة من أبرز هذه السمات، حيث أصبحت مكونًا محوريًا في الحياة الجامعية ورافدًا اقتصاديًا مهمًا. وفي هذا الإطار، تهدف الدراسة الحالية إلى تحليل الأثر المالي للرياضة الجامعية داخل مؤسسات التعليم العالي الأمريكية، وذلك من خلال تتبع مصادر الإيرادات المالية المرتبطة بها، وكذلك استعراض أوجه الإنفاق.وقد أظهرت نتائج الدراسة أن عددًا كبيرًا من الجامعات الأمريكية يحقق إيرادات سنوية ضخمة من أنشطة الرياضة الجامعية، حيث تجاوزت إيرادات العديد منها حاجز 100 مليون دولار سنويًا.
كما برزت ست جامعات حققت إيرادات فاقت 200 مليون دولار في عام 2023، وهي: جامعة أوهايو الحكومية، وجامعة تكساس في أوستن، وجامعة ألاباما، وجامعة ميشيغان، وجامعة جورجيا، وجامعة لويزيانا الحكومية. وتعكس هذه الأرقام مدى اتساع القطاع الاقتصادي للرياضة الجامعية، وما يمثله من قيمة مالية مضافة للمؤسسات الأكاديمية.وتبين من خلال الدراسة أن أبرز مصادر الإيرادات تمثلت في مبيعات التذاكر، وحقوق النقل والبث التلفزيوني، إضافة إلى الرعايات التجارية والتبرعات المقدّمة من الخريجين والداعمين. كما سلطت الدراسة الضوء على النفقات التي تتحملها الجامعات في سبيل دعم وتطوير برامجها الرياضية، والتي تشمل تكاليف التدريب، والبنية التحتية، ورواتب العاملين في الفرق والكوادر الفنية، وغيرها من الالتزامات المالية.
وقدمت الدراسة عدد من التوصيات والمقترحات التي يمكن أن تسهم في تطوير قطاع الرياضة الجامعية في المملكة العربية السعودية، مع الاستفادة من النموذج الأمريكي الناجح في تحويل الرياضة الجامعية إلى قطاع اقتصادي منتج، يدعم الجامعات ماليًا وتسويقياً .

المقدمة :

تتصدّر العديد من الجامعات في الولايات المتحدة الأمريكية مؤشرات الجودة والابتكار على مستوى التعليم العالي عالميًا، حيث تحظى بحضور بارز في التصنيفات العالمية المرموقة. ووفقًا لتصنيف شنغهاي لعام 2024، جاءت 16 جامعة أمريكية ضمن أفضل 20 جامعة في العالم، وتصدّرت الجامعات الأمريكية الخاصة قائمة أفضل ثلاث جامعات عالميًا، حيث احتلّت جامعة هارفارد المرتبة الأولى، تلتها جامعة ستانفورد في المرتبة الثانية، ثم معهد ماساتشوستس للتقنية في المرتبة الثالثة. كما جاءت جامعة كاليفورنيا - بيركلي، وهي جامعة عامة، في المرتبة الخامسة، لتُصنّف كأفضل جامعة عامة على مستوى العالم، بينما كانت الجامعات الأربع التي سبقتها (هارفارد، ستانفورد، معهد ماساتشوستس للتقنية، وجامعة كامبريدج البريطانية) جميعها مؤسسات خاصة (ShanghaiRanking, 2025).

ونظرًا لما يتمتع به قطاع التعليم العالي الأمريكي من تميز عالمي، فقد سعى العديد من الباحثين إلى استكشاف العوامل الكامنة وراء تفوّق الجامعات الأمريكية، رغم حداثة عهدها نسبيًا من منظور التاريخ التعليمي. ففي حين يعود تأسيس أول جامعة أوروبية، وهي جامعة بولونيا في إيطاليا، إلى عام 1088م، وتبعتها جامعات أكسفورد وباريس خلال القرنين الحادي عشر والثاني عشر، فإن التعليم العالي في الولايات المتحدة بدأ لاحقًا، وتحديدًا مع تأسيس كلية هارفارد عام 1636م، والتي أصبحت اليوم من الجامعات النخبوية عالميًا. (Symoens, 1992)

وعقب الاستقلال الأمريكي عام 1776، شهد قطاع التعليم العالي تطورًا تدريجيًا يغلب عليه الطابع الديني، إلى أن حدث التحول الكبير في أواخر القرن التاسع عشر عندما تبنّت جامعة هارفارد النموذج الألماني في التعليم العالي، وهو النموذج الذي كان في أوج تميّزه في تلك الحقبة. وقد أُرسل مئات الأمريكيين للدراسة في ألمانيا، ثم عادوا ليشغلوا مناصب أكاديمية في جامعاتهم، كما أسهمت موجات الهجرة من العلماء الألمان، خاصة من بعض الأقليات الدينية، في إثراء الجامعات الأمريكية، وتزايدت وتيرة هذه الهجرات بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية، ما مكّن الولايات المتحدة من الاستفادة من الخبرات العلمية الألمانية وتطويرها لتصبح في طليعة مؤسسات التعليم العالي عالميا (البشر, 2021).

ومن العوامل الجوهرية التي ساعدت على تميز الجامعات الأمريكية هو تركيزها على تنمية مواردها المالية وتنويع مصادر دخلها، بعيدًا عن الاعتماد على مصدر تمويلي واحد كما هو الحال في كثير من الجامعات العربية (الحربي, 2015; العتيبي, 2018). وتتمتع الجامعات الأمريكية، سواء كانت عامة أو خاصة، باستقلالية مؤسسية حقيقية تمنحها مرونة كبيرة في اتخاذ القرارات المالية والإدارية. وتشير التقارير المالية الصادرة عن الجامعات الأمريكية إلى أنها تعتمد على مجموعة واسعة من مصادر التمويل، تشمل: الرسوم الدراسية، التبرعات، الأوقاف، الرسوم المفروضة على الطلاب الدوليين، الشراكات، المنح، عوائد المستشفيات الجامعية، الاستشارات، الأبحاث الممولة، الدخل الناتج عن الخدمات المساندة مثل التغذية والإسكان، بالإضافة إلى الدعم الحكومي في حالة الجامعات العامة (البشر, 2023; العتيبي, 2018).

ومـن بـين مصـادر الدخـل المهمـة التـي لم تنـل الاهتـمام الـكافي في الأدبيـات العربيـة – بحسـب علـم الباحـث – هـي إيـرادات الرياضـة الجامعيـة. فقـد نجحـت الجامعـات الأمريكيـة في تحويـل الرياضـة الجامعيـة إلى قطـاع اقتصـادي ضخـم يُقـدّر بمليـارات الـدولارات، وهـو مـا يُشـكّل محـور هـذه الدراسـة.

قضية الدراسة:

منـذ تأسـيس مؤسسـات التعليـم العـالي في المملكـة العربيـة السـعودية عـام 1949، مـع إنشـاء كليـة الشريعـة بمكـة المكرمـة، ثـم انطـلاق أول جامعـة سـعودية وهـي جامعـة الملـك سـعود عـام 1957، ظلّـت الجامعـات السـعودية تعتمـد بشـكل شـبه كلي عـلى الدعـم الحكومـي لتمويـل برامجهـا وأنشـطتها، وقـد جعلهـا هـذا الاعتـماد عرضـة للتقلبـات الاقتصاديـة، إذ كانـت موازنـات الجامعـات ترتبـط ارتباطًـا وثيقًـا بموازنـة الدولـة. فكلـما ارتفعـت إيـرادات الدولـة، انعكـس ذلـك إيجابيًـا عـلى الجامعـات مـن حيـث التوظيـف، ودعـم البرامـج والأبحـاث، والعكـس صحيـح (البـشر , 2024;الحـربي, 2015; الشـنيفي , 2018; العتيبـي 2018).ومـع إطـلاق رؤيـة السـعودية 2030، أدركـت القيـادة الحكيمـة ضرورة تنويـع مصـادر الدخـل، مـما شـمل قطاعـات عديـدة مـن ضمنهـا قطـاع التعليـم العـالي. ومـن ثـم، بـدأت الجامعـات السـعودية تخـوض مرحلـة انتقاليـة نحـو التحـول إلى مؤسسـات تعليميـة ذات كفـاءة ماليـة واسـتدامة ذاتيـة، مـع اسـتمرار الدعـم الحكومـي. وفي هـذا السـياق، تـبرز أهميـة الاسـتفادة مـن التجربـة الأمريكيـة التـي تُعـدّ مـن أنضـج التجـارب العالميـة في تنويـع مصـادر التمويـل الجامعـي.

وقـد ناقشـت عـدة دراسـات أهميـة تبنّـي الجامعـات السـعودية لبعـض ممارسـات التمويـل في الجامعـات الأمريكيـة، ومـن أبرزهـا دراسـة البـشر (2023) التـي قارنـت بـين مصـادر التمويـل في الجامعـات السـعودية الحكوميـة وثمـاني جامعـات أمريكيـة عامـة. إلا أن هنـاك مصـدرًا تمويليًـا وتسـويقيًا ضخـمًا في الجامعـات الأمريكيـة لم يحـظَ باهتـمام كافٍ في الدراسـات العربيـة، وهـو: الرياضـة الجامعيـة وأثرهـا الاقتصـادي. ففـي الولايـات المتحـدة، يُعتـبر قطـاع الرياضـة الجامعيـة مـن أبـرز مصـادر التمويـل الجامعـي، حيـث تجـاوزت إيـرادات بعـض الجامعـات مـن هـذا القطـاع حاجـز 200 مليـون دولار سـنويًا، مثـل: جامعـة أوهايـو الحكوميـة، جامعـة تكسـاس أوسـتن، جامعـة ألاباما، جامعـة ميشـيغان، وجامعـة جورجيـا. كـما سـجّلت أكـثر مـن 49 جامعـة أمريكيـة إيـرادات سـنوية تفـوق 100 مليـون دولار في عـام 2023، مـما يعكـس قـوة هـذا القطـاع وتأثـيره المـالي الكبـير(National Collegiate Athletic Association, 2024). وفي المقابـل، لا تـزال الرياضـة الجامعيـة في المملكـة العربيـة السـعودية دون مسـتوى الطمـوح، عـلى الرغـم مـن انطلاقهـا بوقـت مبكـر منـذ تأسـيس الجامعـات السـعودية وكذلـك تأسـيس اتحـاد خـاص بالرياضـة الجامعيـة منـذ عـام 1431هـ عـلى مسـتوى البلاد(الاتحـاد السـعودية للجامعـات, 2025). ومـن هنـا، تكتسـب هـذه الدراسـة أهميتهـا في تحليـل الأثـر الاقتصـادي للرياضـة الجامعيـة الأمريكيـة، ومحاولـة اسـتشراف الفـرص والإمكانـات الممكنـة لتطويـر الرياضـة الجامعيـة السـعودية، بـما يسـهم في تحويلهـا إلى قطـاع منتـج ومصـدر تمويـلي فاعـل، مسـتفيدًا مـن التجربـة الأمريكيـة الغنيـة في هـذا المجـال.

سؤال الدراسة:

يدور البحث حول سؤال بحثي رئيس وهو: ما هو الأثر الاقتصادي للرياضة الجامعية في الولايات المتحدة؟ وما هي السبل للاستفادة من التجربة الأمريكية في الرياضة في السعودية؟

أهداف الدراسة:

- التعرف على التجربة الأمريكية في الرياضة الجامعية.
- اكتشاف إيرادات أهم الجامعات الأمريكية المتميزة رياضيًا.
- التعرف على تطور إيرادات عدد من الجامعات الأمريكية من الرياضة.
- معرفة مصادر إيرادات عدد من الجامعات الأمريكية المتميزة رياضيًا.
- التعرف على مصروفات عدد من مؤسسات التعليم العالي رياضيًا.
- تقديم عدد من المقترحات لتحويل قطاع الرياضة الجامعية السعودية إلى قطاع منتج في ضوء التجربة الأمريكية.

أهمية الدراسة:

- ترجع أهمية الدراسة إلى أنها الدراسة العلمية الأولى - حسب علم الباحث - التي تعرض تجربة الرياضة الجامعية الأمريكية للقارئ العربي، وقطعًا هي الدراسة العلمية الأولى المنشورة في مجلة محكّمة عن الأثر الاقتصادي للرياضة الجامعية في الولايات المتحدة.
- تقدم الدراسة نموذجًا عالمياً منتجًا للرياضة الجامعية له آثاره الاقتصادية الإيجابية على الجامعات والاقتصاد الوطني، في حين أن قطاع الرياضة الجامعية في الدول العربية بشكل عام، والسعودية بشكل خاص، هو قطاع مستهلك وغير مرئي.
- تقدم الدراسة العديد من الاقتراحات والتوصيات لتطوير الرياضة الجامعية في المملكة العربية السعودية، وهي أيضًا مفيدة لبقية الدول العربية.

حدود ومصطلحات الدراسة:

حدود الدراسة: تم الاقتصار على دراسة إيرادات ومصروفات الجامعات الأمريكية في الدرجة الأولى فقط، التي تُصنَّف على أنها من أفضل الجامعات رياضيًا، وهي تحت إشراف رابطة اتحاد الجامعات الرئيس في الولايات المتحدة، والتي تُدعى "الرابطة الوطنية لرياضة الجامعات"، وتتخذ من مدينة إنديانا بوليس في ولاية إنديانا مقرًا لها، وتشرف على المنافسات الرياضية التي تُقام بين الجامعات في أكثر من 1100 مؤسسة تعليم عالٍ في الولايات المتحدة.

الأثر الاقتصادي للرياضة الجامعية: يُقصد به في هذا البحث الإيرادات والمصروفات الخاصة بالرياضة الجامعية في الولايات المتحدة

المؤتمر: هو تحالف بين جامعات في المجال الرياضي، لديها مشتركات عديدة مثل السمعة، والتأثير، والإمكانيات. وهناك عدة مؤتمرات قوية في الرياضة الجامعية الأمريكية، مثل "العشرة الكبار" الذي تغيّر مسماه عبر السنوات، ويرجع تاريخه إلى عام 1898 للميلاد أي قبل أكثر من 127 عامًا تقريباً، بالإضافة إلى بعض التحالفات الجديدة.

وتلعب غالبية الفرق الجامعية منافساتها مع فرق منافسة داخل المؤتمر، باستثناء عدد قليل من المباريات خلال الموسم. لكن في الأدوار النهائية يتم التنسيق بين المؤتمرات و تحت إشراف رابطة الجامعات للعب عدد من المباريات الإقصائية، وهذا مهم جدًا للفرق والمؤتمرات؛ حيث يتم تحقيق مكاسب كبيرة من الحضور الجماهيري الكبير من جهة، ومن عوائد النقل التلفزيوني التي باتت ملياريه من جهة أخرى. وتستطيع الجامعات تغيير المؤتمر إذا دفعت تكاليف الخروج من المؤتمر السابق، كما حدث مؤخرًا لبعض الجامعات، بسبب أن بعض المؤتمرات لديها إيرادات مالية كبيرة نتيجة للرعايات والشراكات، لكن المصدر الأهم هو النقل التلفزيوني.فعلى سبيل المثال، نجح مؤتمر "العشرة الكبار" في صيف 2022 في بيع حقوق نقل المباريات التابعة لجامعات المؤتمر مقابل 7 مليارات دولار لمدة سبع سنوات، مما يوفر للجامعات كاملة العضوية مبالغ تزيد على 60 مليون دولار لكل جامعة، وتزيد إلى 100 مليون دولار في حال تميز فرق كرة القدم الأمريكية وكرة السلة، اللتين تُعتبران من أكثر الألعاب شعبية(Rittenberg, 2022).

وقد وصل النقل الإعلامي المباشر للمسابقات الأمريكية الجامعية إلى عدد كبير من الدول، حيث باتت بعض مباريات كرة القدم الأمريكية تُلعب خارج البلاد كما قد وصل تأثير المسابقات الرياضية الجامعية أيضًا إلى السعودية، حيث تنقل قناة SSC السعودية الدور الختامي لكرة السلة للجامعات الأمريكية منذ عام 2023، وكانت هناك عدد من القنوات الرياضية المدفوعة تنقل عددًا من الرياضات الجامعية الأمريكية في الفترة الماضية، مما يدل على الزخم الإعلامي الكبير للرياضة الجامعية الأمريكية (صحيفة عكاظ السعودية,2023).

الإطار النظري والدراسات السابقة

إحصائيات التعليم العالي في الولايات المتحدة

وفقًا لبيانات المركز الوطني للإحصائيات التعليمية للعام الأكاديمي 2020/2021، بلغ عدد مؤسسات التعليم العالي المعتمدة في الولايات المتحدة 5,916 مؤسسة، منها 1,892 حكومية، و1,754 خاصة غير ربحية، و2,270 خاصة هادفة للربح. وبلغ عدد الطلاب المقيدين في مرحلة البكالوريوس وما دونها حوالي 15.4 مليون طالب، وشهد هذا الرقم انخفاضًا بسبب تأثير جائحة كورونا على معدلات الالتحاق بالتعليم العالي محليًا وعالميًا.

شكلت الطالبات الإناث ما نسبته 58% من إجمالي الطلاب، كما أظهرت البيانات تنوعًا عرقيًا كبيرًا في أوساط الطلاب، حيث مثّل الطلاب البيض النسبة الأكبر بعدد 7.8 مليون، يليهم الطلاب من أصول مكسيكية أو لاتينية بـ 3.3 مليون، ثم الطلاب السود بـ 1.9 مليون، في حين توزعت بقية الطلاب على العرقيات الآسيوية والسكان الأصليين وعرقيات أخرى.أما في برامج الدراسات العليا (الماجستير والدكتوراه)، فقد بلغ عدد الطلاب في خريف 2021 نحو 3.2 مليون، وكانت الإناث يشكلن الغالبية بنسبة 61% مقابل 39% للذكور. واحتل الطلاب البيض المرتبة الأولى من حيث العدد بـ 1.7 مليون، تلاهم الطلاب السود بـ 382 ألفًا، ثم الطلاب من أصول مكسيكية بـ 258 ألفًا، والآسيويين بـ 254 ألفًا، مع توزيع البقية على عرقيات أخرى (Irwin et al.,2024).

اهتمام الولايات المتحدة بالرياضة

تُعد الولايات المتحدة الأمريكية الدولة المتصدرة لمنافسات الألعاب الأولمبية منذ انطلاق نسختها الحديثة عام 1896م في العاصمة اليونانية أثينا، والتي أُقيمت تكريمًا لتراث الألعاب الأولمبية التي كانت تُنظم في الحضارة اليونانية القديمة. وتُعقد الألعاب الأولمبية الصيفية بانتظام كل أربع سنوات، وتضم عشرات الرياضات الجماعية والفردية، إلى جانب إدخال مسابقات جديدة في كل دورة، باستثناء دورة طوكيو التي تأجلت إلى عام 2021م بسبب جائحة كورونا العالمية.وعلى الرغم من تطور كثير من الألعاب الرياضية وقوانينها عبر الزمن، إلا أن ثابتًا واحدًا ظل قائمًا، وهو تفوق الفريق الأولمبي الأمريكي في أغلب الدورات. فمنذ أول دورة أولمبية حديثة، حصد الفريق الأمريكي 11 ميدالية ذهبية، متصدرًا بذلك الترتيب العام في دورة أثينا 1896م.

وقد واصل هذا التفوق، ففي أولمبياد باريس عام 1924م، حقق الفريق الأمريكي 45 ميدالية ذهبية، في حين جاءت فنلندا في المركز الثاني بـ14 ميدالية فقط، ما يعكس الفجوة الكبيرة في المستوى الرياضي. وخلال الفترة الممتدة من أولمبياد أثينا 1896 وحتى أولمبياد باريس 2024، حافظت الولايات المتحدة على صدارتها التاريخية في عدد الميداليات الذهبية، حيث حصدت 1,105 ميداليات ذهبية، مقابل 395 ميدالية ذهبية للاتحاد السوفيتي (السابق)، و303 للصين، و298 للمملكة المتحدة، و239 لفرنسا(The International Olympic Committee, 2025).

ويرجع هذا التفوق الأمريكي الرياضي إلى تكامل البنية الرياضية الوطنية، بدءًا من المدارس ثم الجامعات، إلا أن التركيز في هذه الورقة ينصبّ على الرياضة الجامعية بوصفها العمود الفقري للمنظومة الرياضية الأمريكية. فقد أظهرت التقارير أن أكثر من ثلثي الرياضيين الأولمبيين الأمريكيين المشاركين في أولمبياد باريس 2024 كانوا من طلاب الجامعات، يشاركون في مسابقات تنظمها الرابطة الوطنية لرياضة الجامعات الأمريكية كما تضم الجامعات الأمريكية عددًا كبيرًا من الطلاب الرياضيين الدوليين الذين شاركوا في الأولمبياد، مما يعكس الطبيعة العالمية والتنافسية لهذه المنظومة(The National Collegiate Athletic Association (NCAA), 2024)

تطور الرياضة الجامعية وتنظيمها

تُعد الرياضة الجامعية في الولايات المتحدة الأمريكية نموذجًا فريدًا من حيث التنظيم، الانتشار، والتأثير الاقتصادي والاجتماعي. فهي لا تُعد نشاطًا طلابيًا هامشيًا، بل منظومة متكاملة تجمع بين التعليم والرياضة والاقتصاد، وتشكل صناعة رياضية متكاملة يتابعها عشرات الملايين داخل وخارج الولايات المتحدة.وتتولى عدة هيئات رياضية مسؤولية تنظيم هذه المنظومة، أبرزها الرابطة الوطنية لرياضة الجامعات (NCAA)، التي تُعد الهيئة الأكبر والأكثر تأثيرًا في الولايات المتحد، وتشرف على أكثر من 1,100 جامعة وكلية.

تشرف الرابطة الوطنية لرياضة الجامعات على أكثر من 540 ألف طالب رياضي خلال العام الأكاديمي 2023/2024، مما يعكس حجم قاعدة الطلاب الرياضيين في البلاد. كما يخضع لشروط الرابطة أكثر من 1093 مديرًا رياضيًا، و9273 مدربًا ومدربة رئيسية لمختلف الألعاب الرياضية الجامعية، بالإضافة إلى قرابة 11 ألف مدرب رئيسي لمختلف المنافسات الرياضية للرجال. وتشرف الرابطة أيضًا على عقود جميع العاملين في الفرق الرياضية الجامعية. ويتعين على كل مؤسسة تعليمية تتمتع بعضوية الرابطة نشر تقرير مالي سنوي، يتم عرضه عبر المواقع الرسمية للأقسام الرياضية في كل جامعة وفق نموذج موحد(NCAA, 2025).

ويُضاف إلى ذلك أن مدربي كرة القدم الأمريكية ومدربي كرة السلة هم عادةً من أعلى الموظفين أجرًا في الجامعات الأمريكية، حيث يتقاضون في العادة أضعاف ما يتقاضاه رئيس الجامعة. في المقابل، لا يتقاضى اللاعبون في الفرق الجامعية رواتب أو مقدمات عقود، وإنما يحصلون فقط على منح دراسية وكوبونات تغذية. وقد دفع ذلك العديد من اللاعبين إلى رفع دعاوى قانونية وصلت إلى المحكمة العليا في واشنطن للمطالبة بجزء من "كعكة" الرياضة الجامعية، وقد تحقق لهم بعض المطالب في قضية صدر الحكم فيها عام 2024(Berman, 2025). ويُعد تلقي المدربين أجورًا مليونية مقابل عدم حصول اللاعبين على أجور شهرية من القضايا المثيرة للجدل في قطاع التعليم العالي الأمريكي، إلا أن هذا البحث ليس المجال المناسب للخوض في تفاصيلها(البشر, 2021).

انطلقت الرابطة عام 1906، وقد تغيّر اسمها إلى الاسم الحالي لاحقًا. ويرجع سبب تأسيسها إلى أن المنافسات الرياضية بين الجامعات بدأت بشكل غير منظم في عام 1852 للميلاد. ففي الثالث من أغسطس عام 1852، أُقيم سباق تجديف بين جامعتي هارفارد وييل على بحيرة وينيبيساوكي في ولاية نيوهامشير، ويُنسب لهذا السباق أنه أول فعالية رياضية جامعية في تاريخ الولايات المتحدة، وقد شكّل بداية الرياضة الجامعية المنظمة في البلاد. في بداياتها، كانت المسابقات الرياضية بين الجامعات تُنظَّم إلى حد كبير من قبل الطلاب أنفسهم، مما أدى إلى غياب القواعد الموحدة بين المؤسسات، ونتج عن ذلك الكثير من اللبس والنزاعات أثناء المنافسات وبعدها.

شكلت الطالبات الإناث ما نسبته 58% من إجمالي الطلاب، كما أظهرت البيانات تنوعًا عرقيًا كبيرًا في أوساط الطلاب، حيث مثّل الطلاب البيض النسبة الأكبر بعدد 7.8 مليون، يليهم الطلاب من أصول مكسيكية أو لاتينية بـ 3.3 مليون، ثم الطلاب السود بـ 1.9 مليون، في حين توزعت بقية الطلاب على العرقيات الآسيوية والسكان الأصليين وعرقيات أخرى.أما في برامج الدراسات العليا (الماجستير والدكتوراه)، فقد بلغ عدد الطلاب في خريف 2021 نحو 3.2 مليون، وكانت الإناث يشكلن الغالبية بنسبة 61% مقابل 39% للذكور. واحتل الطلاب البيض المرتبة الأولى من حيث العدد بـ 1.7 مليون، تلاهم الطلاب السود بـ 382 ألفًا، ثم الطلاب من أصول مكسيكية بـ 258 ألفًا، والآسيويين بـ 254 ألفًا، مع توزيع البقية على عرقيات أخرى (Irwin et al.,2024).

اهتمام الولايات المتحدة بالرياضة

تُعد الولايات المتحدة الأمريكية الدولة المتصدرة لمنافسات الألعاب الأولمبية منذ انطلاق نسختها الحديثة عام 1896م في العاصمة اليونانية أثينا، والتي أُقيمت تكريمًا لتراث الألعاب الأولمبية التي كانت تُنظم في الحضارة اليونانية القديمة. وتُعقد الألعاب الأولمبية الصيفية بانتظام كل أربع سنوات، وتضم عشرات الرياضات الجماعية والفردية، إلى جانب إدخال مسابقات جديدة في كل دورة، باستثناء دورة طوكيو التي تأجلت إلى عام 2021م بسبب جائحة كورونا العالمية.وعلى الرغم من تطور كثير من الألعاب الرياضية وقوانينها عبر الزمن، إلا أن ثابتًا واحدًا ظل قائمًا، وهو تفوق الفريق الأولمبي الأمريكي في أغلب الدورات. فمنذ أول دورة أولمبية حديثة، حصد الفريق الأمريكي 11 ميدالية ذهبية، متصدرًا بذلك الترتيب العام في دورة أثينا 1896م.

وقد واصل هذا التفوق، ففي أولمبياد باريس عام 1924م، حقق الفريق الأمريكي 45 ميدالية ذهبية، في حين جاءت فنلندا في المركز الثاني بـ14 ميدالية فقط، ما يعكس الفجوة الكبيرة في المستوى الرياضي. وخلال الفترة الممتدة من أولمبياد أثينا 1896 وحتى أولمبياد باريس 2024، حافظت الولايات المتحدة على صدارتها التاريخية في عدد الميداليات الذهبية، حيث حصدت 1,105 ميداليات ذهبية، مقابل 395 ميدالية ذهبية للاتحاد السوفيتي (السابق)، و303 للصين، و298 للمملكة المتحدة، و239 لفرنسا(The International Olympic Committee, 2025).

ويرجع هذا التفوق الأمريكي الرياضي إلى تكامل البنية الرياضية الوطنية، بدءًا من المدارس ثم الجامعات، إلا أن التركيز في هذه الورقة ينصبّ على الرياضة الجامعية بوصفها العمود الفقري للمنظومة الرياضية الأمريكية. فقد أظهرت التقارير أن أكثر من ثلثي الرياضيين الأولمبيين الأمريكيين المشاركين في أولمبياد باريس 2024 كانوا من طلاب الجامعات، يشاركون في مسابقات تنظمها الرابطة الوطنية لرياضة الجامعات الأمريكية كما تضم الجامعات الأمريكية عددًا كبيرًا من الطلاب الرياضيين الدوليين الذين شاركوا في الأولمبياد، مما يعكس الطبيعة العالمية والتنافسية لهذه المنظومة(The National Collegiate Athletic Association (NCAA), 2024)

تطور الرياضة الجامعية وتنظيمها

تُعد الرياضة الجامعية في الولايات المتحدة الأمريكية نموذجًا فريدًا من حيث التنظيم، الانتشار، والتأثير الاقتصادي والاجتماعي. فهي لا تُعد نشاطًا طلابيًا هامشيًا، بل منظومة متكاملة تجمع بين التعليم والرياضة والاقتصاد، وتشكل صناعة رياضية متكاملة يتابعها عشرات الملايين داخل وخارج الولايات المتحدة.وتتولى عدة هيئات رياضية مسؤولية تنظيم هذه المنظومة، أبرزها الرابطة الوطنية لرياضة الجامعات (NCAA)، التي تُعد الهيئة الأكبر والأكثر تأثيرًا في الولايات المتحد، وتشرف على أكثر من 1,100 جامعة وكلية.

تشرف الرابطة الوطنية لرياضة الجامعات على أكثر من 540 ألف طالب رياضي خلال العام الأكاديمي 2023/2024، مما يعكس حجم قاعدة الطلاب الرياضيين في البلاد. كما يخضع لشروط الرابطة أكثر من 1093 مديرًا رياضيًا، و9273 مدربًا ومدربة رئيسية لمختلف الألعاب الرياضية الجامعية، بالإضافة إلى قرابة 11 ألف مدرب رئيسي لمختلف المنافسات الرياضية للرجال. وتشرف الرابطة أيضًا على عقود جميع العاملين في الفرق الرياضية الجامعية. ويتعين على كل مؤسسة تعليمية تتمتع بعضوية الرابطة نشر تقرير مالي سنوي، يتم عرضه عبر المواقع الرسمية للأقسام الرياضية في كل جامعة وفق نموذج موحد(NCAA, 2025).
ويُضاف إلى ذلك أن مدربي كرة القدم الأمريكية ومدربي كرة السلة هم عادةً من أعلى الموظفين أجرًا في الجامعات الأمريكية، حيث يتقاضون في العادة أضعاف ما يتقاضاه رئيس الجامعة. في المقابل، لا يتقاضى اللاعبون في الفرق الجامعية رواتب أو مقدمات عقود، وإنما يحصلون فقط على منح دراسية وكوبونات تغذية. وقد دفع ذلك العديد من اللاعبين إلى رفع دعاوى قانونية وصلت إلى المحكمة العليا في واشنطن للمطالبة بجزء من "كعكة" الرياضة الجامعية، وقد تحقق لهم بعض المطالب في قضية صدر الحكم فيها عام 2024(Berman, 2025). ويُعد تلقي المدربين أجورًا مليونية مقابل عدم حصول اللاعبين على أجور شهرية من القضايا المثيرة للجدل في قطاع التعليم العالي الأمريكي، إلا أن هذا البحث ليس المجال المناسب للخوض في تفاصيلها(البشر, 2021).

انطلقت الرابطة عام 1906، وقد تغيّر اسمها إلى الاسم الحالي لاحقًا. ويرجع سبب تأسيسها إلى أن المنافسات الرياضية بين الجامعات بدأت بشكل غير منظم في عام 1852 للميلاد. ففي الثالث من أغسطس عام 1852، أُقيم سباق تجديف بين جامعتي هارفارد وييل على بحيرة وينيبيساوكي في ولاية نيوهامشير، ويُنسب لهذا السباق أنه أول فعالية رياضية جامعية في تاريخ الولايات المتحدة، وقد شكّل بداية الرياضة الجامعية المنظمة في البلاد. في بداياتها، كانت المسابقات الرياضية بين الجامعات تُنظَّم إلى حد كبير من قبل الطلاب أنفسهم، مما أدى إلى غياب القواعد الموحدة بين المؤسسات، ونتج عن ذلك الكثير من اللبس والنزاعات أثناء المنافسات وبعدها.

ومع تزايد شعبية الرياضة الجامعية، وخاصة كرة القدم الأمريكية، في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، بدأت تظهر مخاوف حقيقية بشأن سلامة اللاعبين. فقد شهدت كرة القدم على وجه الخصوص العديد من الإصابات الخطيرة، بل والوفيات. ففي فترة خمسة عشر عامًا، توفي أكثر من 300 طالب بسبب إصابات مرتبطة بكرة القدم. وقد شهد موسم عام 1905 وحده تسع عشرة حالة وفاة على اقل تقدير.ونتيجة لتزايد العنف، أقدمت بعض المؤسسات التعليمية على إغلاق أو تعليق نشاط فرق كرة القدم الخاصة بها، ما شكّل أحد المحفزات الرئيسة لإنشاء الرابطة وتنظيم الرياضة الجامعية بما يضمن سلامة اللاعبين وتوحيد القواعد بين المؤسسات. وصلت مسألة سلامة اللاعبين في نهاية المطاف إلى البيت الأبيض، حيث دعا الرئيس ثيودور روزفلت إلى إجراء إصلاحات في كرة القدم الجامعية بعد إصابة ابنه في مباراة أقيمت في جامعة هارفارد. التقى روزفلت بممثلين من جامعات هارفارد ويل وبرينستون في محاولة للحد من السلوكيات غير الرياضية في كرة القدم الجامعية. كان يعتقد أنه إذا التزمت هذه المؤسسات بإصلاح العنف في هذه الرياضة، فإن بقية الجامعات ستحذو حذوها.وبعد وفاة لاعب كرة قدم من كلية يونيون في مباراة ضد جامعة نيويورك، دعا مستشار جامعة نيويورك ممثلين من أكثر من ستين مؤسسة تعليمية للاجتماع من أجل مناقشة تشكيل لجنة لوضع القواعد المنظمة لكرة القدم الجامعية.وفي 31 مارس 1906، تم تأسيس "رابطة الألعاب الرياضية بين الكليات في الولايات المتحدة" (IAAUS) بهدف رئيسي هو حماية سلامة الطلاب الرياضيين والحفاظ على نزاهة رياضة كرة القدم الجامعية. انضمت تسع وثلاثون مؤسسة تعليمية إلى الرابطة في البداية، وواصل عدد الأعضاء النمو سنويًا.

وفي عام 1910، غيّرت الرابطة اسمها رسميًا إلى "الرابطة الوطنية لرياضة الجامعات" (NCAA)، وبحلول ذلك الوقت كانت قد ترسخت كمؤسسة التنظيم والإشراف الأساسية على جميع الرياضات الجامعية. وقد تطورت الرياضة الجامعية بشكل كبير في القرن العشرين وأصبحت تنقل في وسائل الاعلام فقد كان اول النقل المباشر للمناسبات الرياضية في بداية العقد الثالث من القرن الماضي على بعض المناسبات الرياضية ثم تطور كثيرا حتى أصبحت المسابقات الجامعية تنقل الى انحاء العالم خاصة في بعض الألعاب وقد وصل تأثير الرياضية الجامعية حتى السعودية حيث بدأت قناة احدى القنوات السعودية الرياضية في نقل الأدوار النهائي من دوري الجامعات الأمريكي ابتداء من عام 2023 م .تعمل الرابطة الوطنية لرياضة الجامعات على الإشراف العام على المنافسات الرياضية الجامعية، والتأكيد على تطبيق التشريعات، بالإضافة إلى تسويق الرياضات الجامعية التي لا تحظى بشعبية كبيرة. وتقسّم الرابطة الجامعات في الولايات المتحدة إلى ثلاث مجموعات أو درجات، وفقًا لمعايير محددة تمّ توضيحها من قبل الرابطة. ومع ذلك، يمكن القول إن أهم ما يميز بين هذه المجموعات هو مدى اهتمام الجامعات بالرياضات، وعدد الألعاب المتوفرة، وعدد الطلاب الرياضيين الحاصلين على منح دراسية.فالجامعات التي تُولي اهتمامًا كبيرًا بالفرق الرياضية تُصنّف ضمن الدرجة الأولى، وتشمل غالبًا الجامعات التي تُبث منافسات فرقها عبر القنوات المدفوعة، أو ما يُعرف بقنوات "الكايبل" (Cable TV) في الولايات المتحدة.

أما الجامعات ذات الاهتمام المتوسط بالرياضة، فتصنّف ضمن الدرجة الثانية، بينما تُدرج الجامعات التي تضم عددًا محدودًا من الطلاب الرياضيين الحاصلين على منح دراسية، وعددًا أقل من الألعاب، ضمن الدرجة الثالثة.(Smith, 2000; NCAA, 2025)

ومن المهم للقارئ العربي أن يعرف أن هناك ما يُعرف في الأدبيات الرياضية الأمريكية بـ "المؤتمرات الرياضية" أو "التحالفات الرياضية"، وهي هيئات مستقلة عن الرابطة الوطنية لرياضة الجامعات. تضم هذه المؤتمرات جامعات تتشابه في التوجهات الرياضية، وغالبًا ما تكون متقاربة جغرافيًا.

ومن أبرز هذه المؤتمرات الرياضية:

- مؤتمر الجنوب الشرقي (SEC)
- مؤتمر العشرة الكبار (Big Ten)
- مؤتمر الساحل الأطلسي (ACC)
- مؤتمر الاثني عشر الكبار (Big 12)

وتلعب هذه المؤتمرات دورًا استراتيجيًا في:

- تنظيم البطولات والمنافسات الداخلية ضمن كل مؤتمر. فعلى سبيل المثال، يشارك فريق كرة القدم الأمريكية لجامعة أوهايو الحكومية – بطل موسم عام 2024 في مؤتمر العشرة الكبار – في معظم مباريات الموسم ضد فرق من نفس المؤتمر، مع استثناء مباريات محدودة ضد فرق من خارج المؤتمر. ويُتوَّج بطل لكل مؤتمر في كل رياضة، فيما تقوم رابطة الجامعات بتنسيق البطولات النهائية التي تشمل الفرق المتميزة من مختلف المؤتمرات.
- التفاوض على حقوق البث التلفزيوني للمنافسات الرياضية.
- توزيع العوائد المالية الناتجة عن الإعلانات والرعايات.
- تسويق العلامات التجارية الجامعية والهوية الرياضية للمؤسسات التعليمية.

وتلتزم المؤتمرات بالتوجيهات العامة للرابطة الوطنية لرياضة الجامعات، إلا أن الرابطة لا تتدخل في التفاصيل الدقيقة، مثل انتقال الجامعات من مؤتمر إلى آخر(Kelly, 2023). وقد شهد العقد الأخير تحولات كبيرة في هذا الجانب، عُرفت باسم "إعادة الاصطفاف بين المؤتمرات"، حيث انتقلت جامعات كبرى إلى مؤتمرات ذات قوة اقتصادية أكبر واستقرار تنظيمي أعلى. فعلى سبيل المثال، انتقلت جامعتي تكساس وأوكلاهوما إلى مؤتمر الجنوب الشرقي، مدفوعة بدوافع اقتصادية واضحة، رغبة في تعظيم الإيرادات الناتجة عن عقود البث التلفزيوني.وقد بلغت قيمة عقد مؤتمر العشرة الكبار مع الشبكات الإعلامية ما يزيد عن 7 مليارات دولار لمدة سبع سنوات، وُقّع في صيف عام 2022 ، وهو رقم يتجاوز عائدات كثير من الأندية الرياضية المحترفة على مستوى العالم(Rittenberg, 2022).

ومـن المهـم الإشـارة إلى أن معظـم الفـرق الرياضيـة لجامعـة معينـة تنتمـي إلى نفـس المؤتمـر، إلا في الحـالات التـي لا تتبنـى فيهـا المؤتمـرات بعـض الألعـاب. فعـلى سـبيل المثـال، هنـاك مؤتمـرات لا تتبنـى لعبـة هـوكي الجليـد، التـي أصبحـت مؤخـرًا مـن الألعـاب الصاعـدة شـعبيًا إلى جانـب كـرة القـدم الأمريكيـة – الرياضـة الأكـثر شـعبية – تليهـا كـرة السـلة ثـم كـرة القاعـدة (البيسـبول).

ب-الدراسات السابقة

تناولـت دراسـة McEvoy (2005)، والتـي جـاءت بعنـوان "العلاقـة بـين التغـيرات الجذريـة في أداء الفـرق الرياضيـة وطلبـات القبـول الجامعـي لطـلاب البكالوريـوس"، بحـث العلاقـة بـين التغـيرات الجوهريـة في أداء الفـرق الرياضيـة الجامعيـة التابعـة للمجموعـة الأولى (Division I) في الرابطـة الوطنيـة لرياضـة الجامعـات (NCAA)، وبـين عـدد طلبـات التقـدم للالتحـاق بالكليـات. اعتمـدت الدراسـة عـلى تحليـل أداء الفـرق الرياضيـة لجامعـات تابعـة لسـتة مؤتمـرات رياضيـة رئيسـية ضمـن المسـتوى الأول (أ) (Division I-A)، وهـي: مؤتمـر السـاحل الأطلسـي، ومؤتمـر بيـج إيسـت، ومؤتمـر بيـج تـن ومؤتمـر بيـج)، ومؤتمـر بـاك ومؤتمـر الجنـوب الشرقـي .وقـد شـملت العينـة 62 جامعـة شـاركت في المنافسـات الرياضيـة ضمـن المؤتمـرات السـتة خـلال الفـترة الممتـدة مـن عـام 1994 إلى عـام 1998، حيـث اختـيرت هـذه الفـترة بنـاءً عـلى توافـر البيانـات الملائمـة. وقـد أظهـرت نتائـج الدراسـة وجـود علاقـة إيجابيـة دالـة إحصائيًـا بـين نسـبة الفـوز في رياضـة كـرة القـدم وعـدد طلبـات القبـول الجامعـي (p=.0015)، في حـين لم تُظهِـر النتائـج علاقـة دالـة إحصائيًـا بـين أداء الفـرق في رياضـة كـرة السـلة (للرجـال أو السـيدات) أو الكـرة الطائـرة للسـيدات وعـدد المتقدمـين. كـما كشـفت تحليـلات مـا بعـد الاختبـار (Post-hoc analysis) عـن وجـود ارتبـاط واضـح بـين تحسُّـن سـجل فريـق كـرة القـدم بالجامعـة وارتفـاع معـدلات التقـدم للقبـول الجامعـي فيهـا.

تناولـت دراسـة Pugh (2013) العلاقـة بـين ظهـور الجامعـات في المبارياـت النهائيـة لكـرة القـدم أو كـرة السـلة ضمن المسـتوى للرابطـة الوطنيـة لرياضـة الجامعـات (NCAA)، وبـين مـؤشرات التسـجيل والالتحـاق الجامعـي. ووجـدت الدراسـة أن وصـول فريـق الجامعـة في نهـائي البطولتـين ارتبـط بزيـادة ملحوظـة في طلبـات القبـول خـلال فـترة ثـلاث سـنوات (15% لكـرة القـدم، و14.6% لكـرة السـلة). كـما ارتفـع عـدد الطـلاب الحاصلـين عـلى منحـة الاسـتحقاق الوطنـي (8.8%)، والتحـاق الطلبـة الأمريكيـين مـن أصـول إفريقيـة (8.2%) لـدى الجامعـات التـي شـاركت في نهـائي كـرة السـلة تحديـدًا. أمـا إجـمالي التسـجيل في برامـج البكالوريـوس فارتفـع بنسـبة 4.6% في جامعـات كـرة القـدم و4.2% في جامعـات كـرة السـلة، كـما ازداد تسـجيل طـلاب الدراسـات العليـا بنسـبة 4.8% و5.4% عـلى التـوالي. وأخـيرًا، ازدادت نسـبة الطـلاب مـن خـارج الولايـة بواقـع 6.3% في جامعـات كـرة القـدم فقـط.

أجـرى البـشر (2023) دراسـة هدفـت إلى التعـرف عـلى واقـع تمويـل الجامعـات السـعودية الحكوميـة، مـن خـلال المقارنـة بينهـا وبـين مجموعـة مـن الجامعـات العامـة المتميـزة في الولايـات المتحـدة الأمريكيـة. وقـد اختـار الباحـث ثمـاني جامعـات أمريكيـة مرموقـة، شـملت: جامعـة كاليفورنيـا في لـوس أنجلـوس ، وجامعـة واشـنطن في سـياتل، وجامعـة ميشـيغان، وجامعـة كارولاينـا الشـمالية، وجامعـة سـان فرانسيسـكو، وجامعـة سـان دييغـو، وجامعـة ويسكونسـن-ماديسـون، وجامعـة بيتسـبرغ.

واعتمدت الدراسة على مراجعة التقارير المالية الصادرة عن هذه الجامعات.وأظهرت نتائج الدراسة وجود فروق كبيرة في نسب ومصادر التمويل بين الجامعات السعودية والجامعات الأمريكية المشمولة في العينة. فقد تبين أن الجامعات السعودية تعتمد بشكل شبه كامل على التمويل الحكومي، حيث يشكل هذا المصدر نحو 98% من إجمالي إيراداتها، في حين أن التمويل الحكومي المباشر للجامعات الأمريكية الثماني لا يتجاوز 14% من إجمالي إيراداتها.وفي ضوء نتائج الدراسة،
اتضح أن الجامعات الأمريكية تعتمد على مصادر تمويل متنوعة، لم يتم تفعيل العديد منها بشكل كافٍ في الجامعات السعودية. ومن أبرز هذه المصادر: عوائد الأوقاف، والإيرادات الناتجة عن تشغيل المستشفيات الجامعية، والبحوث المموّلة، بالإضافة إلى الشراكات مع القطاع الخاص والخدمات الاستشارية. وقد أوصت الدراسة بأهمية العمل على تنويع مصادر التمويل في الجامعات السعودية، بما يعزز من استدامتها المالية واستقلاليتها المؤسسية.

قام البشر وآخرون (2024) بدراسة هدفت إلى التعرف على مصادر التمويل في أربع جامعات نخبوية تقع في كل من الولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة، وأستراليا، وكندا، واستكشاف سُبل الاستفادة من تجارب هذه الجامعات في تنويع مصادر التمويل داخل الجامعات السعودية. وقد شملت الدراسة كلًا من: جامعة هارفارد الأمريكية، وجامعة أكسفورد البريطانية، وجامعة تورنتو الكندية، وجامعة ملبورن الأسترالية.وأظهرت نتائج الدراسة أن هذه الجامعات تتمتع بملاءة مالية عالية، تعود بشكل رئيس إلى تنوع مصادر التمويل وتجنب الاعتماد على مصدر تمويلي واحد. ففي جامعة هارفارد، شكّلت عوائد الأوقاف المصدر الأكبر للتمويل في عام 2023 بنسبة بلغت 37% من إجمالي الإيرادات، تلتها الرسوم والخدمات التعليمية بنسبة 22%، ثم الأبحاث الممولة بنسبة 17%. أما في جامعة أكسفورد، فقد كانت البحوث الممولة والعقود المصدر الرئيسي للتمويل بنسبة 27%، تلتها إيرادات النشر العلمي والكتب بنسبة 26%، ثم الرسوم الدراسية والخدمات التعليمية بنسبة 17%.وفيما يتعلق بجامعة تورنتو الكندية، فقد شكّلت الرسوم الدراسية النسبة الأعلى من الإيرادات بنسبة 52%، تلتها التبرعات والمنح بنسبة 17%، ثم البحوث الممولة والعقود التي بلغت نسبتها 11%. وفي جامعة ملبورن الأسترالية، مثّلت الرسوم الدراسية 37% من الإيرادات، تلتها المساعدات المقدمة من الحكومة المركزية بنسبة 35%، ثم عوائد الاستثمارات والأوقاف بنسبة 13%.وفي ضوء هذه النتائج، قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات للجامعات السعودية، تهدف إلى الاستفادة من تجارب هذه المؤسسات العالمية في تنويع مصادر التمويل، وتعزيز استدامتها المالية، بما يسهم في دعم أنشطتها الأكاديمية والبحثية وتوسيع نطاق استقلاليتها المؤسسية.

أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة

استفاد الباحث من الدراسات السابقة والإطار النظري في تعميق فهمه لآليات تنويع مصادر التمويل في الجامعات الأمريكية، حيث شكّلت هذه الدراسات قاعدة معرفية أسهمت في بلورة الإشكالية البحثية وصياغة الأهداف والمنهجية المناسبة.

وقد اعتمدت الدراسة على ما توصلت إليه دراستا البشر (2023، 2024) في تحليل نماذج تنويع مصادر التمويل في الجامعات الأمريكية، مما ساعد في بناء تصور أكثر دقة حول الأساليب والممارسات التي تعتمدها المؤسسات الجامعية لتحقيق الاستدامة المالية. كما استفادت الدراسة من نتائج دراستي McEvoy (2005) وPugh (2013) اللتين تناولتا تأثير الرياضة الجامعية على تسويق الخدمات التعليمية في مؤسسات التعليم العالي.
وأشارت هاتان الدراستان إلى وجود علاقة وثيقة بين تميز الفرق الرياضية الجامعية وزيادة الإقبال على التسجيل والقبول في تلك الجامعات، لا سيما في بعض الرياضات ذات الشعبية العالية، وهو ما يعكس التأثير المجتمعي والثقافي العميق للرياضة الجامعية في المجتمع الأمريكي وأهمية الرياضة الجامعية في التسويق للجامعات. ورغم هذا التراكم البحثي، فإن هذه الدراسة تميّزت عن سابقاتها من حيث الأهداف التي تسعى إلى التعرف على الأثر الاقتصادي للرياضة الجامعية وإمكانية نقل التجربة إلى السياق السعودي، كما اختلفت في الأسئلة البحثية التي طرحتها، فضلاً عن اختلافها في المنهجية المتبعة، حيث تبنّت منهجًا وصفيًا وثائقيًا يرتكز على دراسة التقارير المالية الرسمية.

المنهجية:

اتبع الباحث المنهج الوصفي الوثائقي، حيث استعان بالتقارير المالية الصادرة عن أقسام ألعاب القوى في عدد من الجامعات الأمريكية والمقدمة للرابطة الوطنية لرياضة الجامعات، وهي تقارير منشورة في موقع الرابطة وكذلك في أقسام ألعاب القوى التابعة للجامعات. وتتبع هذه التقارير المالية نموذجًا موحدًا حسب تعليمات الرابطة، ومعظم التقارير المالية للجامعات الأمريكية منشورة على مواقعها من منطلق تعزيز مبادئ الحوكمة، خاصة بما يتعلق بمبادئ المساءلة والشفافية. وقد اختار الباحث هذه المنهجية لمناسبتها سؤال الدراسة وأهدافها.

النتائج:

يسعى هذا الجزء من الورقة العلمية للإجابة على السؤال البحثي الرئيس المتعلق بالأثر الاقتصادي للرياضة الجامعية في الولايات المتحدة، تم تقسيم النتائج إلى ثلاثة أجزاء رئيسة وهي

- الجزء الأول: إيرادات أكبر 100 جامعة رياضية لعام 2023.
- الجزء الثاني: مصروفات الجامعات على الفرق الرياضية لأكبر 20 جامعة
- الجزء الثالث : مقترحات لتطوير الرياضة الجامعية في المملكة العربية السعودية وتحويلها إلى قطاع منتج في ضوء التجربة الأمريكية

أولاً: إيرادات الرياضة الجامعية

وفقا لمركز المعلومات التابع للرابطة الوطنية لرياضة الجامعات الامريكية (2025), تصدرت جامعة أوهايو الحكومية قائمة الجامعات الأمريكية من حيث الإيرادات المتعلقة بالرياضات الجامعية للعام المالي 2023، حيث بلغت إيراداتها $279,549,337 دولارًا، وتنتمي فرقها الرياضية إلى مؤتمر العشرة الكبار. و قد جاءت في المركز الثاني جامعة تكساس اوستن بإيرادات بلغت 239,290,648 دولارًا، وتلعب فرقها الرياضية ضمن مؤتمر الإثني عشر الكبار، تلتها في المركز الثالث جامعة ألاباما بإجمالي إيرادات 214,365,357 دولارًا وتنتمي فرقها إلى مؤتمر الجنوب الشرقي , كما حلّت جامعة ميشيغان رابعة بإيرادات 210,652,287 دولارًا، وتشارك فرقها الرياضية في مؤتمر العشرة الكبار، تلتها جامعة جورجيا في المركز الخامس بإيرادات 203,048,566 دولارًا، بينما سجلت جامعة لويزيانا الحكومية في المركز السادس إيرادات بلغت $200,476,979 دولارًا،

وتنتمي كلتاهما إلى مؤتمر الجنوب الشرقي. واحتلت جامعة تكساس إيه آند إم المركز السابع بإيرادات 193,139,619 دولارًا، تلتها جامعة فلوريدا في المركز الثامن بإيرادات 190,417,139 دولارًا، وكلتاهما تنتمي إلى مؤتمر الجنوب الشرقي. أما المركز التاسع فقد كان من نصيب جامعة بنسلفانيا الحكومية أو التي سجلت 181,227,448 دولارًا، وتنتمي فرقها الرياضية إلى مؤتمر العشرة الكبار، تليها في المركز العاشر جامعة أوكلاهوما بإيرادات 177,320,217 دولارًا ضمن مؤتمر الإثني عشر الكبار.

في حين جاءت جامعة أوبورن في المركز الحادي عشر بإيرادات بلغت 174,568,442 دولارًا، تلتها جامعة ميشيغان الحكومية في المركز الثاني عشر بإيرادات 172,799,513 دولارًا، وكلاهما ينتمي إلى مؤتمر الجنوب الشرقي ومؤتمر العشرة الكبار على التوالي. أما جامعة إنديانا فجاءت في المركز الثالث عشر بإيرادات 166,761,471 دولارًا، تلتها جامعة فرجينيا في المركز الرابع عشر بإيرادات 161,916,231 دولارًا، ثم جامعة فلوريدا الحكومية التي احتلت المركز الخامس عشر بإيرادات 161,141,884 دولارًا، وكلتاهما تنتمي إلى مؤتمر الساحل الأطلسي. وجاءت جامعة كنتاكي في المركز السادس عشر بإيرادات 159,079,024 دولارًا، تلتها جامعة كليمسون في المركز السابع عشر بإيرادات 158,283,618 دولارًا، ثم جامعة تينيسي في المركز الثامن عشر بإيرادات 154,566,935 دولارًا، وكلها تنتمي إلى مؤتمر الجنوب الشرقي باستثناء جامعة كليمسون التي تنتمي إلى مؤتمر الساحل الأطلسي. أما المركز التاسع عشر فكان من نصيب جامعة أوريغون بإيرادات 153,510,555 دولارًا ضمن مؤتمر باك12-، واختتمت جامعة أركنساس المراكز العشرين بإيرادات بلغت 152,513,755 دولارًا، فيما جاءت جامعة آيوا في المركز الحادي والعشرين بإيرادات 151,483,092 دولارًا، وكلتاهما تنتمي إلى مؤتمر الجنوب الشرقي ومؤتمر العشرة الكبار على التوالي.

في المركز الثاني والعشرين جاءت جامعة ويسكونسن بإيرادات بلغت 150,100,977 دولارًا، وتنتمي فرقها الرياضية إلى مؤتمر العشرة الكبار، تلتها في المركز الثالث والعشرين جامعة لويفيل بإيرادات 146,225,965 دولارًا، وتنتمي فرقها الرياضية إلى مؤتمر الساحل الأطلسي. أما المركز الرابع والعشرون فكان من نصيب جامعة إلينوي بإيرادات 145,735,330 دولارًا، وتنتمي فرقها الرياضية إلى مؤتمر العشرة الكبار،

تلتها جامعة واشنطن في المركز الخامس والعشرين بإيرادات 145,184,864 دولارًا، وتنتمي فرقها الرياضية إلى مؤتمر باك12-.واحتلت جامعة نبراسكا المركز السادس والعشرين بإيرادات 143,423,944 دولارًا، وتنتمي فرقها الرياضية إلى مؤتمر العشرة الكبار، تلتها جامعة ساوث كارولاينا في المركز السابع والعشرين بإيرادات 142,210,807 دولارات، وتنتمي فرقها الرياضية إلى مؤتمر الجنوب الشرقي. أما جامعة ميزوري فجاءت في المركز الثامن والعشرين بإيرادات 141,157,028 دولارًا، وتنتمي فرقها الرياضية إلى مؤتمر الجنوب الشرقي، تلتها جامعة مينيسوتا في المركز التاسع والعشرين بإيرادات 135,198,272 دولارًا، وتنتمي فرقها الرياضية إلى مؤتمر العشرة الكبار. وفي المركز الثلاثين سجلت جامعة مسيسيبي إيرادات بلغت 133,557,937 دولارًا، وتنتمي فرقها الرياضية إلى مؤتمر الجنوب الشرقي، بينما حلت جامعة أريزونا في المركز الحادي والثلاثين بإيرادات 124,353,539 دولارًا، وتنتمي فرقها الرياضية إلى مؤتمر باك12-. أما جامعة نورث كارولاينا فجاءت في المركز الثاني والثلاثين بإيرادات 122,603,567 دولارًا، وتنتمي فرقها الرياضية إلى مؤتمر الساحل الأطلسي، تلتها جامعة أريزونا الحكومية في المركز الثالث والثلاثين بإيرادات 121,079,615 دولارًا، وتنتمي فرقها الرياضية إلى مؤتمر باك12-.أما المركز الرابع والثلاثون فكان من نصيب جامعة كاليفورنيا التي سجلت إيرادات 118,212,179 دولارًا، وتنتمي فرقها الرياضية إلى مؤتمر باك12-، تلتها جامعة كانساس في المركز الخامس والثلاثين بإيرادات 118,020,175 دولارًا، وتنتمي فرقها الرياضية إلى مؤتمر الإثني عشر الكبار. وفي المركز السادس والثلاثين جاءت جامعة يوتا بإيرادات بلغت 115,719,266 دولارًا، وتنتمي فرقها الرياضية إلى مؤتمر باك12-.أما جامعة بوردو فقد احتلت المركز السابع والثلاثين بإيرادات 115,139,432 دولارًا، وتنتمي فرقها الرياضية إلى مؤتمر العشرة الكبار، تلتها جامعة فيرجينيا تيك في المركز الثامن والثلاثين بإيرادات 113,000,052 دولارًا، وتنتمي فرقها الرياضية إلى مؤتمر الساحل الأطلسي، ثم جامعة آيوا الحكومية في المركز التاسع والثلاثين بإيرادات 111,287,492 دولارًا، وتنتمي فرقها الرياضية إلى مؤتمر الإثني عشر الكبار.وجاءت جامعة مسيسيبي الحكومية في المركز الأربعين بإيرادات بلغت 110,653,367 دولارًا، وتنتمي فرقها الرياضية إلى مؤتمر الجنوب الشرقي، تلتها جامعة تكساس تيك في المركز الحادي والأربعين بإيرادات 110,154,695 دولارًا، وتنتمي فرقها الرياضية إلى مؤتمر الإثني عشر الكبار، ثم جامعة روتجرز في المركز الثاني والأربعين بإيرادات 109,601,529 دولارًا، وتنتمي فرقها الرياضية إلى مؤتمر العشرة الكبار.وفي المركز الثالث والأربعين جاءت جامعة ماريلاند بإيرادات 107,526,374 دولارًا، وتنتمي فرقها الرياضية إلى مؤتمر العشرة الكبار، تلتها جامعة جورجيا التقنية في المركز الرابع والأربعين بإيرادات 106,635,094 دولارًا، وتنتمي فرقها الرياضية إلى مؤتمر الساحل الأطلسي، ثم جامعة غرب فيرجينيا في المركز الخامس والأربعين بإيرادات 105,193,311 دولارًا، وتنتمي فرقها الرياضية إلى مؤتمر الإثني عشر الكبار. أما جامعة أوكلاهوما الحكومية فقد جاءت في المركز السادس والأربعين بإيرادات 104,404,398 دولارًا، وتنتمي فرقها الرياضية إلى مؤتمر الإثني عشر الكبار، تلتها جامعة كاليفورنيا لوس أنجلوس في المركز السابع والأربعين بإيرادات 103,061,344 دولارًا، وتنتمي فرقها الرياضية إلى مؤتمر باك12- (في ذلك الوقت)، ثم جامعة نورث كارولاينا الحكومية في المركز الثامن والأربعين بإيرادات 102,387,569 دولارًا، وتنتمي فرقها الرياضية إلى مؤتمر الساحل الأطلسي.وفي المركز التاسع والأربعين جاءت جامعة كانساس الحكومية بإيرادات 100,822,204 دولارًا، وتنتمي فرقها الرياضية إلى مؤتمر الإثني عشر الكبار، وأخيرًا اختتمت جامعة كونيكتيكت قائمة الخمسين الأوائل بإيرادات بلغت 99,041,960 دولارًا، وتنتمي فرقها الرياضية إلى مؤتمر الشرق الكبير.

في العام المالي 2023م، حلت جامعة كولورادو في المركز الحادي والخمسين من حيث إيرادات الفرق الرياضية، حيث بلغت إيراداتها 94,873,830 دولارًا، وتنتمي فرقها الرياضية إلى مؤتمر باك12-.، تلتها في المركز الثاني والخمسين جامعة سنترال فلوريدا بإيرادات بلغت 89,228,205 دولارات، وتنتمي فرقها الرياضية إلى المؤتمر الرياضي الأمريكي.أما المركز الثالث والخمسون فكان من نصيب جامعة واشنطن الحكومية التي سجلت إيرادات بلغت 85,028,825 دولارًا، وتنتمي فرقها الرياضية إلى مؤتمر باك12-، تلتها جامعة أوريغون الحكومية في المركز الرابع والخمسين بإيرادات 83,480,015 دولارًا، وتنتمي فرقها الرياضية إلى مؤتمر باك12-.وجاءت جامعة سينسيناتي في المركز الخامس والخمسين بإيرادات 83,344,028 دولارًا، وتنتمي فرقها الرياضية إلى المؤتمر الرياضي الأمريكي، تلتها جامعة هيوستن في المركز السادس والخمسين بإيرادات 78,088,086 دولارًا، وتنتمي فرقها إلى المؤتمر الرياضي الأمريكي.أما أكاديمية القوات الجوية الأمريكية فقد جاءت في المركز السابع والخمسين بإيرادات 76,587,462 دولارًا، وتنتمي فرقها الرياضية إلى مؤتمر الجبال الغربية، تلتها جامعة سان دييغو الحكومية في المركز الثامن والخمسين بإيرادات 65,897,302 دولارًا، وتنتمي فرقها الرياضية إلى مؤتمر الجبال الغربية.

وجاءت جامعة نيفادا - لاس فيغاس في المركز التاسع والخمسين بإيرادات 64,243,413 دولارًا، وتنتمي فرقها الرياضية إلى مؤتمر الجبال الغربية، تلتها جامعة ممفيس في المركز الستين بإيرادات 62,174,875 دولارًا، وتنتمي فرقها إلى المؤتمر الرياضي الأمريكي.أما المركز الحادي والستون فكان من نصيب جامعة كولورادو الحكومية بإيرادات 61,263,230 دولارًا، وتنتمي فرقها الرياضية إلى مؤتمر الجبال الغربية، تلتها جامعة جيمس ماديسون في المركز الثاني والستين بإيرادات 57,800,447 دولارًا، وتنتمي فرقها الرياضية إلى مؤتمر صن بيلت.في حين جاءت جامعة جنوب فلوريدا في المركز الثالث والستين بإيرادات 56,110,830 دولارًا، وتنتمي فرقها الرياضية إلى المؤتمر الرياضي الأمريكي، تلتها جامعة شرق كارولاينا في المركز الرابع والستين بإيرادات 54,964,121 دولارًا، وتنتمي فرقها إلى المؤتمر الرياضي الأمريكي.

أما المركز الخامس والستون فقد احتلته جامعة فريسنو الحكومية بإيرادات 54,124,579 دولارًا، وتنتمي فرقها الرياضية إلى مؤتمر الجبال الغربية، تلتها جامعة ماساتشوستس في المركز السادس والستين بإيرادات 53,639,818 دولارًا، وتنتمي فرقها الرياضية إلى مؤتمر الأطلسي العاشر.وجاءت جامعة أولد دومينيون في المركز السابع والستين بإيرادات 53,419,653 دولارًا، وتنتمي فرقها الرياضية إلى مؤتمر صن بيلت، تلتها جامعة بويزي الحكومية في المركز الثامن والستين بإيرادات 50,569,147 دولارًا، وتنتمي فرقها الرياضية إلى مؤتمر الجبال الغربية.أما المركز التاسع والستون فكان من نصيب جامعة وايومنغ بإيرادات 50,255,884 دولارًا، وتنتمي فرقها الرياضية إلى مؤتمر الجبال الغربية، تلتها جامعة هاواي في المركز السبعين بإيرادات 49,422,827 دولارًا، وتنتمي فرقها الرياضية إلى مؤتمر الساحل الغربي الكبير.وجاءت جامعة نيفادا في المركز الحادي والسبعين بإيرادات 47,946,637 دولارًا، وتنتمي فرقها الرياضية إلى مؤتمر الجبال الغربية، تلتها جامعة جورجيا الحكومية في المركز الثاني والسبعين بإيرادات 45,666,910 دولارات، وتنتمي فرقها الرياضية إلى مؤتمر صن بيلت.أما المركز الثالث والسبعون فكان من نصيب جامعة كوستال كارولاينا التي سجلت إيرادات 45,443,779 دولارًا،

وتنتمي فرقها الرياضية إلى مؤتمر صن بيلت، تلتها جامعة نيو مكسيكو في المركز الرابع والسبعين بإيرادات 44,881,065 دولارًا، وتنتمي فرقها إلى مؤتمر الجبال الغربية.وفي المركز الخامس والسبعين جاءت جامعة نورث تكساس بإيرادات 44,477,324 دولارًا، وتنتمي فرقها الرياضية إلى مؤتمر الولايات المتحدة الأمريكية.

في المركز السادس والسبعين جاءت جامعة كاليفورنيا ديفيس بإيرادات بلغت 44,275,782 دولارًا، وتنتمي فرقها الرياضية إلى مؤتمر الساحل الغربي الكبير، تلتها جامعة فرجينيا كومنولث في المركز السابع والسبعين بإيرادات 43,201,616 دولارًا، وتنتمي فرقها إلى مؤتمر الأطلسي العاشر. أما المركز الثامن والسبعون فكان من نصيب جامعة يوتا الحكومية التي سجلت إيرادات 43,157,838 دولارًا، وتنتمي فرقها الرياضية إلى مؤتمر الجبال الغربية، تلتها جامعة شارلوت في المركز التاسع والسبعين بإيرادات 41,261,880 دولارًا، وتنتمي فرقها الرياضية إلى مؤتمر الولايات المتحدة الأمريكية.وجاءت جامعة فلوريدا الدولية في المركز الثمانين بإيرادات 41,043,885 دولارًا، وتنتمي فرقها الرياضية إلى مؤتمر الولايات المتحدة الأمريكية، تلتها جامعة بوفالو في المركز الحادي والثمانين بإيرادات 40,192,255 دولارًا، وتنتمي فرقها إلى مؤتمر الميدأمريكي.أما المركز الثاني والثمانون فكان من نصيب جامعة مارشال بإيرادات 39,338,519 دولارًا، وتنتمي فرقها الرياضية إلى مؤتمر صن بيلت، تلتها جامعة فلوريدا أتلانتيك في المركز الثالث والثمانين بإيرادات 39,201,524 دولارًا، وتنتمي فرقها إلى مؤتمر الولايات المتحدة الأمريكية.و قد جاءت جامعة ويسترن ميشيغان في المركز الرابع والثمانين بإيرادات 39,162,014 دولارًا، وتنتمي فرقها الرياضية إلى مؤتمر الميد أمريكي، تلتها جامعة جنوب ألاباما في المركز الخامس والثمانين بإيرادات 39,119,983 دولارًا، وتنتمي فرقها إلى مؤتمر صن بيلت.أما جامعة سان خوسيه الحكومية فقد احتلت المركز السادس والثمانين بإيرادات 39,030,222 دولارًا، وتنتمي فرقها الرياضية إلى مؤتمر الجبال الغربية، تلتها جامعة سنترال ميشيغان في المركز السابع والثمانين بإيرادات 39,002,244 دولارًا، وتنتمي فرقها إلى مؤتمر الميد أمريكي.

وجاءت جامعة أبالاتشيان الحكومية في المركز الثامن والثمانين بإيرادات 38,542,661 دولارًا، وتنتمي فرقها إلى مؤتمر صن بيلت، تلتها جامعة ألاباما في برمنغهام في المركز التاسع والثمانين بإيرادات 38,351,074 دولارًا، وتنتمي فرقها إلى مؤتمر الولايات المتحدة الأمريكية.أما المركز التسعين فكان من نصيب جامعة تكساس - سان أنطونيو بإيرادات 38,183,028 دولارًا، وتنتمي فرقها الرياضية إلى مؤتمر الولايات المتحدة الأمريكية، تلتها جامعة ميامي أوهايو في المركز الحادي والتسعين بإيرادات 38,076,046 دولارًا، وتنتمي فرقها إلى مؤتمر الميدأمريكي.وفي المركز الثاني والتسعين جاءت جامعة تكساس الحكومية بإيرادات 37,288,587 دولارًا، وتنتمي فرقها الرياضية إلى مؤتمر صن بيلت، تلتها جامعة كاليفورنيا بوليتكنك في المركز الثالث والتسعين بإيرادات 37,134,737 دولارًا، وتنتمي فرقها إلى مؤتمر الساحل الغربي الكبير.أما المركز الرابع والتسعين فكان من نصيب جامعة ستوني بروك بإيرادات 37,027,808 دولارًا، وتنتمي فرقها الرياضية إلى مؤتمر كولونيال الرياضي، تلتها جامعة ساكرامنتو الحكومية في المركز الخامس والتسعين بإيرادات 35,893,960 دولارًا، وتنتمي فرقها إلى مؤتمر بيج سكاي.

كما جاءت جامعة ميدل تينيسي في المركز السادس والتسعين بإيرادات 35,614,512 دولارًا، وتنتمي فرقها الرياضية إلى مؤتمر الولايات المتحدة الأمريكية، تلتها جامعة توليدو في المركز السابع والتسعين بإيرادات 35,602,789 دولارًا، وتنتمي فرقها إلى مؤتمر الميدأمريكي. ما المركز الثامن والتسعين فكان من نصيب جامعة جورج ميسون بإيرادات 35,162,841 دولارًا، وتنتمي فرقها الرياضية إلى مؤتمر الأطلسي العاشر، تلتها جامعة غربي كنتاكي في المركز التاسع والتسعين بإيرادات 35,142,710 دولارات، وتنتمي فرقها إلى مؤتمر الولايات المتحدة الأمريكية.واختتمت جامعة بينغهامتون قائمة المائة الأوائل في المركز المائة بإيرادات بلغت 34,835,289 دولارًا، وتنتمي فرقها الرياضية إلى مؤتمر أمريكا الشرقية.

وتشير البيانات الخاصة بأعلى خمسين جامعة أمريكية من حيث الإيرادات الرياضية إلى هيمنة واضحة لمؤتمري الجنوب الشرقي والعشرة الكبار ، حيث استحوذ كل منهما على 13 جامعة ضمن هذه القائمة، ما يعكس قوتهما الاقتصادية والرياضية في الساحة الجامعية الأمريكية. وتُعد جامعات مثل ألاباما وجورجيا ولويزيانا الحكومية وفلوريدا من أبرز ممثلي مؤتمر الجنوب الشرقي، في حين تمثل أوهايو الحكومية وميشيغان وويسكنسن وبنسلفانيا الحكومية أبرز الجامعات المنضوية تحت لواء مؤتمر العشرة الكبار. وتأتي قوة هذه المؤتمرات من الشعبية الجارفة لكرة القدم الأمريكية الجامعية في ولايات الجنوب والغرب الأوسط، إلى جانب عقود البث التلفزيوني الضخمة والرعاية التجارية الواسعة.

أما مؤتمر الإثني عشر الكبار ، فقد حل ثالثًا من حيث التمثيل في القائمة بوجود ثماني جامعات، على رأسها جامعة تكساس وجامعة أوكلاهوما، اللتين تتمتعان بقاعدة جماهيرية واسعة وبرامج رياضية قوية. في المقابل، جاء مؤتمر الساحل الأطلسي رابعًا بتمثيل بلغ سبع جامعات، من بينها كليمسون وفلوريدا الحكومية ونورث كارولينا، ما يعكس تواجدًا جيدًا لكنه أقل زخمًا مقارنة بالمؤتمرات الكبرى الأخرى. وعلى الرغم من التاريخ الرياضي الكبير لجامعات الساحل الغربي، إلا أن مؤتمر باك12- اكتفى بوجود ست جامعات فقط في القائمة، مثل أوريغون وواشنطن و كاليفورنيا لوس أنجلوس ، وهو مؤشر على التراجع المالي للغرب الأمريكي مقارنة بالجنوب والغرب الأوسط لذلك تم انتقال بعض فرق هذا المؤتمر لمؤتمرات أخرى مؤخراً حيث لم يحصل على عرض تلفزيوني كبير مؤخراً. وتبقى جامعة كونيتيكت استثناءً في القائمة، كونها الممثلة الوحيدة لـ مؤتمر الشرق الكبير في دليل واضح على صعوبة اختراق هذه القائمة خارج دائرة القوى الرياضية التقليدية

الإيرادات التفصيلية:

تم اختيار خمس جامعات أمريكية تُولي اهتمامًا بقطاع الرياضة الجامعية ومصنفة ضمن المجموعة الأولى أو الدرجة الأولى في "الرابطة الوطنية لرياضة الجامعات" كنماذج لاكتشاف مصادر الإيرادات الرئيسية، بالإضافة إلى تتبّع تطور هذه الإيرادات خلال فترة عشرين عامًا. وقد تم الكشف عن بيانات الإيرادات في أعوام 2004 و2012 و2022م.
ولإثراء النتائج، اختيرت خمس جامعات تنتمي إلى خمسة مؤتمرات رياضية مختلفة، وهي:

- جامعة أوهايو الحكومية (تنتمي إلى مؤتمر العشرة الكبار)
- جامعة تكساس في أوستن (تنتمي مؤخرًا إلى مؤتمر الإثني عشر الكبار)
- جامعة ألاباما (تنتمي إلى مؤتمر الجنوب الشرقي)
- جامعة فرجينيا (تنتمي إلى مؤتمر الساحل الأطلسي)
- جامعة أوريغون (تنتمي إلى مؤتمر باك12-)

جامعة أوهايو الحكومية

تُعد جامعة أوهايو الحكومية واحدة من أكبر الجامعات العامة في ولاية اوهايو ، حيث تأسست في عام 1870م، وتقع في مدينة كولومبوس بولاية أوهايو. وتُعد الجامعة من أكبر الجامعات من حيث عدد الطلاب، إذ يدرس فيها أكثر من 61 ألف طالب وطالبة، مما يجعلها مركزًا علميًا وثقافيًا ورياضياً رئيسيًا في المنطقة.و تتمتع جامعة أوهايو الحكومية بتاريخ رياضي عريق، وتُعرف فرقها الرياضية باسم " باكايز، والتي تُعد واحدة من أقوى وأكثر الفرق شهرة في الرياضة الجامعية الأمريكية. وتنتمي فرق الجامعة إلى مؤتمر العشرة الكبار ، وهو واحد من أقدم وأقوى المؤتمرات الرياضية الجامعية في الولايات المتحدة، ويضم نخبة من الجامعات ذات البنية الرياضية القوية والمنافسة الشرسة في مختلف الرياضات. وتشارك جامعة أوهايو الحكومية في أكثر من 36 رياضة جامعية تشمل: كرة القدم الأمريكية، كرة السلة، الهوكي، البيسبول، السباحة، المصارعة، ألعاب القوى، التنس، الغولف، المبارزة، الجمباز، والكرة الطائرة، إلى جانب مجموعة من الرياضات الفردية والجماعية الأخرى.وتُعد كرة القدم الأمريكية في جامعة أوهايو ستيت هي حجر الأساس وأهم الرياضات وأكثرها شهرة، حيث يُصنف فريق كرة القدم ضمن أقوى الفرق الجامعية على مستوى الولايات المتحدة، وحقق العديد من البطولات الوطنية . وشهدت جامعة أوهايو الحكومية نموًا استثنائيًا في إيرادات قطاعها الرياضي على مدى العقدين الماضيين، حيث تحولت من جامعة ذات دخل رياضي قوي إلى واحدة من أعلى الجامعات الأمريكية إيرادًا في الرياضة الجامعية.

وففي عام 2004م، بلغت إجمالي الإيرادات الرياضية للجامعة حوالي 89.7 مليون دولار فقط، وكانت تعتمد بشكل رئيسي على مبيعات التذاكر التي حققت 34 مليون دولار، بينما بلغت المساهمات والتبرعات نحو 19.8 مليون دولار. أما حقوق النقل التلفزيوني والإعلامي فكانت متواضعة مقارنة بالسنوات اللاحقة وسجلت 25.9 مليون دولار فقط. ويعكس هذا المشهد آنذاك اعتماد الجامعة بشكل أكبر على حضور الجماهير ودعم المانحين، مع بداية تنامي أهمية الإعلام الرياضي.ومع دخول عام 2012م، ارتفعت الإيرادات الرياضية إلى 139.6 مليون دولار، بزيادة 56% عن 2004. وبرزت مبيعات التذاكر كمورد رئيسي، حيث بلغت 54.5 مليون دولار، مما يعكس توسع قاعدة الجماهير وارتفاع أسعار التذاكر، خاصة في كرة القدم الأمريكية. كما ارتفعت المساهمات والتبرعات إلى 22.2 مليون دولار، فيما سجلت حقوق النقل والإعلام 45.7 مليون دولار، ما يشير إلى بدء استفادة الجامعة من صفقات النقل الإعلامي وتحولها إلى مورد استراتيجي.وبحلول عام 2022م، حققت الجامعة قفزة مالية ضخمة، حيث سجلت إيرادات قياسية بلغت 251.6 مليون دولار، ما يمثل نموًا بنسبة 80% تقريبًا عن 2012، وبأكثر من 180% مقارنة بعام 2004. اللافت أن حقوق النقل التلفزيوني والإعلامي تصدرت الإيرادات لأول مرة، محققة 104.2 مليون دولار، متجاوزة بذلك كل المصادر الأخرى، وهو ما يعكس قوة الجامعة كمحتوى رياضي تلفزيوني وجماهيري في السوق الأمريكي.أما مبيعات التذاكر فاستقرت عند 59.6 مليون دولار، وهو رقم مرتفع لكنه أقل من نمو حقوق النقل، مما يدل على التحول في نمط الإيرادات نحو الإعلام والتجارة أكثر من الحضور الجماهيري فقط. كما بلغت المساهمات والتبرعات 63.5 مليون دولار، لتُظهر بدورها نموًا واضحًا في دور المانحين والداعمين الماليين.إلى جانب ذلك، استمرت الإيرادات الأخرى مثل الرعاية والإعلانات عند مستوى 24 مليون دولار في 2022، مقارنة بـ 9.8 مليون دولار في 2004م (Ohio State University, 2025;NCAA, 2025).

جامعة تكساس في أوستن

تبرز جامعة تكساس في أوستن ن أهم الجامعات الحكومية في الولايات المتحدة الأمريكية وأكثرها شهرة أكاديميًا ورياضياً. تأسست الجامعة في عام 1883م، وتقع في مدينة أوستن، عاصمة ولاية تكساس. وتُعتبر الجامعة أكبر مؤسسة تعليمية في الولاية، حيث يدرس فيها أكثر من 52 ألف طالب وطالبة، مما يجعلها من بين أكبر الجامعات من حيث عدد الطلاب على المستوى الوطني.وعلى الصعيد الرياضي، تشتهر الجامعة بفرقها الرياضية المعروفة باسم "تكساس لونغهورنز"، والتي تتمتع بتاريخ طويل من النجاحات والبطولات الوطنية في مختلف الألعاب الرياضية. وتنتمي فرق جامعة تكساس إلى مؤتمر الإثني عشر الكبار ، الذي يُعد واحداً من أبرز المؤتمرات الرياضية الجامعية في الولايات المتحدة، ويضم نخبة من الجامعات ذات الحضور الرياضي القوي والفعاليات الجماهيرية الكبيرة.تشارك جامعة تكساس في أوستن في أكثر من 20 رياضة جامعية رئيسية تشمل: كرة القدم الأمريكية، كرة السلة للرجال والسيدات، البيسبول، السوفتبول، السباحة والغطس، التنس، ألعاب القوى، الكرة الطائرة، الجولف وغيرها من الرياضات. وتُعد كرة القدم الأمريكية من أبرز وأهم الرياضات داخل الجامعة، حيث تمتلك الجامعة أحد أقوى فرق كرة القدم الجامعية وأكثرها جماهيرية على مستوى البلاد.و شهدت جامعة تكساس تطورًا ماليًا كبيرًا في قطاعها الرياضي خلال الفترة الممتدة من عام 2004م إلى عام 2022م، حيث تضاعفت الإيرادات بشكل لافت يعكس مدى قوة البرامج الرياضية وقدرتها على جذب الموارد المختلفة من جماهير ورعاة وحقوق بث تلفزيوني.ففي عام 2004م، بلغت إجمالي الإيرادات الرياضية للجامعة حوالي 89.6 مليون دولار، شكلت مبيعات التذاكر منها ما يقارب 33.5 مليون دولار، وهو ما يعكس آنذاك أهمية الحضور الجماهيري كمصدر رئيسي للتمويل. كما ساهمت المساهمات والتبرعات بنحو 22.3 مليون دولار، بينما حققت حقوق النقل التلفزيوني والإعلامي ما مجموعه 23.1 مليون دولار، وهو رقم متواضع نسبيًا مقارنة بالسنوات اللاحقة. وخلال هذا العام، تلقى القطاع الرياضي دعمًا ماليًا مباشرًا من الجامعة بقيمة 1.67 مليون دولار، ما يدل على أن الجامعة آنذاك كانت لا تزال تقدم مساهمة مباشرة في تمويل القطاع الرياضي.وبحلول عام 2012م، تضاعفت إيرادات الجامعة الرياضية تقريبًا لتصل إلى 165.7 مليون دولار، مدفوعة بزيادة واضحة في عدة مصادر رئيسية. فقد قفزت مبيعات التذاكر إلى 60.8 مليون دولار، وهو ما يعكس ارتفاع الحضور الجماهيري وأسعار التذاكر، بالإضافة إلى تحسن الأداء الرياضي للفرق وخاصة في كرة القدم الأمريكية. كما ارتفعت المساهمات والتبرعات إلى 37.3 مليون دولار، ما يدل على توسع شبكة الداعمين والرعاة. أما حقوق النقل التلفزيوني والإعلامي فقد شهدت نموًا كبيرًا لتصل إلى 58.7 مليون دولار، لتصبح منافسًا حقيقيًا لمبيعات التذاكر من حيث الأهمية كمصدر تمويل. وفي هذا العام، توقفت الجامعة تمامًا عن تقديم أي دعم مالي مباشر للقطاع الرياضي، في إشارة واضحة إلى بداية الاعتماد الكامل على الموارد الذاتية.أما في عام 2022م، فقد وصلت إيرادات القطاع الرياضي في جامعة تكساس إلى مستوى قياسي بلغ 239.3 مليون دولار، لتؤكد الجامعة مكانتها كإحدى أغنى وأقوى المؤسسات الرياضية على مستوى الجامعات الأمريكية.

الحكومية واحدة من أكبر الجامعات العامة في ولاية اوهايو ، حيث تأسست في عام 1870م، وتقع في مدينة كولومبوس بولاية أوهايو. وتُعد الجامعة من أكبر الجامعات من حيث عدد الطلاب، إذ يدرس فيها أكثر من 61 ألف طالب وطالبة، مما يجعلها مركزًا علميًا وثقافيًا ورياضياً رئيسيًا في المنطقة.و تتمتع جامعة أوهايو الحكومية بتاريخ رياضي عريق، وتُعرف فرقها الرياضية باسم " باكايز، والتي تُعد واحدة من أقوى وأكثر الفرق شهرة في الرياضة الجامعية الأمريكية. وتنتمي فرق الجامعة إلى مؤتمر العشرة الكبار ، وهو واحد من أقدم وأقوى المؤتمرات الرياضية الجامعية في الولايات المتحدة، ويضم نخبة من الجامعات ذات البنية الرياضية القوية والمنافسة الشرسة في مختلف الرياضات. وتشارك جامعة أوهايو الحكومية في أكثر من 36 رياضة جامعية تشمل: كرة القدم الأمريكية، كرة السلة، الهوكي، البيسبول، السباحة، المصارعة، ألعاب القوى، التنس، الغولف، المبارزة، الجمباز، والكرة الطائرة، إلى جانب مجموعة من الرياضات الفردية والجماعية الأخرى.وتُعد كرة القدم الأمريكية في جامعة أوهايو ستيت هي حجر الأساس وأهم الرياضات وأكثرها شهرة، حيث يُصنف فريق كرة القدم ضمن أقوى الفرق الجامعية على مستوى الولايات المتحدة، وحقق العديد من البطولات الوطنية . وشهدت جامعة أوهايو الحكومية نموًا استثنائيًا في إيرادات قطاعها الرياضي على مدى العقدين الماضيين، حيث تحولت من جامعة ذات دخل رياضي قوي إلى واحدة من أعلى الجامعات الأمريكية إيرادًا في الرياضة الجامعية.

وففي عام 2004م، بلغت إجمالي الإيرادات الرياضية للجامعة حوالي 89.7 مليون دولار فقط، وكانت تعتمد بشكل رئيسي على مبيعات التذاكر التي حققت 34 مليون دولار، بينما بلغت المساهمات والتبرعات نحو 19.8 مليون دولار. أما حقوق النقل التلفزيوني والإعلامي فكانت متواضعة مقارنة بالسنوات اللاحقة وسجلت 25.9 مليون دولار فقط. ويعكس هذا المشهد آنذاك اعتماد الجامعة بشكل أكبر على حضور الجماهير ودعم المانحين، مع بداية تنامي أهمية الإعلام الرياضي.ومع دخول عام 2012م، ارتفعت الإيرادات الرياضية إلى 139.6 مليون دولار، بزيادة 56% عن 2004. وبرزت مبيعات التذاكر كمورد رئيسي، حيث بلغت 54.5 مليون دولار، مما يعكس توسع قاعدة الجماهير وارتفاع أسعار التذاكر، خاصة في كرة القدم الأمريكية. كما ارتفعت المساهمات والتبرعات إلى 22.2 مليون دولار، فيما سجلت حقوق النقل والإعلام 45.7 مليون دولار، ما يشير إلى بدء استفادة الجامعة من صفقات النقل الإعلامي وتحولها إلى مورد استراتيجي.وبحلول عام 2022م، حققت الجامعة قفزة مالية ضخمة، حيث سجلت إيرادات قياسية بلغت 251.6 مليون دولار، ما يمثل نموًا بنسبة 80% تقريبًا عن 2012، وبأكثر من 180% مقارنة بعام 2004. اللافت أن حقوق النقل التلفزيوني والإعلامي تصدرت الإيرادات لأول مرة، محققة 104.2 مليون دولار، متجاوزة بذلك كل المصادر الأخرى، وهو ما يعكس قوة الجامعة كمحتوى رياضي تلفزيوني وجماهيري في السوق الأمريكي.أما مبيعات التذاكر فاستقرت عند 59.6 مليون دولار، وهو رقم مرتفع لكنه أقل من نمو حقوق النقل، مما يدل على التحول في نمط الإيرادات نحو الإعلام والتجارة أكثر من الحضور الجماهيري فقط. كما بلغت المساهمات والتبرعات 63.5 مليون دولار، لتُظهر بدورها نموًا واضحًا في دور المانحين والداعمين الماليين.إلى جانب ذلك، استمرت الإيرادات الأخرى مثل الرعاية والإعلانات عند مستوى 24 مليون دولار في 2022، مقارنة بـ 9.8 مليون دولار في 2004م (Ohio State University, 2025;NCAA, 2025).

جامعة ألاباما

تُعد جامعة ألاباما واحدة من أقدم الجامعات العامة في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تأسست في عام 1820م وبدأت استقبال طلابها رسميًا في عام 1831م. تقع الجامعة في مدينة توسكالوسا بولاية ألاباما، وتُصنَّف كأكبر جامعة في الولاية من حيث عدد الطلاب، إذ يدرس بها أكثر من 38 ألف طالب وطالبة في مختلف البرامج الأكاديمية.وتتمتع الجامعة بتاريخ طويل وحضور بارز في الساحة الرياضية الجامعية الأمريكية، حيث تُعرف فرقها الرياضية باسم "ألاباما كريمسون تايد"، وتُعد من أكثر الفرق شهرة ونجاحًا على المستوى الوطني. تنتمي الفرق الرياضية للجامعة إلى مؤتمر الجنوب الشرقي وهو أحد أقوى وأكبر المؤتمرات الرياضية الجامعية في الولايات المتحدة، ويضم نخبة من الجامعات العريقة التي تتميز ببرامج رياضية قوية ومنافسات عالية المستوى. وتتنافس فرق جامعة ألاباما في أكثر من 20 رياضة جامعية تشمل: كرة القدم الأمريكية، كرة السلة، البيسبول، السباحة والغطس، الجمباز، الجولف، الكرة الطائرة، والهوكي الميداني وغيرها من الرياضات الفردية والجماعية. وتُعد كرة القدم الأمريكية بمثابة القلب النابض للقطاع الرياضي في الجامعة، حيث ارتبط اسم ألاباما تاريخيًا بالنجاحات والبطولات في هذه الرياضة، وحققت فرقها عددًا قياسيًا من ألقاب البطولة الوطنية لتصبح واحدة من أكثر البرامج الرياضية فوزًا على مستوى الولايات المتحدة.شهدت جامعة ألاباما نموًا ماليًا ملحوظًا في قطاعها الرياضي خلال الفترة الممتدة من عام 2004 إلى عام 2022، حيث تحولت من مؤسسة رياضية ذات موارد متواضعة إلى واحدة من أقوى الجامعات الأمريكية من حيث الإيرادات الرياضية، مدفوعة بالنجاحات الكبيرة التي حققتها فرقها، وخاصة فريق كرة القدم الأمريكية.ففي عام 2004م، سجلت جامعة ألاباما إجمالي إيرادات رياضية بلغت 62.2 مليون دولار فقط. وجاءت هذه الإيرادات بشكل رئيسي من مبيعات التذاكر التي بلغت 18.4 مليون دولار، والمساهمات والتبرعات التي وصلت إلى 20.2 مليون دولار، فيما لم تتجاوز حقوق النقل التلفزيوني والإعلامي حاجز 15.4 مليون دولار. كما تلقت الجامعة دعماً مباشراً بقيمة 2.5 مليون دولار، وهو ما يعكس في ذلك الوقت حاجة البرنامج الرياضي إلى دعم إضافي لتغطية نفقاته.أما في 2012م، فقد قفزت الإيرادات إلى 143.7 مليون دولار، محققة نموًا بنسبة 131% مقارنة بعام 2004، وهو ما يعكس الطفرة الكبيرة التي شهدتها الرياضة الجامعية الأمريكية خلال تلك الفترة، خاصة مع تصاعد شعبية البطولات والمؤتمرات الكبرى. وتوزعت الإيرادات على مبيعات تذاكر بلغت 38.9 مليون دولار، ومساهمات وتبرعات وصلت إلى 34.2 مليون دولار، بينما قفزت حقوق النقل الإعلامي إلى 46 مليون دولار. واللافت في هذا العام هو اختفاء الدعم الجامعي المباشر تمامًا، ما يدل على بداية استقلال البرنامج الرياضي ماليًا.وفي عام 2022م، بلغت إجمالي الإيرادات الرياضية ذروتها مسجلة 214.3 مليون دولار، لتصبح الجامعة من بين الأعلى دخلًا على مستوى الولايات المتحدة في القطاع الرياضي. وحققت مبيعات التذاكر 44.2 مليون دولار، بينما ارتفعت المساهمات والتبرعات إلى 53.1 مليون دولار، ما يعكس قوة شبكة المانحين والداعمين. أما حقوق النقل التلفزيوني والإعلامي فقد تصدرت المشهد بقيمة 83.9 مليون دولار، وهو ما يؤكد تضاعف أهمية هذا المصدر بفضل عقود النقل التلفزيوني والاهتمام الجماهيري الكبير بمباريات الفريق(Alabama Uni-versity, 2025;NCAA ,2025).

الحكومية واحدة من أكبر الجامعات العامة في ولاية اوهايو ، حيث تأسست في عام 1870م، وتقع في مدينة كولومبوس بولاية أوهايو. وتُعد الجامعة من أكبر الجامعات من حيث عدد الطلاب، إذ يدرس فيها أكثر من 61 ألف طالب وطالبة، مما يجعلها مركزًا علميًا وثقافيًا ورياضياً رئيسيًا في المنطقة.و تتمتع جامعة أوهايو الحكومية بتاريخ رياضي عريق، وتُعرف فرقها الرياضية باسم " باكايز، والتي تُعد واحدة من أقوى وأكثر الفرق شهرة في الرياضة الجامعية الأمريكية. وتنتمي فرق الجامعة إلى مؤتمر العشرة الكبار ، وهو واحد من أقدم وأقوى المؤتمرات الرياضية الجامعية في الولايات المتحدة، ويضم نخبة من الجامعات ذات البنية الرياضية القوية والمنافسة الشرسة في مختلف الرياضات. وتشارك جامعة أوهايو الحكومية في أكثر من 36 رياضة جامعية تشمل: كرة القدم الأمريكية، كرة السلة، الهوكي، البيسبول، السباحة، المصارعة، ألعاب القوى، التنس، الغولف، المبارزة، الجمباز، والكرة الطائرة، إلى جانب مجموعة من الرياضات الفردية والجماعية الأخرى.وتُعد كرة القدم الأمريكية في جامعة أوهايو ستيت هي حجر الأساس وأهم الرياضات وأكثرها شهرة، حيث يُصنف فريق كرة القدم ضمن أقوى الفرق الجامعية على مستوى الولايات المتحدة، وحقق العديد من البطولات الوطنية . وشهدت جامعة أوهايو الحكومية نموًا استثنائيًا في إيرادات قطاعها الرياضي على مدى العقدين الماضيين، حيث تحولت من جامعة ذات دخل رياضي قوي إلى واحدة من أعلى الجامعات الأمريكية إيرادًا في الرياضة الجامعية.

وففي عام 2004م، بلغت إجمالي الإيرادات الرياضية للجامعة حوالي 89.7 مليون دولار فقط، وكانت تعتمد بشكل رئيسي على مبيعات التذاكر التي حققت 34 مليون دولار، بينما بلغت المساهمات والتبرعات نحو 19.8 مليون دولار. أما حقوق النقل التلفزيوني والإعلامي فكانت متواضعة مقارنة بالسنوات اللاحقة وسجلت 25.9 مليون دولار فقط. ويعكس هذا المشهد آنذاك اعتماد الجامعة بشكل أكبر على حضور الجماهير ودعم المانحين، مع بداية تنامي أهمية الإعلام الرياضي.ومع دخول عام 2012م، ارتفعت الإيرادات الرياضية إلى 139.6 مليون دولار، بزيادة 56% عن 2004. وبرزت مبيعات التذاكر كمورد رئيسي، حيث بلغت 54.5 مليون دولار، مما يعكس توسع قاعدة الجماهير وارتفاع أسعار التذاكر، خاصة في كرة القدم الأمريكية. كما ارتفعت المساهمات والتبرعات إلى 22.2 مليون دولار، فيما سجلت حقوق النقل والإعلام 45.7 مليون دولار، ما يشير إلى بدء استفادة الجامعة من صفقات النقل الإعلامي وتحولها إلى مورد استراتيجي.وبحلول عام 2022م، حققت الجامعة قفزة مالية ضخمة، حيث سجلت إيرادات قياسية بلغت 251.6 مليون دولار، ما يمثل نموًا بنسبة 80% تقريبًا عن 2012، وبأكثر من 180% مقارنة بعام 2004. اللافت أن حقوق النقل التلفزيوني والإعلامي تصدرت الإيرادات لأول مرة، محققة 104.2 مليون دولار، متجاوزة بذلك كل المصادر الأخرى، وهو ما يعكس قوة الجامعة كمحتوى رياضي تلفزيوني وجماهيري في السوق الأمريكي.أما مبيعات التذاكر فاستقرت عند 59.6 مليون دولار، وهو رقم مرتفع لكنه أقل من نمو حقوق النقل، مما يدل على التحول في نمط الإيرادات نحو الإعلام والتجارة أكثر من الحضور الجماهيري فقط. كما بلغت المساهمات والتبرعات 63.5 مليون دولار، لتُظهر بدورها نموًا واضحًا في دور المانحين والداعمين الماليين.إلى جانب ذلك، استمرت الإيرادات الأخرى مثل الرعاية والإعلانات عند مستوى 24 مليون دولار في 2022، مقارنة بـ 9.8 مليون دولار في 2004م (Ohio State University, 2025;NCAA, 2025).

جامعة فيرجينيا

نعد جامعة فيرجينيا واحدة من أعرق الجامعات الأمريكية، حيث تأسست عام 1819م على يد الرئيس الأمريكي الثالث توماس جيفرسون في مدينة شارلوتسفيل بولاية فيرجينيا. تُصنَّف الجامعة اليوم ضمن أفضل الجامعات الحكومية في الولايات المتحدة، ويبلغ عدد طلابها حوالي 26 ألف طالب وطالبة في مختلف البرامج الأكاديمية.على الصعيد الرياضي، تُعرف الفرق الرياضية للجامعة باسم "فيرجينيا كافاليرز وهي واحدة من أبرز الفرق المشاركة في البطولات الجامعية الأمريكية. وتتنافس فرق الجامعة في مؤتمر الساحل الأطلسي.وتشارك جامعة فيرجينيا في أكثر من 27 رياضة جامعية، تشمل كرة القدم الأمريكية، كرة السلة للرجال والسيدات، كرة القدم، البيسبول، السباحة والغطس، التنس، الجولف، التجديف، إضافة إلى رياضات فردية وجماعية أخرى.شهدت جامعة فيرجينيا خلال الفترة من عام 2004م إلى عام 2022م تطورًا كبيرًا في إيراداتها الرياضية، حيث انعكس هذا التطور على مكانة الجامعة ضمن قائمة الجامعات الأمريكية ذات العوائد المرتفعة في الأنشطة الرياضية، مدفوعًا بتحسن الأداء الرياضي، وزيادة التفاعل الجماهيري، وتعاظم قيمة عقود النقل التلفزيوني، إضافة إلى توسع شبكة المانحين والداعمين.في عام 2004م، بلغت الإيرادات الرياضية للجامعة 63 مليون دولار تقريبًا، اعتمدت بشكل رئيس على المساهمات والتبرعات التي شكلت المورد الأكبر بإجمالي 27.8 مليون دولار، في حين سجلت مبيعات التذاكر 11.3 مليون دولار، وحققت حقوق النقل التلفزيوني والإعلامي نحو 12.8 مليون دولار. أما الدعم الجامعي المباشر فبلغ 7.9 مليون دولار، ما يعكس في ذلك الوقت اعتماد البرنامج الرياضي على مصادر التمويل التقليدية، وعلى رأسها الدعم الداخلي والتبرعات.ومع حلول عام 2012م، تضاعفت الإيرادات لتصل إلى 84.4 مليون دولار، وهو ما يمثل نموًا بنحو 34% مقارنة بعام 2004. وارتفعت مبيعات التذاكر إلى 13 مليون دولار، بينما شهدت المساهمات والتبرعات نموًا ملحوظًا لتصل إلى 31.2 مليون دولار، في دلالة واضحة على اتساع قاعدة المانحين. كما استفادت الجامعة من تحسن حقوق النقل التلفزيوني والإعلامي التي سجلت 23.9 مليون دولار، مدفوعة بزيادة عقود البث التلفزيوني للبطولات الجامعية. ومع هذا النمو، استمر الدعم الجامعي المباشر عند حدود 13.1 مليون دولار، مما يشير إلى استمرار الاعتماد عليه جزئيًا لدعم الأنشطة الرياضية.أما في عام 2022م، فقد حققت جامعة فيرجينيا قفزة مالية كبيرة في إيراداتها الرياضية، حيث سجلت إجمالي إيرادات بلغ 161.9 مليون دولار، أي بزيادة تفوق 92% مقارنة بعام 2012، وبنسبة نمو تصل إلى 157% مقارنة بعام 2004. وبلغت مبيعات التذاكر في هذا العام 15.1 مليون دولار، بينما شكلت المساهمات والتبرعات المورد الأكبر والأبرز، حيث وصلت إلى 62.6 مليون دولار، ما يعكس قوة العلاقة بين الجامعة ومجتمع الداعمين والمانحين. كما تضاعفت قيمة حقوق النقل التلفزيوني والإعلامي إلى 52 مليون دولار، مما يعكس نجاح الجامعة في استثمار شعبية فرقها الرياضية وحضورها القوي في البطولات الكبرى.ورغم هذا النمو الكبير في الموارد الذاتية، استمر الدعم الجامعي المباشر عند حدود 15.8 مليون دولار، ، لكنه أصبح أقل تأثيرًا مقارنة بباقي مصادر الدخل التي نمت بشكل كبير. كما حققت الجامعة إيرادات إضافية من الإعلانات والرعايات والأنشطة التجارية بلغت 7.6 مليون دولار، الأمر الذي يعكس قدرة إدارة القطاع الرياضي على تنويع مصادر الدخل(Virginia University, 2025;NCAA, 2025).

جامعة أوريغون

تُعد جامعة أوريغون واحدة من الجامعات العريقة والبارزة في الساحل الغربي للولايات المتحدة، حيث تأسست في عام 1876م بمدينة يوجين في ولاية أوريغون. وتحتضن الجامعة أكثر من 23 ألف طالب وطالبة، وتُعرف بتميزها الأكاديمي والبحثي في مختلف التخصصات، بالإضافة إلى حضورها القوي في الساحة الرياضية الأمريكية.على المستوى الرياضي، تبرز جامعة أوريغون كواحدة من الجامعات الرائدة في الرياضة الجامعية، حيث تحمل فرقها اسم "أوريغون دَكس")، وتتنافس في إطار مؤتمر باك12-. و إلى جانب كرة القدم، تشارك فرق الجامعة في كرة السلة، والبيسبول، والسباحة، وألعاب القوى، والتنس، والكرة الطائرة، والجولف وغيرها من الرياضات، مما يعكس تنوع البرنامج الرياضي وتطوره. شهدت جامعة أوريغون ، التي تُعد من الجامعات البارزة في الساحل الغربي الأمريكي، نموًا ملحوظًا في إيراداتها الرياضية خلال الفترة من عام 2004م وحتى 2022م، مما يعكس تطور الاستثمار في الرياضة الجامعية والدور الاقتصادي المتنامي للقطاع الرياضي داخل الجامعة. ففي عام 2004م، بلغت الإيرادات الرياضية للجامعة حوالي 39.9 مليون دولار، واعتمدت الجامعة في تلك الفترة بشكل رئيس على مبيعات التذاكر التي سجلت 12.1 مليون دولار، إلى جانب المساهمات والتبرعات التي وصلت إلى 11.6 مليون دولار. كما حققت الجامعة 9.1 مليون دولار من حقوق النقل التلفزيوني والإعلامي، فيما ساهمت الجامعة نفسها بدعم مالي قدره 1.3 مليون دولار، وهو ما يعكس محدودية الموارد في تلك المرحلة واعتمادها على مصادر تقليدية.ومع مرور السنوات، بدأت الإيرادات الرياضية في النمو بشكل متسارع، حيث قفزت في عام 2012م إلى 115.2 مليون دولار. وجاء هذا النمو نتيجة ارتفاع كبير في المساهمات والتبرعات التي بلغت 46.6 مليون دولار، إلى جانب ارتفاع عقود النقل التلفزيوني إلى 31 مليون دولار، وهو ما شكل نقلة نوعية في مصادر دخل الجامعة الرياضية. كما استمرت مبيعات التذاكر عند مستوى قوي مسجلة 25.2 مليون دولار، بينما استقر الدعم الجامعي عند 1.5 مليون دولار. وبحلول عام 2022م، سجلت الجامعة قفزة جديدة في إجمالي الإيرادات الرياضية، حيث بلغت 153.5 مليون دولار، لتؤكد مكانتها كأحد أبرز البرامج الرياضية الجامعية في الولايات المتحدة. وتصدرت حقوق النقل التلفزيوني والإعلامي مصادر الإيرادات بقيمة 66.9 مليون دولار، تلتها المساهمات والتبرعات التي بلغت 40.2 مليون دولار، وهو ما يعكس حجم الدعم المجتمعي الكبير الذي تحظى به الجامعة. وحققت مبيعات التذاكر ما قيمته 24.3 مليون دولار، بينما وصلت الإيرادات الأخرى من الرعايات والإعلانات والأنشطة التجارية المختلفة إلى 21.4 مليون دولار، في حين تلاشى الاعتماد على الدعم المالي المباشر من الجامعة.(University of Oregon, 2025;NCAA, 2025)

ثانيا النفقات:

تُعد الرياضة الجامعية في الولايات المتحدة الأمريكية أحد الروافد الاقتصادية المهمة التي تساهم في تحريك عجلة الاقتصاد المحلي والوطني على حد سواء. وقد أثبتت التجربة الأمريكية أن الجامعات، من خلال فرقها الرياضية ومنافساتها، تخلق تأثيرًا اقتصاديًا واسع النطاق يتجاوز حدود الحرم الجامعي ليشمل المجتمع المحلي، والقطاعات الخدمية، والإعلام، والتوظيف.وتلعب الرياضة الجامعية دورًا محوريًا في خلق فرص عمل مباشرة وغير مباشرة لعشرات الآلاف من المواطنين، حيث تُعد مؤسسات التعليم العالي من أبرز جهات التوظيف في البلاد. ووفقًا لبيانات المركز الوطني للإحصاء التربوي، بلغ عدد العاملين في مؤسسات التعليم العالي في الولايات المتحدة أكثر من 4 ملايين موظف في عام 2023 (U.S. Department of Education, 2024).

وتحتاج الفرق الرياضية الجامعية إلى طواقم عمل متكاملة تشمل مجالات متعددة مثل التدريب، والتغذية، والإدارة، والإسكان، والتنسيق، والعلاج الطبيعي، والرعاية الطبية. كما تتطلب المنشآت الرياضية الضخمة، التي تميز الجامعات الأمريكية عن غيرها على مستوى العالم، عددًا كبيرًا من الموظفين والعاملين المختصين في التشغيل والصيانة على مدار العام، وهو ما يساهم في توفير فرص عمل متنوعة للمجتمعات المحلية المحيطة بالجامعات. ومن اللافت أن العديد من الجامعات الكبرى في المجال الرياضي تقع في مدن صغيرة وغير مركزية، الأمر الذي يجعل من الجامعة المحرك الاقتصادي الرئيسي لتلك المدن. ويعتمد الاقتصاد المحلي في هذه المناطق بشكل كبير على الطلبة والموظفين والأنشطة الجامعية، لا سيما الفعاليات الرياضية. وتوفر الفرق الرياضية فرص عمل لعدد كبير من الطلبة الجامعيين، حيث يشارك الكثير منهم في أعمال خدمية أو تنظيمية جزئية، مثل بيع التذاكر وتنظيم الحشود خلال المباريات، وخصوصًا في مباريات كرة القدم الأمريكية وكرة السلة للرجال، والتي تشهد حضورًا جماهيريًا كثيفًا. وتُعد هذه الوظائف مصدر دخل مهم للطلاب، وتسهم في تعزيز استقلالهم المالي.

وتوفر الرياضة الجامعية كذلك فرصًا تعليمية للعديد من الطلاب الموهوبين رياضيًا الذين لا يمتلكون القدرة المالية على تغطية تكاليف التعليم الجامعي، وذلك من خلال المنح الدراسية الرياضية، سواء كانت كاملة أو جزئية، مقابل تمثيل الجامعة رياضيًا. وتجدر الإشارة إلى أن التعليم الجامعي في الولايات المتحدة، سواء في الجامعات العامة أو الخاصة، يتطلب دفع رسوم دراسية مرتفعة، وتُعد مسألة الديون الطلابية من القضايا الشائكة في التعليم العالي الأمريكي. ومن هنا، تمثل المنح الدراسية الرياضية بابًا مهمًا للفرص التعليمية، مما يُمكّن الطلاب المتفوقين رياضيًا من الالتحاق بالجامعة وتحقيق مستقبل أفضل، لولا اهتمام الجامعات بالرياضة لما كان ذلك ممكنًا.

علاوة على ما سبق، تساهم الرياضة الجامعية في خلق وظائف متخصصة للحكام والمراقبين والمشرفين الرياضيين، مما يدعم الحركة الاقتصادية المرتبطة بالقطاع الرياضي.ولا يقتصر الأثر الاقتصادي للرياضة الجامعية على الوظائف المباشرة فحسب، بل يمتد ليشمل العديد من فرص العمل غير المباشرة، مثل الوظائف المؤقتة في المطاعم والمقاهي داخل الملاعب، وكذلك الوظائف الموسمية في قطاعات الضيافة مثل الفنادق والمطاعم ومنافذ البيع بالتجزئة. وتزداد هذه الفرص بشكل ملحوظ خلال الفعاليات الرياضية الكبرى، التي تجذب أعدادًا كبيرة من السياح والمشجعين من خارج المدن الجامعية. ويظهر ذلك جليًا من خلال بيانات مبيعات التذاكر،

حيث تُباع نسبة كبيرة منها للبالغين من خارج الجامعة، سواء كانوا خريجين أو من محبي الرياضة. ويُشار إلى أن الخريجين في الجامعات الأمريكية يظهرون ولاءً كبيرًا لمؤسساتهم التعليمية، حيث يشاركون في الفعاليات الرياضية بانتظام، وغالبًا ما يقدمون تبرعات مالية سنوية ضخمة. فعلى سبيل المثال، تُظهر التقارير المالية لجامعة إنديانا الحكومية (2024) أن تبرعات الخريجين تُعد من أهم مصادر التمويل للجامعة.

وتتميّز الجامعات الأمريكية ببنية تحتية رياضية هائلة، حيث يوجد أكثر من 34 ملعبًا مخصصًا لكرة القدم الأمريكية الجامعية تتسع لأكثر من 70 ألف مشجع. وفي بعض الحالات، تكون هذه الملاعب أكبر من ملاعب فرق المحترفين. ويُعزى هذا الحضور الجماهيري الكبير إلى الولاء العميق للجامعات، وليس بالضرورة إلى جودة الأداء الرياضي مقارنة بالمحترفين. وقد أصبحت الفرق الرياضية الجامعية تمثل هوية رمزية توحّد الطلبة وأعضاء هيئة التدريس والمجتمع الجامعي ككل.وتوجد ثمانية ملاعب جامعية لكرة القدم الأمريكية تتجاوز سعتها الاستيعابية 100 ألف متفرج، من أبرزها: ملعب جامعة ميشيغان (107,000 متفرج)، ملعب جامعة بنسلفانيا الحكومية (106,000)، بالإضافة إلى ملاعب جامعات أوهايو الحكومية، وتكساس الزراعية والميكانيكية، ولويزيانا الحكومية، وتينيسي، وتكساس أوستن، وألاباما. وهذا يعكس الشعبية الهائلة لكرة القدم الأمريكية الجامعية، ويفسر ارتفاع مبيعات التذاكر وقيمة عقود البث التلفزيوني.وتخلق الرياضة الجامعية أيضًا فرص عمل للمهنيين في المجال الإعلامي، حيث تتنافس القنوات التلفزيونية على شراء حقوق بث المباريات، خصوصًا في منافسات كرة القدم وكرة السلة. وقد تجاوزت هذه المنافسات الحدود المحلية، حيث تقوم وسائل إعلام دولية ببث المباريات مباشرة، كما حدث عندما قامت قناة SSC السعودية في عام 2023 بشراء حقوق بث الأدوار النهائية لمسابقة دوري الجامعات الأمريكية (عكاظ، 2023). ويساهم هذا التنافس الإعلامي في توفير آلاف الوظائف في مجالات التصوير، الإخراج، التعليق، التحليل الرياضي، والإعداد الفني، بالإضافة إلى فرص العمل في الإعلانات التجارية التي تُعرض أثناء فترات التوقف في المباريات. وقد نجحت الولايات المتحدة في تحويل الرياضة الجامعية إلى قطاع اقتصادي متكامل، له أثر مباشر وملموس على الاقتصاد الوطني، ويُعد نموذجًا فريدًا على مستوى العالم في كيفية دمج الرياضة والتعليم والتنمية الاقتصادية في منظومة واحدة.

وفقا لقاعدة بيانات الرابطة الوطنية لرياضة الجامعات والمتعلقة بالعام المالي 2023م فقد حققت جامعة أوهايو الحكومية أعلى الإيرادات بين جميع الفرق بقيمة 251,615,345 دولارًا، مقابل نفقات بلغت 225,733,418 دولارًا، مما نتج عنه فائض مالي قدره 25,881,927 دولارًا. وجاءت جامعة تكساس اوستن في المرتبة الثانية من حيث الإيرادات، حيث سجلت 239,290,648 دولارًا، فيما بلغت نفقاتها 225,153,011 دولارًا، محققة فائضًا ماليًا بلغ 14,137,637 دولارًا. أما جامعة ألاباما فقد جمعت إيرادات وصلت إلى 214,365,357 دولارًا، في مقابل نفقات بلغت 195,881,911 دولارًا، لتحقق فائضًا قدره 18,483,446 دولارًا.وفي المرتبة الرابعة، سجلت جامعة ميشيغان إيرادات بقيمة 210,652,287 دولارًا، مقابل نفقات بلغت 193,559,375 دولارًا،

محققة فائضًا ماليًا بلغ 17,092,912 دولارًا. بينما حققت جامعة جورجيا من الـ SEC إيرادات 203,048,566 دولارًا، وبلغت نفقاتها 169,026,503 دولارًا، مسجلة فائضًا ضخمًا بقيمة 34,022,063 دولارًا، وهو من أكبر الفوائض بين الجامعات.

أما جامعة لويزيانا الحكومية فقد بلغت إيراداتها 199,309,382 دولارًا، مقابل نفقات 192,770,399 دولارًا، وحققت فائضًا ماليًا قدره 6,538,983 دولارًا. وسجلت جامعة تكساس الزراعية والميكانيكية إيرادات 193,139,619 دولارًا ونفقات 177,671,900 دولارًا، محققة فائضًا ماليًا قدره 15,467,719 دولارًا. وبلغت إيرادات جامعة فلوريدا 190,417,139 دولارًا، مقابل نفقات 174,365,070 دولارًا، محققة فائضًا قدره 16,052,069 دولارًا.

أما جامعة بنسلفانيا الحكومية فقد جمعت إيرادات 181,227,448 دولارًا، مقابل نفقات بلغت 170,542,050 دولارًا، بفائض مالي قدره 10,685,398 دولارًا. بينما سجلت جامعة أوكلاهوما إيرادات 177,320,217 دولارًا، مقابل نفقات 175,997,457 دولارًا، بفائض بسيط قدره 1,322,760 دولارًا. فيما برزت جامعة ابرين بتحقيق فائض مالي قوي بلغ 22,977,679 دولارًا، حيث بلغت إيراداتها 174,568,442 دولارًا مقابل نفقات 151,590,763 دولارًا. أما جامعة ميتشغان الحكومية فقد جمعت إيرادات 172,799,513 دولارًا، مقابل نفقات 156,449,795 دولارًا، محققة فائضًا ماليًا قدره 16,349,718 دولارًا.وجاءت جامعة انديا التسجل أعلى فائض نسبة إلى الإيرادات، حيث حققت 166,761,471 دولارًا من الإيرادات مقابل نفقات بلغت 132,392,596 دولارًا، لتحقق فائضًا كبيرًا قدره 34,368,875 دولارًا. وحققت جامعة فرجينيا إيرادات 161,916,231 دولارًا، مقابل نفقات 150,584,173 دولارًا، بفائض مالي بلغ 11,332,058 دولارًا.أما جامعة فلوريدا الحكومية فقد بلغت إيراداتها 161,141,884 دولارًا، مقابل نفقات 150,777,734 دولارًا، بفائض مالي قدره 10,364,150 دولارًا. وسجلت جامعة كنتاكي إيرادات 159,079,024 دولارًا، مقابل نفقات 153,621,183 دولارًا، بفائض مالي قدره 5,457,841 دولارًا.كما حققت جامعة كلامسون إيرادات بلغت 158,283,618 دولارًا، مقابل نفقات 143,356,820 دولارًا، بفائض مالي قدره 14,926,798 دولارًا. في المقابل، كانت جامعة تنيسي الوحيدة التي سجلت عجزًا ماليًا بلغ 2,541,702 دولارًا، حيث بلغت إيراداتها 154,566,935 دولارًا، في حين وصلت نفقاتها إلى 157,108,637 دولارًا.وسجلت جامعة اوريغون إيرادات 153,510,555 دولارًا، مقابل نفقات 140,565,297 دولارًا، بفائض مالي قدره 12,945,258 دولارًا. وأخيرًا، جمعت جامعة اركنساسإيرادات 152,513,755 دولارًا، مقابل نفقات 144,319,041 دولارًا، بفائض مالي قدره 8,194,714 دولارًا.

ثالثا: مقترحات لتطوير الرياضة الجامعية في المملكة العربية السعودية وتحويلها إلى قطاع منتج في ضوء التجربة الأمريكية

رغم مرور أكثر من خمسة عشر عامًا على تأسيس الاتحاد السعودي للرياضة الجامعية في عام 1431هـ ووقت أطول على تأسيس الجامعات السعودية للرياضة الجامعية ، إلا أن تأثيره لا يزال محدودًا على مستوى التعليم العالي، سواء بين أعضاء هيئة التدريس أو الطلاب، فضلًا عن تأثيره الضئيل في المجتمع الأوسع. ويعكس هذا الضعف انخفاض عدد متابعي حساب الاتحاد على منصة "إكس"، والذي لم يتجاوز 23 ألف متابع حتى تاريخ 28 مارس 2025، وهو عدد يقل عن عدد طلاب أصغر الجامعات السعودية. وفي المقابل، يتجاوز عدد متابعي الحساب الرسمي لقسم ألعاب القوى في جامعة أوهايو الحكومية 690 ألف متابع، حيث يتم تقديم محتوى إعلامي غني يغطي الأنشطة الرياضية للفرق الجامعية، وهو ما يعكس فعالية الإدارة التسويقية والاتصالية في الجامعات الأمريكية.

3.1: إعادة هيكلة الاتحاد وتحديد الأدوار: تستلزم المرحلة القادمة إعادة هيكلة الاتحاد السعودي للرياضة الجامعية، من خلال تعيين قيادات تمتلك خلفيات إدارية وتسويقية قوية، على أن يقتصر دور الأكاديميين على الجوانب الإشرافية والتشريعية. إن تفعيل هذه الآلية سيعزز من كفاءة العمل المؤسسي ويحقق نقلة نوعية في الأداء، لا سيما في الجوانب المتعلقة بالانتشار الإعلامي، وبناء الصورة الذهنية، وتحقيق الشراكات الفعالة مع مختلف الجهات.

3.2: تسويق الرياضة الجامعية وبناء الشراكات: من الضروري وضع خطة استراتيجية شاملة لتسويق البطولات والمسابقات الرياضية الجامعية، تتضمن حملات دعائية مدروسة، واستثمار قنوات التواصل الحديثة، وبناء قاعدة جماهيرية داخل المجتمع الجامعي وخارجه. كما يجب تأسيس شراكات بين الاتحاد والاتحادات الرياضية الأخرى لتبادل الخبرات، وتسهيل انتقال الطلاب الرياضيين بين الجامعات، وإقامة بطولات رسمية وودية، ما يساهم في تطوير الرياضة الجامعية وإبرازها كمصدر رئيسي لاكتشاف وتطوير المواهب الرياضية.

3.3: إعادة تصميم المسابقات على مستوى الكليات: نظرًا لقلة عدد الجامعات مقارنة بالولايات المتحدة، يُقترح اعتماد نموذج المنافسة بين الكليات داخل الجامعات، مثل تنظيم مباراة كرة قدم بين كلية الهندسة بجامعة الملك فهد للبترول والمعادن وكلية من جامعة أخرى. يهدف هذا المقترح إلى زيادة عدد المشاركين، وتعزيز روح المنافسة، ورفد الأندية المحترفة والمنتخبات الوطنية بمواهب رياضية شابة، على غرار ما يحدث في الجامعات الأمريكية، حيث تمثل الفرق الجامعية المصدر الأساسي للمنتخبات الوطنية في الألعاب الجماعية والفردية، كما تجلى ذلك في أولمبياد باريس 2024، الذي ضم نخبة من طلاب الجامعات الأمريكية.

3.4: بناء علاقات مستدامة مع الطلاب والخريجين: تشكل العلاقة الإيجابية بين الجامعات وطلابها وخريجيها ركيزة أساسية لتعزيز الولاء المؤسسي، والذي ينعكس بدوره على دعم البرامج الرياضية والجامعية. تشير التقارير المالية للجامعات الأمريكية إلى أن جزءًا كبيرًا من التبرعات والمنح يأتي من خريجين سابقين، لا سيما في المجال الرياضي. مثال ذلك رجل الأعمال "فيل نايت"، المؤسس المشارك لشركة "نايك"، الذي قدم دعماً كبيرًا لجامعة أوريغون تعبيرًا عن ولائه لها. وتُعد مبيعات التذاكر للأحداث الرياضية الجامعية مؤشرًا آخر على هذا الولاء، حيث بلغت إيرادات تذاكر مباريات فريق جامعة لويزيانا الحكومية أكثر من 50 مليون دولار في عام 2023، مع الإشارة إلى أن بعض التذاكر الجامعية تُباع بأسعار تفوق تلك الخاصة بالفرق المحترفة.

3.5: تطوير الإعلام الرياضي الجامعي: يتطلب تعزيز التفاعل المجتمعي مع الرياضة الجامعية إنشاء قنوات إعلامية متخصصة. يُقترح تأسيس قناة رياضية جامعية لكل جامعة، تُبث عبر منصات حديثة مثل "يوتيوب" و"إكس"، على أن يديرها طلاب أقسام الإعلام كممارسة تطبيقية، مع فتح المجال لمشاركة إعلاميين محترفين بشكل تطوعي. كما يمكن للاتحاد السعودي للرياضة الجامعية تأسيس شبكة قنوات متخصصة لكل لعبة رياضية، تُعنى بالنقل المباشر للمباريات والفعاليات المصاحبة.

3.6: تنشيط الحضور الجماهيري للمباريات: تُعد أوقات إقامة المباريات عاملًا مهمًا في جذب الجمهور، لذا يُوصى باختيار أوقات مناسبة تتزامن مع الفعاليات الكبرى. ويمكن استثمار المنشآت الرياضية الجامعية المؤجرة، مثل ملعب جامعة الملك سعود الذي يستضيف مباريات نادي النصر، لتنظيم نهائيات البطولات الجامعية قبل مباريات النادي بساعات، مع تنظيم فعاليات جماهيرية مصاحبة تساهم في تعزيز الوعي بالرياضة الجامعية وبناء قاعدة جماهيرية متنامية.

3.7: تعزيز التفاعل الطلابي والمجتمعي: لزيادة التفاعل مع الرياضة الجامعية، يُنصح بدعوة الأساتذة والطلاب وعائلاتهم لحضور المباريات، وتنظيم فعاليات مصاحبة، مثل الأسواق الخيرية والأنشطة الاجتماعية، التي تسهم في جذب المجتمع المحلي. كما ينبغي نشر الإعلانات المتعلقة بالأنشطة الرياضية عبر الحسابات الرسمية للجامعات، ما يعزز من الوصول الإعلامي ويزيد من الوعي بالأنشطة الجامعية.

3.8: استقطاب المواهب الرياضية وتسهيل قبولهم: من الاستراتيجيات المهمة أيضًا استقطاب اللاعبين المعتزلين حديثًا ممن يتمتعون بشهرة جماهيرية ومنحهم فرص دراسية مقابل تمثيل الجامعات في بطولاتها، إلى جانب تطوير آلية مرنة لقبول الطلاب ذوي المهارات الرياضية العالية، مع تخصيص منح دراسية لهم، خاصة في الجامعات الأهلية، مقابل تمثيلهم الفرق الجامعية، مما يعزز من جاذبية الرياضة الجامعية ويضمن استمرارية المواهب.

المراجع

الاتحاد السعودية للجامعات.(2025). الموقع الرسمي. مطبوعات الموسم الخامس عشر.

البشر, سعود. (2023). آليات تمويل الجامعات الحكومية في المملكة العربية السعودية في ضوء الجامعات المماثِلة في الولايات المتحدة. Journal of Educational and Human Sciences, (28), 1-14.

البشر, سعود.(2021). التعليم العالي في الولايات المتحدة نظرة عامة. تكوين للنشر والتوزيع , جدة, السعودية.

البشر، سعود غسان أحمد والغدير، صابر موسى وآل داوود، سعد بن محمد بن فواز والعنزي، سعود لافي وأويس، يوسف أفولابي. 2024. مصادر التمويل في الجامعات النخبوية في كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وأستراليا وكندا وطرق الاستفادة منها في المملكة العربية السعودية. مجلة الفنون و الأدب و علوم الإنسانيات و الاجتماع،مج. 2024، ع. 106، ص ص. 103-89. https://search.emarefa.net/detail/ BIM-1599813

الحربي، محمد بن محمد أحمد. (2015). بدائل مقترحة لتمويل التعليم في الجامعات الحكومية بالمملكة العربية السعودية: جامعة الملك سعود أنموذجا. مجلة كلية التربية، مج26, ع103 ، 141 - 172. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/712132

الشنيفى، على بن عبدالله. (2018). البدائل المقترحة لتمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية على ضوء تجارب بعض الدول المتقدمة. مجلة العلوم التربوية والنفسية، مج2, ع10 ، 70 - 90. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/939718

العتيبي، حسناء بلج. (2018). تجارب بعض الدول المتقدمة (أمريكا - بريطانيا - اليابان - أستراليا) في تمويل التعليم العالي وسبل الاستفادة منها. مجلة العلوم التربوية والنفسية، مج2, ع25 ، 1 - 31. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/940173

صحيفة عكاظ.(2023). «سلة الجامعات الأمريكية» وبطولات الغولف على «SSC». عدد يوم السبت 11مارس 2023

المراجع الأجنبية

Alabama University.(2025). Alabama Athletics - Official Athletics Website

Berman, K. A. (2025). Refereeing NIL Athlete Agents: Examining Equitable and Protective Measures for NCAA Student-Athletes in a Post-Alston Environment. Washington and Lee Journal of Civil Rights and Social Justice, 31(1), 223

Irwin, V., Wang, K., Jung, J., Kessler, E., Tezil, T., Alhassani, S., Filbey, A., Dilig, R., and Bullock Mann, F. (2024). Report on the Condition of Education 2024 (NCES 2024-144). U.S. Department of Education.

Kelly, T. F. (2023). College Athletic Conferences: The BIG Benefits and Their Future Role in College Sports.

Ohio State University. (2025). Official Athletics Website

Pugh, D. (2013). The relationship between a university's appearance in a division I basketball or football championship game and enrollment (Doctoral dissertation, University of Alabama Libraries).

Ridder-Symoens, H. (Ed.). (1992). A history of the university in Europe: Volume 1, Universities in the Middle Ages (Vol. 1). Cambridge University Press.

Rittenberg, Adam.(2022). Big Ten completes 7-year, $7 billion media rights agreement with Fox, CBS, NBC, ESPN Site

ShanghaiRanking Consultancy. (2025). Academic Ranking of World Universities. Retrved fromhttps://www.shanghairanking.com/institution

Smith, R. K. (2000). A brief history of the National Collegiate Athletic Association's role in regulating intercollegiate athletics. Marq. Sports L. Rev., 11, 9..

The International Olympic Committee. (2025). Olympics. Official site

The National Collegiate Athletic Association.(2024). Statistics and Records. Official site

The National Collegiate Athletic Association.(2024). What the numbers say about the more than 1,000 current, former and incoming NCAA student-athletes competing in the 2024 Summer Olympics

University of Oregon. (2025).University of Oregon Athletics - Official Athletics Website

University of Texas at Austin.(2025).University of Texas Athletics - Official Athletics Website

Virginia University. (2025).Virginia Cavaliers Official Athletic Site

Washington, DC: National Center for Education Statistics. Retrieved [date] from https://nces.ed.gov/pubsearch/pubsinfo.asp?pubid=2024144.

الدراسة الثانية: الطلاب الدوليون في الولايات المتحدة: الواقع والتحديات والأثر الاقتصادي

إعداد:
- د. سعود غسان البشر
- أ.أيمن عبدالله العبيد
- أ. سعود بن لافي العنزي
- أ. سعود محمد الضفيان
- أ. صابر موسى الغدير
- نُشرت هذه المقالة في مجلة "الفنون والآداب وعلوم الإنسانيات والاجتماع"، العدد (103)، لعام 2024م.

الملخص:
تتسم الكثير من مؤسَّسات التعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية بالتفوق في المجالات العلمية والبحثية والتسويقية؛ مما جعلها قِبْلةً للطلاب الدوليين، وتهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن واقع الطلاب الدوليين في الولايات المتحدة، ومعرفة التحديات التي تُواجه هؤلاء الفئة من الطلاب، كما تهدف الدراسة إلى تعرُّف الأثر الاقتصادي الناجم عن تواجد هذا العدد الكبير من الطلاب الدوليين في الولايات المتحدة.وقد استخدمت الدراسة المناهج التاريخية والوصفية والوثائقية للتوصُّل إلى إجابات عن تساؤلات الدراسة، ومن أبرز النتائج التي كشفت عنها الدراسة هي: أن الولايات المتحدة الأمريكية استضافت أكثر من مليون طالب دولي يدرسون في جميع ولايات البلاد؛ مما جعل الولايات المتحدة الأمريكية أكبر دولة يتواجد بها الطلاب الدوليون في العالم للعام الدراسي 2022/202م، كما وجدت الدراسة أن هناك العديد من العوامل الجاذبة التي جعلت الطلاب الدوليين يختارون الدراسة والعيش المؤقَّت في الولايات المتحدة، من أبرزها جودة مؤسَّسات التعليم العالي الأمريكية، وتوقُّع الحصول على فُرص وظيفية واقتصادية كبيرة بعد الحصول على مؤهَّل دراسي من الولايات المتحدة، وقد أشارت النتائج إلى أن الطلاب الصينيين كانوا أكبر مجموعة من الطلاب الدوليين في الولايات المتحدة، تبعهم الطلاب الدوليون من الهند ثم من كوريا الجنوبية، فيما جاء الطلاب من السعودية في صدارة الطلاب الدوليين العرب الدارسين في الولايات المتحدة الأمريكية.وقد عانى الطلاب الدوليون من تحديات كثيرة خلال دراستهم وعيشهم في الولايات المتحدة، ومن أبرز تلك التحديات: الصعوبات اللغوية والأكاديمية والثقافية والاقتصادية، كما واجهة الطلاب أشكالًا من التمييز والعنصرية والتنميط السلبي. وقد وجدت الدراسة أن دراسة الطلاب الدوليين في الولايات المتحدة كان لهم الكثير من الآثار الإيجابية في الجوانب العلمية والثقافية، لكن من أهم الفوائد التي يجلبها الطلاب الدوليون للولايات المتحدة هي المنافع الاقتصادية، حيث أضاف الطلاب الدوليون أكثر من 40 مليار دولار للاقتصاد الأمريكي، وساهموا في خلق أكثر من 366 ألف وظيفة مباشرة وغير مباشرة.

المقدمة:

يتميز المجتمع الأمريكي بالتعددية الثقافية؛ فهو خليط من مجموعات عِرقية ودينية متباينة ، كما انعكست هذه التعددية في المجتمع على جامعات الولايات المتحدة، التي تتمتع بتعددية ثقافية كبيرة جدًّا؛ فجميع جنسيات العالَم لديها طلاب في جامعات الولايات المتحدة. فلا غرابةَ أن تجد مدنًا صغيرة لا يتجاوز عدد سكانها الخمسين ألف نسمة، يقيم فيها وافدون من تسعين دولة في العالم بسبب وجود جامعة رائدة في تلك المدينة الهادئة. فبالرغم من حداثة الجامعات في الولايات المتحدة – التي أول مؤسسة تعليمية فيها هي جامعة هارفارد التي أُنشِئت في سنة 1636، مقارَنةً بالجامعات الأوربية مثل جامعة بولونيا في إيطاليا المؤسَّسة سنة 1088، وجامعة أكسفورد في بريطانيا التي انطلقت عام 1096 – فإن الولايات المتحدة نجحت في تحويل مؤسسات التعليم العالي إلى صناعة تضيف الكثير للاقتصاد الوطني. ففي سنة 2023 بلغ مجموع مؤسسات التعليم العالي في الولايات المتحدة 5,916 منظمات تعليمية، ما بين كليات مجتمع وكليات وجامعات يدرس بها قرابة 19 مليون متعلم في العام الدراسي 2022/ 2023م، منهم 1,057,188 متعلمًا أجنبيًّا (NCES, 2024).

ساهمت السمعة الرنَّانة والتفوُّق البحثي والعلمي لمؤسَّسات التعليم العالي في الولايات المتحدة في جعل الجامعات الأمريكية والمستشفيات والمراكز البحثية والتسويقية لها قِبْلةً لكثير من العلماء والأساتذة المتميِّزين حول العالم، وبسبب تميُّز قطاع التعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية يحرص كثيرٌ من طلبة العلم من مختلف أقطار العالم على الدراسة فيها، وبحسب تقرير منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة الصادر في عام 2023 م فإن عدد الطلاب الدوليين في العالم وصل إلى 6.4 مليون متعلم، وتُعدُّ الولايات المتحدة الأمريكية أكبر دولة تستضيف مؤسَّساتها التعليمية العليا الطلاب غير المواطنين في العالم، حيث تجاوز عددهم المليون طالب دولي في العام الأكاديمي 2022/2023م، وتتصدَّر دول الصين والهند وكوريا الجنوبية الدول في إرسال أبنائها للدراسة في الولايات المتحدة الأمريكية لعام 2022/2023م، فيما تتصدَّر المملكة العربية السعودية الدول العربية والإسلامية والشرق أوسطية في عدد طلابها الدراسين في مؤسَّسات التعليم العالي في الولايات المتحدة.

يُساهم تواجد الطلاب الدوليين في الولايات المتحدة بغرض الدراسة في تحقيق أهداف كثيرة؛ منها: زيادة التعدُّدية الثقافية، والانفتاح على المجتمعات الأخرى، ومنها نشر القيم الأمريكية في الدول الأخرى، بالإضافة إلى التبادل الثقافي والعلمي والبحثي مع الطلاب الذين يُمثِّلون دولًا كثيرة، ومن أبرز الآثار الإيجابية أيضًا لاستضافة الطلاب الدوليين هي العوائد المالية الضخمة التي تجنيها الولايات المتحدة نظير تقديم خدمات التعليم العالي لغير المواطنين، فمعظم الطلاب الدوليين يتلقون تمويلهم من خارج البلاد، ويدفعون رسومًا دراسية تزيد كثيرًا عن الطلاب المحليين؛ مما يُساهم في جلب الكثير من الأموال للاقتصاد الوطني الأمريكي، وقد ساهم الطلاب الدوليون في عام 2022 للميلاد في إضافة أكثر من 40 مليار دولار للاقتصاد الأمريكي، وساهموا في خلق أكثر من 360 ألف وظيفة مباشرة وغير مباشرة، وقد استفادت قطاعات كثيرة من وجود الطلاب الدوليين من مؤسَّسات التعليم العالي وقطاع الإسكان والإعاشة وقطاع الاتصالات والترفيه وقطاع التأمين الطبي وغيرها من المناشط، حيث يحتاج الطلاب الدوليون أثناء دراستهم وعيشهم بصورة مؤقَّتة إلى الكثير من الخدمات بجانب خدمات التعليم، مثل خدمات التغذية والمطاعم والخدمات الإسكانية والخدمات المتعلِّقة بالسفر والترفيه والمواصلات وخدمات الطبابة وغيرها من الخدمات التي تُساهم في تنشيط الاقتصاد وتوفير فرص وظيفية جديدة.

أهداف وأهمية ومنهجية الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرُّف واقع الطلاب الدوليين في مؤسَّسات التعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية، ومعرفة تفاصيل حول أعدادهم وتخصُّصاتهم وجنسياتهم، ومعرفة أكبر الولايات والجامعات التي تستضيف الطلاب الأجانب في الولايات المتحدة، كما تهدف الدراسة إلى معرفة الأسباب التي تجذب الطلاب الدوليين للدراسة في هذه الدولة دون غيرها من الدول، وتهدف الدراسة أيضًا إلى تعرُّف التحديات التي يُواجهها الطلاب الدوليون خلال عيشهم وإقامتهم في الولايات المتحدة، ومن أبرز الغايات التي يسعى البحث للوصول إليها تعرُّف الأثر الاقتصادي لتواجد الطلاب الدوليين بشكل مؤقَّت للدراسة والعيش في الولايات المتحدة الأمريكية.

وترجع أهمية هذه الدراسة إلى ندرة الدراسات التي تدور حول الطلاب الدوليين بشكل عام، وخاصة ندرة الدراسات المتعمِّقة حول واقع الطلاب الأجانب في مؤسَّسات التعليم العالي الغربية، ومنها الولايات المتحدة الأمريكية، لذلك يحاول هذا البحث تقليص الفجوة في الأدبيات العربية في هذا الموضوع الحيوي، ونقل التجارب الغربية للعالم العربي، خاصة مع توجُّه العديد من الدول العربية للتوسُّع في استضافة الطلاب الدوليين، لذلك من الهام للباحثين الاطلاع على تفاصيل هامة للطلاب الدوليين في أكبر دولة في العالم تستضيف الطلاب الدوليين منذ أكثر من أربعة عقود، وهي الولايات المتحدة الأمريكية. وقد اعتمد البحث على المناهج التاريخية والوصفية والوثائقية للوصول إلى إجابات عن تساؤلات البحث.

أسئلة البحث:

س1/ ما واقع الطلاب الدوليين في الولايات المتحدة الأمريكية؟

س2/ ما هي التحديات التي تُواجه الطلاب الدوليين في مؤسَّسات التعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية؟

س3/ ما هو الأثر الاقتصادي لاستضافة الطلاب الدوليين في مؤسَّسات التعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية؟

نبذة عن واقع التعليم العالي

وفقًا لمعلومات المركز الوطني للإحصائيات التعليمية بلغ عدد مؤسَّسات التعليم العالي المعتمَدة لعام 2020/2021 للميلاد 5,916 مؤسَّسة تعليم عالٍ، منها 1,892 مؤسَّسة تعليم عالٍ حكومية و 1,754 مؤسَّسة تعليم عالٍ خاصة غير ربحية بالإضافة إلى 2,270 مؤسَّسة تعليم عالٍ خاصة هادفة للربح، كما بلغ إجمالي عدد الطلاب المقيَّدين في مؤسَّسات التعليم العالي في مرحلة البكالوريوس فما دون حوالي 15.4 مليون طالب، وقد شهد ذلك العام الدراسي انخفاضًا في أعداد الطلاب في البرامج الدراسية التي تمنح درجات الدبلوم المختلفة ودرجة البكالوريوس باختلاف المسميات؛ بسبب جائحة كورونا التي كان لها أثر سلبي على نمو أعداد الطلاب في مؤسَّسات التعليم بجميع أنحاء العالم، بما فيها الولايات المتحدة، وقد شكَّلت الطالبات الإناث نسبة 58 في المئة من إجمالي عدد الطلاب في مرحلة البكالوريوس فما دون. ويُطلق على الولايات المتحدة بلد المهاجرين، لذلك تتميَّز بالتنوُّع الثقافي والعرقي، كما تهتم المراكز الإحصائية الرسمية بدقة الإحصائيات نظير متعلقات تاريخية متعلقة بالعرق واللون والتمييز العنصري ونحوها من الأمور، لذلك ينشرون في الإحصائيات نِسَبًا دقيقة حول نِسَب قبول كلِّ مكون من مكونات المجتمع؛ للتأكُّد من تحقيق نوع من التوازن والعدالة الاجتماعية في التعليم في البلاد، وقد كان معظم طلاب مرحلة البكالوريوس فما دون من الطلبة من العِرق الأبيض من حيث التواجد في الكليات الأمريكية، حيث كان عددهم 7.8 مليون طالب، وهم أكبر عِرقية موجودة في المجتمع أيضًا. وكان عدد الطلاب من أصول مكسيكية أو أمريكية جنوبية 3.3 مليون متعلِّم، وهم ثاني أكبر عِرقية في مؤسَّسات التعليم العالي والمجتمع كذلك، فيما كان عدد الطلاب من العِرق الأسود 1.9 مليون متعلِّم، وهم ثالث أكبر من مجموعة من الطلاب حسب تصنيف العِرق وثالث أكبر مجموعة في المجتمع أيضًا، فيما كان بقية الطلاب من عِرقيات آسيوية أو من السكان الأصليين أو من عِرقيات أخرى. وقد بلغ عدد المقيَّدين في برامج الدراسات العليا في مؤسَّسات التعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية في خريف عام 2021م حوالي 3.2 مليون طالب، وتشمل برامج الدراسات العليا الماجستير والدكتوراة، وقد شكَّلت الإناث غالبية الطلاب في مؤسَّسات التعليم الأمريكية بنسبة 61 في المئة، فيما كانت نسبة الذكور 39 في المئة، وتشهد السنوات الأخيرة ارتفاع نسبة التحاق الإناث بمؤسَّسات التعليم العالي، حيث أصبحن أكثر من الذكور. وقد كان معظم الطلاب في مرحلة الدراسات العليا من العِرقية البيضاء، وكان عددهم 1.7 مليون طالب، بينما كان عدد الأمريكان من ذوي البشرة السمراء 382 ألف متعلِّم مُشكلين ثاني أكبر عِرقية من الطلاب المقيَّدين في الدراسات العليا، فيما كان الطلاب من أصول مكسيكية ثالث أكبر مجموعة عِرقية من طلاب الدراسات العليا، وكان عددهم حوالي 258 ألف طالب، فيما كان عدد الطلاب من عرقية آسيوية 254 ألف طالب، فيما ذهبت بقية المقاعد الدراسية للأقليات العِرقية الأخرى.

النتائج

الإجابة على السؤال الأول/ ما واقع الطلاب الدوليين في الولايات المتحدة الأمريكية؟

علاقة الطلاب الأجانب بالجامعات الأمريكية قديمة جدًّا، ترجع إلى القرن الثامن عشر، وتستمر حتى اليوم؛ حيث تتمتع الولايات المتحدة بنظام تعليمي عالٍ يضم جامعات عريقةً تجعل الانضمام إليها والدراسة فيها حلمًا لملايين المتعلمين على مستوى العالم.

بالرغم من عدم معرفة المصادر التاريخية لبداية انطلاق دراسة الطلاب الدوليين في الجامعات الأمريكية، فإن بعض الوثائق تشير إلى أن هناك القليل من المتعلمين غير المحليين في مراحل متقدمة من تاريخ التعليم العالي في أمريكا، وغالبيتهم من دول أمريكا اللاتينية. لا يُعلم مَن هو أول طالب أجنبي يلتحق بمؤسسات التعليم العالي في الولايات المتحدة، وتؤكد احدى الدراسات التاريخية أن القائد العسكري والثوري الفنزويلي سباستيان فرنسيسكو دي ميراندا (Francisco de Miranda) قد يكون من أوائل الطلاب الأجانب، إن لم يكن أول طالب أجنبي؛ حيث التحق بجامعة ييل سنة 1784 تقريبًا (Bevis, 2019). وقد كان فيرناندو بوليفارد (Fernando Bolivar) أيضًا من أوائل الطلاب الأجانب في الولايات المتحدة، وكان هذا الطالب ابنَ شقيق القائد العسكري الفنزويلي سيمون بوليفار (Simón Bolívar)، الذي أسَّس ورأس جمهورية كولومبيا التي تُدعى كولومبيا الكبرى، وتضم دولًا مستقلةً في الوقت الحالي؛ وهي كولومبيا، وفنزويلا، وإكوادور، وبنما، وغيانا. وقد تأثر سيمون كثيرًا بدعوات دي ميراندا المذكور سابقًا، وحقق حلمه باستقلال الدول المذكورة وتخليصها من الاحتلال الأجنبي. وقد درس فيرناندو في أكاديمية جيرمن تاون (Germantown Academy) في بنسلفانيا سنة 1822، حين كان عمه يقاتل لتحرير مناطق أمريكا الجنوبية من الاحتلال الأجنبي. وكان في تلك المرحلة يوجد بعض الطلاب من دول أمريكا اللاتينية لكن بعدد قليل (Bevis, 2019).

في عام 1854 نجح صيني يُدعى يونغ وينج (Yung Wing) في الحصول على الدرجة الجامعية من جامعة ييل ليكون وينج أول طالب صيني يحصل على درجة جامعية من مؤسسات التعليم العالي في أمريكا، ليبدأ بعدها وينج في حث الصينيين على الدراسة في الولايات المتحدة. وبالفعل بدأت البعثات الصينية للدراسة في الولايات المتحدة تزيد ابتداءً من العقد السابع من القرن التاسع عشر، وهي الفترة نفسها التي بدأت فيها اليابان بإرسال البعثات الدراسية إلى الولايات المتحدة (Bevis & Lucas, 2006).و بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وانتصار الولايات المتحدة وبروزها على الصعيد العالمي كأقوى دولة في العالم عسكريًا واقتصاديًا، نشطت الدعوات في الكونجرس الأمريكي للتوسُّع في برامج التبادل التعليمي والثقافي بين أمريكا وبقية الدول، والغاية من ذلك هو نشر السلام وفهم ثقافة الآخرين، وأيضًا جلب العقول المبدعة والعلماء للدراسة والتدريس في الولايات المتحدة. وقد تميزت الجامعات الأمريكية خلال القرن المنصرم بجذب أفضل العقول على مستوى العالم، ومنهم علماء ألمان من أصول يهودية خلال حكم النازيين، وقد كان لبعض العلماء الأجانب من ألمانيا أثر إيجابي على الحركة العلمية والاقتصادية والاجتماعية أيضًا، ومنهم العالم الألماني أينشتاين ومفكرو مدرسة فرانكفورت الفكرية. وهناك نماذج عديدة لجذب الجامعات الأمريكية للعقول من جميع بلدان العالم، بما فيها العالم العربي، وعلى رأسهم العالِم المصري الجيولوجي فاروق الباز والعالِم أحمد زويل -رحمة الله- الحائز على جائزة الملك فيصل للعلوم سنة 1989م، والحائز بعدها بقرابة عشر سنوات على جائزة نوبل للكيمياء عام 1999، وقد عمل زويل أستاذًا في معهد كاليفورنيا للتقنية قبل وفاته سنة 2016.

مـن أهـم القوانـين المتعلقـة بالتبـادل الثقـافي والعلمـي بـين الولايـات المتحـدة والـدول الأخـرى هـو قانـون التبـادل التعليمـي والثقـافي المتبـادل لعـام 1961، وهـو مقـترح السـيناتور جيمـس ويليـام فولبرايـت الـذي قدَّمـه عـام 1946م؛ لذلـك يُعـرف القانـون باسـم فولبرايـت. يهـدف القانـون المذكـور إلى زيـادة البرامـج الحكوميـة الراميـة إلى تحسـين التفاهـم المتبـادل بـين مُواطِنـي الولايـات المتحـدة والـدول الأخـرى. أيضًـا أُطلِـق برنامـج فولبرايـت للمِنَـح الخارجيـة؛ حيـث يوفـر البرنامـج الـذي لا يـزال قائمًـا الفرصـةَ للمواطنـين الأمريـكان للدراسـة في الخـارج، وكذلـك منـح بعثـات للطـلاب الأجانـب للدراسـة في الجامعـات الأمريكيـة.

وبلـغ عـدد المواطنـين الأمريـكان الدارسـين في الخـارج 347099 طالبًـا في السـنة الأكاديميـة 2019-2018، وكان معظمهـم (55.7%) في أوروبـا، ثـم جامعـات دول أمريـكا اللاتينيـة (13.8%).

أعداد الطلاب الأجانب في مؤسسات التعليم العالي الأمريكي منذ 1949 حتى الآن.
في ضـوء تطبيـق قانـون فولبرايـت للتبـادل العلمـي وتسـهيل الحكومـة الأمريكيـة إجـراءات دخـول الدارسـين غـير المواطنـين للبـلاد، بـدأت معظـم الجامعـات الأمريكيـة مرحلـةً جديـدة تحوَّلـت مـن خلالهـا إلى منظـماتٍ متعـددةِ الثقافـات بسـبب كـثرة الطـلاب الأجانـب مـن جهـة، وأيضًـا بسـبب زيـادة برامـج التوءمـة والتعـاون مـع جامعـات أخـرى خـارج الولايـات المتحـدة مـن جهـةٍ أخـرى؛ حيـث فعَّلـت الجامعـات الأمريكيـة برامـجَ التبـادل التعليمـي؛ إذ ترسـل تلـك الجامعـات مجموعـةً متميـزة مـن طلابهـا لجامعـاتٍ أخـرى خـارج الولايـات المتحـدة، مثـل الجامعـات الفرنسـية أو الألمانيـة أو اليابانيـة، للدراسـة لفصـل دراسيٍ أو فصلَـيْن دراسـيَّيْن، وفي المقابـل تقـوم الجامعـات الأجنبيـة بإرسـالِ عـددٍ مـن طلابهـا للجامعـات داخـل أمريـكا؛ حيـث يتمكَّـن الطـلاب مـن اكتسـاب خـبرات ثقافيـة وتعليميـة جديـدة.

ويُظهِـر الجـدول التـالي القفـزاتِ الكبـيرةَ التـي حدثـت في أعـداد الطـلاب الأجانـب خـلال السـبعين عامًـا الماضيـة في مؤسسـات التعليـم العـالي الأمريكيـة.

وقد كان غالبية الطلاب الدوليين في الولايات المتحدة من الذكور بنسبة 56% ، فيما كانت نسبة الإناث 44 في المئة من إجمالي عدد الطلاب الدوليين في هذه الدولة، وقد شكَّل الطلاب الدوليون نسبة 5.6% من إجمالي عدد الطلبة المقيَّدين في مؤسَّسات التعليم العالي في عام 2022م، والذي كان مجموع عدد طلابها في جميع المراحل والمستويات الدراسية قرابة 19 مليون طالب.

المستويات التعليمية للطلاب الدوليين:

يدرس معظم الطلاب الدوليين في مرحلة الدراسات العليا، حيث كان عدد الطلاب الدوليين الدارسين في مختلف برامج الدراسات العليا في الولايات المتحدة لعام 2022/2023 م حوالي 467027 متعلِّمًا، بينما كان عدد الطلاب الدوليين في المرحلة الجامعية 347602 من الطلاب غير المحليين، وكان هناك أكثر من 43 ألف متعلِّم دولي في برامج جامعية لا تمنح درجات علمية، فيما كان عدد الطلاب الدوليين في البرامج الاختيارية للتدريب الاختياري قرابة 199 ألف طالب دولي. وشكَّل الطلاب الدوليون في المرحلة الجامعية نسبة 33 % من إجمالي عدد الطلاب الدوليين المقيَّدين في مؤسَّسة التعليم العالي في الولايات المتحدة لعام 2022/2023 للميلاد، وقد شكَّل الطلاب الدوليون الدارسون في كليات المجتمع -والذين يدرسون في برامج دراسية تمنح درجة الدبلوم المشارك- 4% من إجمالي نسبة الطلاب الأجانب المقيَّدين، كما كان عدد الطلاب الدوليين في مرحلة البكالوريوس 305055 طالبًا مُشكِّلين نسبة تقترب من 29%، كما بلغت نسبة الطلاب الدوليين في مراحل الدراسات العليا 44.2% من إجمالي عدد الطلاب الدوليين المقيَّدين في مؤسَّسات التعليم العالي العام الأكاديمي نفسه، حيث كان عددهم 467027 متعلِّمًا، وكان عدد الطلاب الدوليين في مرحلة الماجستير 27% من إجمالي الطلاب الدوليين، وكان عددهم 294923 طالبًا، كما كان عدد الطلاب الدوليين في مرحلة الدكتوراة حوالي 141 ألف طالب دكتوراة، فيما ذهبت النسبة المتبقية من طلاب الدراسات العليا من الطلاب غير الأمريكان للطلبة الدارسين في البرامج المهنية وغير المحدَّدة التخصص. وقد كانت نسبة الطلاب الدوليين في برامج دراسية لا تمنح الدرجات العلمية 4.1 في المئة من إجمالي نسبة الطلاب الدوليين الدارسين في جامعات الولايات المتحدة، وقد كانت نسبة الطلاب الدوليين في مراحل التدريب الاختياري بعد الحصول على المؤهَّل الدراسي قرابة 19 في المئة من إجمالي عدد الطلبة الأجانب، وكان عددهم 198793 طالبًا متدرِّبًا في منظمات داخل الولايات المتحدة.

جنسيات الطلاب الدوليين

تتمتع الجامعات الأمريكية بالتنوع الثقافي والعِرْقي، فتشاهد تقريبًا في معظم الجامعات طلابًا أجانب لهم أنديتهم الطلابية الخاصة بهم، ويقيمون الاحتفالات الشعبية، ويعرِّفون الأمريكان بثقافتهم. ومن أكبر مجموعات الطلاب الأجانب في الولايات المتحدة الطلاب الوافدون من الصين الشعبية؛ حيث شكلوا 27.4% من مجموع الطلاب الدوليين في مؤسسات التعليم العالي في الولايات المتحدة، إذ قُدر عددهم بـ 289,526في السنة الأكاديمية 2022/2023. ويحتل الطلاب القادمون من الهند المرتبة الثانية كثاني أكبر مجتمع من الطلاب الدوليين في الولايات المتحدة في العام الدراسي المذكور؛ حيث شكلوا 25.4% من مجموع الطلاب الأجانب، ثم الطلاب من كوريا الجنوبية الذين شكَّلوا حوالي 4.1% من الطلاب الأجانب، بينما حل الطلاب الكنديون المرتبة الرابعة، وتبعهم الطلاب من فيتنام. وفي الجدول التالي ترتيب لأكبر مجموعات من الطلاب الأجانب في جامعات الولايات المتحدة بحسب دولة المواطنة، للسنة الدراسية 2022/2023.

الترتيب	الدولة	عدد الطلاب	النسبة من مجموع الطلاب الأجانب
1	الصين	289,526	27.4%
2	الهند	268,923	25.4%
3	كوريا الجنوبية	43,847	4.1%
4	كندا	27,876	2.6%
5	فيتنام	21,900	2.1%
6	تايوان	21,834	2.1%
7	نيجريا	17,640	1.7%
8	اليابان	16,054	1.5%
9	البرازيل	16,025	1.5%
10	السعودية	15,989	1.5%

الطلاب العرب الأجانب في أمريكا

تفخر الجامعات الأمريكية بأنها كيانات متعددة الثقافات، وفيها متعلمون من جميع أقطار العالم، ومن بينهم العرب، وتأتي المملكة العربية السعودية على رأس الدول العربية في إرسال مواطنيها للتعلم في مؤسسات التعليم العالي هناك، على مدار عقود طويلة وحتى اليوم؛ فوفقًا للإحصائيات التعليمية الرسمية لسنة 2022 شكَّل السعوديون أكبر مجموعة من الطلاب الأجانب العرب في الولايات المتحدة، وبلغ عددهم 15,989متعلمًا. حل الطلاب الكويتيون في المرتبة الثانية كأكبر مجموعة من الطلاب الأجانب العرب في أمريكا في السنة المذكورة؛ حيث بلغ عددهم 8375 طالبًا.

بينما احتل الطلاب من جمهورية مصر العربية المركز الثالث في هذه القائمة، بعدد طلاب يُقدر بـ 3859 دارسًا، وتلاهم طلاب سلطنة عمان الذين بلغ مجموعهم 2808 طلاب، ثم طلاب دولة الإمارات العربية المتحدة الذين بلغ عددهم 2074 طالبًا في السنة الدراسية المذكورة(المركز الوطني للإحصاء التعليمي, 2024) .

التخصصات الدراسية للطلاب الأجانب

كانت هناك ثلاثة تخصصات جاذبة للطلاب الأجانب في جامعات الولايات المتحدة بشكل عام في السنة الدراسية 2022/2023؛ حيث تجاوَز طلاب هذه التخصصات حاجز 150 ألف متعلم، وتلك التخصصات هي الهندسة والرياضيات وعلوم الحاسب والعلوم الإدارية، بينما كانت التخصصات الأخرى أقل جاذبيةً للمتعلمين الأجانب. أما التخصصات المتعلقة بالتعليم والزراعة فجاءت في ذيل قائمة البرامج الأكاديمية التي يدرس بها الطلاب الأجانب. وأكثر التخصصات التي درس بها الطلاب الأجانب في السنة الدراسية المذكورة هي:

1. تخصصات الرياضيات وعلوم الحاسب، وبلغ عدد الطلاب 240,230 متعلمًا.
2. التخصصات الهندسية، وبلغ عدد الطلاب الأجانب فيها 202,801 متعلمًا.
3. تخصصات الإدارة والأعمال، وبلغ عدد الطلاب الأجانب فيها 157,281 متعلمًا.
4. تخصصات العلوم الاجتماعية، وبلغ عدد الطلاب الأجانب فيها 85,998 متعلمًا.
5. تخصصات الفيزياء والعلوم الحية، وبلغ عدد الطلاب الأجانب فيها 84,830 متعلمًا (IIE, 2023).

الولايات والجامعات الأكثر جذبًا للطلاب الدوليين

يفضل الطلاب الأجانب بشكل عام بعض الولايات وبعض الجامعات على بعض، فنجد أن أربع ولايات تستحوذ على نصيب الأسد من الطلاب الأجانب، بينما يقل أعداد الطلاب الأجانب في بعض الولايات بسبب تفضيل الطلاب الأجانب عادةً الدراسة في الجامعات ذات التصنيفات العالية، وكثير من الجامعات المتميزة تقع في الولايات الجاذبة للطلاب الدوليين. وأكبر خمس ولايات تضم الطلاب الأجانب في السنة الأكاديمية 2022/2023 هي ولاية كاليفورنيا، ودرس بها 138,393 متعلمًا دوليًّا في السنة المذكورة، ثم ولاية نيويورك 126,782، تليها ولاية تكساس التي استضافت 80,757 طالبًا أجنبيًّا في السنة المذكور. كما جاءت ولاية ماساتشوستس في المرتبة الرابعة، وقد درس في جامعات الولاية المشهورة بولاية هارفارد 79,751 متعلمًا، وجاء في المرتبة الخامسة ولاية إلينوي بالمرتبة الخامسة كأكبر وجهة للطلاب الأجانب، وتعلَّم في جامعاتها 55,337 متعلمًا أجنبيًّا في السنة الأكاديمية 2022/2023. ويوضح الجدول التالي ترتيب أكبر خمس جامعات في أمريكا من حيث عدد الطلاب الأجانب للسنة الأكاديمية 2022/2023.

الجامعة	عدد الطلاب الأجانب
جامعة نيويورك	٢٤,٤٩٦
جامعة نورث إيسترن	٢٠,٦٣٧
جامعة كولمبيا	١٩,٠٠١
جامعة اريزونا الحكومية	١٧,٩٨١
جامعة كالفورنيا الجنوبية	١٧,٢٦٤

دوافع الطلاب للدراسة في أمريكا

لا شكَّ أن خيار الدراسة خارج الوطن قرار غير سهل، خاصةً إذا كانت الوجهة الدراسية تختلف ثقافتها بشكل كلي عن ثقافة هؤلاء الطلاب الأجانب، القادم معظمهم من دول لا تتحدث الإنجليزية كلغة أولى. وبعد مراجعة بعض الأدبيات عن الطلاب الأجانب في الولايات المتحدة، يمكن الحكم بأن بعض أهم الأسباب التي تدفع الطلاب الأجانب لاختيار أمريكا لتكون وجهتهم الدراسية الأولى،

هي:

- السمعة الجيدة التي تتمتع بها الجامعات الأمريكية حول العالم.
- الجودة التعليمية والتميز الأكاديمي.
- اتساع مجال الحريات الأكاديمية والعامة.
- توفر فرص القبول الجامعي بسبب كثرة الجامعات.
- كون الأمريكيين ودودين ومتسامحين مع الأجانب.
- تميز الجامعات في الولايات المتحدة بالتنوع والتعددية الثقافية.
- فُرص البحث والتدريب والتدريس.
- التقدم التكنولوجي والعلمي.
- اكتساب خريجي الجامعات الأمريكية مكانة اجتماعية ومكانة مرموقة في مجتمعاتهم.
- إمكانية العمل والدراسة في وقت واحد.
- يختار بعض الطلاب الأجانب الذهاب بفيزا دراسية للولايات المتحدة لأنها أسهل من طلب الإقامة الدائمة، وفور وصوله يبحث عن فرص عمل، وهناك تشديد من قِبل السلطات الأمريكية على هذا الأمر مؤخرًا.
- يعتقد بعض الطلاب أن بإمكانهم الحصول على الإقامة الدائمة بعد التخرج.
- يعتقد بعض الطلاب الأجانب أن الحصول على درجة علمية يساعدهم في الحصول على وظائف جاذبة بمزايا مالية كبيرة

(Albeshir,2019; Altbach, 1998; Altbach, 2004; Guruz, 2011; Lee, 2010: Lee, Maldonado, Maldonado, & Rhoades, 2006).

الإجابة على السؤال الثاني/ ا هي التحديات التي تُواجه الطلاب الدوليين في مؤسَّسات التعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية؟ وللإجابة عن السؤال البحثي تمت مراجعة عدد من الأدبيات العلمية الرصينة المنشورة في مجلات علمية محكمة.

بالرغـم مـن انتـماء الطـلاب الأجانـب في الولايـات المتحـدة لثقافـات وعِرقيـات مختلفـة، فـإن الأدبيـات الحديثـة وحتـى القديمـة التـي تمـت في النصـف الثـاني مـن القـرن المـاضي، تتفـق عـلى أن الصعوبـات التـي تواجـه الطـلاب الدوليـين بشـكل عـام تـدور حـول مشـكلات متقاربـة، وهـي الموضوعـات التـي تـدور حـول التحديـات الثقافيـة، والتكيـف والاندمـاج، والأكاديميـة، والماليـة، والعنصريـة؛ وهـذه التحديـات متداخلـةٌ بعضهـا مـع بعـض، ولا نسـتطيع فصْلهـا؛ فعـلى سـبيل المثـال، غالبًـا مـا نجـد ضَعْـف اللغـة الإنجليزيـة عامـلًا أساسـيًّا في معظـم التحديـات التـي تواجـه الطـلاب الأجانـب في الولايـات المتحـدة، ولكـن فُصلـت هـذه التحديـات في هـذا الجـزء مـن أجـل سـهولة إدراكهـا

(Bai, 2016; Banjong, 2015; Gautam et al., 2016; Gebhard,2012; Hofstede, Hofstede, & Minkov, 2010; Lin & Scherz, 2014; Liu, 2016; Perry, 2016; Trice, 2007; Smith & Khawaja, 2011)

في هـذا القسـم نذكـر بشـكل مختـصر أبـرز التحديـات التـي يعـاني منهـا الطـلاب الدوليـون الدارسـون في الولايـات المتحـدة:

أ- قصور اللغة الإنجليزية

معظـم الطـلاب الدوليـين الدارسـين في جامعـات الولايـات المتحـدة قادمـون مـن دول لا تتحـدث اللغـة الإنجليزيـة كلغـة أولى، بـل يتحـدث هـؤلاء الطـلاب اللغـةَ الإنجليزيـة كلغـة ثانيـة أو ثالثـة، ولهـذا السـبب فـلا غرابـة أن عـددًا كبـيرًا مـن نتائـج الدارسـات العلميـة المحكَّمـة، القديمـة منهـا والجديـدة، وجـدت أن الحاجـز اللغـوي أو قصـور اللغـة الإنجليزيـة مـن أكـبر العقبـات في المجـال الأكاديمـي، كـما هـو الحـال في الجوانـب الثقافيـة والاجتماعيـة(Bai, 2016; Banjong, 2015; Constantine, Okazaki, & Utsey, 2004; Gautam et al., 2016; Liu, 2016; Rabia, & Hazza, 2017).

وكان القصـور اللغـوي مـن أكـبر التحديـات لجميـع الجنسـيات مـن الطـلاب الأجانـب الدارسـين في الولايـات المتحـدة، ومـن بينهـم الطـلاب العـرب.

قصور اللغة الإنجليزية والجانب الاجتماعي

تـكاد تتفـق الدراسـات التـي أُجريـت عـن الطـلاب الأجانـب أن القصـور اللغـوي في الإنجليزيـة هـو سـبب رئيـس في التحديـات التـي يواجههـا هـؤلاء المتعلمـون في الجانـب الاجتماعـي. يؤثـر القصـور اللغـوي عـلى درجـة التكيـف مـع المجتمـع الجديـد والقـدرة عـلى تكويـن صداقـات، وقـد رأى الكثـير مـن الباحثـين أن عـدم تمكـن الطـلاب الأجانـب مـن تكويـن علاقـات اجتماعيـة مـع أعضـاء المجتمـع المضيـف، كان مـن الأسـباب الرئيسـية للقصـور اللغـوي، كذلـك أشـارت بعـض الدراسـات إلى أن القصـور اللغـوي لـدى الطـلاب الأجانـب قـد يقودهـم للعزلـة والاكتئـاب

(Bai, 2016; Banjong, 2015; Constantine, Okazaki, & Utsey, 2004; Gautam et al., 2016; Liu, 2016; Rabia, & Hazza, 2017).

قصور اللغة الإنجليزية والتحديات الأكاديمية

كانت اللغة الإنجليزية العائقَ الأساسي في الجانب الأكاديمي للطلاب الأجانب. وبحسب الدراسات التي أُجرِيت على الطلاب، سواءً من الصين والهند وكوريا الجنوبية، الذين يشكِّلون معظم الطلاب الأجانب في الجامعات الأمريكية، أو حتى الطلاب العرب ومن بينهم طلابُ دولِ مجلس التعاون الخليجي أيضًا؛ كانت التحديات اللغوية هي أكبر حاجز أكاديمي للطلاب بحسب الدراسات العديدة التي اهتمت بهذا الأمر. وقد شملت هذه التحديات اللغوية التي عانى منها الطلابُ الأجانب جميعَ المهارات اللغوية الرئيسية، وهي: القراءة، والكتابة، والاستماع، والتحدث، بدرجات مختلفة (Almurshidi, 2014; Bai, 2016; Banjong, 2015; Constantine, Okazaki, & Utsey, 2004; Gautam et al., 2016; Liu, 2016; Rabia, & Hazza, 201).

درجة إتقان اللغة الإنجليزية والتحصيل الدراسي

هدفت العديد من الدراسات إلى معرفة العلاقة بين درجة إتقان الدارسين الأجانب في جامعات أمريكا لمهارات اللغة الإنجليزية وأدائهم الأكاديمي، وقد اعتمدت الدراساتُ المستخدمة في هذا الجزء على المعدل التراكمي للطلاب لقياس التحصيل الدراسي للطلاب ودرجاتهم في الاختبار المعياري التوفل كمقياسٍ لدرجة إتقان اللغة الإنجليزية (Daller & Phelan, 2013; Koys, 2010; Morris & Maxey, 2014; Wait & Gressel, 2009; Ward, Jacobs, & Thompson, 2015). التوفل كما هو معروف اختبارٌ في اللغة الإنجليزية لغير الناطقين بها، أو الذين يستعملونها لغةً ثانية، لقياس درجة تمكُّنهم من مهارات اللغة الإنجليزية، ويقيس الاختبارُ درجةَ إتقان المهارات الأربع الأساسية التي يحتاجها الطلاب في البيئات التعليمية، وهي: القراءة الأكاديمية، والاستماع، والتحدث والكتابة الأكاديمية.

استنتج بعض الباحثين أن درجةَ إتقان مهارات اللغة الإنجليزية عاملٌ مهم، وقد يكون له تأثيرٌ على التحصيل الدراسي للطلاب الأجانب في الجامعات الأمريكية. فقد وجدت إحدى الدراسات أن الطلاب الأجانب في جامعة أوريغون كانت معدلاتهم الدراسية في السنة الأولى أقل من الطلاب المحليين، وتعزو الدراسة هذا الانخفاضَ في معدل الطلاب الأجانب للعوامل اللغوية (Ward, Jacobs, & Thompson, 2015). كما وجد عدد من الدراسات أن هناك علاقةً إيجابية بين متغيِّر درجة إتقان اللغة الإنجليزية ومتغير التحصيل الدراسي، ووجدت بعض الأبحاث أن درجة إجادة مهارات اللغة الإنجليزية قد تكون مؤشرًا مهمًّا في التنبؤ بالمستقبل الدراسي للطلاب الأجانب في الجامعات الأمريكية (Morris & Maxey, 2009; Wait & Gressel, 2014).

في المقابل، وجد عدد من الباحثين أن درجة إتقان اللغة الإنجليزية ليست لها علاقة مهمة بالمستوى الدراسي للطلاب الأجانب، سواءً في المرحلة الجامعية أو ما فوق الجامعية، بل هناك عوامل أخرى قد تكون مهمة أيضًا؛ مثل: الخلفية العلمية للمتعلم، ودرجة التزام الطالب وحرصه على مراجَعة الدروس، وكذلك مدى الانتفاع من الخدمات الأكاديمية التي تقدمها الجامعات مثل: مركز الكتابة ومركز الرياضيات ونحوهما (Krausz, Schiff, Schiff, & Hise, 2005; Martirosyan, Eunjin Hwang, & Wanjohi, 2015; Wongtrirat, 2010).

وقد أحد الباحثين بعمل تحليل شامل (التلوي) لعدد 22 دراسة محكَّمة، أجريت ما بين عامَيْ 1987 و2009، تدرس العلاقة بين القدرات اللغوية لدى الدارسين غير الناطقين باللغة الإنجليزية كلغة أولى في جامعات أمريكا، ومستوى أدائهم الأكاديمي. وقد خلص الباحث إلى أن درجة إتقان اللغة الإنجليزية المقيسة بدرجة التوفل ليست طريقة فعالة للتنبؤ بالإنجاز الأكاديمي للطلاب الدوليين (Wongtrirat, 2010).

ب- الصدمة الثقافية

الصدمة الثقافية هي التحدي الأساسي للطلاب الدوليين، خاصةً في الفترات الأولى من وصولهم إلى الولايات المتحدة (Geary, 2016; Liu, 2016; Matusitz, 2015; Wu et al., 2015). وفي هذا الموضع نركز على الصدمة الثقافية للطلاب الأجانب بشكل عام؛ لكن يجب التنبيه أن معظم الدراسات التي تُجرى على الطلاب الأجانب تركز على الطلاب الآسيويين، خاصة المتعلمين من الصين والهند الذين يمثلون 67% من الطلاب الأجانب في الولايات المتحدة لعام 2019م.

يمكن تفسير مفهوم الصدمة الثقافية على أنه المشاعر والسلوكيات اللاحقة الناتجة عن الانغماس في وضعٍ ثقافي جديد أو مختلف عن الوضع الذي اعتاد المرء عليه (Young, 2014, p 59). كما يمكن تعريف الصدمة الثقافية بأنها الارتباك الشخصي الذي قد يشعر به الشخص عند تجربة أسلوب حياة غير مألوف، بسبب الهجرة أو زيارة بلد جديد، أو الانتقال بين البيئات الاجتماعية، أو ببساطة عند السفر والانغماس في نوع آخر من الحياة (Macionis & Gerber ,2010). تُعرف الصدمة الثقافية أيضًا بأنها الانتقال من ثقافة مألوفة إلى ثقافة غير مألوفة، ويتضمن هذا الانتقال صدمة البيئة الجديدة، والتعرف على الكثير من الأشخاص الجدد، وتعلُّم طرق معيشة دولة جديدة. وتشمل الصدمة الثقافية أيضًا صدمةَ الانفصال عن الأشخاص المهمين في حياتك، مثل العائلة والأصدقاء والزملاء والمعلمين، والأفراد الذين يمكنك التحدث إليهم في الأوقات الحَرِجة، وكذلك الأشخاص الذين يمكن أن يقدِّموا لك الدعم والتوجيه.

ج- صعوبات في التكيف الاجتماعي

وجد الباحثون أن كثيرًا من الطلاب الأجانب يواجهون صعوبات في التكيف مع الثقافة والمجتمع الأمريكي؛ ما أفقده فرصة الاندماج، وقد يقوده الأمر إلى العزلة الاجتماعية (Bai, 2016; Gautam et al., 2016; Matusitz, 2015; Rabia, & Hazza, 2017). كما تشير الأبحاث إلى أن الطلاب الأجانب يجدون صعوبات في تكوين صداقات قوية مع الأمريكان بالرغم من رغبة هؤلاء الأجانب بذلك. وقد أشارت نتائج الدراسات إلى أن قصور اللغة الإنجليزية من الأسباب الرئيسة لصعوبة التكيف مع المجتمع الأمريكي وتكوين صداقات قوية مع الأمريكان (Bai, 2016; Gautam et al., 2016; Matusitz, 2015; Rabia, & Hazza, 2017).

كما أشارت الدراسات التي أجريت عن الطلاب العرب والمسلمين إلى أن الاختلافات الدينية قد تكون سببًا في عدم تكوين صداقات قوية مع الأمريكان؛ حيث يرتكب الكثير من الأمريكان أشياء مخالفة للتعاليم الإسلامية، مثل تعاطي المُسكرات وإقامة الحفلات المختلطة، وهو شيء مرفوض من قِبل الطلاب العرب والمسلمين، ويساهم في تقليل درجة التكيف الاجتماعي مع المجتمع المضيف. أيضًا كانت المرأة المسلمة أكثر عرضةً لمواجهة التحديات المرتبطة بالتكيف وتكوين صداقات مع الأمريكان، وقد يرجع السبب إلى تقيد المرأة بحجابها ورغبتها في تقليل الاختلاط بالرجال قدر الإمكان، ولكن السبب الرئيس هو ضَعْف القدرات اللغوية (Rabia, & Hazza, 2017; Shaw,2011).

د- الحنين إلى الوطن والأهل

وهي من الصعوبات الشائعة بين الطلاب الأجانب من جميع الجنسيات؛ حيث يفتقد الطلاب أوطانهم الأصلية وطرق العيش والتفاعل فيها، كما تُفتقد الأطعمة التقليدية(Can, 2015; Rabia, & Hazza, 2017). يشعر الطلاب الأجانب أيضًا بالشوق إلى أهاليهم وأصدقائهم، وتختلف هذه المشاعر باختلاف مدة الإقامة؛ حيث تكون درجة الحنين إلى الوطن والأهل عالية في الأسابيع الأولى، ثم تخف تدريجيًا بعد تحقيق درجات من التكيف في المجتمع المضيف.

هـ- التمييز والعنصرية

يواجه الطلاب الأجانب تحدياتٍ تتعلَّق بالتمييز والعنصرية والتحيُّز، وكذلك التنميط، من بعض فئات المجتمع الأمريكي، وهذه التجاوزات شائعةٌ مما جعل هذه القضايا من المشكلات الأساسية للطلاب الأجانب من جميع الجنسيات والأعراق. ونُشِرت العشرات من الدراسات عن هذه الموضوعات، خاصةً بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001، التي بدأت بعدها بعض الموجات المعادِية للأجانب في الولايات المتحدة. فعلى سبيل المثال: أشارت الأدبيات التي ناقشت قضايا الطلاب الأجانب من الصين أن الطلاب يعانون من تهكم الأمريكان ببعض عاداتهم الثقافية، مثل تناولهم الأطعمة الغريبة على المجتمع الأمريكي (Urias & Yeakey, 2005). أيضًا تعرض بعض الطلاب الهنود من السيخ إلى بعض الاعتداءات بعد أحداث سبتمبر، ظنًّا من المعتدين أنهم مسلمون (Urias & Yeakey, 2005). أما الطلاب العرب فربما كانوا أكثر عرضةً من غيرهم للعنصرية والتنميط، وقد واجهوا صعوباتٍ كبيرة بعد أحداث سبتمبر (Urias & Yeakey, 2005). كذلك واجَه السعوديون بعض أشكال التحيز والتنميط السلبي من قِبل المجتمع الأمريكي الذي ما زالت بعض أطيافه تحمل صورًا سلبيةً عن العرب والمسلمين تربطهم بالتخلف وظلم المرأة والإرهاب (Shaw,2011).

و- التحديات المالية

يعتمد معظم الطلاب الأجانب الدارسين في الولايات المتحدة على دعم الأسرة ماليًا هناك، وكما ذُكر سابقًا فإن الرسوم الدراسية الجامعية مرتفعة جدًّا، وتضاعفت خلال العقود الأخيرة عدة مرات؛ مما جعل معظم الطلاب الأجانب يواجهون تحديات كبيرة في تمويل دراستهم. كذلك يدفع الطلاب الأجانب رسومًا دراسية أعلى ثلاث مرات من الطلاب المحليين في الجامعات الحكومية؛ مما يجعل تمويل الدراسة والعيش في الولايات المتحدة أمرًا ليس بالهين، خاصة أن كثيرًا من الأُسر التي تموِّل دراسة أبنائها في الخارج ليست ثَرِية (IIE, 2021). أيضًا يوجد بجانب الرسوم الدراسية مصروفات كثيرة يحتاج الطلاب المغتربون إلى دفعها؛ مثل: ثمن تأجير مسكن، والإعاشة، ووسائل المواصلات، وفواتير الخدمات، والعلاج. بالإضافة إلى المدفوعات السابقة يحتاج الطلاب في الجامعات الأمريكية إلى شراء العشرات من المراجع والكتب كلَّ فصل دراسي، والمراجع الجامعية مرتفعة الثمن؛ مما يجعل توفيرها أيضًا من العقبات التي يواجهها الطلاب الأجانب.

يدرك الطلاب الأجانب كذلك حجم التضحيات التي يقوم بها أفراد أسراتهم في سبيل مساعدتهم ماليًّا للحصول على مؤهل علمي من الجامعات الأمريكية؛ فهذه العوائل الفقيرة والمتوسطة الدخل التي تنتمي للدول التي ترتفع بها نسب الفاقة، تعمل بكل طاقتها لجمع المال على مدار سنوات طويلة، وذلك في سبيل استثماره في تعليم أحد أولادها، وذلك بإرساله إلى الولايات المتحدة لينجح ويهاجر، أو يعمل في وظيفة راقية تنتشل العائلة من الفقر، ونتيجة لمعرفة الأبناء الطلبة حجم تضحيات آبائهم في سبيل توفير المال اللازم، يقع هؤلاء الطلاب تحت الضغط النفسي الشديد؛ إذ يعلم أن جميع أفراد أسرته ينتظرون نجاحه، فالفشل ليس خيارًا بالنسبة إليه، وهذا من التحديات التي يعاني منها الكثير من الطلاب الأجانب، وقد يقود الضغط النفسي إلى الفشل الدراسي وقد يقود إلى الانتحار كذلك (Can, 2015; Wu et al., 2015).

ز- الصعوبات المتعلقة بالجوانب الصحية والنفسية

يعاني الكثير من الطلاب الأجانب من مشكلات نفسية قد تقود إلى شعورهم ببعض المشكلات الصحية في بعض الأحيان (البشر, 2024). من أبرز المشكلات النفسية التي يعاني منها الطلبة المغتربون المستوى العالي من التوتر والقلق والضغط النفسي، فحجم التحديات الدراسية والمعيشية كبير على الطالب الأجنبي الذي وجد نفسه وحيدًا ومطالبًا بأداء مهام دراسية لا تنتهي بلغة مختلفة عن لغته الأم. كانت أيضًا العوامل المالية وتوفير السيولة اللازمة من أسباب الضغط النفسي على الطلاب الأجانب؛ لكون هؤلاء الطلاب يعلمون أن أولياء أمورهم يكدحون طوال عمرهم في تجميع مبالغ مالية تمكِّنهم من مواصَلة التعليم في الولايات المتحدة، على أمل التخرج والعمل في وظيفة راقية يستطيع ابنهم من خلالها مساعدتهم لاحقًا في التخلص من الفقر، أو ربما هو عطاء دون مقابل كعادة الآباء (Can, 2015; Constantine, Okazaki& Utsey, 2004).

ح- التحديات الأكاديمية

اللغة الإنجليزية كانت العائق الأكاديمي الرئيس للطلاب الأجانب بشكل عام، وفي جميع المهارات سواء القراءة أو الكتابة أو الاستماع والتحدث. بجانب اللغة التي هي المعضلة الأساسية في الجانب الأكاديمي واجه الطلاب الأجانب أيضًا تحديات أخرى تتعلق بالتعليم، مثل: صعوبة الحصول على القبول الأكاديمي، واختلاف طرق التدريس والتوقعات المرتفعة من الطلاب، والعلاقات مع الأساتذة (Bai, 2016; Banjong, 2015; Constantine, Okazaki, & Utsey, 2004; Gautam et al., 2016; Liu, 2016; Rabia, & Hazza, 2017)

اجابة السؤال الثالث/ ما هو الأثر الاقتصادي لاستضافة الطلاب الدوليين في مؤسَّسات التعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية؟

يُساهم تواجد الطلاب الدوليين في الولايات المتحدة بغرض الدراسة في تحقيق أهداف كثيرة؛ منها: زيادة التعدُّدية الثقافية، والانفتاح على المجتمعات الأخرى، ومنها نشر القيم الأمريكية في الدول الأخرى، بالإضافة إلى التبادل الثقافي والعلمي والبحثي مع الطلاب الذين يُمثِّلون دولًا كثيرة، ومن أبرز الآثار الإيجابية أيضًا لاستضافة الطلاب الدوليين هي العوائد المالية الضخمة التي تجنيها الولايات المتحدة نظير تقديم خدمات التعليم العالي لغير المواطنين، فمعظم الطلاب الدوليين يتلقون تمويلهم من خارج البلاد، ويدفعون رسومًا دراسية تزيد كثيرًا عن الطلاب المحليين؛ مما يُساهم في جلب الكثير من الأموال للاقتصاد الوطني الأمريكي، وقد ساهم الطلاب الدوليون في عام 2022 للميلاد في إضافة أكثر من 40 مليار دولار للاقتصاد الأمريكي، وساهموا في خلق أكثر من 360 ألف وظيفة مباشرة وغير مباشرة، وقد استفادت قطاعات كثيرة من وجود الطلاب الدوليين من مؤسَّسات التعليم العالي وقطاع الإسكان والإعاشة وقطاع الاتصالات والترفيه وقطاع التأمين الطبي وغيرها من المناشط، حيث يحتاج الطلاب الدوليون أثناء دراستهم وعيشهم بصورة مؤقَّتة إلى الكثير من الخدمات بجانب خدمات التعليم، مثل خدمات التغذية والمطاعم والخدمات الإسكانية والخدمات المتعلِّقة بالسفر والترفيه والمواصلات وخدمات الطبابة وغيرها من الخدمات التي تُساهم في تنشيط الاقتصاد وتوفير فرص وظيفية جديدة (Association of International Educators[NAFSA], 2024).

وفي عام 2022م ساهم الطلاب الدوليون في خلق أكثر من 360 ألف وظيفة مباشرة على مستوى البلاد، وقد استفادت عدة قطاعات من الوظائف الجديدة التي أُضِيفت للاقتصاد الأمريكي؛ بفضل نفقات الطلاب الدوليين، يُذكر أن نسبة 62% من الطلاب الدوليين في الولايات المتحدة يتلقون التمويل من أطراف خارج الولايات المتحدة؛ مما يجعل وجود الطلاب الدوليين وجذبهم لأموال جديدة للبلاد يُساهم في نمو الناتج المحلي الإجمالي، وينشط الاقتصاد، ويحتاج الطلاب الدوليون إلى كثير من الخدمات بجانب الخدمات التعليمية، والتي هي الهدف الأساسي لقدومهم إلى الولايات المتحدة, فالطلاب الدوليون يحتاجون إلى السكن والغذاء والطبابة وخدمات الإنترنت والاتصال وخدمات النقل.

أيضًا يُساهم عدد كبير من الطلاب في تنشيط مجالات الترفيه والسياحة والفنادق، كما أن زيارات الأهل والأصدقاء للطلاب الدوليين تُسهم في ضخ مبالغ مليارية داخل الاقتصاد الأمريكي ، حيث لا يكتفي الأشخاص الذي يزورن أقاربهم وأصدقائهم بالمكوث في المنزل، بل يقومون بجولات للأماكن التاريخية والسياحية والذهاب إلى المطاعم والحانات، وهذا الإنفاق الاستهلاكي يؤدي إلى تنشيط مختلف القطاعات الاقتصادية ذات العلاقة ، مما يساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي((GDP بالولايات المتحدة الأمريكية (NAFSA, 2024).

ومن أبرز القطاعات التي ساهم تواجد الطلاب الدوليين في خلقها في الاقتصاد الأمريكي بشكل مباشر في العام 2022م هي مؤسَّسات التعليم العالي والإسكان والإعاشة والتجزئة والتأمين الصحي، وقد ذهبت نسبة 53% من مجموع الوظائف المباشرة التي كان سببها عوائد الأموال التي أنفقها الطلاب الدوليون إلى مؤسَّسات التعليم العالي، ويُساهم تواجد الطلاب الدوليين في خلق العديد من الوظائف داخل المؤسَّسات التعليمية سواءً تلك الوظائف التعليمية في الكليات ومراكز تعليم اللغة الإنجليزية لغير الناطقين بها أو الوظائف الإدارية التي يحتاجها الطلاب الدوليون مثل مراكز الطلاب الدوليين التي يتواجد بها عدد كبير من الموظفين لمساعدة ومتابعة الطلاب الدوليين، خاصة وأن هناك صرامة من السلطات الأمريكية تجاه انضباط وتقيُّد الطلاب غير المحليين بحضور المحاضرات وعدم الغياب لفترات طويلة عن الدراسة؛ وذلك لأسباب أمنية؛ مما يستدعي توظيف عدد كبير من الموظفين لمساعدة الطلاب الدوليين في استكمال الإجراءات اللازمة للحصول على تأشيرة الدراسة قبل الوصول للولايات المتحدة، وبعد وصول الطلاب الدوليين يتم عقد الدورات والتواصل مع الطلاب الدوليين وتقديم خدمات المساندة والإشراف، وكل تلك الخدمات تُلزم الجامعات بتعيين عدد كبير من الموظفين، وهو ما يصبُّ في نهاية الأمر في مصلحة الاقتصاد الأمريكي (NAFSA, 2024) .

كما ساهم تواجد الطلاب الدوليين في زيادة الطلب على خدمات الإسكان، سواء داخل الجامعات في النُّزُل الطلابية أو في الأحياء السكنية المجاورة للجامعات التي يدرس بها هؤلاء الطلاب، وقد كان قطاع الإسكان من القطاعات التي استفادت من تواجد أكثر من مليون طالب غير محلي في الولايات المتحدة، وكانت نسبة 19% من الوظائف التي تم إستحداثُها نتيجة لتواجد الطلاب الدوليين مرتبطة بقطاع الإسكان بشكل مباشر , حيث إن تواجد أكثر من مليون طالب، يؤدي إلى ارتفاع الطلب على الوحدات السكنية مما يستدعي زيادة في عدد هذه الوحدات، وتعزيز نشاط السوق العقاري. كما إن تواجد الطلاب الدوليين كان أمرًا حيويًّا لقطاع المطاعم والتغذية والإعاشة، حيث ذهبت نسبة 12% من إجمالي الوظائف المباشرة التي خلقها الطلاب الدوليون في عام 2022 م لهذا القطاع، ويتردَّد الطلاب الدوليون على المقاهي والمطاعم بشكل كبير؛ كونهم لا يملكون الوقت أو الخبرة الكافية لإعداد وجبات غذائية مكتملة، فيلجؤون للمطاعم، وهذا ساهم في نموِّ هذا القطاع بشكل كبير، وكلما زاد الطلب على المطاعم والمقاهي، زادت الحاجة إلى توظيف المزيد من الطهاة والموظفين لخدمة الزبائن ، وهذا يُعد مؤشراً إيجابياً للاقتصاد الأمريكي، حيث يُساهم في خلق فرص العمل، وخفض معدلات البطالة . كما ساهم الطلاب الدوليون في خلق العديد من الوظائف الجديدة في قطاعات التجزئة والتأمين الطبي، حيث ذهب ما نسبته 11 % من الوظائف المباشرة نظير تواجد الطلاب الدوليين لهذه القطاعات (NAFSA, 2024).

جدول يُوضح الآثار الاقتصادية للطلاب الدوليين في الولايات المتحدة خلال العشر سنوات الماضية		
العام	مساهمة الطلاب الدوليين في الإقتصادي الأمريكي	عدد الوظائف الجديدة
2011	21.8 مليار دولار	307 آلاف وظيفة
2012	23.9 مليار دولار	313 ألف وظيفة
2013	26.7 مليار دولار	340 ألف وظيفة
2014	30.4 مليار دولار	373 ألف وظيفة
2015	32.7 مليار دولار	400 ألف وظيفة
2016	36.8 مليار دولار	450 ألف وظيفة
2017	39 مليار دولار	455 ألف وظيفة
2018	40.4 مليار دولار	458 ألف وظيفة
2019	38.6 مليار دولار	416 ألف وظيفة
2020 جائحة كرونا	28.3 مليار دولار	306 آلاف وظيفة
2021	33.8 مليار دولار	335 ألف وظيفة
2022	40.1 مليار دولار	368 ألف وظيفة

ساهم الطلاب الدوليين في مؤسسات التعليم العالي في الولايات المتحدة في اضافة 40.1 مليار دولار في العام الدراسي 2022/2023 وقد ساهم هؤلاء الطلاب غير المحليين في إضافة 368333 وظيفة جديدة في الاقتصاد الأمريكي في ذلك العام وحدة (NAFSA, 2024).

جدول يُوضح الآثار الاقتصادية للطلاب الدوليين في الولايات المتحدة خلال العشر سنوات الماضية			
الولاية	عدد الطلاب الدوليين	مساهمتهم في اقتصاد الولايات الأمريكية (الأرقام بالمليون دولار)	عدد الوظائف الجديدة
واشنطن ستيت	23,100	830.3	6,415
اركنساس	5,680	146.6	947
اريزونا	30,054	986.4	9,685
ألاسكا	290	9.8	60
ألاباما	9022	305	2259
ألينوي	55,337	2.1000	21,158
انديانا	26,739	890.2	8,297
أوريغون	7,379	260.2	2,058
اوكلوهما	7,651	218.9	1,582
أوهايو	34,204	1.2000	10,683
أيداهو	3,263	68.4	476
آيوا	8,261	250.8	1,758
بنسلفانيا	48,593	2.000	21,956
تكساس	80,757	2.2000	21,568
تينيسي	9,206	332.7	3,190
جورجيا	26,450	951.7	8,842
داكوتا الجنوبية	2,018	44.7	252
داكوتا الشمالية	2,102	43.8	284
ديلور	3,819	107.7	1,039
رود آيلاند	4,786	257.6	2,252
فرجينيا الغربية	2,494	77.1	564

فلوريدا	42,590	1.4000	12,184
فيرجينيا	19,365	702.4	7,054
فيرمونت	1,334	63.3	367
كارولينا الجنوبية	6,173	181.6	1,455
كارولينا الشمالية	23,488	816.1	8,215
كاليفورنيا	138,393	6000	55,167
كانساس	9,353	246.5	1,764
كنتاكي	9,765	308.9	1,854
كولورادو	9,920	359.2	3,617
كونيكتيكت	16,727	698.2	6,228
لويزيانا	6,626	246.7	2,251
ماساتشوستس	79,751	3.6000	34,930
مقاطعة واشنطن	11,457	525.5	4,306
مونتانا	1,241	40.6	314
ميتشغان	33,501	1.3000	11,335
ميرلاند	22,743	929.4	9,617
ميسوري	24,260	827.9	7,589
ميسيسبي	2,960	73.5	593
مين	1,703	69.8	441
مينيسوتا	14,321	459.5	3,366
نبراسكا	4,097	112.1	812
نيفادا	2,031	60.9	522
نيوجيرسي	21,985	861.9	8,200
نيومكسيكو	2,633	71.7	543

نيوهامشير	3,767	161.3	1,521
نيويورك	126,782	5.8000	50,430
هاواي	3,939	133.6	869
وايومنغ	805	18.5	122
ويسكونسن	13,650	486.2	4,650
يوتاه	10,019	302.6	2,692

مصادر تمويل الطلاب الأجانب

الطلاب الأجانب في الجامعات الأمريكية الحكومية مطالَبون بدفع رسوم دراسية أعلى من الطلاب المحليين المنتمين للولاية التي تقع بها الكلية، بما يبلغ ضِعف الرسوم أو ضِعفَيْن في كثير من الأحيان، باستثناء بعض الجامعات الخاصة التي لا تفرِّق بين الطلاب المحليين والأجانب في الرسوم المدرسية. لذلك يشكِّل تمويل الدراسة هاجسًا لدى الطلاب الأجانب في الولايات المتحدة؛ فالرسوم الدراسية ارتفعت عدة مرات خلال العقود القليلة السابقة مسببةً عبئًا كبيرًا على المواطنين، فضلًا عن الطلاب الأجانب القادم معظمهم من الصين والهند، والمطالَبين بدفع رسوم مرتفعة جدًّا ؛ فعلى سبيل المثال، بلغ متوسط الرسوم الدراسية السنوية لدرجة البكالوريوس في جامعة واشنطن وهي جامعة عامة مقرها مدينة سياتل 11,650 دولارًا للطلاب المحليين من طلاب الولاية، بينما بلغت الرسوم الدراسية للطلاب الأجانب 39,038 دولارًا، وهذه الرسوم لا تشمل المراجع والسكن؛ لذلك يحتاج الطلاب الأجانب الكثير من التمويل الخارجي لإكمال دراساتهم الجامعية (University of Washington,2024).

معظم الطلاب الأجانب الدراسين في جامعات أمريكا في العام الأكاديمي 2019/2020 تلقوا تمويلهم الدراسي من الخارج؛ حيث حصل 89.3% من الدارسين الدوليين في مرحلة البكالوريوس على تمويلهم من مصادر خارج الولايات المتحدة، و83.9% من الطلاب الأجانب موَّلوا تعليمهم من خلال التمويل الشخصي أو تلقَّوا مساعدات من أهلهم المقيمين خارج الولايات المتحدة، بينما بلغ عدد الطلاب الأجانب ممن لديهم بعثات من حكومات أو جامعات أجنبية (أي ليست في الولايات المتحدة) 5%. وكان قرابة 9.6% من طلاب البكالوريوس الأجانب يعتمدون على المصادر المالية داخل الولايات المتحدة لدفع الرسوم الدراسية، وتشمل هذه النسبة عمل الطلاب داخل الولايات المتحدة وتمويل دراستهم، أو الحصول على بعثة دراسية من الجامعة، أو الحصول على منحة دراسية من المنظمات داخل الولايات المتحدة، أو الحصول على التمويل بواسطة برامج الحكومة الأمريكية (IIE, 2021; U.S. Department of Commerce, 2020).

تختلف نِسَب التمويل قليلًا للدارسين الأجانب في مراحل الدراسات العليا؛ حيث يعتمد قرابة 60% من الطلبة على تمويلهم من مصادر خارجية، من بينها مساعدة الأسرة والتمويل الذاتي، وكان هناك نسبةً كبيرةً من الطلاب الأجانب في مرحلتَي الماجستير والدكتوراه، تصل إلى 38%، يتلقَّون تمويلهم الدراسي عن طريق مصادر داخل الولايات المتحدة، من بينها المِنح الجامعية، ومِنح المؤسسات الخيرية الأمريكية، ومِنح الحكومة الأمريكية، والتمويل الذاتي من خلال العمل داخل الولايات المتحدة (IIE, 2021; U.S. Department of Commerce, 2020).

نماذج لاستفادة مؤسَّسات التعليم العالي في بعض الولايات الأمريكية

الأثر الاقتصادي لتواجد الطلاب الدوليين في ولاية أوهايو

تواجد الطلاب الدوليين في مؤسسات التعليم العالي في ولاية أوهايو يمثل عاملاً مهماً في تحفيز النشاط الاقتصادي للولاية. في عام 2022/2023، ساهم وجود هؤلاء الطلاب في دعم اقتصاد الولاية بمبلغ يزيد عن 1.2 مليار دولار. من جهة أخرى بلغ عدد الطلاب الدوليين في هذه الولاية 34204 طالب، وقد ساهم تواجدهم في تخفيض معدلات البطالة وزيادة عدد فرصة العمل بإجمالي 10683 وظيفة سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة. قطاع التعليم العالي في الولاية من بين الجهات الرئيسية المستفيدة من الإيرادات المحصلة من الرسوم الدراسية والسكن وغيرها من الخدمات التي يدفعها الطلاب الدوليون. جامعة أوهايو الحكومية على سبيل المثال تستحوذ على أكبر حصة مالياً من تواجد الطلاب الدوليين، حيث بلغت إيراداتها من دراسة هؤلاء الطلاب حوالي 280.5 مليون دولار. ولد هذا النشاط 2951 فرصة عمل في الحرم الجامعي بمدينة كولومبوس. اما جامعة سينسيناتي جاءت في المرتبة الثانية بإيرادات تقدر بحوالي 150 مليون دولار من الخدمات التعليمية وغير التعليمية المقدمة للطلاب الدوليين. وقد ساعد تواجد هؤلاء الطلاب في إنشاء 1456 فرصة عمل في الجامعة وحدها. حققت جامعة كيس وسترن ريسرف المركز الثالثة من حيث مبلغ إجمالي الايرادات، حيث ساهمت إيرادات الطلاب الدوليين في إضافة 149 مليون دولار إلى الجامعة، ونتج عن تلك الأنشطة 1632 وظيفة عمل .

تنافست العديد من الجامعات الأخرى في استقطاب الطلاب الدوليين، والتي أسهم بشكل كبير في تعزيز النشاط الاقتصادي لتلك المؤسسات التعليمية. إذ أن تواجد الطلاب الدوليين في جامعة ميامي أكسفورد عزز إيراداتها بأكثر من 64 مليون دولار، وبلغت إيرادات جامعة دايتون 62 مليون دولار، بينما شكلت حصة الطلاب الدوليين في جامعة كنت الحكومية إسهامًا يفوق 55 مليون دولار إلى اقتصاد الولاية.وتشير الإحصائيات إلى أن هناك أكثر من 47 مؤسسة تعليم عالٍ في ولاية أوهايو قد استفادت من استقطاب الطلاب الدوليين، حيث حققت ايرادات مالية تتراوح بين ملايين الدولارات وفقًا للرسوم الدراسية والخدمات الأخرى المقدمة لهؤلاء الطلاب (NAFSA, 2024).

الأثر الاقتصادي لتواجد الطلاب الدوليين في ولاية تكساس

خلال العام الدراسي 2022/2023، ازداد الاهتمام بتأثير تواجد الطلاب الدوليين في مؤسسات التعليم العالي في ولاية تكساس، حيث شهدت الولاية اقامة حوالي 81 ألف طالب دولي. تجاوزت المساهمة المالية لهؤلاء الطلاب بملغ 2.2 مليار دولار، وهو رقم يشير إلى الدور المهم الذي يلعبه تواجدهم في تحفيز الاقتصاد المحليو.يعتبر اقتصاد الولاية من بين الاقتصادات القوية في الولايات المتحدة، مما يفسر القيمة المضافة العالية لعدد الوظائف، بإجمالي 21568 وظيفة عمل نتيجة حصيلة ابتعاث الطلاب الدوليين من دولهم. هناك سبع جامعات تتصدر المراكز المتقدمة على مستوى الولاية حسب الإحصائيات الرسمية، احرزت جامعة تكساس في دالاس المركز الأول بإيرادات إجمالية بلغت 253 مليون دولار، ناتجة من الرسوم والخدمات التي يدفعها الطلاب الدوليين خلال دراستهم في المرحلة الجامعية. مما أدى إلى دعم عدد الوظائف بما يقارب 2795 وظيفة في الجامعة.

على نفس الصعيد نالت جامعة تكساس فرع أوستن المركز الثاني، حيث وصلت إيراداتها من الطلاب الدوليين إلى 233 مليون دولار، مما ساهم في إيجاد 2502 فرصة عمل. وتأتي جامعة تكساس الزراعية والميكانيكية في المركز الثالث بإيرادات تجاوزت 208.7 مليون دولار، وهو ما أدى إلى كسب 2235 وظيفة.

بالإضافة إلى ذلك، دعم العديد من الجامعات الأخرى في تعزيز الاقتصاد المحلي، حيث بلغت إيرادات جامعة تكساس في أرلينجتون 177 مليون دولار، وجامعة شمال تكساس 173 مليون دولار. ولم تكن جامعة رايس بعيدة عن هذا النجاح، حيث حققت إيرادات تجاوزت 138 مليون دولار.وفي نهاية العام الدراسي، وجدنا أن هناك 66 مؤسسة تعليم عالٍ في ولاية تكساس استفادت مالياً من تواجد الطلاب الدوليين، حيث بلغت إيراداتها مليون دولار أو أكثر، مما يظهر التنوع الاقتصادي البارز في الولاية(NAFSA, 2024).

الأثر الاقتصادي لتواجد الطلاب الدوليين في ولاية ماساتشوستس:

تُعتبر ولاية ماساتشوستس من الولايات الرائدة في مجالات عديدة، ومنها مجال التعليم العالي والبحث العلمي، وهو ما دفع عددًا كبيرًا من الطلاب الدوليين للدراسة في مؤسَّساتها التعليمية، وقد درس قرابة 80 ألف طالب دولي في مؤسَّسات التعليم العالي في الولاية للعام 2022/2023م. وقد ساهمت دراسة وإقامة الطلاب الدوليين في ولاية ماساتشوستس في إضافة 3.6 مليار دولار لاقتصاد الولاية، وتسبَّب في خلق ما يُقارب 35 ألف وظيفة في عام 2022م، وقد كانت إيرادات جامعة بوسطن من تواجد الطلاب الدوليين بها هي الأعلى في الولاية، حيث بلغ مجموع الإيرادات 774.1 مليون دولار، مما ساهم في خلق 8793 وظيفة، وجاءت في المركز الثاني جامعة نورث إيسترن التي نجحت في تحقيق عوائد بمبلغ تجاوز 727 مليون دولار نظير تقديم الخدمات التعليمية والسكنية والإعاشية للطلاب غير المحليين، مما ساهم في خلق 7162 وظيفة، كما بلغ مجموع الإيرادات من تواجد الطلاب الدوليين في جامعة هارفارد العريقة 342 مليون دولار، مما ساهم في توفير 3664 وظيفة. وبخلاف معظم الولايات الأمريكية فإنه يُلاحظ في ولاية ماساتشوستس سيطرة الجامعات الخاصة على المشهد،

فأكبر الجامعات والكليات التي استفادت من دراسة الطلاب الدوليين فيها هي جامعات خاصة باستثناء جامعة ماساتشوستس في أمهيرست التي هي من الجامعات الحكومية واحتلَّت المركز الخامس في حجم الاستفادة من إيرادات الطلاب الدوليين، حيث حقَّقت الجامعة 189 مليون دولار من تواجد الطلبة غير المحليين، وقد ساهم تواجد الطلبة الدوليين في خلق 1984 وظيفة في هذه الجامعة العامة (NAFSA, 2024).

الأثر الاقتصادي لتواجد الطلاب الدوليين في ولاية نيويورك:

تستضيف مؤسَّسات التعليم العالي في ولاية نيويورك عددًا كبيرًا من الطلاب غير المحليين، يتجاوز 126 ألف طالب دولي، وهي ثاني أكبر ولاية تستضيف الطلاب الأجانب بعد ولاية كاليفورنيا، وقد بلغت عوائد الطلاب الدوليين في ولاية نيويورك 5.8 مليار دولار في العام الدراسي 2022/2023 م، كما ساهم تواجد الطلاب الدوليين في خلق أكثر من 50 ألف فرصة عمل جديدة مباشرة وغير مباشرة في هذه الولاية، وقد تصدَّرت الجامعات الخاصة قائمة أكبر مؤسَّسات التعليم العالي في الولاية التي استفادت من عوائد الرسوم الطلابية والخدمات المساندة للطلاب غير المواطنين في ولاية نيويورك، حيث تصدَّرت جامعة نيويورك مؤسَّسات التعليم العالي في الولاية في تحقيق الإيرادات من تواجد الطلاب الأجانب، فقد كانت جملة الإيرادات 1.3 مليار دولار في عام 2022 م، كما ساهم تواجد الطلاب الدوليين في خلق 12503 وظيفة في هذه الجامعة، وقد بلغ مجموع إيرادات الطلاب الأجانب في جامعة كولومبيا -وهي جامعة خاصة- 877 مليون دولار، مما ساهم في خلق قرابة 9 آلاف وظيفة، وكانت جامعة كورنيل من الجامعات المستفيدة بشكل كبير من دراسة الطلاب الدوليين فيها، حيث حقَّقت مبالغ تجاوزت 346 مليون دولار نظير تقديم الخدمات التعليمية والبحثية للطلاب الدوليين، مما ساهم في خلق 3367 وظيفة في هذه الجامعة الخاصة.كما ساهم تواجد الطلاب الدوليين للدراسة والعيش المؤقَّت في ولاية نيويورك في تنويع مصادر التمويل لكثير من الجامعات الأخرى، فعلى سبيل المثال بلغت عوائد الطلاب الدوليين في جامعة روتشستر الخاصة 301 مليون دولار، وفي كلية المدرسة الجديدة 296 مليون دولار، وفي جامعة سيراكيوز 228 مليون دولار، وساهمت في توليد 2957 وظيفة جديدة، أما فرع جامعة نيويورك الحكومية في مدينة بافلو فقد تصدَّرت الجامعات العامة في ولاية نيويورك في حجم الاستفادة الاقتصادية الناتجة عن قبول الطلاب الأجانب، حيث بلغت إيراداتها من تواجد الطلاب الأجانب 210 مليون دولار، مما ساهم في خلق 1879 وظيفة (NAFSA, 2024).

الأثر الاقتصادي للطلاب الدوليين في ولاية إنديانا:

ساهم الطلاب الدوليون بشكل كبير في اقتصاد ولاية إنديانا، الواقعة في الغرب الأوسط بأكثر من 890 مليون دولار في عام 2022م، كما ساهموا في خلق 8297 وظيفة، وقد كان مجموع الطلاب الدوليين 26739 طالبًا، ومن الأمثلة التفصيلية على استفادة بعض قطاعات العمل في ولاية إنديانا هو استفادة بعض مؤسَّسات التعليم العالي، وقد بلغت إيرادات الطلاب الدوليين في جامعة بردو في المقر الرئيس 340 مليون دولار، وساهم تواجدهم في خلق 3399 وظيفة مباشرة وغير مباشرة، كما بلغت إيرادات الطلاب الدوليين في جامعة إنديانا في بلومينجتون حوالي 219 مليون دولار؛ مما ساهم في خلق 2208 وظائف جديدة في هذه الجامعة، كما استفادت الجامعات الأهلية من تواجد الطلاب غير المحليين أيضًا، فقد بلغت إيرادات دراسة وسكن الطلاب غير المحليين في جامعة نوتردام لعام 2022/ 2023م قرابة 116 مليون دولار، وساهم في توفير 1218 وظيفة مباشرة وغير مباشرة داخل مرافق الجامعة، كما استفادت جامعة إنديانا وبردو الفرع المشترك في مدينة إنديانا بوليس أيضًا من تواجد الطلاب الدوليين، وقد بلغت إيراداتهم من هذه الفئة من الطلاب 56.6 مليون دولار، وساهموا في توفير 550 فرصة عمل جديدة، وقد استفاد عدد كبير من مؤسَّسات التعليم العالي العامة والخاصة في ولاية إنديانا من تواجد الطلاب الأجانب مثل جامعة ديباو التي بلغت إيراداتها من رسوم الطلاب الدوليين والخدمات المساندة أكثر من 19 مليون دولار بالإضافة إلى 86 وظيفة جديدة، كما ساهمت دراسة الطلاب الدوليين في معهد روز هولمان للتقنية في توفير 64 فرصة عمل جديدة، وقد ساهم تواجد الطلاب الدوليين في جامعة بيل الحكومية في إضافة 11 مليون دولار للإيرادات، وساهمت في توفير 108 وظائف جديدة، كما استفادت جامعة إنديانا الحكومية من الطلاب الدوليين، حيث بلغت الإيرادات لعام 2022/2023 م حوالي 7.6 مليون دولار، وساهمت في توفير 66 فرصة عمل جديدة (NAFSA, 2024).

الأثر الاقتصادي للطلاب الدوليين في ولاية كاليفورنيا:

تُعتبر ولاية كاليفورنيا من أكثر الولايات التي استفادت من تواجد الطلاب الدوليين، وهي أكثر ولاية تستضيف مؤسَّساتها التعليمية الطلاب غير المحليين، حيث بلغ مجموعهم أكثر من 138 ألف طالب عام 2022م، وقد أضاف الطلاب الدوليون 6 مليارات دولار لاقتصاد الولاية، وساهموا في خلق ما يتجاوز 55 ألف وظيفة في نفس العام المذكور سابقًا، وقد احتلت جامعة كاليفورنيا الجنوبية المركز الأول في الولاية كأكبر جامعة تلقَّت إيرادات من الرسوم الدراسية للطلاب الدوليين ورسوم الخدمات الأخرى المقدَّمة لهم، وقد ساهم الطلاب الدوليون في تحقيق الجامعة لعوائد مالية فاقت قيمتها 818 مليون دولار، وساهمت في تكوين 9323 وظيفة في الجامعة المذكورة، وجاءت في المرتبة الثانية جامعة كاليفورنيا فرع بيركلي والتي حقَّقت عوائد من الطلاب الدوليين تجاوزت قيمتها 528 مليون دولار، وصنعت 5295 وظيفة جديدة في الجامعة، كما استفادت جامعة كاليفورنيا فرع ساندیغو أيضًا من عوائد تواجد الطلاب غير الأمريكان، وقد حقَّقت عوائد وصلت لأكثر من 489 مليون دولار، وساهمت في خلق 5221 وظيفة في الحرم الجامعي، وقد ساهم الطلاب الدوليون أيضًا في توفير عوائد مليونية لكثير من الجامعات وخلق وظائف مباشرة وغير مباشرة داخل المرافق الجامعية الأخرى،

فعلى سبيل المثال كانت إيرادات الطلاب الدوليين في جامعة كاليفورنيا فرع إيرفن 417 مليون دولار، وفي فرع الجامعة في لوس أنجلوس 410 ملايين دولار، وفي فرع الجامعة في مدينة ديفاس 394.7 مليون دولار. كما استفادت جامعات ولاية كاليفورنيا الخاصة من تواجد الطلاب الدوليين كذلك، فقد حقَّقت جامعة ستانفورد 271.9 مليون دولار، وخلقت 3069 وظيفة في عام 2022م، وقد حقَّقت كلية مركز فنون التصميم -وهي من مؤسَّسات التعليم العالي الخاصة- 76.7 مليون دولار، وخلقت 375 وظيفة جديدة، كما بلغت إيرادات جامعة لويولا ماريمونت من الرسوم الدراسية والخدمات المقدَّمة للطلاب غير المحليين في عام 2022 م حوالي 69.7 مليون دولار، وخلقت 779 وظيفة في هذه الجامعة الخاصة (NAFSA, 2024).

استنتاجات الدراسة:

• انطلقت مؤسَّسات التعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية في القرن السابع عشر الميلادي بتأسيس كلية هارفارد والتي أصبحت جامعة عريقة اليوم، وقد كان تأسيسها في عام 1636م، وقد استقبلت مؤسَّسات التعليم العالي في الولايات المتحدة الطلاب الدوليين ابتداءً من نهاية القرن الثامن عشر بعد الاستقلال من بريطانيا، واستمرَّ عدد الطلاب الدوليين في التزايد إلى اليوم، فقد بلغ عدد الطلاب الدوليين في الولايات المتحدة في عام 2022 م أكثر من مليون طالب، ويُشكل الطلاب الدوليون نسبة 5.6% من إجمالي عدد الطلبة المقيَّدين في مؤسَّسات التعليم العالي الأمريكية في العام المذكور.

• هناك عدة عوامل ساهمت في جذب الطلاب الدوليين للدراسة والعيش في الولايات المتحدة، منها جودة مؤسَّسات التعليم العالي وسمعتها الجيدة، وارتفاع تصنيفاتها، كما أن ثقة المنظمات داخل وخارج الولايات المتحدة في خريجي الجامعات الأمريكية ساهم في توظيف خريجيها بمزايا مادية ومعنوية كبيرة، مما جعل الكثير من الطلبة الدوليين يرغبون في الاقتداء بمن سبقهم.

• شكَّل الطلاب من الصين والهند أكبر مجموعات من الطلاب الدوليين في الولايات المتحدة، فيما كان الطلاب من السعودية هم أكبر مجموعة من الطلاب الدوليين العرب في تلك الدولة.

• التخصُّصات المتعلِّقة بالرياضيات والحاسب والتخصُّصات الهندسية هي من أكثر التخصُّصات الدراسية جذبًا للطلاب الدوليين.

• جاءت ولاية كاليفورنيا في صدارة الولايات من حيث استضافة الطلاب الدوليين، حيث درس بها أكثر من 138 ألف طالب دولي لعام 2022/ 2023م، وتُعدُّ جامعة نيويورك أكبر جامعة تستضيف الطلاب الدوليين في الولايات المتحدة، وكان عدد الطلاب المقيَّدين من الطلبة غير المحليين بها أكثر من 24 ألف طالب لعام 2022/2023.

• واجـه الطـلاب الدوليـون في الولايـات المتحـدة الكثـير مـن التحديـات، مـن أبرزهـا التحديـات المرتبطـة بإتقـان اللغـة الإنجليزيـة، وتحديـات ثقافيـة وأكاديميـة واجتماعيـة وصحيـة، بالإضافـة إلى مواجهـة عـدد كبـير مـن الطلبـة الدوليـين لصعوبـات ماليـة، كـما واجـه الطـلاب الدوليـون أشـكالًا مـن التمييـز والعنصريـة والتنميـط السـلبي.

• يُسـاهم الطـلاب الدوليـون بشـكل فاعـل في تنشـيط الاقتصـاد الوطنـي في الولايـات المتحـدة، ففـي العـام الـدراسي 2022/2023م سـاهم وجـود أكـثر مـن مليـون طالـب دولي في إضافـة 40.1 مليـار دولار للاقتصـاد الأمريـكي، بالإضافـة إلى خلـق أكـثر مـن 368 ألـف وظيفـة مبـاشرة وغـير مبـاشرة.

• تفـرض الجامعـات العامـة في الولايـات المتحـدة الأمريكيـة رسـومًا دراسـية مُضاعفـة عـلى الطـلاب الدوليـين؛ مـما يقـود كثـيرًا مـن الجامعـات لقبـول عـدد كبـير مـن الطـلاب الدوليـين.

• مـن أكـثر القطاعـات اسـتفادةً مـن الوظائـف التـي اسـتُحدِثت نتيجـة تواجـد الطـلاب الدوليـين ومسـاهماتهم الاقتصاديـة هـو قطـاع التعليـم العـالي وقطـاع الإسـكان وقطـاع الإعاشـة بمـا فيهـا المقاهـي والمطاعـم.

• يتلقَّـى معظـم الطـلاب الدوليـين تمويلهـم مـن مصـادر خـارج الولايـات المتحـدة، مـما يجلـب الكثـير مـن الأمـوال الخارجيـة إلى الاقتصـاد الوطنـي الأمريـكي.

• تُعـدُّ ولايـة كاليفورنيـا هـي أكـثر ولايـة اسـتفادت اقتصاديًّـا مـن تواجـد الطـلاب الدوليـين في مؤسَّسـاتها التعليميـة، حيـث سـاهم دراسـة وعيـش الطـلاب الدوليـين في هـذه الولايـة في عـام 2022/2023م في المسـاهمة في إضافـة 6 مليـارات دولار، وإيجـاد أكـثر مـن 55 ألـف وظيفـة مبـاشرة وغـير مبـاشرة.

المراجع

البـشر, سـعود. (2021). المبتعثـون السـعوديون في أمريـكا دراسـات وتجـارب. الطبعـة الأولى. مرجـع للنـشر, الريـاض , السـعودية

البـشر, سـعود.(2021). التعليـم العـالي في الولايـات المتحـدة نظـرة عامـة. الطبعـة الأولى. تكويـن للنـشر , جـدة, السـعودية

المراجع الأجنبية

Albeshir, S. (2019). How Do Instructors in American Post-secondary Schools Perceive Their Undergraduate Saudi International Students?

Albeshir, Saud. (2022).Challenges of Saudi International Students in Higher Education Institutions in the United States -A Literature Review.Journal of Education and Practice

Arafeh, A. K. (2017). From the Middle East to the Midwest: The transition experiences of Saudi female international students at a Midwest university campus.

Bai, J. (2016). Perceived support as a predictor of acculturative stress among international students in the United States. Journal of International Students, 6(1), 93-106.

Banjong, D. N. (2015). International students' enhanced academic performance: Effects of campus resources. Journal of International Students, 5(2), 132-142.

Constantine, M. G., Okazaki, S., & Utsey, S. O. (2004). Self-concealment, social self-efficacy, acculturative stress, and depression in African, Asian, and Latin American international college students. American Journal of orthopsychiatry, 74(3), 230-241.

Daller, M. H., & Phelan, D. (2013). Predicting international student study success. Applied Linguistics Review, 4(1), 173-193.

Duemer, L. S. (2007). The agricultural education origins of the Morrill Land Grant Act of 1862. American Educational History Journal, 34(1), 135-146.

Liu, D. (2016). Strategies to promote Chinese international students' school performance: resolving the challenges in American higher education. Asian-Pacific journal of second and foreign language education, 1(1), 1-15.

Rabia, A., & Hazza, M. (2017). Undergraduate Arab International Students' Adjustment to US Universities. International Journal of Higher Education, 6(1), 131-139.

Shaw, D. L. (2010). Bridging differences: Saudi Arabian students reflect on their educational experiences and share success strategies.

Smith, C. (2020). International students and their academic experiences: Student satisfaction, student success challenges, and promising teaching practices. Rethinking education across borders: Emerging issues and critical insights on globally mobile students, 271-287.

Yakaboski, T., Perez-Velez, K., & Almutairi, Y. (2018). Breaking the silence: Saudi graduate student experiences on a US campus. Journal of Diversity in Higher Education, 11(2), 221.

Young, G. E. (2014). Reentry: Supporting students in the final stage of study abroad. New Directions for Student Services, 2014(146), 59-67.

الدراسة الثالثة: تجارب الدول المتقدمة في الاستفادة من الطلاب الدوليين اقتصاديًا وسبل تطبيقها بالسعودية

إعداد:

- د. سعود غسان البشر
- أ. أمل سائر العتيبي
- أ. بخيت محمد صقر المدرع
- أ. راكان عبدالعزيز الدويس
- أ. فهيد بن منور المطيري
- أ. نجود بنت خالد السعيّد

- نُشرت هذه المقالة في المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد (63)، الصادر عام 2024م.

الملخص:

تهدف الدراسة الحالية إلى استكشاف الأثر الاقتصادي للطلاب الدوليين في مؤسسات التعليم العالي في الدول المتقدمة، وسبل الاستفادة من تجارب تلك الدول في المملكة العربية السعودية. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، وجرى اختيار الولايات المتحدة، بريطانيا، كندا، فرنسا، أستراليا، وروسيا، نظرًا لكونها من أكبر الدول المستضيفة للطلاب الدوليين في كلياتها وجامعاتها. وقد توصلت الدراسة إلى أن اقتصاديات الدول الست المستهدفة قد استفادت من تواجد الطلاب الدوليين. وأظهرت النتائج أن الطلاب الدوليين أسهموا في نمو الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة بأكثر من 40 مليار دولار أمريكي، وفي بريطانيا بأكثر من 41 مليار جنيه إسترليني، وفي كندا بأكثر من 37 مليار دولار كندي، وفي أستراليا بما يقارب 29 مليار دولار استرالي للعام 2022. أما في فرنسا وروسيا، فكانت مساهمة الطلاب الدوليين الاقتصادية محدودة نسبياً. قدمت الدراسة مقترحات لتعزيز آليات استقطاب الطلاب الدوليين إلى مؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، مستندة إلى تجارب الدول الست المستهدفة بالدراسة.

المقدمة:

تتميز مؤسسات التعليم العالي الفعّالة بتنوّع مصادر إيراداتها المالية لضمان استمرارية تمويل برامجها وأنشطتها، في إطار رؤية تهدف إلى تعزيز الاستدامة المالية. ومن أبرز مصادر إيرادات الجامعات في الدول المتقدمة، مثل الولايات المتحدة وبريطانيا وأستراليا وكندا، تأتي الإيرادات الناتجة عن الرسوم الدراسية، بالإضافة إلى الخدمات المساندة كالإسكان والإعاشة المقدمة للطلاب الدوليين. تتنافس الدول حول العالم على استقطاب الطلاب الدوليين، خاصة ذوي المهارات العالية أو الذين يتمتعون بقدرة مالية تغطي تكاليف الدراسة والمعيشة في هذه الدول المتقدمة. ويتزامن هذا التنافس مع ارتفاع متسارع في أعداد الطلاب الدوليين، حيث تضاعف عددهم من نحو 2.3 مليون طالب في عام 2001 إلى أكثر من 6.3 مليون طالب دولي في عام 2022. وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أكبر دولة مستضيفة للطلاب الدوليين في مؤسسات التعليم العالي، تليها بريطانيا، ثم كندا، وفرنسا، وأستراليا (UNESCO, 2024).

ولا يقتصر الأثر المالي للطلاب الدوليين في الدول المتقدمة على مؤسسات التعليم العالي فحسب، بل يمتد ليشمل الاقتصاد الوطني بأكمله. فوجود الطلاب الدوليين يساهم في خلق فرص عمل مباشرة وغير مباشرة، إذ يحتاج هؤلاء الطلاب إلى العديد من الخدمات مثل السكن، الإعاشة، النقل، والرعاية الصحية، مما يُنشّط العديد من القطاعات الاقتصادية. إضافة إلى ذلك، ينفق الطلاب الدوليون مبالغ كبيرة على التسوق والمطاعم والترفيه والسفر والسياحة خلال فترة إقامتهم، مما يضيف إيرادات كبيرة إلى الاقتصاد الوطني.علاوة على ذلك، يستقبل الطلاب الدوليون زيارات من أصدقائهم وأقاربهم خلال مدة دراستهم، وتساهم هذه الزيارات في زيادة الإنفاق المحلي. يُعَدّ هذا التدفق المالي بمثابة إضافة جديدة إلى الاقتصاد، حيث إن الأموال التي ينفقها الطلاب الدوليون وزوارهم تأتي من مصادر خارجية، مما يعزز الاقتصاد المحلي ويضيف إليه عوائد مالية جديدة.

مشكلة الدراسة

تمر مؤسسات المملكة العربية السعودية بمرحلة تحول غير مسبوقة في ظل رؤية المملكة الطموحة، التي تسعى إلى تنويع مصادر تمويل البلاد بعيداً عن الاعتماد على بيع السلع البترولية التي تشهد أسعارها عدم الاستقرار. وتتضمن رؤية المملكة 2030 تحويل العديد من القطاعات من مستهلكة إلى منتجة، لتساهم في نمو الناتج المحلي الإجمالي، ومن ضمنها مؤسسات التعليم العالي. تشهد مؤسسات التعليم العالي الحكومية في المملكة العربية السعودية تحولاً كبيراً خلال هذه الحقبة الزمنية في ظل الحراك السريع الذي يشهده قطاع التعليم السعودي، حيث تهدف رؤية 2030 إلى جعل الكليات والجامعات السعودية منظمات تعليمية ناجحة تتمتع باستقلالية مالية بعيداً عن الاعتماد على التمويل الحكومي كمصدر وحيد، مما يحقق لها الاستدامة المالية في ظل تنوع مصادر التمويل.وقد أُجريت تغييرات واسعة في اللوائح المتعلقة بمؤسسات التعليم العالي، ومنها إصدار نظام الجامعات الجديد لعام 2019م، والذي يمنح الجامعات العديد من الصلاحيات لتحقيق إيرادات مثل فرض رسوم على برامج الدراسات العليا، والتوسع في الشراكات مع المنظمات الربحية وغير الربحية(الجهني, 2022:الغريري وآخرون (2023). ومن الأهداف الوطنية الجديدة تحويل الاقتصاد المعرفي ومؤسسات التعليم العالي إلى منظمات تساهم في التنمية الاقتصادية بشكل مباشر.

وفي هذه المرحلة التحولية للجامعات السعودية الحكومية، ينبغي الاستفادة من تجارب الدول الرائدة في مجال التعليم العالي ومعرفة كيفية تحقيق الإيرادات في الجامعات بالدول المتقدمة. ومن أهم مصادر الإيرادات للجامعات في هذه الدول هي إيرادات الطلاب الدوليين، الذين يدفعون رسوماً دراسية مقابل الدراسة في مؤسسات التعليم العالي بالدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة، وبريطانيا، وكندا، وأستراليا، وفرنسا، وروسيا. ويشهد العالم ارتفاعاً كبيراً في أعداد الطلاب الدوليين مؤخراً، حيث ارتفع العدد من أقل من 2.3 مليون طالب عام 2001م إلى أكثر من 6.3 مليون طالب دولي في عام 2023م(UNESCO, 2024). وتزامن ارتفاع أعداد الطلاب الدوليين مع إدراك العديد من الدول، التي لم يكن لديها تاريخ طويل مع التعليم العالي مثل أستراليا وكندا، لأهمية الاستفادة من فرص زيادة الطلاب الدوليين، مما أسهم في انعكاسات ثقافية واقتصادية كبرى.

ورغم مكانة المملكة العربية السعودية كدولة رائدة في مجال التعليم العالي، إلا أنها لم تستفد بعد بالشكل المطلوب من استقطاب الطلاب الدوليين الذين يمتلكون القدرة على تمويل أنفسهم ذاتياً أو عبر أسرهم في الداخل أو الخارج في البرامج التعليمية المقدمة برسوم في الجامعات السعودية. وعليه، تتمحور مشكلة الدراسة في استكشاف الأثر الاقتصادي للطلاب الدوليين في أكبر الدول المستضيفة لهم على مستوى العالم، ومدى إمكانية الاستفادة من تجارب تلك الدول في المملكة لجذب الطلاب الدوليين.

أسئلة الدراسة:

1. ما هو الأثر الاقتصادي للطلاب الدوليين في مؤسسات التعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية؟
2. ما هو الأثر الاقتصادي للطلاب الدوليين في مؤسسات التعليم العالي في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية؟
3. ما هو الأثر الاقتصادي للطلاب الدوليين في مؤسسات التعليم العالي في دولة كندا؟
4. ما هو الأثر الاقتصادي للطلاب الدوليين في مؤسسات التعليم العالي في جمهورية فرنسا؟
5. ما هو الأثر الاقتصادي للطلاب الدوليين في مؤسسات التعليم العالي في دولة كومنولث أستراليا؟
6. ما هو الأثر الاقتصادي للطلاب الدوليين في مؤسسات التعليم العالي في جمهورية روسيا الاتحادية؟
7. ماهي أفضل الطرق التي يمكن لقطاع التعليم العالي السعودي اتباعها لجذب الطلاب الدوليين، بالاستفادة من تجارب الدول المتقدمة؟

أهداف الدراسة:
- التعرف على الأثر الاقتصادي للطلاب الدوليين في مؤسسات التعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية.
- اكتشاف الأثر الاقتصادي للطلاب الدوليين في مؤسسات التعليم العالي في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.
- معرفة الأثر الاقتصادي للطلاب الدوليين في مؤسسات التعليم العالي في دولة كندا.
- التعرف على الأثر الاقتصادي للطلاب الدوليين في مؤسسات التعليم العالي في جمهورية فرنسا.
- إلقاء الضوء على الأثر الاقتصادي للطلاب الدوليين في مؤسسات التعليم العالي في دولة كومنولث أستراليا.
- التعرف على الأثر الاقتصادي للطلاب الدوليين في مؤسسات التعليم العالي في روسيا الاتحادية.
- اقتراح بعض المبادرات التي يمكن لقطاع التعليم العالي السعودي تبنيها لجذب الطلاب الدوليين، بالاستفادة من تجارب الدول المتقدمة.

حدود الدراسة:
اقتصرت هذه الدراسة على دراسة الأثر الاقتصادي للطلاب الدوليين في مؤسسات التعليم العالي في ستة دول، هي: الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا، وكندا، وفرنسا، وأستراليا وروسيا الاتحادية. وتم اختيار هذه الدول لأنها تُعد من أكبر الدول المستضيفة للطلاب الدوليين. فقد استضافت الولايات المتحدة الأمريكية 17% من مجموع الطلاب الدوليين في عام 2023، بينما درس 11% من مجموع الطلاب الدوليين في كليات وجامعات بريطانيا. وقد اختار 10% من الطلاب الدوليين كندا للدراسة، في حين درس حوالي 6% من الطلاب الدوليين في مؤسسات التعليم العالي في كل من فرنسا وأستراليا ودرس 4% من الطلاب الدوليين في روسيا.
أهمية الدراسة

تستمد هذه الدراسة أهميتها في ظل سعي مؤسسات التعليم العالي في السعودية إلى التخطيط لتنويع مصادر إيراداتها المالية وتحقيق الاستدامة المالية. وتعد هذه الدراسة، حسب علم الباحثين، الأولى من نوعها التي تتناول المساهمة الاقتصادية للطلاب الدوليين في كل من الولايات المتحدة، وبريطانيا، وكندا، وأستراليا، وفرنسا، وكيفية الاستفادة من تجارب هذه الدول في قطاع التعليم العالي السعودي. ومن المتوقع أن تسهم نتائج هذه الدراسة في سد النقص الواضح في الأدبيات العربية حول اقتصاديات الطلاب الدوليين بشكل عام، مما سيكون ذا فائدة للباحثين في هذا المجال. كما يُنتظر أن تدعم نتائج الدراسة تطوير برامج لاستقطاب الطلاب الدوليين ضمن البرامج المدفوعة في الجامعات السعودية.

منهجية البحث:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي لملاءمته لأهداف وأسئلة البحث. والمنهج الوصفي هو أحد مناهج البحث العلمي الذي يدرس الواقع أو الظاهرة موضوع البحث ويهتم بوصفها وصفًا دقيقًا من أجل الوصول إلى استنتاجات تساهم في التغيير والتطوير(العمراني, 2013).وقد قام الباحثون بمراجعة التقارير المالية الرسمية الصادرة عن الجهات الرسمية والبحثية المتعلقة بالتعليم العالي والجوانب الاقتصادية، من أجل الوصول إلى إجابة لأسئلة الدراسة.

الإطار النظري والدراسات السابقة

أولا: الإطار النظري

نبذة عن الطلاب الدوليين:

تشير البيانات الأخيرة الصادرة عن اليونسكو إلى ارتفاع كبير في عدد الطلاب الدوليين، حيث ارتفع العدد من حوالي 800,000 في عام 1975 إلى أكثر من 6.4 مليون في عام 2022. وتستضيف البلدان الناطقة باللغة الإنجليزية، وخاصة الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وكندا، غالبية هؤلاء الطلاب في العالم. وتوفر الدراسة في الخارج العديد من الفوائد، خصوصًا للطلاب من الدول النامية، حيث قد لا تتوفر مجالات تخصص دراسية كثيرة أو حديثة في مؤسسات التعليم العالي لديهم. وتشمل المزايا التعرض لثقافات مختلفة، وتحسين فرص الحصول على عمل أفضل عند العودة إلى الوطن، حيث تفضل العديد من الشركات والمؤسسات توظيف الخريجين من الجامعات الغربية على الخريجين من جامعات محلية. كما و تساهم الدراسة في الخارج في تعزيز مهارات اللغة الإنجليزية. بالإضافة إلى ذلك، تفيد استضافة الطلاب الدوليين البلدان المضيفة أيضًا، حيث تعزز التبادل الثقافي والتنوع والتعاون بين الطلاب من خلفيات مختلفة. وقد تستضيف البلدان هؤلاء الطلاب لأسباب اقتصادية، إذ يساهمون في الاقتصادات المحلية من خلال الرسوم الدراسية والإنفاق على السكن ونفقات المعيشة، مما يؤدي إلى توليد العديد من الوظائف المباشرة وغير المباشرة ويساهم في نمو الناتج المحلي الإجمالي (Albeshir, 2022;Dunne,2013;Hou, F., & Lu, 2017;Institute of International Education, 2024;Khawaji,2023;Singh, & Jack,2018;Smith, & Khawaja, 2011;UNESCO, 2023).

الدراسات السابقة:

قام (Levent,2016) بدراسة بعنوان "التأثيرات الاقتصادية للتنقُّل الطلابي الدولي في عملية العولمة". وكان الغرض من هذه الدراسة هو: دراسة التأثيرات الاقتصادية للتنقُّل الدولي للطلاب في عملية العولمة. وكان من أبرز نتائج الدراسة أن أستراليا هي أعلى دولة من حيث تكلفة المعيشة والدراسة للطلاب الدوليين، تلتها سنغافورة والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، فيما كانت تكلفة المعيشة والدراسة للطلاب الدوليين في دول الهند والمكسيك هي الأقل. وكان من ضمن نتائج الدراسة أن دول أستراليا وكندا والولايات المتحدة وروسيا وتركيا والمملكة المتحدة ونيوزيلاندا تفرض رسومًا دراسية أعلى على الطلاب الدوليين مُقارنة بالطلاب المحليين في مؤسَّسات التعليم العالي. بينما دول مثل فرنسا وإيطاليا وألمانيا واليابان وكوريا الجنوبية والمكسيك وإسبانيا تفرض رسومًا مُتماثلة على الطلاب الدوليين. وهناك دول لا تفرض رسومًا دراسية على الطلاب الدوليين مثل فلندا وأيسلندا والنرويج.

قام (Bound et al., 2020) بدراسة تجريبية بعنوان "الطريق إلى أميركا: تمويل الجامعات والطلاب الدوليون". وقد ركَّزَت الدراسة على الدور الاقتصادي الهام للطلاب الدوليين في مؤسَّسات التعليم الحكومية، وخاصة البحثية منها، وذكرَت الدراسة أن الجامعات البحثية العامة في الولايات المتحدة شهدَت تأثيرات ملحوظة نتيجة تزايد الاعتماد على الطلاب الأجانب في التمويل، إذ كان هذا التحوُّل -أي: زيادة قبول الطلاب الدوليين في الجامعات العامة البحثية- مدفوعًا بشكل كبير بتراجع التمويل الحكومي وتنامي الطبقة المتوسِّطة في بعض الدول، مثل الصين التي أصبحت قادرة على تحمُّل تكاليف التعليم العالي المرتفعة في الولايات المتحدة. ووجدَت النتائج الدراسة أنه خلال الفترة من 1996 إلى 2012، كان هناك ارتباط واضح بين انخفاض مخصَّصات الولاية بنسبة 10% وزيادة بنسبة 16% في تسجيل الطلاب الأجانب في هذه الجامعات. كما شهدَت أعداد الطلاب الصينيين وحدهم ارتفاعًا من حوالي 9000 طالب في عام 2000 إلى أكثر من 110000 طالب بحلول عام 2013. وتُضيف الدراسة أن الجامعات العامة في الولايات المتحدة واجهَت تحدِّيات كبيرة مع تراجع الدعم الحكومي المستمر، وخصوصًا خلال فترات الركود الاقتصادي، مما دفع الجامعات إلى اتخاذ تدابير متعدِّدة للتعامل مع التحدِّيات المالية الجديدة. وقد شملَت هذه التدابير زيادة الرسوم الدراسية، وترشيد النفقات، ومن ضمن تلك التدابير التوسُّع في استقطاب الطلاب القادمين من خارج الولاية، حيث يدفع الطلاب من خارج الولايات رسومًا دراسية أعلى في الجامعات الحكومية مُقارنة بالطلبة من داخل الولاية، وكذلك توسَّعَت الجامعات الحكومية في استقطاب الطلاب الدوليين، حيث يدفعون رسومًا مُضاعفة مقارنة بالطلاب المحليين؛ مما يزيد من الإيرادات المالية. ووفقًا للدراسة فقد ساهم تدفُّق الطلاب الدوليين -لا سيما من جمهورية الصين- في تخفيف بعض هذه الأعباء المالية من خلال الإيرادات الكبيرة التي يدفعها هؤلاء الطلبة الصينيون الذين يُشكِّلون أكبر مجموعة من الطلاب الدوليين في مؤسَّسات التعليم العالي في الولايات المتحدة. وقد توصَّلت نتائج الدراسة إلى أن إيرادات الطلاب الدوليين ساعدَت الجامعات البحثية العامة في الولايات المتحدة على الحفاظ على الاستدامة في عملياتها، وتقليل تأثير تقليص الدعم الحكومي.

قام شاهين و آخرون (2020) بدراسة بعنوان "تصوُّر مُقترح لتطوير التعليم العالي المصري في ضوء متطلَّبات تدويل التعليم". وقد تناولت الدراسة الوصفية أهمية تدويل التعليم العالي على مختلف المستويات، سواء الحراك الطلابي على المستوى الدولي أو برامج التوأمة العالمية بين الجامعات المصرية والعالمية أو إمكانية إنشاء فُروع للجامعات العالمية في مصر. وقد قدَّمَت الدراسة تصوُّرًا مقترحًا لتفعيل تدويل التعليم العالي في مصر، وهدف التصوُّر إلى تطوير التعليم العالي المصري بما يضمن إكسابه الميزة التنافُسية في تقديم خدمات تعليمية ذات جودة مرتفعة تجعل من مؤسَّسات التعليم العالي المصرية مُنافسة في المستوى العالمي. ومن المقترحات التي قدَّمَتها الدراسة تنويع محتوى البرامج التعليمية بمؤسَّسات التعليم العالي، وتفعيل برامج تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها، وجعل إتقان اللغة الإنجليزية هي إحدى متطلَّبات ترقية أعضاء هيئة التدريس، وتشجيع مؤسَّسات التعليم العالي على تقديم نسبة من مقرَّراتها باللغة الإنجليزية، وتحديث المواقع الرسمية لمؤسَّسات التعليم العالي في مصر، والاستفادة من مواقع التواصل الاجتماعي.

نشر (Hussein&Kusairi,2021) دراسة هدفَت إلى معرفة تأثير السياحة التعليمية على النمو الاقتصادي في 11 دولة. وهذه الدول هي أستراليا وكندا والصين وألمانيا وإسبانيا وفرنسا وبريطانيا واليابان وماليزيا ونيوزيلاندا بالإضافة إلى الولايات المتحدة. وقد توصَّلَت نتائج الدراسة إلى أن السياحة التعليمية لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي. وتقترح الدراسة أنه يجب تطبيق إستراتيجيات تسويقية جديدة؛ لجذب المزيد من الطلاب الدوليين التابعين لدولة ماليزيا؛ كون أن الباحثين من ماليزيا يفضلون البقاء لفترة أطول في البلد المضيف، إضافة إلى زيادة إنفاقهم في التعليم العالي والسياحة من خلال القيام بزيارات متكرِّرة مع العائلة والأصدقاء. وبالتالي، فإن هذا من شأنه أن يُساعد في زيادة الإيرادات على قطاعات السياحة التعليمية بشكل خاص والدخل القومي بشكل عام.

قام (Afzali& Vazirov, 2023) بدراسة بعنوان "المساهمة الاقتصادية للطلاب الدوليين- حالة الاتحاد الروسي". وقد وجدَت الدراسة أن 64.5٪ من الطلاب الدوليين الذين درسوا بدوام كامل في الجامعات الروسية في العام الدراسي 2017/2018 كانوا مموَّلين ذاتيًّا؛ أي: لا يعتمدون على المنح الحكومية. ووجدَت الدراسة أن روسيا الاتحادية بالرغم من أنها من أكبر الدول التي تستضيف الطلاب الدوليين إلا أن العوائد المالية ليسَت بالمستوى المطلوب مُقارنة بدول أوربا الغربية. وقد أشارت النتائج إلى أن روسيا لديها أقل مساهمة اقتصادية للطلاب الدوليين في الناتج المحلي الإجمالي والمساهمة الاقتصادية الإجمالية للطلاب الدوليين مقارنة بالولايات المتحدة وكندا وأستراليا وبريطانيا. كما وجدَت الدراسة أن الطلاب الدوليين أنفقوا في روسيا حوالي 637.5 مليون دولار على الرسوم الدراسية و1632.7 مليون دولار على نفقات الأسرة في العام الأكاديمي 2017/2018م. ويبلغ إجمالي الدخل من تقديم الخدمات التعليمية الروسية للمواطنين الأجانب حوالي 2270.2 مليون دولار للعام الدراسي المذكور.

قام (البشر وآخرون , 2024) بدراسة بعنوان "الطلاب الدوليون في الولايات المتحدة الواقع والتحديات والأثر الاقتصادي". وكشفَت الدراسة الوصفية عن أن الولايات المتحدة هي أكبر بلد يتواجد به الطلاب الدوليون في مؤسَّسات التعليم العالي، حيث يدرس أكثر من مليون متعلِّم في جامعاتها. وقد كشفَت نتائج الدراسة أنه من العوامل الجاذبة التي جعلَت الطلاب الدوليين يختارون كليات وجامعات الولايات المتحدة هي جودة مؤسَّسات التعليم العالي الأمريكي وسُمعتها الرنَّانة في العالم. كما أشارت نتائج الدراسة إلى أن الطلاب الدوليين يُعانون من تحديات كبيرة خلال إقامتهم المؤقَّتة في الولايات المتحدة من أجل الدراسة، ومن تلك التحديات الصعوبات اللغوية والأكاديمية والثقافية والاقتصادية، كما واجه الطلاب أشكالًا من التمييز والعنصرية. كما كشفَت نتائج الدراسة عن الآثار الثقافية لتواجد الطلاب الدوليين في أمريكا، بالإضافة إلى الأثر الاقتصادي الكبير للطلاب الدوليين، حيث ساهموا في إيجاد أكثر من 366 ألف وظيفة مباشرة وغير مباشرة في الاقتصاد الأمريكي.

أجرت الطويرقي (2024) دراسة بعنوان "تجربة تدويل التعليم العالي في ماليزيا وإمكانية الاستفادة منها في المملكة العربية السعودية". وقد اعتمدَت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي. وتُعدُّ ماليزيا من أكبر الدول المستضيفة للطلاب الدوليين في القارة الآسيوية. ووجدَت الدراسة أن افتتاح فروع للجامعات العالمية في ماليزيا ساهم في زيادة البرامج الدولية، وزيادة أعداد الطلاب الدوليين في ماليزيا. ومن أوجُه الاستفادة من التجربة الماليزية في مجال تدويل التعليم والتي يمكن تطبيقها في مؤسَّسات التعليم العالي السعودية هو افتتاح فروع لجامعات أجنبية عريقة لها تجارب في جذب الطلاب الدوليين، ومن المقترحات أيضًا التركيز على إتقان اللغة الإنجليزية؛ لكونها لغة العصر، وتدريب أعضاء هيئة التدريس، بالإضافة إلى عقد الشراكات البحثية بين الجامعات، والتعاون وتبادل الخبرات في الإشراف على الرسائل العلمية.

قام المطيري (2024) بدراسة بعنوان "واقع تدويل التعليم الجامعي كمدخل لتعزيز القوة الناعمة للمملكة العربية السعودية". وقد هدفَت الدراسة الوصفية إلى اكتشاف واقع تدويل التعليم الجامعي، وقد اعتمدَت الدراسة ثلاثة أبعاد لتعزيز القوة الناعمة، وهي: استقطاب الطلاب الدوليين، وفتح فروع للجامعات السعودية في الخارج، وتعزيز الشراكات الأكاديمية. وقد تكوَّنَت عيِّنة الدراسة من 378 عضو هيئة تدريس من الجامعات السعودية. وتوصَّلَت نتائج الدراسة إلى أن واقع تدويل التعليم الجامعي كمدخل لتعزيز القوة الناعمة بالسعودية كان بدرجة متوسِّطة، وقد جاءت الأبعاد بالترتيب الآتي: الأول: بُعد استقطاب الطلاب الدوليين وبدرجة متوسِّطة، ثم جاء بالمرتبة الثانية: بُعد الشراكات الأكاديمية وبدرجة متوسِّطة، ثم جاء في المرتبة الثالثة: بُعد افتتاح فروع للجامعات السعودية خارج البلاد وكان بدرجة منخفضة.

أوجُه الاستفادة من الدراسات السابقة:

استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في تعميق التصوُّرات حول موضوع الأثر الاقتصادي للطلاب الدوليين في مؤسَّسات التعليم العالي في عددٍ من الدول المتقدِّمة. كما استفادت الدراسة الحالية من الأدبيات السابقة في اكتشاف المقترَحات والممارسات المتبعة في الدول الرائدة في مجال استقطاب الدوليين. وتتفق الدراسة الحالية مع عدد من الدراسات في التركيز على أهمية استقطاب الطلاب الدوليين -خاصة من ميسوري الحال القادرين على تحمُّل دفع تكاليف الرسوم الدراسية- في تمويل مؤسَّسات التعليم العالي وإحداث أثر اقتصادي إيجابي في على المستوى الوطني، وقد استفادَت الدراسة الحالية من نتائج الدراسات السابقة في بناء المقترَحات لتحسين استقطاب الطلاب الدوليين في البرامج المدفوعة في مؤسَّسات التعليم السعودية. وتتميَّز الدراسة الحالية بأنها الدراسة الأولى -حسب علم الباحثين- التي تدرس المساهمة الاقتصادية للطلاب الدوليين في دول الولايات المتحدة وبريطانيا وكندا وأستراليا وفرنسا في اللغة العربية، وهذا مما يُعطي الدراسة مكانة خاصة في الأدبيات العربية.

النتائج

أولاً: الأثر الاقتصادي للطلاب الدوليين في مؤسسات التعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية

تتصدَّر الولايات المتحدة دول العالم في عدد الطلاب الأجانب الذين تستضيفهم كلياتها وجامعاتها، حيث بلغ عدد الطلاب الدوليين في مؤسَّسات التعليم العالي في الولايات المتحدة لعام 2022/2023م 1,057,188 طالبًا، وقد استضافت الجامعات الأمريكية طلابًا من أكثر من 210 جنسية حول العالم. وشكَّل الطلاب الدوليون نسبة 5.6% من إجمالي عدد الطلبة المقيَّدين في مؤسَّسات التعليم العالي في عام 2022م، الذي كان مجموع عدد طلابها في جميع المراحل والمستويات الدراسية نحو 19 مليون طالب. وتتميز الجامعات الأمريكية بالتنوع الثقافي، فتشهد تقريبًا في معظم الجامعات طلابًا أجانب لهم أنديتهم الطلابية الخاصة بهم، ويقيمون الاحتفالات الشعبية، ويعرِّفون الأمريكان بثقافتهم. ومن أكبر مجموعات الطلاب الأجانب في الولايات المتحدة الطلاب الوافدون من الصين؛ حيث شكَّلوا 27.4% من مجموع الطلاب الدوليين في مؤسسات التعليم العالي في الولايات المتحدة، إذ قُدّر عددهم بـ 289,526 في السنة الأكاديمية 2022/2023م. ويحتل الطلاب القادمون من الهند المرتبة الثانية بوصفهم ثاني أكبر مجتمع من الطلاب الدوليين في الولايات المتحدة في العام الدراسي المذكور؛ حيث شكَّلوا 25.4% من مجموع الطلاب الأجانب، ثم الطلاب من كوريا الجنوبية الذين شكَّلوا نحو 4.1% من الطلاب الأجانب، بينما حلّ الطلاب الكنديون المرتبة الرابعة، وتبعهم الطلاب من فيتنام.

ولوجود الطلاب الدوليين أثر اقتصادي إيجابي في الاقتصاد الأمريكي، فقد أسهم الطلاب غير المواطنين في جلب الكثير من الأموال الجديدة للاقتصاد الوطني الأمريكي، وقد أسهم الطلاب الدوليون في عام 2022م فقط في إضافة أكثر من 40 مليار دولار للاقتصاد الأمريكي للناتج المحلي الإجمالي. وأسهم الطلاب الدوليون في خلق أكثر من 360 ألف وظيفة مباشرة، إضافة إلى العديد من الوظائف غير المباشرة على مستوى البلاد، وقد استفادت عدة قطاعات من الوظائف الجديدة التي أُضِيفت للاقتصاد الأمريكي؛ بفضل نفقات الطلاب الدوليين. ويضاف أن نسبة 62% من الطلاب الدوليين في الولايات المتحدة يتلقون التمويل من أطراف خارج الولايات المتحدة؛ مما يجعل وجود الطلاب الدوليين وجذبهم لأموال جديدة للبلاد يُسهم في نمو الناتج المحلي الإجمالي، وينشط الاقتصاد، ويحتاج الطلاب الدوليون إلى كثير من الخدمات بجانب الخدمات التعليمية، التي هي الهدف الأساسي لقدومهم إلى الولايات المتحدة، فالطلاب الدوليون يحتاجون إلى السكن والغذاء والطبابة وخدمات الإنترنت والاتصال وخدمات النقل. أيضًا يُسهم عدد كبير من الطلاب في تنشيط مجالات الترفيه والسياحة والفنادق، كما أن زيارات الأهل والأصدقاء للطلاب الدوليين تُسهم في ضخ مبالغ مليارية داخل الاقتصاد الأمريكي، حيث لا يكتفي الأشخاص الذي يزورن أقاربهم وأصدقائهم بالمكوث في المنزل، بل يتجولون في الأماكن التاريخية والسياحية ويذهبون إلى المطاعم والحانات، وهذا الإنفاق الاستهلاكي يؤدي إلى تنشيط مختلف القطاعات الاقتصادية ذات العلاقة، مما يسهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي

ومن أهم القطاعات التي أسهم الطلاب الدوليون في خلق وظائف جديدة فيها بصورة مباشرة في عام 2022م هي مؤسَّسات التعليم العالي والإسكان والإعاشة والتجزئة والتأمين الصحي، وقد ذهبت نسبة 53% من مجموع الوظائف المباشرة التي كان سببها عوائد الأموال التي أنفقها الطلاب الدوليون إلى مؤسَّسات التعليم العالي، ويُسهم وجود الطلاب الدوليين في خلق العديد من الوظائف داخل المؤسَّسات التعليمية سواءً تلك الوظائف التعليمية في الكليات ومراكز تعليم اللغة الإنجليزية لغير الناطقين بها أو الوظائف الإدارية التي يحتاجها الطلاب الدوليون،

مثل: مراكز الطلاب الدوليين التي يوجد بها عدد كبير من الموظفين لمساعدة الطلاب الدوليين ومتابعتهم، خاصة وأن هناك صرامة من السلطات الأمريكية تجاه انضباط وتقيُّد الطلاب غير المحليين بحضور المحاضرات وعدم الغياب لفترات طويلة عن الدراسة؛ وذلك لأسباب أمنية، مما يستدعي توظيف عدد كبير من الموظفين لمساعدة الطلاب الدوليين على استكمال الإجراءات اللازمة للحصول على تأشيرة الدراسة قبل الوصول إلى الولايات المتحدة، وبعد وصول الطلاب الدوليين تُعقد الدورات ويجري التواصل مع الطلاب الدوليين وتقديم خدمات المساندة والإشراف، وكل تلك الخدمات تُلزم الجامعات بتعيين عدد كبير من الموظفين، وهو ما يصبُّ في نهاية الأمر في مصلحة الاقتصاد الأمريكي (NAFSA, 2024).

وعزز وجود عدد كبير من الطلاب الدوليين في زيادة الطلب على خدمات الإسكان، سواء داخل الجامعات في النُّزُل الطلابية أو في الأحياء السكنية المجاورة للجامعات التي يدرس بها هؤلاء الطلاب، وقد كان قطاع الإسكان من القطاعات التي استفادت من وجود أكثر من مليون طالب غير محلي في الولايات المتحدة، وكانت نسبة 19% من الوظائف التي استُحدثت نتيجة لوجود الطلاب الدوليين مرتبطة بقطاع الإسكان بصورة مباشرة، حيث إن وجود أكثر من مليون طالب، يؤدي إلى ارتفاع الطلب على الوحدات السكنية؛ مما يستدعي زيادة في عدد هذه الوحدات، وتعزيز نشاط السوق العقاري. كما أن وجود الطلاب الدوليين كان أمرًا حيويًّا لقطاع المطاعم والتغذية والإعاشة، حيث ذهبت نسبة 12% من إجمالي الوظائف المباشرة التي خلقها الطلاب الدوليون في عام 2022م لهذا القطاع، ويتردَّد الطلاب الدوليون على المقاهي والمطاعم بصورة كبيرة؛ لكونهم لا يملكون الوقت أو الخبرة الكافية لإعداد وجبات غذائية مكتملة، فيلجؤون إلى المطاعم، وهذا أسهم في نموٍّ هذا القطاع بصورة كبيرة، وكلما زاد الطلب على المطاعم والمقاهي، زادت الحاجة إلى توظيف المزيد من الطهاة والموظفين لخدمة الزبائن، وهذا يُعدّ مؤشرًا إيجابيًا للاقتصاد الأمريكي، حيث يُسهم في خلق فرص العمل، وخفض معدلات البطالة، كما أسهم الطلاب الدوليون في خلق العديد من الوظائف الجديدة في قطاعات التجزئة والتأمين الطبي، حيث ذهب ما نسبته 11% من الوظائف المباشرة نظير وجود الطلاب الدوليين في هذه القطاعات (NAFSA, 2024).

ثانيـاً: الأثـر الاقتصـادي للطـلاب الدوليـين في مؤسسـات التعليـم العـالي في المملكـة المتحـدة لبريطانيـا العظمـى وأيرلنـدا الشـمالية

لقـد بلـغ عـدد الطـلاب الدوليـين في مؤسَّسـات التعليـم العـالي في عـام 2023م في بريطانيـا 718085 متعلِّـمًا، مـما يجعلهـا ثـاني أكـبر دولـة مُسـتضيفة للطـلاب الدوليـين في العـالم، حيـث تسـتقطب 11% مـن إجـمالي الطـلاب الدوليـين. وتتميَّـز بريطانيـا بقِـدَم جامعاتهـا وعراقتهـا، حيـث كانـت جامعـة أكسـفورد مـن أقـدم الجامعـات في أوربـا بعـد تأسـيس جامعـة بولونيـا في إيطاليـا، ويُقـدِّر المؤرِّخـون أن جامعـة أكسـفورد انطلقَـت في نهايـات القـرن الحـادي عـشر الميـلادي، كـما أن الطـلاب الدوليـين في جامعـات بريطانيـا كانـوا متواجديـن منـذ العقـود الأولى لانطـلاق تلـك الجامعـات. ووفقًـا لجامعـة أكسـفورد (2023) فـإن الجامعـة كانـت تسـتضيف الطـلاب الدوليـين منـذ سـنواتها الأولى، وذكـرَت أنـه في عـام 1190 كان هنـاك شـخصٌ يُدعـى إيمـو الفريـزي، وكان مـن أوائـل -إن لم يكـن الأوَّل- الطـلاب الدوليـين في الجامعـة، وهـو مـن القبائـل الجرمانيـة التـي تقطـن في أجـزاء مـن هولنـدا وألمانيـا اليـوم، ويُذكـر أن هنـاك اختلافًـا حـول وقـت انطـلاق جامعـة أكسـفورد بالتحديـد، لكـن هنـاك شـواهد بأنَّهـا بـدأت في عـام 1096 للميـلاد (البـشر, 2024).

وقـد شـكل الطـلاب الدوليـون مـا نسـبته 22% مـن إجـمالي عـدد الملتحِقـين بمؤسَّسـات التعليـم العـالي في بريطانيـا لعـام 2023م. ومـن أكـبر التخصُّصـات التـي تسـتقطب الطـلاب الدوليـين في بريطانيـا: تخصُّصـات الإدارة والأعـمال، وتخصُّصـات العلـوم الإنسـانية، وتخصُّصـات الرياضيـات وعلـوم الحاسـب، وكذلـك العلـوم الهندسـية. وقـد شـكَّل طـلاب الدراسـات العليـا غالبيـة الطـلاب الدوليـين، حيـث كان عددهـم أكـثر مـن 392 ألـف في العـام الـدراسي المذكـور نفسـه. وقـد نجحَـت بريطانيـا في زيـادة أعـداد الطـلاب الدوليـين بشـكل كبـير في فـترة زمنيـة قصـيرة، حيـث ارتفـع عـدد الطـلاب غـير المواطنـين مـن قرابـة 389 ألـف في عـام 2009م إلى أكـثر مـن 718 ألـف طالـب في عـام 2023م.

ومن أكبر الجنسيات التي تدرس في بريطانيا هم:

- الطلاب من الصين: 158,335 طالبًا.
- الطلاب من الهند: 121,815 طالبًا.
- الطلاب من نيجيريا: 45,370 طالبًا.
- الطلاب من الولايات المتحدة: 29,425 طالبًا.
- الطلاب باكستان: 21,745 طالبًا (Cannings et al., 2023).

يُحقِّـق الطـلاب الدوليـون دخـلًا كبـيرًا للدولـة المضيفـة، سـواء كان ذلـك عـن طريـق التأثـير المبـاشر مثـل دفـع الرسـوم الدراسـية أو التأثـيرات غـير المبـاشرة المتعلِّقـة بتأثـير سلسـلة التوريـد. وقـد اسـتفاد الاقتصـاد البريطـاني مـن تواجـد الطـلاب الدوليـين كثـيرًا، حيـث إن الطـلاب الدوليـين ضخُّـوا أكـثر مـن 41.9 مليـار جنيـه إسـترليني في عـام 2020/2021م محققًـا قفـزة كبـيرة، حيـث كانـت إيـرادات الطـلاب الدوليـين في عـام 2015/2016م حـوالي 26.3 مليـار جنيـه إسـترليني. وقـد بلـغ صـافي الدخـل عـلى كلِّ طالـب دولي حـوالي 98 ألـف جنيـه إسـترليني في عـام 2020/2021م.

إيرادات الرسوم الدراسية المرتبطة بالطلاب الدوليين في المملكة المتحدة:

بلغ متوسِّط الرسوم الدراسية في مرحلة البكالوريوس لكلِّ طالب دولي من الاتحاد الأوروبي 39,000 جنيه إسترليني، ولكلِّ طالب من خارج الاتحاد الأوروبي 37,000 جنيه إسترليني في عام 2020/2021م، بمعدَّل متوسِّط قدره 37,000 جنيه إسترليني. كما بلغ متوسِّط الرسوم الدراسية لكلِّ طالب في مرحلة الدراسات العليا في البرامج المخصَّصة للمُقرَّرات من الاتحاد الأوروبي 35,000 جنيه إسترليني، ولكلِّ طالب من خارج الاتحاد الأوروبي 36,000 جنيه إسترليني، بمعدَّل متوسِّط قدره 35,000 جنيه إسترليني. أمَّا متوسِّط الرسوم الدراسية لكل طالب في مرحلة الدراسات العليا المخصَّصة للبحث العلمي من الاتحاد الأوروبي فقد بلغ 89,000 جنيه إسترليني، ولكلِّ طالب من خارج الاتحاد الأوروبي 91,000 جنيه إسترليني، بمعدَّل متوسِّط قدره 91,000 جنيه إسترليني. وقد كان المتوسِّط العام للرسوم الدراسية لكلِّ طالب في جميع المراحل الدراسية من الاتحاد الأوروبي 76,000 جنيه إسترليني، ومن خارج الاتحاد الأوروبي 58,000 جنيه إسترليني، بمعدَّل متوسِّط قدره 59,000 جنيه إسترليني.

وقد كان إجمالي الإيرادات من الرسوم الدراسية للطلاب الدوليين لعام 2021/2022 نحو 22.6 مليار جنيه إسترليني، منها 2.4 مليار جنيه إسترليني من طلاب الاتحاد الأوروبي، و20.2 مليار جنيه إسترليني من طلاب خارج الاتحاد الأوروبي؛ أي: أن الرسوم الدراسية للطلاب الدوليين تحقِّق إيرادات تتجاوز مبلغ 110 مليار ريال سعودي في العام الواحد للاقتصاد البريطاني. وقد نجحَت بريطانيا في جذب الطلاب الدوليين؛ مما ساهم في ارتفاع الإيرادات من الرسوم الدراسية فقط من 15.5 مليار جنيه في عام 2015/2016م إلى 22.6 مليار جنيه إسترليني في عام 2020/2021م.

بالإضافة إلى الرسوم المرتفعة لمؤسَّسات التعليم العالي في بريطانيا يتحمَّل الطلاب الدوليون أيضًا نفقات كبيرة على بنودٍ غير متعلِّقة بالرسوم الدراسية أثناء حصولهم على مؤهَّلاتهم. ويشمل ذلك الإنفاق على تكاليف الإقامة (الإيجار، وفواتير المرافق، وما إلى ذلك)، وتكاليف المعيشة (الطعام، والترفيه، والأغراض الشخصية، وما إلى ذلك)، وتكاليف المواد المباشرة (الكتُب المدرسية، واشتراكات المجلَّات أو المكتبات، ومعدَّات الكمبيوتر، وما إلى ذلك)، وتكاليف التنقُّل، والإنفاق على الأطفال ورعايتهم. وقد ارتفعَت الإيرادات من الطلاب الدوليين في البنود غير المتعلِّقة بالرسوم الدراسية بشكل ملحوظ، فقد ارتفعَت من 13.2 مليار جنيه إسترليني في عام 2015/2016م إلى 18.6 مليار جنيه إسترليني في عام 2020/2021م.

ثالثاً: الأثر الاقتصادي للطلاب الدوليين في مؤسسات التعليم العالي في كندا

ارتفع عدد الطلاب الدوليين في كندا بصورة كبيرة جدًا في فترة زمنية قصيرة نسبيًا، فقد كان عدد الطلاب الدوليين في عام 2007م أقل من 167 ألف متعلم، وارتفع عدد الطلاب غير المواطنين إلى أكثر من 660 ألف متعلم في عام 2023م. ويُشكّل الطلاب الدوليون نسبة كبيرة من الطلاب في مؤسسات التعليم العالي، حيث كان عددهم في عام 2023م 660230 طالبًا دوليًا مقابل المليون والنصف مليون طالب محلي. وتستضيف مؤسسات التعليم العالي الكندية نحو 10% من الطلاب الدوليين في مؤسسات التعليم العالي حول العالم، ويقدر عددهم بنحو 6.4 مليار متعلم وفقًا لإحصائيات اليونسكو في عام 2023م. ويوجد في كندا 223 جامعة عامة وخاصة، إضافة إلى 213 كلية ومعهد عام، ويدرس الطلاب الدوليون في عدد كبير من مؤسسات التعليم العالي، حيث يُشكّلون أكثر من 43% من إجمالي عدد الطلاب في تلك الدولة. واحتلت جامعة تورنتو المرتبة الأولى حيث تُعدّ أكبر جامعة من حيث عدد الطلاب الدوليين حيث تجاوز عددهم 25,000 طالب، فيما جاءت جامعة كولومبيا البريطانية في المرتبة الثانية بنحو 18,000 طالب دولي، واحتلت جامعة ماكجيل المرتبة الثالثة من حيث استضافة الطلاب الدوليين حيث درس فيها نحو 12,000 طالب دولي. جامعة يورك وجامعة كيبيك في مونتريال لديهما أعداد متقاربة، حيث يتجاوز كل منهما 10,000 طالب. واستضافت جامعة واترلو وجامعة أوتاوا ما يقارب 10,000 طالب لكل منهما، فيما درس نحو 8000 طالب في جامعة ألبرتا، والعدد نفسه في جامعة كونكورديا. وتتميز مؤسسات التعليم العالي الكندية بتوفر التخصصات المتعلقة بالعلوم الطبية والجراحة، والعلوم المرتبطة بالمستشفيات والصحة العامة؛ مما يجعل تلك التخصصات من أكثر التخصصات التي يُقبل عليها الطلاب الدوليون.

وتصدر عدد الطلاب الدوليين من جمهورية الهند حيث كانوا أكبر مجموعة من الطلاب غير المواطنين في كندا، ويُقدّر عددهم بـ 290,330 طالبًا، فيما جاء الطلاب من جمهورية الصين في المرتبة الثانية بعدد 80,370 طالبًا، تليها الفلبين بعدد 23,060 طالبًا. واحتل الطلاب من فرنسا المرتبة الرابعة بعدد 22,925 طالبًا. يذكر أن كيبيك هي المقاطعة الوحيدة في كندا التي تعتمد اللغة الفرنسية بوصفها لغة رسمية في كندا، حيث تُعدّ اللغة الفرنسية هي اللغة الرئيسة والمستخدمة في الحكومة والتعليم والحياة اليومية في تلك المقاطعة التي تشتهر بمدينتها الكبرى مونتريال؛ لذلك هي تجذب الطلاب الفرنسيين. كما أن الطلاب من نيجيريا شكّلوا نسبة كبيرة من الطلاب الدوليين في كندا وجاءوا في المرتبة الخامسة بعدد 19,180 طالبًا.

وحولت كندا قطاع التعليم العالي إلى صناعة ناجحة تجذب الطلاب الدوليين، وهذا التحول أدى إلى ازدياد عدد الطلاب الدوليين في مؤسسات التعليم العالي الكندية، وبات الطلاب الدوليون يسهمون بصورة فاعلة في الاقتصاد الكندي(Roslyn Kunin and Associates,2023).

فقد ارتفعت نفقات الطلاب الدوليين في كندا من نحو 15 مليار دولار كندي في عام 2016م إلى 37.3 مليار دولار في عام 2022م، وسط توقعات بارتفاع تلك الإيرادات مستقبلًا.

وقد أسهم الطلاب الدوليون في ازدهار الكثير من القطاعات بجانب التعليم العالي، وكان لهم أثر اقتصادي جيد في الاقتصاد الكندي، وتقدر قيمة التكلفة السنوية للطلاب الدوليين في كندا للملتحقين بالكليات 42800 دولار كندي سنويًا، بينما ترتفع التكلفة لأكثر من 53800 دولار كندي للطلاب في الجامعات في عام 2022م، وتشمل تلك التكاليف قيمة الرسوم الدراسية، والخدمات الأخرى، والكتب، والإعاشة، والسكن، والمواصلات، والاتصالات، لكن لا تشمل التكلفة المصروفات الناتجة عن زيارة الأصدقاء والأقارب للطلاب الدوليين خلال دراستهم. يضخ الزوار للطلاب الدوليين إيرادات مليونية لاقتصاد الدول المضيفة سنويًا؛ مما جعل الدول تتساهل في منح التأشيرات السياحية لهؤلاء الفئة. ويلخص الجدول الآتي إجمالي النفقات السنوية للطلاب الدوليين في كندا حسب المقاطعة والإقليم لعام 2022م (جميع القيم بالمليون دولار كندي وهو ما يعادل سعر صرف الدولار الكندي وقت إجراء الدراسة في عام 2024م، كل دولار كندي يساوي 2.7 ريال سعودي):

المقاطعة/ الإقليم	طلاب طويلو الأمد	طلاب قصيرو الأمد	إنفاق إضافي لعائلات الزوار (طويل الأمد)	جميع الطلاب (بما في ذلك إنفاق عائلات الزوار)
نيوفاوندلاند ولابرادور	190.3	0	2.2	192.5
جزيرة الأمير إدوارد	156.2	1.9	1.4	159.5
نوفا سكوشا	813.5	17.2	7.1	837.9
نيو برونزويك	384.7	3.8	4	392.6
كيبيك	4122.8	89	31.9	4245.1
أونتاريو	20284.9	365.4	140.3	20795.3
مانيتوبا	769.8	2.7	7.6	780.1
ساسكاتشوان	448.1	8.2	4.5	460.9
ألبرتا	1816.3	61	14.5	1892.4
بريتيش كولومبيا	7174.3	289	56	7523.3
يوكون	5	0	0.07	0.8
الأقاليم الشمالية الغربية	0.8	0	0.01	0.1
نونافوت	0.1	0	0	5.1
كندا	36166.7	838.2	269.5	37285.6

وقد بلغ إجمالي النفقات السنوية للطلاب الدوليين في كندا عام 2022م بما في ذلك نفقات العائلات الزائرة نحو 37.3 مليار دولار. تفاوتت هذه النفقات بين المقاطعات والأقاليم الكندية، حيث حققت أونتاريو أعلى إيراد بقيمة 20.8 مليار دولار، تلتها بريتيش كولومبيا بـ 7.5 مليار دولار، ثم كيبيك بـ 4.2 مليار دولار. جاءت نفقات الطلاب الدوليين طويلة الأمد كأعلى مساهم، حيث بلغت 36.2 مليار دولار، بينما أسهم إنفاق السياحة الإضافي للعائلات الزائرة بزيادة ملحوظة، خصوصًا في مقاطعات، مثل: أونتاريو وكيبيك وبريتيش كولومبيا. ويلخص الجدول الآتي حجم مساهمة الطلاب الدوليين في الاقتصاد الكندي حيث أسهموا في إضافة 1.2% للناتج المحلي الإجمالي لكندا.

المقاطعة/ الإقليم	الإنتاج (مليون دولار كندي)	الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار كندي)	دخل العمل (مليون دولار)	الوظائف المباشرة وغير المباشرة
نيوفاوندلاند ولابرادور	270.1	155.4	81.5	1663
جزيرة الأمير إدوارد	197.3	107.4	62.8	1491
نوفا سكوشا	1124.9	686.2	394.6	8517
نيو برونزويك	602.3	328.8	183.4	3758
كيبيك	6819.7	3839.9	2258.1	47762
أونتاريو	27168.9	16873.4	9738.6	185390
مانيتوبا	1162.4	688.1	384.6	7483
ساسكاتشوان	785.4	441.5	230.9	4324
ألبرتا	3697	2091.8	1173.2	20971
بريتيش كولومبيا	9220.6	5681.5	3387.5	79769
يوكون	10	5.9	3.7	55
الأقاليم الشمالية الغربية	12.8	6.2	2.7	31
نونافوت	5.6	3.1	1.5	20
كندا	51077	30909.1	17903.3	361230

وبصورة عامة هناك ارتفاع في إيرادات الطلاب الدوليين في الاقتصاد الكندي، حيث قُدّرت مصروفاتهم في عام 2022م بأكثر من 37 مليار دولار كندي، أي نحو 100 مليار ريال سعودي. وتشير الإحصائيات الرسمية إلى أن مساهمة الطلاب الدوليين في كندا ارتفعت بصورة ملحوظة في الفترة ما بين 2014 إلى 2022م؛ بسبب ازدياد الطلاب غير المواطنين، فقد ارتفع مقدار مساهمتهم في إيرادات الضرائب من 2.1 مليار في 2014م إلى 2.8 مليار دولار كندي في عام 2022م. كما أسهم الطلبة الدوليون في توليد وظائف مباشرة وغير مباشرة في الاقتصاد الكندي في الفترة الزمنية ذاتها، حيث ارتفع عدد الوظائف المولدة بسبب وجود الطلبة الدوليين من 122 ألف وظيفة تقريبًا في عام 2014م إلى أكثر من 361 ألف وظيفة في عام 2022م. وبصورة عامة ارتفعت مساهمة الطلاب غير المواطنين في الناتج المحلي الإجمالي الكندي ما بين عامي 2014 و2022م بنسبة كبيرة بأكثر من 232% حيث كانت نسبة مساهمتهم في عام 2014م 9.3 مليار دولار، بينما في عام 2022م كانت قريبة من 31 مليارًا كنديًا (Roslyn Kunin and Associates,2023).

رابعاً: الأثر الاقتصادي للطلاب الدوليين في مؤسسات التعليم العالي في جمهورية فرنسا

استضافت مؤسَّسات التعليم العالي في فرنسا 7.6% من إجمالي عدد الطلاب الدوليين في عام 2023م، وقد بلغ عدد الطلاب الدوليين في فرنسا في العام الأكاديمي 2022/2023م حوالي 392630 طالبًا مقابل أكثر من 2.5 مليون طالب محلي، حيث شكل الطلاب الدوليون نسبة 13% من إجمالي عدد الطلاب الدوليين في فرنسا للعام المذكور. ومن أكبر التخصُّصات العلمية التي جذبَت الطلاب الدوليين هي: الرياضيات وعلوم الحاسب ثم تخصُّصات العلوم الإنسانية ثم التخصُّصات الإدارية. ومعظم الطلاب الدوليين في فرنسا هم من الطلاب الملتحقين بالدراسات العليا، حيث كان عددهم قرابة 212 ألف متعلِّم. وقد ارتفع عدد الطلاب الدوليين في فرنسا بشكل ملحوظ خلال السنوات القليلة الأخيرة، إذ كان عددهم قرابة 180 ألفًا في عام 2003، فيما تجاوز عددهم حاجز 400 ألف متعلِّم في عام 2024م. وقد شكَّل الطلاب من المملكة المغربية أكبر عدد من الطلاب الدوليين في الجامعات والكليات الفرنسية في عام 2023م، وكان عددهم أكثر من 46 ألف طالب، تبعهم الطلاب من الجزائر الذين كان عددهم قرابة 31 ألف طالب دولي، وكان عدد الطلاب من الصين حوالي 27479 طالبًا مُشكِّلين ثالث أكبر عدد من الطلاب الدوليين في فرنسا.

وفي دراسة نشرتها الوكالة الفرنسية لتعزيز التعليم العالي والخدمات الطلابية الدولية والتنقُّل الدولي (2022)، شارك بها قرابة 10 آلاف طالبٍ دولي في فرنسا. وفي السياق الاقتصادي كشفَت النتائج عن معلومات هامَّة بالنسبة للطلاب الدوليين في فرنسا، وكان من أبرز نتائجها ما يأتي: أوَّلًا: مصادر تمويل **الطلاب الدوليين:**

يتلقَّى أكثر من 77% من الطلاب الدوليين تمويلهم من أُسَرهم، وهو ما يُمثِّل 53٪ من الدخل المستخدم خلال فترة الدراسة للطلاب، وهو أكبر مصدر لتمويل الطلاب الدوليين الدارسين في فرنسا.

كما صرَّح المشاركون في الدراسة أن المدَّخرات الشخصية ساهمت في تمويل مصاريف إقامتهم في فرنسا من أجل الدراسة الجامعية، وذلك بنسبة (48٪)، كما أن البعثات والدعم المقدَّم من الحكومة الفرنسية عن طريق الوكالة الفرنسية لتعزيز التعليم العالي والخدمات الطلابية الدولية والتنقُّل الدولي قد ساهم بنسبة (46٪) من نفقات الطلاب الدوليين، تليها الأنشطة المدفوعة (مثل وظائف الطلاب) بنسبة (34٪). وأفاد 18٪ من المستجيبين أنهم موَّلوا دراستهم من خلال مِنَح مقدَّمة من حكومات بلدانهم الأصلية أو من الحكومة الفرنسية. بالإضافة إلى ذلك، عمل 48٪ من الطلاب أثناء دراستهم، وأكَّد معظمهم أن هذه الوظائف كانت أساسية لتغطية نفقاتهم.

ثانيًا: تأثير جائحة كوفيد 19- على اقتصاديات الطلاب الدولين في فرنسا:

وجدَت الدراسة أن 78٪ من الطلاب أشاروا إلى أن مدة دراستهم لم تتأثَّر بسبب جائحة كورونا، حيث إن الجامعات كانت تعمل بطرُق التعليم عن بُعد، ولكن في الوقت ذاته صرَّح قرابة 60٪ من الطلاب الدوليين أنهم واجهوا نفقات غير متوقَّعة، مثل تكاليف المعيشة اليومية والعودة إلى بلادهم وتكاليف الصحة. وقد أثَّرَت الأزمة بشكل سلبي على مصادر الدخل لـ 62٪ من الطلاب الدوليين، كما تسبَّبَت في انخفاض الدعم الأسري بنسبة 31٪. وأفاد 60٪ من الطلاب أن الأزمة الصحية منعَت أقاربهم من زيارتهم في فرنسا.

ثالثًا: المساهمة في الاقتصاد الوطني:

كشفَت الدراسة أن حجم مساهمة الطلاب الدوليين في الاقتصاد الفرنسي والمتقوقع في عام 2022 كانت قرابة 5 مليارات يورو، وكان متوسِّط إنفاق الطالب الدولي 867 يورو شهريًا، تُخصَّص منها نسبة 48٪ للإيجار و21٪ لتغطية نفقات المعيشة اليومية مثل الملابس والطعام. ويدفع الطلاب حوالي 2822 يورو كرسوم دراسية في المتوسِّط، تشمل الضريبة، كما أن إقامتهم تُسهم في إيرادات قطاعات متعدِّدة في الاقتصاد الفرنسي. حيث أظهر المسح أن 38٪ من الطلاب زارهم أقاربهم أثناء إقامتهم بمتوسِّط إقامة 23 يومًا، كما أن الطلاب الدوليين يُنفقون في المتوسط 1692 يورو على النقل الجوي والسكك الحديدية والطرق للوصول إلى فرنسا. وقد تلقَّى ربع المشاركين دروسًا في اللغة الفرنسية قبل أو أثناء إقامتهم، حيث تلقَّاها 58٪ منهم في مؤسَّسات فرنسية، بتكلفة متوسِّطة حوالي 1632 يورو.

رابعًا: العمل أثناء الدراسة:

أوضحَت نتائج المسح أن 20٪ من المشاركين عملوا في وظائف متعدِّدة أثناء دراستهم الجامعية في فرنسا، بينما عمل 28٪ منهم في وظيفة واحدة فقط، مما أضاف متوسِّط دخل قدره 13300 يورو و7800 يورو كمساهمات للضمان الاجتماعي. كما أن فرنسا استفادَت من رسوم الحصول على الفيزا الدراسية، وقد بلغَت تكلفة التقديم الكامل عبر برنامج "دراسات في فرنسا" مع رسوم التأشيرات وتصاريح الإقامة حوالي 34.8 مليون يورو سنويًا.

خامسًا: الطلاب الدوليون بعد التخرُّج:

يُساهم أكثر من 300 ألف طالب دولي في دعم الاقتصاد الوطني الفرنسي بما يصل إلى 5 مليارات يورو، وتفوق الإيرادات حجم النفقات، مما يُؤدِّي إلى مساهمة صافية قدرها 1.35 مليار يورو. لكن لا يقتصر أثرهم الاقتصادي على فترة إقامتهم ودراستهم الجامعية فقط، بل يمتدُّ إلى ما بعد التخرُّج، فقد وجدَت الدراسة أن (88٪) من الطلاب الدوليين يرغبون في العمل أو عقد الشراكات مع الشركات الفرنسية، كما ساهمَت الإقامة في فرنسا للدراسة في تعزيز الولاء، حيث يرغب 80% من الطلاب الدوليين في شراء المنتجات الفرنسية. كما أن (88٪) من الطلاب يرغبون في العودة مُستقبلًا إلى فرنسا؛ من أجل أغراض السياحة والترفية. كما وجدَت الدراسة أن الطلاب الدوليين يتجاوز تأثيرهم محيطهم ليمتدَّ تأثيرهم على مجتمعاتهم المحلية أيضًا، فهم بمثابة سُفراء لفرنسا، حيث يُوصون بها كوجهة للعمل بنسبة (84٪)، أو للسياحة بنسبة (93٪)، أو للدراسة بنسبة (90٪)، أو للإقامة بنسبة (75٪) (The French Agency for the promotion of higher education, international student services, and international mobility, 2024).

خامساً: الأثر الاقتصادي للطلاب الدوليين في مؤسسات التعليم العالي في كومنولث أستراليا

تتكون أستراليا من 6 ولايات وإقليمين رئيسين. وولايات أستراليا هي نيو ساوث ويلز التي عاصمتها سيدني، وولاية فكتوريا وعاصمتها ملبورن، وولاية كوينزلاند وعاصمتها بريزبن، وولاية أستراليا الغربية وعاصمتها بيرث، وجنوب أستراليا وعاصمتها أديلايد، وولاية تاسمانيا وعاصمتها هوبارت. إضافة إلى ذلك، يوجد إقليمان رئيسان هما إقليم العاصمة الأسترالية، الذي يضم العاصمة الوطنية كانبيرا، والإقليم الشمالي وعاصمته داروين. ولكل ولاية وإقليم نظام حكم محلي خاص ينظم شؤونه الداخلية تمامًا مثل الولايات المتحدة. وتضم أستراليا عددًا قليلًا من الجامعات بالرغم من استضافتها للعديد من الطلاب الدوليين، بل هي من أكبر الوجهات العالمية للطلاب غير المواطنين. ويوجد في أستراليا 42 جامعة 37 من تلك الجامعات حكومية وخمس جامعات أهلية. وبلغ مجموع عدد الطلاب في مؤسسات التعليم العالي في مختلف المستويات الدراسية لعام 2022م أكثر من مليون ونصف طالب تحديدًا 1.551,411 متعلمًا. وقد درسوا في تخصصات متعددة وكانت أكبر التخصصات العلمية التي تجذب الطلاب هي تخصصات الإدارة والتجارة، ثم تخصصات المجتمع والثقافة، ثم التخصصات الصحية.

وفقًا لإحصائية وزارة التعليم الأسترالية (2022) كانت تخصصات الإدارة والتجارة أكثر التخصصات جذبًا للطلاب، وكان مجموع الطلاب الدارسين في هذا التخصص أكثر من 340 ألف متعلم، كما كانت التخصصات المتعلقة بالثقافة والمجتمع هي ثاني أكبر تخصص دراسي يجذب الطلاب، وكان هناك نحو 335 ألف طالب يدرس في تلك التخصصات، أما التخصصات الصحية فقد احتلت المركز الثالث بوصفها أكبر تخصص يجذب الطلاب في مؤسسات التعليم العالي الأسترالية، وكان عدد الدارسين نحو 281 ألف متعلم، كما جذبت التخصصات الدراسية أكثر من 136 ألف طالب، فيما درس 134 ألف متعلم التخصصات الطبيعية والفيزيائية، كما أن التخصصات المرتبطة بالتكنولوجيا والمعلومات جذبت أكثر من 119 ألف متعلم، ودرس نحو 110 ألف طالب في التخصصات الهندسية. ووفقًا للمصدر نفسه فقد درس نحو 93 ألف طالب في تخصصات دراسية متعلقة بالفنون الإبداعية، فيما التحق بقية الطلاب بتخصصات أخرى.

وتُعدّ تلك الجامعات المؤسسة قبل تكوين الاتحاد الأسترالي في عام 1901م؛ لذلك تسمى الجامعات في فترة المستعمرات البريطانية وأستراليا دولة ذات سيادة ومستقلة، لكنها تحتفظ بعلاقة دستورية مع المملكة المتحدة من خلال النظام الملكي حيث لا يزال ملوك بريطانيا لديهم مناسب شكلية في أستراليا، والرئيس الحالي لبريطانيا هو الملك تشارلز الثالث رئيس الدولة في أستراليا، ويمثل الملك في البلاد الحاكم العام. وعلى الرغم من هذا الارتباط، تتمتع أستراليا بحكومة مستقلة تمامًا، وتدير شؤونها الداخلية والخارجية بصورة مستقلة عن بريطانيا. وتاريخيًا، كانت أستراليا مستعمرة بريطانية، ولكنها حصلت على استقلالها التدريجي، حيث تأسس كومنولث أستراليا في عام 1901م. وفي عام 1986م، جرى إنهاء جميع الروابط الدستورية المتبقية مع المملكة المتحدة من خلال قانون أستراليا لعام 1986م. وبعد تأسيس الاتحاد الأسترالي أُسست جامعات في بداية القرن العشرين وهي وجامعة كوينزلاند (1909)، وجامعة غرب أستراليا (1911).

وقد صُممت هذه الجامعات على غرار المؤسسات البريطانية، مع التركيز على التعليم الكلاسيكي وتلبية الاحتياجات التعليمية لولاياتها الستة. ولم تكن الجامعات الأسترالية جاذبة للطلاب الدوليين حتى نهاية ثمانينيات القرن الماضي، حيث لم تكن الجامعات الأسترالية تقدم الكثير من البرامج الدراسية فقد تأخرت كثيرًا مقارنة بالدول الأخرى، ووفقًا لأحد المؤرخين الأستراليين لم تبدأ برامج الدكتوراة إلا في عام 1945م، وذلك بتأسيس البرنامج بجامعة ملبورن وكان عدد الطلاب الأجانب لا يتجاوز 50 طالبًا في عام 1937م، واستمر الحال بالنسبة للطلاب الدوليين، ففي عام 1940م كان عدد الطلاب الدوليين 255 طالبًا. وقد تطور عدد الطلاب الدوليين في الجامعات الأسترالية بعد الحرب العالمية الثانية بصورة ملحوظة، حيث كان هناك 2650 طالبًا دوليًا في عام 1959 معظمهم من الهند، واستمرت أرقام الطلاب الدوليين في الازدياد لكن بصورة متحفظة حتى نهاية عقد الثمانينيات، حيث جرى تبني برامج حكومية لجذب الطلبة الدوليين للدراسة بصورة منح مجانية، وهو ما جذب العديد من الدارسين، فقد ارتفع عدد الطلاب الدوليين من 3500 في عام 1984م إلى أكثر من 27 ألف طالب في عام 1989م، واستمرت الأعداد في التزايد، وأسهم وجود الطلاب الدوليين في الترويج للجامعات الأسترالية، وأصبحت جاذبة للطلاب الدارسين على حسابهم، وتحولت الجامعات الأسترالية من مرحلة المنح المجانية للطلاب الدوليين إلى مرحلة الصناعة، حيث يُعدّ الطلاب الدوليون مصدر دخل مهم بالنسبة للجامعات الأسترالية(Meadows, 2011) .

وتشهد أستراليا ارتفاعًا كبيرًا في أعداد الطلاب الدوليين، فقد ارتفع عدد الطلاب الدوليين في عقدين من الزمن بصورة ملحوظة، ففي عام 2005م كان مجموع الطلاب الدوليين أقل من 174 ألف طالب مقارنة بأكثر من 467 ألف طالب دولي في عام 2024م؛ مما جعل أستراليا وجهة كبرى للطلاب الدوليين في المؤسسات الجامعية فضلًا عن الطلاب الدوليين في مؤسسات التعليم الفني والمدارس حيث بلغ مجموع الطلاب الدوليين من كل المستويات التعليمية أكثر من 900 ألف متعلم، لكن ما يعنينا هو الطلاب في مؤسسات التعليم العالي. ونجحت أستراليا في تحويل قطاع التعليم العالي إلى صناعة تجذب الطلاب الدوليين؛ مما جعلها من أكبر الوجهات للطلاب الدوليين في العالم متجاوزة كثيرًا من الدول العريقة في مجال التعليم العالي، مثل: ألمانيا وإيطاليا وغيرهم من الدول. ويلخص الجدول الآتي تطور أعداد الطلبة الدوليين في جامعات أستراليا:

السنة	عدد الطلاب
٢٠٠٥	١٧٣٤٤٦
٢٠٠٦	١٨٠٢٢٥
٢٠٠٧	١٨٦٨٩٥
٢٠٠٨	١٩٥٤٢٠
٢٠٠٩	٢١٨١١٣
٢٠١٠	٢٣٥١٨٢
٢٠١١	٢٣٤٨٨٧
٢٠١٢	٢٢٣٣٦١
٢٠١٣	٢٢١٧٤٧
٢٠١٤	٢٣٨٦٨٥
٢٠١٥	٢٦٠٣٥٨
٢٠١٦	٢٩٣٠٥٨
٢٠١٧	٣٣٥٩٢٤
٢٠١٨	٣٨١٦٣٥
٢٠١٩	٤٢١١٨٠
٢٠٢٠	٤٠٥٣٨٢
٢٠٢١	٣٥٤١٠٨
٢٠٢٢	٣٣٨٠٦٣
٢٠٢٣	٤٠٨٢٤٥
٢٠٢٤	٤٦٧٤٣٠

أسباب اختيار الطلاب الدوليين الدراسة في مؤسسات التعليم العالي الأسترالية:

• في دراسة أجراها مجموعة من الباحثين في جامعة فيكتوريا حيث راجعوا بمنهجية 46 دراسة من باحثين بين عامي 1998 و2023م، التي بحثت في سبب اختيار الطلاب الدوليين للقدوم إلى أستراليا للدراسة. ووجدت الدراسة أكثر من 22 عامل جذب للطلاب الدوليين، وكانت الأسباب الخمسة الأكثر شيوعًا التي تجعل أستراليا جاذبة للطلاب الدوليين هي:

• فرص العمل وتجارب الحياة.

• التعليم الجيد والمؤهلات.

• تكلفة الدراسة والمعيشة.

• آفاق الهجرة والسياسة.

• سمعة مؤسسات التعليم العالي والموظفين الأكاديميين (Australian Bureau of Statistics, 2024;The Department of Educationgov,2022).

أكبر الجامعات التي تستضيف الطلاب الدوليين في أستراليا لعام 2022م:

• جامعة سيدني، وبلغ عدد الطلاب الدوليين: 36,618 متعلمًا.

• جامعة موناش، وبلغ عدد الطلاب الدوليين: 35,048 متعلمًا.

• جامعة رميت، وبلغ عدد الطلاب الدوليين: 32,856 متعلمًا.

• جامعة ملبورن، وبلغ عدد الطلاب الدوليين: 26,953 متعلمًا.

• جامعة نيو ساوث ويلز، وبلغ عدد الطلاب الدوليين: 23,772 متعلمًا.

أكبر مجموعات الطلاب الدوليين في أستراليا:

• الطلاب من الصين (205,189 طالبًا).

• الطلاب من الهند (89,570 طالبًا).

• الطلاب من نيبال (43,021 طالبًا).

• الطلاب من البرازيل (26,620 طالبًا).

• الطلاب من ماليزيا (26,085 طالبًا).

• الطلاب من فيتنام (24,131 طالبًا).

• الطلاب من كوريا الجنوبية (21,799 طالبًا).

• الطلاب من تايلاند (18,014 طالبًا).

• الطلاب من كولومبيا (16,942 طالبًا).

• الطلاب من إندونيسيا (16,541 طالبًا).

أكثر مجالات الدراسة الجاذبة للطلاب الدوليين في أستراليا:

• الإدارة والتجارة.

• تكنولوجيا المعلومات.

• الصحة.

• الهندسة.

• المجتمع والثقافة.

• العلوم الطبيعية والفيزيائية.

وأسهم الطلاب الدوليون في إضافة أكثر من 29 مليار دولار استرالي إلى الاقتصاد في عام 2022م رغم الصعوبات بسبب جائحة كورونا، وقد أسهم الطلاب الدوليون في أستراليا بمبلغ 25.5 مليار دولار، وأسهم الطلاب الدوليون الذين يدرسون عبر الإنترنت في إضافة 3.5 مليار دولار أخرى. وقد كانت إيرادات الطلاب الدوليين في عام 2018/2019م تتجاوز 31 مليارًا أستراليًا، وهو ما يعادل أكثر من 76 مليار ريال سعودي، ومعظم مصادر تمويل الطلاب الدوليين من الأهالي في الخارج مما يجعل إيرادات الطلاب الدوليين إيرادات نوعية تفيد الاقتصاد لكونها أموالًا جديدة. وتُعد الرسوم الدراسية التي يدفعها الطلاب الدوليون من الإيرادات الجيدة لمؤسسات التعليم العالي وكذلك الاقتصاد الأسترالي، وبلغ متوسط الرسوم الدراسية التي يدفعها الطلاب الدوليون في عام 2018م للعام الدراسي الواحد كالآتي: في مرحلة البكالوريوس نحو 30 ألف دولار أسترالي، فيما كان متوسط درجة الماجستير 32 ألف دولار، والدكتوراة 31.4 ألف دولار، وقد دفع الطلاب الدوليون 15.1 مليار دولار أسترالي للرسوم الدراسية في عام 2018م

(Australian Bureau of Statistics, 2024;The Department of Educationgov,2022).

النفقات الأسبوعية للطلاب الدوليين في أستراليا

تبلغ تكاليف المعيشة الأسبوعية أعلى مستوياتها في ملبورن حيث يدفع الطلاب في المتوسط 774 دولارًا في الأسبوع، وأدنى مستوياتها في الإقليم الشمالي حيث يدفع الطلاب في المتوسط 474 دولارًا في الأسبوع، مقسمة على عدة بنود إنفاق. ويلخص الجزء الآتي متوسط النفقات الأسبوعية للطلاب الدوليين في الولايات الستة الأسترالية، وتختلف تكلفة المعيشة في المدن الكبرى في تلك الولايات التي تكون فيها مستويات التضخم أعلى من المناطق الريفية والضواحي. وفيما يأتي ملخص لمتوسط النفقات الأسبوعية لكل ولاية:

- نيو ساوث ويلز :تصل تكاليف السكن الأسبوعية في مدن نيو ساوث ويلز إلى 223 دولارًا، بينما ينخفض هذا الرقم إلى 178 دولارًا في المناطق الريفية .و بالنسبة للطعام، ينفق سكان المدن نحو 204 دولارات أسبوعيًا، مقارنةً بـ 180 دولارًا في الريف. أما تكاليف المرافق العامة في المدن تبلغ 21 دولارًا، أما في الريف فتنخفض إلى 16 دولارًا. كما تبلغ تكلفة الرعاية الصحية في المدن 30 دولارًا، مقارنةً بـ 24 دولارًا في المناطق الريفية. التنقل يكلف 29 دولارًا أسبوعيًا في المدن و20 دولارًا في الريف، وأخيرًا، ينفق سكان المدن 44 دولارًا على الترفيه، مقابل 32 دولارًا في المناطق الريفية. وبلغ متوسط النفقات الأسبوعية للطلاب الدوليين في ولاية نيو ساوث ويلز في المدن الكبرى 725 دولارًا، وفي المدن الريفية 522 دولارًا.

- فكتوريا : بلغت تكاليف السكن الأسبوعية في مدن فكتوريا 210 دولارات، وتنخفض إلى 165 دولارًا في المناطق الريفية. أما الطعام، فيكلف سكان المدن 198 دولارًا أسبوعيًا مقارنة بـ 170 دولارًا في الريف. المرافق العامة تقدر تكلفتها بـ 19 دولارًا في المدن و15 دولارًا في الريف. الرعاية الصحية تبلغ 28 دولارًا أسبوعيًا في المدن و23 دولارًا في الريف. يبلغ متوسط الإنفاق على التنقل في المدن 27 دولارًا، مقارنةً بـ 18 دولارًا في الريف، وتبلغ تكلفة الترفيه 42 دولارًا في المدن مقابل 30 دولارًا في الريف. وقد بلغ متوسط الإنفاق في ولاية فكتوريا في المدن الكبرى 774 دولارًا، بينما في المناطق الريفية 594 دولارًا.

- كوينزلانـد : أنفـق سـكان مـدن ولايـة كوينزلانـد نحـو 190 دولارًا أسـبوعيًا عـلى السـكن، بينـما يدفـع سـكان الريـف 150 دولارًا. تكاليـف الطعـام تقـدر بــ 185 دولارًا في المـدن و160 دولارًا في الريـف. المرافـق تكلـف 17 دولارًا في المـدن و14 دولارًا في الريـف، وتصـل تكلفـة الرعايـة الصحيـة إلى 26 دولارًا في المـدن و21 دولارًا في الريـف. تبلـغ تكلفـة التنقـل 25 دولارًا أسـبوعيًا في المـدن و16 دولارًا في الريـف، في حـين ينفـق سـكان المـدن 40 دولارًا عـلى الترفيـه مقابـل 28 دولارًا في المناطـق الريفيـة. وبلـغ متوسـط النفقـات الأسـبوعية للطـلاب الدوليـين في ولايـة كوينزلانـد في المـدن الكـبرى 639 دولارًا، وفي المـدن الريفيـة 559 دولارًا.

- أسـتراليا الغربيـة : وصلـت تكاليـف السـكن الأسـبوعية إلى 200 دولار في مـدن هـذه الولايـة و160 دولارًا في الريـف. يبلـغ متوسـط إنفـاق الطعـام 195 دولارًا في المـدن و175 دولارًا في الريـف. تبلـغ تكلفـة المرافـق العامـة 18 دولارًا في المـدن و15 دولارًا في الريـف، وتكلـف الرعايـة الصحيـة 27 دولارًا في المـدن و22 دولارًا في الريـف. أمـا التنقـل، فيكلـف 26 دولارًا أسـبوعيًا في المـدن و19 دولارًا في الريـف، ويصـل الإنفـاق عـلى الترفيـه إلى 41 دولارًا في المـدن و30 دولارًا في الريـف. وبلـغ متوسـط النفقـات الأسـبوعية للطـلاب الدوليـين في ولايـة أسـتراليا الغربيـة في المـدن الكـبرى 624 دولارًا، وفي المـدن الريفيـة 580 دولارًا.

- جنـوب أسـتراليا :دفـع سـكان مـدن هـذه الولايـة 185 دولارًا أسـبوعيًا للسـكن، بينـما تصـل هـذه التكلفـة إلى 140 دولارًا في الريـف. بالنسـبة للطعـام، ينفـق سـكان المـدن نحـو 178 دولارًا مقارنـةً بــ 155 دولارًا في الريـف. تبلـغ تكلفـة المرافـق 16 دولارًا أسـبوعيًا في المـدن و12 دولارًا في الريـف، وتصـل تكلفـة الرعايـة الصحيـة إلى 25 دولارًا في المـدن و20 دولارًا في الريـف. التنقـل يكلـف 23 دولارًا في المـدن و15 دولارًا في الريـف، وأخـيرًا، ينفـق سـكان المـدن 39 دولارًا عـلى الترفيـه، مقابـل 26 دولارًا في المناطـق الريفيـة. وبلـغ متوسـط النفقـات الأسـبوعية للطـلاب الدوليـين في ولايـة جنـوب أسـتراليا في المـدن الكـبرى 614 دولارًا، وفي المـدن الريفيـة 431 دولارًا.

- تاسـمانيا :وصلـت أسـعار السـكن الأسـبوعية إلى 175 دولارًا في مـدن تاسـمانيا و130 دولارًا في الريـف. وبلـغ متوسـط إنفـاق الطعـام 165 دولارًا في المـدن و145 دولارًا في الريـف. تبلـغ تكلفـة المرافـق العامـة 15 دولارًا في المـدن و10 دولارات في الريـف، وتكلـف الرعايـة الصحيـة 23 دولارًا في المـدن و17 دولارًا في الريـف. أمـا التنقـل، فيكلـف 22 دولارًا أسـبوعيًا في المـدن و13 دولارًا في الريـف، ويصـل الإنفـاق عـلى الترفيـه إلى 36 دولارًا في المـدن و18 دولارًا في الريـف. وبلـغ متوسـط النفقـات الأسـبوعية للطـلاب الدوليـين في ولايـة تاسـمانيا في المـدن الكـبرى 588 دولارًا، وفي المـدن الريفيـة 477 دولارًا.

- الإقليـم الشـمالي :بلغـت تكاليـف السـكن الأسـبوعية في المـدن 195 دولارًا، وتنخفـض إلى 150 دولارًا في الريـف. أمـا الطعـام، فبلغـت متوسـط تكلفتـه 182 دولارًا في المـدن و155 دولارًا في الريـف. كـما أن تكلفـة المرافـق العامـة تقـدر بــ 20 دولارًا في المـدن و13 دولارًا في الريـف، وتبلـغ تكلفـة الرعايـة الصحيـة 27 دولارًا في المـدن و19 دولارًا في الريـف. التنقـل يكلـف 24 دولارًا أسـبوعيًا في المـدن و14 دولارًا في الريـف، وينفـق سـكان المـدن 38 دولارًا عـلى الترفيـه مقابـل 22 دولارًا في المناطـق الريفيـة. وبلـغ متوسـط النفقـات الأسـبوعية للطـلاب الدوليـين في الإقليـم الشـمالي 474 دولارًا.

- إقليم العاصمة الأسترالية : بلغت تكاليف السكن في إقليم العاصمة الأسترالية الأسبوعية نحو 200 دولار، ويصل متوسط إنفاق الطعام إلى 190 دولارًا. وتكلفة المرافق العامة تقدر بـ 18 دولارًا، وتكلفة الرعاية الصحية تصل إلى 26 دولارًا أسبوعيًا.أما بالنسبة للتنقل، صرف سكان الإقليم نحو 25 دولارًا، وبلغت تكاليف الترفيه الأسبوعية 40 دولارًا. كما بلغ متوسط النفقات الأسبوعية للطلبة الدوليين 641 دولارًا.

ويعمل 35% من الطلاب الدوليين بعمل جزئي خلال إقامتهم في أستراليا، ويكسبون 1.89 مليار دولار أسترالي سنويًا، ويعمل الطلاب الدوليون بمعدل 11 ساعة أسبوعيًا.وتُعدّ زيارة الأقارب والأصدقاء للطلاب الدوليين أثناء إقامتهم في أستراليا من الإيرادات الجيدة للاقتصاد الأسترالي، ففي عام 2018م زار أكثر من 300 ألف شخص أستراليا؛ بسبب وجود طالب، زار ثلثهم فيكتوريا. وكانت الولاية التالية الأكثر زيارة هي نيو ساوث ويلز بنسبة 30% من الزوار. وقد أسهم هؤلاء الزوار بإنفاق 792 مليون دولار أسترالي أي نحو 2 مليار ريال سعودي، فهؤلاء الزوار لن يكتفوا بزيارة الأصدقاء والأقارب، بل سيتجولون في المناطق السياحية ويستأجرون الفنادق والشقق ويذهبون للمطاعم وأماكن الترفيه والآثار، وهذا من شأنه تنشيط الدائرة الاقتصادية وتوليد الوظائف غير المباشرة المرتبطة بالطلاب الدوليين (Australian Bureau of Statistics, 2024;The Department of Educationgov,2022).

سادساً: الأثر الاقتصادي للطلاب الدوليين في مؤسسات التعليم العالي في جمهورية روسيا الاتحادية

بلغ عدد الطلاب الدوليين في مؤسَّسات التعليم العالي في جمهورية روسيا الاتحادية للعام الجامعي 2021-2022م حوالي 351127 طالبًا دوليًا، ويُشكل الطلاب الدوليون 9% من إجمالي عدد الطلاب في مؤسَّسات التعليم العالي في روسيا، كما تستضيف روسيا 4% من إجمالي الطلبة الدوليين في العالم، لكن هناك انخفاضًا –في الوقت الراهن- في عدد الطلاب الدوليين نتيجة الحرب الروسية الأوكرانية، مما جعل الدراسة في روسيا أمرًا يكتسيه التعقيد في ظلِّ العقوبات الغربية على روسيا. ومعظم الطلاب الدوليين في روسيا يدرسون في درجة البكالوريوس (Project Atlas,2024;Studyinrussia, 2024).

ويدرس الطلبة الدوليون في جامعات روسيا تخصُّصات دراسية متنوِّعة، ومن أكثر التخصُّصات التي درس بها الطلاب الأجانب في مؤسَّسات التعليم العالي في تلك الدولة للعام الأكاديمي 2021-2022م تخصُّص الطب والعلوم الطبية، حيث كان عدد الطلاب غير المحليين في تلك التخصُّصات حوالي 76029 دارسًا، وكانت تخصُّصات الهندسة أيضًا جاذبة للطلبة المغتربين في الجامعات الروسية، وقد بلغ عدد الدارسين بها 75542 متعلِّمًا في العام الأكاديمي 2021-2022م، وقد حلَّت التخصُّصات الدراسية المتعلِّقة بالإدارة والأعمال في المرتبة الثالثة بوصفها أكبر تخصُّص يجذب الطلاب الدوليين، حيث درس نحو 61 ألف متعلِّم دولي في تلك التخصُّصات في العام الأكاديمي المذكور. ويُشكِّل الطلاب الدوليون من دول الاتحاد السوفيتي سابقًا غالبية الطلاب الدوليين في مؤسَّسات التعليم العالي في جمهورية روسيا الاتحادية، وكان أكبر تجمُّع للطلاب الدوليين لعام 2021م للطلبة القادمين من دولة كازاخستان، حيث تجاوز عدد الطلاب من تلك الجنسية حاجز 72 ألف دارس. أمَّا الطلاب من تركمانستان فكان عددهم للعام المذكور نفسه نحو 41 ألف دارس، فيما كان عدد الطلبة من أوزبكستان نحو 39 ألف متعلِّم. (Project Atlas,2024;Studyinrussia, 2024).

وجـدَت إحـدى الدراسـات أن 64.5٪ مـن الطـلاب الدوليـين الذيـن درسـوا بـدوام كامـل في الجامعـات الروسـية في العـام الـدراسي 2017/2018 كانـوا مموَّلـين ذاتيًـا؛ أي: أنهـم لم يتلقَّـوْا مُسـاعدات مـن قِبَـل الحكومـة الروسـية أو مـن داخـل روسـيا. وقـد أنفـق الطـلاب الدوليـون في روسـيا حـوالي 637.5 مليـون دولار عـلى الرسـوم الدراسـية، و1632.7 مليـون دولار عـلى النفقـات الأخـرى، مثـل السـكن والإعاشـة والتنقُّـل والمـواد الدراسـية وغيرهـا مـن الأساسـيات التـي يحتاجونهـا، بالإضافـة إلى الأنشـطة الترفيهيـة والسـياحية خـلال فـترة الدراسـة.

وقـد بلـغ إجـمالي الدخـل مـن تقديـم الخدمـات التعليميـة الروسـية للطـلاب الأجانـب 2270.2 مليـون دولار أمريـكي في العـام الأكاديمـي 2017/2018. ومـن أبـرز الإحصائيـات الاقتصاديـة المتعلِّقـة بالأثـر الاقتصـادي للطـلاب الدوليـين في روسـيا وفي العـام الجامعـي 2018/2019: بلـغ عـدد الطـلاب الدوليـين المسـجَّلين في التعليـم بـدوام كامـل في الجامعـات عـلى أراضي الاتحـاد الـروسي حـوالي 282,295 طالبًـا، وقـد سـاهموا برسـوم دراسـية بلغَـت 32,076.9 مليـون روبـل روسي (مـا يُعـادل 493.50 مليـون دولار أمريـكي). كـما أنفقـوا عـلى الإقامـة والطعـام ونفقـات المعيشـة الأخـرى حـوالي 81,628.0 مليـون روبـل (مـا يُعـادل 1,271.20 مليـون دولار أمريـكي)، مـما أدَّى إلى تحقيـق دخـلٍ إجـمالي قـدره 113,704.9 مليـون روبـل (مـا يُعـادل 1,749.30 مليـون دولار أمريـكي).

وفيـما يتعلَّـق بالتعليـم الجـزئي والمسـائي في الجامعـات عـلى أراضي الاتحـاد الـروسي، كان هنـاك 73,091 طالبًـا دوليًـا، وقـد بلغَـت الرسـوم الدراسـية التـي دفعوهـا 5,620.0 مليـون روبـل (مـا يُعـادل 86.50 مليـون دولار أمريـكي). بالإضافـة إلى ذلـك، أنفقـوا حـوالي 2,113.5 مليـون روبـل (مـا يُعـادل 32.00 مليـون دولار أمريـكي) عـلى نفقـات المعيشـة، مـما سـاهم في تحقيـق دخـل إجـمالي قـدره 7,733.5 مليـون روبـل (مـا يُعـادل 118.90 مليـون دولار أمريـكي). أمَّـا الطـلاب المسـجَّلون في التعليـم بـدوام كامـل أو جـزئي أو عـن بُعـد في الجامعـات المشـتركة والفـروع التابعـة للجامعـات الروسـية في الخـارج، فقـد بلـغ عددهـم 40,017 طالبًـا دوليًـا، وقـد حقَّقـوا رسـومًا دراسـية بلغَـت 2,000.9 مليـون روبـل (مـا يُعـادل 30.80 مليـون دولار أمريـكي)، دون تسـجيل نفقـات أخـرى، مـما أدَّى إلى تحقيـق دخـلٍ إجـمالي قـدره 2,000.9 مليـون روبـل (مـا يُعـادل 30.80 مليـون دولار أمريـكي) (Project Atlas,2024;Studyinrussia, 2024).

.

سـابعاً: مقترحـات لجعـل مؤسسـات التعليـم العـالي السـعودية بيئـة جاذبـة للطـلاب الدوليـين، مسـتلهمة مـن تجـارب الـدول المتقدمـة

في ضـوء النتائـج السَّـابقة عـن الأثـر الاقتصـادي للطـلاب الدوليـين في الولايـات المتحـدة وبريطانيـا وأسـتراليا وكنـدا وفرنسـا وروسـيا الاتحاديـة تُقـدِّم الدراسـة بعـض المقترَحـات لتحويـل مؤسَّسـات التعليـم العـالي السـعودي لبيئـة جاذبـة تسـتقطب الطـلاب الدوليـين الدارسـين برسـوم، بجانـب أهميـة بقـاء المنـح المموَّلـة حكوميًـا. ولا شـكَّ أنَّ المملكـة العربيـة السـعودية تتمتَّـع بقـدرات وإمكانـات فريـدة تُؤهِّلهـا لتُصبـح مركـزًا إقليميًـا بـل مركـزاً عالميًـا لاسـتضافة الطـلاب الدوليـين في العقـد القـادم بمشـيئة اللـه تعـالى. وذلـك لأسـباب متعـدِّدة ومزايـا تتميَّـز بهـا المملكـة العربيـة السـعودية عـن غيرهـا مـن الـدول، ومـن أهمهـا مـا يـأتي:

1. تُعدُّ السعودية المركز الديني للمُسلمين: حيث تحتضن الأماكن المقدَّسة التي تستقطب عشرات الآلاف من الحجَّاج والمعتمرين سنويًّا، مما يميِّزها ويجعلها وجهةً جذَّابة للطلاب المسلمين الدوليين الراغبين في الدراسة والبقاء بالقرب من هذه الأماكن المقدَّسة.
2. تتمتَّع السعودية بثقل ثقافي عربي، فهي مهد العروبة: مما يمنحها عُمقًا ثقافيًّا مُهمًّا يجذب الطلاب من الدول العربية والدول الأخرى المهتمَّة بالدراسة في بيئة عربية إسلامية.
3. تتميَّز المملكة بتنوُّع جغرافي وثقافي يجذب الطلاب الدوليين: حيث تحتضن تضاريس متنوِّعة من صحاري وجبال وسواحل، مما يُوفِّر خيارات متعدِّدة للطلاب الدوليين للدراسة في البيئة المناسبة لهم.
4. رؤية السعودية 2030: وهي رؤية من أهدافها السعي إلى تنويع مصادر الاقتصاد، وعدم الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للدخل القومي، مما أدَّى إلى تغييرات جوهرية في السياسات والأنظمة. ومن تلك المبادرات تحويل قطاع التعليم العالي إلى قطاع فعَّال لديه القدرة على تحقيق الإيرادات، وعدم الاعتماد الكلي على التمويل الحكومي، ومنح الجامعات الحكومية الصلاحيات في وضع رسومٍ على بعض البرامج الدراسية. ويُشكِّل الطلاب الدوليون مصدرًا تمويليًّا كبيرًا للجامعات في مختلف الدول، حيث يدفعون رُسومًا مُضاعفة للدراسة في الجامعات العامة في الولايات المتحدة على سبيل المثال، بل إن الطالب الدولي الملتحق بجامعة حكومية في إحدى جامعات الولايات المتحدة غالبًا ما يلزم بدفع ثلاثة أضعاف الطالب المحلي من نفس الولاية التي يدرس بها الطالب، لذلك من الهام الاستفادة من جذب الطلاب من ذوي الملاءة المالية الجيدة للمملكة.
5. عدم الاختلاط في التعليم: تتميَّز مؤسَّسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية بالفصل بين الجنسين في غالبية البرامج الدراسية، وهي نقطة قوة قد تكون جاذبة لكثير من الطلاب الدوليين المسلمين الذين لا يرغبون بالاختلاط بالجنس الآخر لأسباب دينية، وهذا لا يتوفَّر إلا بالسعودية، وهي نقطة جذب متوقَّعة لكثير من الطلاب الدوليين.
6. تطوُّر مجال التعليم العالي في المملكة: تتميَّز مؤسَّسات التعليم العالي في المملكة بالجودة في برامجها وإداراتها بشكل كبير، بل هناك جامعات عالمية سعودية دائمًا ما تُزاحم الجامعات العالمية في التصانيف العالمية، وذلك مثلما حقَّقَت جامعة الملك سعود المرتبة 90 في تصنيف شنغهاي العالمي للجامعات العالية في عام 2024م. كما أن جامعة الملك عبد العزيز وجامعة الملك فهد للبترول والمعادن تحقِّق مراتب متقدِّمة في التصنيفات العالمية. في الوقت ذاته هناك جامعات سعودية لديها صدًى كبير في الأوساط الإسلامية مثل الجامعة الإسلامية في المدينة وجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وهما جامعتان رائدتان في مجال العلوم الإسلامية.
7. انتشار مؤسَّسات التعليم العالي: اهتمَّت الحكومة السعودية بتوفير فُرص التعليم العالي لجميع فئات المجتمع، فنجد الكليات منتشرة حتى في المناطق الريفية وقليلة السكان، بل إضافة إلى وجود عدد كبير من الجامعات والكليات العامة والخاصة في المدن الكبرى، وهذا يمنح المزيد من الخيارات للطلاب الدوليين في اختيار المكان التعليمي المناسب، فالبعض يُفضِّل العيش في المناطق المكتظَّة بالسكان في المدن الصاخبة، والبعض الآخر يُفضِّل الدراسة في مُدن صغيرة تتميَّز بالهدوء وانخفاض أسعار الإيجارات والمعيشة مُقارنة بالمدن الكبرى.

ويُقدِّم الباحثون هذه المقترحات لجذب المزيد من الطلاب الدوليين ممن يدرسون برسوم لمؤسَّسات التعليم العالي، والدخول على خط المنافسة الإقليمية والعالمية في هذا المجال الذي أصبح صناعة حقيقية، ومن ضمن المقترحات ما يأتي:

• ترويج البرامج التعليمية المدفوعة لمؤسَّسات التعليم العالي للمُقيمين من غير المواطنين في السعودية: تتميَّز المملكة العربية السعودية بتنوُّعها الثقافي، حيث يعيش بها ملايين من جنسيات كثيرة ومن خلفيات اجتماعية وثقافية مُتباينة، وتستهدف أيضًا المملكة استقطاب العديد من أصحاب العقول وروَّاد الأعمال من غير المواطنين في المستقبل القريب، بالإضافة إلى تحول المملكة لمركز اقتصادي إقليمي وعالمي، حيث بدأت الشركات الكبرى في جعل المملكة مركزها الإقليمي، وهذه فُرصة مُواتية للجامعات السعودية في تسويق برامجها للمُقيمين في السعودية، فهؤلاء لديهم أُسَر وأبناء يُريدونهم بجانبهم، ولا يرغبون في إرسالهم لبلدان بعيدة، لذلك لن يتردَّدون في تدريسهم بمقابل مالي مقبول في جامعات المملكة العربية السعودية، وهذا سوف يُحسِّن من عدد الطلاب الدوليين في جامعات السعودية ممن يدرسون بمقابل مالي.

• تسويق البرامج التعليمية لمؤسَّسات التعليم العالي في الخارج: من الممارسات المستفادة من الدول الكبرى في استضافة الطلاب الدوليين خاصة ممن ليس لديها عراقة وتاريخ طويل في التعليم العالي مثل أستراليا وكندا، هي تسويق برامج الكليات والجامعات في المعارض الخارجية، وتفعيل دور ملحقياتها الثقافية وسفارتها في تسويق التعليم العالي في البلاد، لذلك من الضرورة بمكان افتتاح فروع لمبادرة (ادرس في السعودية) بمختلف العواصم العالمية والعربية، بالإضافة إلى التسويق الإلكتروني في وسائل التواصل الاجتماعي وغيرها من الوسائل الأخرى.

• التوسُّع في برامج التعليم عن بُعد: كثير من الطلاب الدوليين لديهم الرغبة في إكمال دراستهم الجامعية أو الدراسات العليا، لكن لا يستطيعون مُغادرة بلادهم لأسباب قد تكون مُرتبطة بالجوانب العملية أو الصحية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية، لذلك يلجأ الكثير منهم إلى الدراسة في برامج تمنح درجات جامعية من خلال التعليم عن بُعد، وكثير من الجامعات في الدول المتقدِّمة اتخذَت موقفها وتبنَّت تقديم برامج تعليمية تُقدَّم بشكل كامل أو جزئي عن طريق التعليم عن بُعد؛ مما عزَّز من إيراداتها، فكثير من الطلاب يُفضِّلون الدراسة في برامج التعليم عن بُعد، وهو خيار قد يُوفِّر على مؤسَّسات التعليم العالي الكثير من النفقات التشغيلية كذلك مثل القاعات الدراسية وفواتير استهلاك الطاقة والمياه، بل إضافة للتقليل من الانبعاثات الكربونية الضارة؛ نظرًا لتنقُّل الأساتذة والطلاب بين منازلهم وأماكن التعليم. وقد نجحَت دول مثل أمريكا وبريطانيا في استقطاب العديد من الطلاب للدراسة في برامج أكاديمية تُقدَّم عن بُعد، وحقَّقَت إيرادات عالية للاقتصاد الوطني، كما حقَّقَت أستراليا إيرادات تُقدَّر بحوالي 9 مليارات ريال سعودي في عام 2022م فقط من الطلاب الدوليين الذي يدرسون عن بُعد.

• يُعدُّ افتتاح فروع للجامعات السعودية العريقة، مثل جامعة الملك سعود، وجامعة الملك عبد العزيز، وجامعة الملك فهد للبترول والمعادن وكذلك الجامعات الإسلامية مثل جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في مُدن قريبة من الحدود السعودية خطوة إستراتيجية تُعزِّز من جاذبية هذه المناطق للطلاب من الدول المجاورة. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تكون مدينة الخفجي وجهة مثالية نظرًا لقربها من الحدود الكويتية، حيث يمكن استقطاب الطلاب الكويتيين الذين يبحثون عن جودة تعليمية عالية، خاصة وأن كثيرًا من الطلبة في الكويت يذهبون إلى مؤسَّسات تعليمية عالية مُتدنِّية الجودة، سواء في الدول العربية أو في دول آسيوية. كما أن هذا المقترح يُعزِّز من الشراكات التعليمية بين المملكة العربية السعودية ودولة الكويت. ومن المتوقَّع أن يُسهم المشروع في تقديم خدمات تعليمية متميِّزة للطلاب الكويتيين، بالإضافة إلى أنه لن يكون هناك مشقة كبيرة في التنقُّل؛ نظرًا لقربها من الحدود السعودية الكويتية. ومن المتوقَّع أن يدعم هذا المقترح اقتصاد المدن السعودية القريبة من الحدود مثل الخفجي من خلال زيادة الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالطلاب والخدمات المرتبطة بهم، ويخلق فرص عمل مباشرة وغير مباشرة. إضافةً إلى ذلك، يُعزِّز المشروع إيرادات الجامعات السعودية، ويخلق فرصًا اقتصادية في المنطقة، مما يُسهم إيجابًا في دعم الاقتصاد المحلي.

• جذب الجامعات العالمية لافتتاح فروع لها في المملكة: إن التوسُّع في افتتاح فروع للجامعات العالمية في السعودية من المتوقَّع أن يجذب عددًا كبيرًا من الطلاب الدوليين من الدول العربية المجاورة للدراسة فيها، خاصة وأن السُّلطات في الدول الغربية على سبيل المثال تضع شروطًا صعبة التحقق للحصول على التأشيرة الدراسية لبعض الطلاب من دول عربية أو إسلامية لبعض الأسباب المعروفة، لذلك قد تكون الدراسة في برامج الجامعات العالمية من خلال فروعها في السعودية عاملًا إيجابيًّا للطلاب الدوليين، وكذلك يكون له انعكاس جيد على الاقتصاد الوطني.

• التوسُّع في البرامج التعليمية التي تُدرس باللغة الإنجليزية: من الملحوظ أن مؤسَّسات التعليم العالي التي تتميَّز بكثرة تواجد الطلاب الدوليين فيها، وتعتمد اللغة الإنجليزية كلغة رسمية فيها حتى في الدول غير الناطقة باللغة الإنجليزية مثل هولندا وماليزيا، لذلك من الهام تكثيف البرامج التي تُدرس بلغة الإنجليزية، بالإضافة إلى أهمية استمرار البرامج التي تدرس نفس البرامج باللغة العربية للمواطنين.

• تصميم برامج تعليمية قصيرة وطويلة المدى متعلِّقة بالعلوم الإسلامية بلغات متعدِّدة في مكة المكرَّمة والمدينة المنوَّرة، حيث يمكن للزوَّار والمعتمرين والحجَّاج دراسة تلك البرامج المدفوعة خلال تواجدهم في المدن المقدَّسة، وتكون تلك الدورات القصيرة معتمَدة، وهذا من شأنه أن يجذب العديد من الطلاب الدوليين.

• دراسة جدوى افتتاح مراكز لتعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها في مختلف مناطق المملكة، وخاصة في المناطق المقدَّسة، حيث من المتوقَّع أن تُساهم في جذب الطلاب الدوليين الراغبين في تعلُّم اللغة العربية، ويمكن للمتخرِّجين في تلك المراكز الالتحاق بمؤسَّسات التعليم العالي المختلفة في السعودية بشكل مباشر.

• إتاحة فُرص العمل والتدريب: من الملحوظ في تجارب الدول الكبرى في استقطاب الطلاب الدوليين أنها تمنح فُرص العمل الجزئي للطلاب الدوليين خلال فترة الدراسة وفق ضوابط معيَّنة، وهذا ما ينعكس على الطالب وعلى البلاد بالنفع، ففي العادة لا يمانع الطلاب من العمل الجزئي مقابل أُجور بسيطة؛ كونه يعلم أن العمل أثناء الدراسة هو مؤقَّت، وهذا مُفيد أيضًا للاقتصاد الوطني، حيث تتواجد العمالة الماهرة مثل الطلاب الجامعيين الذي يقبلون بالعمل مقابل أُجور قليلة. كما أنه من الهام إتاحة فُرص التدريب بعد التخرُّج لخريجي الجامعات السعودية من الطلاب الدوليين؛ مما يحسِّن فُرصهم في الحصول على وظائف مرموقة مستقبلًا، وهذا يجذب الطلاب الدوليين بكثرة، حيث إن من أسباب اختيار الدراسة بالخارج لكثير من الطلاب الدوليين هي معرفتهم بقريب أو صديق نجح في تحقيق نجاحات عملية اقتصادية بعد دراسته في إحدى الدول الغربية.

• التنافُسية: من المهم جدًّا أن تكون الرسوم الدراسية للبرامج التي يلتحق بها الطلاب الدوليون في الجامعات السعودية مُنافسة لأسعار البرامج المماثلة في الجامعات الدول الغربية؛ حتى يكون هناك ضمانٌ لاستقطاب أكبر عدد ممكن من الطلاب الدوليين، ويمكن التوسُّع في البرامج الدراسية في المدن الصغرى البعيدة عن صخب المدن، فعلى سبيل المثال يمكن أن تكون مُدن مثل المجمعة وشقراء وحفر الباطن وأبها والطائف مراكز كبرى لاستضافة الطلاب الدوليين، فالطلاب الدوليون غالبًا ما يُعانون من تحديات مالية، وتكون مُوازناتهم محدودة، لذلك فإن توفير برامج دراسية في مدن صغيرة تتميَّز بانخفاض أسعار الإيجارات والمعيشة قد يكون من الأمور الهامة. ومن الضرورة بمكان أن يكون هناك تصميم لبرامج شاملة للطلاب الدوليين تشمل السكن والدراسة والمعيشة مقابل سعر ثابت، وهذه من الممارسات المتبعة في كثير من مؤسَّسات التعليم العالي.

• تطوير سياسات الطلاب الدوليين: بدأت المملكة بشكل فعلي في تطوير الكثير من اللوائح والأنظمة في المجال السياحي، فقد أصبح الحصول على التأشيرة السياحية أمرًا ميسورًا، وهذا أمر إيجابي للطلاب الدوليين، حيث إن من أهم الإيرادات غير المباشرة للطلاب الدوليين هي الزيارات التي يقوم بها أفراد من عائلات وأصدقاء الطلاب الدوليين. وأيضًا بدأت المملكة في تسهيل الحصول على التأشيرة الدراسية من خلال مبادرة (ادرس في السعودية)، وهذا أيضًا من الأمور الهامة. وفي الوقت نفسه يجب تقييم السياسات واللوائح المتعلِّقة بالطلاب الدوليين بين فترة وأخرى، وملاحظة ما إذا كانت هناك عقبات أو صعوبات تتعلَّق بسياسات قبول أو الحصول على التأشيرة الدراسية أو أي خدمات يحتاجها الطلاب الدوليون.

•تدريب العاملين في مؤسَّسات التعليم العالي: يحتاج الطلاب الدوليون إلى تعامل خاص مختلف عن الطلاب المحليين؛ نظرًا لحاجتهم إلى خدمات كثيرة وتساؤلات مختلفة تتعلَّق بالدراسة أو بالحياة في البلد المستضيف، لذلك من الضرورة بمكان تدريب موظفي الجامعات والكليات على التعامل مع تساؤلات الطلاب الدوليين وطرُق التواصل معهم وإرشادهم وحل مشاكلهم. كما أن الطلاب في مؤسَّسات التعليم العالي يحتاجون إلى تدريب على التعامل مع الطلاب من ثقافات مختلفة، وضرورة احترامهم، وتقدير الاختلافات الثقافية، وبناء صداقات وعلاقات طيبة معهم. ومن أهم العقبات التي تُواجه الطلاب الدوليين خاصَّة ممن لا يتحدَّثون اللغة الرسمية في البلد المستضيفة كلغة أولى هي التحدِّيات المرتبطة بفهم واستيعاب الدروس، وعدم فهم شرح المعلِّمين، لذلك يجب على إدارة الجامعات وضع برامج تدريبية للأساتذة والمحاضرين لطرُق تدريس الطلاب الدوليين من غير الناطقين باللغة العربية، ومعرفة طرُق مساعدتهم، وكذلك تزويد الأساتذة بالخدمات التي تُقدِّمها الجامعات، والتي يمكن أن تخفِّف من التحديات الأكاديمية للطلاب الدوليين مثل مراكز الكتابة وخدمات الترجمة وغيرها من الخدمات.

الدراسات المستقبلية:

- إجراء دراسات عن الأثر الاقتصادي للطلاب الدوليين في الدول العربية بشكل عام وفي المملكة العربية السعودية بشكل خاص
- إجراء دراسات عن متطلبات تحويل المملكة العربية السعودية إلى مركز جذب للطلاب الدوليين

المراجع

المراجع العربية

البشر، سعود غسان أحمد، العبيد، أيمن عبدالله، العنزي، سعود بن لافي، الضفيان، سعود محمد، و الغدير، صابر موسى. (2024). الطلاب الدوليون في الولايات المتحدة: الواقع والتحديات والأثر الاقتصادي. مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع، ع103 ، 223 - 245. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/1464238

البشر، سعود غسان أحمد. (2023). تاريخ الجامعات الأوروبية منذ النشأة وحتى نهاية العصور الوسطي. مجلة العلوم التربوية والإنسانية، ع27 ، 138 - 156. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/1414857

الطويرقي, أ. ن. (2024). تجربة تدويل التعليم العالي في ماليزيا وإمكانية الاستفادة منها في المملكة العربية السعودية. دراسات عربية في التربية وعلم النفس, 149(2), 178-159.

العمراني, عبدالعني.(2013) مناهج البحث العلمي. جامعة العلوم والتكنولوجيا , الجمهورية اليمنية

المطيري, فهيد. (2024). واقع تدويل التعليم الجامعي كمدخل لتعزيز القوة الناعمة للمملكة العربية السعودية. Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences, (112), 90-116.

شاهين، نجلاء أحمد محمد، رضوان، حنان أحمد محمد، و علي، نادية حسن السيد. (2020). تصور مقترح لتطوير التعليم العالي المصري في ضوء متطلبات تدويل التعليم. مجلة كلية التربية، مج31, ع122 ، 358 - 380. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/1131273

المراجع الأجنبية

Afzali, M., & Vazirov, Z. K. (2023). Economic Contribution of International Students (Case of the Russian Federation). Vestnik Kemerovskogo gosudarstvennogo universiteta. Seriia: Politicheskie, sotsiologicheskie i ekonomicheskie nauki, 8(4), 478-487

Albeshir, S. (2022). Challenges of saudi international students in higher education institutions in the United States-a literature review. Journal of Education and Practice, 13(7), 1-9.

Association of International Educators. (2024). OFFICIAL SITE. Retrieved from https://www.nafsa.org/about/about-nafsa/new-nafsa-data-reveal-international-student-economic-contributions-continue

Australian Bureau of Statistics.(2024).Balance of Payments and International Investment Position, Australia. Retrived fromhttps://www.abs.gov.au/statistics/economy/international-trade/balance-payments-and-international-investment-position-australia/jun-2024

Bound, J., Braga, B., Khanna, G., & Turner, S. (2020). A passage to America: University funding and international students. American Economic Journal: Economic Policy, 12(1), 97-126.

Cannings, J., Halterbeck, M., & Conlon, G. (2023). The benefits and costs of international higher education students to the UK economy. Report for the Higher Education Policy Institute, Universities UK International, and Kaplan International Pathways.

Dunne, C. (2013). Exploring motivations for intercultural contact among host country university students: An Irish case study. International Journal of Intercultural Relations, 37(5), 567-578.

Hou, F., & Lu, Y. (2017). International students, immigration and earnings growth: the effect of a pre-immigration host-country university education. IZA Journal of Development and Migration, 7(1), 1-24.

Hussein, S. H., Kusairi, S., & Ismail, F. (2021). The impact of educational tourism on economic growth: a panel data analysis. International Journal of Business and Globalisation, 28(1-2), 172-192

Institute of International Education. (2024).Opendoors . Retrived form https://opendoorsdata.org/

Jack, Patrick.(2023). International students 'contribute £42 billion to UK economy'. Retreved from

https://www.timeshighereducation.com/news/international-students-contribute-ps42-billion-uk-economy

Case Study of Saudi Students in American Higher Education Programs. Asian Journal of Education and Social Studies, 48(4), 60-72.

Levent, F. (2016). The economic impacts of international student mobility in the globalization process. Journal of Human Sciences, 13(3), 3853-3870.

Meadows, E. (2011). From aid to industry: A history of international education in Australia.

OECD (2022), International Migration Outlook 2022, OECD Publishing, Paris, https://doi.org/10.1787/30fe16d2-en.

Oxford University.(2023). History. Retrieved from https://www.ox.ac.uk/about/organisation/history

Project Atlas. (2024). Russia.The institute of International Education and country partners

Roslyn Kunin and Associates. (2023).Economic Impact of International Education in Canada. Retrived from

https://www.international.gc.ca/education/assets/pdfs/RKA-International-student-impact-2022-En.pdf

Singh, J. K. N., & Jack, G. (2018). The benefits of overseas study for international postgraduate students in Malaysia. Higher Education, 75, 607-624.

Smith, R. A., & Khawaja, N. G. (2011). A review of the acculturation experiences of international students. International Journal of intercultural relations, 35(6), 699-713.

Study In Russia.(2024).Official website about higher education in Russia for international students More information on studyinrussia.ru: https://studyinrussia.ru/en/

The Department of Education. (2022).Regional Economic Benefits of International Students in Australia. Retrived from https://www.education.gov.au/international-education-data-and-research

The French Agency for the promotion of higher education, international student services, and international mobility. (2024).International students contribute up to 5 billion euros to the French economy. Retrieved fromhttps://www.campusfrance.org/en/international-students-contribute-up-to-5-billion-euros-to-the-french-economy

UNESCO .(2024).UNESCO Institute for Statistics. Inbound internationally mobile students by continent of origin.

الدراسة الرابعة: مصادر التمويل في الجامعات النخبوية في كل من: الولايات المتحدة وبريطانيا وأستراليا وكندا وطرق الاستفادة منها في المملكة العربية السعودية

إعداد:
- د. سعود غسان البشر
- أ. صابر موسى الغدير
- أ. سعد محمد فواز آل داوود
- أ. سعود لافي العنزي
- أ.يوسف أفولابي أويس
- نُشرت هذه المقالة في مجلة "الفنون والآداب وعلوم الإنسانيات والاجتماع"، العدد (106)، لعام 2024م.

الملخص
تقوم مؤسسات التعليم العالي بأدوار كبيرة في نشر العلم وتطوير الموارد البشرية مما ينعكس بشكل إيجابي على المجتمعات الإنسانية وازدهارها. وتهدف الدراسة الحالية لاكتشاف واقع التمويل في أربع جامعات نخبوية من أربع دول وهي جامعات أكسفورد البريطانية وهارفارد الأمريكية وتورنتو الكندية و ملبورن الأسترالية. وهدفت الدراسة كذلك لمعرفة كيفية الاستفادة من تجارب تنويع الإيرادات في الجامعات الأربع في تنويع مصادر الدخل للجامعات السعودية الحكومية والتي لازالت تعتمد بشكل كبير على مصدر واحد للتمويل وهي الأموال الحكومية. وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي الوثائقي والتحليلي لمناسبتهم لأهداف واسئلة الدراسة حيث تمت مراجعة التقارير المالية الرسمية الصادرة من تلك الجامعات وتحليليها.
كما وضعت الدراسة عدد من المعايير لاختيار الجامعات الأربع. ومن أبرز نتائج الدراسة هي أن الجامعات النخبوية تتعمد تنويع مصادر الإيرادات فقد شكلت الرسوم الطلابية و عوائد الأوقاف والاستثمارات والتبرعات و الأبحاث الممولة والعقود مصادر رئيسة لتمويل تلك الجامعات. وقد اقترحت الدراسة عدد من التوصيات في كيفية استفادة الجامعات السعودية من تجارب الجامعات النخبوية الأربع.

المقدمة:

تعد مؤسسات التعليم العالي ركائز أساسية في بناء المجتمعات الانسانية وتقدمها وازدهارها فهي المكان الذي ينهل منه أفراد المجتمع المعرفة والمهارات اللازمة للنجاح في مختلف مجالات العلوم والفنون. وتُواجه مؤسسات التعليم بشكل عام والتعليم العالي بشكل خاص تحدياتٍ جمةً، أبرزها نقص التمويل وهي مشكلة شائعة حتى في الدول المتقدمة باستثناء عدد من الجامعات النخبوية التي تتمتع بمتانة الاقتصاد نتيجة تنوع مصادر التمويل. ويقصد بالتمويل للتعليم، إيجاد مصادر مالية قادرة على تغطية احتياجات المؤسسات التعليمية كاملة؛ حتى تتمكن من تحقيق أهدافها ورسالتها التربوية والبحثية الاقتصادية. ويقصد به في الإطار الشمولي مجموع الموارد المرصودة في إطار التعليم؛ لتحقيق الأهداف التي ينبغي تحقيقها بالموارد المتاحة، وإدارة هذه الموارد واستخدامها بكفاءة (حباكة, 2022). ويعد موضوع التمويل من أعقد المشكلات التي يوجهها التعليم العالي وأكثرها إثارة للجدل، وهي قضية مطروحة في دول العالم كافة، وتتمثل في زيادة النفقات مقابل ندرة الموارد المالية(المنقاش والسالم, 2018). والتمويل في أبسط صورة يعني تعبئة الموارد النقدية وغير النقدية اللازمة والإشراف على إدارتها بهدف القيام بمشروع معين والمحافظة على استمراريته وتطويره لتحقيق أهدافه الحالية والمستقبلية بشكل أكثر كفاءة وفعالية. وهو مجموعة الموارد المالية المرصودة للمؤسسات التعليمية لتحقيق أهداف محددة وإدارتها بكفاءة عالية لتحقيق نتيجة مرغوبا فيها، قد تكون اقتصادية أو اجتماعية، أو ثقافية، أو قد تكون جامعة لكل هذه الأغراض (عقبة , 2021).

قضية الدراسة وأهميتها

تعتمد مؤسسات التعليم العالي الحكومية في السعودية بشكل أساسي على التمويل الحكومي منذ انطلاق أول مؤسسة تعليم عالي في البلاد عام 1950 وهي كلية الشريعة بمكة المكرمة (وزارة المعارف, 2003). وتزامن نمو عدد الكليات والجامعات في البلاد في السبعينات مع زيادة المخصصات الحكومية لتمويل الجامعات وقد ارتفعت الأموال المخصصة لقطاع التعليم والتدريب من قرابة 122 مليار ريال في عام 2008 إلى أكثر من 135 مليار ريال في عام 2023 (وزارة المالية، 2024). ومع انطلاق الرؤية الوطنية 2030 التي أكدت على مفهوم الاستدامة لجميع القطاعات العامة في الدولة وعلى رأسها الجامعات فقد تم عمل الكثير من التطوير والإصلاح في المجال التشريعي لمؤسسات التعليم العالي ومن أبرزها نظام الجامعات الجديد الصادر في عام 2019 والذي سوف يطبق على جميع الجامعات الحكومية مستقبلاً باستثناء الجامعات المستثناة، ويمنح هذا النظام مرونة عالية للجامعات واستقلالية وصلاحيات كبيرة لتنويع مصادر تمويلها بغرض تحسين مواردها المالية وعدم الاعتماد على مصدر تمويل واحد وهي الأموال الحكومية مما يجعل الأوضاع المالية في مؤسسات التعليم العالي الحكومية غير مستقرة بشكل كبيرة مثلما كان في أعوام سابقة، فعندما يرتفع الانفاق الحكومي تزدهر الجامعات وتتعدد المبادرات والعكس صحيح. لذلك تسعى رؤية 2030 لجعل مؤسسات التعليم بشكل عام والجامعات بشكل خاص منظمات تعليمية تتمتع بالاستقرار والاستدامة المالية (الغريري وآخرون, 2023) . وتسعى هذه الدراسة لاكتشاف تجارب أربعة من افضل مؤسسات التعليم العالي فيما يتعلق بجوانبها التمويلية ومعرفة مصادر الإيرادات بهدف الاستفادة من خبرات تلك الجامعات وإمكانية تطبيق بعض الممارسات المالية الناجحة في جامعاتنا السعودية.

وترجع أهمية الدراسة انها اختارت أربع من الجامعات العالمية النخبوية التي دائما ما تتصدر التصنيفات العالمية للجامعات مثل تصنيف شنغهاي (Shanghai Ranking, 2024). وقد حرصت الدراسة على اختيار الجامعات من بلدان مختلفة ومن ثلاث قارات ليتم الاستفادة من النتائج بشكل أفضل. فقد تم اختيار جامعات أكسفورد من بريطانيا وجامعة هارفارد من الولايات المتحدة الأمريكية و جامعة ملبورن من استراليا وجامعة تورنتو من كندا بهدف دراسة الإيرادات المالية لتلك الجامعات النخبوية والاستفادة من تلك التجارب في تنويع مصادر الدخل لجامعاتنا السعودية. واحتلت جامعة هارفادر كأفضل مؤسسة تعليم عالي قارة أمريكا الشمالية بشكل عام وفي العالم ككل حسب تصنيف يوس نيوز وشنغهاي. كما جاءات جامعة أكسفورد في انجلترا كأفضل جامعة في المملكة المتحدة بشكل خاص وفي القارة الأوربية بشكل عام حسب تصنيف يوس نيوز لعام 2023. وتعتبر جامعة اكسفورد وهي واحدة من اقدم جامعات العالم حيث يعتقد انها تأسست عام 1096 للميلاد وربما قبل ذلك التاريخ (أبو المجد, 2020). ايضا تم اختيار جامعة ملبورن وهي أعلى جامعة من حيث التنصيف الاكاديمي وفقا لتصنيف شنغهاي لعام 2023 في قارة أوقيانوسيا بشكل عام وفي استراليا بشكل خاص(Shanghai Ranking, 2024). وقد حلت جامعة تورنتو كأفضل جامعة في كندا وفي المرتبة الثامنة عشرة عالميا حسب تصنيف يوس نيوز لعام 2023. وبحسب علم الباحثين هذه أول دراسة علمية تجمع عدد من الجامعات الغربية دول محددة بمعايير واضحة وتدرسها بشكل دقيق حيث معظم الدراسات ما تتناول جامعات محددة في دولة واحدة أو تعرض معلومات عامة عن قطاع التعليم العالي دون تفاصيل دقيقة لذلك من المتوقع أن تضيف هذه الدراسة إلى المكتبة العربية دراسة علمية تعطي تصوراً عن آليات التمويل في أربع جامعات نخبوية من أربع دول وثلاث قارات مختلفة.

أسئلة الدراسة:

تسعى الدراسة الحالية للإجابة عن السؤال الرئيسي التالي:

ما مصادر تمويل التعليم في الجامعات النخبوية الغربية وآلية الاستفادة منها في جامعات المملكة العربية السعودية؟ ويتفرع منه الأسئلة الفرعية التالية:

1) ما مصادر تمويل تعليم جامعة هارفارد الأمريكية
2) ما مصادر تمويل تعليم جامعة أكسفورد البريطانية
3) ما مصادر تمويل تعليم جامعة تورتنو الكندية
4) ما مصادر تمويل تعليم جامعة ملبورن الأسترالية
5) قارن بين إيرادات الجامعات النخبوية الأربع
6) ما سبل استفادة جامعات المملكة العربية السعودية من تجربة مصادر تمويل التعليم في الجامعات النخبوية الأربع؟

أهداف الدراسة:

حاولت الدراسة الحالية تحقيق الأهداف التالية:

1) تحليل تجربة الجامعات النخبوية (جامعة هارفارد، جامعة أكسفورد، جامعة تورنتو، جامعة ملبورن) في تنوع مصادر تمويل التعليم.

2) تحديد آلية استفادة جامعات المملكة العربية السعودية من تجربة مصادر تمويل التعليم في الجامعات النخبوية الغربية.

منهجية الدراسة

تم استخدام المنهج الوصفي الوثائقي والتحليلي في وصف وتحليل مصادر تمويل التعليم في الجامعات النخبوية الغربية وآلية الاستفادة منها في جامعات المملكة العربية السعودية. وقد تم اعتماد المنهجيات البحثية المذكور لمناسبتها أهداف وأسئلة الدراسة.

الإطار النظري والدراسات السابقة

أولاً: واقع تمويل مؤسسات التعليم العالي في الدول الغربية

يتفق غالبية العاملين في المجال الاقتصادي والتعليمي على أن التعليم يُعد شكلا من أشكال الاستثمار في الموارد البشرية، فالتعليم نوع من الاستثمار في رؤوس الأموال له عوائد وجدوى اقتصادية واضحة، وقد أدى ذلك إلى تغير النظرة الاقتصادية للتعليم بحيث لم يعد مجرد خدمة تقدمها الدولة لأفرادها فحسب بل أصبح عملية استثمارية تهدف إلى تنمية طاقات المجتمع وقوته البشرية. كما أن نظرة الأفراد إلى التعليم قد تغيرت نتيجة للفوائد المباشرة وغير المباشرة التي يحققها الأفراد سواء المادية أو المعنوية من التعليم (المنقاش و عزيزة، 2017).

وهناك عدد من مصادر التمويل التي استثمرتها الجامعات الغربية بجانب الدعم الحكومي ومنها وضع بعض الرسوم على الخدمات التعليمية والسكنية والخدمية للطلاب، وعمل الشراكات مع القطاع الخاص والقطاع غير الربحي، وعمل الشركات الاستثمارية، تشجيع الأبحاث الممولة مع الجهات الحكومية وغير الحكومية، استثمار المستشفيات والمرافق الصحية، تشجيع المجتمع للتبرع لأنشطة الجامعات، استثمار الفرق الرياضية والنقل التلفزيوني. كما أن الأوقاف العلمية من أهم مصادر تمويل الجامعات النخبوية وتصب أرباح العوائد على الأوقاف الكثير من البرامج داخل الجامعة ويساهم في دعم إيرادات العديد من مؤسسات التعليم. كما تهدف الجامعات النخبوية لتحقيق الكفاءة المالية وهي تقليل الإنفاق لأكبر قدر ممكن دون التأثير على الجودة.

ثانيا: واقع تمويل الجامعات السعودية

تعتمد الجامعات الحكومية في السعودية بنسبة كبيرة على التمويل الحكومي، وهذا من شأنه أن يؤثر على استقرارها المالي ويهدد برامجها. وقد قدر الحربي أن التمويل في مؤسسات التعليم العالي الحكومي هو أحادي الجانب حيث يعتمد بشكل كبير على المخصصات الحكومية، وقدر الباحث بأن ما نسبته 98% من إجمالي إيرادات الجامعات العامة في المملكة حكومي، وهذا من شأنه التأثير السلبي على استقرار الجامعات وازدهارها (الحربي، 2015).

ومن أكبر الجامعات السعودية الحكومية التي تتلقى تمويلاً من الحكومة هي جامعة الملك سعود في مدينة الرياض حيث تلقت 8.6 مليار ريال في عام 2015، ثم جامعة الملك عبد العزيز في مدينة جدة التي تلقت مخصصات مالية بحوالي 6 مليار ريال في ذلك العام. أما جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية فكانت ثالث أكبر جامعة تلقيا للمساهمات الحكومية في عام 2015م، حيث تلقت من الحكومة 4.1 مليار ريال، فيما تلقت جامعتا الملك خالد والدمام مبالغ تجاوزت 3 مليار ريال لكل مؤسسة منهما في نفس السنة المالية..

وتحاول مؤسسات التعليم الحكومية في السعودية في السنوات الأخيرة تنويع مصادر التمويل وليس فقط الاعتماد الكلي على المخصصات الحكومية. وقد نصت بعض مواد قانون الجامعات الجديد الصادر في عام 2019 على أهمية تنويع مصادر تمويل الجامعات الحكومية من خلال إعطاء إدارات تلك الجامعات كثيراً من الصلاحيات المتعلقة باستثمار المرافق الجامعية، ووضع رسوم دراسية على بعض البرامج التعليمية. وقد بدأت بعض الجامعات الحكومية بالفعل بوضع رسوم دراسية على بعض البرامج الدراسية خاصة برامج الدراسات العليا، وهذا من شأنه تنويع إيرادات الجامعات. ومن ضمن المبادرات لتنويع مصادر التمويل الكراسي البحثية الممولة من جهات خارج الجامعة، ووفقا للموقع الرسمي لجامعة الملك سعود - وهي أقدم جامعة حكومية في البلاد - فهناك 69 كرسي بحثي في المؤسسة، وتمتلك جامعة الملك سعود العدد الأكبر من الكراسي البحثية. أيضا بدأت الجامعات السعودية في وضع السياسات واللوائح اللازمة لقبول التبرعات والهبات والتوسع في الأوقاف، لكن لازال العائد المادي دون مستوى التطلعات وبشكل عام لازالت التمويل الحكومي هو المصدر الرئيس لتمويل الجامعات الحكومية في السعودية لحد اللحظة ويجب الاستفادة من تجارب الجامعات في بعض الدول المتقدمة التي نجحت في تنويع مصادر التمويل.

ثالثا: الدراسات السابقة

قام الشنيفي (2018) بدراسة هدفت إلى اكتشاف طرق مختلفة لتمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية من خلال الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة مثل اليابان وألمانيا والولايات المتحدة، من الدراسة كان العثور على أفضل الممارسات التي يمكن أن تساعد في دعم مؤسسات التعليم العالي، وتعزيز التطور المستمر في التعليم، وتوسيع نطاق التمويل للتعليم العالي. استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق هذه الأهداف. وقد وجدت الدراسة أن أهم مصادر تمويل مؤسسات التعليم العالي السعودية هي الأموال المخصصة من قبل الحكومة، ثم يليها مصادر أخري من التمويل كتمويل الأفراد والقروض، ثم المصادر الخاصة والمحلية. بالإضافة لمصادر خارجية، كما توصل الباحث إلى بدائل مقترحة لتمويل التعليم العالي مع مراعاة العوامل الاجتماعية والتربوية والدينية على ضوء تجارب الدول المتقدمة، ومن أهم تلك البدائل العمل على تنمية الموارد البشرية، والموارد المالية والموارد التعليمية، والاهتمام بحاضنات الأعمال التقنية،

وزيادة الكراسي البحثية، والاتجاه لخصخصة التعليم العالي، ودراسة حاجة سوق العمل. وكانت من أهم توصيات الدراسة التأكيد على أهمية التخطيط السليم لاحتياجات التنمية من القوى العاملة من الخريجين، وربطهم بسوق العمل، ومنح الجامعات الصلاحيات المالية والإدارية الكافية لاستثمار مواردها، وتخفيف العبء المالي عن ميزانية الدولة من دعم التعليم العالي، والسماح بخصخصة التعليم العالي بشرط أن يبقي ضمن إشراف الحكومة ورقابتها، وترشيد الإنفاق على مؤسسات التعليم العالي، وخفض التكلفة وأخيرا تحويل الجامعات لمراكز إنتاج واستثمار وتطوير.

واجرت العتيبي (2018) بحثاً هدف إلى التعرف على تجارب تمويل التعليم العالي في بعض الدول المتقدمة مثل أمريكا، وبريطانيا، واليابان وأستراليا وسبل الاستفادة من هذه التجارب في تمويل التعليم العالي في السعودية، استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي المقارن للأدبيات والوثائق المتاحة، وفي ضوء ما توصلت إليه الدراسة تم وضع عدد من التوصيات والمقترحات؛ وتمثلت في ضرورة الاستفادة من تلك التجارب في تنويع مصادر تمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، وإشراك المؤسسات وقطاعات الأعمال والأفراد في تمويل التعليم، وتسهيل الإجراءات البيروقراطية بما يشجع على الاستثمار في التعليم وجلب المستثمرين. ومن اقتراحات الباحثة مضاعفة الجهود في التوعية بأن التعليم مسؤولية الجميع وليس الحكومة فقط، واقترحت الدراسة تطبيق مفهوم الجامعة المنتجة من خلال حاضنات الأعمال وبيوت الخبرة والاستشارات البحثية بالإضافة إلى إنشاء صندوق مستقل لتمويل التعليم وتشجيع أفراد المجتمع لتمويله. كما اقترحت الدراسة إلزام البنوك والشركات الربحية على المساهمة في تمويل التعليم الجامعي بالإضافة إلى تسهيل إجراءات الأعمال الوقفية والاستثمارات في التعليم العالي.
هدفت دراسة (آل دربه والجبري،2020) إلى اكتشاف أفضل بدائل لتمويل التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية في ضوء بعض التجارب العالمية. اعتمدت الدراسة على أسلوب المنهج الوصفي التحليلي القائم على جمع وتحليل المعلومات التي تضمنتها أدبيات تمويل التعليم الجامعي، وكذلك التجارب العالمية لتمويل التعليم الجامعي، بالإضافة إلى ما توصلت إليه بعض الأدبيات السابقة من نتائج واقتراحات حول تمويل المؤسسات التعليمية، واستعرضت الدراسة نماذج من بدائل التمويل في كلّ من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وهولندا ومصر، ومقارنتها بالسعودية.

أجرت الفراج (2021) دراسة على التحديات التي تواجه تمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية والحلول المقترحة للتمويل. واعتمدت الباحثة المنهج الوصفي وتم توزيع الاستبيان على عمداء ووكلاء جميع الكليات في جامعة شقراء في المملكة العربية السعود وتضمّن محورين: التحديات التي تواجه تمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، والحلول المقترحة للتمويل. أظهرت نتائج الدراسة أن أهم التحديات التي تواجه تمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية تتمثل في اعتماد الجامعات على الدعم الحكومي، وضعف الارتباط بين البرامج البحثية والمؤسسات الإنتاجية بالمجتمع، وضعف الإنفاق الاستثماري مقارنةً بالمستوى الحكومي.

أجرى البشر (2023) دراسة بعنوان آليات تمويل الجامعات الحكومية في المملكة العربية السعودية في ضوء الجامعات المماثلة في الولايات المتحدة. ويهدف هذا البحث إلى التعرُّف على واقع تمويل الجامعات العامة في السعودية والولايات المتحدة الأمريكية، ومعرفة أوجُه التشابُه والاختلاف بينهما، كما يهدف البحث إلى تقديم اقتراحات لتنويع مصادر التمويل في الجامعات الحكومية في السعودية في ضوء تجربة الجامعات الأمريكية العامة. وقد استخدم الباحث المنهج البحثي المقارن لمناسبته أهداف وأسئلة الدراسة. وقد استقصت الدراسة عن آليات التمويل في ثماني جامعات عامة من الجامعات النخبة في الولايات المتحدة الأمريكية؛ كون أن آليات التمويل في الجامعات الخاصة الأمريكية تختلف بشكل كبير عن آليات تمويل الجامعات العامة. وقد وجدت الدراسة عددًا من أوجُه التشابه والاختلافات بين أساليب التمويل بين الجامعات العامة بين البلدين، كما قدَّمت الدراسة توصيات لتطوير وتنويع مصادر تمويل الجامعات السعودية، بحيث تكون أقلَّ اعتمادية على التمويل من مصدر واحد، وهو الأموال الحكومية.

نتائج الدراسة

١) إجابة السؤال الأول: ما مصادر تمويل تعليم جامعة هارفارد الأمريكية؟

تعتبر جامعة هارفرد أقدم مؤسسة للتعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تأسست في عام ١٦٣٦ وكانت تعرف باسم «كلية هارفرد»، وسميت كذلك نسبة إلى جون» هارفرد « الذي كان أول متبرع رئيسي لها، حيث تبرع بنصف ممتلكاته ومكتبته التي كانت تحتوي على أكثر من ٤٠٠ كتاب إلى الكلية Harvard university, ٢٠٢٣).

وتعتمد جامعة هارفارد على مجموعة متنوعة من المصادر لتمويل أنشطتها الأكاديمية والبحثية، حيث تتكون الدخل الرئيسي للجامعة من ثلاثة مصادر رئيسية: التعليم أو الرسوم الدراسية، والأبحاث المدعومة، والعمل الخيري. فيما يخص التعليم، فإن الرسوم الدراسية تشكل ٢٢٪ من الإيرادات، حيث ارتفعت بنسبة ٩٪ و١٢٪ في التعليم التقليدي والتنفيذي على التوالي عن عام ٢٠٢٢. وتشمل هذه الرسوم الدراسية تكاليف الدورات والسكن والطعام والخدمات الأخرى. بالإضافة إلى ذلك، يتلقى أعضاء هيئة التدريس دعمًا خارجيًا من شركاء حكوميين وقطاع خاص، بهدف تطوير المعرفة الأكاديمية، والذي يشكل ما يقرب ١٧٪ من إجمالي الإيرادات، بينما حقق مصادر تمويل الأبحاث من التمويل الفيدرالي والجهات الخاصة نموًّا بنسبة ٥٪ لكل منهما عن العام السابق. ويعتبر العمل الخيري جزءًا هامًا من مصادر تمويل الجامعة، حيث يساهم الدعم من الجهات المانحة بنسبة ٤٥٪ من الإيرادات، مقارنة بـ ٢٨٪ في عام ١٩٩٥، مما يمثل زيادة بنسبة ٦١٪. ويشكل الهدايا النقدية للوقف جزءًا هامًا من دعم جامعة هارفارد، حيث يتألف الوقف من أكثر من ١٤٠٠٠ وقفًا فرديًا، وقد بلغت الهدايا النقدية للوقف ٥٦١ مليون دولار في السنة المالية ٢٠٢٣، بانخفاض طفيف بنسبة ٤٪ مقارنة بالسنة المالية ٢٠٢٢. بالإضافة إلى ذلك، تأتي نسبة ١٦٪ المتبقية من الإيرادات على شكل مساعدات حكومية فدرالية ورعاة آخرين. بهذه الطريقة، يظل وقف هارفارد داعمًا رئيسيًا لأنشطة الجامعة، ويسهم بشكل كبير في تحقيق أهدافها الأكاديمية والبحثية (Harvard university, ٢٠٢٣).

إجابة السؤال الثاني: ما مصادر تمويل تعليم جامعة أكسفورد البريطانية؟

تعد جامعة أكسفورد من أشهر الجامعات على مر العصور والأزمنة في بريطانيا أو على الصعيد العالمي بشكل عام. وتخرج فيها عدد كبير من قادة العالم وشرُف بالدراسة بها عدد أكبر من الشخصيات الأدبية والعلمية والسياسية التي يشار لها بالبنان والتي تركت بصمات لا تُنسى على صفحات التاريخ. وتقع جامعة أكسفورد في مدينة أكسفورد البريطانية وتعد بدورها أقدم جامعة في بلدان العالم المتحدثة باللغة الإنجليزية. وعند الحديث أو القراءة عن جامعة أكسفورد غالبا ما يجد المرء نفسه أمام اسم آخر مقرون باسمها وهو «أكسبريدج»، وهو الاسم الذي يشير إلى جامعتي أكسفورد وكامبريدج، التي هي ثاني أقدم جامعة انجليزية. ويجمع الجامعتين تاريخ طويل من التنافس الأكاديمي على مر التاريخ، إذ تتسابق الجهتان دائما على نيل شرف لقب الجامعة الأولى في بريطانيا والعالم.

بناء على تقرير قائمة الدخل لجامعة أكسفورد لعام 2023-2022 يظهر أن أعلى حصة دخل كان من المنح والعقود البحثية بنسبة 27%، إذ لاتزال جامعة أكسفورد تتميز بأعلى دخل بحثي مقارنة بأي جامعة في المملكة المتحدة بزيادة 11% عن العام السابق، تليها ايرادات من خدمات النشر 26% من إجمالي الإيرادات بزيادة 1% فقط عن العام السابق، بينما جاءت حصة الرسوم الدراسية وعقود التعليم بنسبة 17% من إجمالي الدخل بزيادة 8% عن السنة السابقة، على الرغم من أن إيرادات الدخل من مصادر أخرى ارتفعت 10% من إجمالي الدخل إلا أنها انخفضت 31% عن السنة الماضية، أما الإيرادات من منح هيئة التمويل شكلت 8% من إجمالي الدخل وهي مرتفعة 11% من العام الماضي، بالنسبة للإيرادات من الاستثمارات – التي تشكل القيمة السوقية لصناديق أكسفورد والتي يستثمر صندوق أكسفورد للوقف الأصول على المدى الطويل نيابة عن الجامعة والعديد من كلياتها وبعض المؤسسات الخيرية في المملكة المتحدة وتديرها شركة Oxford University Endowment Man-agement Ltd - والتبرعات 6% من إجمالي إيرادات الجامعة لكل منهما مع ارتفاع 39% و 77% لكل من الاستثمارات والتبرعات عن عام 2022-2021م. وقد بلغ معدل النمو بمقدار 4.5% في إجمالي الدخل منذ 2018/2019 حتى 2023م (University of Oxford, 2023).

إجابة السؤال الثالث: ما مصادر تمويل تعليم جامعة تورنتو الكندية؟

تُأسست جامعة تورنتو في عام 1827م، وهي الجامعة الأعلى تصنيفاً في كندا، حيث توفر ابحاثا وتعليماً على مستوى عالمي لأكثر من 95000 طالب، تعتمد إيرادات الجامعة الرئيسية على رسوم الطلاب والتي بلغت 55%، ومع إضافة المنح الحكومية لتسجيل الطلاب تصبح 74.2% (منح التشغيل العام 19%) من اجمالي الإيرادات، ومن ثم الهبات 10% والدخل المتنوع من المبيعات والخدمات 9% من اجمالي الإيرادات لعام 2022م. حققت الجامعة صافي أرباح في السنوات الثلاث الماضية مع بعض الاستقرار في الأعوام 2018، 2019، 2020، حيث بلغت 13.8%، 14.1%، 12.2% على التوالي، بينما حققت سنة 2021 نمو قياسي بنسبة 18.2%، لكي تعود بالانخفاض في عام 2022 بمعدل 10.9%.

مـن جهـة أخـرى تعتمـد الجامعـة عـلى التمويـل مـن الديـون الداخليـة والخارجيـة، إلا انهـا متخـذة خطـة اسـتراتيجية تدرجيـة في تخفيـض هـذه الديـون، حيـث بلغـت الديـون الخارجيـة 712 مليـون دولار في عـام 2018م، وخفضتهـا إلى 710 مليـون في عـام 2022م. بينـما الديـون الداخليـة بلغـت 325 مليـون دولار في عـام 2018م، و179 مليـون في عـام 2022م. فيـما يخـص المنـح البحثيـة الخيريـة والتعهـدات والهدايـا، فقـد حققـت نمـو بمعـدل 64.66% في عـام 2022م مقارنـة بعـام 2018م.

أمـا إجـمالي التبرعـات النقديـة والهدايـا العينيـة، فقـد شـهدت تباينـات في السـنوات الماضيـة، لقـد انخفضـت بمعـدل 29% تقريبـا في عـام 2020م مقارنـة عـن عـام 2018م، وحققـت نمـو قيـاسي بمعـدل 231% في عـام 2021 عـن السـنة الماضيـة، لتنخفـض بمعـدل 47.7% في عـام 2022م. مـن ناحيـة اسـتراتيجية تعتمـد الجامعـة عـلى الأوقـاف في سياسـة الانفـاق، حيـث بلـغ معـدل الانفـاق 3% إلى 5% مـن الأوقـاف، ويعتـبر الأوقـاف التـي تحتـوي عـلى 6900 صنـدوق وقـف فـردي عمـود فقـري للجامعـة كـما انـه يحقـق نمـو عـبر السـنوات، ففـي عـام 2018م، بلـغ 2504 مليـون دولار بينـما في عـام 2022م، بلـغ 3167 مليـون دولار، محقـق بذلـك نمـو بمعـدل 26.5%(University of Toronto, 2023) .

إجابة السؤال الرابع : ما مصادر تمويل تعليم جامعة ملبورن الاسترالية؟

تُأسسـت جامعـة ملبـورن عـام 1853، وهـي جامعـة عامـة تقـع في ملبـورن، أسـتراليا، بلـغ عـدد الطـلاب المسـجلين في البرامـج الدراسـية المختلفـة (52.712) طالـب، يمثـل الطـلاب الدوليـين مـا نسـبته 41% مـن مجمـوع الطـلاب لعـام 2022،وتقـدم الجامعـة مجموعـة واسـعة مـن البرامـج الدراسـية في مختلـف التخصصـات، بمـا في ذلـك الفنـون والعلـوم الإنسـانية، والعلـوم والتكنولوجيـا، والهندسـة، والطـب، والقانـون، وإدارة الأعـمال، وتُعـرف الجامعـة بجـودة برامجهـا التعليميـة، وبيئـة التعلـم المميـزة، وتركيزهـا عـلى البحـث العلمـي. ، وتحتـل الجامعـة مراكـز متقدمـة في التصنيفـات العالميـة ،حيـث احتلـت المركـز (32) في التصنيـف الأكاديمـي للجامعـات العالميـة ARWU(شـنغهاي)، كـما احتلـت المركـز(33) في تصنيـف QS للجامعـات لعـام 2022 ،مـن بـين خريجـي الجامعـة عـدد مـن الحائزيـن عـلى جائـزة نوبـل.

بلـغ الدخـل التشـغيلي للجامعـة (2,998,419) مليـار دولار ، بزيـادة قدرهـا 62 مليـون دولار أو 2.3 بالمائـة عـن عـام 2021، مـما يعكـس نمـو النشـاط بعـد تخفيـف القيـود المرتبطـة بالوبـاءCOVID19 بمـا في ذلـك زيـادة إيـرادات الطـلاب ودخـل الأبحـاث والدخـل التجـاري، وتعتمـد الجامعـة في إيراداتهـا الرئيسـة عـلى عـدد مـن المصـادر التاليـة: المسـاعدة الماليـة للحكومـة الأسـترالية (1,137,071) دولار مـا نسـبته 39% مـن الإيـرادات، الرسـوم الدراسـية للطـلاب (1,094,195) دولار مانسـبته 36%(57% مـن هـذه الرسـوم مـن مدفوعـات الطـلاب الدوليـين) ،المسـاعدة الماليـة مـن الحكوميـة المحليـة(67,415) دولار وتمثـل 2% ، الاستشـارات والعقـود(185,975) دولار وتمثـل 6%، ايـرادات أخـرى(التبرعـات والوصايـا، المنـح غـير الحكوميـة ،والعلامـات التجاريـة والتراخيـص) (224,295) دولار،وتشـكل16 % مـن الإيـرادات بينـما بلغـت القـروض الطلابيـة (33,545) بنسـبة 1% مـن اجـمالي إيـرادات الجامعـة لعـام 2022 (The University of Mel-bourne, 2023) .

إجابة السؤال الخامس: قارن بين إيرادات الجامعات النخبوية الأربع

يُلخِّص هذا الجزء إيرادات الجامعات الأربع للعام 2022/2023 بحسب التقارير المالية الرسمية الصادرة من جامعات: هارفارد وأكسفورد وتورنتو وملبورن

أوَّلًا: ملخَّص إيرادات جامعة أكسفورد:

في العام الأكاديمي 2022/2023 بلغت إيرادات جامعة أكسفورد قرابة 3 مليارات جنيه إسترليني، وتحديدًا 2.924.7 مليار جنيه، فيما بلغت المصروفات قرابة 2.6 مليار جنيه إسترليني، مما ساهم في تحقيق أرباح تقدر بـ 316 مليون جنيه تقريبًا. وقد شكَّلت الإيرادات من البحوث المموَّلة والعقود أكبر نسبة من إيرادات الجامعة لعام 2022/23، حيث شكَّلت ما نسبته 27% من إيرادات الجامعة بمبلغ 789 مليون جنيه إسترليني. كما تتميَّز جامعة أكسفورد بكثرة وجودة الكتُب والمنشورات العلمية، وقد شكَّلت إيرادات النشر ثاني أكبر دخل للجامعة في العام الأكاديمي المذكور، وشكَّل ما نسبته 26% من إجمالي الإيرادات بإجمالي 753 مليون جنيه إسترليني. كما شكَّلت الرسوم الطلابية والعقود التدريبة ثالث أكبر دخل لأكسفورد، وبلغ إجمالي ما تلقَّته الجامعة من هذا الإيراد 504.2 مليون جنيه إسترليني، وهو ما يُشكِّل نسبة 17% من إجمالي الإيرادات الجامعية. كما كانت التبرُّعات وعوائد الاستثمارات والعوائد تُشكِّل ما نسبته 12% من الإيرادات، حيث بلغ مجموعها أكثر من 364 مليون جنيه إسترليني. وشكَّلت المصادر الأخرى 10% من إيرادات جامعة أكسفورد، ومنها ما يتعلَّق بتطوير بعض الأدوية والأمصال كتلك المضادة لفيروس كورونا، وهي ما يبلغ قرابة 282 مليون جنيه إسترليني(University of Oxford, 2023).

ثانيًا: ملخَّص إيرادات جامعة هارفارد:

بلغت إيرادات جامعة هارفارد 6.1 مليار دولار أمريكياً، فيما كانت المصروفات 5.9 مليار دولار، مما يعني تحقيق فائض بقيمة 186 مليون دولار. وتتميَّز جامعة هارفارد بامتلاكها الكثير من الأوقاف التي تشمل الكثير من القطاعات والشركات والمستشفيات، والتي تقدَّر قيمتها السوقية لعام 2023 بأكثر من 50.7 مليار دولار, وقد شكَّلت الإيرادات القادمة من المحسنين -سواءً كانوا أفرادًا أو شركات- غالبية إيرادات جامعة هارفارد لعام 2023 وبنسبة 45% من إجمالي الإيرادات، وتشمل هذه الإيرادات عوائد الاستثمارات والتبرُّعات وعوائد الأوقاف، وقد تلقَّت الجامعة 486 مليون دولار كتبرُّعات في العام المالي المذكور، كما كانت عوائد الأوقاف 2.2 مليار دولار، وهي تفوق القيمة السوقية لأوقاف الجامعة من حاجز الخمسين مليار دولار، وتُعتبر عوائد الأوقاف هي المصدر الأوَّل لتمويل الجامعة العريقة. وشكَّلت الإيرادات من الخدمات التعليمية ما نسبته 22% من إجمالي إيرادات الجامعة لعام 2022/2023م، وهو مبلغ يقدَّر بـ 1.3 مليار دولار، وتشمل خدمات التدريس والإسكان سواءً للطلاب المنتظمين بشكل كامل أو الطلاب في البرامج القصيرة، وشكَّلت الأبحاث المموَّلة ما نسبته 17 % من إيرادات الجامعة، وكانت معظم الأبحاث المموَّلة من جهات فيدرالية حكومية، وقد شكَّلت ما نسبته 66% من نسبة الأبحاث المموَّلة بينما تمت البحوث المموَّلة الأخرى لجهات غير حكومية، وقد بلغ حجم إيرادات البحوث المموَّلة للجهات الحكومية 676 مليون دولار، بالإضافة إلى 350 مليون كإيرادات من جهات غير فيدرالية (Harvard university, 2023).

ثالثًا: ملخَّص إيرادات جامعة ملبورن:

بلغت الإيرادات التشغيلية وغير التشغيلية لجامعة ملبورن الأسترالية 2.256 مليار دولار أسترالي، فيما كانت النفقات 3.1 مليار دولار في العام المالي 2023م، وبذلك حقَّقت فائضًا بمبلغ 156 مليون دولار. وقد بلغت قيمة أصول الجامعة أكثر من 11 مليار دولار أسترالي، وأمَّا فيما يتعلَّق بفئة الإيرادات فقد كانت الإيرادات من الرسوم الطلابية هي أكبر مصدر دخل للجامعة، وقد شكَّل نسبة 37% بمبلغ يفوق 1.2 مليار دولار، وهي تشمل إيرادات دراسة الطلاب المحليين والدوليين، وقد شكَّلت إيرادات الطلاب الدوليين نسبة كبيرة من هذه النسبة، حيث ساهم الطلاب الدوليون في إضافة قرابة المليار دولار مشكِّلين أكبر الإيرادات في هذا التصنيف.

وقد شكَّلت المساعدات من الحكومة الأسترالية المركزية -سواءً في مجالات دعم التعليم والتدريس أو في مجال الأبحاث- ثاني أكبر مصدر دخل للجامعة بنسبة 35% وبمبلغ 1.72 مليار دولار أسترالي. كما شكَّلت عوائد الاستثمارات والأوقاف ما نسبته 13% من الإيرادات وبقيمة بلغت 421 مليون دولار أسترالي. أمَّا العقود المموَّلة -بما فيها البحوث المموَّلة لجهات غير حكومية- والاستشارات فكانت عائدًا جيدًا للجامعة، وذلك بنسبة بلغت 6% ، وبمبلغ تجاوز 200 مليون دولار، بينما شكَّلت العوائد من مصادر أخرى 6%، منها 2% يُمثِّل الدعم من الحكومة المحلية(The University of Melbourne, 2023).

رابعًا: ملخَّص إيرادات جامعة تورنتو:

في عام 2023 بلغ عدد الطلاب بدوام كامل في جامعة تورنتو 86297 طالبًا، وارتفعت الإيرادات بنسبة 11.6% على أساس سنوي، وقد بلغت الإيرادات في العام المذكور 4.3 مليار دولار كندي، كما بلغ صافي الدخل 551 مليون دولار كندي، كما قُدِّرت قيمة الأوقاف السوقية بحوالي 3.3 مليار دولار كندي، فيما كان مجموع الأصول الرأس مالية تُقدَّر بـ 5.8 مليار دولار كندي، ووفقًا للتقرير المالي الصادر في أبريل من عام 2023 فقد كانت الإيرادات 4.3 مليار، وكانت المصروفات 3.7 مليار، مما مكَّن الجامعة من تحقيق فائض بمبلغ 551 مليون دولار كندي. وقد شكَّلت الرسوم الطلابية -وهي التي يدفعها الطلاب من أجل الالتحاق بالدراسة الجامعية- أكبر نسبة من الإيرادات، حيث بلغت ما نسبته 52%، وهو ما يزيد عن 2.2 مليار دولار كندي، أمَّا نسبة 17% من الإيرادات وهو ما يُعادل 719 مليون دولار كندي فقد كانت إيرادات قادمة نتيجة تبرُّعات ومنح غير مشروطة ببرامج معينة. وكانت نسبة 11% من إيرادات الجامعة وهو ما يُعادل 468 مليون دولار نتيجة إبرام عقود وبرامج منح بحثية مخصَّصة، وكان بعضها من أموال حكومية والبعض الآخر من القطاع الخاص.

أمَّا الخدمات المساندة التي تُقدِّمها الجامعة للطلاب والزوَّار مثل: خدمات النزل الطلابي، ومواقف المركبات، وخدمات الإعاشة، فقد شكَّلت ما نسبته 10% من إيرادات الجامعة، وهو ما يُعادل 435 مليون دولار كندي، كما شكَّلت عوائد الاستثمارات التابعة للجامعة ما نسبته 7 % من إجمالي الإيرادات بمبلغ 312 مليون دولار (University of Toronto, 2023).

الجدول التالي ملخَّص أبرز مصادر إيرادات الجامعات الأربع:

جامعة هارفارد- الولايات المتحدة	جامعة أكسفورد- المملكة المتحدة	جامعة تورنتو- كندا	جامعة ملبورن - أستراليا
37% عوائد الأوقاف	27% البحوث المموَّلة والعقود	52% من الرسوم الطلابية	37% من الرسوم الطلابية
22% الرسوم الدراسية والخدمات التعليمية المساندة	26% النشر العلمي والكتب	17% تبرُعات ومنح غير مشروطة	35% دعم من الحكومة المركزية
17% أبحاث مموَّلة	17% الرسوم الطلابية والخدمات التعليمية	11% أبحاث مموَّلة وعقود	13% عوائد الاستثمارات والأوقاف
8% تبرُّعات	12% عوائد الاستثمارات والتبرُّعات والأوقاف	10% خدمات الإسكان والمرافق والإعاشة	6% عقود واستشارات
	10% مصادر تمويل أخرى	7% عوائد الاستثمارات	6% مصادر أخرى بما فيها الأبحاث الممولة
			2% دعم من الحكومة المحلية

من الملحوظ ان الجامعات النخبوية التي تتصدر التصنيفات الأكاديمية هي من الجامعات التي هي امتداد للثقافة الأنجلوسكسونية و الأنجلو ساكسون شعوبًا جرمانية هاجرت من شمال غرب أوروبا لجزيرة بريطانيا العظمى في القرن الخامس الميلادي و سيطروا على بريطانيا ولا تزال بريطانيا تتحدث اللغة الإنجليزية التي هي لغة تلك الشعوب الجرمانية. وبعد احتلال بريطانيا لمناطق كثيرة حول العالم بما فيها الدول التي تسمى اليوم الولايات المتحدة الامريكية، وكندا و استراليا وهي الدول التي احتضنت تلك الجامعات النخبوية المستهدفة في الدراسة(البشر, 2022). وقد تباينت مصادر الإيرادات للجامعات وكانت مصادر التمويل بنسبة وبترتب مختلف حسب كل جامعة من الجامعات الأربع وفقاً لمايلي:

أولا: عوائد الأوقاف والاستثمارات والتبرعات:

كانت عوائد الأوقاف والاستثمارات والتبرعات هي المصدر الأول لتمويل جامعة هارفارد الأمريكية بينما كانت العوائد المذكورة ثاني أكبر مصدر دخل لجامعة تورنتو الكندية وهي ثالث أكبر مصدر من التمويل في جامعة ملبورن الاسترالية، ورابع أكبر مصدر لتمويل جامعة أكسفورد البريطانية.

ثانيا: الرسوم الدراسية:

الرسوم الدراسية والخدمات التعليمية المساندة بما فيها تقديم خدمات الإعاشة والإسكان الطلابي كانت مصدر دخل بارز وهام لجميع الجامعات الأربع فقد كانت أكبر مصدر لتمويل جامعتي تورنتو وملبورن وثاني أكبر دخل لجامعة هارفارد وثالث أكبر مصدر لتمويل جامعة أكسفورد.

ثالثاً: الأبحاث الممولة والعقود

تعد الأبحاث الممولة والعقود من أهم مصادر إيرادات الجامعات النخبوية بشكل عام وفي عام 2022/2023 بشكل خاص وقد شكلت الأبحاث الممولة والعقود أكبر إيراد لجامعة أكسفورد في بريطانيا وثالث أكبر دخل لجامعتي هارفارد و تورنتو ومصدر إيراد كبير لجامعة ملبورن الاسترالية.

رابعاً: التمويل الحكومي

شكل التمويل الحكومي من الإيرادات المهمة للجامعات النخبوية، فقد كان شكل التمويل من الحكومة المركزية والمحلية في جامعة ملبورن من أكبر مصدر تمويل للجامعة مساوية لإيرادات الجامعة من الرسوم الطلابية. كما كان الدعم الحكومي خاصة الدعم الحكومي غير المباشر من أهم الأسباب التي ساهمت في جلب الكثير من التمويل للجامعات المذكورة سواءاً من خلال دعمها لبرامج القروض الطلابية والتي تساعد كثير من الطلاب للالتحاق بالجامعات ومن دون تلك القروض التعليمية لم يكن لفئة كبيرة من الطلاب الفرصة للدراسة الجامعية وهو ما يؤثر سلباً على كثير من الأطراف بما فيها الطلاب والجامعات التي سوف يتم انخفاض الطلب عليها نتيجة عدم تمكن فئة كبيرة من الطلاب في توفير الرسوم الدراسية والخدمات المساندة لها. أيضاً ساهمت الحكومات الفيدرالية او المحلية من خلال مؤسساتها الطبية والعسكرية والعلمية خاصة فيما يتعلق بعلوم الفضاء في تمويل كثير من البرامج الدراسية والبحوث الممولة والعقود والاستشارات فهو نوع من التمويل غير المباشر من قبل الحكومات لدعم استمرار تميز جامعاتها التي تساهم في ازدهار المجتمع.

إجابة السؤال السادس/ ما سبل استفادة الجامعات السعودية من تجربة الجامعات الأربع في تنويع مصادر التمويل

بعد مراجعة التقارير المالية الخاصة بالجامعات النخبوية الأربع، تقترح الدراسة استفادة مؤسسات التعليم السعودية من امكانياتها وأصولها في تنويع مصادر تمويلها في ضوء تجربة الجامعات النخبوية ومن الدروس المستفادة من اكتشاف آلية تمويل جامعات هارفارد و أكسفورد وتورنتو و كذلك جامعة ملبورن والتي يمكن ان تطبق في جامعتنا الدروس التالية:

• الاهتمام بشكل أكبر في قضايا الحوكمة بما يتضمنه من افصاح ففي الجامعات الغربية يتم نشر التقارير المالية للعلن من اجل تطبيق مبادئ الحوكمة وتعزيز الشفافية و النزاهة وتحث رؤية 2030 على مفاهيم الحوكمة واهميتها لمؤسسات القطاع الحكومي, لذلك من الهام للجامعات السعودية نشر تقاريرها بشكر مستمر على مواقعها الالكترونية بما في ذلك التقارير المالية مما يعطي للجمهور بما فيهم رجال الاعمال والمحسنون والشركات انطباع بمصداقية مؤسسة التعليم وجديتها بخدمة الحركة العلمية والبحثية في البلاد وهذا يساهم في تعظيم التبرعات والهدايا من كثير من فئات المجتمع (رؤية 2030, 2016)

• الاهتمام بالأوقاف: كثير من إيرادات الجامعات النخبوية الأربع تأتي من عوائد الأوقاف، فعلى سبيل المثال قرابة 37% من إيرادات جامعة هارفارد تأتي من عوائد الأوقاف، كذلك قرابة 6% من إيرادات جامعة أكسفورد هي من جراء تلك الإيرادات؛ لذلك على الجامعات السعودية المبادرة بالتوسع بالأوقاف وتسويقها للناس وهي مشاريع من شأنها النجاح خاصة وأن للوقف مكانة في الدين الإسلامي ومن الأعمال الصالحة لذلك لن يبخل الناس في دعم أوقاف الجامعات السعودية متى ما كانت لديها رؤية واهداف واضحة وغايات تسعى لخدمة العلم والعلماء والمجتمع السعودي

• ساهمت البحوث الممولة و العقود والاستشارات بجذب الكثير من المنافع المالية للجامعات الأربع وقد كانت هي الدخل الأعلى في جامعة أكسفورد متفوقاً على إيرادات الرسوم الطلابية وهي من المجالات الحديثة لم تستغل كما يجب في الجامعات السعودية لذلك من الأهمية بمكان للجامعات السعودية والمراكز البحثية التابعة لها المبادرة للشركات والجهات الحكومية وعرض خدماتها البحثية عليها وهذا مما يسبب المصلحة للطرفين.

• وضع الرسوم الدراسية على المقاعد الدراسية المخصصة للطلاب الدوليين فقد ساهم الطلاب الدوليون في تعزيز الإيرادات لكثير من الجامعات الغربية خاصة الجامعات النخبوية منها فعلى سبيل المثال بلغت إيرادات الرسوم الدراسية والخدمات المساندة للطلاب الدوليين في جلب قرابة مليار دولار استرالي لجامعة ملبورن وهي أفضل جامعة في قارة أوقيانوسيا.

مناقشة النتائج

تعتمد هذه الجامعات العريقة الأربع محل الدراسة على مجموعة متنوعة من مصادر التمويل لضمان استدامة عملياتها الأكاديمية والبحثية. تشكل الرسوم الدراسية للطلاب نسبة كبيرة من الإيرادات، خاصة في جامعتي تورنتو (55%) وملبورن (36% بما في ذلك 57% من الطلاب الدوليين). تلعب المنح البحثية والعقود دورًا محوريًا أيضًا، حيث تحقق جامعة أكسفورد أعلى دخل بحثي في المملكة المتحدة بنسبة 27%، بينما تشكل المنح البحثية 17% من إيرادات جامعة هارفارد.
كما تعتمد هذه الجامعات بشكل كبير على التبرعات والهبات والأوقاف كمصادر تمويل رئيسية. فجامعة تورنتو لديها 6900 صندوق وقف فردي، بينما يتألف وقف هارفارد من أكثر من 14000 وقف فردي. وتلعب الاستثمارات وإيرادات النشر أيضًا دورًا مهمًا في تمويل جامعات أكسفورد (26%) وهارفارد.
بشكل عام، تدرك هذه الجامعات أهمية تنويع مصادر التمويل لتحقيق الاستدامة المالية، وتتبع استراتيجيات مختلفة لإدارة مواردها بناءً على أولوياتها وظروفها الخاصة. وتشكل خبراتها في هذا المجال نموذجًا يحتذى به للجامعات السعودية الراغبة في تعزيز قدرتها التنافسية وجودة برامجها الأكاديمية والبحثية.

بناءً على التقرير المالي للجامعات الأربع (تورنتو، هارفارد، أكسفورد، ملبورن)، يمكن ملاحظة النقاط التالية:
• تعتمد الجامعات على مصادر متنوعة للتمويل تشمل الرسوم الدراسية، والمنح البحثية، والتبرعات والهبات، والدخل من الاستثمارات والأوقاف. كما تلعب الأوقاف دوراً مهماً في توفير التمويل المستدام للجامعات، خاصة في جامعات تورنتو وهارفارد.و تركز الجامعات على البحث العلمي والابتكار، ويشكل الدخل من المنح البحثية نسبة كبيرة من إيراداتها.

• تختلف نسب مساهمة كل مصدر تمويل في الدخل الإجمالي للجامعات، فعلى سبيل المثال تعتمد جامعة تورنتو بشكل كبير على الرسوم الدراسية (55%)، بينما تعتمد جامعة أكسفورد على المنح والعقود البحثية (27%). كما تختلف استراتيجيات التمويل بين الجامعات، فبعضها يعتمد على الديون الداخلية والخارجية، والبعض الآخر يركز على التبرعات والأوقاف. وتختلف نسب الطلاب الدوليين في الجامعات، حيث بلغت 41% في جامعة ملبورن، مما يؤثر على إيرادات الرسوم الدراسية.
• تتميز الجامعات بسمعتها العالمية وجودة برامجها التعليمية والبحثية، مما يجذب الطلاب والباحثين المتميزين. وتمتلك الجامعات أصولاً ضخمة من الأوقاف والاستثمارات، مما يوفر لها تمويلاً مستداماً. وتركز الجامعات على البحث العلمي والابتكار، مما يجعلها رائدة في مجالات معينة.
• قد تواجه الجامعات تحديات في الحفاظ على استدامة التمويل على المدى الطويل، خاصةً مع تقلب الظروف الاقتصادية، وقد تواجه الجامعات منافسة شديدة في جذب الطلاب والباحثين المتميزين والحصول على المنح البحثية. قد تواجه الجامعات تحديات في إدارة الديون والالتزامات المالية بشكل فعال.
• يمكن للجامعات السعودية الاستفادة من تجربة تنوع مصادر التمويل في الجامعات العالمية الرائدة. والجامعات السعودية لها الفرصة في تعزيز دور الأوقاف والاستثمارات في توفير التمويل المستدام، ويمكن للجامعات السعودية التركيز على البحث العلمي والابتكار، وجذب المنح البحثية من مصادر متنوعة، كما يمكن للجامعات السعودية تطوير استراتيجيات لجذب الطلاب الدوليين، مما يزيد من إيرادات الرسوم الدراسية.
• تظهر تجربة الجامعات العالمية الرائدة أهمية في تنويع مصادر التمويل والاعتماد على مصادر مستدامة كالأوقاف والاستثمارات، بالإضافة إلى التركيز على البحث العلمي والابتكار لجذب المنح البحثية. يمكن للجامعات السعودية الاستفادة من هذه التجارب والاستراتيجيات لتعزيز استدامة تمويلها وتحقيق التميز في مجالات محددة.

أهم النتائج المستخلصة من تحليل التقارير المالية للجامعات الأربع هي:

1. تنوع مصادر التمويل هو المفتاح لاستدامة التمويل في الجامعات العالمية الرائدة، حيث تعتمد على مزيج من الرسوم الدراسية، والمنح البحثية، والتبرعات والهبات، والدخل من الاستثمارات والأوقاف.
2. الأوقاف تلعب دوراً محورياً في توفير التمويل المستدام للجامعات، خاصة في جامعات تورنتو وهارفارد، حيث توفر أصولاً كبيرة ودخلاً سنوياً مستقراً للجامعات.
3. التركيز على البحث العلمي والابتكار هو أولوية للجامعات العالمية الرائدة، حيث تشكل المنح البحثية نسبة كبيرة من إيراداتها، مثل جامعة أكسفورد التي تحقق أعلى دخل بحثي في المملكة المتحدة.
4. هناك تباين كبير في نسب مساهمة كل مصدر تمويل في الدخل الإجمالي للجامعات، مما يعكس اختلاف استراتيجيات التمويل بينها.
5. جذب الطلاب الدوليين يساهم بشكل كبير في زيادة إيرادات الرسوم الدراسية، كما هو الحال في جامعة ملبورن حيث يشكل الطلاب الدوليون 41% من إجمالي الطلاب.
6. الجامعات السعودية يمكنها الاستفادة من تجارب الجامعات العالمية الرائدة في تنويع مصادر التمويل، وتعزيز دور الأوقاف والاستثمارات، والتركيز على البحث العلمي وجذب الطلاب الدوليين.

مقترحات الدراسة

بناءً على تحليل التقارير المالية للجامعات يمكن تلخيص الاستنتاجات التالية:

• تنويع مصادر التمويل هو الاستراتيجية الرئيسية لضمان استدامة التمويل في الجامعات العالمية الرائدة، حيث لا تعتمد على مصدر واحد بل على مزيج متنوع من المصادر.

• الأوقاف والاستثمارات تلعب دوراً محورياً في توفير تمويل مستدام وطويل الأجل للجامعات، حيث توفر دخلاً سنوياً مستقراً ويمكن الاعتماد عليها في الأزمات المالية.

• التركيز على البحث العلمي والابتكار هو أحد العوامل الرئيسية لتميز الجامعات العالمية، حيث يساعدها على جذب المنح البحثية والتعاون مع القطاعين العام والخاص.

• جذب الطلاب الدوليين يعزز إيرادات الرسوم الدراسية للجامعات، ويساهم في تنويع مصادر التمويل والحصول على إيرادات إضافية.

• لا توجد استراتيجية تمويل واحدة تناسب جميع الجامعات، حيث تختلف النسب المئوية لمساهمة كل مصدر تمويل في الدخل الإجمالي بين الجامعات تبعاً لاستراتيجيتها وظروفها الخاصة.

• الجامعات السعودية يمكنها الاستفادة من تجارب الجامعات العالمية الرائدة في تنويع مصادر التمويل، وتعزيز دور الأوقاف والاستثمارات، والتركيز على البحث العلمي، وجذب الطلاب الدوليين، مع مراعاة ظروفها وأولوياتها الخاصة.

• تحقيق التوازن بين مصادر التمويل المختلفة والاستفادة من مزاياها هو أمر ضروري لضمان استدامة التمويل واستقرار الجامعات على المدى الطويل.

بشكل عام، يتضح أن الاستراتيجية الناجحة للتمويل في الجامعات العالمية الرائدة تقوم على تنويع المصادر والاعتماد على مصادر مستدامة، مع التركيز على البحث العلمي وجذب الطلاب الدوليين، وهي الدروس الرئيسية التي يمكن للجامعات السعودية الاستفادة منها.

التوصيات للجامعات السعودية:

1. تبني استراتيجية شاملة لتنويع مصادر التمويل وعدم الاعتماد على مصدر واحد، بحيث تشمل الرسوم الدراسية، المنح البحثية، التبرعات والهبات، الاستثمارات والأوقاف

2. تعزيز دور الأوقاف والاستثمارات كمصدر رئيسي للتمويل المستدام، من خلال إنشاء صناديق وقفية متخصصة وإدارة الاستثمارات بكفاءة لتحقيق عوائد مجزية.

3. التركيز على البحث العلمي والابتكار كأحد الأولويات الاستراتيجية للجامعات، وذلك لجذب المنح البحثية من مصادر محلية ودولية، والتعاون مع القطاعين العام والخاص.

4. تطوير خطط واستراتيجيات فعالة لجذب الطلاب الدوليين المتميزين، مما سيساهم في زيادة إيرادات الرسوم الدراسية وتنويع مصادر التمويل.

5.إنشاء وحدات متخصصة لإدارة التبرعات والهبات والعلاقات مع الجهات المانحة، بهدف زيادة التبرعات وتوفير مصدر إضافي للتمويل.

6. تحسين كفاءة إدارة الموارد المالية والحد من الديون والالتزامات المالية، من خلال وضع خطط طويلة الأجل لإدارة المصروفات والاستثمارات.
7. دراسة تجارب الجامعات العالمية الرائدة في تنويع التمويل وتبادل الخبرات والممارسات الفضلى، مع مراعاة الظروف والأولويات الخاصة بالجامعات السعودية.
8. وضع آليات للمتابعة والتقييم المستمر لاستراتيجيات التمويل وتعديلها بما يتناسب مع المتغيرات والتحديات المستجدة.

المراجع

المراجع العربية

أبو المجد, طارق. (2020). نشأة جامعة كمبريدج في العصور الوسطى. المجلة التاريخية المصرية, 54(54), 96-63.

الاحمدي, تماضر. (2019). التعليم العالي في بريطانيا جامعة اكسفورد انموذجا عام (1996-1852) دراسة تاريخية.مجلة كلية التربية بجامعة واسط. 2(37), 38

آل دربه, علي & الجبري, يحيى. (2020). بدائل تمويل التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية في ضوء بعض التجارب العالمية. مجلة شباب الباحثين في العلوم التربوية للدراسات العليا بسوهاج, 5(5), 1810-1790

البشر, سعود. (2023). آليات تمويل الجامعات الحكومية في المملكة العربية السعودية في ضوء الجامعات المماثِلة في الولايات المتحدة. مجلة العلوم التربوية والانسانية, (28), 14-1.

البشر, سعود.(2022). التعليم العالي في الولايات المتحدة نظرة عامة. تكوين للنشر والتوزيع, جدة

الجهني, فيصل. (2022). تنويع مصادر تمويل التعليم في ضوء توجهات رؤية المملكة العربية السعودية 2030م: دراسة تحليلية. التربية (الأزهر): مجلة علمية محكمة للبحوث التربوية والنفسية والاجتماعية), 41(193), 584-567.

حباكه, أمل. (2022). دراسة مقارنة لمصادر تمويل بعض الجامعات الأجنبية.. وإمكانية الإفادة منها في الجامعات الحكومية المصرية. مجلة كلية التربية, 19(113), 358-300.

الحربي، محمد بن محمد أحمد. (2015). بدائل مقترحة لتمويل التعليم في الجامعات الحكومية بالمملكة العربية السعودية: جامعة الملك سعود أنموذجا. مجلة كلية التربية، مج26, ع103 ، 141 - 172. مسترجع من http://search.mandumah.com.sdl.idm.oclc.org/Record/712132

رؤية المملكة 2030.(2016). وثيقة رؤية المملكة العربية السعودية 2030. مسترجع من https://www.vision2030.gov.sa/media/5ptbkbxn/saudi_vision2030_ar.pdf

الشنيفى، على بن عبدالله. (2018). البدائل المقترحة لتمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية على ضوء تجارب بعض الدول المتقدمة. مجلة العلوم التربوية والنفسية، مج2, ع10 ، 70 - 90. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/939718

العتيبي، حسناء بلج. (2018). تجارب بعض الدول المتقدمة (أمريكا - بريطانيا - اليابان - أستراليا) في تمويل التعليم العالي وسبل الاستفادة منها. مجلة العلوم التربوية والنفسية، مج2, ع25 ، 1 - 31. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/940173

عقبة, محمد. (2021). آليات مقترحة لتنويع مصادر تمويل التعليم الجامعي الحكومي بالمملكة العربية السعودية وفق رؤية 2030 وفي ضوء الممارسات العالمية. مجلة بحوث التعليم والأبتكار, 1(3), 23-1.

الغريـري, أ. , الشـمري, الغامـدي, فوزيـة & المنقـاش. (2023). تمويـل الجامعـات بالمملكـة العربيـة السـعودية في ضـوء نظـام الجامعـات الجديـد: دراسـة تحليليـة. المجلـة العربيـة للعلـوم التربويـة والنفسـية, 7(35), 1-18.

الفـراج، لولـوة بنـت صالـح إبراهيـم. (2021). تمويـل التعليـم العـالي في المملكـة العربيـة السـعودية: التحديـات والحلـول: جامعـة شـقراء أنموذجـاً. شـؤون اجتماعيـة، مـج38, ع150 ، 129 - 158. مسـترجع مـن http://search.mandumah.com/Record/1150850

المنقـاش, سـارة, & عزيـزة, محمـد. (2017). نمـوذج مقـترح للاسـتثمار في البرامـج الأكاديميـة بالجامعـات السـعودية مـن خـلال الشراكـة مـع القطـاع الخـاص•. التربيـة (الأزهـر): مجلـة علميـة محكمـة للبحـوث التربويـة والنفسـية والاجتماعيـة), 36(174ج1), 373-417. doi: 10.21608/jsrep.2017.6464

المنقـاش، سـارة و السـالم، غـادة. (2018). تنويـع مصـادر التمويـل في جامعـة الملـك سـعود في ضـوء تجربـة جامعـة أكسـفورد. مجلـة الفنـون والأدب وعلـوم الإنسـانيات والاجتـماع، ع22 ، 184 - 210. مسـترجع مـن http://search.mandumah.com/Record/909979

وزارة المالية.(2024).تقاريـر أداء الميزانيـة. مسـترجع مـن https://www.mof.gov.sa/financialreport/Pages/default.aspx

وزارة المعـارف.(2003). موسـوعة تاريـخ التعليـم في المملكـة العربيـة السـعودية في مائـة عـام. مطابـع وزارة المعـارف, الريـاض, السـعودية

المراجع الأجنبية

Harvard university. (2023). Harvard university financial statements. Retreved from https://finance.harvard.edu/files/fad/files/fy23_harvard_financial_report.pdf

Shanghai Ranking.(2024).2023 Academic Ranking of World Universities. Retrieved from https://www.shanghairanking.com/rankings/arwu/2023

The University of Melbourne.(2023).2023 Annual Report. Retrieved from https://about.unimelb.edu.au/strategy/annual-reports/2023-annual-report

University of Oxford.(2023).University of Oxford Financial Statements 2022/23. Retrieved fromhttps://www.ox.ac.uk/sites/files/oxford/Oxford_University_Financial_Statements_2022-23.pdf

University of Toronto.(2023).University of Toronto Financial Reports. Retreved fromhttps://finance.utoronto.ca/reports/financial/

الدراسة الخامسة: آليات تمويل الجامعات الحكومية في المملكة العربية السعودية في ضوء الجامعات المماثِلة في الولايات المتحدة

إعداد :الدكتور سعود غسان البشر
- نُشرت هذه الدراسة في مجلة "العلوم التربوية والنفسية"، العدد (28)، الصادر عام 2023م.

الملخص
لقد توسَّع في العقود الأخيرة دور الحكومات في دعم وتمويل مُؤسَّسات التعليم العالي حول العالم؛ وذلك لِما لهذه المؤسَّسات من أهمية في تطوير الموارد البشرية وازدهار الدول، وتختلف الدول في أساليب وأنماط وطُرُق تمويل الجامعات. وفي المملكة العربية السعودية لا زالت الجامعات الحكومية تعتمد بشكلٍ شبه كامل على المخصَّصات الحكومية في الميزانيات السنوية، بعكس الجامعات العامة في الدول المتقدِّمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية، والتي لديها تنوُّع في مصادر التمويل. ويهدف هذا البحث إلى التعرُّف على واقع تمويل الجامعات العامة في السعودية والولايات المتحدة الأمريكية، ومعرفة أوجُه التشابُه والاختلاف بينهما، كما يهدف البحث إلى تقديم اقتراحات لتنويع مصادر التمويل في الجامعات الحكومية في السعودية في ضوء تجربة الجامعات الأمريكية العامة. وقد استخدم الباحث المنهج البحثي المقارن لمناسبته أهداف وأسئلة الدراسة. وقد استقصت الدراسة عن آليات التمويل في ثماني جامعات عامة من الجامعات النخبة في الولايات المتحدة الأمريكية؛ كون أن آليات التمويل في الجامعات الخاصة الأمريكية تختلف بشكل كبير عن آليات تمويل الجامعات العامة. وقد وجدت الدراسة عددًا من أوجُه التشابه والاختلافات بين أساليب التمويل بين الجامعات العامة بين البلدين، كما قدَّمت الدراسة توصيات لتطوير وتنويع مصادر تمويل الجامعات السعودية، بحيث تكون أقلَّ اعتمادية على التمويل من مصدر واحد، وهو الأموال الحكومية.

المقدمة
إنّ التعليم هو السبيل إلى تنمية المجتمعات والطريق للاستثمار في الموارد البشرية وإكسابها المعارف والمهارات النافعة مما يقودها لتطوير الدول والارتقاء بها، وقد آمنت الحكومة السعودية بأهمية التعليم النظامي للارتقاء بالمواطن منذ البداية فقد أسس الملك عبد العزيز مديرية للتعليم حتى قبل اكتمال توحيد جميع مناطق المملكة، وبعد انتشار المدارس في البلاد جاء الاهتمام بافتتاح مؤسسات التعليم العالي، ففي عام 1369هـ أمر الملك عبد العزيز بتأسيس كلية الشريعة في مكة لتصبح أولى المؤسسات الجامعية قياماً في البلاد، ومن بعدها تتابع إنشاء الكليات والجامعات فافتُتحت كلية المعلمين بمكة عام 1372هـ، ومن ثم جامعة الملك سعود بالرياض عام 1377هـ التي تعتبر أولى الجامعات في السعودية.
وتنص وثيقة سياسة التعليم في السعودية التي هي المرجع الأساسي للتعليم في المملكة في المادة رقم 15 على أهمية ربط التعليم بجميع مراحله بخطط التنمية العامة للدولة. كما نصت مواد الوثيقة ان من أهداف التعليم العالي إعداد مواطنين أكفاء مؤهلين علمين وفكريا تأهيلا عالياً، لأداء واجبهم تجاه بلادهم وأمتهم الاسلامية والاهتمام بالبحث العلمي والإنتاج العملي للارتقاء بالبلاد (الغامدي, 2000).

ونتيجة لإيمان القيادة السعودية بأهمية التعليم العالي في النهوض بالبلاد وتقدما ارتفع عدد الجامعات والكليات في المملكة بشكل كبير في العقود القليلة السابقة وبشكل كبير، ويقدّر عدد الجامعات في البلاد ب 42جامعة منها فقط 12 جامعة خاصة والبقية حكومية التمويل ((وزارة التعليم, 2023)).

وتشهد ميزانيات التعليم ارتفاعات مطردة، فعلى سبيل المثال كانت الميزانية المخصصة للتعليم عام 2006 أقل من 64 مليار ريال مقارنة بحوالي 136 مليار ريال للعام 2023، أي نسبة الإنفاق على التعليم ارتفعت ما يقارب بـ 47 في المئة في مدة لا تتجاوز العشرين عاما وهي فترة قصيرة نوعا ما، وهو ما يشكل ضغطًا كبيرًا على ميزانية الدولة، لذلك أصبح التفكير في إيجاد موارد تمويلية بديلة للتعليم ما بعد الثانوي قضية هامة تشغل جميع المهتمين في قطاع التعليم سوءا من الباحثين او من متخذي القرار خاصة في ظل ارتفاع فاتورة التعليم في البلاد والزيادة الطردية للنفقات المتعلقة في التعليم وقد خصصت الحكومة مبلغ 130 مليار دولار ميزانية للتعليم في عام2020م (وزارة المالية, 2023). وفي ظل ميزانية التعليم المرتفعة بشكل مستمر تتأثر بقية بنود ميزانية الدولة، لذلك يتطلب وجود بدائل ومصادر غير تقليدية تؤدي إلى تخفيف العبء على الحكومة وتفعيل بدائل تمويلية أخرى تساهم في توفير إيرادات مالية للجامعات العامة في السعودية

وتعتمد ميزانية الحكومة في السعودية بشكل كبير على الإيرادات النفطية لسنوات طويلة مما يجعلها دائما عرضة للتقلبات الإيجابية والسلبية للسوق النفطية لذلك أعلنت القيادة السعودية مؤخرا رؤية طموحة هي رؤية 2030 والتي من ضمن أهدافها الأساسية تحرير الاقتصاد الوطني من الاعتماد على الإيرادات النفطية وتنويع مصادر الدخل لضمان استمرارية واستدامة التنمية (رؤية2030, 2016). ومن ضمن الإصلاحات التي جاءت نتيجة رؤية المملكة 2030 تطوير نظام الجامعات السعودية لعام 2019م، والذي يمنح الجامعات الحكومية المزيد من الصلاحيات في استغلال مرافقها وخدماتها التعليمية والبحثية وتنويع مواردها المالية.

مشكلة الدراسة

شهدت ميزانيات التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية تغيرات مستمرة خلال السنوات الماضية بين ارتفاع وتقليص نتيجة تقلبات أسعار النفط، واعتماد الإيرادات الحكومية في المملكة على هذه السلعة بشكل أساسي مما سبب في إرباك للجامعات الحكومية وعدم قدرتها على التخطيط للمدى الطويل نظير عدم استقرار التمويل. ومع إطلاق الرؤية الوطنية الطموحة 2030 والتي من أهدافها الإصلاحية تنويع مصادر التمويل للدولة وعدم الاعتماد الكلي على إيرادات النفط كما كان في السابق، بالإضافة إلى أهدافها لإصلاح التشريعات الحكومية بما فيها التشريعات المتعلقة بالجامعات كنظام الجامعات لعام 2019 والذي يعطي الكثير من الصلاحيات للجامعات الحكومية في السعودية لاتخاذ قرارات تساهم في تنويع مصادر التمويل وعدم الاعتماد الكلي على المخصصات الحكومية.

وفي ضوء التغيرات الجديدة التي تشهدها الجامعات الحكومية في السعودية وحصولها على الكثير من الامتيازات غير المسبوقة لتنويع مصادر الإيرادات تأتي أهمية هذا الدراسة كونها تقدم معلومات عن مصادر التمويل في الجامعات الأمريكية العامة التي تعد من أفضل الجامعات في التصنيفات الدولية، وفي ضوء تلك المعلومات تم اقتراح بعض الطرق لتنويع مصادر الدخل في الجامعات الحكومية في السعودية مستقبلا

أهدف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق عدد من الأهداف وتشمل:

1. التعرف على واقع تمويل الجامعات الحكومية في المملكة العربية السعودية.
2. اكتشاف مصادر تمويل الجامعات العامة في الولايات المتحدة الأمريكية.
3. اقتراح سبل استفادة الجامعات الحكومية في المملكة العربية السعودية من تجربة الجامعات العامة في الولايات المتحدة في تنويع مصادر التمويل.

أسئلة الدراسة

ما هو واقع تمويل الجامعات الحكومية في المملكة العربية السعودية؟

ما مصادر تمويل الجامعات العامة في الولايات المتحدة الأمريكية؟

كيف يستفاد من التجربة الأمريكية في تمويل الجامعات العامة في تنويع مصادر الإيرادات في الجامعات الحكومية في المملكة؟

منهجية الدراسة

يعتقد الباحث أن المنهج المقارن مناسب لدراسته، حيث إن من أهداف هذا المنهج تحديد ومعرفة أوجه التشابه والاختلاف بين الظواهر أو الممارسات، وهو ما يسعى له هذا البحث (المحمودي، 2019). استخدمت الدراسة منهجية البحث المقارن للتوصل إلى إجابات لأسئلة البحث، حيث قام الباحث بالقراءة الدقيقة للتقارير المالية للجامعات الحكومية في المملكة العربية السعودية، والتقارير المالية لثماني جامعات في الولايات المتحدة الأمريكية، ومحاولة اكتشاف أوجه التشابه والاختلاف بين مصادر التمويل في كلّ منها.

وينتهج هذا البحث المنهج الوثائقي التحليلي المقارن، بوصفه منهجية لاكتشاف واقع التمويل في الجامعات الحكومية في السعودية وأيضا طريقة للتعرف على واقع التمويل للجامعات العامة في الولايات المتحدة، ثم تكوين تصورات نتج عنها اقتراحات للاستفادة من التجربة الأمريكية في تمويل مؤسسات التعليم العالي الحكومية في السعودية.

ووضع الباحث عددًا من المعايير لاختيار الجامعات العامة في الولايات المتحدة ومن أبرز تلك المعايير:

- أن تكون الجامعات من ضمن التصنيف العالي في التصنيفات العالمية، خاصة في تصنيف شنغهاي لأفضل الجامعات في العالم.
- أن تكون الجامعات الأمريكية المراد دراسة وضعها المالي عامة وذلك لاختلاف آليات التمويل في مؤسسات التعليم العامة والأهلية واختلاف الأهداف، فقد تكون الجامعات الاهلية لها أهداف ربحية لذلك يعتقد الباحث أنه من الأنسب اختيار جامعات مشابهة في التوجه، حيث إن الجامعات العامة في الولايات المتحدة تتشابه مع الجامعات الحكومية في كثير من الجوانب منها تلقي التمويل المباشر من الحكومة.
- أن تكون التقارير المالية المنشورة على المواقع الرسمية للجامعات الأمريكية العامة حديثة وتفصيلية لكي يتم دراستها بعمق ويتم الاستفادة منها في بناء تصورات واقتراحات لتطوير آليات التمويل في الجامعات الحكومية في المملكة العربية السعودية.

أهمية الدراسة

ترجع أهمية هذه الدراسة إلى أنها الدراسة الأولى بحسب علم الباحث التي تقارن بين واقع التمويل في الجامعات الحكومية في المملكة العربية السعودية وبين واقع التمويل في الجامعات الأمريكية العامة. كما تعدُّ هذه الدراسة الأولى حسب علم الباحث التي تم اختيار جامعات أمريكية عامة بالتحديد ودراسة إيراداتها المالية بالتفصيل، حيث كانت الأدبيات السابقة تركز على الإحصائيات الكلية لواقع التمويل في الجامعات الأمريكية دون تفصيل مفيد.

لذلك يعتقد الباحث أن هذه الدراسة تضيف للأدبيات العربية في هذا المجال، وكذلك تتيح نتائج الدراسة المجال أمام مسؤولي الجامعات الحكومية في السعودية للتعرف على تفاصيل إيرادات الجامعات الامريكية المختارة لهذه الدراسة. تحاول الدراسة ايضاً تقديم مقترح لتطوير آليات التمويل في الجامعات السعودية في ضوء الخبرات الأمريكية في التعليم العالي.

الدراسات السابقة

قام الحربي (2015) بدراسة مصادر تمويل الجامعات الحكومية في المملكة العربية السعودية وأوجه استفادة الجامعات السعودية من التجارب الدولية في التمويل. وكشفت نتائج الدراسة أن مصادر التمويل للجامعات الحكومية السعودية متشابهة بشكل عام وهي تعتمد بشكل كبير على المخصصات السنوية من ميزانية الدولة بالإضافة إلى رسوم عقود الاستشارات مع المؤسسات الحكومية والخاصة، ورسوم برامج الدراسة والتدريب.

واقترح الباحث عدة بدائل لتمويل الجامعات السعودية مثل حاضنات الأعمال والشراكات مع المؤسسات الأهلية لتدريب الخريجين والتبرعات المالية والعينية. كما أوصت الدراسة بمنح الجامعات الصلاحيات المالية والإدارية الكافية واستثمار مواردها بشكل مباشر دون الارتباط بإجراءات رسمية معقدة. بالإضافة إلى ذلك، تم اقتراح تشجيع البحوث التطبيقية ذات العوائد المالية الكافية والتسويق الفعال لبرامج الجامعات وأنشطتها للحصول على رعاية من الشركات والبنوك والمصانع بعقود سنوية مجزية. وأخيراً، تم اقتراح تفعيل أنشطة الكراسي البحثية القائمة وزيادة أعدادها في الجامعات وتوظيف موارد الأوقاف الخيرية كمصادر رئيسية لتمويل الجامعات على المدى الطويل.

قدم الشنيفي (2018) دراسة سعت إلى اكتشاف طرق مختلفة لتمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية من خلال الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة مثل اليابان وألمانيا والولايات المتحدة، الهدف من الدراسة كان العثور على أفضل الممارسات التي يمكن أن تساعد في دعم مؤسسات التعليم العالي، وتعزيز التطور المستمر في التعليم، وتوسيع نطاق التمويل للتعليم العالي. استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق هذه الأهداف. وقد وجدت الدراسة أن أهم مصادر تمويل مؤسسات التعليم العالي السعودية هي الأموال المخصصة من قبل الحكومة، ثم يليها مصادر أخرى من التمويل كتمويل الأفراد والقروض، ثم المصادر الخاصة والمحلية. بالإضافة لمصادر خارجية، كما توصل الباحث إلى بدائل مقترحة لتمويل التعليم العالي مع مراعاة العوامل الاجتماعية والتربوية والدينية على ضوء تجارب الدول المتقدمة، ومن أهم تلك البدائل العمل على تنمية الموارد البشرية، والموارد المالية والموارد التعليمية، والاهتمام بحاضنات الأعمال التكنولوجية، وزيادة الكراسي البحثية، والاتجاه لخصخصة التعليم العالي، ودراسة حاجة سوق العمل. وكانت من أهم توصيات الدراسة التأكيد على أهمية التخطيط السليم لاحتياجات التنمية من القوى العاملة من الخريجين، وربطهم بسوق العمل، ومنح الجامعات الصلاحيات المالية والإدارية الكافية لاستثمار مواردها، وتخفيف العبء المالي عن ميزانية الدولة من دعم التعليم العالي، والسماح بخصخصة التعليم العالي بشرط أن يبقي ضمن إشراف الحكومة ورقابتها، وترشيد الأنفاق على مؤسسات التعليم العالي، وخفض التكلفة وأخيرا تحويل الجامعات لمراكز إنتاج واستثمار وتطوير.

واجرت العتيبي (2018) بحثاً هدف إلى التعرف على تجارب تمويل التعليم العالي في بعض الدول المتقدمة مثل أمريكا، وبريطانيا، واليابان وأستراليا وسبل الاستفادة من هذه التجارب في تمويل التعليم العالي في السعودية، استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي المقارن للأدبيات والوثائق المتاحة، وفي ضوء ما توصلت إليه الدراسة تم وضع عدد من التوصيات والمقترحات؛ وتمثلت في ضرورة الاستفادة من تلك التجارب في تنويع مصادر تمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، وإشراك المؤسسات وقطاعات الأعمال والأفراد في تمويل التعليم، وتسهيل الإجراءات البيروقراطية بما يشجع على الاستثمار في التعليم وجلب المستثمرين. ومن اقتراحات الباحثة مضاعفة الجهود في التوعية بأن التعليم مسؤولية الجميع وليس الحكومة فقط، واقترحت الدراسة تطبيق مفهوم الجامعة المنتجة من خلال حاضنات الأعمال وبيوت الخبرة والاستشارات البحثية بالإضافة إلى إنشاء صندوق مستقل لتمويل التعليم وتشجيع أفراد المجتمع لتمويله. كما اقترحت الدراسة إلزام البنوك والشركات الربحية على المساهمة في تمويل التعليم الجامعي بالإضافة إلى تسهيل إجراءات الأعمال الوقفية والاستثمارات في التعليم العالي.

هدفت دراسة البابطين (2019) إلى معرفة كيفية تنويع مصادر تمويل مؤسسات التعليم العام في المملكة العربية السعودية في ضوء التجربة الأمريكية. وقد استخدمت الباحثة المنهج الوثائقي للوصول إلى إجابات لتساؤلات الدراسة. ومن أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة أن مؤسسات التعليم في السعودية تعتمد بشكل مطلق على التمويل الحكومي، وأن مشاركة القطاع الخاص ضئيلة جدا. أيضا توصلت إلى أن تمويل المؤسسات التعليمية يمثل عبئاً كبيراً على ميزانية الدولة، وأنه يجب تفعيل البدائل الأخرى لتخفيف العبء عن ميزانية الدولة. وقد اقترحت الباحثة بعض الحلول منها نشر ثقافة المشاركة في تمويل التعليم. أيضا من الحلول المقترحة في الدراسة تطبيق فلسفة مؤسسات التعليم المنتجة سواء كانت مدارس أو جامعات، واقترحت البابطين أيضا تقديم المنح والمساعدات الطلابية من خلال القروض الحكومية أو البنكية والتوسع في مساهمات المحسنين ورجال الأعمال والاستفادة من الكراسي البحثية والأوقاف .

هدفت دراسة الرحيلي (2019) للتعرف على وجهات نظر أعضاء هيئة التدريس في إحدى الجامعات الحكومية في غرب السعودية عن بدائل التمويل في تلك المؤسسة التعليمية. وقد وجد الباحث في بحثه الوصفي أن اعتماد الجامعة على تمويلها الذاتي هي أهم البدائل التمويلية، ثم المشاركة المجتمعية في تمويل تلك الجامعة. وقد وجدت الدراسة أن عينة الدراسة المكونة من 137 عضواً من أعضاء هيئة التدريس في تلك الجامعة تؤيد تنويع مصادر التمويل الجامعي ويعتقدون أن من أهم مصادر التمويل المحتملة هي تقديم الخدمات البحثية والاستشارية للمؤسسات الحكومية والخاصة. أيضا تشجيع الشراكات بين الجامعة والمنظمات المحلية وتقديم الدورات التدريبية للمنظمات الحكومية والخاصة من مصادر الإيرادات المحتملة. كما أكد المشاركون في الدراسة على أهمية التوسع في البرامج الدراسية المدفوعة، وكذلك الاستفادة من المرافق الجامعية وافتتاح محلات تجارية داخل الحرم الجامعي لتعزيز الوضع المالي للجامعة.

هدفت دراسة (آل دربه والجبري،2020) إلى اكتشاف أفضل بدائل لتمويل التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية في ضوء بعض التجارب العالمية. اعتمدت الدراسة على أسلوب المنهج الوصفي التحليلي القائم على جمع وتحليل المعلومات التي تضمنتها أدبيات تمويل التعليم الجامعي، وكذلك التجارب العالمية لتمويل التعليم الجامعي، بالإضافة إلى ما توصلت إليه بعض الأدبيات السابقة من نتائج واقتراحات حول تمويل المؤسسات التعليمية، واستعرضت الدراسة نماذج من بدائل التمويل في كلّ من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وهولندا ومصر، ومقارنتها بالسعودية.

وقد قدمت الدراسة توصيات أبرزها: تشجيع استثمار رجال الأعمال في التعليم وإتاحة الفرصة للشركات الكبرى بأن تتولى فتح مؤسسات تعليمية وإعطائها امتيازات تجارية مقابل ذلك، وتفعيل الشراكات المجتمعية مع الجامعات، بالإضافة إلى تشجيع التطوع في تقديم الخدمات الإنشائية أو أعمال الصيانة والنظافة والتي تكلّف ميزانيات الجامعات أموالاً طائلة.

أجرت الفراج (2021) دراسة على التحديات التي تواجه تمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية والحلول المقترحة للتمويل. واعتمدت الباحثة المنهج الوصفي وتم توزيع الاستبيان على عمداء ووكلاء جميع الكليات في جامعة شقراء في المملكة العربية السعود وتضمّن محورين: التحديات التي تواجه تمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، والحلول المقترحة للتمويل.

أظهرت نتائج الدراسة أن أهم التحديات التي تواجه تمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية تتمثل في اعتماد الجامعات على الدعم الحكومي، وضعف الارتباط بين البرامج البحثية والمؤسسات الإنتاجية بالمجتمع، وضعف الإنفاق الاستثماري مقارنةً بالمستوى الحكومي. من ناحية أخرى، كانت أهم حلول التي اقترحتها الدراسة تطوير النظام المالي والإداري في مؤسسات التعليم العالي، وتعزيز وتسويق البحث العلمي والابتكارات والأنشطة والخدمات الجامعية، وإقامة علاقات شراكات بين الجامعات ومؤسسات المجتمع المنتج. كما أوصت الدراسة بمنح الجامعات الاستقلال الإداري، واعتماد الصيغة الجامعية المنتجة، وإعادة النظر في سياسة التمويل الحكومية للجامعات.

وقدم الجهني (2022) دراسة هدفت إلى تحديد طرق تنويع مصادر تمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية بما يتماشى مع رؤية المملكة 2030. ومن خلال المنهج الوصفي قام الباحث بتحليل الأدبيات السابقة حول الموضوع والتأكيد على أهمية تنويع مصادر التمويل. واقترحت الدراسة بدائل مختلفة لتمويل التعليم في الجامعات الحكومية في السعودية منها فرض الرسوم الدراسية تدريجياً، وتطوير الأوقاف الجامعية. كما أوصت الدراسة بتشجيع القطاع الخاص على المشاركة في إنشاء جامعات وكليات غير هادفة للربح وخصخصة بعض القطاعات داخل الجامعات واستقطاب الطلاب الوافدين. كما اقترحت الدراسة إجراء تقييمات شاملة للبرامج الحالية وتقديم برامج تعليمية حديثة ذات جودة عالية تتماشى مع سوق العمل.

أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة

استفاد الباحث من مراجعة الأدبيات في تعميق مفاهيمه في موضوع البحث حول تنويع مصادر التمويل لمؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية. كما استفاد الباحث من بعض الدراسات كدراسات الحربي (2015) والشنيفي (2018) والبابطين (2019) في الاطلاع على واقع تمويل مؤسسات التعليم في المملكة ومقارنتها بدول متقدمة خاصة الولايات المتحدة. لكن ما يميز هذه الدراسة عن الأدبيات الأخرى أنها تركز على مصادر تمويل الجامعات العامة في الولايات المتحدة، وسبل الاستفادة منها في جامعات المملكة الحكومية. وهناك فروق شاسعة في ميزانيات ومصادر تمويل الجامعات الخاصة والعامة في الولايات المتحدة، لذلك تم اختيار الجامعات العامة في الولايات المتحدة كونها تعتمد بشكل كبير على التمويل الحكومي المباشر وغير المباشر عن طريق البحوث الممولة والخدمات الاستشارية والبحثية والتعليمية والتسويقية.

النتائج

إجابة السؤال الأول: ما هو واقع تمويل الجامعات الحكومية في المملكة العربية السعودية.

تنص المادة 233 من وثيقة سياسة التعليم في السعودية وهي الوثيقة الرسمية لسياسية التعليم في البلاد على أن التعليم مجاني في كافة أنواعه ومراحله، أي أن الدولة لا تتقاضى رسوما دراسية من المواطنين في مؤسسات التعليم العامة. وقد بلغت النفقات الحكومية المخصصة لقطاع التعليم في البلاد 185 مليار ريال (وزارة المالية، 2023). وتعتمد الجامعات الحكومية في السعودية بنسبة كبيرة على التمويل الحكومي، وهذا من شأنه أن يؤثر على استقرارها المالي ويهدد برامجها. وقد قدر الحربي أن التمويل في مؤسسات التعليم العالي الحكومي هو أحادي الجانب حيث يعتمد بشكل كبير على المخصصات الحكومية، وقدر الباحث بأن ما نسبته 98% من إجمالي إيرادات الجامعات العامة في المملكة حكومي، وهذا من شأنه التأثير السلبي على استقرار الجامعات وازدهارها (الحربي، 2015)

ومن أكبر الجامعات العامة التي تتلقى تمويلاً من الحكومة هي جامعة الملك سعود في الرياض حيث تلقت 8.6 مليار ريال في عام 2015، ثم جامعة الملك عبد العزيز في جدة التي تلقت مخصصات مالية بحوالي 6 مليار ريال في ذلك العام. أما جامعة الأمام فكانت ثالث أكبر جامعة تلقيا للمساهمات الحكومية في عام 2015م، حيث تلقا من الحكومة 4.1 مليار ريال، فيما تلقت جامعتا الملك خالد والدمام مبالغ تجاوزت 3 مليار ريال لكل مؤسسة منهما في نفس السنة المالية.

وتسعى الجامعات الحكومية في السعودية في السنوات القليلة الأخيرة لتنويع مصادر التمويل وليس فقط الاعتماد الكلي على المخصصات الحكومية. وقد نصت بعض مواد قانون الجامعات الجديد الصادر في عام 2019 على أهمية تنويع مصادر تمويل الجامعات العامة من خلال إعطاء إدارات تلك الجامعات كثيراً من الصلاحيات المتعلقة باستثمار المرافق الجامعية، ووضع رسوم دراسية على بعض البرامج التعليمية. وقد بدأت بعض الجامعات الحكومية بالفعل بوضع رسوم دراسية على بعض البرامج الدراسية خاصة برامج الدراسات العليا، وهذا من شأنه تنويع إيرادات الجامعات. ومن ضمن المبادرات لتنويع مصادر التمويل الكراسي البحثية الممولة من جهات خارج الجامعة، ووفقا للموقع الرسمي لجامعة الملك سعود وهي أقدم جامعة حكومية في البلاد فهناك 69 كرسيا بحثياً في المؤسسة، وتمتلك جامعة الملك سعود العدد الأكبر من الكراسي البحثية.

ايضا بدأت الجامعات السعودية العامة في وضع التشريعات اللازمة لقبول التبرعات والهبات والتوسع في الأوقاف، لكن لازال العائد المادي دون مستوى التطلعات. لكن بشكل عام لازالت التمويل الحكومي هو المصدر الرئيس لتمويل الجامعات العامة في السعودية لحد اللحظة ويجب الاستفادة من تجارب الجامعات العامة في بعض الدول المتقدمة مثل الجامعات العامة في الولايات المتحدة والتي لديها ممارسات وخبرات طويلة في إيجاد بدائل تمويلية لمؤسساتها.

إجابة السؤال الثاني: ماهي مصادر تمويل الجامعات العامة في الولايات المتحدة الأمريكية؟

وقع اختيار الباحث على ثماني جامعات عامة في الولايات المتحدة الأمريكية بناء على عدة معايير منها أن تكون الجامعات متحصلة على مركز متقدم في تنصيف شنغهاي لعام 2022م، ومن معايير الاختيار نشر الجامعات تقاريرها المالية الحديثة، حيث إن الدراسة لم تتطرق لبعض الجامعات العامة ذات التصنيف المرتفع لعدم وجود تقارير مالية منشورة، أو قد تكون التقارير المالية المنشورة قديمة. وقد تم دراسة التقارير المالية لثماني جامعات لمعرفة إيراداتها والجامعات هي:

- **أولا: جامعة كاليفورنيا لوس أنجلوس**

بلغ مجموع الإيرادات العامة لجامعة كاليفورنيا لوس أنجلوس 9.187 مليار دولار مقارنة ب 8.545 مليار في عام 2019، وفي عام 2021 بلغ عدد الإيرادات من الرسوم الدراسية والرسوم الطلابية الأخرى بما فيها البعثات الدراسية من طرف ثالث قرابة 891 مليون دولار، مقارنة بمبلغ 929 مليون دولار عام ،2019 وهذا الانخفاض يعزى للظروف التي صاحبت جائحة كورونا وتوقف الدراسة التقليدية.

المخصصات الحكومية في عام 2021 كانت 454 مليون دولار مقارنة بمبلغ 493 مليون في عام 2019، والمنح الحكومية المباشرة في عام 2021 قدرت بمبلغ 64 مليون دولار مقارنة ب 146 مليون دولار في عام 2020. في عام 2021 تلقت جامعة كاليفورنيا لوس أنجلوس منحا من الحكومة الفيدرالية بمبلغ 53 مليوناً مقارنة ب 56 مليون دولار في عام 2019، وقُدّر حجم إيرادات المنح والعقود لعام 2021 ب 1.2 مليار دولار مقارنة ب 1.05 مليار دولار في عام 2019.

إيرادات المراكز الطلابية والمستشفيات الجامعية مثلت جزءا كبيراً من إيرادات جامعة كاليفورنيا لوس أنجلوس حيث زادت إيراداتها عن 3.1 مليار دولار في عام 2021 بينما كانت الإيرادات حوالي 2.8 مليار في عام 2019. الإيرادات من النشاطات التعليمية لعام 2021 كان 2.5 مليار مقارنة ب 1.95 مليار دولار في عام 2019. إيرادات التبرعات الخاصة والهدايا ازدادت في عام 2021 عما كانت عليه في عام 2019 حيث كانت في عام 2019 م 267 مليونا، بينما في عام 2021 شكلت 405 مليون دولار. عوائد الاستثمارات قلت في عام 2021 عن الاعوام السابقة حيث كانت 117 مليونا في عام ،2021 بينما كانت 143 مليونا في عام 2019. وشكلت الإيرادات الأخرى حوالي 368 مليون دولار في العام، وتشمل هذه الإيرادات إيرادات خدمات الإسكان والتغذية وبيع الكتب ومواقف السيارات وخدمات العناية بالأطفال عام 2021.

يذكر أن قيمة أصول الأوقاف في جامعة كاليفورنيا تقدر بـ 2.2 مليار دولار في عام ،2021 وكانت أرباح هذه الأوقاف حوالي 66 مليون دولار لنفس العام، ويبلغ إجمالي الأصول حوالي 5 مليار دولار لعام 2021م (جامعة كالفورنيا, 2023).

• ثانيا: جامعة واشنطن

بلغ عدد طلاب جامعة واشنطن بكل المراحل الدراسية والبرامج 660106، فيما بلغ عدد أعضاء هيئة التدريس 5602 لعام 2022، أما العدد الكلي للموظفين فهو 32056 يشمل هذا العدد أعضاء هيئة التدريس لنفس العام. وبلغ مجموع الإيرادات العامة قرابة 7.3 مليار دولار لجامعة واشنطن من عدة مصادر تمويلية. وقد ارتفع صافي إيرادات الخدمات الصحية لعام 2022 عن الأعوام السابقة وشكل صافي الإيرادات قرابة 2.5 مليار دولار ويشكل 34% من إيرادات جامعة واشنطن وهو المصدر الأكبر للإيرادات. بند العقود والمنح أيضا شكل 24% من إيرادات الجامعة وقدر بحوالي 1.8 مليار دولار للعام 2022 مقارنة ب 1.6 مليار مقارنة في العام 2020، ويُذكر أن 10% من إيرادات هذا البند كانت من المنح والعقود التي تمولها الحكومة الفيدرالية خاصة في الجانب الطبي التي تتميز فيه جامعة واشنطن.

الرسوم الدراسية والخدمات الطلابية شكلت ثالث أكبر مصدر للدخل في جامعة واشنطن في عام2022م، بما نسبته 15 % من مجموع الإيرادات بمبلغ يتجاوز 1.1 مليار دولار. أما مراكز الأعمال والشركات التابعة للجامعة فساهمت بـ 5542 مليون دولار في إيرادات الجامعة لعام 22022، والخدمات والمبيعات من الأقسام العلمية أيضا ساهمت بشكل إيجابيّ في تمويل الجامعة حيث بلغت الإيرادات 511 مليون دولار. فيما بلغت تمويل الولاية للمشاريع التشغيلية حوالي 485 مليون دولار، ومجموع التبرعات والهدايا 345 مليونا.

ويُذكر أن الطلاب السابقين يساهمون في تمويل جامعاتهم بشكل سخيّ، وقد شكل صافي إيرادات الاستثمارات المتعلقة في الأوقاف والهدايا والاستثمارات 1.3 مليار دولار للجامعة في عام 2021 قبل أن تتعرض لخسائر حادة في عام 2022. ووفقا لتقرير الجامعة المالي تُقدّر القيمة السوقية للأصول المملوكة لجامعة واشنطن بـ 8 مليارات في عام 2022 م منها 4.7 مليار أوقاف والعديد من الصناديق الاستثمارية (جامعة واشنطن, 2023).

• ثالثاً: جامعة ميتشغان

بلغ مجموع إيرادات جامعة ميتشغان في العام الأكاديمي 2022-2021 قرابة 10.7 مليار دولار، وكان أكبر مصدر للإيرادات للجامعة المراكز الطبية والمستشفيات التابعة للجامعة والتي شكّلت قرابة 5.7 مليار في نفس العام المذكور.

فيما كانت الرسوم الدراسية والخدمات الطلابية ثاني أكبر مصدر لتمويل الجامعة حيث كان مجموع المبلغ أكثر من 2.0 مليار دولار. أما الأموال القادمة من البرامج التي ترعاها الحكومة الفيدرالية أو حكومة الولاية فقدرت بمبلغ 1.3 مليار دولار.

وبلغ حجم مساهمة الخدمات المساندة وتشمل خدمات الإسكان والتغذية والنشر والمواقف مبلغ 949 مليون دولار، فيما بلغت عوائد الاستثمارات والأوقاف مليون دولار.

المخصصات المالية من ولاية ميتشغان أيضا كانت مصدراً جيداً لإيرادات الجامعة بحوالي 374 مليون دولار، أما مجموع الأموال القادمة من البرامج والبحوث الممولة من جهات غير حكومية فحوالي254 مليونا، فيما بلغ حجم الهدايا والتبرعات 147 مليون دولار للعام 22-2021 م، وقُدّرت أصول وأوقاف جامعة ميتشغان لعام 2022 بمبلغ يتجاوز 17.3 مليار دولار(جامعة ميتشغان, 2023).

• رابعا: جامعة كارولينا الشمالية

بلغ مجموع الأصول لجامعة كارولينا الشمالية في عام 2022 حوالي 8.8 مليار دولار منها أكثر من 3 مليارات هي قيمة الأوقاف، وبلغ حجم الإيرادات التشغيلية وغير التشغيلية أكثر من 3.5 مليار دولار لعام 2022 لجامعة كارولينا الشمالية.

وقد تنوعت مصادر تمويل الجامعة للعام المذكور، فقد كان أكبر مصدر للدخل قادم من بند الخدمات والمبيعات وساهم بأكثر من 1.1 مليار دولار، وتشمل هذه الخدمات المراكز والمستشفيات الجامعية وخدمات السكن والإعاشة، يضاف إليها صافي إيرادات الخدمات الطبية المقدمة من الجامعة الذي تجاوز مبلغ 571 مليوناً لذلك العام فقط.

أما ثاني أكبر مصدر تمويل للجامعة فكان من المنح والعقود والبرامج الممولة وتجاوزت مبلغ المليار دولار، ويذكر أن كثيراً من أموال المنح والعقود كان مصدرها الحكومة الفيدرالية، فعلى سبيل المثال موّلت معاهد الصحة الوطنية التابعة للحكومة الفيدرالية الجامعة بمبلغ 570 مليون دولار لإجراء بحوث وبرامج تعليمية طبية، ومولت وزارة الدفاع بعض البرامج الجامعية بمبلغ 25 مليون دولار، ووزارة التعليم بمبلغ 17 مليون دولار لذلك العام.

• خامساً: جامعة سان فرانسيسكو

في آخر تقرير رسمي صادر من جامعة سان فرانسيسكو في كاليفورنيا قُدّرت مجموع حجم الأصول بمختلف أنواعها بـ 12.6 مليار دولار منها 1.7 مليار دولار قيمة الأوقاف لعام 2019.

وفي عام 2020-2021 وصل مجموع إيرادات جامعة سان فرانسيسكو إلى 8.6 مليار دولار من مختلف مصادر التمويل، وقد شكلت إيرادات المراكز الصحية والمستشفيات التابعة للجامعة أكبر مصادر الإيرادات بمبلغ يفوق 5.2 مليار دولار لعام 2020.

ساهمت العقود والمنح أيضا في توفير إيرادات بحوالي 1.6 مليار دولار للجامعة في ذلك العام، وقد شكلت المنح والعقود والبرامج الممولة من الحكومة الفيدرالية النصيب الأكبر من هذا البند حيث تجاوزت الإيرادات التي تلقتها الجامعة من الحكومة الفيدرالية 771 مليون دولار لذلك العام فقط. والهدايا والتبرعات الخاصة ايضا شكلت مصدر دخل جيداً للجامعة، حيث مثّلت ثالث أكبر تمويل للجامعة بمبلغ 393 مليونا، فيما كانت النشاطات التعليمية من الروافد المالية المهمة لجامعة سان فرانسيسكو وساهمت بمبلغ 317 مليونا. وكانت المخصصات المالية من حكومة الولاية بمبلغ 177 مليونا، فيما كانت عوائد الاستثمارات من الأوقاف 176 مليون دولار.

ومن الملاحظات المثيرة أنّ دخل الرسوم الدراسية والخدمات الطلابية كان فقط 61 مليون دولار، وهو ما يشكل أقل من 1% من إيرادات الجامعة، وبلغ عدد الطلاب لعام 2019م 3198 كلهم في برامج الدراسات العليا (جامعة سان فرانسيسكو, 2023).

• سادسا: سان ديغو

قُدّر مجموع الأصول في جامعة سان ديغو في كاليفورنيا بمبلغ 1.76 مليار دولار لعام 2022، وقد بلغت إيرادات الجامعة حوالي 359 مليون دولار من عدة مصادر حيث كان التمويل القادم من الرسوم الدراسية والخدمات الطلابية المصدر الأكبر لموازنة الجامعة وقُدّر بمبلغ 237 مليون دولار، وبلغ مجموع العدد الكلي للطلاب في عام 2021م 39576 طالبا منهم 71.3% يدرسون في مرحلة البكالوريوس.

الخدمات المساندة والإسكان والتغذية أيضا كانت أكبر ثاني مصدر تمويل للجامعة بمبلغ يقترب من 50 مليون دولار، فيما كانت المنح والعقود ثالث أكبر مصدر دخل لجامعة سان ديغو لعام 2022 بمبلغ 29 مليوناً، أما عوائد استثمارات الأوقاف والمرافق فساهمت بحوالي 9 مليون دولار، وتقدر القيمة السوقية لأوقاف الجامعة بمبلغ 1.1 مليار دولار(جامعة سان ديغو, 2023).

• سابعاً: جامعة وسيكنسون ماديسون

في العام المالي 2020-2021 بلغ مجموع إيرادات جامعة وسيكنسون في ماديسون 3.6 مليار دولار من عدة مصادر كان أكبرها التمويل المقدم من مؤسسات الحكومة الفيدرالية على شكل منح وعقود وبرامج ممولة بما فيها البحوث الممولة بمبلغ 892 مليون دولار، أما الرسوم الدراسية والخدمات الطلابية فكانت ثاني أكبر مصدر للدخل للجامعة بمبلغ 749 مليون دولار وبلغ عدد الطلاب المقيدين 49587 طالبا وطالبة.

المخصصات المالية من الحكومة كانت ثالث أكبر دخل للجامعة بمبلغ 537 مليونا، والهدايا الخاصة والتبرعات ساهمت بمبلغ 676 مليون دولار وكانت ثالث أكبر مصدر للدخل لجامعة ماديسون، فيما ساهمت الإيرادات من الخدمات المساندة مثل الإسكان والتغذية والموافق بنسبة 13% من الإيرادات لعام 2021-2020 بمبلغ تجاوز 468 مليون دولار، كما بلغت إيرادات أوقاف واستثمارات الجامعة مبلغ 305 مليون دولار، وتقدر القيمية السوقية لأوقاف الجامعة بحوالي 4.3 مليار دولار لعام 2021م (جامعة جامعة وسيكنسون,2023).

• **ثامناً: جامعة بيستبرغ**

بلغت القيمة السوقية لأصول جامعة بيتسبرغ في ولاية بنسلفانيا في عام 2021 مبلغ 9.65 مليار دولار منها أوقاف تُقدّر قيمتها بـ 5.68 مليار دولار. وقدرت مجموع إيرادات الجامعة لعام 2021 بحوالي 2.48 مليار دولار من عدة مصادر تمويلية أكبرها العقود والبحوث الممولة التي تجاوزت مبلغ 914 مليونا، وكانت معظم الأموال من هذا المصدر قادمة من منظمات فيدرالية أو حكومية، فعلى سبيل المثال مولت معاهد الصحة الوطنية التابعة للحكومة الفيدرالية العديد من البرامج والبحوث الطبية في الجامعة والمراكز التابعة لها بنسبة وصلت إلى 63% من هذا المصدر.

الرسوم الدراسية والخدمات بالطلاب كانت ثاني أكبر مصدر إيراد للجامعة حيث تجاوزت إيراداتها حاجز 612 مليون دولار، وقد بلغ مجموع الطلاب المقيدين في الجامعة لعام 2021 م 28200 طالب في مختلف البرامج والمراحل الدراسية. إيرادات المراكز والخدمات الطبية شكلت ثالث أكبر مصدر للإيرادات للجامعة في ذلك العام بمبلغ يقترب من 260 مليون دولار، وموّلت عوائد استثمارات الأوقاف التابعة للجامعة الخزينة بمبلغ 178 مليون دولار فقط في عام واحد، والمراكز التعليمية المساندة ساهمت بمبلغ 130 مليون دولار، فيما حققت الخدمات المساندة مثل مراكز مبيعات الكتب والإسكان والتغذية مبلغاً يتجاوز 97 مليوناً (جامعة بيسبرغ, 2023).

إجابة السؤال الثالث: كيف يستفاد من التجربة الأمريكية في تمويل الجامعات العامة في تنويع مصادر الإيرادات في الجامعات الحكومية في المملكة

تتشابه كثير من مصادر التمويل في الجامعات السعودية والجامعات الأمريكية العامة المختارة في هذه الدراسة، فنجد أن الجامعات السعودية والأمريكية تتلقى تمويلاً حكوميا لتشغيل برامجها وأنشطتها المختلفة. ايضا تتشابه مصادر التمويل بين جامعات الدولتين في فيما يتعلق بتفعيل الشراكات والعقود والأبحاث الممولة. كما توسعت الجامعات السعودية الحكومية مؤخرا بفرض الرسوم على البرامج الدراسية خاصة تلك المخصصة للدراسات العليا، وهو أمر تمارسه الجامعات العامة في جميع مراحلها الدراسية حيث يدفع معظم الطلاب رسوماً دراسية باستثناء عدد بسيط ممن يحصل على منحة دراسية من الجامعة.

ورغم التشابهات الكثيرة بين مصادر تمويل الجامعات الحكومية في السعودية وبين الجامعات الأمريكية العامة والتي تمثلها الجامعات الثمانية المختارة في هذه الدراسة، إلا أن نسب الإيرادات تختلف بين جامعات البلدين، فعلى سبيل المثال تعتمد الجامعات السعودية الحكومية بنسبة تصل إلى 98% من إيراداتها على المخصصات الحكومية، بينما نجد أن الجامعات العامة في الولايات المتحدة تعتمد بنسب بسيطة على المخصصات الحكومية سواء الأموال المخصصة من حكومة الولاية او الأموال القادمة من الحكومة الفيدرالية في واشنطن. وقد وجدت الدراسة أن نسبة التمويل الحكومي المباشر للجامعات العامة الأمريكية لا يتجاوز نسبة 14% على أحسن تقدير، حيث نجد أن إيرادات جامعة وسكانسون في ماديسون من المخصصات الحكومية 537 مليون دولار من أصل حوالي 3.6 مليار دولار للعام الأكاديمي 2021-2020، وكانت نسب الإيرادات الحكومية المباشرة للجامعات الحكومية ضئيلة جداً مقارنة مع مصادر التمويل الأخرى. فإيرادات جامعة سان فرانسيسكو من المختصات الحكومية المباشرة لا تتجاوز 3% من مجموع الإيرادات المقدر بـ8.6 مليار دولار للعام الأكاديمي 2021-2020، وفي جامعة كاليفورنيا ساهمت الإيرادات الحكومية المباشر بنسبة لا تتجاوز 6% من مجموع الإيرادات العامة للجامعة، وساهمت الأموال الحكومية المباشرة بما نسبته 9% فقط من مجموع إيرادات جامعة ميتشغان التي قدرت بحوالي 10.7 مليار دولار لنفس العام الأكاديمي المذكور.

أيضا من الاختلافات الواضحة في إيرادات الجامعات الحكومية في البلدين هي مساهمة عوائد الأوقاف والاستثمارات بمبالغ في تمويل ميزانيات الجامعات، حيث كانت كبيرة في الولايات المتحدة، لكن لم تستفد الجامعات السعودية من العوائد المذكورة بشكل فعال بعد. وقد جنت جامعة كارولينا الشمالية أكثر من مليار دولار عام 2021 من عوائد الاستثمارات والأوقاف، وهو مبلغ شكل أكثر من 11% من إيرادات الجامعة في ذلك العام. أيضا تحصلت جامعة وسكانسون على عوائد بحوالي 305 مليون دولار بفضل عوائد الاستثمارات والأوقاف، وبلغت إيرادات جامعتي بستبرغ وسان فرانسيكو من الاستثمارات والأوقاف أكثر من 175 مليون دولار في عام 2022، لذلك فمن الجيد على مسؤولي الجامعات السعودية جلب الاستثمارات والتوسع بالأوقاف لتوظيف عوائد تلك المشاريع في تطوير الجامعات وتمويل برامجها.

يلاحظ من مراجعة إيرادات الجامعات النخبة العامة في الولايات المتحدة مساهمة المستشفيات الجامعية ومراكز الأبحاث التابعة لها بنسب كبيرة من الإيرادات، وتفوق الإيرادات من الخدمات الصحية حتى إيرادات الرسوم والخدمات التعليمية في بعض الجامعات. فقد بلغت إيرادات جامعة سان فرانسيسكو من إيرادات الخدمات الصحية بما فيها المستشفيات الجامعية 5.2 مليار دولار من مجموع الإيرادات العام المقدر بحوالي 8.6 مليار دولار، فيما لم تتجاوز إيرادات الرسوم الدراسية مبلغ 400 مليون دولار. أيضا ساهمت المستشفيات الجامعية في جامعة ميتشغان في تحقيق إيراد يتجاوز 5.7 مليار وهو أكبر مصدر لتمويل الجامعة على الإطلاق، وقد بلغت إيرادات المستشفيات الجامعية في جامعة كاليفورنيا 3.1 مليار دولار في عام 2021 بينما بلغت إيرادات الرسوم الدراسية 891 مليون دولار لنفس العام. وساهمت المراكز الطبية والمستشفيات والمراكز البحثية التابعة لها في جامعة واشنطن بمدينة سياتل بما نسبته 43% من مجموع الإيرادات لعام 2021م وهو أكبر مصدر لتمويل الجامعة.

وقد بدأت الجامعات السعودية في التوسع في فرض الرسوم الدراسية على البرامج الدراسية خاصة تلك المتعلقة بالدراسات العليا، ومن الممكن رؤية أثر تلك الأموال في تنويع مصادر دخل الجامعات السعودية في السنوات القليلة القادمة بمشيئة الله.

وقد استفادت الجامعات العامة في الولايات المتحدة بشكل ملحوظ من عقد شراكات مع الجهات الحكومية وغير الحكومية في تمويل العديد من البرامج وتقديم الخدمات الاستشارية والبحثية مما انعكس على إيراداتها، فقد حققت جامعة واشنطن في عام 2021م قرابة 1.8 مليار دولار نتيجة العقود والبحوث الممولة وكذلك المنح، وكانت إيرادات جامعة سان فرانسيسكو قرابة 1.6 مليار دولار كمحصلة للشراكات والعقود الممولة، فيما كانت إيرادات جامعة كارولينا الشمالية من هذه المصادر قرابة المليار دولار. وتقدر إيرادات البحوث الممولة والعقود والمنح بجامعتي ماديسون وبستبرغ بحوالي 900 مليون دولار في عام 2021م.

يعتقد الباحث بعد دراسة إيرادات مجموعة من الجامعات الأمريكية العامة في الولايات المتحدة أن الجامعات السعودية الحكومية بإمكانها الاستفادة من تجربة الجامعات الأمريكية العامة لتنويع مصادر التمويل لضمان استقرارها وازدهارها، ومن ضمن الطرق التي يمكن تفعيلها في الجامعات السعودية في ضوء التجربة الأمريكية الاقتراحات التالية:

1 -توعية المنظمات الربحية ورجال الأعمال وأفراد المجتمع بأهمية دور الجامعات في تطور البلاد وتقدّمها، وتدشين برامج واسعة لجمع الهبات للجامعات الحكومية في المملكة وذلك لشراء أصول وقفية تضمن عوائد سنوية للجامعات تماما مثل ما هو معمول فيه في جامعات الولايات المتحدة. ومن المهم أيضا وضع حسابات ومنصات تبرع للجامعات الحكومية وتشجيع الناس على دعم الجامعات مادياً، ومن اهم الفئات التي تدعم وتتبرع للجامعات الأمريكية بسخاء هي فئة الخريجين لذلك على الجامعات إقامة علاقات إيجابية مع الخريجين والتواصل الفعال معهم وتقديم بعض الخدمات لهم بعد التخرج مثل عضوية المكتبات الجامعية، أو الأندية الرياضية وذلك لضمان علاقة الخريجين في الجامعات السعودية ممن يكون لديهم روح الولاء والانتماء للجامعة، ومن ثم يقوم الخريجين بالدعم المالي أو جلب رعاة لتمويل بعض البرامج الدراسية أو الثقافية أو الرياضية في الجامعة مما يوفر مصدر دخل إضافياً للجامعات الحكومية في المملكة.

2 - توسيع نطاق الشراكات مع الجهات الحكومية، فعلى الرغم من أن الجامعات العامة في أمريكيا تتلقى تمويلا حكومياً مباشراً بنسب ضئيلة مقارنة بباقي الإيرادات، إلا أن مبالغ ضخمة تجنيها الجامعات من الوكالات الحكومية المختلفة، فعلى سبيل المثال كان أكبر مصدر تمويلي لجامعة بستبرغ هو عوائد البحوث الممولة والعقود والشراكات، وقد ساهمت وكالة حكومية واحدة في دفع ما نسبته 63% من هذا المصدر وهي معاهد الصحة الوطنية التابعة للحكومة المركزية في واشنطن.

لذلك يجب على الجامعات السعودية والمراكز البحثية التابعة لها الوصول إلى الجهات الحكومية المختلفة وإقناعهم بعقد الشركات والبحوث الممولة والتي سوف يكون لها أثر إيجابي على جميع الأطراف ويوفر للجامعات السعودية المزيد من تتويع للإيرادات.

المراجع

1. آل دربه, عـلي & الجبري, يحيـى. (2020). بدائـل تمويـل التعليـم الجامعـي في المملكة العربية السـعودية في ضـوء بعـض التجـارب العالميـة. مجلـة شـباب الباحثـين في العلـوم التربويـة للدراسـات العليـا بسـوهاج, 5(5), 1810-1790.

2. البابطـين، أمـاني أحمـد عبدالعزيـز. (2019). تنويـع مصـادر نظـام تمويـل التعليـم في المملكـة العربيـة السـعودية لمواكبـة تطلعـات رؤيـة 2030 في ضـوء التجربـة الأمريكيـة. المجلـة التربويـة الدوليـة المتخصصـة، مـج8, ع9 ، 55 - 69. مسـترجع مـن http://search.mandumah.com/Record/1001140

3. البـشر, سـعود. (2023). دراسـة مقارنـة بـين نظـام مجلـس التعليـم العـالي لعـام 1993 ونظـام الجامعـات لعـام 2019 في المملكـة العربيـة السـعودية. مجلـة العلـوم التربويـة و النفسـية, 7(28), 29-18.

4. الجهنـي, فيصـل. (2022). تنويـع مصـادر تمويـل التعليـم في ضـوء توجهـات رؤيـة المملكـة العربيـة السـعودية 2030م: دراسـة تحليليـة. التربيـة (الأزهـر): مجلـة علميـة محكمـة للبحـوث التربويـة والنفسـية والاجتماعيـة), 41(193), 584-567.

5. الحـربي, محمـد بـن محمـد أحمـد. (2015). بدائـل مقترحـة لتمويـل التعليـم في الجامعـات الحكوميـة بالمملكـة العربيـة السـعودية: جامعـة الملـك سـعود أنموذجـا. مجلـة كليـة التربيـة، مـج26, ع103 ، 141 - 172. مسـترجع مـن http://search.mandumah.com.sdl.idm.oclc.org/Record/712132

6. الرجيلي,محمـد. (2019). بدائـل تمويـل الجامعـة الإسـلامية بالمدينـة المنـورة في ضـوء التغـيرات الاقتصاديـة المعـاصرة مـن وجهـة نظـر أعضـاء هيئـة التدريـس بهـا. مجلـة البحـث العلمـى فى التربيـة, 20(الجـزء الثانـى), 1-

7. الشـنيفى، عـلى بـن عبداللـه. (2018). البدائـل المقترحـة لتمويـل التعليـم العـالي في المملكـة العربيـة السـعودية عـلى ضـوء تجـارب بعـض الـدول المتقدمـة. مجلـة العلـوم التربويـة والنفسـية، مـج2, ع10 ، 70 - 90. مسـترجع مـن http://search.mandumah.com/Record/939718

8. العتيبـي، حسـناء بلـج. (2018). تجـارب بعـض الـدول المتقدمـة (أمريـكا - بريطانيـا - اليابـان - أسـتراليا) في تمويـل التعليـم العـالي وسـبل الاسـتفادة منهـا. مجلـة العلـوم التربويـة والنفسـية، مـج2, ع25 ، 1 - 31. مسـترجع مـن http://search.mandumah.com/Record/940173

9. الغامـدي, حمـدان. (2000). تطـور التعليـم العـام فى المملكـة العربيـة السـعودية. مجلـة الآداب والعلـوم الإنسـانية, 36(2), 231-

10. الفـراج، لولـوة بنـت صالـح إبراهيـم. (2021). تمويـل التعليـم العـالي في المملكـة العربيـة السـعودية: التحديـات والحلـول: جامعـة شـقراء أنموذجـاً. شـؤون اجتماعيـة، مـج38, ع150 ، 129 - 158. مسـترجع مـن http://search.mandumah.com/Record/1150850

11. المحمودي, محمد.(2019). مناهج البحث العلمي. الطبعة الثالثة. دار الكتب.. صنعاء

12. وثيقة رؤية 2030. (2016). موقع الرؤية الافتراضي. مسترجع من https://www.vision2030.gov.sa/media/5ptbkbxn/saudi_vision2030_ar.p.

13. وزارة المالية.2023.بيان الميزانية العامة للدولة للعام المالي 2020. مسترجع من https://www.mof.gov.sa/budget/2023/Pages/default.aspx.

14. University of Michigan. (2023). Fiscal Year 2022-2023 Budget. Retrieved from https://obp.umich.edu/wp-content/uploads/pubdata/budget/ubudgetbooksummary_fy23.pdf.

15. University of North Carolina.(2023).2022 Annual Comprehensive Financial Report.Retrieved from
https://finance.unc.edu/services/comprehensive-annual-financial-report/annual-report-2022/
16. University of Pittsburgh. (2023). FISCAL YEAR 2022.Retrieved from https://www.government.pitt.edu/news/university-releases-2022-annual-report
17. University of Washington. (2023). 2022 Financial Report. Retrieved from
https://finance.uw.edu/uwar/annualreport2022.pdf
18. University of Wisconsin-Madison. (2023). 2022 Annual Financial Report.Retrieved from https://www.wisconsin.edu/financial-administration/download/university_of_wisconsin_system_annual_financial_reports/University-of-Wisconsin-System---AFR-2022-Final.pdf
19. The University of California San Diego.(2023).2022 Annual Financial Report.Retrieved from. https://foundation.ucsd.edu/endowment-financials/annual-financial-reports.html
20. the University of California, San Francisco.(2023).2021-2022 Financial Statement.Retrieved from
https://controller.ucsf.edu/financial-statements/foundation/2022/2021-2022-financial-statement

العنوان

الدراسة السادسة : تمويل مؤسسات التعليم العالي الحكومية في المملكة العربية السعودية من خلال الشراكات: دراسة نوعية

إعداد:
- د. سعود غسان البشر
- أ. إبراهيم بن ناصر المعطش
- أ.علي بن يحيى جراح
- أ. علي ماجد علي الشطي
- أ.مطر عبدالهادي الشمري
- أ. عبدالعزيز بن مطلق البلوي

نُشرت هذه المقالة في المجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية، العدد (33)، لعام 2024م.

الملخص:

تهدف الدراسة إلى التعرف على تصورات طلاب الدراسات العليا حول دور الشراكات في تمويل مؤسسات التعليم العالي الحكومية في المملكة العربية السعودية في ضوء رؤية 2030. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج النوعي واستخدمت المقابلات لجمع معلومات للإجابة على تساؤلات البحث. تشير نتائج الدراسة إلى أن مؤسسات التعليم العالي الحكومية بالرغم من استمرار اعتمادها على المخصصات المالية الحكومية، إلا أنها تشهد محاولات جادة لتنويع مصادر الدخل في الآونة الأخيرة مثل فرض رسوم دراسية على برامج الدراسات العليا. ووجدت النتائج أن مؤسسات التعليم العالي لم تستفد بالكامل من فرص عقد شراكات ذات أهداف ربحية مع المنظمات الحكومية وغير الحكومية. وتؤكد النتائج بوجود عدد كبير من المعوقات التي تحد من نجاح برامج الشراكات بين الجامعات السعودية والمنظمات الأخرى، منها ما يتعلق بالأسباب القانونية ومنها أسباب ثقافية وإدارية. وتشير النتائج إلى أن هناك عددًا كبيرًا من المبادرات في مجالات الشراكات سوف يكون لها مردود مالي كبير للجامعات السعودية، منها شراكات في مجالات التدريب والتعليم، الاستشارات، البحث، والشراكات في المسؤولية الاجتماعية، من شأنها أن تكون مصدرًا تمويليًا هامًا للجامعات في حالة الاهتمام بها. كما قدم المشاركون عددًا من المقترحات لتطوير برامج الشراكات في مؤسسات التعليم العالي. وخلصت الدراسة إلى عدد من التوصيات لتعزيز تنويع مصادر تمويل مؤسسات التعليم العالي السعودية من خلال الشراكات.

المقدمة:

تولي الدول المتقدمة اهتمامًا كبيرًا بمؤسسات التعليم العالي، حيث تخصص لها ميزانيات كبيرة لتحقيق أهدافها العلمية والبحثية والمجتمعية. لذا، نرى المجتمعات المتحضرة تخصص نسبة كبيرة من دخلها لدعم مؤسسات التعليم العالي، سواء كانت حكومية أو أهلية، بطرق مباشرة مثل تخصيص ميزانيات معينة أو بطرق غير مباشرة مثل الشركات والعقود البحثية الممولة أو عن طريق المنح ودعم برامج تمويل الرسوم الطلابية (الحربي, 2015 ; المنقاش, 2018).

تواجه مؤسسات التعليم العالي تحديات اقتصادية تتمثل في ارتفاع التكاليف التشغيلية، خاصة مع تزايد مسؤوليات الإنفاق نتيجة لتعدد المرافق والكليات وارتفاع تكاليف التشغيل والتعويضات. لذلك، تهتم الجامعات المتميزة في العالم، خاصة في الدول الغربية، بتنويع مواردها المالية وعدم الاعتماد على مصدر مالي واحد (البشر, 2023). وتظهر التقارير المالية لهذه الجامعات إلى تنوع مصادر التمويل، حيث يأتي جزء منها من الرسوم الطلابية، وجزء من المنح، وجزء من الشراكات، وجزء من العقود الممولة. بالإضافة إلى ذلك، تهتم الجامعات الحكومية والخاصة في الدول المتقدمة مثل بريطانيا وكندا وأستراليا وأمريكا بتطوير الأصول مثل الأوقاف والاستثمارات لدعم الاستدامة المالية لهذه المؤسسات (Harvard university, 2023;The University of Melbourne,2023;University of Oxford,2023;University of Toronto,2023).

في المملكة العربية السعودية، تولي الحكومة اهتمامًا كبيرًا بالتعليم، وخاصة مؤسسات التعليم العالي. في عام 2024، خصصت الميزانية الحكومية 195 مليار ريال لقطاع التعليم، مما يعكس الدعم الكبير المخصص لمؤسسات التعليم بما في ذلك التعليم العالي (وزارة المالية, 2024). تاريخيًا، اعتمدت مؤسسات التعليم الحكومية السعودية بشكل شبه كامل على الدعم المالي المقدم من الحكومة، حتى مع وجود كراسي بحثية والأبحاث الممولة وبرامج التعليم المستمر (الحربي, 2015). و تهدف رؤية 2030، التي انطلقت عام 2016، إلى تعزيز الاستدامة المالية لمؤسسات التعليم العامة في البلاد، بما في ذلك الجامعات الحكومية، من خلال تنويع مصادر تمويلها وتعزيز مواردها المالية (وثيقة رؤية السعودية 2030, 2016). في عام 2019، تم تطوير نظام جديد للجامعات في ضوء رؤية السعودية 2030، يمنحها المزيد من الصلاحيات لتنويع إيراداتها المالية. وشهدت هذه الفترة العديد من التغييرات المتعلقة بقضايا التمويل في الجامعات، حيث تحولت العديد من برامج الدراسات العليا إلى برامج مدفوعة، وهي خطوة تهدف إلى ضمان الاستدامة المالية لمؤسسات التعليم العالي في المملكة (نظام الجامعات, 2019).

مشكلة الدراسة:

اعتمدت مؤسسات التعليم العالي الحكومية في المملكة العربية السعودية بشكل شبه كامل على المخصصات الحكومية لتمويلها على مدى عقود طويلة منذ انطلاقها في بداية العقد السادس من القرن الميلادي المنصرم بتأسيس كلية الشريعة بمكة المكرمة (السلمان، 1999؛ وزارة المعارف، 2003). في الفترة الحالية، تسعى هذه المؤسسات إلى تنويع مصادر التمويل وضمان الاستدامة المالية، بما يتماشى مع رؤية السعودية 2030 التي تهدف إلى تنويع وضمان الاستدامة المالية للقطاع العام في الدولة، بما في ذلك مؤسسات التعليم (رؤية 2030، 2016). وتُعتبر الشراكات من مصادر التمويل المهمة للجامعات الرائدة على مستوى العالم، كما تشير التقارير المالية المنشورة لجامعات مثل هارفرد، وييل، وأكسفورد، وحتى في الجامعات العامة مثل جامعات تكساس، وجامعة واشنطن الحكومية وجامعة إنديانا وجامعة أوهايو الحكومية، حيث تعتمد هذه الجامعات على تعدد مصادر التمويل، بما فيها عوائد الشراكات المالية مع المنظمات الحكومية وغير الحكومية كمصدر أساسي (البشر، 2023؛ البشر وآخرون، 2024؛ المنقاش، 2018).

أسئلة الدراسة:

1. ما واقع تمويل مؤسسات التعليم العالي الحكومية؟
2. مـا هـي الفـرص المتاحـة لتطويـر الـشراكات في مؤسسـات التعليـم العـالي الحكوميـة لتكـون مصـدرًا تمويليًـا فاعـلًا؟
3. مـا هـي معوقـات توسـع مؤسسـات التعليـم العـالي في الـشراكات مـع المنظـمات الحكوميـة وغـير الحكوميـة؟

أهداف الدراسة:

1. الكشف عن تصورات المشاركين حول واقع تمويل مؤسسات التعليم العالي في السعودية.
2. التعرف على آراء المشاركين حول الكفاءة المالية لمؤسسات التعليم العالي في السعودية.
3. تسـليط الضـوء عـلى واقـع تنويـع مصـادر التمويـل لمؤسسـات التعليـم العـالي مـن وجهـة نظـر عينـة الدراسـة.
4. اكتشاف واقع الشراكات بين مؤسسات التعليم العالي والمنظمات الحكومية وغير الحكومية.
5. معرفـة أبـرز الفـرص التـي تسـاهم في اسـتفادة مؤسسـات التعليـم العـالي مـن برنامـج الـشراكات ليكـون مصـدرًا ماليًـا.
6. الكشف عن المعوقات التي تحد من نجاح برامج الشراكات في مؤسسات التعليم العالي.
7. معرفـة تصـورات المشـاركين لتطويـر برامـج الـشراكات ليصبـح مصـدرًا تمويليًـا هامًـا لمؤسسـات التعليـم العـالي الحكوميـة.

مصطلحات الدراسة:

1. مؤسسـات التعليـم العـالي الحكوميـة: يقصـد بمؤسسـات التعليـم العـالي الحكوميـة في هـذه الدراسـة جميـع مؤسسـات التعليـم العـالي مـن كليـات وجامعـات مدنيـة حكوميـة التمويـل في المملكـة العربيـة السـعودية، سـواء كانـت تحـت إشراف وزارة التعليـم أو تحـت أي جهـة إشرافيـة مدنيـة أخـرى، مثـل جامعـة الملـك سـعود التـي اسـتقلت عـن وزارة التعليـم وكذلـك جامعـة الملـك فهـد للبـترول والمعـادن.
2. الـشراكات: يقصـد بالـشراكات في هـذا البحـث كل أشـكال التعاونـات المكتوبـة بـين مؤسسـات التعليـم العـالي ومنظـمات أخـرى، سـواء كانـت حكوميـة أو غـير حكوميـة، ويترتـب عـلى تلـك الاتفاقـات إيـراد مـالي يدخـل في خزينـة مؤسسـات التعليـم العـالي.

أهمية الدراسة:

- تسـاهم في سـد الفجـوة في الأدبيـات السـعودية حـول موضـوع تمويـل مؤسسـات التعليـم مـن خـلال الـشراكات مـع المنظـمات.
- تتماشى الدراسـة مـع التغـيرات الحاصلـة في مؤسسـات التعليـم العـالي في السـعودية التـي تسـعى لتنويـع مصـادر التمويـل تماشـياً مـع رؤيـة السـعودية 2030.
- مـن المتوقـع أن تكـون المعلومـات الـواردة في الدراسـة مفيـدة لصنـاع القـرار التعليمـي والاقتصـادي في مجـال مؤسسـات التعليـم العـالي في المملكـة العربيـة السـعودية.

الإطار النظري والدراسات السابقة

أ: الإطار النظري

أهمية الشراكات بين مؤسسات التعليم العالي والقطاع الخاص

تُتيح الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص العديد من المزايا للجامعات. تساهم الشراكة في تنمية مصادر تمويل جديدة، مما يمكّن الجامعات من تحسين أدائها الأكاديمي وتطوير برامجها البحثية. كما تُمكّن الشراكة الجامعات من إجراء بحوث تطبيقية تُساهم في حلّ مشكلات حقيقية تواجه المؤسسات والشركات، مما يعزز من قيمة البحث العلمي ويُساعد في تطبيق نتائجه عملياً. بالإضافة إلى ذلك، تُعزّز الشراكة مع القطاع الخاص من تنافسية الجامعات، مما يساعد في جذب الطلاب المتميزين وأعضاء هيئة التدريس ذوي الكفاءة العالية. و تتيح الشراكة أيضًا للجامعات إثراء البحث العلمي بموضوعات جديدة مستمدة من الواقع العملي، مما يُساهم في تطوير المعرفة وتقديم حلول مبتكرة للتحديات المجتمعية. علاوة على ذلك، تُساهم الشراكات بين الجامعات والقطاع الخاص في تطوير الخطط التعليمية والبرامج الدراسية، مما يُؤهل خريجين متخصصين يلبون احتياجات سوق العمل. كما تُمكّن الشراكة الجامعات من توظيف إمكانياتها العلمية والبشرية بشكل أمثل، مما يُساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما تُوفر الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص فرص عمل مناسبة للخريجين (بن قصير ومنشنان، 2021).

أهمية الشراكة المجتمعية لمؤسسات التعليم العالي

حظيت الشراكة بين المجتمع والمؤسسات التعليم العالي باهتمام كبير في الدول المتقدمة، كإحدى الاستراتيجيات التي تهدف إلى حل مشكلات المجتمع وتلبية احتياجاته. كما تهدف هذه الشراكات إلى الاستفادة من رؤى وخبرات وإمكانات الأفراد، وإشراك المؤسسات المجتمعية في إدارة وتمويل المؤسسات التعليمية لتحقيق التنمية الشاملة. كما تسعى الشراكات إلى توفير ضمانات ودعم للمؤسسات التعليمية في مواجهة القضايا الاجتماعية والمالية (عبدالحسيب، 2017؛ عبد الرزاق، 2020).

يمكن أن تتضح أهمية الشراكة المجتمعية في التعليم من خلال العديد من النقاط (نصر، 2018):

1. توثيق العلاقة بين المؤسسات التعليمية والمجتمع وإيجاد فرص التعاون والتكامل لتحقيق الأهداف والمهام المنوطة بها.
2. زيادة الوعي بمفهوم الشراكة المجتمعية، ونشره والتعريف به كمنهج جديد يحقق العدالة المجتمعي وإكساب الفرد والمؤسسات اتجاهات إيجابية وطنية.
3. تعمل الشراكة المجتمعية على توفير احتياجات التعليم والعمل على المساهمة في حل مشاكله.
4. زيادة الموارد البديلة لتمويل التعليم ومساندة الحكومة في حل المشكلات المرتبطة بنقص الموارد.
5. تساعد في تحقيق الوفاق بين المؤسسات التعليمية والمجتمع وتنمية العلاقات التبادلية التعاونية بينهم.
6. تساعد في تحقيق التنمية الشاملة للتعليم.

7. التشجيع على العمل التطوعي وفق المسؤولية المجتمعية.
8. تعمل على تحويل التعليم إلى مشروع مجتمعي قائم على مبدأ الديموقراطية.
9. تحقيق الانسجام المجتمعي بين المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في حل مشكلات التعليم، والتغلب عليها، وتحديد هوية التعليم، وتوفير احتياجاته، وتحسين مخرجاته لتوفير احتياجات سوق العمل.

أهداف الشراكات في مؤسسات التعليم العالي:

تولي الجامعات السعودية اهتمامًا كبيرًا لبناء وتعزيز الشراكات مع القطاع الحكومي والخاص والقطاع غير الربحي ومؤسسات المجتمع التنموي والمبنية على رؤى وأهداف مشتركة تضع المجتمع في محور اهتمامها، كما تحرص الجامعات على تسخير الإمكانيات وبذل الجهود وتبادل المعرفة والخبرات وتعزيز التعاون في المجالات المختلفة بين الشركاء والعمل معًا لتطوير بيئة داعمة لخدمة القطاعات المختلفة وإطلاق مبادرات مبتكرة في مجال ريادة الأعمال والابتكار والتقنية والتنمية المستدامة، لتحقيق عدد من الأهداف الاستراتيجية منها:

- تطوير أداء النظام التعليمي الجامعي، وتحسين مستوى كفاءته وفاعليته لتحقيق الجودة الشاملة.
- رفع القدرة التنافسية للجامعات بما يتوافق مع النظم والمعايير العالمية، ومتطلبات العصر واحتياجاته.
- توفير مصادر مالية ذاتية لنظام التعليم الجامعي تسهم في سد احتياجاتها المالية، من خلال استغلال كوادرها البشرية المؤهلة، وما يتوفر في المجتمع من مصادر.
- المساهمة في معالجة مشكلة البطالة لخريجي الجامعات، من خلال تحقيق المواءمة بين مخرجاتها من الطلبة واحتياجات المؤسسات في المجتمع من الكوادر البشرية المؤهلة والمدربة.
- القيام ببحوث تطبيقية مشتركة بين الجامعات والقطاع الخاص لتلبية احتياجات مؤسسات المجتمع (السحيمات، 2020).

وعلى الرغم من وجود اختلاف بين أهداف وتوجهات كلاً من الجامعات وقطاع الأعمال، إلا أن هناك ضرورة حتمية للشراكة البحثية بينهما؛ حيث تتركز أهداف الجامعات في العمل على تحقيق اكتشافات ومعرفة جديدة وتنمية طرق مالية لتمويل البحوث العلمية في الأجل الطويل، ونشر هذه الأبحاث والاستفادة من نتائجها في المجتمع بينما تتركز أهداف قطاع الأعمال العام منه والخاص في القيام بتطبيقات جديدة في الأجل القصير لتحقيق قيمة مضافة لمنتجاته وخدماته المقدمة للعملاء؛ حيث تسعى عملية الشراكة البحثية إلى تحالف الجهود من أجل تحقيق أهداف عامة ومشتركة، وتحديد شبكات عمل مشتركة ومستمرة، وتطوير حلول شاملة تساعد المجتمعات على تحقيق أهدافها الاقتصادية والتعليمية والاجتماعية، وتتمثل أهداف الشراكة بين البحث العلمي بالجامعات ومؤسسات المجتمع في ما يلي (جمعة، 2012 :داليا يوسف، ورقية دربالة، 2019):

• تمكين الباحثين من التعامل مع مشكلات واقعية والمساهمة في إيجاد الحلول المناسبة لها.
• معاونة النشاط المجتمعي بالأساليب العلمية التي تؤدي إلى تطوير وخلق أساليب جديدة يترتب عليها وفرة المجتمع وتحسينه.
• ربط إستراتيجية البحث العلمي في الجامعات بمشكلات ومتطلبات التطوير الشامل لمؤسسات المجتمع.
• التوصل إلى نظام يضمن الاتصال والتنسيق المستمر بين الجامعات ومؤسسات المجتمع.
• ضمان الإفادة من الموارد والإمكانيات المتاحة بمؤسسات المجتمع في تطوير منظومة البحث.
• المساهمة في تحقيق أهداف التنمية لمؤسسات المجتمع في ظل اهتمام الدولة بهذا المجال.
• تكامل دور أعضاء الفريق البحثي والجهات الداعمة والجهات المستفيدة، والذي ينتج عنه جمع كافة الخبرات والإمكانات المتاحة للمشروع البحثي في بوتقة واحدة، مما يؤدي إلى مخرجات عالية الجودة لا يمكن تحقيقها من قبل كل فريق على حده.
• توفير فرصة للباحثين لاكتساب المزيد من الخبرات والمهارات من الباحثين المشاركين الذين هم الأكثر معرفة ودراية، وقد تكون هذه الخبرة المكتسبة رصيدًا لهم في تنفيذ المشاريع البحثية المستقبلية، ومن المهم أن نذكر أن بعض هذه الخبرات تُكتسب من خلال الممارسة الفعلية للعملية البحثية، ولا يمكن اكتسابها من خلال الاطلاع على البحوث المنشورة، كما تتيح الشراكة للباحثين الاستفادة من الخبرات التقنية المتخصصة التي حقق فيها القطاع الخاص طفرة عالية.

وأضاف خاطر (2015) إلى أن الشراكة البحثية الإستراتيجية بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية تهدف إلى:
• ربط إستراتيجية البحث العلمي بمتطلبات تطوير مؤسسات الإنتاج.
• تمكين الباحثين من التعامل مع مشكلات واقعية والمساهمة في إيجاد الحلول المناسبة لها.
• معاونة النشاط الإنتاجي بالأساليب العلمية التي تؤدي إلى تطوير أساليب جديدة يترتب عليها وفرة الإنتاج وتحسينه.
• ضمان الإفادة من الموارد والإمكانيات المتاحة بمؤسسات الإنتاج في تطوير منظومة البحث العلمي.

ب- الدراسات السابقة:

أجرت الأحمد (2015) دراسة هدفت إلى الكشف عن الأسس النظرية للشراكة بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية، وكذلك تحديد معوقات ومتطلبات تفعيل الشراكة بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر الخبراء وتحديد الخيارات الأكثر ملاءمة. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي الوثائقي والمنهج الوصفي المسحي، حيث استخدمت الاستبانة كأداة للدراسة، وقد تكون مجتمع الدراسة من أعضاء مجالس (المجلس العلمي للجامعة عمادة التطوير الجامعي)، وأعضاء مجلس الشورى، وأعضاء مجلس الغرفة التجارية والصناعية في مدينة الرياض. وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج، أهمها: اعتماد العديد من دول العالم على الشراكة كعامل أساسي لتحقيق التنمية الشاملة في مختلف المجالات،

، واتضح من نتائج الدراسة إسهام الشراكة في تضافر جهود المؤسسات في مختلف القطاعات، كما توصلت الدراسة إلى عدة توصيات من أهمها: التغلب على المعوقات التي من الممكن أن تعوق نجاح الشراكة بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية ومنها ضعف ثقافة المجتمع ومؤسساته في الجامعة، ودورها في تلبية متطلبات المجتمع واحتياجاته، وذلك بعقد الندوات واللقاءات، وضعف التواصل والاتصال بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية، ومن التوصيات أيضًا توفير متطلبات تفعيل الشراكة بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية من خلال القيام بتبادل الزيارات الميدانية والعملية بين أساتذة الجامعات والخبراء في المؤسسات الإنتاجية.

تناولت دراسة ميجوا و بونسيان (Mgaiwa & Poncian, 2016) تأثير الشراكات بين القطاعين العام والخاص في الوصول إلى فرص التعليم لبعض فئات المجتمع وكذلك جودة التعليم في مؤسسات التعليم العالي في جمهورية تنزانيا الاتحادية. واعتمدت الدراسة على منهجية مراجعة الأدبيات. ويخلص البحث إلى أنه على الرغم من أن هذه الشراكات أدت إلى زيادة فرص الوصول إلى التعليم العالي وتقليص الفجوة بين الجنسين في التحاق الطلاب بمؤسسات التعليم العالي، إلا أن الشراكات لم تحسن جودة التعليم بشكل كبير. كما تؤكد الدراسة على ضرورة وجود رقابة مناسبة للتأكد من أن توسع الشراكات لا يؤثر على جودة التعليم المقدم في تلك المؤسسات التعليمية.

هدفت دراسة الزهراني (2018) إلى التعرف على دوافع ومعوقات والحلول المقترحة فيما يتعلق بخصخصة جامعات المملكة العربية السعودية في ضوء رؤية 2030 من وجهة نظر عدد من القيادات الأكاديمية في الجامعات السعودية. وطُبقت هذه الدراسة على 6 جامعات سعودية في مناطق مختلفة، وكانت عينة الدراسة 274 من القيادات الأكاديمية. واستخدم الباحث الاستبانة كأداة للدراسة، كما استخدم في الدراسة المنهج الوصفي (التحليلي)؛ لمناسبته لطبيعة الدراسة، وكان مجتمع الدراسة من القيادات الأكاديمية بالجامعات السعودية وشملت 6 جامعات سعودية حكومية خلال الفصل الدراسي الأول من العام الجامعي 1439/1440هـ وتكونت العينة من 274 من القيادات الأكاديمية في الجامعات. ومن أبرز نتائج الدراسة أن أفراد عينة الدراسة موافقون على دوافع الخصخصة بمتوسط (3.99)، ومن أبرز الدوافع توجه الدولة نحو تعدد مصادر الدخل للاقتصاد الوطني، وتخفيف الأعباء المالية على الموازنة للدولة. ووجدت الدراسة أن أفراد عينة الدراسة موافقون على المعوقات التي تحد من الخصخصة بمتوسط (4.08)، ومن أبرز المعوقات التي توصلت إليها الدراسة هي تباين أجور العاملين بين القطاعين العام والخاص، ومن أبرز الحلول المقترحة استقطاب أعضاء هيئة التدريس المميزين وتطوير التشريعات.

وأظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) تُعزى لمتغيرات الجنس، الدرجة العلمية، الخبرة، المركز القيادي. أوصى الباحث بضرورة عمل لائحة إرشادية ملزمة للجامعات الراغبة في الخصخصة لضمان سلامة التطبيق وسرعة التحول، إضافة إلى عمل شراكات إستراتيجية مع القطاع الخاص؛ لضمان تحول يتوافق مع حاجة سوق العمل والتغيرات الاقتصادية، والاستفادة من خبرات الجامعات العالمية المرموقة في مجال الخصخصة والاستثمار.

في دراسة بعنوان "تنويع مصادر التمويل في جامعة الملك سعود بالاستفادة من خبرة جامعة أكسفورد" (2018)، هدفت المنقاش إلى استكشاف سبل تنويع مصادر التمويل في جامعة الملك سعود من خلال الاستفادة من خبرات جامعة أكسفورد. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الوصفي المسحي، حيث تم إعداد استبانة وتوزيعها لجمع البيانات من 28 موظفًا إداريًا في 7 إدارات مختصة بالتمويل في جامعة الملك سعود. أظهرت النتائج أن جامعة الملك سعود تعتمد بشكل أساسي على الدعم الحكومي كمصدر رئيسي للتمويل، بالإضافة إلى عدد من المصادر الأخرى مثل الشراكات المجتمعية، وكراسي البحث، ومشاريع الأوقاف، ومراكز الأعمال. في المقابل، تعتمد جامعة أكسفورد في تمويلها على مجموعة متنوعة من المصادر، منها الأبحاث الخارجية من المجالس البحثية، المنح الحكومية، الرسوم الطلابية، مطبعة أكسفورد، تسويق البحوث،
دعم العمل الخيري، المشاريع الاستثمارية، التبرعات، والمنح والهبات. كما بينت الدراسة أن أبرز معوقات تطبيق تجربة جامعة أكسفورد في جامعة الملك سعود تتمثل في غياب التشجيع الحكومي للتعاون بين قطاع الأعمال والتعليم، وضعف استثمارات القطاع الخاص في مجالات التعليم. واقترحت الدراسة الاستفادة من تجربة جامعة أكسفورد من خلال طرح بدائل جديدة لتمويل التعليم في جامعة الملك سعود، مثل التوسع في قبول الطلبة الأجانب، إنشاء صناديق لدعم الباحثين في تحويل أبحاثهم إلى مشاريع تجارية، والتوسع في تقديم الخدمات التعليمية والاستشارية لمؤسسات المجتمع المختلفة. وخلصت الدراسة إلى عدد من التوصيات التي تؤكد على ضرورة تنويع مصادر التمويل في جامعة الملك سعود، والعمل على تجاوز المعوقات التي تحد من ذلك.

هدفت دراسة القاسم والنويصر (2018) إلى تحديد مفهوم الشراكة المجتمعية، والكشف عن أبرز دواعي الشراكة المجتمعية في تمويل برامج التعليم المستمر. كما هدفت الدراسة إلى الكشف عن مبررات تطوير الشراكة المجتمعية في تمويل برامج التعليم المستمر في الجامعات السعودية، والمعوقات التي تحد دون الشراكة الفاعلة. واستخدمت الدراسة المنهج الوثائقي للتوصل إلى إجابات لتساؤلات الدراسة. وقد توصلت الدراسة إلى أن مشاركة المجتمع المحلي في تمويل الجامعات السعودية "ضعيفة" ولم تعطِ المأمول منها. ووجدت الدراسة أن هناك صعوبات وعوائق تحول دون الشراكة الفاعلة بين الجامعات والمجتمع منها أن برامج الجامعات بعيدة عن اهتمامات المجتمع، أيضًا من العوائق لبناء الشراكات الفاعلة ضعف قنوات الاتصال بين الجامعات والجهات الممولة، وغياب النشر الأعلى للأنشطة وبرامج مراكز التعليم المستمر، كما كان عدم اقتناع جهات العمل بجدوى الشراكة من الأمور المهددة للشراكات وتمويلها.

دراسة العقيلي والقحطاني (2019) بعنوان "التعليم العالي والمهني وتمويله في ألمانيا والمملكة العربية السعودية (دراسة مقارنة)"، هدفت إلى استكشاف واقع نظام التعليم العالي في كل من ألمانيا والمملكة العربية السعودية في مجالات التعليم التقني والمهني، البحث العلمي، وتمويل التعليم العالي. كما هدفت إلى دراسة القوى والعوامل المؤثرة على نظام التعليم العالي في البلدين، وتحديد أوجه التشابه والاختلاف بينهما، واقتراح آليات للاستفادة من نظام التعليم العالي الألماني في المملكة العربية السعودية. لاستخدام هذه الدراسة، استخدمت الباحثتان المنهج الوصفي المقارن باستخدام إطار عمل جورج بيريداي للدراسات المقارنة.

وقد أظهرت النتائج أن نظام التعليم العالي في السعودية يعتمد بشكل شبه كلي على التمويل الحكومي. كما تبين وجود قصور في ربط التعليم الفني والتقني باحتياجات سوق العمل، وذلك بسبب عدم ارتباطه بالتعليم العالي والبحث العلمي. وكذلك، وجدت الدراسة ضعفًا في البرامج التي تربط بين البحث العلمي واحتياجات سوق العمل نتيجة لعدم وجود شراكات بين الجامعات والمؤسسات الصناعية الكبرى، مما أسفر عن فجوة كبيرة بين مخرجات الجامعات واحتياجات سوق العمل في السعودية. على النقيض، تهتم ألمانيا بالبرامج التي تخدم البحث العلمي والمجتمع وتلبي احتياجات سوق العمل بشكل فعال. قدمت الدراسة عدة آليات مقترحة مستفادة من التجربة الألمانية، من بينها تبني مفهوم الجامعة المنتجة التي تركز على التطبيق والإنتاج من خلال تقديم الخدمات التعليمية والاستشارية والشراكات المجتمعية مع المؤسسات الحكومية والخاصة. وتشمل هذه الآليات تبني الأبحاث التطبيقية لتحسين جودة منتجات الشركات، عقد شراكات مع الشركات لتقديم برامج تخدم أهدافها وتدعم تمويلها وتوظيف مخرجاتها، وتفعيل التعليم التعاوني في الجامعات للاستفادة من تدريب الطلاب في الشركات وتهيئتهم لسوق العمل. كما اقترحت إنشاء مراكز استشارية تقدم خدماتها وتعود بالنفع على الجامعة والبحث العلمي، وإنشاء مراكز أعمال داخل الجامعات، ودمج التعليم المهني والتقني مع الجامعات لتحقيق أهداف رؤية 2030 ومواكبة متطلبات سوق العمل.

قام الرحيلي (2019) بدراسة هدفت إلى التعرف على التغيرات الاقتصادية المعاصرة المؤثرة في تمويل الجامعات، واستكشاف بدائل التمويل المناسبة للجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة. واعتمد البحث على المنهج الوصفي واستخدم الاستبانة لجمع البيانات من 137 عضو هيئة تدريس. وأظهرت النتائج تأييدًا كبيرًا من أعضاء هيئة التدريس لبدائل التمويل المقترحة. وجاء التمويل الذاتي في المقدمة، ومن أبرز مقترحاته إنشاء مركز للترجمة، تقديم الاستشارات للمؤسسات مقابل رسوم، وإنشاء مركز إداري وقانوني لتنمية الموارد الذاتية. كما تضمنت البدائل المتعلقة بالمشاركة المجتمعية عقد شراكات مع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، استثمار الجامعة في بناء فنادق بالمنطقة المركزية للحرم، تخصيص جزء من أموال الوقف الإسلامي لصالح الجامعة، إبرام عقود رعاية مع المؤسسات الخيرية، وعقد شراكات مع وسائل الإعلام. ولم يكن فرض الرسوم الدراسية من البدائل المفضلة للمشاركين.

أجرت القضيبي (2021) بحثًا علميًا هدف إلى التعرف على واقع تطبيق الشراكة المجتمعية بين جامعة القصيم، ومؤسسات المجتمع المدني، والقطاع الخاص. كما سعت الدراسة إلى التعرف على متطلبات تحقيق الشراكة المجتمعية بين جامعة القصيم، ومؤسسات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، والتعرف على معوقات تطبيق الشراكة المجتمعية بين جامعة القصيم، ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص. وقد تكون مجتمع الدراسة من القيادات بجامعة القصيم، ومؤسسات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، واشتملت عينة الدراسة على (179) قيادة، واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي كمنهج للدراسة، واستعانت بالاستبيان، والمقابلات كأدوات جمع معلومات الدراسة. وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج، أهمها: جاء واقع تطبيق الشراكة المجتمعية بين جامعة القصيم، ومؤسسات المجتمع المدني، ومؤسسات القطاع الخاص، بدرجة استجابة "متوسطة"، كما جاءت متطلبات تحقيق الشراكة المجتمعية بين جامعة القصيم، ومؤسسات المجتمع المدني، ومؤسسات القطاع الخاص، بدرجة استجابة "عالية"، وقد جاءت معوقات تحقيق الشراكة المجتمعية بين جامعة القصيم، ومؤسسات المجتمع المدني، ومؤسسات القطاع الخاص، بدرجة استجابة "عالية". وقدمت الدراسة العديد من التوصيات، أهمها: إنشاء حملات التوعية بأهمية الشراكة المجتمعية بين الجامعات، ومؤسسات المجتمع، وتوجيه الأبحاث العلمية في الجامعات لخدمة متطلبات مؤسسات المجتمع المدني، والقطاع الخاص.

قام بن قصير ومشنان (2021) بدراسة تهدف إلى إبراز أهمية الشراكة بين الجامعات الجزائرية والقطاع الاقتصادي من خلال عرض تجارب العالمية الناجحة وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والمقارن. وقد استعرضت الدراسة تجارب الولايات المتحدة واليابان وفرنسا وبريطانيا في تدعيم الشراكات بين المؤسسات التعليمية والقطاع الخاص. وتوصلت الدراسة إلى نتائج أبرزها نقص الوعي لدى الجامعات والقطاع الاقتصادي بأهمية الشراكات بينهما لدعم البحث العلمي وقد أوصت الدراسة بضرورة الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في تعزيز الشراكات بين مؤسسات التعليم العالي والقطاع الخاص وضرورة التنسيق بين إدارات الجامعات وممثلي الشركات العاملة في البلاد.

أجرى الحواس والعصيمي (2021) دراسة هدفت إلى معرفة الدور المأمول لتعزيز العلاقة بين القطاع الخاص والجامعات السعودية في ظل رؤية المملكة 2030. ولتحقيق هدف الدراسة استخدم الباحثان المنهج الوصفي المسحي، والاستبانة كأداة لجمع البيانات، وتكونت عينة الدراسة من (746) فردًا منهم (627) قيادات بالجامعات، و(119) قيادات بالقطاع الخاص. وأظهرت نتائج الدراسة موافقة أفراد عينة الدراسة على الدور المأمول من تعزيز العلاقة بين القطاع الخاص والجامعات السعودية في ظل رؤية المملكة، حيث جاءت بدرجة "متوسطة"، وأن أبرز ملامح الدور المأمول من تعزيز العلاقة بين القطاع الخاص والجامعات السعودية مشاركة مؤسسات القطاع الخاص في كل من الفعاليات التي تنظمها الجامعات؛ لربط خريجيها بسوق العمل بمتوسط (3.45)، ولقاءات وورش عمل مع الجامعات بمتوسط (3.32)، ومشاركة بعض أساتذة الجامعات في مجالس إداراتها أو مستشارين فيها بمتوسط (3.29)، واستفادة مؤسسات القطاع الخاص من علاقاتها مع الجامعات لتطوير أدائها الاقتصادي، ومساهمة مؤسسات القطاع الخاص بتنفيذ برامج تدريبية لطلاب الجامعات في مرافقها المختلفة، ومساهمة مؤسسات القطاع الخاص في تمويل أبحاث نوعية مشتركة مع الجامعات. وأوصى الباحثان بفتح قنوات تواصل متعددة بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص لمعرفة إمكانية استفادة الطرفين من بعضهما، وتعزيز جوانب القوة في علاقة الجامعات بمؤسسات القطاع الخاص، وتنفيذ مشروعات بحثية نوعية مشتركة بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص بما يحقق رؤية المملكة 2030.

أجرى البشر (2023) دراسة بعنوان "آليات تمويل الجامعات الحكومية في المملكة العربية السعودية في ضوء الجامعات المماثلة في الولايات المتحدة". ويهدف هذا البحث إلى التعرُّف على واقع تمويل الجامعات العامة في السعودية والولايات المتحدة الأمريكية، ومعرفة أوجُه التشابُه والاختلاف بينهما، كما يهدف البحث إلى تقديم اقتراحات لتنويع مصادر التمويل في الجامعات الحكومية في السعودية في ضوء تجربة الجامعات الأمريكية العامة. وقد استخدم الباحث المنهج البحثي المقارن لمناسبته أهداف وأسئلة الدراسة. وقد استقصت الدراسة آليات التمويل في ثماني جامعات عامة من الجامعات النخبة في الولايات المتحدة الأمريكية؛ كون أن آليات التمويل في الجامعات الخاصة الأمريكية تختلف بشكل كبير عن آليات تمويل الجامعات العامة. وقد وجدت الدراسة عددًا من أوجُه التشابه والاختلافات بين أساليب التمويل بين الجامعات العامة بين البلدين، كما قدَّمت الدراسة توصيات لتطوير وتنويع مصادر تمويل الجامعات السعودية، بحيث تكون أقلَّ اعتمادية على التمويل من مصدر واحد، وهو الأموال الحكومية.

أجرت الحازمي والصانع (2024) دراسة بعنوان "الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص في بعض الدول وإمكانية الاستفادة منها بالمملكة العربية السعودية". وقد اعتمدت الدراسة على المنهج المقارن. وقد اختارت الدراسة بعض الجامعات المتميزة في والولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا وقارنتها بجامعتي الجوف والملك عبدالعزيز وقارنت موضوع الشراكات بين الجامعات والقطاع الخاص. ووجدت الدراسة أن جامعتي الملك عبدالعزيز والجوف لديهما خطط واضحة للشراكات مع القطاع الخاص وقد أوصت الدراسة بأن يتم وضع التشريعات والقواعد التنظيمية اللازمة لضبط العلاقة بين الجامعات والقطاع الخاص.

أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة:

استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة عن تمويل مؤسسات التعليم العالي في بناء تصورات عن الطرق الممكنة لتمويل تلك المنظمات التعليمية. كما أنَّ مراجعة الأدبيات أسهم في صياغة أسئلة البحث واختيار المنهجية العلمية. وتتميز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات السابقة بأنها تدرس دور الشراكات في تمويل مؤسسات التعليم العالي من وجهة نظر طلاب الدراسات العليا، كما تتميز الدراسة أيضًا بالمنهجية حيث تعتمد على المنهج النوعي والمقابلات، وهذا من شأنه الكشف عن جوانب كثيرة لا تستطيع الاستبانات تغطيتها. لذلك من المتوقع أن تكون نتائج الدراسة مهمة ومرجعًا للدراسات العلمية العربية عن دور الشراكات في تمويل مؤسسات التعليم الحكومية في المملكة العربية السعودية.

عينة الدراسة والمنهجية:

تمَّ اختيار عيِّنة الدراسة بطريقة العيِّنة القصدية، وقد تكوَّنت عيِّنة الدراسة من 37 طالبًا وطالبة من طلاب الدراسات العليا في إحدى الكليات في السعودية. وبعد أخذ موافقة عيِّنة الدراسة قام الباحث الأوَّل بإجراء مقابلات مع عيِّنة الدراسة عن طريق برنامج زووم في عام 2024م، وقد تمَّ تسجيل المقابلات؛ بقصد التأكُّد من صحة المعلومات، وتمَّ تحويل المقابلات الصوتية إلى نصوص مكتوبة، كما تمَّ استخدام مراجعة الأقران؛ للتأكيد على مصداقية وثبات المعلومات النوعية والتي هي دائمًا محل للجدل. وقد استخدمت الدراسة المنهج النوعي لمناسبته أهداف البحث، والبحث النوعي يساعد في فهم العديد من الموضوعات بصورة أكثر عمقًا من خلال أدوات جمع المعلومات النوعية ومن ضمنها المقابلات. وقد اعتمدت الدراسة على منهجية دراسة الظواهر في البحث النوعي كمنهجية بحثية لهذا البحث، وتهتمُّ منهجية دراسة الظاهرة كمنهجية بحثية نوعية بتسليط الضوء على الأفكار بشأن الظاهرة المدروسة بعيدًا عن الاهتمام بتعميم النتائج (الرشيدي، 2018). وقد اعتمدت الدراسة على منهجية تحليل المعلومات المقترحة من (Bingham، 2023) والمكوَّنة من خمس مراحل: ففي المرحلة الأولى تمَّ تنظيم بيانات المقابلات وتكوين الترميز للموضوعات المشتركة. وفي المرحلة الثانية تمَّت عملية فرز البيانات. وفي المرحلة الثالثة تمَّت عملية فهم البيانات. أما في المرحلة الرابعة، فيتمُّ تفسير البيانات والتي تمَّ بها تحديد الأنماط والموضوعات. وفي المرحلة الخامسة والأخيرة، تمَّ شرح البيانات.

النتائج:

بعد تحليل وتنظيم المعلومات تم تصنيف النتائج إلى ثلاثة أنماط هي: واقع تمويل مؤسسات التعليم العالي، دور الشراكات في تمويل التعليم العالي، ومعوقات الشراكات بين مؤسسات التعليم العالي والمنظمات الحكومية وغير الحكومية وسبل علاجها. يعرض النمط الأول آراء المشاركين حول طرق تمويل الجامعات السعودية في الوقت الراهن، بينما يعرض النمط الثاني تصورات عينة الدراسة عن الفرص المتاحة التي ينبغي للجامعات السعودية الاستفادة منها في موضوع الشراكات، ويحتوي النمط الثاني على أربعة موضوعات فرعية هي الشراكات التعليمية والتدريبية، الشراكات البحثية، الشراكات الاستشارية، والشراكات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية. ويبرز النمط الثالث أبرز المعوقات التي يعتقد المشاركون أنها تحد من تعظيم استفادة مؤسسات التعليم العالي من الشراكات لتصبح مصدرًا تمويليًا هامًا، كما يستعرض النمط الثالث المقترحات التي تطور من عمليات الشراكات في مؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، ويحتوي النمط الثالث على موضوعين فرعيين هما المعوقات والمقترحات.

النمط الأول: واقع تمويل مؤسسات التعليم العالي الحكومية

تشير النتائج إلى أن آراء المشاركين حول واقع تمويل مؤسسات التعليم العالي في المملكة أنها لا تزال تحظى بتمويل كبير من الحكومة السعودية منذ تأسيسها وحتى الوقت الحالي. وقد تحدث المشاركون عن النسب الكبيرة التي تخصصها الحكومة لقطاع التعليم، بما في ذلك مؤسسات التعليم العالي الحكومية، والتي تعد المصدر الأساسي لتمويل الجامعات السعودية. في الوقت نفسه، أشار المشاركون إلى بعض المبادرات التي تهدف إلى تنويع مصادر التمويل وتحقيق الاستدامة المالية، وذلك في ضوء رؤية المملكة 2030. من بين هذه المبادرات، فرض رسوم دراسية على مرحلة الدراسات العليا للمواطنين، وهي تجربة جديدة تحتاج إلى مراجعة وتأكيد أهميتها. كما تشمل المبادرات وضع رسوم دراسية على الطلاب غير المواطنين المقيمين في المملكة، مما يساهم في جذب مصادر تمويل إضافية للجامعات الحكومية. رغم هذه الجهود، يعتقد المشاركون أن التمويل الحكومي لا يزال المصدر الأساسي للجامعات السعودية، وأن هذه الجامعات لم تتمكن بعد من تنويع مصادر تمويلها بشكل كافٍ للاستغناء عن الدعم الحكومي. وأكد المشاركون على أهمية استمرار الحكومة في دعم مؤسسات التعليم العالي، بالإضافة إلى تعزيز مصادر التمويل الأخرى.

النمط الثاني: دور الشراكات في تمويل مؤسسات التعليم العالي

اتفق المشاركون على أن مؤسسات التعليم العالي في السعودية، تحديدًا الحكومية، لم تستفد بشكل كامل من فرص تنويع مصادر التمويل، بما في ذلك تفعيل الشراكات لتعزيز الإيرادات. كما اعتقدت عينة الدراسة أن هناك العديد من العوائق التي تحد من شراكات الجامعات السعودية مع المنظمات بمختلف تصنيفاتها. في الوقت ذاته، يعتقد المشاركون أن هناك فرصًا كبيرة تمتلكها الجامعات الحكومية للاستفادة من الشراكات في تحسين الدخل وزيادة الإيرادات. وقد تم تقسيم النتائج المتعلقة بالفرص المتاحة لتطوير الشراكات إلى أربعة موضوعات هي: الشراكات التعليمية والتدريبية، الشراكات البحثية، الشراكات المتعلقة بالمسؤولية المجتمعية، والشراكات الاستشارية.

2.1: الشراكات التعليمية والتدريبية

قال المشاركون إن مؤسسات التعليم العالي الحكومية في السعودية تمتلك فرصة كبيرة للدخول في مجال التعليم المستمر وتطوير الشراكات في التدريب. علق المشاركون بأن الجامعات السعودية لم تستثمر بشكل كاف في هذا المجال حتى الآن، وأشاروا إلى أن زيادة استثمار مؤسسات التعليم العالي في تقديم الدورات التدريبية القصيرة والمتوسطة الموجهة للفئات المستهدفة يعد من المبادرات الضرورية لتحسين التعليم المستمر والتدريب. أشارت النتائج إلى أهمية الاهتمام بالشهادات الاحترافية في المجالات الإدارية والتقنية والقانونية، بالإضافة إلى المجالات الحديثة مثل الذكاء الصناعي. ذكر عينة الدراسة ضرورة مواكبة التغيرات في سوق العمل وتصميم دورات تدريبية قصيرة تلبي المتطلبات المستقبلية للسوق. كما علق المشاركون على ضرورة عقد شراكات تدريبية مع القطاع الخاص لتلبية احتياجاتهم من المهارات والمعرفة. أشارت النتائج أيضًا إلى أهمية توسيع الشراكات التعليمية مع القطاعات الحكومية لتلبية احتياجاتهم التدريبية، وتقديم دورات تدريبية قصيرة المدى بدلاً من البرامج الأكاديمية الطويلة، لكونها أكثر مرونة وأسهل في التنفيذ. ذكر عينة الدراسة أهمية الشراكات مع الجهات العالمية والشركات ذات الفروع الخارجية، وتقديم دورات تدريبية معترف بها دوليًا مثل دورات الحوكمة والموارد البشرية. كما علق المشاركون على ضرورة استغلال مرافق الجامعات لعقد الاختبارات الدولية وتقديم الشهادات الاحترافية، مما يسهم في زيادة الدخل المادي للجامعات.

2.2: الشراكات البحثية

تشير النتائج إلى أن الجامعات السعودية الحكومية تمتلك إمكانيات بحثية هائلة لم تستغل بعد بصورة ربحية. يعتقد المشاركون أن الجامعات السعودية ومؤسسات التعليم العالي في المملكة تمتلك موارد بشرية ومرافق بحثية كبيرة في جميع الكليات والمراكز البحثية والمستشفيات الجامعية، ويمكن الاستفادة منها في موضوع الشراكات البحثية على عدة مستويات. ذكر المشاركون أن هناك أساتذة متخصصين وباحثين يمكن الاستفادة من خبراتهم مقابل عوائد مالية مخصصة للجامعة. وعلق عدد من المشاركين بأنه يمكن تفريغ بعض الأساتذة والباحثين للعمل في مجالات بحثية مع منظمات أخرى، سواء كانت تعليمية أو طبية، مما يوفر للجامعات الحكومية عوائد مالية من تلك العقود. كما أشار المشاركون إلى أنه يمكن الاستفادة من الإمكانيات الضخمة للمكتبات والمعامل والمختبرات الطبية والعلمية في الجامعة من قبل أطراف ومنظمات أخرى. أوضح المشاركون أن عقد شراكات مع الكليات الخاصة التي لا تمتلك مختبرات متطورة للاستفادة من مختبرات الجامعات الحكومية في أوقات معينة، بما لا يتعارض مع مصلحة الطلاب الحاليين، يعتبر خيارًا جيدًا لتعزيز إيرادات الجامعات السعودية الحكومية. وبيّن المشاركون أن هناك فرصة كبيرة للتعاونات البحثية والشراكات في الجانب البحثي بين مؤسسات التعليم العالي الحكومية والجهات الحكومية وغير الحكومية مثل وزارة الصحة والوزارات المختلفة. وأضاف المشاركون أن مؤسسات التعليم العالي تمتلك إمكانيات لإقامة شراكات بحثية في مجالات معينة مثل الصحة، النقل، التغذية، والتعليم. أفاد المشاركون بأن استثمار هذه الشراكات يمكن أن يحقق منفعة متبادلة للطرفين. خلص المشاركون إلى أن الجامعات السعودية تمتلك إمكانيات بحثية ومرافق ضخمة يمكن استغلالها بشكل أفضل من خلال الشراكات البحثية والتعاون مع الجهات المختلفة لتحقيق عوائد مالية وتعزيز البحث العلمي.

2.3: الشراكات الاستشارية

يؤمن المشاركون أن مؤسسات التعليم العالي الحكومية في السعودية تمتلك إدارات وأعضاء هيئة تدريس وباحثين مؤهلين بشكل كبير لتقديم خدمات استشارية للجهات الحكومية وغير الحكومية. ويرون أن عقد شراكات استشارية يمكن أن يساعد الجامعات السعودية في تنويع مصادر إيراداتها من خلال جزء من العقود المبرمة مع هذه الجهات. وقد أشار بعض المشاركين إلى أن تفعيل مبادرة الشراكات الاستشارية يمكن أن يتم عندما ترغب جهة خارجية في الاستفادة من خبرات أحد مراكز الجامعة، مثل مراكز ريادة الأعمال، في أي مجال استشاري، خصوصًا إذا امتد التعاون لفترة طويلة. يشهد سوق التعليم العالي الأهلي في السعودية توسعًا غير مسبوق، مما يجعل هذه المؤسسات بحاجة إلى جهة استشارية ذات خبرة واسعة في التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع، كالجامعات السعودية الحكومية ذات الخبرات المتراكمة. لذلك، فإن عقد شراكات استشارية مع مؤسسات التعليم العالي الأهلية سيكون مناسبًا في هذه المرحلة، محققًا فائدة للطرفين، حيث تستفيد الكليات الأهلية الحديثة من خبرات الجامعات الحكومية، وتنتفع الجامعات الحكومية من العوائد المالية. كما ترغب بعض المنظمات الربحية وغير الربحية في التعاقد مع أقسام الجامعات الحكومية لتكون جهة استشارية في موضوعات كثيرة منها الموضوعات التعليمية، القانونية أو التراثية، مما يعزز تفعيل الشراكات الاستشارية كمصدر تمويل فعال لمؤسسات التعليم العالي الحكومية في السعودية في أقرب وقت ممكن.

2.4: الشراكات الاجتماعية

يعتقد المشاركون أن مؤسسات التعليم العالي الحكومية في السعودية تمتلك الإمكانيات اللازمة لعقد شراكات مع العديد من المنظمات الحكومية وغير الحكومية، مستفيدة من مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات الربحية وغير الربحية في المملكة. كل شركة، وخصوصًا الشركات الكبرى، لديها مسؤولية اجتماعية تسعى من خلالها إلى إبراز دورها الاجتماعي والمساهمة في تطوير وتنمية قدرات المجتمع. لذا، ينبغي على الجامعات الاستفادة من هذه المبادرات والشراكات لتعزيز خدماتها وأهدافها، وكذلك أهداف تلك الشركات، خصوصًا في مجالات الدعاية والإعلام، حيث تتمتع الجامعات السعودية بسمعة جيدة وخبرات واسعة. على سبيل المثال، يمكن للجامعات عقد شراكات في المسؤولية الاجتماعية مع الشركات الكبرى مثل البنوك وشركات الاتصالات، مما يتيح لها جذب مصادر تمويل متنوعة. تشمل هذه الشراكات تقديم برامج تدريبية لفئات معينة من الطلاب، مثل تطوير مهاراتهم في المجالات التقنية أو اللغات، بتمويل من برامج المسؤولية المجتمعية لهذه الشركات. كما يمكن عقد شراكات مع الجمعيات الخيرية لتمويل أنشطة تدريبية للطلاب ذوي الدخل المحدود أو الأيتام، مما يعزز دور الجامعة في المجتمع. كما قال أحد المشاركين، يمكن للجمعيات الخيرية أن تتبنى مبادرة في تدريس بعض الطلاب الدوليين للعلوم العربية الشرعية، مما يفتح فرصًا جديدة لعقد شراكات في الجانب الاجتماعي. وتتيح الشراكات الاجتماعية أيضًا الفرصة للأفراد ورجال الأعمال للتعاون مع الجامعات، مما يسهم في تحقيق أهداف الجامعة وزيادة إيراداتها. تعتقد هذه الدراسة أن مثل هذه المبادرات والشراكات يمكن أن تعزز إيرادات الجامعات وتنوع مصادر دخلها بشكل كبير.

النمط الثالث: معوقات الشراكات بين مؤسسات التعليم العالي والمنظمات الحكومية وغير الحكومية وسبل علاجها

3.1: المعوقات

أشار المشاركون إلى أن الشراكات بين الجامعات السعودية والمنظمات الربحية وغير الربحية لا تزال غير فعالة بالشكل المطلوب، وتحتاج إلى تفعيل أكبر لتصبح مصدر تمويل دائم لهذه المؤسسات التعليمية. وهناك عدد من المعوقات التي تحول دون تحقيق المزيد من الشراكات التمويلية، مما يتطلب بذل المزيد من الجهد في هذا المجال لتكون الشراكات مصدرًا أساسيًا لتمويل الجامعات السعودية. اتفق المشاركون على أن الشراكات في مؤسسات التعليم العالي لم تستغل بعد لتعزيز إيرادات الجامعات السعودية الحكومية. ويعتقد المشاركون أن السبب الرئيسي لذلك هو اعتماد الجامعات السعودية على التمويل الحكومي المضمون. ويعتقد المشاركون أن الوقت قد حان لإعادة تنظيم الشؤون المالية للجامعات والاهتمام بتنويع مصادر التمويل، بما في ذلك الشراكات. وخلص المشاركون إلى عدد من المعوقات التي تحد من دور الشراكات في تعزيز إيرادات مؤسسات التعليم العالي،
ومن أبرزها:

- أسباب ثقافية وتاريخية: تعتمد الجامعات السعودية بشكل شبه كامل على التمويل الحكومي منذ تأسيس مؤسسات التعليم العالي في البلاد وحتى الآن. لذلك، تحتاج الجامعات إلى تغيير الثقافة المالية وتطوير المفاهيم المالية لتصبح أكثر استقلالية.
- عدم وضوح التشريعات واللوائح: تفتقر مؤسسات التعليم العالي الحكومية إلى التشريعات واللوائح الواضحة التي تنظم طرق عقد الشراكات مع الجهات الأخرى، مما يعوق إمكانية تطوير شراكات فعالة.
- بعد الجامعات عن دراسة احتياجات سوق العمل: تفتقر الجامعات إلى تكوين علاقات قوية مع المنظمات الحكومية وغير الحكومية، مما يؤدي إلى عدم قدرتها على تلبية احتياجات سوق العمل بشكل فعال.
- أسباب متعلقة بالتسويق: يعتقد المشاركون أن هناك قصورًا كبيرًا في تسويق منتجات مؤسسات التعليم العالي، وأن الجوانب الإعلامية والتسويقية لا تزال دون التوقعات. هذا القصور يؤثر سلبًا في جلب الشراكات مع المنظمات الحكومية وغير الحكومية، حيث تفضل العديد من الجهات التعاقد مع كليات غربية أقل مستوى من مؤسسات التعليم العالي المحلية، وذلك بسبب ضعف التسويق والإعلام والتواصل الفعال.

3.2: المقترحات

قدم المشاركون عددًا من المقترحات لتفعيل الشراكات بين مؤسسات التعليم العالي والمنظمات بشكل عام سواء كانت حكومية أو غير حكومية، ربحية أو غير ربحية:

- تطوير اللوائح والأنظمة المتعلقة بالشراكات: وضع تشريعات ولوائح واضحة تنظم الشراكات بين مؤسسات التعليم العالي والمنظمات المختلفة، مع تحديد الواجبات والمسؤوليات لكل طرف، بما يضمن سهولة التدفقات المالية مع الحفاظ على مبادئ الحوكمة.
- إنشاء إدارة للشراكات المجتمعية في الجامعات: تفعيل الشراكة وتسويق برامج الجامعة.
- توجيه الدعوة للجمعيات الخيرية لدعم التعليم العالي: تقديم الخدمات المالية والعينية.

• تنظيم حملات توعية بأهمية الشراكة بين الجامعات والمجتمع: توجيه الأبحاث العلمية لخدمة متطلبات المجتمع المدني والقطاع الخاص.
• تصميم برامج تعليمية تدريبية تلبي احتياجات المجتمع وسوق العمل.
• تعزيز قنوات التواصل بين الجامعات والقطاع الخاص: تنفيذ مشاريع بحثية مشتركة تخدم رؤية المملكة 2030 والاستفادة من التجارب العالمية.
• تسويق فرص الشراكات البحثية والتعليمية والاستشارية: تسويقها لممثلي القطاعات الحكومية وغير الحكومية.
• تخصيص مجلس تنسيقي وإدارة وموظفين للمنظمات الربحية.
• تقديم برامج تدريبية للموظفين: تطوير مهاراتهم في إدارة الشراكات.

مناقشة النتائج :

أشارت النتائج إلى أهمية تنويع مصادر التمويل لمؤسسات التعليم العالي في السعودية لتحقيق الاستدامة المالية، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسات (البشر، 2023؛ الزهراني، 2018؛ المنقاش، 2018). وأظهرت الدراسة أن الجامعات الحكومية السعودية لم تستفد بعد من فرص تنويع مصادر التمويل من خلال الشراكات، إلا أن المشاركين يرون فرصًا كبيرة لتحسين الإيرادات عبر الشراكات التعليمية، التدريبية، البحثية، والاجتماعية والاستشارية. وجدت النتائج أن الجامعات الحكومية تمتلك فرصة كبيرة لتطوير شراكات في التعليم المستمر والتدريب، ويتطلب ذلك استثمارًا أكبر في تقديم دورات تدريبية مهنية قصيرة ومتوسطة الأجل بالتعاون مع القطاعين العام والخاص. توصلت الدراسة إلى أن الجامعات السعودية تتمتع بقدرات بحثية لم تستغل بعد بصورة ربحية، كما يمكن للجامعات عقد شراكات بحثية مع الجهات الحكومية والخاصة للاستفادة من المرافق والأبحاث مقابل عوائد مالية حسب تصورات عينة الدراسة، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسات (البشر، 2023؛ العقيلي والقحطاني، 2019). الجامعات الحكومية تمتلك الإمكانيات لتقديم خدمات استشارية للجهات الحكومية والخاصة، مما يمكن أن يكون مصدرًا متنوعًا للإيرادات. وجدت الدراسة أن هناك عوائق للاستفادة من الشراكات في مؤسسات التعليم العالي يجب معالجتها، وتتفق مع ما توصل إليه (الأحمد، 2015؛ القاسم والنويصر، 2018؛ الحازمي والصانع، 2024).

التوصيات:

في ضوء نتائج الدراسة، توصي الورقة العلمية بالتالي:
• وضع تشريعات ولوائح واضحة: تنظم الشراكات بين مؤسسات التعليم العالي والمنظمات المختلفة، مع تحديد الواجبات والمسؤوليات لكل طرف.
• تعزيز مبادئ الإفصاح والشفافية في المعاملات المالية: بما يتماشى مع رؤية المملكة 2030، لتعزيز الثقة والارتياح لدى المنظمات في عقد الشراكات مع الجامعات.
• تسويق البرامج البحثية والتعليمية والتدريبية للجامعات السعودية: على المنظمات الحكومية وغير الحكومية بفاعلية أكبر.
• الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في مجال الشراكات: لتحسين آليات الشراكة وزيادة فعاليتها.

• تعزيز العلاقات العامة مع المنظمات الحكومية وغير الحكومية: لمواكبة التغيرات في سوق العمل وتلبية احتياجاته.
• إنشاء إدارة مختصة بالشراكات في الجامعات السعودية: توظيف مختصين لديهم خبرة كبيرة في مجال التسويق للعمل في هذه الإدارات.
• إجراء دراسات نوعية: تستهدف معرفة أسباب إحجام المنظمات الأهلية عن عقد شراكات مع الجامعات السعودية، وتوفير فهم أعمق للعوائق الثقافية والإدارية التي تحول دون هذه الشراكات.
• إجراء دراسات حول كيفية تحسين وتفعيل الشراكات بين الجامعات السعودية والمنظمات المختلفة: سواء كانت حكومية أو غير حكومية، ربحية أو غير هادفة للربح، بما في ذلك تحليل ومقارنة التجارب الدولية واستطلاع آراء الجهات المعنية لتحديد أفضل الممارسات.

المراجع

البشر, سعود, الغدير, آل داوود, العنزي, & أويس. (2024). مصادر التمويل في الجامعات النخبوية في كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وأستراليا وكندا وطرق الاستفادة منها في المملكة العربية السعودية. مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع, (106), 103-89.

البشر, سعود. (2023). آليات تمويل الجامعات الحكومية في المملكة العربية السعودية في ضوء الجامعات المماثِلة في الولايات المتحدة. مجلة العلوم التربوية والانسانية, (28), 14-1.

الحازمي, ر. غ. ب., ريم غازي بنيه, الصانع, & منى محمد علي. (2024). الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص في بعض الدول وإمكانية الاستفادة منها بالمملكة العربية السعودية (دراسة مقارنة). المجلة العربية للعلوم التربوية والنفسية, 8(37), 200-165.

الحربي، محمد بن محمد أحمد. (2015). بدائل مقترحة لتمويل التعليم في الجامعات الحكومية بالمملكة العربية السعودية: جامعة الملك سعود أنموذجا. مجلة كلية التربية، مج26, ع103 ، 141 - 172. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/712132

الحواس، حمد خالد، والعصيمي، أحمد بن محمد بن أحمد (2021). الدور المأمول من تعزيز العلاقة بين الجامعات والقطاع الخاص في ظل رؤية المملكة العربية السعودية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، 5 (2).

خاطر، محمد إبراهيم (2015). صيغ مقترحة للشراكة الإستراتيجية بين الجامعات المصرية والمؤسسات الإنتاجية، مجلة الإدارة التربوية، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، العدد (5).

الرحيلي، محمد بن سليم الله بن رجاء الله. (2019). بدائل تمويل الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة في ضوء التغيرات الاقتصادية المعاصرة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بها . مجلة البحث العلمي في التربية. ع. 20، ج. 2، 2019. ص ص. 183-137 تم استرجاعه من search.shamaa.org .

الرشيدي, غازي.(2018). البحث النوعي في التربية. مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع. الكويت

رؤية المملكة 2030. (2016). وثيقة الرؤية 2030 مسترد من:
https://www.vision2030.gov.sa/ar/vision-2030/overview/

الزهراني، على بن عبدالقادر عوضه. (2019). معوقات خصخصة الجامعات السعودية في ضوء رؤية 2030 من وجهة نظر القيادات الأكاديمية. مجلة رماح للبحوث والدراسات، ع35 ، 287 - 340. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/996865

السحيمات، منير خلف (2020). تصور مقترح لتفعيل دور المشاركة المجتمعية في تطوير التعليم العالي بناء على معايير الجودة من وجهة نظر أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات الأردنية، مجلة وادي النيل للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية والتربوية. (25) ص 68-45.

السلمان, محمد. (1999). التعليم في عهد الملك عبدالعزيز. دارة الملك عبدالعزيز, الرياض.

عبدالحسيب، جمال رجب محمد. (2017). رؤية تربوية مقترحة لتفعيل عمادات خدمة المجتمع والتعليم المستمر بالجامعات السعودية للشراكة المجتمعية في ضوء بعض النماذج العالمية. مجلة التربية، ع175, ج3 ، 774 - 830. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/905633

عبدالرازق، عبدالرازق عبدالكريم عبدالرازق. (2020). دور الشراكة المجتمعية في تمويل التعليم: تصور مقترح. أبحاث المؤتمر الدولي السادس: الشراكة المجتمعية وتطوير التعليم - دراسات وتجارب، مج4 ، 450 - 482. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/1149890

عليا بنت علي العقيلي, & منيرة بنت عبد الله القحطاني. (2019). التعليم العالي والمهني وتمويله في ألمانيا والمملكة العربية السعودية (دراسة مقارنة). مجلة العلوم التربوية و النفسية, 3(17), 30-51.

القاسم، ليلى حمد والنويصر، أسماء عبد العزيز. 2012. الشراكة المجتمعية في تمويل برامج التعليم المستمر في الجامعات السعودية. مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، (39)، -250 266.

القضيبي، فوزية بنت محمد. (2021). واقع تطبيق الشراكة المجتمعية بين جامعة القصيم ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص. مجلة كلية التربية في العلوم الإنسانية والأدبية، مج27, ع2 ، 15 - 74. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/1198927

المنقاش، س. (2018). تنويع مصادر التمويل في جامعة الملك سعود بالاستفادة من خبرة جامعة أكسفورد. مجلة الفنون والأدب والإنسانيات والاجتماع، كلية الإمارات للعلوم التربوية. (22)، 20.

بن قصير, مشنان, & بركة. (2021). أهمية الشراكة بين الجامعة و القطاع الإقتصادي: تجارب دولية ناجحة. المتقى الوطني حول متطلبات تعزيز العلاقة بين الجامعة والمحيط الاقتصادي والاجتماعي

نصر، محمد يوسف مرسي. (2018). تصور مقترح لتفعيل الشراكة المجتمعية بجامعة تبوك في ضوء الرؤية الوطنية للمملكة 2030م . مجلة كلية التربية - جامعة الأزهر. مج. 37، ع. 178، ج. 2، أبريل 2018. ص ص. 744-695 تم استرجاعه من search.shamaa.org .

هيئة الخبراء بمجلس الوزراء. (2023). نظام الجامعات. مسترجع من

https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/8ee74282-7f0d-49ff-b6ee-aafc00a3d801/1.

وزارة المالية. (2024). بيان الميزانية العامة للدولة للعام المالي 2024م. مسترجع من

https://www.mof.gov.sa/budget/2024/Pages/Bud-A%202024%20F15.pdf

وزارة المعارف.(2003). موسوعة تاريخ التعليم في المملكة العربية السعودية في مائة عام. الطبعة الثانية. مطابع الوزارة.

يوسف، داليا، طه، دربالة، رقية عيد (2019). الشراكة البحثية بين بعض الجامعات الأجنبية وقطاع الأعمال وإمكانية الإفادة منها في مصر، مجلة دراسات تربوية واجتماعية، ص 312-112.

qualitative data analysis. International Journal of Qualitative Methods, 22, 16094069231183620.

Harvard university. (2023). Harvard university financial statements. Retreved from https://finance.harvard.edu/files/fad/files/fy23_harvard_financial_report.pdf

Mgaiwa, S. J., & Poncian, J. (2016). Public–private partnership in higher education provision in Tanzania: implications for access to and quality of education. Bandung, 3(1), 1-21

The University of Melbourne.(2023).2023 Annual Report. Retrieved from https://about.unimelb.edu.au/strategy/annual-reports/2023-annual-report

University of Oxford.(2023).University of Oxford Financial Statements 2022/23. Retrieved fromhttps://www.ox.ac.uk/sites/files/oxford/Oxford_University_Financial_Statements_2022-23.pdf

University of Toronto.(2023).University of Toronto Financial Reports. Retreved fromhttps://finance.utoronto.ca/reports/financial/

نبذة عن محرر الكتاب

الاسم: سعود غسان أحمد البشر
العمل الحالي: أستاذ مساعد في قسم الإدارة التربوية- كلية التربية جامعة الملك سعود
رئيس قسم الإدارة التربوية بجامعة الملك سعود منذ ٢٠٢٤

المؤهلات العلمية
درجة بكالوريوس في التربية الخاصة من جامعة الملك سعود مسار عوق سمعي -٢٠٠٩
درجة ماجستير التربية في الإدارة التعليمية- جامعة كليفلاند الحكومية- الولايات المتحدة الأمريكية - ٢٠١٥
درجة دكتوراه الفلسفة في قيادة المناطق التعليمية- جامعة انديانا الحكومية في الولايات المتحدة الأمريكية - ٢٠١٩

الخبرات الوظيفية:
معلم - وزارة التربية والتعليم - التاريخ: ٢٠٠٩-٢٠١١
معيد مبتعث - جامعة الملك سعود - التاريخ: ٢٠١١-٢٠١٩
أستاذ مساعد -جامعة الملك سعود - التاريخ: من ٢٠١٩ حتى الآن

الخبرات التدريسية في قسم الإدارة التربوية

مقررات البكالوريوس :
التطوير المهني المستمر
مهارات الشخصية الناجحة - برنامج بالتعاون مع وزارة التعليم

مقررات برنامج الماجستير التي قمت بتدريسها :
سياسة التعليم وإدارته في المملكة
القيادة التربوية
التخطيط التربوي المتقدم
الإدارة المدرسية
اقتصاديات المدرسة
مشروع تخرج
الإشراف التربوي
نظريات الإدارة التربوية
دراسة مستقلة في الإدارة التربوية
الاتجاهات التربوية المعاصرة

مقررات برنامج الدكتوراه التي قمت بتدريسها :
إدارة شؤون الطلاب
إدارة كليات المجتمع
تمويل التعليم
نظام التعليم العالي في المملكة

الخبرات التدريسية خارج قسم الإدارة التربوية
مقرر تخطيط وتطوير الموارد البشرية - برنامج الدبلوم العالي في إدارة الموارد البشرية - مركز التدريب وخدمة المجتمع
مقرر تخطيط الموارد البشرية - برنامج دبلوم إدارة الموارد البشرية - مركز التدريب وخدمة المجتمع
مقرر تنمية مهارات العاملين في الموارد البشرية - برنامج دبلوم عالي في إدارة الموارد البشرية
مقرر إعداد وتصميم نظم الأجور والحوافز - برنامج إدارة الموارد البشرية - مركز التدريب وخدمة المجتمع
مقرر حوكمة المنظمات - برنامج الدبلوم العالي أخصائي حوكمة ومراجعة داخلية مساعد- مركز التدريب وخدمة المجتمع
أستاذ زائر في كلية الملك عبدالله للقيادة والأركان- ٢٠٢٤ إلى ٢٠٢٥

الأبحاث والنشر

قمت -بحمد الله -بنشر العديد من الأبحاث الفردية أو المشتركة مع عدد من طلابي. في عدد من الموضوعات المتعلقة في الإدارة التربوية:

دراسات في تمويل التعليم

البشر، سعود. (٢٠٢٣). آليات تمويل الجامعات الحكومية في المملكة العربية السعودية في ضوء الجامعات المماثلة في الولايات المتحدة. مجلة العلوم التربوية والإنسانية، (٢٨)، ١-١٤.

البشر، سعود ، الغامدي، أحمد سعد، الحارثي، سفر دخيل محمد، المطرودي، عبدالعزيز سليمان، والعوهلي، لين إبراهيم. (٢٠٢٣). تمويل مؤسسات التعليم العامة في السعودية والولايات المتحدة وألمانيا والدول الإسكندنافية. المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، ع٤٩، ١٣٠ - ١٤٧.

البشر، سعود ، الشهري، أحمد ، إبراهيم، حمزة عيسى، لانين، عبدالعزيز أديسا، والرويتع، عبدالإله بن عبدالله. (٢٠٢٤). مقترحات لتعزيز كفاءة الإنفاق على التعليم العام في المملكة العربية السعودية في ظل رؤية السعودية ٢٠٣٠. المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، ع٥٨، ١٦٦ - ١٨٠.

البشر، سعود ، العبيد، أيمن عبدالله، العنزي، سعود بن لافي، الضفيان، سعود محمد، والغدير، صابر موسى. (٢٠٢٤). الطلاب الدوليون في الولايات المتحدة: الواقع والتحديات والأثر الاقتصادي. مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع، ع١٠٣، ٢٢٣ - ٢٤٥.

البشر، سعود ، الغدير، صابر موسى، آل داوود، سعد بن محمد بن فواز، العنزي، سعود بن لافي، وأويس، يوسف أفولابي. (٢٠٢٤). مصادر التمويل في الجامعات النخبوية في كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وأستراليا وكندا وطرق الاستفادة منها في المملكة العربية السعودية. مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع، ع١٠٦، ٩٠ - ١٠٣.

البشر، سعود ، القحطاني، ابتسام سعد عبدالله، سواري، الحاج كرمو، المطيري، حنان بنت ساير، وآل داوود، ماجد بن محمد الفواز. (٢٠٢٤). دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز كفاءة الإنفاق في مرافق المنظمات التعليمية: دراسة نوعية. مجلة العلوم التربوية والإنسانية، ع٣٧، ٧٩ - ٩٤.

دراسات في إدارة شؤون الطلاب

Albeshir, S. (٢٠٢٢). Challenges of Saudi international students in higher education institutions in the United States - A literature review. Journal of Education and Practice, ١٣(٧), ١-٩.

البشر، سعود . (٢٠٢٣). البعثات التعليمية السعودية إلى جامعات الولايات المتحدة: دراسة تاريخية. مجلة العلوم التربوية والإنسانية، ع٢٦، ١٤٤ - ١٦٨.

البشر، سعود ، الشهري، أحمد ، آل داوود، سعد بن محمد بن فواز، الزهراني، منيف بن عيسى سالم، وابن دخيل الله، مها بنت فهد بن قاسم. (٢٠٢٤). الطلاب الدوليون بجامعة الملك سعود منذ عام ١٩٥٧ وحتى عام ١٩٩٩. مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع، ع١٠١، ٣٠٥ - ٣٢٣.

البشر، سعود ، العريفي، عبدالعزيز سعد، الزهراني، محمد علي أبو القرون، وآل خالص، مهند فهد. (٢٠٢٤). الطلاب الدوليون في مؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي. المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، ع٥٥، ٦٨ - ٨٥.

البشر، سعود ، الغدير، صابر موسى، حمدي، رهف علي، والعتيبي، مها نايف. (٢٠٢٤). الطلاب الدوليون في السعودية ما بين عامي ١٩٧٥ و٢٠٢١: دراسة تاريخية. مجلة العلوم التربوية والإنسانية، ع٣٣، ١٣٢ - ١٤٩.

البشر، سعود ، القحيز، خالد محمد، التميمي، سعود عبدالله، المطيري، فهد جبار، والقحطاني، محمد علي. (٢٠٢٤). خبرات الطلاب الدوليين في إحدى مؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية. المجلة العربية للعلوم التربوية والنفسية، ع٣٧، ٢٧٩ - ٣٢٠.

البشر، سعود ، القحيز، خالد ، الدوسري، خالد ر، آل فهاد، سعود ، والحارثي، سفر. (٢٠٢٤). الطلاب الدوليون في مؤسسات التعليم العالي في جمهورية الصين الشعبية. مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع، ع١٠٠، ٧٠ - ٨٩.

البشر، سعود ، القحيز، خالد ، القحطاني، ابتسام ، العتيبي، سارة ، والحارثي، سفر. (٢٠٢٤). واقع مستوى الخدمات الجامعية وسبل تحسينها من وجهة نظر الطلبة الدوليين في إحدى الجامعات السعودية: دراسة وصفية. مجلة العلوم التربوية والإنسانية، ع٣٢، ٥٢ - ٧٣.

دراسات في الإدارة المدرسية

البشر، سعود ، الدوسري، خالد ، آل فهاد، سعود ، والزهراني، منيف بن. (٢٠٢٣). الإدارة الذاتية للمدارس في بعض الدول وإمكانية الاستفادة منها في المملكة العربية السعودية. مجلة العلوم التربوية والإنسانية، ع٢٥، ١٧٢ - ١٨٦.

البشر، سعود ، سواري، الحاج كرمو، حامد العتيبي، أوتارا، و... وحيد. (٢٠٢٤). إدارة المدارس الإسلامية الخاصة في ظل الجائحة وما بعدها: نماذج من إندونيسيا، غامبيا، وبوركينا فاسو. مجلة جامعة الفيوم، ١٢(٤)، ٣٣-٤٦.

البشر، سعود ، سوار، الحاج كرمو، الغامدي، أحمد بن سعد بن ضيف الله، البلوي، عبدالعزيز بن مطلق، والمقاطي، فهد سعد. (٢٠٢٤). قيادة المدارس الإسلامية العربية في جمهورية غامبيا: دراسة نوعية. مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع، ع١٠٨، ٤٥ - ٥٧.

دراسات في تطور الأنظمة التعليمية واللوائح والحوكمة
Albeshir, S. G .(٢٠٢٢) .A Comparative Study between the New and Old University Laws in Saudi Arabia. Int. J. Soc. Sci. Humanit. Res ,١٠ ,١٤٨-١٥٧.
البشر، سعود . (٢٠٢٣). تاريخ التعليم العالي في الولايات المتحدة منذ النشأة حتى عام ١٨٩٩: دراسة تاريخية. مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع، ع٩٢، ٦١ - ٧٩.
البشر، سعود . (٢٠٢٣). تطور التعليم العام في الولايات المتحدة الأمريكية «١٦٢٨-١٩٨٣»: دراسة تاريخية. المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، ع٤٦، ٣٢ -
البشر، سعود . (٢٠٢٣). واقع التعليم العام في الولايات المتحدة الأمريكية: دراسة وصفية. مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع، ع٩٣، ٥٤ - ٦٧.
البشر، سعود، الدويس، راكان، الشلاحي، فهيد، والرميزان، وليد. (٢٠٢٤). بدايات التعليم الحكومي في السعودية (تحليل الأنظمة التعليمية بين ١٩٢٦ و١٩٢٩). مجلة العلوم التربوية والإنسانية، ع٣٨.
البشر، سعود، الزهراني، سلطان، والمطرودي، عبدالعزيز. (٢٠٢٤). إدارة التعليم الحكومي في السعودية (من البدايات إلى التنظيم ١٩٢٦-١٩٣٩). المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، ع٦٠.
البشر، سعود . (٢٠٢٣). تاريخ الجامعات الأوروبية منذ النشأة وحتى نهاية العصور الوسطى. مجلة العلوم التربوية والإنسانية، ع٢٧، ١٣٨ - ١٥٦.
البشر، سعود . (٢٠٢٣). دراسة مقارنة بين نظام مجلس التعليم العالي لعام ١٩٩٣ ونظام الجامعات لعام ٢٠١٩ في المملكة العربية السعودية. مجلة العلوم التربوية والنفسية، مج٧، ع٢٨، ١٨ - ٢٩.
البشر، سعود ، التميمي، سعود عبدالله، الزهراني، سلطان سعيد، المطيري، فهد جبار، والقحطاني، محمد علي. (٢٠٢٣). المراجعة الداخلية في مؤسسات التعليم العالي العربية: دراسة وصفية. مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع، ع٩٤، ١٠٣ - ١١٨.
البشر، سعود ، المعطش، إبراهيم بن ناصر، الحارثي، سفر دخيل محمد، والمطيري، فهيد بن منور. (٢٠٢٤). تطور التنظيمات التعليمية للمدارس الأهلية في المملكة العربية السعودية «١٩٢٦-١٩٣٨». مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع، ع١١٠، ١٥١ - ١٧١.
البشر، سعود ، واعلي، أيوب، ويدراوغو، سياكا، العريفي، عبدالعزيز سعد، والزهراني، محمد علي أبو القرون. (٢٠٢٤). الإشراف التربوي وتطوره في وزارة التعليم في المملكة العربية السعودية حتى عام ٢٠١٩ م. مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع، ع١٠٥، ١٧٩ - ١٩٥.

دراسات في القيادة

البشر، سعود . (2023).
القيادة الخادمة لدى مديري المدارس الثانوية في مدينة الرياض وعلاقتها بالرضا الوظيفي من وجهة نظر المعلمين. المجلة العربية للعلوم التربوية والنفسية، ع35، 341 - 360.
البشر، سعود، الغامدي، أحمد ، سلوم، فيصل ، والزهراني، سلطان. (2024). القيادة الخادمة لدى قادة المدارس السعودية: مراجعة أدبيات. مجلة العلوم التربوية والإنسانية، ع35، 36 - 48.
البشر، سعود ، القحيز، خالد محمد، المقاطي، فهد سعد، والعتيبي، سارة حامد. (2024).
القيادة الخادمة في مؤسسات التعليم العام في الدول العربية: مراجعة للأدبيات. المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، ع56، 47 - 65.

الكتب

التعليم العالي في الولايات المتحدة (نظرة عامة) - 2021
الطلاب السعوديون في جامعات الولايات المتحدة الأمريكية – 2021
المبتعثون السعوديون في أمريكا: دراسات وتجارب - 2021
إدارة المناطق التعليمية في الولايات المتحدة – 2024
دراسات علمية عن الطلاب الدوليين في مؤسسات التعليم العالي رؤية عالمية 2025-
موضوعات عن ادارة شؤون الطلاب في مؤسسات التعليم العالي في القرن الحادي والعشرين – تأليف مشترك- 2025
صفحات من مسيرة قسم الإدارة التربوية بجامعة الملك سعود من التأسيس إلى الريادة- 2025.

اسم الباحث	عنوان البحث	السنة
فيصل بن فهد السلوم	درجة تمكن القيادات المدرسية من المدرسية في برامج دمج طلاب الإعاقة السمعية في ضوء إدارة التغيير في مدينة الرياض	١٤٤١
إيمان تركي الهزاني	استراتيجيات مواجهة الاحتراق النفسي لدى قائدات المدارس بمدينة الرياض	١٤٤٢
ابتهاج فهد العنزي	واقع ممارسة الإدارة الاستراتيجية لدى قائدات المدارس الثانوية الأهلية بالرياض في ضوء نموذج ماكينزي	١٤٤٢
أثير عبدالعزيز السويلم	واقع الإبداع الإداري في كلية التربية بجامعة الملك سعود في ظل جائحة كورونا من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس	١٤٤٢
سفر الحارثي	واقع إدارة برامج التربية الخاصة في مدارس المملكة العربية السعودية	١٤٤٣
أنفال عبد الله المطيري	دور مديرات المدارس الثانوية بمدينة المجمعة في تعزيز قيم المواطنة الرقمية ضمن رؤية المملكة ٢٠٣٠من وجهة نظر المعلمات	١٤٤٤
لين بنت إبراهيم العوهلي	دور مديرات المدارس الثانوية في دعم العمل التطوعي في مدينة الرياض	١٤٤٤
فاطمة سعيد غيث الحبيشي	متطلبات تطبيق المدرسة المنتجة في المدارس الابتدائية بمحافظة أملج من وجهة نظر الكادر التعليمي	١٤٤٤
رهف علي حمدي	التحول الرقمي ودوره في جودة العملية التعليمية لمعلمات المرحلة الابتدائية في مدينة الرياض	١٤٤٥
مها نايف العتيبي	مدى وعي أعضاء هيئة التدريس ومن في حكمهم في جامعة الملك سعود بأهمية إدارة السمعة ومدى تأثيرها على المؤسسات التعليمية	١٤٤٥
محمد رضا دوراهيم	دور الإدارة المدرسية في تحسين جودة التعليم في مدارس السفارة الإندونيسية في المملكة العربية السعودية	١٤٤٥

الإشراف على الرسائل العلمية والمناقشات
الإشراف على المرشح للحصول على درجة الدكتوراه محمد القحطاني
الإشراف على طالب الدكتوراه عبدالله اللحيدان
الإشراف على طالب الماجستير سياكو إسحاق

المشاركة في المناقشات
المشاركة في لجنة باحثة الدكتوراه ربما بنت سيف بن سيف بعنوان»تطوير الأداء الإداري للموارد البشرية في الإدارات العامة للتعليم بالمملكة العربية السعودية في ضوء مدخل الإثراء الوظيفي تصور مقترح- ٢٩ يناير ٢٠٢٥
المشاركة في لجنة مناقشة باحث الدكتوراه فيصل الحربي بعنوان (رسالته بعنوان «استراتيجية المحيط الأزرق وعلاقتها بتحقيق الريادة الاستراتيجية في الجامعات السعودية تصور مقترح) – ٢٠ فبراير ٢٠٢٥-

التدريب
قدمت العديد من الدورات التدريبية ، وكان آخرها:
دورة التنظيم الإداري - عقدت للضباط في معهد العلوم المساعدة لمدة أسبوع في عام ٢٠٢٤.
دورة تخطيط الموارد البشرية - عقدت لموظفي أمانة مدينة الرياض لمدة أسبوع في عام ٢٠٢٤.
دورة الموارد البشرية الحديثة - عقدت في مركز التدريب وخدمة المجتمع لمدة ستة أشهر في عام ٢٠٢٤.
ورش العمل والمحاضرات
قدمت العديد من ورش العمل والمحاضرات من آخرها
القيادة الخادمة وأثرها في المنظمات التعليمية- عقدت بتاريخ ٢٠٢٤/٥/١٣ م – المركز التربوي للتطوير والتنمية المهنية
تطور الإدارة التعليمية في عهد الملك عبدالعزيز- عقدت بتاريخ ٢٠٢٤/٩/٢٥م- المركز التربوي للتطوير والتنمية المهنية
دارة الموارد البشرية الخضراء كمدخل لتحقيق الاستدامة في المؤسسات التعليمية في ظل التغير المناخي- عقدت بتاريخ ٢٠٢٥/٢/٥ م – كلية التربية بجامعة الملك سعود

المشاركة في اللجان

اللجان على مستوى القسم:

أمين مجلس قسم الإدارة التربوية من ٢٠٢٠ إلى الآن

مقرر لجنة العلاقات العامة والأنشطة المجتمعية والتوثيق من ٢٠٢٤

لجنة الجودة، ٢٠١٩-٢٠٢٠، عضو

لجنة القبول والتسجيل، ٢٠١٩-٢٠٢٠، عضو

لجنة متابعة سير العملية التعليمية، ٢٠٢٠-٢٠٢١، عضو

لجنة البرنامج المشترك مع قسم التربية الخاصة، ٢٠٢٠-٢٠٢٢، أمين

مقرر لجنة البرامج الدراسية، ٢٠٢٢،

لجنة الخطط العلمية، من ٢٠٢٢- إلى الآن، عضو

لجنة تطوير البرامج , ٢٠٢٤, عضو

المجلس الاستشاري للقسم, ٢٠٢٢- عضو

اللجان على مستوى الكلية:

لجنة المبادرات في كلية التربية، ٢٠١٩-٢٠٢٠، عضو

لجنة مراجعة صياغة مخرجات التعلم، ٢٠٢٠-٢٠٢١، عضو

لجنة الاعتماد الأكاديمي، ٢٠٢١، عضو

لجنة مراجعة الخطط الاستراتيجية للأقسام، ٢٠٢٠-٢٠٢٢، عضو

لجنة الخطط الاستراتيجية، ٢٠٢٢-٢٠٢٣، عضو

لجنة البحث العلمي، ٢٠٢٣-٢٠٢٤، عضو

التطوير المهني

على مدى سنوات عديدة، شاركت في مجموعة متنوعة من الدورات التدريبية وورش العمل التي ساهمت في تطوير مهاراتي الأكاديمية والإدارية منها:

دورة قيادة الحاسب مايكروسوفت ICDL - ٢٠٠٨ - الرياض - مايكروسوفت

دورة في الحوار - ٢٠٠٩ - الرياض - مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني

دورات تأهيل في اللغة الإنجليزية - ٢٠١٢-٢٠١٣ - بولمان وسياتل، الولايات المتحدة - معهد اللغة بجامعة واشنطن الحكومية ومعهد ELS-Seattle

دورة التحضير لاختبار TOEFL - ٢٠١٣ - سياتل، الولايات المتحدة - معهد منهاتن
دورة الإعداد لاختبار GRE - ٢٠١٥ - سياتل، الولايات المتحدة - معهد كابلان
دورات متعددة في فن الإدارة والقيادة - ٢٠١٤-٢٠١٦ - كليفلاند وسياتل، الولايات المتحدة - منظمة Skill Path للتنمية البشرية
حضور مؤتمرات وورش مدراء المدارس وقيادة الإدارات التعليمية في ولاية إنديانا - ٢٠١٦-٢٠١٩ - تيرهوت - جامعة إنديانا الحكومية ومديريات التعليم في الولاية
دورة البقاء على قيد الإبداع - ٢٠٢٠ - الرياض - المركز التربوي للتطوير والتنمية المهنية بكلية التربية، جامعة الملك سعود
دورة النشر العلمي - ٢٠٢١ - الرياض - المركز التربوي للتطوير والتنمية المهنية بكلية التربية، جامعة الملك سعود
دورة الابتكارات التقنية في التعليم - ٢٠٢١ - الرياض - المركز التربوي للتطوير والتنمية المهنية بكلية التربية، جامعة الملك سعود
دورة أطلس الذاكرة: الثقافة الشخصية البصرية - ٢٠٢١ - الرياض - المركز التربوي للتطوير والتنمية المهنية بكلية التربية، جامعة الملك سعود
دورة أساسيات الأمن السيبراني - ٢٠٢١ - الرياض - عمادة تطوير المهارات
دورة قراءة قانونية: برنامج التحول الوطني - ٢٠٢١ - الرياض - عمادة تطوير المهارات
دورة نظام أوفيس ٣٦٥ (دورة إلكترونية) - ٢٠٢١ - الرياض - عمادة التعاملات الإلكترونية والتدريب
دورة أساسيات عمل اللجان - ٢٠٢١ - الرياض - عمادة تطوير المهارات
دورة الإشراف العلمي على طلاب الدراسات العليا - ٢٠٢١ - الرياض - عمادة تطوير المهارات
دورة أنماط الشخصيات المختلفة للطلاب وأساليب التعامل معها - ٢٠٢١ - الرياض - عمادة تطوير المهارات
دورة مهارات الذكاء العاطفي - ٢٠٢١ - الرياض - عمادة تطوير المهارات
دورة فنيات التعامل مع الصم (٧ أيام) - ٢٠٢٢ - الرياض - مركز المبدأ للتدريب
دورة تدريب المدربين - ٢٠٢٢ - الرياض - مركز أطوار التدريب
دورة معايير الاعتماد البرامجي - ٢٠٢٢ - الرياض - عمادة تطوير المهارات
دورة برنامج إعداد ممارس الجودة والاعتماد الأكاديمي - توصيف وتقرير البرامج - ٢٠٢٢ - الرياض - عمادة تطوير المهارات
دورة التدريس المصغر واستشارة النظراء لأعضاء هيئة التدريس الجدد (باللغة العربية) - ٢٠٢٢ - الرياض - عمادة تطوير المهارات

دورة ممارس جودة أكاديمي - ٢٠٢٢ - الرياض - هيئة تقويم التعليم والتدريب
دورة أخصائي تقويم مدرسي - ٢٠٢٣ - الرياض - هيئة تقويم التعليم والتدريب
برنامج إكمال أعضاء هيئة التدريس الجدد - ٢٠٢٣ - الرياض - عمادة تطوير المهارات

العضويات
الجمعية السعودية للعلوم التربوية والنفسية- من ٢٠٢٠- إلى الآن
The Association for Supervision and Curriculum Developmentمن ٢٠١٥- إلى الآن

المشاركات في الندوات والفعاليات
المشاركة في فعاليات ومعرض اليوم الوطني ٩١ - ٢٠٢١/٩/٢٩-٢٦ - بهو كلية التربية - مشاركة وطنية - كلية التربية بجامعة الملك سعود
المشاركة في فعاليات ومعرض يوم التأسيس - ١٤٤٤ - كلية التربية - مشاركة وطنية - كلية التربية بجامعة الملك سعود
المشاركة بندوة بعنوان «نحلم ونحقق ونصنع قادة الارتقاء بالتعليم» - ٢٠٢٣/٩/٢٥ - المركز التربوي - مشاركة - كلية التربية بجامعة الملك سعود
تقديم ورشة عمل «القيادة الخادمة وأثرها في المنظمات التعليمية» في يوم ٥ ذو القعدة- ١٤٤٥ - المركز التربوي
مشاركة في ملتقى التطوير المهني للإدارة المدرسية في إدارة تعليم الدوادمي لعام ١٤٤٥ تحت عنوان تمكين الإدارة المدرسية في ضوء التقويم والاعتماد الأكاديمي وكانت عنوان الورقة/ خطوات إعداد ومتابعة الخطة التشغيلية
المشاركة في إدارة للقاء السنوي لطلاب وطالبات قسم الإدارة التربوية , يوم الاربعاء ١١ سبتمر ٢٠٢٤

الصفحات الشخصية:
رابط الصفحة الشخصية على موقع جامعة الملك سعود:
https://faculty.ksu.edu.sa/ar/salbsheer
رابط الصفحة الشخصية على منصة جوجل الباحث العلمي:
https://scholar.google.com/citations?user=٤RjdlkwAAAAJ&hl=ar
رابط الصفحة الشخصية على منصة ResearchGate
https://www.researchgate.net/profile/Saud-Albeshir